

الوُلُوُ الوقاد
في
فتاوى الاعتقاد



شركة بناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع

صيدا - بيروت - لبنان

• المكتب الرئيسي

الخندق العميق - ص.ب: 11/8355

تلفاكس: 655015 - 632673 - 00961 1 659875

بيروت - لبنان

• الفرع الشمالي

بوليفار د. نزيه البزري - ص.ب: 221

تلفاكس: 720624 - 729259 - 00961 7 729261

صيدا - لبنان

• الفرع الجنوبي

كفر جرة - طريق عام صيدا جزين

00961 7 230841 - 07 230195

تلفاكس: 655015 - 632673 - 00961 1 659875

صيدا - لبنان

الطبعة الأولى

هـ 1437 - 2016

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو، أو بأي طريقة، سواء كانت الكترونية، أو بالتصوير، أو التسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من الناشر مقدما.

alassrya@terra.net.lb

E. Mail alassrya@cyberia.net.lb

info@alassrya.com

موقعنا على الإنترنت

www.alassrya.com

**اللؤلؤ الوقاد
في
فتاوى الاعتقاد**

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة الحرانی

جمعه ونسقه وخرج أحاديثه واعتنى به

محمد بن رياض الأحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:

[١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [٧١] [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد:

فبين يديك - أخي الحبيب - باقة عطرة من الفتاوى الثمينة، والإرشادات القيمة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنة، انتقيتها من مجموع فتاويه - رحمه الله تعالى - وارتأيت أن تكون ملهمة بأمور العقيدة التي لا غنى للعبد المسلم عنها في حياته، ليكون على نور وهداية وبصيرة في طريقه إلى رب العالمين سبحانه وتعالى.

وقد أسميت هذا المجموع الحافل:

اللؤلؤ الوقاد في فتاوى الاعتقاد

أسأل الله تعالى بمنه ورحمته أن ينفع بهذا الكتاب النفع العميم، ويطرح له القبول في الأرض وهو الرحمن الرحيم.

كما أسأله سبحانه أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية ويعلي درجته في المهديين،
وسائر علمائنا ومشايخنا وجميع المسلمين؛ إنه جواد كريم.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

محمد بن رياض الأحمد

عفا الله عنه بمنه وكرمه

ترجمة موهبة للمصنف

هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام شهاب الدين عبد الحليم ابن الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبد الله ابن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني .

ولد بحران يوم الاثنين عاشر أو ثاني عشر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ .

نشأ في بيت علم ودين، فقد كان أبوه وجده من كبار علماء الحنابلة، وبدأ في طلب العلم مبكراً، وكانت علامات النجابة والفطنة تظهر عليه منذ حداثة سنه، ونعومة أظفاره، فحفظ القرآن في سن مبكرة ثم أكب على طلب العلم، فدرس على والده وبعض مشايخ عصره، وجدّ واجتهد حتى أصبح آية من آيات الله في الفهم وسعة الاطلاع، وقوة الحجة، وسرعة البديهة.

وقد جلس للافتاء وعمره تسع عشرة سنة، وخلف والده في التدريس بدار الحديث السكرية وعمره اثنان وعشرون سنة، وأقبل على التصنيف في سن مبكرة، وتزاحم الطلاب على حلقاته ينتفعون بعلمه، ويستفيدون منه، حتى تبوأ مكانة علمية واسعة بفضل الله تعالى.

يقول الإمام الذهبي رحمه الله واصفاً شيخ الإسلام: كان آية في الذكاء وسرعة الادراك، رأساً في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرّاً في النقيات، هو في زمانه فريد عصره علماً وزهداً - إلى أن قال: - وقرأ وحصل وبرع في الحديث والفقه، وتأهل للتدريس والفتوى وهو ابن سبع عشرة سنة، وتقدم في علم التفسير والاصول وجميع علوم الإسلام أصولها وفروعها، ودقها وجلّها، سوى علم القراءات، فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عدّ الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وأن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستنغى وأفلسوا، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم، وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلهم وتيسهم وهتك أستارهم، وكشف عوارهم، وله يد طويلة في معرفة العربية والصرف واللغة، فهو أعظم من أن يصفه كلمي، أو ينه على شأوه قلمي.

تتلمذ على يديه عدد كبير من طلاب العلم الذين أصبحوا علماء أفذاذًا وجهابذة حفاظًا، ومن أشهر هؤلاء:

- محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية.
- محمد بن أحمد الذهبي.
- عماد الدين إسماعيل بن كثير.
- محمد بن أحمد المعروف بابن عبد الهادي.
- عمر بن علي البزار، وغيرهم كثير.
- أما مؤلفاته ومصنفاته فهي أكثر من أن تحصى، وقد ذكر تلميذه ابن قيم الجوزية نحوًا من سبع وثلاثين وثلاثمائة مصنف لشيخ الإسلام وقيل: إن تعداد مؤلفاته يصل إلى الألف، وقيل: خمسمائة.
- ومن أهم هذه المصنفات:
- درء تعارض العقل والنقل.
- نقض التأسيس.
- الاستقامة.
- شرح العقيدة الأصفهانية.
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح.
- إقتضاء الصراط المستقيم.
- النبوات.
- الصفدية.

إلى غير ذلك من المصنفات الماتعة والرسائل القيمة التي جمع بعضها في مجاميع مثل مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، والذي قام بجمعه الشيخ

عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله تعالى.

وبعد حياة مليئة بالعلم والتعليم والدعوى والارشاد توفي شيخ الإسلام ابن تيمية في ليلة الاثنين لعشر بقين من ذي القعدة لسنة ثمان وعشرين وسبعمائة فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنة.

المؤلف الرقاد في فتاوى الاعتقاد

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ١]. العالم بما كان وما هو كائن وما سيكون الذي:

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَكْلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْخَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠]، الذي دل على وحدانيته في إلهيته أجناس الآيات، وأبان علمه لخليقته ما فيها من أحكام المخلوقات، وأظهر قدرته على بريته ما أبدعه من أصناف المحدثات، وأرشد إلى فعله بسنته تنوع الأحوال المختلفة، وأهدى برحمته لعباده نعمه التي لا يحصيها إلا رب السموات، وأعلم بحكمته البالغة دلائل حمده وثنائه الذي يستحقه من جميع الحالات، لا يحصي العباد ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه لما له من الأسماء والصفات، وهو: المنعوت بنعوت الكمال وصفات الجلال التي لا يماثله فيها شيء من الموجودات، وهو: القدوس السلام المتنزه أن يماثله شيء في نعوت الكمال، أو يلحقه شيء من الآفات، فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. الذي خلق السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً.

أرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً، مبشرين لمن أطاعهم بغاية المراد من كل ما تحبه النفوس وتراه نعيماً؛ ومنذرين لمن عصاهم باللعن والإبعاد وأن يعذبوا عذاباً أليماً، وأمرهم بدعاء الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره المشركون. كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون: ٥١ - ٥٢]: وجعل لكل منهم شرعة ومنهاجاً ليستقيموا إليه ولا ييغوا عنه اعوجاجاً.

وختمهم بمحمد ﷺ أفضل الأولين والآخرين، وصفوة رب العالمين، الشاهد البشير النذير الهادي السراج المنير الذي أخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم إلى صراط العزيز الحميد. ﴿اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ لَمْ يَلِدْ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢]. بعثه بأفضل المناهج والشرع، وأحبط به أصناف الكفر والبدع، وأنزل عليه أفضل الكتب والأنبياء، وجعله مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء.

وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله، يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله. هو شهيد عليهم وهم شهداء على الناس في الدنيا والآخرة بما أسبغه عليهم من النعم الباطنة والظاهرة، وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة إذ لم يبق بعده نبي يبين ما بدل من الرسالة وأكمل لهم دينهم وأتم عليهم نعمه ورضي لهم الإسلام ديناً، وأظهره على الدين كله إظهاراً بالنصرة والتمكين وإظهاراً بالحجة والتبيين، وجعل فيهم علماءهم ورثة الأنبياء يقومون مقامهم في تبليغ ما أنزل من الكتاب، وطائفة منصورة لا يزالون ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى حين الحساب.

وحفظ لهم الذكر الذي أنزله من الكتاب المكنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. فلا يقع في كتابهم من التحريف والتبديل كما وقع من أصحاب التوراة والإنجيل.

وخصهم بالرواية والإسناد الذي يميز به بين الصدق والكذب الجهابذة النقاد، وجعل هذا الميراث يحمله من كل خلف عدوله أهل العلم والدين؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين لتدوم بهم النعمة على الأمة، ويظهر بهم النور من الظلمة، ويحيا بهم دين الله الذي بعث به رسوله، ويؤمن بالله بهم للناس سبيله، فأفضل الخلق أتبعهم لهذا النبي الكريم المنعوت في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له: رب العالمين، وإله المرسلين، وملك يوم الدين.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله إلى الناس أجمعين: أرسله والناس من الكفر والجهل والضلال، في أقبح خيبة وأسوأ حال. فلم يزل ﷺ يجتهد في تبليغ الدين وهدى العالمين وجهاد الكفار والمنافقين، حتى طلعت شمس الإيمان، وأدبر

ليل البهتان، وعز جند الرحمن، وذلل حزب الشيطان، وظهر نور الفرقان، واشتهرت تلاوة القرآن، وأعلن بدعوة الأذان، واستنار بنور الله أهل البوادي والبلدان، وقامت حجة الله على الإنس والجان، لما قام المستجيب من معد بن عدنان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، صلاة يرضى بها الملك الديان وسلم تسليماً مقروناً بالرضوان.

أما بعد: فإنه لا سعادة للعباد، ولا نجاة في المعاد إلا باتباع رسوله. ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ١٣﴾ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ١٤﴾ [النساء: ١٣ - ١٤]. فطاعة الله ورسوله قطب السعادة التي عليه تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحول.

فإن الله خلق الخلق لعبادته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]. وإنما تعبدكم بطاعته وطاعة رسوله، فلا عبادة إلا ما هو واجب أو مستحب في دين الله؛ وما سوى ذلك فضلال عن سبيله. ولهذا قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١) أخرجاه في الصحيحين.

وقال ﷺ في حديث العرياض بن سارية الذي رواه أهل السنن وصححه الترمذي: «إنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»^(٢).

وفي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره أنه كان يقول في خطبته: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(٣).

وقد ذكر الله طاعة الرسول واتباعه في نحو من أربعين موضعاً من القرآن، كقوله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٦٩٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». واللفظ المذكور أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٧١٨) (١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٧) والترمذي في سننه برقم (٧٦٧٦) وابن ماجه في سننه برقم (٤٢) وأحمد في المسند (١٢٦/٤) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٨٥١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨٦٧) وابن ماجه في سننه برقم (٤٥) من حديث جابر رضي الله عنه.

تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [١٤] فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٤ - ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]؛ وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. فجعل محبة العبد لربه موجبة لاتباع الرسول، وجعل متابعة الرسول سبباً لمحبة الله عبده.

وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّنْ آمَرْنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَكْتُبُ وَلَا الْأَيْمَنُ وَلَكِنْ جَعَلْتَهُ نُورًا يَهْدِي يَوْمَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

فما أوحاه الله إليه يهدي الله به من يشاء من عباده، كما أنه ﷺ بذلك هداه الله تعالى كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَى إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [١٥] يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ أَتَّبِعَ رِضْوَانَكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ - ١٦].

فبمحمد ﷺ تبين الكفر من الإيمان، والربح من الخسران، والهدى من الضلال، والنجاة من الوبال، والغي من الرشاد، والزيغ من السداد، وأهل الجنة من أهل النار، والمتقون من الفجار وإيثار سبيل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، من سبيل المغضوب عليهم والضالين.

فالنفوس أحوج إلى معرفة ما جاء به واتباعه منها إلى الطعام والشراب، فإن هذا إذا فات حصل الموت في الدنيا. وذاك إذا فات حصل العذاب.

فحق على كل أحد بذل جهده واستطاعته في معرفة ما جاء به وطاعته، إذ هذا طريق النجاة من العذاب الأليم والسعادة في دار النعيم. والطريق إلى ذلك الرواية والنقل. إذ لا يكفي من ذلك مجرد العقل، بل كما أن نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة؛ فلهذا كان تبليغ الدين من أعظم فرائض الإسلام، وكان معرفة ما أمر الله به رسوله واجباً على جميع الأنام.

والله سبحانه بعث محمدًا بالكتاب والسنة، وبهما أتم على أمته المنة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبِعُوا نِعْمِيْ عَلَيْهِمْ وَلَكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا وَزُكْرِيَّكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَادْكُرُوا اذْكُرْتُمْ وَاشْكُرُوا لِيْ وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة: ١٥٠ - ١٥٢].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَزُكْرِيَّكُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١]. وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَزُكْرِيَّكُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

وقال تعالى عن الخليل: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَزُكْرِيَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَا مَا يَتْلَى فِي بَيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]. وقد قال غير واحد من العلماء - منهم يحيى بن أبي كثير وقتادة والشافعي وغيرهم: [الحكمة]: هي السنة لأن الله أمر أزواج نبيه أن يذكرن ما يتلى في بيوتهن من الكتاب والحكمة، والكتاب: القرآن وما سوى ذلك مما كان الرسول يتلوه هو السنة.

وقد جاء عن النبي ﷺ من عدة أوجه من حديث أبي رافع وأبي ثعلبة وغيرهما أنه قال: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول بيننا وبينكم القرآن فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وأناي أوتيت الكتاب ومثله معه»^(١)، وفي رواية: «ألا وأنه مثل الكتاب».

ولما كان القرآن متميزاً بنفسه - لما خصه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨] وكان منقولاً بالتواتر - لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه؛ ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٥) والترمذي في سننه برقم (٢٦٦٣) وابن ماجه في سننه برقم (١٣) من حديث أبي رافع رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٨٤٩).

فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد، أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق من البهتان، وانتدبوا لحفظ السُّنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان.

وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين - مقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث - بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك الظاهر الجلي: الذي لا يسوغ عنه العدول؛ ومنه الخفي: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول.

وقام علماء النقل والنقاد: بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيق الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، لمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسد أحدهم التراب وتركهم لذيق الطعام والشراب وترك معاشره الأهل والأصحاب والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمر حبيب الله إليهم وحلّاه ليحفظ بذلك دين الله. كما جعل البيت مثابة للناس وأمناً يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أموراً مؤلمة تحصل في الطريق، وكما حجب إلى أهل القتال: الجهاد بالنفس والمال حكمة من الله يحفظ بها الدين ليهدي المهتدين، ويظهر به الهدى ودين الحق، الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون.

فمن كان مخلصاً في أعمال الدين يعملها لله: كان من أولياء الله المتقين أهل النعيم المقيم. كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٢٩﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣٠﴾ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِلُ إِكْمَانَتُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣١﴾﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤].

وقد فسر النبي ﷺ البشري في الدنيا بنوعين:

أحدهما: ثناء المثنيين عليه.

الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح؛ أو ترى له. فقيل: يا رسول الله الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه؟ قال: «تلك عاجل بشرى المؤمن»^(١). وقال البراء بن عازب: سئل النبي ﷺ عن قوله: لهم البشري في الحياة الدنيا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٤٢) وابن ماجه في سننه برقم (٤٢٢٥) من حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنه.

فقال: «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح؛ أو ترى له»^(١).

والقائمون بحفظ العلم الموروث عن رسول الله ﷺ الريان، الحافظون له من الزيادة والنقصان، هم من أعظم أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين، بل لهم مزية على غيرهم من أهل الإيمان والأعمال الصالحات، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. قال ابن عباس: يرفع الله [الذين أوتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يؤتوا العلم درجات]^(٢).

وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلمًا إلى الدراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأترون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار: إنما عندهم منقولات يأترونها بغير إسناد وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاقل.

وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة؛ فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين؛ كما يظهر الصبح لذي عينين. عصمهم الله أن يجمعوا على خطأ في دين الله معقول أو منقول، وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقًا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقًا، ولكل من الطائفتين من الاستدلال على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر حفي، والله تعالى يلهمهم الصواب في هذه القضية، كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية، وكما عرف ذلك بالتجربة الوجودية؛ فإن الله كتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروح منه، لما صدقوا في موالاته الله ورسوله؛ ومعاداة من عدل عنه. قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٢٧٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣٨٩٨) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣١٤٦).

(٢) في الأصل بياض، والأثر عند الحاكم في المستدرک (٢/ ٤٨١).

أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴿المجادلة: ٢٢﴾.

وأهل العلم المأثور عن الرسول: أعظم الناس قيامًا بهذه الأصول لا تأخذ أحدهم في الله لومة لائم، ولا تصدهم عن سبيل الله العظائم؛ بل يتكلم أحدهم بالحق الذي عليه، ويتكلم في أحب الناس إليه، عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ جَمِيدٌ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِكُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ لَهُ الْخَبْرُ أَلَيْسَ الَّذِي آمَنُوا بِكُمْ بِكُفَّارٍ لِّمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ حَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

ولهم من التعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح، من السعي المشكور، والعمل المبرور: ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن إحداث المفترين، وهم في ذلك على درجات: منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية، ومنهم أهل الفقه فيه، والمعرفة بمعانيه.

وقد أمر النبي ﷺ الأمة أن يبلغ عنه من شهد لمن غاب، ودعا للمبلغين بالدعاء المستجاب، فقال في الحديث الصحيح: «بلغوا عني ولو آية؛ وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ ومن كذب علي متعمداً فليؤأ مقعده من النار»^(١).

وقال أيضاً في خطبته في حجة الوداع: «ألا ليبغ الشاهد الغائب، قرب مبلغ أوعى من سامع»^(٢).

وقال أيضاً: «نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه، قرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه؛ ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٦١) والترمذي في سننه برقم (٢٦٦٩) وأحمد في المسند (٢٠٢، ١٥٩/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٦٧، ١٠٥، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٤٦٦٢، ٥٥٥٠، ٧٠٧٨، ٧٤٤٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٢٣٠) وأحمد في المسند (١٨٣/٥) والدارمي في سننه =

وفي هذا دعاء منه لمن بلغ حديثه وإن لم يكن فقيهاً، ودعاء لمن بلغه وإن كان المستمع أفتقه من المبلغ؛ لما أعطى المبلغون من النضرة؛ ولهذا قال سفيان بن عيينة: لا تجد أحداً من أهل الحديث إلا وفي وجهه نضرة؛ لدعوة النبي ﷺ يقال: نضر، ونضر، والفتح أفصح.

ولم يزل أهل العلم في القديم والحديث يعظمون نقلة الحديث حتى قال الشافعي رضي الله عنه: إذا رأيت رجلاً من أهل الحديث فكأنني رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ؛ وإنما قال الشافعي هذا: لأنهم في مقام الصحابة من تبليغ حديث النبي ﷺ. وقال الشافعي أيضاً: أهل الحديث حفظوا فلهم علينا الفضل لأنهم حفظوا لنا. اهـ^(١).

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً.

وبعد؛ فهذه قاعدة جلييلة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له، عبادة واستعانة. قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ وَتَنَزِعُ الْمُلُوكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] الآية. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن يَّعْتَمِرَ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمَسُّكُمُ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمَسُّكُمُ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]. وقال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَإِن يَمَسُّكُمُ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْخَيْرُ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]. وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. وقال تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]. وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ

= (٧٥/١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٢٣٠) وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٤٠٣).
(١) مجموع الفتاوى (١/١ - ١١).

رَحْمَتِهِ ﴿[الزمر: ٣٨]. الآية. وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْغَالِ ذَرْقٍ فِي السَّمٰوٰتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ۝٣٩﴾ وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ - ٢٣] وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦ - ٥٧] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا مَّآخَرًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٨٨﴾ [القصص: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَىٰ آلِهِي الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَيَجْزِي عِبَادَهُ وَكَفَىٰ بِهِ يُلُوبُ عِبَادِهِ حَبِيرًا ۝٩١﴾ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الفرقان: ٥٨ - ٥٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البينة: ٥] الآية. ونظائر هذا في القرآن كثير، وكذلك في الأحاديث، وكذلك في إجماع الأمة لا سيما أهل العلم والإيمان منهم، فإن هذا عندهم قطب رعى الدين كما هو الواقع.

ونبين هذا بوجوه نقدم قبلها مقدمة.

وذلك أن العبد بل كل حي بل وكل مخلوق سوى الله هو فقير محتاج إلى جلب ما ينفعه، ودفع ما يضره، والمنفعة للحي هي من جنس النعيم واللذة؛ والمضرة هي من جنس الألم والعذاب؛ فلا بد له من أمرين:

أحدهما: هو المطلوب المقصود المحبوب الذي يتتفع ويلتذ به.

والثاني: هو المعين الموصل المحصل لذلك المقصود والمانع من دفع المكروه، وهذان هما الشئان المنفصلان الفاعل والغاية فهنا أربعة أشياء:

أحدها: أمر هو محبوب مطلوب الوجود.

والثاني: أمر مكروه مبغض مطلوب العدم.

والثالث: الوسيلة إلى حصول المطلوب المحبوب.

والرابع: الوسيلة إلى دفع المكروه، فهذه الأربعة الأمور ضرورية للعبد بل ولكل حي لا يقوم وجوده وصلاحه إلا بها؛ وأما ما ليس بحي فالكلام فيه على وجه آخر. إذا تبين ذلك فبيان ما ذكرته من وجوه:

أحدها: أن الله تعالى هو الذي يحب أن يكون هو المقصود المدعو المطلوب، وهو المعين على المطلوب وما سواه هو المكروه، وهو المعين على دفع المكروه؛

فهو سبحانه الجامع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب؛ فالأول من معنى الألوهية.

والثاني من معنى الربوبية؛ إذ الإله: هو الذي يؤله فيعبد محبة وإنابة واجلالاً وإكراماً والرب: هو الذي يربي عبده فيعطيه خلقه ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. وقوله: ﴿عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]. وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ لَا يَمُوتُ وَنَسِجَ يَحْمَدُهُ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَتَبَّلًا﴾ [٨] رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا [٩] [المزمل: ٨ - ٩] فهذه سبعة مواضع تتنظم هذين الأصلين الجامعين.

الوجه الثاني: إن الله خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه، ومحبته والإخلاص له فبذكره تطمئن قلوبهم، وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم ولا شيء يعطيهم في الآخرة أحب إليهم من النظر إليه؛ ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به.

وحاجتهم إليه في عبادتهم إياه وتألهم كحاجتهم وأعظم في خلقه لهم وربوبيته إياهم؛ فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم؛ وبذلك يصيرون عاملين متحركين، ولا صلاح لهم ولا فلاح؛ ولا نعيم ولا لذة؛ بدون ذلك بحال. بل من أعرض عن ذكر ربه فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى.

ولهذا كان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ولهذا كانت لا إله إلا الله أحسن الحسنات، وكان التوحيد بقول: لا إله إلا الله؛ رأس الأمر.

فأما توحيد الربوبية الذي أقر به الخلق، وقرره أهل الكلام؛ فلا يكفي وحده، بل هو من الحجة عليهم، وهذا معنى ما يروى: «يا ابن آدم، خلقت كل شيء لك، وخلقتك لي، فبحقي عليك أن لا تشتغل بما خلقتك لك، عما خلقتك له»^(١).

واعلم أن هذا حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، كما في الحديث الصحيح، الذي رواه معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: «أندري ما حق الله على عباده؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حق الله على عباده أن يعبدوه ولا

(١) لم أقف عليه.

يشركوا به شيئاً. أندري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟». قال قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقهم أن لا يعذبهم»^(١).

وهو يحب ذلك، ويرضى به؛ ويرضى عن أهله، ويفرح بتوبة من عاد إليه؛ كما أن في ذلك لذة العبد وسعادته ونعيمه؛ وقد بينت بعض معنى محبة الله لذلك وفرحه به في غير هذا الموضع.

فليس في الكائنات ما يسكن العبد إليه ويطمئن به، ويتنعم بالتوجه إليه؛ إلا الله سبحانه؛ ومن عبد غير الله وإن أحبه وحصل له به مودة في الحياة الدنيا ونوع من اللذة فهو مفسدة لصاحبه أعظم من مفسدة التذاذ أكل الطعام المسموم ف: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإن قوامهما بأن تأله الاله الحق فلو كان فيهما آله غير الله لم يكن إلهاً حقاً؛ إذ الله لا سمي له ولا مثل له، فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها هذا من جهة الإلهية. وأما من جهة الربوبية فشيء آخر؛ كما نقره في موضعه.

واعلم أن فقر العبد إلى الله أن يعبد الله لا يشرك به شيئاً، ليس له نظير فيقاس به؛ لكن يشبهه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب؛ وبينهما فروق كثيرة.

فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، وهي لا صلاح لها إلا بإلهها الله الذي لا إله إلا هو، فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره، وهي كادحة إليه كدحاً فملاقيته ولا بد لها من لقائه، ولا صلاح لها إلا بلقائه.

ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله فلا يدوم ذلك، بل ينتقل من نوع إلى نوع، ومن شخص إلى شخص، ويتنعم بهذا في وقت وفي بعض الأحوال، وتارة أخرى يكون ذلك الذي تنعم به والتذ غير منعم له ولا ملئذ له، بل قد يؤذيه اتصاله به ووجوده عنده، ويضره ذلك.

وأما إلهه فلا بد له منه في كل حال وكل وقت، وأينما كان فهو معه؛ ولهذا قال إمامنا إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفَلِيَّتَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. وكان أعظم آية في القرآن الكريم: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقد بسطت الكلام في معنى القيوم في موضع آخر، وبيننا أنه الدائم الباقي الذي لا يزول ولا يعدم، ولا يفنى بوجه من الوجوه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣) ومسلم في صحيحه برقم (٣٠).

واعلم ان هذا الوجه مبني على أصليين:

أحدهما: على أن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه كما عليه أهل الإيمان، وكما دل عليه القرآن، لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم: إن عبادته تكليف ومشقة!

وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار؛ أو لأجل التعويض بالأجرة كما يقول المعتزلة وغيرهم؛ فإنه وإن كان في الأعمال الصالحة ما هو على خلاف هوى النفس - والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] الآية، وقال ﷺ لعائشة: «أجرك على قدر نصبك»^(١) - فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعي، وإنما وقع ضمناً وتبعاً لأسباب ليس هذا موضعها وهذا يفسر في موضعه.

ولهذا لم يجرى في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح: أنه تكليف كما يطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفهمة؛ وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفى؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا تَكُلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَتْهَا﴾ [الطلاق: ٧] أي وإن وقع في الأمر تكليف؛ فلا يكلف إلا قدر الوسع، لا أنه يسمى جميع الشريعة تكليفاً، مع أن غالبها قرة العيون وسرور القلوب؛ ولذات الأرواح وكمال النعيم، وذلك لإرادة وجه الله والإنابة إليه، وذكره وتوجه الوجه إليه فهو الإله الحق الذي تطمئن إليه القلوب، ولا يقوم غيره مقامه في ذلك أبداً. قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] فهذا أصل.

الأصل الثاني: النعيم في الدار الآخرة أيضاً مثل النظر اليه لا كما يزعم طائفة من أهل الكلام ونحوهم، انه لا نعيم ولا لذة إلا بالمخلوق: من المأكول والمشروب والمنكوح ونحو ذلك، بل اللذة والنعيم التام في حظهم من الخالق سبحانه وتعالى، كما في الدعاء المأثور: «اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة»^(٢). رواه النسائي، وغيره.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٧٨٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٢١١) (١٢٦) بلفظ: «ولكنها على قدر نصبك» الحديث.

(٢) أخرجه النسائي في سننه (٥٤/٣، ٥٥) وأحمد في المسند (١٩١/٥) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن النسائي برقم (١٢٣٧)، (١٢٣٨).

وفي صحيح «مسلم» وغيره، عن «صهيب» عن النبي ﷺ، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة؛ إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب؛ فينظرون إليه - سبحانه - فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهو الزيادة»^(١).

فبين النبي ﷺ: أنهم مع كمال تنعمهم بما أعطاهم الله في الجنة لم يعطهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه؛ وإنما يكون أحب إليهم لأن تنعمهم وتلذذهم به أعظم من التنعيم والتلذذ بغيره. فإن اللذة تتبع الشعور بالمحسوب، فكلما كان الشيء أحب إلى الإنسان كان حصوله أذله، وتنعمه به أعظم.

وروي أن يوم الجمعة يوم المزيد، وهو يوم الجمعة من أيام الآخرة. وفي الأحاديث والآثار ما يصدق هذا، قال الله تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾^(٢) ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١١﴾ [المطففين: ١٥ - ١٦]. فعذاب الحجاب أعظم أنواع العذاب. ولذة النظر إلى وجهه أعلى اللذات؛ ولا تقوم حظوظهم من سائر المخلوقات مقام حظهم منه تعالى.

وهذان الاصلان ثابتان في الكتاب والسنة؛ وعليهما أهل العلم والإيمان ويتكلم فيهما مشايخ الصوفية العارفون؛ وعليهما أهل السنة والجماعة؛ وعوام الأمة؛ وذلك من فطرة الله التي فطر الناس عليها.

وقد يحتجون على من ينكرها بالنصوص والآثار تارة؛ وبالذوق والوجد أخرى - إذا أنكر اللذة - فإن ذوقها ووجدتها ينفي إنكارها. وقد يحتجون بالقياس في الأمثال تارة؛ وهي الأقيسة العقلية.

الوجه الثالث: أن المخلوق ليس عنده للعبد نفع ولا ضرر؛ ولا عطاء ولا منع؛ ولا هدى ولا ضلال؛ ولا نصر ولا خذلان؛ ولا خفض ولا رفع؛ ولا عز ولا ذل؛ بل ربه هو الذي خلقه ورزقه؛ وبصره وهده وأسبغ عليه نعمه؛ فإذا مسه الله بضر فلا يكشفه عنه غيره؛ وإذا أصابه بنعمة لم يرفعها عنه سواه؛ وأما العبد فلا ينفعه ولا يضره إلا بإذن الله؛ وهذا الوجه أظهر للعامة من الأول؛ ولهذا خاطبوا به في القرآن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨١) والترمذي في سننه برقم (٢٥٥٢) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٧).

أكثر من الأول؛ لكن إذا تدبر اللبيب طريقة القرآن؛ وجد أن الله يدعو عباده بهذا الوجه إلى الأول.

فهذا الوجه يقتضي؛ التوكل على الله، والاستعانة به. ودعائه. ومسألته، دون ما سواه. ويقتضي أيضًا: محبة الله وعبادته لإحسانه إلى عبده، وإسباغ نعمه عليه؛ وحاجة العبد إليه في هذه النعم، ولكن إذا عبدوه وأحبوه؛ وتوكلوا عليه من هذا الوجه؛ دخلوا في الوجه الأول؛ ونظيره في الدنيا من نزل به بلاء عظيم أو فاقة شديدة أو خوف مقلق؛ فجعل يدعو الله ويتضرع إليه حتى فتح له من لذة مناجاته ما كان أحب إليه من تلك الحاجة التي قصدها أولاً؛ ولكنه لم يكن يعرف ذلك أولاً حتى يطلبه ويشتاق إليه.

والقرآن مملوء من ذكر حاجة العباد إلى الله دون ما سواه، ومن ذكر نعمائه عليهم؛ ومن ذكر ما وعدهم في الآخرة من صنوف النعيم واللذات وليس عند المخلوق شيء من هذا؛ فهذا الوجه يحقق التوكل على الله والشكر له ومحبته على إحسانه.

الوجه الرابع: أن تعلق العبد بما سوى الله مضره عليه؛ إذا أخذ منه القدر الزائد على حاجته في عبادة الله؛ فإنه إن نال من الطعام والشراب فوق حاجته؛ ضربه وأهلكه؛ وكذلك من النكاح واللباس؛ وإن أحب شيئاً حباً تاماً بحيث يخالله فلا بد أن يسأمه؛ أو يفارقه. وفي الأثر المأثور: «أحب ما شئت فإنك مفارقه. واعمل ما شئت فإنك ملاقيه. وكن كما شئت فكما تدين تدان»^(١).

واعلم أن كل من أحب شيئاً لغير الله فلا بد أن يضره محبوبه؛ ويكون ذلك سبباً لعذابه؛ ولهذا كان الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله؛ يمثل لأحدهم كتزه يوم القيامة شجاع أقرع يأخذ بلهزمته. يقول: أنا كنتك. أنا مالك.

وكذلك نظائر هذا في الحديث: «يقول الله يوم القيامة: يا ابن آدم! أليس عدلاً

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٢٤/٤ - ٣٢٥) وأبو نعيم في الحلیة (٢٥٣/٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٩/٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فقال: يا محمد عش ما شئت فإنك ميت، وأحبب من شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك مجزي به، واعلم أن شرف المؤمن قيامه بالليل، وعزه استغناؤه عن الناس». والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (٨٣١).

مني أن أولي كل رجل منكم ما كان يتولاه في الدنيا؟»^(١).

وأصل التولي الحب؛ فكل من أحب شيئاً دون الله ولاه الله يوم القيامة ما تولاه؛ وأصله جهنم وساءت مصيراً؛ فمن أحب شيئاً لغير الله فالضرر حاصل له إن وجد؛ أو فقد؛ فإن فقد عذب بالفراق وتآلم؛ وإن وجد فإنه يحصل له من الألم أكثر مما يحصل له من اللذة؛ وهذا أمر معلوم بالاعتبار والاستقراء؛ وكل من أحب شيئاً دون الله لغير الله فإن مضرت أكثر من منفعتها؛ فصارت المخلوقات وبالأعلى عليه إلا: ما كان لله وفي الله؛ فإنه كمال وجمال للعبد؛ وهذا معنى ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها؛ إلا ذكر الله وما والاه»^(٢). رواه الترمذي؛ وغيره.

الوجه الخامس: أن اعتماده على المخلوق وتوكله عليه يوجب الضرر من جهته؛ فإنه يخذل من تلك الجهة؛ وهو أيضاً معلوم بالاعتبار والاستقراء؛ ما علق العبد رجاءه وتوكله بغير الله إلا خاب من تلك الجهة؛ ولا استنصر بغير الله إلا خذل. وقد قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۖ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١ - ٨٢].

وهذان الوجهان في المخلوقات نظير العبادة والاستعانة في المخلوق؛ فلما قال: «إياك نعبد وإياك نستعين» كان صلاح العبد في عبادة الله واستعانته. وكان في عبادة ما سواه؛ والاستعانة بما سواه؛ مضرت وهلاكه وفساده.

الوجه السادس: إن الله سبحانه غني. حميد. كريم. واجد. رحيم، فهو سبحانه محسن إلى عبده مع غناه عنه؛ يريد به الخير ويكشف عنه الضر؛ لا لجلب منفعة إليه من العبد؛ ولا لدفع مضرة؛ بل رحمة وإحساناً؛ والعباد لا يتصور أن يعملوا إلا لحظوظهم؛ فأكثر ما عندهم للعبد أن يحبوه ويعظموه؛ ولا يجلبوا له منفعة ويدفعوا عنه مضرة ما. وإن كان ذلك أيضاً من تيسير الله تعالى فإنهم لا يفعلون ذلك إلا لحظوظهم من العبد إذا لم يكن العمل لله. فإنهم إذا أحبوه طلبوا أن ينالوا غرضهم من محبته سواء أحبوه لجماله الباطن أو الظاهر فإذا أحبوا الأنبياء والأولياء طلبوا لقاءهم فهم يحبون التمتع برؤيتهم؛ وسماع كلامهم؛ ونحو ذلك.

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٣٢٢) وابن ماجه في سننه برقم (٤١١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٣٢٠).

وكذلك من أحب إنساناً لشجاعته أو رئاسته؛ أو جماله أو كرمه؛ فهو يحب أن ينال حظه من تلك المحبة؛ ولولا التذاذه بها لما أحبه؛ وإن جلبوا له منفعة كخدمة أو مال؛ أو دفعوا عنه مضرة كمرض وعدو - ولو بالدعاء أو الثناء - فهم يطلبون العوض إذا لم يكن العمل لله؛ فأجناد الملوك؛ وعبيد المالك؛ وأجراء الصانع؛ وأعوان الرئيس؛ كلهم إنما يسعون في نيل أغراضهم به، لا يعرج أكثرهم على قصد منفعة المخدم؛ إلا أن يكون قد علم وأدب من جهة أخرى؛ فيدخل ذلك في الجهة الدينية؛ أو يكون فيها طبع عدل؛ وإحسان من باب المكافأة والرحمة؛ ... وإلا فالمقصود بالقصد الأول هو منفعة نفسه؛ وهذا من حكمة الله التي أقام بها مصالح خلقه؛ وقسم بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا؛ ورفع بعضهم فوق بعض درجات؛ ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِيًا﴾ [الزخرف: ٣٢].

إذا تبين هذا ظهر أن المخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول؛ بل إنما يقصد منفعتك بك وإن كان ذلك قد يكون عليك فيه ضرر إذا لم يراعِ العدل؛ فإذا دعوته؛ فقد دعوت من ضره أقرب من نفعه.

والرب سبحانه يريدك لك؛ ولمنفعتك بك؛ لا لينتفع بك. وذلك منفعة عليك بلا مضرة. فتدبر هذا؛ فملاحظة هذا الوجه يمنعك أن ترجو المخلوق أو تطلب منه منفعة لك؛ فإنه لا يريد ذلك بالقصد الأول؛ كما أنه لا يقدر عليه. ولا يحملنك هذا على جفوة الناس؛ وترك الإحسان إليهم؛ واحتمال الأذى منهم؛ بل أحسن إليهم لله لا لرجائهم؛ وكما لا تخفهم فلا ترجهم؛ وخف الله في الناس ولا تخف الناس في الله؛ وارج الله في الناس ولا ترج الناس في الله؛ وكن ممن قال الله فيه: ﴿وَسَيَحْنَبِهَا أَلْأَنَّى ۖ (١٧) الَّذِي يُؤَقِّي مَالَهُ يَرْكَبُ ۖ (١٨) وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۖ (١٩) إِلَّا أَتَيْنَاهُ بِجَدِّهِ ۖ (٢٠) أَلْأَنَّى ۖ (٢١)﴾ [الليل: ١٧ - ٢٠]. وقال فيه: ﴿إِنَّمَا نَطْلَعُكَ لِيُؤَيِّدَ اللَّهُ لَا تُؤَيِّدُ مِنْكَ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ۖ (٢٢)﴾ [الإنسان: ٩].

الوجه السابع: أن غالب الخلق يطلبون إدراك حاجاتهم بك وإن كان ذلك ضرراً عليك؛ فإن صاحب الحاجة أعمى لا يعرف إلا قضاءها.

الوجه الثامن: أنه إذا أصابك مضرة كالخوف والجوع والمرض؛ فإن الخلق لا يقدر على دفعها إلا بإذن الله؛ ولا يقصدون دفعها إلا لغرض لهم في ذلك.

الوجه التاسع: أن الخلق لو اجتهدوا أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بأمر قد كتبه الله لك؛ ولو اجتهدوا أن يضروك لم يضروك إلا بأمر قد كتبه الله عليك؛ فهم لا ينفعونك إلا بإذن الله؛ ولا يضرونك إلا بإذن الله؛ فلا تعلق بهم رجاءك.

قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصُرُّكَ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝٢٠﴾ [الملك: ٢٠ - ٢١]. والنصر يتضمن دفع الضرر؛ والرزق يتضمن حصول المنفعة قال الله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣﴾ [الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ۝٤] [قريش: ٣ - ٤]. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَكُنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِئُ إِلَيْهِ شَرًّا كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧] الآية. وقال النبي ﷺ: «هل ترزقون وتنصرون إلا بضعاثكم: بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم؟»^(١).^(٢)

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

في وجوب اختصاص الخالق بالعبادة والتوكل عليه: فلا يعمل إلا له، ولا يرجى إلا هو، هو سبحانه الذي ابتدأك بخلقك والانعام عليك، بنفس قدرته عليك ومشيتته ورحمته من غير سبب منك أصلاً؛ وما فعل بك لا يقدر عليه غيره. ثم إذا احتجت إليه في جلب رزق أو دفع ضرر، فهو الذي يأتي بالرزق لا يأتي به غيره، وهو الذي يدفع الضرر لا يدفعه غيره. كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصُرُّكَ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝٢٠﴾ [الملك: ٢٠ - ٢١].

وهو سبحانه ينعم عليك، ويحسن إليك بنفسه؛ فإن ذلك موجب ما تسمى به، ووصف به نفسه؛ إذ هو الرحمن الرحيم؛ الودود المجيد؛ وهو قادر بنفسه، وقدرته من لوازم ذاته، وكذلك رحمته وعلمه وحكمته، لا يحتاج إلى خلقه بوجه من الوجوه؛ بل هو الغني عن العالمين ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَيْبَ غَفٍّ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم: ٧] وقال موسى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٨٩٦) من حديث سعد رضي الله عنه.
وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٥٩٤) والترمذي في سننه برقم (١٧٠٢) والنسائي في سننه برقم (٤٥/٦) وأحمد في المسند (١٩٨/٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/١ - ٣٢).

الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ حَمِيدٌ ﴿٨﴾ [إبراهيم: ٨].

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً؛ ولو كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً؛ ولو قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل واحد مسألته ما نقص ذلك مما عندي شيئاً». إلى آخر الحديث^(١).

فالرب سبحانه غني بنفسه، وما يستحقه من صفات الكمال ثابت له بنفسه. واجب له من لوازم نفسه، لا يقتصر في شيء من ذلك إلى غيره؛ بل أفعاله من كماله: كمل ففعل؛ وإحسانه وجوده من كماله، لا يفعل شيئاً لحاجة إلى غيره بوجه من الوجوه؛ بل كلما يريده فعله؛ فإنه فعال لما يريد. وهو سبحانه بالغ أمره؛ فكل ما يطلب فهو يبلغه ويناله ويصل إليه وحده لا يعينه أحد، ولا يعوقه أحد، لا يحتاج في شيء من أموره إلى معين، وما له من المخلوقين ظهير؛ وليس له ولي من الدل.

فصل

والعبد كلما كان أذل لله وأعظم افتقاراً إليه وخضوعاً له: كان أقرب إليه، وأعز له، وأعظم لقدره، فأسعد الخلق: أعظمهم عبودية لله. وأما المخلوق فكما قيل: احتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عن من شئت تكن نظيره، وأحسن إلى من شئت تكن أميره، ولقد صدق القائل:

بين التذل والتدل نقطة في رفعها تحير الأفهام
ذاك التذل شرك فافهم يا فتى بالخلف

فأعظم ما يكون العبد قدراً وحرمة عند الخلق: إذا لم يحتج إليهم بوجه من الوجوه، فإن أحسنت إليهم مع الاستغناء عنهم: كنت أعظم ما يكون عندهم، ومتى احتجت إليهم - ولو في شربة ماء - نقص قدرك عندهم بقدر حاجتك إليهم، وهذا من حكمة الله ورحمته، ليكون الدين كله لله، ولا يشرك به شيء.

ولهذا قال حاتم الأصم؛ لما سئل فيم السلامة من الناس؟ قال: أن يكون شيك لهم مبذولاً وتكون من شيءهم آيساً، لكن إن كنت معوضاً لهم عن ذلك وكانوا محتاجين، فإن تعادلت الحاجتان تساويتم كالمبتاعين ليس لأحدهما فضل على الآخر،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وإن كانوا إليك أحوج خضعوا لك .

فالرب سبحانه : أكرم ما تكون عليه أحوج ما تكون إليه . وأفقر ما تكون إليه . والخلق : أهون ما يكون عليهم أحوج ما يكون إليهم ، لأنهم كلهم محتاجون في أنفسهم ، فهم لا يعلمون حوائجك ، ولا يهتدون إلى مصلحتك ، بل هم جهلة بمصالح أنفسهم ، فكيف يهتدون إلى مصلحة غيرهم ؟ ! فإنهم لا يقدرُونَ عليها ، ولا يريدون من جهة أنفسهم ، فلا علم ولا قدرة ولا إرادة . والرب تعالى يعلم مصالحك ويقدر عليها ، ويريدُها رحمةً منه وفضلاً ، وذلك صفته من جهة نفسه ، لا شيء آخر جعله مريدًا راحمًا ، بل رحمته من لوازم نفسه ، فإنه كتب على نفسه الرحمة ، ورحمته وسعت كل شيء ، والخلق كلهم محتاجون ، لا يفعلون شيئًا إلا لحاجتهم ومصلحتهم ، وهذا هو الواجب عليهم والحكمة ، ولا ينبغي لهم إلا ذلك ، لكن السعيد منهم الذي يعمل لمصلحته التي هي مصلحة ، لا لما يظنه مصلحة وليس كذلك . فهم ثلاثة أصناف :

ظالم . وعادل . ومحسن .

فالظالم : الذي يأخذ منك مالا أو نفعا ولا يعطيك عوضه ، أو ينفع نفسه بضررك .

والعادل : المكافئ . كالبائع لا لك ولا عليك كل به يقوم الوجود ، وكل منهما محتاج إلى صاحبه ، كالزوجين ، والمتبايعين ، والشريكين .

والمحسن الذي يحسن لا لعوض يناله منك . فهذا إنما عمل لحاجته ومصلحته ، وهو انتفاعه بالاحسان ، وما يحصل له بذلك مما تحبه نفسه من الأجر ، أو طلب مدح الخلق ، وتعظيمهم ، أو التقرب إليك ، إلى غير ذلك .

وبكل حال : ما أحسن إليك إلا لما يرجو من الانتفاع ، وسائر الخلق ، إنما يكرمونك ويعظمونك لحاجتهم إليك ، وانتفاعهم بك ، إما بطريق المعاوضة ، لأن كل واحد من المتبايعين والمتشاركين والزوجين محتاج إلى الآخر ، والسيد محتاج إلى مماليكه وهم محتاجون إليه ، والملوك محتاجون إلى الجند والجند محتاجون إليهم ، وعلى هذا بُني أمر العالم ، وإما بطريق الإحسان منك إليهم . فأقرباؤك وأصدقاؤك وغيرهم إذا أكرموك لنفسك ، فهم إنما يحبونك ويكرمونك لما يحصل لهم بنفسك من الكرامة ، فلو قد وليت ولّوا عنك وتركوك فهم في الحقيقة إنما يحبون أنفسهم ، وأغراضهم .

فهؤلاء كلهم من الملوك إلى من دونهم تجد أحدهم سيدًا مطاعًا وهو في

الحقيقة عبد مطيع وإذا أؤذي أحدهم بسبب سيده أو من يطيعه تغير الأمر بحسب الأحوال، ومتى كنت محتاجاً إليهم، نقص الحب والاكرام والتعظيم بحسب ذلك وإن قضوا حاجتك.

والرب تعالى: يمتنع أن يكون المخلوق مكافئاً له أو متفضلاً عليه؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقول إذا رفعت مائدته: «الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مكفور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا»^(١) رواه البخاري من حديث أبي أمامة، بل ولا يزال الله هو المنعم المتفضل على العبد وحده لا شريك له في ذلك؛ بل ما بالخلق كلهم من نعمة فمن الله؛ وسعادة العبد في كمال افتقاره إلى الله، واحتياجه إليه، وأن يشهد ذلك ويعرفه ويتصف معه بموجبه، أي بموجب علمه ذلك. فإن الإنسان قد يفتقر ولا يعلم مثل أن يذهب ماله ولا يعلم، بل يظنه باقياً فإذا علم بذهابه صار له حال آخر، فكذلك الخلق كلهم فقراء إلى الله، لكن أهل الكفر والنفاق في جهل بهذا وغفلة عنه وإعراض عن تذكره والعمل به، والمؤمن يقر بذلك ويعمل بموجب إقراره، وهؤلاء هم عباد الله.

فالإنسان وكل مخلوق فقير إلى الله بالذات، وفقره من لوازم ذاته، يمتنع أن يكون إلا فقيراً إلى خالقه، وليس أحد غنياً بنفسه إلا الله وحده، فهو الصمد الغني عما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، فالعبد فقير إلى الله من جهة ربوبيته ومن جهة إلهيته، كما قد بسط هذا في مواضع.

والإنسان يذنب دائماً فهو فقير مذنب، وربّه تعالى يرحمه ويغفر له، وهو الغفور الرحيم، فلولا رحمته وإحسانه، لما وجد خير أصلاً، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولولا مغفرته لما بقي العبد شر ذنوبه، وهو محتاج دائماً إلى حصول النعمة، ودفع الضر والشر ولا تحصل النعمة إلا برحمته، ولا يندفع الشر إلا بمغفرته، فإنه لا سبب للشر إلا ذنوب العباد. كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] والمراد بالسيئات: ما يسوء العبد من المصائب وبالחסنات: ما يسره من النعم. كما قال تعالى: ﴿وَيَبْلُغُهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨] فالنعم والرحمة والخير كله من الله فضلاً وجوداً، من غير أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق، وإن كان تعالى عليه حق لعباده، فذلك الحق هو أحقه على نفسه، وليس ذلك من جهة المخلوق، بل من جهة الله، كما قد بسط هذا في مواضع.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٤٥٨) وأبو داود في سننه برقم (٣٨٤٩) والترمذي في سننه برقم (٣٤٥٦) وابن ماجه في سننه برقم (٣٢٨٤).

والمصائب: بسبب ذنوب العباد وكسبهم. كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

والنعم، وإن كانت بسبب طاعات يفعلها العبد فيثيبه عليها، فهو سبحانه المنعم بالعبد وبطاعته وثوابه عليها، فإنه سبحانه هو الذي خلق العبد وجعله مسلماً طائعاً، كما قال الخليل: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] وقال: ﴿وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] وقال: ﴿أَجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ يَا نَارِياَ لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِعَائِدِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] فسأل ربه أن يجعله مسلماً وأن يجعله مقيم الصلاة. وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَنُ وَزَيْنٌ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] الآية، قال في آخرها: ﴿فَضَلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨].

وفي صحيح أبي داود وابن حبان: «اهدنا سبل السلام، ونجنا من الظلمات إلى النور، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها عليك، قابليها، وأتممها علينا»^(١) وفي الفاتحة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وفي الدعاء الذي رواه الطبراني عن ابن عباس قال: مما دعا به رسول الله ﷺ عشية عرفة: «اللهم إنك تسمع كلامي، وترى مكاني، وتعلم سري وعلايتي، ولا يخفى عليك شيء من أمري، أنا البائس الفقير، المستغيث المستجير، الوجل المشفق، المقر بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل إليك ابتهاًل المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف الضريب، من خضعت لك رقبته، وذلل لك جسده، ورغم لك أنفه، ألهم لا تجعلني بدعائك رب شقياً وكن بي رؤوفاً رحيماً يا خير المسؤولين، ويا خير المعطين»^(٢).

ولفظ العبد في القرآن: يتناول من عبد الله، فأما عبد لا يعبد فلا يطلق عليه لفظ عبده. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] وأما قوله ﴿إِلَّا مَنْ أَتَعَكَ مِنَ الْقَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] فلا استثناء فيه منقطع، كما قاله أكثر المفسرين والعلماء، وقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ [ص: ١٧] و﴿نِعَمَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٩٦٩) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٤٢٩) موارد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٢٠٤) وضعيف موارد الظمان برقم (٣١٣).

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الصغير والكبير كما في مجمع الزوائد (٣/٢٥٥).

الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿ص: ٣٠﴾ **﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا أَوْبَ﴾** [ص: ٤١] **﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا إِبْرَاهِيمَ**
وَأِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥] **﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا﴾** [النحل: ٦٥] **﴿سُبْحَانَ الَّذِي**
أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [إلى قوله:] **﴿إِنَّهُمْ كَانَتْ عَبْدًا شَكُورًا﴾** [الإسراء: ١ - ٣] **﴿وَأِنْ**
كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] **﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾** [النجم: ١٠] **﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾** [الجن: ١٩] **﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ**
عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]. ونحو هذا كثير. وقد يطلق لفظ العبد على المخلوقات كلها.
 كقوله: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْنَاهُمْ﴾** [الأعراف: ١٩٤] **﴿أَفَحَسِبَ**
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَسْخَرُوا عِبَادِي مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]. قد يقال في هذا: إن
 المراد به الملائكة، والأنبياء، إذا كان قد نهى عن اتخاذهم أولياء، فغيرهم بطريق
 الأولى، فقد قال تعالى: **﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾**
﴿١٧﴾ [مریم: ٩٣].

وفي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في الدجال: «فيوحي الله إلى المسيح
 أن لي عبداً لا يدان لأحد بقتالهم»^(١) وهذا كقوله: «بعثنا عليكم عبداً لنا»، فهؤلاء لم
 يكونوا مطيعين لله، لكنهم مبعدون، مذلولون، مهوورون، يجري عليهم قدره.

وقد يكون كونهم عبيداً: هو اعترافهم بالصانع وخضوعهم له وإن كانوا كفاراً.
 كقوله: **﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾** [يوسف: ١٠٦] وقوله: **﴿إِلَّا**
آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ أي ذليلاً خاضعاً. ومعلوم أنهم لا يأتون يوم القيامة إلا كذلك،
 وإنما الاستكبار عن عبادة الله كان في الدنيا، ثم قال: **﴿لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّاهُمْ عَدًّا﴾** [٩٤]
﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مریم: ٩٤، ٩٥]، فذكر بعدها أنه يأتي منفرداً
 كقوله: **﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادًى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾** [الأنعام: ٩٤] وقال: **﴿وَلَهُ أَسْلَمَ**
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] **﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ**
وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥] الآية. وقال: **﴿بَلْ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَكُمْ**
قَدِينُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] فليس المراد بذلك مجرد كونهم مخلوقين مدبرين مهوورين
 تحت المشيئة والقدرة فإن هذا لا يقال طوعاً وكرهاً فإن الطوع والكره إنما يكون لما
 يفعله الفاعل طوعاً وكرهاً، فأما ما لا فعل له فيه، فلا يقال له ساجد أو قانت، بل
 ولا مسلم، بل الجميع مقرون بالصانع بفطرتهم، وهم خاضعون مستسلمون، قانتون
 مضطرون من وجوه.

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه.

منها: علمهم بحاجتهم وضرورتهم إليه. ومنها: دعاؤهم إياه عند الاضطراب. ومنها: خضوعهم واستسلامهم لما يجري عليهم من أقداره ومشيتته. ومنها: انقيادهم لكثير مما أمر به في كل شيء، فإن سائر البشر لا يمكنون العبد من مراده بل يقهرونه ويلزمون به بالعدل الذي يكرهه، وهو مما أمر الله به، وعصيانهم له في بعض ما أمر به - وإن كان هو التوحيد - لا يمنع كونهم قانتين خاضعين مستسلمين كرهاً، كالعصاة من أهل القبلة وأهل الذمة وغيرهم، فإنهم خاضعون للدين الذي بعث به رسله، وإن كانوا يعصونه في أمور.

والمؤمن يخضع لأمر ربه طوعاً، وكذلك لما يقدره من المصائب، فإنه يفعل عندها ما أمر به من الصبر وغيره طوعاً، فهو مسلم لله طوعاً خاضع له طوعاً، والسجود مقصوده الخضوع، وسجود كل شيء بحسبه، سجوداً يناسبها ويتضمن الخضوع للرب.

وأما فقر المخلوقات إلى الله: بمعنى حاجتها كلها إليه، وأنه لا وجود لها ولا شيء من صفاتها، وأفعالها إلا به. فهذا: أول درجات الافتقار، وهو افتقارها إلى ربوبيته لها، وخلقها وإتقانها، وبهذا الاعتبار كانت مملوكة له، وله سبحانه الملك والحمد.

وهذا معلوم عند كل من آمن بالله ورسله الإيمان الواجب، فالحدوث دليل افتقار الأشياء إلى محدثها، وكذلك حاجاتها إلى محدثها بعد إحداثه لها: دليل افتقارها فإن الحاجة إلى الرزق دليل افتقار المرزوق إلى الخالق الرازق.

والصواب: أن الأشياء مفتقرة إلى الخالق لذواتها لا لأمر آخر جعلها مفتقرة إليه، بل فقرها لازم لها؛ لا يمكن أن تكون غير مفتقرة إليه، كما أن غناء الرب وصف لازم له لا يمكن أن يكون غير غني، فهو غني بنفسه لا بوصف جعله غنياً، وفقر الأشياء إلى الخالق وصف لها، وهي معدومة وهي موجودة فإذا كانت معدومة فقليل عن مطر ينتظر نزوله وهو مفتقر إلى الخالق كان معناه: أنه لا يوجد إلا بالخالق هذا قول الجمهور من نظار المسلمين وغيرهم، وهذا الافتقار أمر معلوم بالعقل، وما أثبتته القرآن من استسلام المخلوقات، وسجودها وتسبيحها وقنوتها: أمر زائد على هذا عند عامة المسلمين من السلف وجمهور الخلف.

ولكن طائفة تدعي أن افتقارها، وخضوعها، وخلقها، وجريان المشيئة عليها: هو تسبيحها وقنوتها، وإن كان ذلك بلسان الحال، ولكونها دلالة شاهدة للخالق جل جلاله. وقل للأرض من فجر أنهارها، وغرس أشجارها، وأخرج نباتها وثمارها، فإن لم تجبك حواراً وإلا أجابتك اعتباراً، وهذا يقوله الغزالي وغيره، وهو أحد الوجوه

التي ذكرها أبو بكر بن الأنباري في قوله: ﴿كُلُّ لَهْ قَدِينُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] قال: كل مخلوق قانت له بأمر صنعته فيه وجرى أحكامه عليه، فذلك دليل على ذله لربه، وهو الذي ذكره الزجاج في قوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٨٣] قال: إسلام الكل خضوعهم لتنفيذ أمره في جبلهم، لا يقدر أحد يمتنع من جبلة جبلة الله عليها، وهذا المعنى صحيح، لكن الصواب الذي عليه جمهور علماء السلف والخلف: أن القنوت، والاستسلام، والتسبيح أمر زائد على ذلك، وهذا كقول بعضهم: إن سجود الكاره وذله وانقياده لما يريد الله منه من عافية ومرض وغنى وفقر، وكما قال بعضهم في قوله: ﴿وَلَنْ يَنْ شَقَّ إِلَّا يَسْجُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]. قال: تسبيحه دلالة على صانعه فتوجب بذلك تسبيحاً من غيره، والصواب أن لها تسبيحاً وسجوداً بحسبها.

والمقصود أن فقر المخلوقات إلى الخالق ودالاتها عليه وشهادتها له: أمر فطري فطر الله عليه عباده، كما أنه فطرهم على الإقرار به بدون هذه الآيات، كما قد بسط الكلام على هذا في مواضع، وبين الفرق بين دلالة الآيات ودلالة القياس الشمولي، والتمثيلي، فإن القياس البرهاني العقلي: سواء صيغ بلفظ الشمول، كالأشكال المنطقية، أو صيغ بلفظ التمثيل، وبين أن الجامع هو علة الحكم ويلزم ثبوت الحكم أينما وجد، وقد بسطنا الكلام على صورة القياسين في غير هذا الموضع.

والتحقيق: أن العلم بأن المحدث لا بد له من محدث هو علم فطري، ضروري في المعينات الجزئية، وأبلغ مما هو في القضية الكلية، فإن الكليات: إنما تصير كليات في العقل بعد استقرار جزئياتها في الوجود، وكذلك عامة القضايا الكلية؛ التي يجعلها كثير من النظائر المتكلمة والمتفلسفة أصول علمهم، كقولهم: الكل أعظم من الجزء أو النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ونحو ذلك، فإنه أي كلي تصوره الإنسان علم أنه أعظم من جزئيه، وإن لم تخطر له القضية الكلية كما يعلم أن بدن الإنسان بعضه أكثر من بعض وأن الدرهم أكبر من بعضه، وأن المدينة أكثر من بعضها وأن الجبل أكبر من بعضه، وكذلك النقيضان وهما: الوجود والعدم، فإن العبد إذا تصور وجود أي شيء كان وعده: علم أن ذلك الشيء لا يكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة وأنه لا يخلو من الوجود والعدم، وهو يقضي بالجزئيات المعينة، وإن لم يستحضر القضية الكلية، وهكذا أمثال ذلك.

ولما كان القياس الكلي فائدته أمر مطلق لا معين: كان إثبات الصانع بطريق الآيات هو الواجب. كما نزل به القرآن، وفطر الله عليه عباده، وإن كانت الطريقة القياسية صحيحة، لكن فائدتها ناقصة، والقرآن إذا استعمل في الآيات الإلهيات:

استعمل قياس الأولى لا القياس الذي يدل على المشترك، فإنه ما وجب تنزيه مخلوق عنه من النقائص والعيوب التي لا كمال فيها، فالبارئ تعالى أولى بتنزيهه عن ذلك، وما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه كالحياة، والعلم، والقدرة، فالخالق أولى بذلك منه، فالمخلوقات كلها آيات للخالق، والفرق بين الآية وبين القياس: أن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، فكل مخلوق فهو دليل. وآية على الخالق نفسه، كما قد بسطناه في مواضع.

ثم الفطر تعرف الخالق بدون هذه الآيات، فإنها قد فطرت على ذلك، ولو لم تكن تعرفه بدون هذه الآيات: لم تعلم أن هذه الآية له، فإن كونها آية له ودلالة عليه: مثل كون الاسم يدل على المسمى فلا بد أن يكون قد تصور المسمى قبل ذلك، وعرف أن هذا اسم له، فكذلك كون هذا دليلاً على هذا يقتضي تصور المدلول عليه وتصور أن ذلك الدليل مستلزم له، فلا بد في ذلك أن يعلم أنه مستلزم للمدلول، فلو لم يكن المدلول متصوراً لم يعلم أنه دليل عليه، فمعرفة الإضافة متوقفة على تصور المضاف والمضاف إليه؛ لكن قد لا يكون الإنسان عالماً بالإضافة، ولا كونه دليلاً، فإذا تصوره عرف المدلول إذا عرف أنه مستلزم له، والناس يعلمون أن هذه المخلوقات آيات ودلائل للخالق، فلا بد أن يكونوا يعرفونه؛ حتى يعلموا أن هذه دلائل مستلزمة له.

والمقصود أن هذه الطرق العقلية الفطرية: هي التي جاء بها القرآن، واتفق العقل والشرع، وتلازم الرأي والسمع.

والمفلسفة كابن سينا والرازي ومن اتبعهما، قالوا: إن طريق إثباته الاستدلال عليه بالممكنات، وإن الممكن لا بد له من واجب، قالوا: والوجود إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين؛ وهذه المقالة أحدثها ابن سينا، وركبها من كلام المتكلمين وكلام سلفه؛ فإن المتكلمين قسموا الوجود إلى قديم ومحدث، وقسمه هو إلى واجب وممكن، وذلك إن الفلك عنده ليس محدثاً؛ بل زعم أنه ممكن. وهذا التقسيم لم يسبقه إليه أحد من الفلاسفة، بل حذاقهم عرفوا أنه خطأ، وأنه خالف سلفه وجمهور العقلاء وغيرهم، وقد بينا في مواضع أن القدم، ووجوب الوجود، متلازمان عند عامة العقلاء، الأولين والآخرين، ولم يعرف عن طائفة منهم نزاع في ذلك، إلا ما أحدثه هؤلاء فإننا نشهد حدوث موجودات كثيرة، حدثت بعد أن لم تكن، ونشهد عدمها بعد أن كانت، وما كان معدوماً أو سيكون معدوماً لا يكون واجب الوجود، ولا قديماً أزلياً.

ثم أن هؤلاء إذا قدر أنهم أثبتوا واجب الوجود، فليس في دليلهم أنه مغاير

للسموات والأفلاك، وهذا مما بين تهاافتهم فيه الغزالي وغيره، لكن عمدتهم أن الجسم لا يكون واجباً، لأنه مركب، والواجب لا يكون مركباً، هذا عمدتهم. وقد بينا بطلان هذا من وجوه كثيرة، وما زال النظار يبينون فساد هذا القول كل بحسبه، كما بين الغزالي فساده بحسبه.

وذلك أن لفظ الواجب صار فيه اشتراك بين عدة معان، فيقال للموجود بنفسه الذي لا يقبل العدم فتكون الذات واجبة والصفات واجبة، ويقال للموجود بنفسه والقائم بنفسه، فتكون الذات واجبة دون الصفات، ويقال لمبدع الممكنات، وهي المخلوقات، والمبدع لها هو الخالق، فيكون الواجب هو الذات المتصفة بتلك الصفات، والذات مجردة عن الصفات لم تخلق، والصفات مجردة عن الذات لم تخلق، ولهذا صار من سار خلفهم ممن يدعي التحقيق والعرفان، إلى أن جعل الواجب هو الوجود المطلق، كما قد بسط القول عليه في مواضع.

والمقصود هنا: الكلام أولاً: في أن سعادة العبد في كمال افتقاره إلى ربه واحتياجه إليه، أي في أن يشهد ذلك ويعرفه، ويتصف معه بموجب ذلك من الذل والخضوع والخشوع، وإلا فالخلق كلهم محتاجون، لكن يظن أحدهم نوع استغناء فيطنى. كما قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۚ﴾ [العلق: ٦ - ٧] وقال: ﴿وَإِذَا أَعْمَنَّا عَلَى الْإِنْسَانِ آغْرَضْنَا بِخَابِرِهِ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاؤٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١] وفي الآية الأخرى: ﴿كَانَ يَوْمًا﴾ [الإسراء: ٨٣].

فصل

والسعادة في معاملة الخلق: أن تعاملهم لله فترجو الله فيهم ولا ترجوهم في الله، وتخافه فيهم ولا تخافهم في الله؛ وتحسن إليهم رجاء ثواب الله لا لمكافئتهم، وتكف عن ظلمهم خوفاً من الله لا منهم، كما جاء في الأثر: «أرج الله في الناس ولا ترج الناس في الله وخف الله في الناس ولا تخف الناس في الله»^(١) أي: لا تفعل شيئاً من أنواع العبادات والقرب لأجلهم، لا رجاء مدحهم ولا خوفاً من ذمهم، بل أرج الله ولا تخفهم في الله فيما تأتي وما تذر بل افعل ما أمرت به وإن كرهوه. وفي الحديث: «إن من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله أو تدمهم على ما لم يؤتك الله»^(٢)

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٦/٥) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف الجامع برقم (٢٠٠٩).

فإن اليقين يتضمن اليقين في القيام بأمر الله وما وعد الله أهل طاعته، ويتضمن اليقين بقدر الله وخلقه وتدبيره، فإذا أرضيتهم بسخط الله لم تكن موقوفًا، لا بوعده ولا برزقه، فإنه إنما يحمل الإنسان على ذلك، إما ميل إلى ما في أيديهم من الدنيا، فيترك القيام فيهم بأمر الله؛ لما يرجوه منهم، وإما ضعف تصديق بما وعد الله أهل طاعته من النصر والتأييد والثواب في الدنيا والآخرة، فإنك إذا أرضيت الله: نصرك، ورزقك وكفاك مؤنتهم، فأرضائهم بسخطه إنما يكون خوفًا منهم ورجاء لهم؛ وذلك من ضعف اليقين.

وإذا لم يقدر لك ما تظن أنهم يفعلونه معك، فالأمر في ذلك إلى الله لا لهم، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فإذا ذممتهم على ما لم يقدر، كان ذلك من ضعف يقينك، فلا تخفهم ولا ترجهم ولا تدمهم من جهة نفسك وهواك؛ لكن من حمده الله ورسوله فهو المحمود، ومن ذمه الله ورسوله فهو المذموم.

ولما قال بعض وفد بني تميم: يا محمد أعطني فإن حمدي زين وإن ذمي شين. قال رسول الله ﷺ: «ذاك الله عز وجل»^(١).

وكتبت عائشة إلى معاوية، وروي أنها رفعتة إلى النبي ﷺ: «من أرضى الله بسخط الناس كفاه مؤنة الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئاً»^(٢)، هذا لفظ المرفوع ولفظ الموقوف: «من أرضى الله بسخط الناس ﷺ وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله عاد حامده من الناس له ذاماً»^(٣) هذا لفظ المأثور عنها، وهذا من أعظم الفقه في الدين، والمرفوع أحق وأصدق، فإن من أرضى الله بسخطهم كان قد اتقاه، وكان عبده الصالح والله يتولى الصالحين، وهو كاف عبده ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣].

فالله يكفيه مؤنة الناس بلا ريب، وأما كون الناس كلهم يرضون عنه، فقد لا يحصل ذلك، لكن يرضون عنه إذا سلموا من الأغراض وإذا تبين لهم العاقبة، ومن

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٢٦٧) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٦٠٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٤١٤). وابن حبان في صحيحه برقم (١٥٤١، ١٥٤٢) وعبد ابن حميد في مسنده برقم (١٦٢) ومن حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (١٩٦٧) وفي السلسلة الصحيحة برقم (٢٣١١).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٦٧/٢) وانظر السلسلة الصحيحة برقم (٢٣١١).

أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئاً، كالظالم الذي يعرض على يده يقول: ﴿يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (٢٧) ﴿يَنُودُنِي لَنَ بَلَى أَفْتَدُ فَلَانًا خَلِيلًا﴾ (٢٨) [الفرقان: ٢٧ - ٢٨] وأما كون حامده ينقلب ذاماً، فهذا يقع كثيراً، ويحصل في العاقبة، فإن العاقبة للتقوى، لا يحصل ابتداء عند أهوائهم؛ وهو سبحانه أعلم.

فالتوحيد ضد الشرك، فإذا قام العبد بالتوحيد الذي هو حق الله، فعبدته لا يشرك به شيئاً كان موحداً. ومن توحيد الله وعبادته: التوكل عليه والرجاء له، والخوف منه، فهذا يخلص به العبد من الشرك، وإعطاء الناس حقوقهم، وترك العدوان عليهم، يخلص به العبد من ظلمهم، ومن الشرك بهم، وبطاعة ربه واجتناب معصيته: يخلص العبد من ظلم نفسه وقد قال تعالى في الحديث القدسي: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين»^(١). فالنصفان يعود نفعهما إلى العبد، وكما في الحديث الذي رواه الطبراني في الدعاء: «يا عبادي! إنما هي أربع واحدة لي، وواحدة لك، وواحدة بين وبينك، وواحدة بينك وبين خلقي فالتى لي: تعبدني لا تشرك بي شيئاً، والتي لك: عملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه، والتي بيني وبينك: فمك الدعاء وعلي الإجابة. والتي بينك وبين خلقي: فأنت إليهم ما تحب أن يأتوه إليك»^(٢) والله يحب النصفين.

ويحب أن يعبدوه. وما يعطيه الله العبد من الإعانة والهداية هو من فضله وإحسانه، وهو وسيلة إلى ذلك المحبوب، وهو إنما يحبه لكونه طريقاً إلى عبادته، والعبد يطلب ما يحتاج أولاً، وهو محتاج إلى الإعانة على العبادة وإلى الهداية إلى الصراط المستقيم، وبذلك يصل إلى العبادة، فهو يطلب ما يحتاج إليه أولاً ليتوسل به إلى محبوب الرب، الذي فيه سعادته. وكذلك قوله: «عملك أجزيك به أحوج ما تكون إليه» فإنه يحب الثواب الذي هو جزاء العمل، فالعبد إنما يعمل لنفسه، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ثم إذا طلب العبادة، فإنما يطلبها من حيث هي نافعة له، محصلة لسعادته، محصنة له من عذاب ربه فلا يطلب العبد قط إلا ما فيه حظ له، وإن كان الرب يحب ذلك فهو يطلبه من حيث هو ملائم له فمن عبد الله

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٩٥) وأبو داود في سننه برقم (٨٢١) والترمذي في سننه برقم (٢٩٥٣) والنسائي في سننه برقم (٩٠٨) وابن ماجه في سننه برقم (٨٣٨) وأحمد في المسند (٢/ ٢٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبراني في الدعاء (١٦) وأبو يعلى في مسنده برقم (٢٧٥٧) والبخاري في مسنده برقم (١٩) وإسناده ضعيف.

لا يشرك به شيئاً: أحبه وأثابه، فيحصل للعبد ما يحبه من النعم تبعاً لمحسوب الرب، وهذا كالبائع والمشتري، البائع يريد من المشتري أولاً الثمن، ومن لوازم ذلك: إرادة تسليم المبيع، والمشتري يريد السلعة، ومن لوازم ذلك: إرادة إعطاء الثمن.

فالرب يحب أن يُحَبَّ. ومن لوازم ذلك، أن يحب من لا تحصل العبادة إلا به والعبد يحب ما يحتاج إليه وينتفع به ومن لوازم ذلك؛ محبته لعبادة الله فمن عبد الله وأحسن إلى الناس، فهذا قائم بحقوق الله وحق عباد الله، في إخلاص الدين له. ومن طلب من العباد العوض ثناء أو دعاء أو غير ذلك لم يكن محسناً إليهم لله. ومن خاف الله فيهم ولم يخفهم في الله كان محسناً إلى الخلق وإلى نفسه، فإن خوف الله تحمله على أن يعطيهم حقهم ويكف عن ظلمهم، ومن خافهم ولم يخف الله فهذا ظالم لنفسه ولهم، حيث خاف غير الله ورجاه، لأنه إذا خافهم دون الله احتاج أن يدفع شرهم عنه بكل وجه، إما بمداهنتهم ومراءاتهم، وإما بمقابلتهم بشيء أعظم من شرهم أو مثله، وإذا رجاهم لم يقم فيهم بحق الله، وهو إذا لم يخف الله فهو مختار للعدوان عليهم، فإن طبع النفس الظلم لمن لا يظلمها فكيف بمن يظلمها؟ فتجد هذا الضرب كثير الخوف من الخلق كثير الظلم إذا قدر مهين ذليل إذا قهر، فهو يخاف الناس بحسب ما عنده من ذلك، وهذا مما يوقع الفتن بين الناس.

وكذلك إذا رجاهم فهم لا يعطونه ما يرجوه منهم، فلا بد أن يبغضهم فيظلمهم إذا لم يكن خائفاً من الله عز وجل، وهذا موجود كثيراً في الناس، تجدهم يخاف بعضهم بعضاً ويرجو بعضهم بعضاً، وكل من هؤلاء يتظلم من الآخر، ويطلب ظلمه، فهم ظالمون بعضهم لبعض، ظالمون في حق الله حيث خافوا غيره ورجوا غيره، ظالمون لأنفسهم، فإن هذا من الذنوب التي تعذب النفس بها وعليها، وهو يجر إلى فعل المعاصي المختصة، كالشرك والزنا، فإن الإنسان إذا لم يخف من الله اتبع هواه، ولا سيما إذا كان طالباً ما لم يحصل له؛ فإن نفسه تبقى طالبة لما تستريح به وتدفع به الغم والحزن عندها، وليس عندها من ذكر الله وعبادته ما تستريح إليه وبه؛ فيستريح إلى المحرمات من فعل الفواحش وشرب المحرمات وقول الزور، وذكر مجريات النفس والهزل واللعب ومخالطة قرناء السوء وغير ذلك ولا يستغني القلب إلا بعبادة الله تعالى.

فإن الإنسان خلق محتاجاً إلى جلب ما ينفعه، ودفع ما يضره، ونفسه مريدة دائماً، ولا بد لها من مراد يكون غاية مطلوبها لتسكن إليه وتطمئن به، وليس ذلك إلا لله وحده؛ فلا تطمئن القلوب إلا به، ولا تسكن النفوس إلا إليه، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فكل مألوه سواه يحصل به الفساد، ولا يحصل صلاح القلوب إلا بعبادة الله وحده لا شريك له.

فإذا لم تكن القلوب مخلصه لله الدين: عبدت غيره؛ من الآلهة التي يعبدها أكثر الناس مما رضوه لأنفسهم؛ فأشركت بالله بعبادة غيره، واستعانت به؛ فتعبد غيره وتستعين به لجهلها بسعادتها التي تنالها بعبادة خالقها والاستعانة به؛ فبالعبادة له تسغني عن معبود آخر، وبالاستعانة به تستغني عن الاستعانة بالخلق، وإذا لم يكن العبد كذلك: كان مذنبًا محتاجًا، وإنما غناه في طاعة ربه؛ وهذا حال الانسان؛ فإنه فقير محتاج، وهو مع ذلك مذنب خطاء فلا بد له من ربه؛ فإنه الذي يسدي مغافره، ولا بد له من الاستغفار من ذنوبه. قال تعالى: ﴿قَالَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد: ١٩] فبالتوحيد يقوى العبد ويستغني، ومن سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله، وبالاستغفار يغفر له ويدفع عنه عذابه، ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] فلا يزول فقر العبد وفاقه إلا بالتوحيد؛ فإنه لا بد له منه، وإذا لم يحصل له لم يزل فقيرًا محتاجًا معذبًا في طلب ما لم يحصل له. والله تعالى: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]. وإذا حصل مع التوحيد الاستغفار، حصل له غناه وسعادته، وزال عنه ما يعذبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والعبد مفتقر دائمًا إلى التوكل على الله والاستعانة به، كما هو مفتقر إلى عبادته؛ فلا بد أن يشهد دائمًا فقره إلى الله، وحاجته في أن يكون معبودًا له، وأن يكون معينًا له؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ من الله إلا إليه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي يخوفكم بأوليائه. هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور؛ كابن عباس وغيره وأهل اللغة كالقراء وغيره.

قال ابن الأنباري: والذي نختاره في الآية: يخوفكم أوليائه. تقول العرب أعطيت الأموال: أي أعطيت القوم الأموال؛ فيحذفون المفعول الأول.

قلت: وهذا لأن الشيطان يخوف الناس أوليائه تخويفًا مطلقًا، ليس له في تخويف ناس بناس ضرورة؛ فحذف الأول لأنه ليس مقصودًا.

وقال بعض المفسرين: يخوف أوليائه المنافقين، والأول أظهر؛ لأنها نزلت بسبب تخويفهم من الكفار؛ فهي إنما نزلت فيمن خوف المؤمنين من الناس. وقد قال: ﴿يَخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥] الضمير عائد إلى أوليائه الشيطان؛ الذين قال فيهم: ﴿فَأَخْشَوْهُمْ﴾ قبلها، والذي قال الثاني: فسرهما من جهة المعنى، وهو أن الشيطان إنما يخوف أوليائه؛ لأن سلطانه عليهم؛ فهو يدخل عليهم المخاوف دائمًا، وإن كانوا ذوي عدد وعُدد، وأما المؤمنون فهم متوكلون على الله لا يخوفهم الكفار، أو أنهم أرادوا المفعول الأول، أي: يخوف المنافقين أوليائه، وهو يخوف الكفار، كما يخوف المنافقين؛ ولو أريد أنه يجعل أوليائه

خائفين لم يكن للضمير ما يعود عليه؛ وهو قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾.

وأيضاً فإنه يعد أولياءهم ويمنيهم؛ ولكن الكفار، يلقي الله في قلوبهم الرعب من المؤمنين، والشيطان لا يختار ذلك. قال تعالى: ﴿لَأَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣] وقال: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]؛ ولكن الذين [قالوا] ذلك من السلف أرادوا أن الشيطان يخوف الذين أظهروا الإسلام وهم يوالون العدو فصاروا بذلك منافقين؛ وإنما يخاف من الكفار المنافقون بتخويف الشيطان لهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦] وقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْفُرْقُ﴾ [الأحزاب: ١٩] الآية. فكلا القولين صحيح من حيث المعنى؛ لكن لفظ أوليائه هم الذين يجعلهم الشيطان مخوفين لا خائفين، كما دل عليه السياق، وإذا جعلهم مخوفين وإنما يخافهم من خوفه الشيطان منهم.

فدلت الآية على أن الشيطان يجعل أولياءه مخوفين، ويجعل ناساً خائفين منهم. ودلت الآية على أن المؤمن لا يجوز له أن يخاف أولياء الشيطان، ولا يخاف الناس كما قال: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَآخِشُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] فخوف الله أمر به وخوف أولياء الشيطان نهى عنه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَآخِشُوا﴾ [البقرة: ١٥٠] فنهى عن خشية الظالم وأمر بخشيته، وقال: ﴿الَّذِينَ يُلَاقُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩] وقال: ﴿فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [النحل: ٥١].

وبعض الناس يقول: يا رب إنني أخافك وأخاف من لا يخافك، فهذا كلام ساقط ولا يجوز؛ بل على العبد أن يخاف الله وحده ولا يخاف أحداً، فإن من لا يخاف الله أذل من أن يخاف، فإنه ظالم وهو من أولياء الشيطان، فالخوف منه قد نهى الله عنه، وإذا قيل قد يؤذيني قيل: إنما يؤذيك بتسليط الله له، وإذا أراد الله دفع شره عنك دفعه، فالأمر لله؛ وإنما يسلط على العبد بذنوبه، وأنت إذا خفت الله فاتقيته وتوكلت عليه كفأك شر كل شر، ولم يسلطه عليك، فإنه قال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وتسليطه يكون بسبب ذنوبك وخوفك منه، فإذا خفت الله وتبت من ذنوبك واستغفرت له لم يسلط عليك، كما قال: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وفي الآثار: «يقول الله: أنا الله لا إله إلا أنا ملك الملوك، قلوب الملوك ونواصيها بيدي، فمن أطاعني جعلت قلوب الملوك عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسبب الملوك؛ ولكن توبوا إلي وأطيعوا أعظمهم عليكم».

ولما سلط الله العدو على الصحابة يوم أُحُد قال: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً﴾ الآية [آل عمران: ١٦٥] وقال: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] الآيات - والأكثرون يقرأون قاتل - والربيون الكثير عند جماهير السلف والخلف: هم الجماعات الكثيرة، قال ابن مسعود وابن عباس في رواية عنه والفراء: ألوف كثيرة. وقال ابن عباس في أخرى ومجاهد وقتادة: جماعات كثيرة وقرىء بالحركات الثلاث في الراء. فعلى هذه القراءة فالربيون الذين قاتلوا معه: الذين ما وهنوا وما ضعفوا. وأما على قراءة أبي عمرو وغيره ففيها وجهان:

أحدهما: يوافق الأول أي الربيون يقتلون فما وهنوا، أي ما وهن من بقي منهم لقتل كثير منهم أي: ما ضعفوا لذلك ولا دخلهم خور ولا ذلوا لعدوهم، بل قاموا بأمر الله في القتال حتى أدالهم الله عليهم وصارت كلمة الله هي العليا.

والثاني: أن النبي ﷺ قتل معه ربيون كثير فما وهن من بقي منهم لقتل النبي ﷺ. وهذا يناسب صراخ الشيطان أن محمداً قد قتل، لكن هذا لا يناسب لفظ الآية، فالمناسب أنهم مع كثرة المصيبة ما وهنوا؛ ولو أريد أن النبي قتل ومعه ناس لم يخافوا لم يحتج إلى تكثيرهم بل تقليلهم هو المناسب لها؛ فإذا كثروا لم يكن في مدحهم بذلك عبرة.

وأيضاً لم يكن فيه حجة على الصحابة، فإنهم يوم أُحُد قليلون والعدو أضعافهم، فيقولون ولم يهنوا؛ لأنهم ألوف ونحن قليلون. وأيضاً فقلوه: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ يقتضي كثرة ذلك، وهذا لا يعرف أن أنبياء كثيرون قتلوا في الجهاد.

وأيضاً فيقتضي أن المقتولين مع كل واحد منهم ربيون كثير، وهذا لم يوجد؛ فإن من قبل موسى من الأنبياء لم يكونوا يقاتلون، وموسى وأنبياء بني إسرائيل لم يقتلوا في الغزو؛ بل ولا يعرف نبي قتل في جهاد، فكيف يكون هذا كثيراً أو يكون جيشه كثيراً؟!

والله سبحانه أنكر على من ينقلب سواء كان النبي مقتولاً أو ميتاً، فلم يذمهم إذا مات أو قتل على الخوف بل على الانقلاب على الأعقاب، ولهذا تلاها الصديق رضي الله عنه **بعد موته** ﷺ فكان لم يسمعوها قبل ذلك.

ثم ذكر بعدها معنى آخر: وهو أن من كان قبلكم كانوا يقاتلون فيقتل منهم خلق كثير. وهم لا يهنون، فيكون ذكر الكثرة مناسباً لأن من قتل مع الأنبياء كثير، وقتل الكثير من الجنس يقتضي الوهن، فما وهنوا وإن كانوا كثيرين ولو وهنوا دل على ضعف إيمانهم، ولم يقل هنا: ولم ينقلبوا على أعقابهم فلو كان المراد أن نبيهم قتل لقال فانقلبوا على أعقابهم، لأنه هو الذي أنكره إذا مات النبي أو قتل، فأنكر سبحانه

شيئين: الارتداد إذا مات أو قتل، والوهن والضعف والاستكانة لما أصابهم في سبيل الله من استيلاء العدو؛ ولهذا قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٦] إلخ. ولم يقل: فما وهنوا لقتل النبي، ولو قتل وهم أحياء لذكر ما يناسب ذلك، ولم يقل: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ومعلوم أنما يصيب في سبيل الله في عامة الغزوات لا يكون قتل نبي.

وأيضاً فكون النبي قاتل معه أو قتل معه ربيون كثير، لا يستلزم أن يكون النبي معهم في الغزاة، بل كل من اتبع النبي وقاتل على دينه فقد قاتل معه، وكذلك كل من قتل على دينه فقد قتل معه، وهذا الذي فهم الصحابة؛ فإن أعظم قتالهم كان بعد وفاته ﷺ، حتى فتحوا البلاد شاماً ومصرّاً وعراقاً ويمنّاً وعرباً وعجماً؛ وروماً ومغرباً ومشرقاً؛ وحينئذ فظهر كثرة من قتل معه، فإن الذين قاتلوا وأصيبوا وهم على دين الأنبياء كثيرون، ويكون في هذه الآية عبرة لكل المؤمنين إلى يوم القيامة، فإنهم كلهم يقاتلون مع النبي ﷺ على دينه؛ وإن كان قد مات، والصحابة الذين يغزون في السرايا والنبي ليس معهم: كانوا معه يقاتلون وهم داخلون في قوله: ﴿تُحْمَدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] وفي قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥] الآية. ليس من شرط من يكون مع المطاع أن يكون شاهداً للمطاع ناظراً إليه.

وقد قيل في (ربيون) هنا: أنهم العلماء، فلما جعل هؤلاء هذا كلفظ الرباني، وعن ابن زيد هم الأتباع كأنه جعلهم المربيين. والأول أصح من وجوه: **أحدها:** أن الربانيين عين الأخبار، وهم الذين يربون الناس، وهم أئمتهم في دينهم، ولا يكون هؤلاء إلا قليلاً.

الثاني: أن الأمر بالجهاد والصبر لا يختص بهم، وأصحاب الأنبياء لم يكونوا كلهم ربانيين وإن كانوا قد أعطوا علماً ومعهم الخوف من الله عز وجل. **الثالث:** أن استعمال لفظ الرباني في هذا ليس معروفاً في اللغة.

الرابع: أن استعمال لفظ الربى في هذا ليس معروفاً في اللغة؛ بل المعروف فيها هو الأول، والذين قالوه قالوا: هو نسبة للرب بلا نون والقراءة المشهورة (ربى) بالكسر، وما قالوه إنما يتوجه على من قرأه بنصب الراء، وقد قرئ بالضم، فعلم أنها لغات.

الخامس: أن الله تعالى يأمر بالصبر والثبات كل من يأمره بالجهاد، سواء كان من الربانيين أو لم يكن.

السادس: أنه لا مناسبة في تخصيص هؤلاء بالذكر، وإنما المناسب ذكرهم في

مثل قوله: ﴿لَوْلَا يَنْتَهُمُ الرَّبَّيُّونُ وَالْأَحْبَارُ﴾ الآية [المائدة: ٦٣]. وفي قوله: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ﴾ [آل عمران: ٧٩] فهناك ذكرهم به مناسبا.

السابع: قيل: إن الرباني منسوب إلى الرب، فزيادة الألف والنون كاللحياني وقيل إلى تربيته الناس، وقيل إلى ربان السفينة، وهذا أصح؛ فإن الأصل عدم الزيادة في النسبة، لأنهم منسوبون إلى التربية، وهذه تختص بهم، وأما نسبتهم إلى الرب فلا اختصاص لهم بذلك؛ بل كل عبد له فهو منسوب إليه، إما نسبة عموم أو خصوص ولم يسم الله أوليائه المتقين ربانيين، ولا سمي به رسله وأنبياءه، فإن الرباني من يرب الناس، كما يرب الرباني السفينة؛ ولهذا كان الربانيون يذمون تارة، ويمدحون أخرى، ولو كانوا منسوبين إلى الرب لم يذموا قط، وهذا هو **الوجه الثامن:**

إنها إن جعلت مدحا فقد ذموا في مواضع، وإن لم تكن مدحا لم يكن لهم خاصة يمتازون بها من جهة المدح، وإذا كان منسوباً إلى رباني السفينة بطل قول من يجعل الرباني منسوباً إلى الرب، فتسبة الربيون إلى الرب أولى بالبطلان.

التاسع: أنه إذا قدر أنهم منسوبون إلى الرب، فلا تدل النسبة على أنهم علماء؛ نعم تدل على إيمان وعبادة وتآله، وهذا يعم جميع المؤمنين، فلك من عبد الله وحده لا يشرك به شيئاً فهو مثاله عارف بالله، والصحابة كلهم كذلك، ولم يسموا ربانيين ولا ربيون، وإنما جاء أن ابن الحنفية قال لما مات ابن عباس: اليوم مات رباني هذه الأمة، وذلك لكونه يؤدبهم بما آتاه الله من العلم؛ والخلفاء أفضل منهم، ولم يسموا ربانيين، وإن كانوا هم الربانيين، وقال إبراهيم: كان علقمة من الربانيين؛ ولهذا قال مجاهد: هم الذين يربون الناس بصغار العلم قبل كباره، فهم أهل الأمر والنهي، والأخبار يدخل فيه من أخبر بالعلم ورواه عن غيره وحدث به وإن لم يأمر، أو ينه، وذلك هو المنقول عن السلف في الرباني، نقل عن علي قال: «هم الذين يغذون الناس بالحكمة ويربونهم عليها» وعن ابن عباس قال: «هم الفقهاء المعلمون».

قلت: أهل الأمر والنهي هم الفقهاء المعلمون. وقال قتادة وعطاء: هم الفقهاء العلماء الحكماء. قال ابن قتيبة: واحد هم رباني وهم العلماء المعلمون. قال أبو عبيد: أحسب الكلمة عبرانية أو سريانية، وذلك أن أبا عبيد زعم أن العرب لا تعرف الربانيين.

قلت: اللفظة عربية منسوبة إلى ربان السفينة الذي ينزلها ويقوم لمصلحتها؛ ولكن العرب في جاهليتهم لم يكن لهم ربانيون؛ لأنهم لم يكونوا على شريعة منزلة من الله عز وجل^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٣٧/١ - ٦٣).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

قال الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون»^(١).

وكتاب الله يدل على ذلك في مواضع؛ مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠] وقوله: ﴿بَنَاءُوْ يَغْضَبُ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠] وقوله: ﴿وَبَاءُوْ يَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ وَصُرِّتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ [آل عمران: ١١٢]. وقال في النصارى: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ۝﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَدُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَسَلِّمُوا لَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يُؤْفَكُونَ ۝﴾ [التوبة: ٣٠، ٣١]. وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلشِّرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ۝﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝﴾ [أولئك الَّذِينَ يَدْعُونَ يَنْتَوُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٥٤) وأحمد في المسند (٣٧٨/٤) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٥٤).

ولما أمرنا الله سبحانه: أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، المغايرين للمغضوب عليهم وللضالين، كان ذلك مما يبين أن العبد يخاف عليه أن ينحرف إلى هذين الطريقتين، وقد وقع ذلك كما أخبر به النبي ﷺ حيث قال: «لتسلكن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة؛ حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟»^(١) وهو حديث صحيح.

وكان السلف يرون أن من انحرف من العلماء عن الصراط المستقيم: ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد، ففيه شبه من النصارى، كما يرى في أحوال منحرفة أهل العلم: من تحريف الكلم عن مواضعه، وقسوة القلوب، والبخل بالعلم، والكبر، وأمر الناس بالبر ونسيان أنفسهم، وغير ذلك. وكما يرى في منحرفة أهل العبادة والأحوال من الغلو في الأنبياء والصالحين، والابتداع في العبادات، من الرهبانية والصور والأصوات.

ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله»^(٢).

ولهذا حقق الله له نعت العبودية في أرفع مقاماته حيث قال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]. وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًّا﴾ [الجن: ١٩]. ولهذا يشرع في التشهد وفي سائر الخطب المشروعة؛ كخطب الجمع والأعياد، وخطب الحاجات عند النكاح وغيره، أن نقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وكان رسول الله ﷺ يحقق عبوديته؛ لئلا تقع الأمة فيما وقعت فيه النصارى في المسيح؛ من دعوى الألوهية، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلتني لله ندا؟ بل ما شاء الله وحده»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٥٦، ٧٣٢٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بدون لفظة: «حذو القذة بالقذة» وهي عند أحمد في المسند (١٢٥/٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٤٥) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم (٧٨٣) وابن ماجه في سننه برقم (٢١١٧) وأحمد في المسند (٢١٤/١، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٤٧) والبيهقي في سننه (٢١٧/٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٣٩).

وقال أيضًا لأصحابه: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، بل قولوا ما شاء الله ثم ما شاء محمد»^(١).

وقال: «لا تتخذوا قبوري عيدًا وصلوا عليّ حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني»^(٢).

وقال: «اللهم لا تجعل قبوري وثنا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣).

وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»^(٤).

والغلو في الأمة وقع في طائفتين: طائفة من ضلال الشيعة الذين يعتقدون في الأنبياء والأئمة من أهل البيت الألوهية، وطائفة من جهال المتصوفة يعتقدون نحو ذلك في الأنبياء والصالحين؛ فمن توهم في نبينا أو غيره من الأنبياء شيئًا من الألوهية والربوبية؛ فهو من جنس النصارى وإنما حقوق الأنبياء ما جاء به الكتاب والسنة عنهم. قال تعالى في خطابه لبني إسرائيل: ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ يُرْسَلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمْ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُعَذِّبَنَّكُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢] والتعزير: النصر والتوقيف والتأييد.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٨ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنَعَزِّدُوهُ وَنُفِِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٨ - ٩]. فهذا في حق الرسول، ثم قال في حق الله تعالى: ﴿رُسُلَهُمْ بُكْرَةً وَأَمِيلًا﴾ [الفتح: ٩]. وقال تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُمِبَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالزَّكَاةِ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ۝١٥٦ الَّذِينَ يَنْبَغُونَ أَرْسُولَ النَّبِيِّ الْأَتَمِّ الَّذِي يَخْدُونَهُ مَكْنُونًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ

- (١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٩٨٠) وابن ماجه في سننه برقم (٢١١٨) وأحمد في المسند (٣٨٤/٥، ٣٩٤، ٣٩٨) والبيهقي في سننه (٢١٦/٣) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٣٧).
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٠٤٢) وأحمد في المسند (٣٦٧/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (١٧٩٦).
- (٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٤٦/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومالك في الموطأ (١٧٢/١) مرسلًا.
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٢) من حديث جندب رضي الله عنه.

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا﴾ [التوبة: ٢٤].

وذكر طاعة الرسول في أكثر من ثلاثين موضعًا من القرآن. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥١، ٥٢] فجعل الطاعة لله والرسول؛ وجعل الخشية والتقوى لله وحده، كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] وقال: ﴿وَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣] وقال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»^(١).

وقال له عمر: والله يا رسول الله لآنت أحب إلي من كل أحد إلا من نفسي؛

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٥) ومسلم في صحيحه برقم (٤٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فقال: «لا يا عمر؛ حتى أكون أحب إليك من نفسك» فقال: فأنت أحب إلي من نفسي قال: «الآن يا عمر»^(١).

فقد بين الله في كتابه حقوق الرسول من الطاعة له، ومحبة؛ وتعزيزه؛ وتوقيره؛ ونصره؛ وتحكيمه؛ والرضى بحكمه؛ والتسليم له؛ واتباعه والصلاة والتسليم عليه؛ وتقديمه على النفس والأهل والمال، ورد ما يتنازع فيه إليه وغير ذلك من الحقوق.

وأخبر أن طاعته طاعته فقال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] ومبايعته مبايعته فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وقرن بين اسمه واسمه في المحبة فقال: ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ﴾ [التوبة: ٢٤]. وفي الأذى فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] وفي الطاعة والمعصية فقال: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [النساء: ١٣]. ﴿وَمَنْ يَقِصَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [النساء: ١٤]، وفي الرضا فقال: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] فهذا ونحوه هو الذي يستحقه ورسوله بأبي هو وأمي.

فأما العبادة والاستعانة فلله وحده لا شريك له كما قال: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥] وقد جمع بينهما في مواضع كقوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْغِيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَيَحْيِي حَمْدِيَّ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وقوله: ﴿تَوَكَّلْ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]. وكذلك التوكل كما قال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢] وقال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] وقال: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

والدعاء لله وحده سواء كان دعاء العبادة، أو دعاء المسألة والاستعانة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [١٨] وَأَنْتُمْ لِمَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًا ﴿٨﴾ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴿٢٥﴾ [الجن: ١٨ - ٢٠] وقال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [٤] [غافر: ١٤] وقال: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] وقال: ﴿وَلَا تَطْرُدْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٣٢) من حديث عبد الله بن هشام رضي الله عنه.

الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْفَةِ وَالْمِخْيِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴿٥٢﴾ [الأنعام: ٥٢].

وذم الذين يدعون الملائكة والأنبياء وغيرهم فقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٥١) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧] روي عن ابن مسعود: أن قوما كانوا يدعون الملائكة؛ والمسيح، وعزيرًا، فقال الله: هؤلاء الذين تدعونهم يخافون الله، ويرجونهم؛ ويتقربون إليه كما تخافونه أنتم، وترجونهم، وتتقربون إليه. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧] وقال: ﴿أَمَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا﴾ [النمل: ٦٢]؟

وقال: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨].

وتوحيد الله وإخلاص الدين له في عبادته واستعانته في القرآن: كثير جدًا؛ بل هو قلب الإيمان؛ وأول الإسلام وآخره. كما قال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله» (١).

وقال: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عند الموت أحد إلا وجد روحه لها روحًا» (٢).

وقال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله: وجبت له الجنة» (٣).

وهو قلب الدين والإيمان، وسائر الأعمال كالجوارح له. وقول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله: فهجرته إلى الله ورسوله. ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها؛ أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه» (٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٧٩٥) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٠٦٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣١١٦) والحاكم في المستدرک (٣٥١/١) وأحمد في المسند (٢٣٣/٥) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في الأرواء برقم (٦٨٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١)، (٥٤)، (٢٥٢٩)، (٣٨٩٨)، (٥٠٧٠)، (٦٦٨٩)، (٦٩٥٣) =

ويدخل في العبادة الخشية، والإنابة، والإسلام، والتوبة، كما قال تعالى:

﴿الَّذِينَ يَلْعَنُونَ رِسْلَكَ اللَّهُ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُ لَا يَحْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩] وقال:

﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْزُّرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] وقال الخليل: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٨١) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٣) [الأنعام: ٨٠ - ٨٢]. وقال: ﴿أَلَا تُقْبِلُونَ قَوْمًا نَكَحُوا أَيْمَنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣] ﴿وَأَيُّ قَوْمٍ أَتَقْوُونَ﴾ [البقرة: ٤١] وقال: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَبَتَّه﴾ [النور: ٥٢] وقال نوح: ﴿إِنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ (٣) [نوح: ٣]. فجعل العبادة والتقوى لله، وجعل له أن يطاع. كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]. وكذلك قالت الرسل مثل نوح، وهود، وصالح، وشعيب، ولوط وغيرهم: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [آل عمران: ٥٠] فجعلوا التقوى لله، وجعلوا لهم أن يطاعوا. وكذلك في مواضع كثيرة جدًا من القرآن: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾. «وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ» [النساء: ١٣١]، وكذلك..... (١).

وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وقال: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤] وقال عن إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]. وقالت بلقيس: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥] وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ وقال: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١]. ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١] وقال: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْبَلُوا﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، والاستغفار: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] ﴿وَأِنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣]. والاسترزاق والاستنصار، كما في صلاة الاستسقاء، والقنوت على الأعداء، قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾

وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ ﴿[العنكبوت: ١٧] وقال: ﴿إِنْ يَصْرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَصْرِكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [آل عمران: ١٦٠] والاستغاثة كما قال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، والاستجارة كما قال: ﴿قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٨، ٨٩]؟ والإستعاذة كما قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾﴾ [العلق: ١] و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾﴾ [الناس: ١] وقال: ﴿قُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨]. وقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ الآية [النحل: ٩٨]. وتفويض الأمر كما قال مؤمن آل فرعون: ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤].

وفي الحديث المتفق عليه في الدعاء الذي علمه النبي ﷺ أن يقال عند المنام: «اللهم إني أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك»^(١).

وقال: ﴿وَأَنْذِرْ يَوْمَ الَّذِينَ يُخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]. وقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤] فالولي الذي يتولى أمرك كله، والشفيع الذي يكون شافعاً فيه أي عوناً؛ فليس للبعد دون الله من ولي يستقل ولا ظهير معين وقال: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]. وقال: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَقُولُونَ ﴿٤٣﴾﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعاً لَمْ يَمْلِكِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿[الزمر: ٤٣ - ٤٤]، وقال: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٢، ٢٣]. وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٤].

فالعبادة والاستعاذة وما يدخل في ذلك من الدعاء؛ والاستغاثة؛ والخشية؛

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٤٧، ٦٣١١، ٦٣١٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧١٠) من حديث البراء رضي الله عنه.

والرجاء؛ والإنابة؛ والتوكل؛ والتوبة؛ والاستغفار: كل هذا لله وحده لا شريك له؛ فالعبادة متعلقة بألوهيته، والاستعانة متعلقة بربوبيته، والله رب العالمين لا إله إلا هو، ولا رب لنا غيره، لا ملك ولا نبي ولا غيره؛ بل أكبر الكبائر الإشراك بالله وأن تجعل له ندًا وهو خلقك؛ والشرك أن تجعل لغيره شركًا أي نصيبًا في عبادتك؛ وتوكلك؛ واستعانتك؛ كما قال من قال: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣] وكما قال تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] وكما قال: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ﴾ [الزمر: ٤٣]؟ وكما قال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤].

وأصناف العبادات الصلاة بأجزائها مجتمعة؛ وكذلك أجزاؤها التي هي عبادة بنفسها؛ من السجود؛ والركوع؛ والتسبيح؛ والدعاء؛ والقراءة؛ والقيام؛ لا يصلح إلا لله وحده.

ولا يجوز أن يتنفل على طريق العبادة إلا لله وحده؛ لا لشمس؛ ولا لقمر ولا لملك؛ ولا لنبي؛ ولا صالح؛ ولا لقبر نبي؛ ولا صالح؛ هذا في جميع ملل الأنبياء، وقد ذكر ذلك في شريعتنا حتى نهى أن يتنفل على وجه التحية والإكرام للمخلوقات؛ ولهذا نهى النبي ﷺ معاذًا أن يسجد له. وقال: «لو كنت أمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»^(١). ونهى عن الانحناء في التحية^(٢)، ونهاهم أن يقوموا خلفه في الصلاة وهو قاعد^(٣).

- (١) أخرجه الترمذي في سننه (٢١٧/١) وابن حبان في صحيحه برقم (١٢٩١) والبيهقي في سننه (٢٩١/٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في المسند (١٥٨/٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في المسند (٢٢٧/٥) من حديث معاذ رضي الله عنه. وأخرجه ابن ماجه في سننه برقم (١٨٥٣) وابن حبان في صحيحه برقم (١٢٩٠) والبيهقي في سننه (٢٩٢/٧) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه. والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله في الأرواء برقم (١٩٩٨).
- (٢) يشير إلى ما أخرجه الترمذي في سننه (١٢١/٢) وابن ماجه في سننه برقم (٣٧٠٢) وأحمد في المسند (١٩٨/٣) والبيهقي (١٠٠/٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قلنا: يا رسول الله أينحن بعضنا لبعض؟ قال: «لا» قلنا: أيعانق بعضنا بعضًا؟ قال: «لا ولكن تصافحوا».
- (٣) والحديث حسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٢٩٨٧) وفي السلسلة الصحيحة برقم (١٦٠).
- (٣) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٩٧) ومسلم في صحيحه برقم (٤١٣) =

وكذلك الزكاة العامة، من الصدقات كلها والخاصة، لا يتصدق إلا لله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تَحْرِىَ إِلَّا أَنْفَاءً وَبِهِ رِيبٌ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ١٩، ٢٠] وقال: ﴿إِنَّمَا تُطْعَمُوهُ لِيُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٩]. وقال: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَنْتَعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَقَلِيلًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّنْ ذَكْوَرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. فلا يجوز فعل ذلك على طريق الدين لا لملك؛ ولا لشمس؛ ولا لقمر؛ ولا لنبي؛ ولا لصالح؛ كما يفعل بعض السّوال والمُعظمين كرامة لفلان وفلان، يقسمون بأشياء: إما من الأنبياء وإما من الصحابة وإما من الصالحين، كما يقال: بكر وعلي ونور الدين أرسلان والشيخ عدي والشيخ جاليد.

وكذلك الحج لا يحج إلا إلى بيت الله، فلا يطاف إلا به، ولا يحلق الرأس إلا به؛ ولا يوقف إلا بفنائه؛ لا يفعل ذلك بنبي؛ ولا صالح؛ ولا بقبر نبي؛ ولا صالح؛ ولا بوثن؛ وكذلك الصيام لا يصام عبادة إلا لله، فلا يصام لأجل الكواكب والشمس والقمر، ولا لقبور الأنبياء والصالحين ونحو ذلك.

وهذا كله تفصيل الشهادتين، اللتين هما أصل الدين: شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدًا عبده ورسوله، والإله من يستحق أن يألهه العباد، ويدخل فيه حبه وخوفه، فما كان من توابع الألوهية فهو حق محض لله، وما كان من أمور الرسالة فهو حق الرسول.

ولما كان أصل الدين الشهادتين: كانت هذه الأمة الشهداء ولها وصف الشهادة، والقسيسون لهم العبادة بلا شهادة؛ ولهذا قالوا: ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَرْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣]؛ ولهذا كان المحققون على أن الشهادتين أول واجبات الدين، كما عليه خالص أهل السُنّة وذكره متصور السمعاني والشيخ عبد القادر وغيرهما؛ وجعله أصل الشرك، وغيروا بذلك ملة التوحيد التي هي أصل الدين؛ كما فعله قدماء المتفلسفة؛ الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله.

ومن أسباب ذلك: الخروج عن الشريعة الخاصة التي بعث الله بها محمدًا ﷺ؛ إلى القدر المشترك الذي فيه مشابهة الصابئين؛ أو النصارى؛ أو اليهود؛ وهو القياس

= وغيرها من حديث حابر رضي الله عنه قال: اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره، فالتفت إلينا فرأنا قيامًا فأشار إلينا فقعنا، فصلينا بصلاته قعودًا، فلما سلّم قال: «إن كدتم أنفًا لتفعلون فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، أتمموا بأمتكم، إن صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإن صلى قاعدًا فصلوا قعودًا».

الفاسد، المشابه لقياس الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا أَلِيسَ بِمَثَلِ الزُّبُرِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فيريدون أن يجعلوا السماع جنسًا واحدًا، والملة جنسًا واحدًا، ولا يميزون بين مشروعه ومبتدعه، ولا بين المأمور به والمنهي عنه. فالسماع الشرعي الديني سماع كتاب الله وتزيين الصوت به وتحبيره، كما قال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١) وقال أبو موسى: لو علمت أنك تستمع لحبرته لك تحبيراً^(٢).

والصور، والازواج، والسراري التي أباحها الله تعالى.

والعبادة: عبادة الله وحده لا شريك له ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُنْكَرَ فِيهَا أَسْمُكُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧].

وهذا المعنى يقرر قاعدة اقتضاء الصراط المستقيم؛ مخالفة أصحاب الجحيم؛ وينهى أن يشبه الأمر الديني الشرعي بالطبيعي البدعي؛ لما بينهما من القدر المشترك كالصوت الحسن، ليس هو وحده مشروعاً حتى ينضم إليه القدر المميز؛ كحروف القرآن؛ فيصير المجموع من المشترك، والمميز هو الدين النافع^(٣).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

اعلم رحمك الله أن الشرك بالله أعظم ذنب عُصِي بالله به. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]

وفي الصحيحين أنه ﷺ سئل: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»^(٤). والند: المثل. قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨]. فمن جعل لله نداً من خلقه فيما يستحقه عز وجل من الإلهية والربوبية فقد كفر بإجماع الأمة.

(١) علقه البخاري في صحيحه (١٣/٥١٨ فتح) ووصله أبو داود في سننه برقم (١٤٦٨) والنسائي في سننه (٢/١٨٠) وابن ماجه في سننه برقم (١٣٤٢) وأحمد في المسند (٤/٢٨٣، ٢٩٦) من حديث البراء رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (١٣٠٣).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده كما في المجمع (٧/١٧٤) وإسناده ضعيف.

(٣) مجموع الفتاوى (١/٦٤ - ٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٤٧٧، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٦٨٦١، ٧٥٢٠، ٧٥٣٢) ومسلم في صحيحه برقم (٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فإن الله سبحانه هو المستحق للعبادة لذاته، لأنه المألوه المعبود، الذي تأله القلوب وترغب إليه، وتفرغ إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر مقهور بالعبودية، فكيف يصلح أن يكون إلها؟! قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَمْ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنْ الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٥] وقال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا لِيَّ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]. وقال الله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِنِّي لَكُ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥١]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١]. فالله - سبحانه - هو المستحق أن يعبد لذاته. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فذكر ﴿الْحَمْدُ﴾ بالالف واللام التي تقتضي الاستغراق لجميع المحامد، فدل على أن الحمد كله لله، ثم حصره في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فهذا تفصيل لقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. فهذا يدل على أنه لا معبود إلا الله، وأنه لا يستحق أن يعبد أحد سواه، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إشارة إلى عبادته بما اقتضته إلهيته: من المحبة، والخوف، والرجاء، والأمر، والنهي. ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إشارة إلى ما اقتضته الربوبية؛ من التوكل والتفويض والتسليم، لأن الرب - سبحانه وتعالى - هو المالك، وفيه أيضًا معنى الربوبية والإصلاح، والمالك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء.

فإذا ظهر للعبد من سر الربوبية أن الملك والتدبير كله بيد الله تعالى، قال تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]، فلا يرى نفعًا، ولا ضرًا، ولا حركة، ولا سكونًا، ولا قبضًا، ولا بسطًا، ولا خفضًا، ولا رفعًا، إلا والله - سبحانه وتعالى - فاعله، وخالقه، وقابضه، وباسطه، ورافعه، وخافضه، فهذا الشهود هو سر الكلمات الكونية، وهو علم صفة الربوبية. والأول هو علم صفة الإلهية وهو كشف سر الكلمات التكليفات.

فالتحقيق بالأمر والنهي، والمحبة والخوف والرجاء؛ يكون عن كشف علم الإلهية.

والتحقيق بالتوكل والتفويض والتسليم: يكون بعد كشف علم الربوبية وهو علم التدبير الساري في الأكوان؛ كما قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٤٠] فإذا تحقق العبد لهذا المشهد، ووفقه لذلك؛ بحيث لا يحجبه هذا المشهد عن المشهد الأول فهو الفقيه في عبوديته؛ فإن هذين المشهدين

عليهما مدار الدين، فإن جميع مشاهد الرحمة واللطف والكرم، والجمال: داخل في مشهد الربوبية.

ولهذا قيل: إن هذه الآية جمعت جميع أسرار القرآن: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] لأن أولها اقتضى عبادته بالأمر والنهي، والمحبة والخوف، والرجاء كما ذكرنا؛ وآخرها اقتضى عبوديته بالتفويض والتسليم، وترك الاختيار، وجميع العبوديات داخلة في ذلك.

ومن غاب عن هذا المشهد وعن المشهد الأول. ورأى قيام الله عز وجل على جميع الأشياء، وهو القيام على كل نفس بما كسبت، وتصرفه فيها، وحكمه عليها؛ فرأى الأشياء كلها منه صادرة عن نفاذ حكمه، وإرادته القدرية؛ فغاب بما لاحظ عن التمييز والفرق، وعطل الأمر والنهي والنبوات، ومرق من الإسلام مروق السهم من الرمية.

وإن كان ذلك المشهد قد أدهشه وغيب عقله؛ لقوة سلطانه الوارد، وضعف قوة البصير؛ أن يجمع بين المشهدين، فهذا معذور منقوص إلا من جمع بين المشهدين: الأمر الشرعي، ومشهد الأمر الكوني الإرادي، وقد زلت في هذا المشهد أقدام كثيرة من السالكين؛ لقلة معرفتهم بما بعث الله به المرسلين وذلك لأنهم عبدوا الله على مرادهم منه، ففنوا بمرادهم عن مراد الحق - عز وجل - منهم، لأن الحق يغني بمراده ومحبوه، ولو عبدوا الله على مراده منهم لم ينلهم شيء من ذلك؛ لأن العبد إذا شهد عبوديته ولم يكن مستيقظاً لأمر سيده، لا يغيب بعبادته عن معبوده، ولا بمعبوده عن عبادته، بل يكون له عينان ينظر بأحدهما إلى المعبود كأنه يراه؛ كما قال ﷺ لما سئل عن الإحسان: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(١).

والأخرى ينظر بها إلى أمر سيده، ليوقعه على الأمر الشرعي الذي يحبه مولاه ويرضاه.

فإذا تقرر هذا؛ فالشرك إن كان شركاً يكفر به صاحبه. وهو نوعان: شرك في الإلهية، وشرك في الربوبية.

فأما الشرك في الإلهية فهو: أن يجعل لله نداً أي: مثلاً في عبادته، أو محبته،

(١) جزء من حديث جبريل عليه السلام المشهور، وقد أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٠، ٤٧٧٧) ومسلم في صحيحه برقم (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أو خوفه، أو رجائه، أو إنابته. فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة منه. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وهذا هو الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ مشركي العرب، لأنهم أشركوا في الإلهية، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥]، قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ الآية [الزمر: ٢٣]، وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَّاهَا وَجِدًّا إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلٌّ كَقَفَارِ عَيْنٍ﴾ [ق: ٢٤] إلى قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْفَيْاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ [ق: ٢٦].

وقال النبي ﷺ لحصين: «كم تعبد؟» قال: ستة في الأرض وواحدًا في السماء. قال: «فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك؟» قال: الذي في السماء. قال: «ألا تسلم فأعلمك كلمات؟» فأسلم فقال النبي ﷺ: «قل: اللهم ألهمني رشدي، وقني شر نفسي»^(١).

وأما الربوبية فكانوا مقرين بها، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وقال: ﴿قُلْ لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٨٤] سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّى تُشْعِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩] وما اعتقد أحد منهم قط أن الأصنام هي التي تنزل الغيث، وترزق العالم وتدبره، وإنما كان شركهم كما ذكرنا، اتخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله، وهذا المعنى يدل على أن من أحب شيئًا من دون الله، كما يحب الله تعالى فقد أشرك، وهذا كقوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [٩٦] تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ سَأَلْتُمْ رَبَّيَ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ [الشعراء: ٩٦ - ٩٨]. وكذا من خاف أحدًا كما يخاف الله، أو رجاه كما يرجو الله، وما أشبه ذلك.

وأما النوع الثاني: فالشرك في الربوبية، فإن الرب سبحانه هو المالك المدبر، المعطي المانع، الضار النافع، الخافض الرافع، المعز المذل، فمن شهد أن المعطي أو المانع، أو الضار أو النافع، أو المعز أو المذل غيره، فقد أشرك بربوبيته. ولكن إذا أراد التخلص من هذا الشرك، فلي نظر إلى المعطي الأول مثلاً، فيشكره على ما أولاه من النعم، وينظر إلى من أسدى إليه المعروف فيكافئه عليه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٤٨٣) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (٦٩٠).

له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه»^(١) لأن النعم كلها لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ يَتَمَرِّ فَمِنْ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وقال تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عَظَمَةِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠] فالله سبحانه هو المعطي على الحقيقة فإنه هو الذي خلق الأرزاق وقدرها، وساقها إلى من يشاء من عباده؛ فالمعطي هو الذي أعطاه، وحرك قلبه لعطاء غيره. فهو الأول والآخر.

ومما يقوي هذا المعنى قوله ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك؛ لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك؛ لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك. رفعت الأقلام وجفت الصحف»^(٢) قال الترمذي: هذا حديث صحيح. فهذا يدل على أنه لا ينفع في الحقيقة إلا الله، ولا يضر غيره، وكذا جميع ما ذكرنا في مقتضى الربوبية.

فمن سلك هذا المسلك العظيم استراح من عبودية الخلق ونظره إليهم، وأراح الناس من لومه وذمه إياهم، وتجرد التوحيد في قلبه، فقوي إيمانه وانشرح صدره وتنور قلبه، ومن توكل على الله فهو حسبه، ولهذا قال الفضيل بن عياض رحمه الله: من عرف الناس استراح. يريد - والله أعلم - أنهم لا ينفعون ولا يضرون. وأما الشرك الخفي: فهو الذي لا يكاد أحد أن يسلم منه، مثل: أن يحب مع الله غيره.

فإن كانت محبته لله مثل حب النبيين والصالحين، والأعمال الصالحة فليست من هذا الباب، لأن هذه تدل على حقيقة المحبة، لأن حقيقة المحبة أن يحب المحبوب وما أحبه، ويكره ما يكرهه، ومن صحت محبته امتنعت مخالفته لأن المخالفة إنما تقع لنقص المتابعة، ويدل على نقص المحبة قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٣١] فليس الكلام في هذا.

إنما الكلام في محبة تتعلق بالنفوس لغير الله تعالى، فهذا لا شك أنه نقص في توحيد المحبة لله، وهو دليل على نقص محبة الله تعالى إذ لو كملت محبته، لم يحب سواه.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٦٧٢) والنسائي في سننه (٨٢/٥) وأحمد في المسند (٢/

٦٨، ٩٦) والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢١٦) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٠٧١)

والحاكم في المستدرک (٤١٢/١) والبيهقي في سننه (١٩٩/٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (٢٥٤).

(٢) تقدم تخريجه.

ولا يرد علينا الباب الأول، لأن ذلك داخل في محبته، وهذا ميزان لم يجر عليك كلما قويت محبة العبد لمولاه، صغرت عنده المحبوبات وقلت، وكلما ضعفت، كثرت محبوباته وانتشرت.

وكذا الخوف، والرجاء، وما أشبه ذلك، فإن كمل خوف العبد من ربه لم يخف شيئاً سواه؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَلِمُونَ رِسَالَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩] وإذا نقص خوفه خاف من المخلوق، وعلى قدر نقص الخوف وزيادته يكون الخوف كما ذكرنا في المحبة، وكذا الرجاء وغيره. فهذا هو الشرك الخفي، الذي لا يكاد أحد أن يسلم منه، إلا من عصمه الله تعالى. وقد روي أن الشرك في هذه الأمة أخفى من ديب النمل.

وطريق التخلص من هذه الآفات كلها: الإخلاص لله عز وجل. قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] ولا يحصل الإخلاص إلا بعد الزهد، ولا زهد إلا بتقوى، والتقوى متابعة الأمر والنهي.

فصل

ولا بد من التنبيه على قاعدة تحرك القلوب إلى الله عز وجل، فتعصم به؛ فتقل آفاتهما، أو تذهب عنها بالكلية؛ بحول الله وقوته.

فنقول: اعلم أن محركات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبة، والخوف والرجاء. وأقواها المحبة، وهي مقصودة تراد لذاتها، لأنها تراد في الدنيا والآخرة بخلاف الخوف فإنه يزول في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] والخوف المقصود منه: الزجر والمنع من الخروج عن الطريق، فالمحبة تلقي العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه، والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب، والرجاء يقوده؛ فهذا أصل عظيم، يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه، وكل أحد يجب أن يكون عبداً لله لا لغيره.

فإن قيل: فالعبد في بعض الأحيان؛ قد لا يكون عنده محبة تبعثه على طلب محبوبة، فأى شيء يحرك القلوب؟ قلنا يحركها شيان:

أحدهما: كثرة الذكر للمحبوب، لأن كثرة ذكره تعلق القلوب به، ولهذا أمر الله عز وجل بالذكر الكثير، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [سجدة: ١٧] **وسنخوه بكرةً وأصيلاً** [الأحزاب: ٤١ - ٤٢] الآية.

والثاني: مطالعة آلائه ونعمائه، قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُواْ آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].
وقال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا﴾ [لقمان: ٢٠] وقال تعالى: ﴿وَلِئِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

فإذا ذكر العبد ما أنعم الله به عليه، من تسخير السماء والأرض، وما فيها من الأشجار والحيوان، وما أسبغ عليه من النعم الباطنة، من الإيمان وغيره، فلا بد أن يثير ذلك عنده باعثًا، وكذلك الخوف؛ تحركه مطالعة آيات الوعيد، والزجر، والعرض، والحساب ونحوه؛ وكذلك الرجاء؛ يحركه مطالعة الكرم؛ والحلم؛ والعفو؛ وما ورد في الرجاء والكلام في التوحيد واسع.

وإنما الغرض مبلغ التنبيه على تضمنه الاستغناء بأدنى إشارة. والله - سبحانه وتعالى - أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

ذكر الله عن إمامنا إبراهيم خليل الله أنه قال لمناظريه من المشركين الظالمين:
﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨١، ٨٢].

وفي الصحيح من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ فسر الظلم بالشرك وقال: «ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: ١٣]^(٢).

فأنكر أن نخاف ما أشركوهم بالله من جميع المخلوقات العلويات والسفليات، وعدم خوفهم من إشراكهم بالله شريكًا لم ينزل الله به سلطانًا، وبين أن القسم الذي لم يشرك هو الأمن المهتدي.

(١) مجموع الفتاوى (١/٨٨ - ٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢، ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذه آية عظيمة تنفع المؤمن الحنيف في مواضع؛ فإن الإشراك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل؛ دع جليله، وهو شرك في العبادة والتأله، وشرك في الطاعة والانقياد، وشرك في الإيمان والقبول.

فالغالية من النصارى والرافضة وضلال الصوفية والفقراء والعامّة: يشركون بدعاء غير الله تارة، وبنوع من عبادته أخرى، وبهما جميعاً تارة، ومن أشرك هذا الشرك أشرك في الطاعة.

وكثير من المتفقهة وأجناد الملوك، وأتباع القضاة، والعامّة المتبعة لهؤلاء، يشركون شرك الطاعة؛ وقد قال النبي ﷺ، لعدي بن حاتم لما قرأ: ﴿اتَّخِذُوا أَعْبَارَهُمْ وَرَبُّهُمْ أَزْكَبًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١] فقال: يا رسول الله ما عبدوهم؟ فقال: «ما عبدوهم؛ ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرّموا عليهم الحلال فأطاعوهم»^(١).

فتجد أحد المنحرفين يجعل الواجب ما أوجبه متبوعه، والحرام ما حرّمه، والحلال ما حلّله، والدين ما شرعه إما ديناً، وإما دنيا، وإما دنيا، وديناً. ثم يخوف من امتنع من هذا الشرك، وهو لا يخاف أنه أشرك به شيئاً في طاعته بغير سلطان من الله؛ وبهذا يخرج من أوجب الله طاعته من رسول، وأمير وعالم ووالد وشيخ وغير ذلك.

وأما الشرك الثالث: فكثير من أتباع المتكلمة، والمتفلسفة؛ بل وبعض المتفقهة والمتصوفة؛ بل وبعض أتباع الملوك والقضاة، يقبل قول متبوعه فيما يخبر به من الاعتقادات الخبرية، ومن تصحيح بعض المقالات وإفساد بعضها، ومدح بعضها، وبعض القائلين وذم بعض، بلا سلطان من الله. ويخاف ما أشركه في الإيمان والقبول، ولا يخاف إشراكه بالله شخصاً في الإيمان به، وقبول قوله بغير سلطان من الله.

وبهذا يخرج من شرع الله تصديقه من المرسلين، والعلماء المبلغين، والشهداء الصادقين، وغير ذلك. فباب الطاعة والتصديق ينقسم إلى مشروع في حق البشر وغير مشروع.

وأما العبادة والاستعانة والتأله، فلا حق فيها للبشر بحال، فإنه كما قال القائل:

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٠٩٥) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه بنحوه، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٤٧١).

ما وضعت يدي في قصعة أحد إلا ذللت له! . ولا ريب أن من نصرك ورزقك كان له سلطان عليك، فالمؤمن يريد أن لا يكون عليه سلطان إلا لله ولرسوله، ولمن أطاع الله ورسوله، وقبول مال الناس فيه سلطان لهم عليه، فإذا قصد دفع هذا السلطان وهذا القهر عن نفسه: كان حسنًا محمودًا، يصح له دينه بذلك؛ وإن قصد الترفع عليهم والترؤس والمرأة بالحال الأولى كان مذموماً، وقد يقصد بترك الأخذ غنى نفسه عنهم ويترك أموالهم لهم.

فهذه أربعة مقاصد صالحة: غنى نفسه وعزتها حتى لا تفتقر إلى الخلق ولا تذلل لهم، وسلامة مالهم ودينهم عليهم حتى لا تنقص عليهم أموالهم؛ فلا يذهبها عنهم، ولا يوقعهم بأخذها منهم فيما يكره لهم من الاستيلاء عليه؛ ففي ذلك منفعة له أن لا يذل ولا يفتقر إليهم، ومنفعة لهم أن يبقى لهم مالهم ودينهم، وقد يكون في ذلك منفعة بتأليف قلوبهم بإبقاء أموالهم لهم؛ حتى يقبلوا منه، ويتألفون بالعطاء لهم؛ فكذلك في إبقاء أموالهم لهم، وقد يكون في ذلك أيضاً حفظ دينهم فإنهم إذا قبل منهم المال قد يطمعون هم أيضاً في أنواع من المعاصي، ويتركون أنواعاً من الطاعات، فلا يقبلون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي ذلك منافع ومقاصد آخر صالحة.

وأما إذا كان الأخذ يفضي إلى طمع فيه حتى يستعان به في معصية أو يمنع من طاعة؛ فتلك مفسد آخر؛ وهي كثيرة ترجع إلى ذله وفقره لهم؛ فإنهم لا يتمكنون من منعه من طاعة إلا إذا كان ذليلاً أو فقيراً إليهم، ولا يتمكنون هم من استعماله في المعصية إلا مع ذله أو فقره، فإن العطاء يحتاج إلى جزاء ومقابلة؛ فإذا لم تحصل مكافأة دنيوية من مال أو نفع لم يبق إلا ما ينتظر من المنفعة الصادرة منه إليهم.

وللرد وجوه مكروهة مذمومة، منها: الرد مرأة بالتشبه بمن يرد غنى وعزة ورحمة للناس في دينهم ودنياهم، ومنها: التكبر عليهم، والاستعلاء حتى يستعبدهم، ويستعلي عليهم بذلك، فهذا مذموم أيضاً. ومنها: البخل عليهم فإنه إذا أخذ منهم احتاج أن ينفعهم، ويقضي حوائجهم؛ فقد يترك الأخذ بخلاً عليهم بالمنافع، ومنها: الكسل عن الإحسان إليهم، فهذه أربعة مقاصد فاسدة في الرد للعطاء: الكبر، والرياء، والبخل، والكسل.

فالحاصل، أنه قد يترك قبول المال لجلب المنفعة لنفسه، أو لدفع المضرة عنها، أو لجلب المنفعة للناس أو دفع المضرة عنهم، فإن في ترك أخذه غنى نفسه وعزها، وهو منفعة لها، وسلامة دينه ودنياه مما يترتب على القبول من أنواع المفسد، وفيه نفع الناس بإبقاء أموالهم ودينهم لهم، ودفع الضرر المتولد عنهم إذا

بذلوا بذلاً قد يضرهم، وقد يتركه لمضرة الناس، أو لترك منفعتهم؛ فهذا مذموم كما تقدم، وقد يكون في الترك أيضاً مضرة نفسه؛ أو ترك منفعتها، إما بأن يكون محتاجاً إليه فيضره تركه، أو يكون في أخذه وصرفه منفعة له في الدين والدنيا، فيتركها من غير معارض مقاوم. فلهذا فصلنا هذه المسألة؛ فإنها مسألة عظيمة، وبإزائها مسألة القبول أيضاً، وفيها التفصيل لكن الأغلب أن ترك الأخذ كان أجود من القبول، ولهذا يعظم الناس هذا الجنس أكثر، وإذا صح الأخذ: كان أفضل أعني الأخذ والصرف إلى الناس^(١).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عمن قال: يجوز الاستغاث بالنبى ﷺ في كل ما يستغاث الله تعالى فيه: على معنى أنه وسيلة من وسائل الله - تعالى - في طلب الغوث، وكذلك يستغاث بسائر الأنبياء والصالحين في كل ما يستغاث الله تعالى فيه.

وأما من توسل إلى الله تعالى بنبيه في تفريج كربة فقد استغاث به، سواء كان ذلك بلفظ الاستغاث، أو التوسل، أو غيرهما مما هو في معناه، وقول القائل: أتوسل إليك يا إلهي برسولك! أو أستغيث برسولك عندك، أن تغفر لي، استغاث بالرسول حقيقة في لغة العرب وجميع الأمم.

قال: ولم يزل الناس يفهمون معنى الاستغاث بالشخص، قديماً وحديثاً، وأنه يصح إسنادها للمخلوقين، وأنه يستغاث بهم على سبيل التوسل، وأنها مطلقة على كل من سأل تفريج الكربة بواسطة التوسل به، وإن ذلك صحيح في أمر الأنبياء والصالحين.

قال: وفيما رواه الطبراني: عن النبي ﷺ: أن بعض الصحابة **قال: استغيثوا برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله»^(٢).**

إن النبي ﷺ لو نفى عن نفسه أنه يستغاث به، ونحو ذلك، يشير به إلى التوحيد، وإفراد الباري بالقدرة: لم يكن لنا نحن أن ننفي ذلك، ونجوز أن نطلق أن النبي ﷺ والصالح يستغاث به، يعني في كل ما يستغاث فيه بالله تعالى، ولا يحتاج أن يقول على سبيل أنه وسيلة وواسطة، وأن القائل لا يستغاث به متنقلاً له، وأنه كافر

(١) مجموع الفتاوى (٩٧/١ - ١٠٠).

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه كما في مجمع الزوائد (١٠/١٦٢).

بذلك؛ لكنه يعذر إذا كان جاهلاً. فإذا عرف معنى الاستغاثة ثم أصرَّ على قوله بعد ذلك؛ صار كافراً.

والتوسل به استغاثة به كما تقدم، فهل يعرف أنه قال أحد من علماء المسلمين، أنه يجوز أن يستغاث بالنبي ﷺ والصالح، في كل ما يستغاث به الله تعالى؟ وهل يجوز إطلاق ذلك؟ كما قال القائل.

وهل التوسل بالنبي ﷺ؛ أو الصالح أو غيرهما إلى الله تعالى في كل شيء؛ استغاثة بذلك المتوسل به؟ كما نقله هذا القائل عن جميع اللغات وسواء كان التوسل بالنبي ﷺ أو الصالح استغاثة به، أو لم يكن، فهل يعرف أن أحداً من العلماء قال: إنه يجوز التوسل إلى الله بكل نبي وصالح؟ فقد أفتى الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في فتاويه المشهورة: أنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي ﷺ، إن صح الحديث فيه، فهل قال أحد: خلاف ما أفتى به الشيخ المذكور؟

وبتقدير أن يكون في المسألة خلاف، فمن قال لا يتوسل بسائر الأنبياء والصالحين. كما أفتى الشيخ عز الدين؟ هل يكفر كما كفره هذا القائل؟ ويكون ما أفتى به الشيخ كفراً، بل نفس التوسل به لو قال قائل: لا يتوسل به؛ ولا يستغاث به؛ إلا في حياته وحضوره، لا في موته ومغيبه، هل يكون ذلك كفراً؟ أو يكون تنقصاً؟

ولو قال: ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى لا يستغاث فيه إلا بالله، أي: لا يطلب إلا من الله تعالى هل يكون كفراً، أو يكون حقاً؟ وإذا نفى الرسول ﷺ عن نفسه أمراً من الأمور لكونه من خصائص الربوبية، هل يحرم عليه أن ينفيه عنه أم يجب، أم يجوز نفيه؟ أفتونا رحمكم الله - بجواب شاف كاف، موفقين مثابين - إن شاء الله تعالى.

الجواب: الحمد لله رب العالمين، لم يقل أحد من علماء المسلمين، أنه يستغاث بشيء من المخلوقات؛ في كل ما يستغاث فيه بالله تعالى، لا بنبي، ولا بملك، ولا بصالح، ولا غير ذلك. بل هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام؛ أنه لا يجوز إطلاقه.

ولم يقل أحد: إن التوسل بنبي؛ هو استغاثة به، بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمور، كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان، أو بحرمة، أو أتوسل إليك باللوح والقلم، أو بالكعبة، أو غير ذلك، مما يقولونه في أدعيتهم، يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور؛ فإن المستغيث بالنبي ﷺ طالب منه وسائل له، والمتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل، وإنما يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به.

والاستغاثة طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون، والمخلوق يطلب منه من هذه الامور ما يقدر عليه منها، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَعِزَّوْكُمْ فِي الَّذِينَ مَلَكَكُمْ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] وكما قال: ﴿فَاسْتَعِزُّوا بِاللَّهِ مِنْ شَيْعِهِمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ عَدُوِّهِمْ﴾ [القصص: ١٥] وكما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وأما ما لا يقدر عليه إلا الله؛ فلا يطلب إلا من الله؛ ولهذا كان المسلمون لا يستغيثون بالنبي ﷺ ويستسقون به، ويتوسلون به، كما في صحيح البخاري: أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال: اللهم إنا كنا إذا أجدد بنا نتوسل إليك بنبينا ففسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون^(١).

وفي سنن أبي داود؛ أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله؛ فقال: «شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه»^(٢) فأقره على قوله نستشفع بك على الله، وأنكر عليه قوله نستشفع بالله عليك.

وقد اتفق المسلمون على أن نبينا شفيع يوم القيامة وأن الخلق يطلبون منه الشفاعة، لكن عند أهل السنة أنه يشفع في أهل الكبائر، وأما عند الوعيدية فإنما يشفع في زيادة الثواب.

وقول القائل: إن من توسل إلى الله بنبي. فقال: أتوسل إليك برسولك فقد استغاث برسوله حقيقة، في لغة العرب وجميع الأمم قد كذب عليهم، فما يعرف هذا في لغة أحد من بني آدم، بل الجميع يعلمون أن المستغاث مسؤول به مدعو، ويفرقون بين المسؤول والمسؤول به، سواء استغاث بالخالق أو بالمخلوق، فإنه يجوز أن يستغاث بالمخلوق فيما يقدر على النصر فيه. والنبي ﷺ أفضل مخلوق يستغاث به في مثل ذلك.

ولو قال قائل لمن يستغيث به: أسألك بفلان، أو بحق فلان، لم يقل أحد أنه استغاث بما توسل به، بل إنما استغاث بمن دعاه؛ وسأله، ولهذا قال المصنفون في شرح أسماء الله الحسنى: إن المغيث بمعنى المجيب، لكن الإغاثة أخص بالأفعال، والإجابة أخص بالأقوال.

والتوسل إلى الله بغير نبينا ﷺ - سواء سمي استغاثة أو لم يسم - لا نعلم أحداً

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٠١٠، ٣٧١٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٦) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠١٧).

من السلف فعله. ولا روى فيه أثراً، ولا نعلم فيه إلا ما أفتى به الشيخ من المنع، وأما التوسل بالنبي ﷺ، ففيه حديث في السنن، رواه النسائي والترمذي وغيرهما: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني أصبت في بصري فادع الله لي، فقال له النبي ﷺ: «توضاً وصلّ ركعتين، ثم قل: اللهم أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد، يا محمد إني أتشفع بك في رد بصري. اللهم شفّع نبيك فيّ» وقال: «فإن كانت لك حاجة فمثل ذلك» فردّ الله بصره^(١). فلاجل هذا الحديث استثنى الشيخ التوسل به.

وللناس في معنى هذا قولان:

أحدهما: أن هذا التوسل هو الذي ذكر «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه، لما قال: كنا إذا أجدبنا نتوسل بنبينا إليك فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فقد ذكر عمر - رضي الله عنه - : أنهم كانوا يتوسلون به في حياته في الاستسقاء، ثم توسلوا بعمه العباس بعد موته، وتوسلهم به هو استسقاؤهم به، بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتهم إلى الله، وهذا لم يفعله الصحابة بعد موته ولا في مغيبه، والنبي ﷺ كان في مثل هذا شافعاً لهم، داعياً لهم، ولهذا قال في حديث الأعمى: اللهم فشفعه فيّ. فعلم أن النبي ﷺ شفّع له، فسأل الله أن يشفعه فيه.

والثاني: أن التوسل يكون في حياته، وبعد موته، وفي مغيبه وحضرته، ولم يقل أحد: أن من قال بالقول الأول فقد كفر، ولا وجه لتكفيره، فإن هذه مسألة خفية، ليست أدلتها جلية ظاهرة، والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين ضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها، ونحو ذلك.

واختلاف الناس فيما يشرع من الدعاء وما لا يشرع، كاختلافهم هل تشرع الصلاة عليه عند الذبح؛ وليس هو من مسائل السب عند أحد من المسلمين.

وأما من قال: إن من نفى التوسل الذي سماه استغاثة بغيره كفر، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين وأمثاله، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب؛ بل المكفر بمثل هذه الأمور، يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله، من المفترين على الدين، لا سيما مع قول النبي ﷺ: «من قال لأخيه: كافر فقد باء بها أحدهما»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥٧٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٢٠٤) وابن ماجه في سننه برقم (١٣٨٥) من حديث عثمان بن حنيف - رضي الله عنه - وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (١١٣٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦١٠٣، ٦١٠٤) ومسلم في صحيحه برقم (٦٠) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - .

وأما من قال: ما لا يقدر عليه إلا الله لا يستغاث فيه إلا به، فقد قال الحق، بل لو قال كما قال أبو يزيد: استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه الغريق بالغريق، وكما قال الشيخ أبو عبد الله القرشي: استغاثه المخلوق بالمخلوق كاستغاثه المسجون بالمسجون لكان قد أحسن، فإن مطلق هذا الكلام يفهم الاستغاثه المطلقة، كما قال النبي ﷺ لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»^(١).

وإذا نفى الرسول عن نفسه أمرًا كان هو الصادق المصدوق في ذلك، كما هو الصادق المصدوق في كل ما يخبر به من نفي، وإثبات، وعلينا أن نصدقه في كل ما أخبر به، من نفي، وإثبات، ومن رد خبره تعظيمًا له، أشبه النصراني، الذين كذبوا المسيح في إخباره عن نفسه بالعبودية، تعظيمًا له، ويجوز لنا أن ننفي ما نفاه، وليس لأحد أن يقابل نفيه بتقيض ذلك البتة. والله أعلم^(٢).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين وفقهم الله لطاعته فيمن يقول: لا يستغاث برسول الله ﷺ، هل يحرم عليه هذا القول، وهل هو كفر أم لا؟ وإن استدلت بآيات من كتاب الله وأحاديث رسوله ﷺ هل ينفعه دليله أم لا؟ وإذا قام الدليل من الكتاب والسنة فما يجب على من يخالف ذلك؟ أفوتونا مأجورين.

فأجاب: الحمد لله. قد ثبت بالسنة المستفيضة، بل المتواترة، واتفاق الأمة: أن نبينا ﷺ الشافع المشفع، وأنه يشفع في الخلائق يوم القيامة وأن الناس يستشفعون به يطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربهم وأنه يشفع لهم. ثم اتفق أهل السنة والجماعة أنه يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد.

وأما الخوارج والمعتزلة فأنكروا شفاعته لأهل الكبائر، ولم ينكروا شفاعته للمؤمنين؛ وهؤلاء مبتدعة ضلال وفي تكفيرهم نزاع وتفصيل.

وأما من أنكر ما ثبت بالتواتر والاجماع فهو كافر بعد قيام الحجة، وسواء سمي هذا المعنى استغاثه أو لم يسمه؟

وأما من أقر بشفاعته وأنكر ما كان الصحابة يفعلونه من التوسل به والاستشفاع به؛ كما رواه البخاري في صحيحه عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٠١ - ١٠٧).

استسقى بالعباس بن عبد المطلب، وقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون^(١).

وفي سنن أبي داود وغيره أن أعرابياً قال للنبي ﷺ: جهدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال فادع الله لنا فإننا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك. فسبح رسول الله ﷺ حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه وقال: «ويحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك» وذكر تمام الحديث^(٢). فأنكر قوله نستشفع بالله عليك ولم ينكر قوله نستشفع بك على الله بل أقره عليه فعلم جوازه، فمن أنكر هذا فهو ضال مخطيء مبتدع؛ وفي تكفيره نزاع وتفصيل.

وأما من أقر بما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع من شفاعته والتوسل به ونحو ذلك، ولكن قال لا يدعي إلا الله وأن الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله لا تطلب إلا منه، مثل غفران الذنوب، وهداية القلوب وإنزال المطر، وإنبات النبات ونحو ذلك، فهذا مصيب في ذلك بل هذا مما لا نزاع فيه بين المسلمين أيضاً. كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] وكما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] وكما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] وقال: ﴿إِلَّا نُنصِرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاقِبَ أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فالمعاني الثابتة بالكتاب والسنة، يجب إثباتها، والمعاني المنفية بالكتاب والسنة؛ يجب نفيها، والعبارة الدالة على المعاني نفياً وإثباتاً إن وجدت في كلام الله ورسوله؛ وجب إقرارها. وإن وجدت في كلام أحد وظهر مراده من ذلك رتب عليه حكمه، وإلا رجع فيه إليه.

وقد يكون في كلام الله ورسوله عبارة لها معنى صحيح، لكن بعض الناس يفهم من تلك غير مراد الله ورسوله، فهذا يرد عليه فهمه. كما روى الطبراني في معجمه الكبير أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين فقال أبو بكر الصديق: قوموا بنا لنستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي وإنما

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

يستغاث بالله^(١).

فهذا إنما أراد به النبي ﷺ المعنى الثاني. وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، وإلا فالصحابه كانوا يطلبون منه الدعاء ويستسقون به، كما في صحيح البخاري عن ابن عمر قال: ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ، يستسقي فما ينزل حتى يجيش له ميزاب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل!
وهو قول أبي طالب^(٢)، ولهذا قال العلماء المصنفون في أسماء الله تعالى: يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياث ولا مغيث على الإطلاق إلا الله، وأن كل غوث فمن عنده، وإن كان جعل ذلك على يدي غيره فالحقيقة له سبحانه وتعالى ولغيره مجاز.

قالوا: من أسمائه تعالى المغيث والغياث، وجاء ذكر المغيث في حديث أبي هريرة، قالوا: واجتمعت الأمة على ذلك.

وقال أبو عبد الله الحليمي: الغياث هو المغيث، وأكثر ما يقال غياث المستغيثين، ومعناه المدرك عبادته في الشدائد إذا دعوه، ومجيئهم ومخلصهم، وفي خبر الاستسقاء في الصحيحين: «اللهم أغثنا اللهم أغثنا»^(٣) يقال أغاثته إغاثته وغياثاً وغوثاً، وهذا الاسم في معنى المجيب والمستجيب قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ﴾ إلا أن الإغاثه أحق بالأفعال، والاستجابة أحق بالأقوال، وقد يقع كل منهما موقع الآخر.

قالوا: الفرق بين المستغيث والداعي، أن المستغيث ينادي بالغوث. والداعي ينادي بالمدعو والمغيث. وهذا فيه نظر، فإن من صيغة الاستغاثة يا الله للمسلمين.

وقد روي عن معروف الكرخي أنه كان يكثر أن يقول: واغوثاه، ويقول: إني سمعت الله يقول: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] وفي الدعاء المأثور: «يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي طرفه عين، ولا إلى أحد من خلقك»^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٠٠٨، ١٠٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٩٣٣، ١٠٣٣، ١٠١٨، ١٠٢١) ومسلم في صحيحه برقم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٥٠٩٠) من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: =

والاستغاثه برحمته استغاثه به في الحقيقة، كما أن الاستعاذه بصفاته استعاذه به في الحقيقة، وكما أن القسم بصفاته قسم به في الحقيقة، ففي الحديث: «أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق»^(١) وفيه: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»^(٢). ولهذا استدل الأئمة فيما استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بقوله: «أعوذ بكلمات الله التامة» قالوا: والاستعاذه لا تصلح بالمخلوق.

وكذلك القسم قد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٣) وفي لفظ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٤) رواه الترمذي وصححه. ثم قد ثبت في الصحيح: الحلف «بعزة الله»^(٥) و«لعمرك الله»^(٦) ونحو ذلك مما اتفق المسلمون على أنه ليس من الحلف بغير الله الذي نهى عنه،

= «دعوات المكروب: اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت» وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٢٤٦).

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٨١) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٦) والبخاري في مسنده (٢٥/٤) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «ما يمنعك أن تسمعي ما أوصيك به؟ أن تقول لي إذا أصبحت وإذا أمسيت: يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث، وأصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً». وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (٢٢٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧٠٨) والترمذي في سننه برقم (٣٤٣٧) وابن ماجه في سننه برقم (٣٥٤٧) من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٨٦) وأبو داود في سننه برقم (٨٧٩) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦١٠٨) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٤٦) (٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٢٥١) والترمذي في سننه برقم (١٥٣٥) وأحمد في المسند (٣٤/٢، ٦٧، ٦٩، ٨٦، ١٢٥) والحاكم في المستدرک (٢٩٧/٤) والبيهقي في سننه (١٠/٢٩) والطيالسي في مسنده برقم (١٨٩٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في الأرواء برقم (٢٥٦١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٧٣).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٦٢).

والاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول ما هو اللائق بمنصبه لا ينازع فيها مسلم، ومن نازع في هذا المعنى فهو إما كافر إن أنكر ما يكفر به، وإما مخطيء ضال.

وأما بالمعنى الذي نفاه رسول الله ﷺ: فهو أيضًا مما يجب نفيها، ومن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله فهو أيضًا كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها.

ومن هذا الباب قول أبي يزيد البسطامي: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق، وقول الشيخ أبي عبد الله القرشي المشهور بالديار المصرية: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون.

وفي دعاء موسى عليه السلام: «اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بك»^(١). ولما كان هذا المعنى هو المفهوم منها عند الإطلاق وكان مختصًا بالله: صح إطلاق نفيه عما سواه، ولهذا لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين أنه جوز مطلق الاستغاثة بغير الله، ولا أنكر على من نفى مطلق الاستغاثة عن غير الله.

وكذلك الاستغاثة أيضًا فيها ما لا يصلح إلا لله، وهي المشار إليها بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإنه لا يعين على العبادة إلاعانة المطلقة إلا الله، وقد يستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه، وكذلك الاستنصار. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَعِزُّوكُمْ فِي الَّذِينَ قَمَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] والنصر المطلق هو خلق ما به يغلب العدو ولا يقدر عليه إلا الله.

ومن خالف ما ثبت بالكتاب والسنة، فإنه يكون إما كافرًا، وإما فاسقًا؛ وإما عاصيًا، إلا أن يكون مؤمنًا مجتهدًا مخطئًا فيثاب على اجتهاده، ويغفر له خطؤه، وكذلك إن كان لم يبلغه العلم الذي تقوم عليه به الحجة، فإن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة بالكتاب والسنة فخالفها، فإنه يعاقب بحسب ذلك إما بالقتل وإما بدونه، والله أعلم^(٢).

وسئل شيخ الإسلام قدس الله روحه:

عن رجلين تناظرا فقال أحدهما: لا بد لنا من واسطة بيننا وبين الله، فإننا لا نقدر أن نصل إليه بغير ذلك.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. إن أراد بذلك أنه لا بد من واسطة تبلغنا أمر

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط والصغير كما في المجمع (١٨٦/١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠٨ - ١١٣).

الله، فهذا حق، فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعدّه لأوليائه من كرامته، وما وعد به أعداءه من عذابه، ولا يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسنى، وصفاته العليا، التي تعجز العقول عن معرفتها وأمثال ذلك إلا بالرسول؛ الذين أرسلهم الله إلى عباده.

فالمؤمنون بالرسول المتبعون لهم هم المهتدون الذين يقربهم لديه زلفى، ويرفع درجاتهم، ويكرمهم في الدنيا والآخرة. وأما المخالفون للرسول، فإنهم ملعونون، وهم عن ربهم ضالون محجوبون. قال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ آدَمُ إِنَّمَا يَأْتِيَنكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَفْصَحُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي فَمَن أَتَقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأعراف: ٣٥، ٣٦] وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَاتَّبِعُوا هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّوْا وَلَا يَشْقَوْا ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ ءَايَاتُنَا فَنَسِيْنَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦] قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة.

وقال تعالى عن أهل النار: ﴿كُلَّمَا أَلِيقَ فِيهَا فَجٌّ سَأَلَتْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ [الملك: ٩] وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ فِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتِ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر: ٧١] وقال تعالى: ﴿وَمَا رُسُلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَن ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الأنعام: ٤٨، ٤٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللِّثْنِ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴿١٣١﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٣٢﴾ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٣ - ١٦٥].

ومثل هذا في القرآن الكريم كثير.

وهذا مما أجمع عليه أهل الملل من المسلمين؛ واليهود؛ والنصارى؛ فإنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده، وهم الرسل الذين بلغوا عن الله أمره وخبره. قال

تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَلِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع أهل الملل.

والسور التي أنزلها الله بمكة: مثل: الأنعام؛ والأعراف؛ وذوات: (الر) و: (حم) و: (طس) ونحو ذلك: هي متضمنة لأصول الدين، كالإيمان بالله ورسله واليوم الآخر.

وقد قصَّ الله قصص الكفار الذين كذبوا الرسل، وكيف أهلكهم؛ ونصر رسله، والذين آمنوا. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كِمْيَا لِعِبَادِنَا الرُّسُلَ﴾ [١٧١ - ١٧٣]. وقال: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ [غافر: ٥١].

فهذه الوسائط: تطاع وتتبِع ويقتدى بها. كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وقال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وإن أراد بالواسطة: أنه لا بد من واسطة في جلب المنافع، ودفع المضار، مثل: أن يكون واسطة في رزق العباد، ونصرهم، وهداهم؛ يسألونه ذلك، ويرجون إليه فيه؛ فهذا من أعظم الشرك، الذي كفر الله به المشركين؛ حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء؛ يجتلبون بهم المنافع ويجتنبون المضار.

لكن الشفاعة لمن يأذن الله له فيها، حتى قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]؟ قال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١] وقال: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّبْرِ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [٥١] أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦] وقال: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْفَالِ ذَرْبُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهِمْ مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ

﴿٢٢﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴿[سبا: ٢٢، ٢٣].﴾

وقالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح، والعزير، والملائكة، فبين الله لهم أن الملائكة والأنبياء، لا يملكون كشف الضر عنهم ولا تحويلاً، وأنهم يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُؤْتَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْعُكُومَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّاعِيَينَ يَمَا كُنْتُمْ تُكَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَيَمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧١﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]؟

فبين سبحانه: أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر.

فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكرب، وسد الفاقات؛ فهو كافر بإجماع المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ لَا يَسْئَلُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٦٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٦٨﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلْيَنْكُرْ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٩] وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْمِلُهُ إِيْلَهُ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾ [النساء: ١٧٢] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَلْبِغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ عَائِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٨٨ - ٩٥] وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتُمُوتُ اللَّهُ يَمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَقَعْلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨] وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [النجم: ٢٦] وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ اللَّهُ بِشَيْءٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ يَوْمَ رَأَىٰ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] وقال تعالى:

﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهَا مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

ومثل هذا كثير من القرآن.

ومن سِوَى الأنبياء - من مشايخ العلم والدين - فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمتهم؛ يبلغونهم؛ ويعلمونهم؛ ويؤدبونهم؛ ويقتدون بهم؛ فقد أصاب في ذلك. وهؤلاء إذا أجمعوا فإجماعهم حجة قاطعة، لا يجتمعون على ضلالة، وإن تنازعوا في شيء رده إلى الله والرسول؛ إذ الواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق؛ بل كل أحد من الناس يؤخذ من كلامه ويترك، إلا رسول الله ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء، فإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم! فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر»^(١).

وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه - كالحجّاب الذين بين الملك ورعيته - بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم؛ فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله؛ كما أن الوسائط عند الملوك: يسألون الملوك الحوائج للناس؛ لقربهم منهم، والناس يسألونهم؛ أدباً منهم أن يباشروا سؤال الملك؛ أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج. فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه، فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وهؤلاء مشبهون لله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أنداداً. وفي القرآن من الرد على هؤلاء: ما لم تتسع له هذه الفتوى.

فإن الوسائط التي بين الملوك وبين الناس، يكونون على أحد وجوه ثلاثة: إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه.

ومن قال إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم، فهو كافر، بل هو - سبحانه - يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. يسمع ضجيج الأصوات باختلاف

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٦٤١) والترمذي في سننه برقم (٢٦٨٢) وابن ماجه في سننه برقم (٢٢٣) وأحمد في المسند (١٩٦/٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٠٩٦)

اللغات على تفنن الحاجات، لا يشغله سمع عن سمع ولا تغلظه المسائل. ولا يتبرم بالبحاح الملحين.

الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزاً عن تدبير رعيته، ودفع أعدائه - إلا بأعوان يعينونه - فلا بد له من أنصار وأعوان، لذلك وعجزه.

والله - سبحانه - ليس له ظهير، ولا ولي من الدن. قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] وقال تعالى: ﴿قُلِ اتَّكُمُ لِلَّهِ الْإِزْدِي لَمْ يَخُذْ وَلَكًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

وكل ما في الوجود من الأسباب: فهو خالقه، وربّه ومليكه، فهو الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه؛ بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم وهم - في الحقيقة - شركاؤهم في الملك.

والله تعالى: ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

الوجه الثالث: أن يكون الملك ليس مريدًا لنفع رعيته، والإحسان إليهم ورحمتهم، إلا بمحرك يحركه من خارج. فإذا خاطب الملك من ينصحه ويعظمه، أو من يدل عليه؛ بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك وهمته، في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدلول عليه.

والله تعالى: هو رب كل شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكل الأشياء إنما تكون بمشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو إذا أجرى نفع العباد بعضهم على بعض، فجعل هذا يحسن إلى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك، فهو الذي خلق ذلك كله، وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي الشافع إرادة الإحسان، والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يعلمه ما لم يكن يعلم، أو من يرجوه الرب ويخافه.

ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت؛ ولكن ليغزم المسألة؛ فإنه لا مكروه له»^(١).

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٣٣٩)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والشفعاء الذين يشفعون عنده: لا يشفعون إلا بإذنه، كما قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا ذَرُّوا السَّمَكَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٣﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٢، ٢٣].

فبين أن كل من دعي من دونه: ليس له ملك ولا شرك في الملك، ولا هو ظهير. وأن شفاعتهم لا تنفع إلا لمن أذن له.

وهذا بخلاف الملوك، فإن الشافع عندهم قد يكون له ملك، وقد يكون شريكاً لهم في الملك، وقد يكون مظاهراً لهم معاوناً لهم على ملكهم، وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك هم وغيرهم، والملك يقبل شفاعتهم: تارة بحاجته إليهم، وتارة لخوفه منهم، وتارة لجزاء إحسانهم إليه ومكافئتهم ولإنعامهم عليه؛ حتى إنه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك، فإنه محتاج إلى الزوجة وإلى الولد؛ حتى لو أعرض عنه ولده وزوجته لتضرر بذلك، ويقبل شفاعة مملوكه؛ فإذا لم يقبل شفاعته؛ يخاف أن لا يطيعه، أو أن يسعى في ضرره وشفاعة العباد بعضهم عند بعض، كلها من هذا الجنس. فلا يقبل أحد شفاعة أحد إلا لرغبة أو رهبة.

والله تعالى: لا يرجو أحداً، ولا يخافه، ولا يحتاج إلى أحد بل هو الغني قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَشْعُرُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءُ إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا الظَّلْمَ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾﴾ إلى قولـه: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦ - ٦٨].

والمشركون: يتخذون شفعاء من جنس ما يعهدونه من الشفاعة. قال تعالى: ﴿وَيَدْعُوكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلِ أَنْتُمُ الَّذِينَ لَا تَعْلَمُونَ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَقَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨] وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف: ٢٨].

وأخبر عن المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ

أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

فأخبر أن ما يدعى من دونه لا يملك كشف ضرر ولا تحويله، وأنهم يرجون رحمته، ويخافون عذابه، ويتقربون إليه. فهو - سبحانه - قد نفى ما من الملائكة والأنبياء؛ إلا من الشفاعة بإذنه، والشفاعة هي الدعاء.

ولا ريب أن دعاء الخلق بعضهم لبعض نافع، والله قد أمر بذلك، لكن الداعي الشافع: ليس له أن يدعو ويشفع إلا بإذن الله له في ذلك فلا يشفع شفاعة نهى عنها؛ كالشفاعة للمشركين والدعاء لهم بالمغفرة. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴿١١٤﴾. وقال تعالى في حق المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وقد ثبت في الصحيح: أن الله نهى نبيه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين^(١)، وأخبر أنه لا يغفر لهم. كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقوله: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآثُرًا وَهُمْ فَلَيْسُوا بَأُمَّةٍ﴾ [التوبة: ٨٤] وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّكُمْ لَا تُحِبُّونَ الْمُعْتَذِرِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] - في الدعاء - ومن الاعتداء في الدعاء: أن يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله. مثل: أن يسأله منازل الأنبياء وليس منهم، أو المغفرة للمشركين، ونحو ذلك. أو يسأله ما فيه معصية الله، كإعانتة على الكفر والفسوق والعصيان.

فالشفيع الذي أذن الله له في الشفاعة: شفاعته في الدعاء الذي ليس فيه عدوان. ولو سأل أحدهم دعاء لا يصلح له لا يقر عليه؛ فإنهم معصومون أن يقروا على ذلك. كما قال نوح: ﴿إِنَّ أَبِي مِنْ أَهْلِ وَادِّكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ قال تعالى: ﴿يَنْبَغُ إِنَّكُمْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّكُمْ عَمَلٌ فَرِحَ صَلَاحُ فَلَا تَسْتَلِينَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿٤١﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَتَشَلَّكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَلَا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٤٧﴾ [هود: ٤٥ - ٤٧].

(١) انظر صحيح البخاري برقم (٤٦٧٢، ٤٦٧٥).

وكل داع شافع دعا الله - سبحانه وتعالى - وشفع، فلا يكون دعاؤه وشفاعته إلا بقضاء الله وقدره ومشيتته، وهو الذي يجيب الدعاء ويقبل الشفاعة فهو الذي خلق السبب والمسبب، والدعاء من جملة الأسباب التي قدرها الله - سبحانه وتعالى - .

وإذا كان كذلك، فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قبح في الشرع؛ بل العبد يجب أن يكون توكله ودعاؤه وسؤاله ورغبته إلى الله - سبحانه وتعالى - والله يقدر له من الأسباب - من دعاء الخلق وغيرهم - ما شاء .

والدعاء مشروع أن يدعو الأعلى للأدنى، والأدنى للأعلى، فطلب الشفاعة والدعاء من الأنبياء كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي ﷺ في الاستسقاء، ويطلبون منه الدعاء؛ بل وكذلك بعده استسقى عمر والمسلمون بالعباس عمه، والناس يطلبون الشفاعة يوم القيامة من الأنبياء، ومحمد ﷺ وهو سيد الشفعاء، وله شفاعات يختص بها - ومع هذا - فقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي؛ فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة؛ فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون ذلك العبد! فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة»^(١) وقد قال لعمر لما أراد أن يعتمر وودعه: «يا أخي لا تنسني من دعائك»^(٢) .

فالنبي ﷺ قد طلب من أمته أن يدعوا له؛ ولكن ليس ذلك من باب سؤالهم، بل أمره بذلك لهم كأمره لهم بسائر الطاعات التي يثابون عليها، مع أنه ﷺ له مثل أجورهم في كل ما يعملونه، فإنه قد صح عنه أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً»^(٣) وهو

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٨٤) وأبو داود في سننه برقم (٥٢٣) والترمذي في سننه برقم (٣٦١٤) والنسائي في سننه برقم (٦٧٧) وأحمد في المسند (١٦٨/٢) من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ولم يخرج البخاري بهذا التمام وإنما أخرجه في صحيحه برقم (٦١١) ومسلم في صحيحه برقم (٣٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قول النبي ﷺ: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثلما يقول المؤذن» .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٤٩٨) والترمذي في سننه برقم (٣٥٦٢) وابن ماجه في سننه برقم (٢٨٩٤) من حديث عمر رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٣٢٢) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٧٤) وأبو داود في سننه برقم (٤٦٠٩) والترمذي في سننه برقم (٢٦٧٤) وابن ماجه في سننه برقم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

داعي الأمة إلى كل هدى، فله مثل أجورهم في كل ما اتبعوه فيه.

وكذلك إذا صلوا عليه فإن الله يصلي على أحدهم عشراً، وله مثل أجورهم مع ما يستجيبه من دعائهم له، فذلك الدعاء قد أعطاهم الله أجراً عليه، وصار ما حصل له به من النفع نعمة من الله عليه، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «ما من رجل يدعو لأخيه بظهر الغيب بدعوة إلا وكَّلَ الله به ملكاً، كلما دعا لأخيه بدعوة قال الملك الموكل به: آمين ولك مثل ذلك»^(١) وفي حديث آخر: «أسرع الدعاء دعوة غائب لغائب»^(٢).

فالدعاء للغير ينتفع به الداعي، والمدعو له وإن كان الداعي دون المدعو له، فدعاء المؤمن لأخيه ينتفع به الداعي والمدعو له. فمن قال لغيره: ادع لي وقصد انتفاعهما جميعاً بذلك كان: هو وأخوه متعاونين على البر والتقوى، فهو به المسؤول وأشار عليه بما ينفعهما، والمسؤول فعل ما ينفعهما، بمنزلة من يأمر غيره ببر وتقوى، فيثاب المأمور على فعله، والأمر أيضاً يثاب مثل ثوابه؛ لكونه دعا إليه، لا سيما ومن الأدعية ما يؤمر بها العبد، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] فأمره بالاستغفار ثم قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

فذكر - سبحانه - استغفارهم، واستغفار الرسول لهم إذ ذاك مما أمر به الرسول، حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ولم يأمر الله مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً شيئاً لم يأمر الله المخلوق به، بل ما أمر الله العبد أمر إيجاب، أو استحباب؛ ففعله هو عبادة لله وطاعة وقربة إلى الله، وصلاح لفاعله وحسنة فيه، وإذا فعل ذلك كان أعظم لإحسان الله إليه، وإنعامه عليه. بل أجل نعمة أنعم الله بها على عباده أن هداهم للإيمان.

والإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة والحسنات، وكلما ازداد العبد عملاً للخير. ازداد إيمانه. هذا هو الإنعام الحقيقي المذكور في قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وفي قوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧٣٢) وأبو داود في سننه برقم (٢٧٣٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب الا قال الملك: ولك بمثل».

وفي لفظ: «... قال الملك الموكل به: آمين ولك بالمثل».

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٥٣٥) والترمذي في سننه برقم (١٩٨٠) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٣٣٠).

[٦٩]. بل نعم الدنيا بدون الدين هل هي من نعمه أم لا؟ فيه قولان مشهوران للعلماء من أصحابنا وغيرهم.

والتحقيق: أنها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة تامة من وجه، وأما الإنعام بالدين الذي ينبغي طلبه فهو ما أمر الله به من واجب ومستحب، فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتفاق المسلمين، وهو النعمة الحقيقية عند أهل السنة إذ عندهم أن الله هو الذي أنعم بفعل الخير. والقدرية عندهم إنما أنعم بالقدره عليه، الصالحة للضدين فقط.

والمقصود هنا: أن الله لم يأمر مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً إلا ما كان مصلحة لذلك المخلوق، إما واجب أو مستحب، فإنه سبحانه لا يطلب من العبد إلا ذلك، فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك؟ بل قد حرم على العبد أن يسأل العبد ماله إلا عند الضرورة.

وإن كان قصده مصلحة المأمور أو مصلحته ومصلحة المأمور، فهذا يثاب على ذلك، وإن كان قصده حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور، فهذا من نفسه أتى، ومثل هذا السؤال لا يأمر الله به قط، بل قد نهى عنه، إذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصده لنتفعه ولا لمصلحته، والله يأمرنا أن نعبده ونرغب إليه، ويأمرنا أن نحسن إلى عباده، وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا، فلم يقصد الرغبة إلى الله ودعائه، وهو الصلاة. ولا قصد الإحسان إلى المخلوق الذي هو الزكاة، وإن كان العبد قد لا يأنم بمثل هذا السؤال؛ لكن فرق ما بين ما يؤمر به العبد وما يؤذن له فيه، ألا ترى أنه قال في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب: إنهم لا يسترقون^(١). وإن كان الاسترقاء جائزاً. وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك؛ بل هذا دين المشركين عباد الأوثان كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله؛ وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى حيث قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ أَجْصَارَهُمْ وَرَبُّكُنْهُمْ أَزْجَاكًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُورُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤١٠، ٥٧٠٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

يُرْشَدُونَ ﴿١٨٦﴾ [البقرة: ١٨٦] أي فليستجيبوا لي إذا دعوتهم بالأمر والنهي، وليؤمنوا بي أن أجيब دعاءهم لي بالمسألة والتضرع.

وقال تعالى: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿٨﴾﴾ [الشرح: ٧، ٨] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَيْنَا﴾ وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿يَسْتَلِمْنَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿١٩﴾﴾ [الرحمن: ٢٩].

وقد بين الله هذا التوحيد في كتابه، وحسم مواد الإشراك به حتى لا يخاف أحد غير الله، ولا يرجو سواه، ولا يتوكل إلا عليه. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيمَانِكُمْ قِيلًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ أي يخوفكم أوليائه ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمَانٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَقْوِ قَوْلَ نَبِيِّهِ هُمْ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور: ٥٢].

فبين أن الطاعة لله ورسوله، وأما الخشية فله وحده.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩] ونظيره قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقد كان النبي ﷺ: يحقق هذا التوحيد لأمته، ويحسم عنهم مواد الشرك؛ إذ هذا تحقيق قولنا لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي تأهله القلوب؛ لكمال المحبة والتعظيم، والإجلال والإكرام، والرجاء والخوف، حتى قال لهم: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد؛ ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد»^(١) وقال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلتني لله ندًا؟ بل ما شاء الله وحده»^(٢).

وقال: «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»^(١). وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(٢).

وقال لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، جف القلم بما أنت لاق؛ فلو جهدت الخليفة على أن تنفعك لم تنفعك إلا بشيء كتبه الله لك، ولو جهدت أن تضرك لم تضرك إلا بشيء كتبه الله عليك»^(٣).

وقال أيضًا: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، وإنما أنا عبدٌ فقولوا عبد الله ورسوله»^(٤). وقال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»^(٥). وقال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم»^(٦).

وقال في مرضه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره؛ ولكن كره أن يتخذ مسجدًا^(٧). وهذا باب واسع.

ومع علم المؤمن أن الله رب كل شيء ومليكه، فإنه لا ينكر ما خلقه الله من الأسباب، كما جعل المطر سببًا لإنبات النبات. قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ أَهْلًا مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَلَانِجًا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] وكما جعل الشمس والقمر سببًا لما يخلقه بهما، وكما جعل الشفاعة والدعاء سببًا لما يقضيه بذلك، مثل صلاة المسلمين على جنازة الميت؛ فإن ذلك من الأسباب التي يرحمه الله بها، ويثيب عليها المصلين عليه؛ لكن ينبغي أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب، بل لا بد معه من أسباب أخرى، ومع هذا فلها موانع. فإن لم يكمل الله الأسباب، ويدفع الموانع، لم يحصل المقصود، وهو - سبحانه - ما شاء كان - وإن لم يشأ الناس - وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله.

الثاني: أن لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم، فمن أثبت شيئًا سببًا بلا علم أو يخالف الشرع، كان مبطلًا، مثل من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء.

-
- | | |
|---|------------------|
| (١) تقدم تخريجه. | (٢) تقدم تخريجه. |
| (٣) تقدم تخريجه. | (٤) تقدم تخريجه. |
| (٥) تقدم تخريجه. | (٦) تقدم تخريجه. |
| (٧) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٣٠) ومسلم في صحيحه برقم (٥٢٩) من حديث عائشة <small>رضي الله عنها</small> . | |

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه نهى عن النذر وقال: «إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل»^(١).

الثالث: أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سبباً إلا أن تكون مشروعة؛ فإن العبادات مبناه على التوقيف؛ فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله، فيدعو غيره - وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه - وكذلك لا يعبد الله بالبدع، المخالفة للشريعة - وإن ظن ذلك - فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك، وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان، فلا يحل له ذلك؛ إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به إذ الرسول ﷺ: بعث بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فما أمر الله به، فمصلحته راجحة، وما نهى عنه، فمفسدته راجحة، وهذه الجملة: لها بسط لا تحتمله هذه الورقة. والله أعلم^(٢).

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

قاعدة أولية:

أن أصل العلم الإلهي، ومبدأه، ودليله الأول، عند الذين آمنوا: هو الإيمان بالله ورسوله، وعند الرسول ﷺ: هو وحي الله إليه، كما قال خاتم الأنبياء: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله. وأن محمداً رسول الله؛ فإذا فعلوا ذلك: عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(٣).

وقال الله تعالى له: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ فَلِإِنَّمَا أَهْدِي عَلَى نَفْسِي وَإِنْ أَهْتَدَيْتُ فِيمَا يُرْسِي إِلَى رَيْفٍ﴾ [سبأ: ٥٠] وقال: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] وقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِينَ الْغَفِيلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٠٨، ٦٦٩٣) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢١ - ١٣٨)

(٣) تقدم تخريجه.

فأخبر أنه كان قبله من الغافلين. وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وفي صحيح البخاري في خطبة عمر لما توفي النبي ﷺ - كلام معناه - أن الله هدى نبيكم بهذا القرآن فاستمسكوا به فإنكم...^(١).

وتقرير الحجة في القرآن بالرسول كثير. كقوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ الآية [طه: ١٣٤]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ الآية [القصص: ٥٩]. وقوله: ﴿كَلَّمَآ أَلْفَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَالَمٌ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨] وقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ الآية [الزمر: ٧١]. وقوله: ﴿يَمْعَشَرُ لَيْلٍ وَالْإِنْسِ﴾ الآية [المائدة: ١٣٠].

ولهذا كانت طائفة من أئمة المصنفين للسنن على الأبواب، إذا جمعوا فيها أصناف العلم: ابتدأوها بأصل العلم والإيمان. كما ابتدأ (البخاري صحيحه) ببدىء الوحي ونزوله؛ فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولاً، ثم أتبعه بكتاب الإيمان الذي هو الإقرار بما جاء به، ثم بكتاب العلم الذي هو معرفة ما جاء به، فرتبه الترتيب الحقيقي. وكذلك الإمام أبو محمد الدارمي صاحب (المسند): ابتدأ كتابه بدلائل النبوة، وذكر في ذلك طرفاً صالحاً. وهذان الرجلان: أفضل بكثير من مسلم؛ والترمذي ونحوهما؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل: يعظم هذين ونحوهما؛ لأنهم فقهاء في الحديث أصولاً وفروعاً.

ولما كان أصل العلم والهدى: هو الإيمان بالرسالة المتضمنة للكتاب والحكمة: كان ذكره طريق الهداية بالرسالة - التي هي القرآن، وما جاءت به الرسل - كثيراً جداً. كقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وقوله: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا

(١) بياض بالأصل، والأثر أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٢٦٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه سمع عمر الغد حين بايع المسلمون أبا بكر، واستوى على منبر رسول الله ﷺ، تشهد قبل أبي بكر فقال: أما بعد فاختار الله لرسوله ﷺ الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم، فخذوا به تهتدوا، وإنما هدى الله به رسوله.

الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴿[الإسراء: ٩] وقوله: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٣﴾ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣، ٤] وقوله: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١] وقوله: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٢﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤] وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣] وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران: ١٠١]؟.

فيعلم أن آيات الله والرسول تمنع [الكفر]، وهذا كثير.

وكذلك ذكره حصول الهداية، والفلاح للمؤمنين دون غيرهم ملء القرآن كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢، ٣]. ثم ذم الذين كفروا، والذين نافقوا، وقوله: ﴿وَالْمَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ١ - ٣] وقوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التين: ٥، ٦].

فحكم على النوع كله، والأمة الانسانية جميعها، بالخسارة، والسفول إلى الغاية، إلا المؤمنين الصالحين.

وكذلك جعل أهل الجنة هم أهل الإيمان، وأهل النار هم أهل الكفر، فيما شاء الله من الآيات، حتى صار ذلك معلوماً علماً شائعاً، متواتراً، إضطرارياً من دين الرسول عند كل من بلغته رسالته.

وربط السعادة مع إصلاح العمل به في مثل قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإسراء: ١٩].

وأحبط الأعمال الصالحة بزواله، في مثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوهُمْ كَرَارِمٍ بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩] وقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَامِدٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] وقوله: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرَثَ قَوْمٍ﴾ [آل عمران: ١١٧] الآية. وقوله: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣] ونحو ذلك كثير.

وذكر حال جميع الأمم المهتدية أنهم كذلك، في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا

وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ [البقرة: ٦٢] الآية.

ولهذا أمر أهل العقل بتدبره، وأهل السمع بسمعه، فدعا فيه إلى التدبر، والتفكير، والتذكر، والعقل، والفهم، وإلى الاستماع، والإبصار، والإصغاء، والتأثر بالوجل والبكاء وغير ذلك، وهذا باب واسع.

ولما كان الإقرار بالصانع فطرياً - كما قال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»^(١) الحديث - فإن الفطرة تتضمن الإقرار بالله، والإنابة إليه، وهو معنى لا إله إلا الله؛ فإن الإله هو الذي يعرف ويعبد، وقد بسطت هذا المعنى في غير هذا الموضع.

وكان المقصود بالدعوة: وصول العباد إلى ما خلقوا له من عبادة ربهم، وحده لا شريك له، والعبادة أصلها عبادة القلب، المستتبع للجوارح، فإن القلب هو الملك، والأعضاء جنوده. وهو المضغة الذي إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد. وإنما ذلك بعلمه، وحاله كان هذا الأصل الذي هو عبادة الله: بمعرفته، ومحبه: هو أصل الدعوة في القرآن. فقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال في صدر البقرة - بعد أن صنف الخلق ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر، ومنافق - فقال بعد ذلك: ﴿يَتَّبِعُوا النَّاسَ أَنْعَبُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وذكر آلاءه التي تتضمن نعمته، وقدرته، ثم اتبع ذلك بتقريره النبوة بقوله: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

والمتكلم يستحسن مثل هذا التأليف، ويستعظمه حيث قررت الربوبية، ثم الرسالة، ويظن أن هذا موافق لطريقته الكلامية في نظره في القضايا العقلية أولاً: من تقرير الربوبية، ثم تقرير النبوة، ثم تلقي السمعيات من النبوة كما هي الطريقة المشهورة الكلامية للمعتزلة، والكرامية، والكلابية، والأشعرية. ومن سلك هذه الطريق في إثبات الصانع أولاً، بناء على حدوث العالم، ثم إثبات صفاته نقياً وإثباتاً بالقياس العقلي - على ما بينهم فيه من اتفاق واختلاف: إما في المسائل، وإما في الدلائل - ثم بعد ذلك يتكلمون في السمعيات، من المعاد، والثواب، والعقاب، والخلافة، والتفضيل، والإيمان بطريق مجمل.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإنما عمدة الكلام عندهم، ومعظمه: هو تلك القضايا التي يسمونها العقلية، وهي أصول دينهم. وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السنة؛ فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة.

وهم قسمان:

قسم بنوا على هذه العقلية القياسية: الأصول العلمية، دون العملية. كالأشعرية.

وقسم بنوا عليها الأصول العلمية، والعملية، كالمعتزلة، حتى إن هؤلاء يأخذون القدر المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده، فما حسن من الله حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح من الله؛ ولهذا سماهم الناس مشبهة الأفعال.

ولا شك أن هؤلاء هم المتكلمة المذمومون عند السلف لكثرة بنائهم الدين على القياس الفاسد الكلامي، وردهم لما جاء به الكتاب والسنة.

والآخرون لما شاركوهم في بعض ذلك لحقهم من الذم، والعيب، بقدر ما وافقوهم فيه؛ وهو موافقتهم في كثير من دلائلهم؛ التي يزعمون أنهم يقررون بها أصول الدين، والإيمان وفي طائفة من مسائلهم التي يخالفون بها السنن والآثار، وما عليه أهل العقل والدين.

وليس الغرض هنا تفصيل أحوالهم، فإننا قد كتبنا فيه أشياء في غير هذا الموضع.

وإنما الغرض هنا أن طريقة القرآن جاءت في أصول الدين، وفروعه - في الدلائل والمسائل - بأكمل المناهج.

والمتكلم يظن أنه بطريقته - التي انفرد بها - قد وافق طريقة القرآن: تارة في إثبات الربوبية، وتارة في إثبات الوحدانية، وتارة في إثبات النبوة، وتارة في إثبات المعاد، وهو مخطئ في كثير من ذلك، أو أكثره مثل هذا الموضع.

فإنه قد أخطأ المتكلم في ظنه أن طريقة القرآن توافق طريقته من وجوه.

منها: أن إثبات الصانع في القرآن بنفس آياته، التي يستلزم العلم بها العلم به، كاستلزام العلم بالشعاع: العلم بالشمس، من غير احتياج إلى قياس كلي يقال فيه: وكل محدث فلا بد له من محدث؛ أو كل ممكن فلا بد له من مرجح؛ أو كل حركة فلا بد لها من علة غائية، أو فاعلية؛ ومن غير احتياج إلى أن يقال: سبب الافتقار إلى الصانع هل هو الحدوث فقط - كما تقوله المعتزلة؟ أو الامكان - كما يقوله الجمهور؟

حتى يرتبون عليه أن الثاني حال باقية مفتقر إلى الصانع، على القول الثاني الصحيح دون الأول، فإني قد بسطت هذا الموضوع في هذا المكان، وبينت ما هو الحق؛ من أن نفس الذوات المخلوقة مفتقرة إلى الصانع، وأن فقرها وحاجتها إليه وصف ذاتي لهذه الموجودات المخلوقة، كما أن الغنى وصف ذاتي للرب الخالق، وأنه لا علة لهذا الافتقار غير نفس الماهية. وعين الإثنية، كما أنه لا علة لغناه غير نفس ذاته.

فلك أن تقول: لا علة لفقرها، وغناه؛ إذ ليس لكل أمر علة؛ فكما لا علة لوجوده، وغناه، لا علة لعدمها إذا لم يشأ كونها، ولا لفقرها إليه إذا شاء كونها، وإن شئت أن تقول: علة هذا الفقر، وهذا الغنى: نفس الذات، وعين الحقيقة.

ويدل على ذلك أن الانسان يعلم فقر نفسه، وحاجتها إلى خالقه، من غير أن يخطر بباله أنها ممكنة، والممكن الذي يقبل الوجود، والعدم، أو أنها محدثة والمحدث المسبوق بالعدم؛ بل قد يشك في قدمها، أو يعتقده. وهو يعلم فقرها، وحاجتها إلى بارئها، فلو لم يكن للفقر إلى الصانع علة إلا الإمكان أو الحدوث، لما جاز العلم بالفقر إليه؛ حتى تعلم هذه العلة؛ إذ لا دليل عندهم على الحاجة إلى المؤثر إلا هذا.

وحينئذ: فالعلم بنفس الذوات المفتقرة، والإنيات المضطرة توجب العلم بحاجتها إلى بارئها، وفقرها إليه؛ ولهذا سماها الله آيات. فهذان مقامان:

أحدهما: أنها مفتقرة إلى المؤثر الموجب أو المحدث، لهاتين علتين.

الثاني: أن كل مفتقر إلى المؤثر: الموجب، أو المحدث؛ فلا بد له منه. وهو كلام صحيح في نفسه؛ لكن ليس الطريق مفتقراً إليه، وفيه طول وعقبات، تبعد المقصود.

أما المقام الأول: فالعلم بفقرها غير مفتقر إلى الدليل على ذلك من إمكان أو حدوث.

وأما الثاني: فإن كونها مفتقرة إليه غير مفتقر إلى أن يستدل عليه بقياس كلي: من أن كل ممكن فلا بد له من موجب، وكل محدث فلا بد له من محدث لأنها آية له يمتنع أن تكون دونه أو أن تكون غير آية له.

والقلب بفطرته يعلم ذلك؛ وإن لم يخطر بقلبه وصف الإمكان والحدوث.

والنكته: أن وصف الامكان، والحدوث، لا يجب أن يعتبره القلب لا في فقر ذواتها، ولا في أنها آية لبارئها؛ وإن كانا وصفين ثابتين. وهما أيضاً دليل صحيح؛

لكن أعيان الممكنات آية لعين خالقها الذي ليس كمثله شيء؛ بحيث لا يمكن أن يقع شركة فيه.

وأما قولنا كل ممكن فله مرجح، وكل محدث فله محدث؛ فإنما يدل على محدث، ومرجح، وهو وصف كلي يقبل الشركة؛ ولهذا القياس العقلي لا يدل على تعيين وإنما يدل على الكلي المطلق فلا بد إذا من التعيين. فالقياس دليل على وصفية مطلقة كلية.

وأيضاً فإذا استدل على الصانع بوصف إمكانها، أو حدوثها، أو هما جميعاً لم يفتقر ذلك إلى قياس كلي؛ بأن يقال: وكل محدث فلا بد له من محدث، أو كل ممكن فلا بد له من مرجح، فضلاً عن تقرير هاتين المقدمتين، بل علم القلب بافتقاء هذا الممكن، وهذا المحدث كعلمه بافتقاء هذا الممكن، وهذا المحدث. فليس العلم بحكم المعينات مستفاداً من العلم الكلي الشامل لها؛ بل قد يكون العلم بحكم المعين في العقل قبل العلم بالحكم الكلي العام. كما أن العلم بأن العشرة ضعف الخمسة: ليس موقوفاً على العلم بأن كل عدد له نصفية، فهو ضعف نصفية.

وعلى هذا جاء قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]؟ قال جبير بن مطعم: لما سمعتها أحسست بفؤادي قد تصدع، وهو استفهام إنكار، يقول أوجدوا من غير مبدع؟ فهم يعلمون أنهم لم يكونوا من غير مكُون، ويعلمون أنهم لم يكونوا نفوسهم، وعلمهم بحكم أنفسهم معلوم بالفطرة بنفسه، لا يحتاج أن يستدل عليه: بأن كل كائن محدث، أو كل ممكن لا يوجد بنفسه، ولا يوجد من غير موجد، وإن كانت هذه القضية العامة، النوعية، صادقة؛ لكن العلم بتلك المعينة الخاصة؛ إن لم يكن سابقاً لها فليس متأخراً عنها؛ ولا دونها في الجلاء.

وقد بسطت هذا المعنى في غير هذا الموضع؛ وذكرت دعوة الأنبياء؛ ﷺ؛ أنه جاء بالطريق الفطرية كقولهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؟ وقول موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦] وقوله في القرآن: ﴿أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [١١] الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا [البقرة: ٢١، ٢٢] بين أن نفس هذه الذوات آية لله؛ كما أشرنا إليه أولاً من غير حاجة إلى دينك المقامين؛ ولما وبخهم بين حاجتهم إلى الخالق بنفوسهم، من غير أن تحتاج إلى مقدمة كلية، هم فيها وسائر أفرادها سواء؛ بل هم أوضح. وهذا المعنى قرره مبسوطاً في غير هذا.

الوجه الثاني: في مفارقة الطريقة القرآنية الكلامية، إن الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس، وصلاحتها، وغايتها، ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به، كما

هو غاية الطريقة الكلامية، فلا وافقوا لا في الوسائل، ولا في المقاصد، فإن الوسيلة القرآنية قد أشرنا إلى أنها فطرية قريبة، موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة؛ ولا توصل إلا إلى نوع المقصود، لا إلى عينه.

وأما المقاصد، فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له، فجمع بين قوتي الإنسان العلمية، والعملية: الحسية، والحركية، الإرادية الإدراكية، والاعتمادية: القولية، والعملية، حيث قال: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ فالعبادة لا بد فيها من معرفته، والإنابة إليه، والتذلل له، والافتقار إليه؛ وهذا هو المقصود؛ والطريقة الكلامية؛ إنما تفيد مجرد الإقرار؛ والاعتراف بوجوده.

وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة: كان وبالأعلى صاحبه، وشقاء له، كما جاء في الحديث: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة: عالم لم ينفعه الله بعلمه»^(١). كإبليس اللعين؛ فإنه معترف بربه، مقر بوجوده؛ لكن لما لم يعبد له كان رأس الأشرقياء، وكل من شقي فباتباعه له. كما قال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبَعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥].

فلا بد أن يملأ جهنم منه ومن أتباعه، مع أنه معترف بالرب؛ مقر بوجوده وإنما أبى واستكبر عن الطاعة؛ والعبادة؛ والقوة العلمية مع العملية بمنزلة الفاعل، والغاية؛ ولهذا قيل العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر، والمراد بالعمل هنا عمل القلب الذي هو إنابته إلى الله، وخشيته له، حتى يكون عابداً له.

فالرسل والكتب المنزلة: أمرت بهذا وأوجبته، بل هو رأس الدعوة، ومقصودها، وأصلها، والطريقة السماعية، العملية الصوتية المنحرفة؛ توافق على المقصود العملي؛ لكن لا بعلم؛ بل بصوت مجرد أو بشعر مهيج؛ أو بوصف حب مجمل. فكما أن الطريقة الكلامية فيها علم ناقص بلا عمل. فهذه الطريقة فيها عمل ناقص بلا علم. والطريقة النبوية، القرآنية والسنية الجماعية فيها العلم، والعمل كاملين.

ففاتحة دعوة الرسل: الأمر بالعبادة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله»^(٢) وذلك يتضمن الإقرار به، وعبادته وحده، فإن الإله هو المعبود، ولم يقل حتى يشهدوا أن لا رب إلا الله؛ فإن اسم الله

(١) أخرجه الطبراني في معجمه الصغير (١٠٣) وإسناده ضعيف جداً كما قال العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة برقم (١٦٣٤).

(٢) تقدم تخريجه.

وعبادته متضمنة لمعرفته، وذكره.

فأصل علمهم وعملهم: هو العلم بالله، والعمل لله؛ وذلك فطري كما قد قررته في غير هذا الموضع، في موضعين أو ثلاثة، وبينت أن أصل العلم الإلهي فطري ضروري، وأنه أشد رسوخاً في النفوس من مبدأ العلم الرياضي كقولنا: إن الواحد نصف الاثنين، ومبدأ العلم الطبيعي. كقولنا: إن الجسم لا يكون في مكانين، لأن هذه المعارف أسماء قد تعرض عنه أكثر الفطر، وأما العلم الإلهي، فما يتصور أن تعرض عنه فطرة. وبسط هذا له موضع غير هذا.

وإنما الغرض هنا: أن الله - سبحانه - لما كان هو الأول الذي خلق الكائنات والآخر الذي إليه تصير الحادثات؛ فهو الأصل الجامع؛ فالعلم به أصل كل علم وجامعه، وذكره أصل كل كلام وجامعه، والعمل له أصل كل عمل وجامعه. وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته. وإذا حصل لهم ذلك، فما سواه إما فضل نافع وإما فضول غير نافعة؛ وإما أمر مضر.

ثم من العلم به: تتشعب أنواع العلوم، ومن عبادته وقصده: تتشعب وجوه المقاصد الصالحة، والقلب بعبادته والاستعانة به: معتصم مستمسك، قد لجأ إلى ركن وثيق، واعتصم بالدليل الهادي، والبرهان الوثيق؛ فلا يزال إما في زيادة العلم والإيمان، وإما في السلامة عن الجهل والكفر.

وبهذا جاءت النصوص الإلهية، في أنه بالإيمان يخرج الناس من الظلمات إلى النور؛ وضرب مثل المؤمن - وهو المقر بربه علماً، وعملاً - بالحي، والبصير، والسميع، والنور، والظل.

وضرب مثل الكافر بالميت، والأعمى، والأصم، والظلمة، والحرور. وقالوا في الوسواس الخناس: هو الذي إذا ذكر الله خنس، وإذا غفل عن ذكر الله وسوس.

فتبين بذلك: أن ذكر الله أصل لدفع الوسواس الذي هو مبدأ كل كفر وجهل، وفسق وظلم. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] وقال: ﴿إِنَّهُمْ لَيْسَ لَكَ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٩٩] وقال: ﴿وَمَنْ يَمْتَصِحْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١] ونحو ذلك من النصوص.

وفي الدعاء الذي علمه الإمام أحمد لبعض أصحابه: يا دليل الحيارى! دلني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين. ولهذا: كان عامة أهل السنة من

أصحابنا وغيرهم على أن الله يسمى دليلاً، ومنع ابن عقيل، وكثير من أصحاب الأشعرى أن يسمى دليلاً؛ لاعتقادهم أن الدليل هو ما يستدل به، وأن الله هو الدال، وهذا الذي قالوه بحسب ما غلب في عرف استعمالهم من الفرق بين الدال، والدليل. وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الدليل معدول عن الدال، وهو ما يؤكد فيه صفة الدلالة، فكل دليل دال، وليس كل دال دليلًا، وليس هو من أسماء الآلات التي يفعل بها، فإن فعيل من أبنية الآلات كمفعول، ومفعول.

وإنما سمي ما يستدل به من الأقوال والأفعال والأجسام أدلة: باعتبار أنها تدل من يستدل بها، كما يخبر عنها بأنها تهدي، وترشد، وتعرف، وتعلم، وتقول، وتجيّب، وتحكم، وتفتي، وتقص، وتشهد، وإن لم يكن لها في ذلك قصد وإرادة، ولا حس وإدراك كما هو مشهور في الكلام العربي وغيره. فما ذكره من الفرق والتخصيص، لا أصل له في كلام العرب.

الثاني: أنه لو كان الدليل من أسماء الآلات التي يفعل بها، فقد قال الله تعالى فيما روى عنه نبيه في عبده المحبوب: «فبي يسمع وببي يبصر، وببي يعقل، وببي ينطق، وببي يبطش، وببي يسعى»^(١) والمسلم يقول: استعنت بالله واعتصمت به.

وإذا كان ما سوى الله من الموجودات: الأعيان، والصفات، يستدل بها، سواء كانت حية أو لم تكن؛ بل ويستدل بالمعدوم؛ فلأن يستدل بالحي القيوم أولى وأحرى، على أن الذي في الدعاء المأثور: «يا دليل الحيارى دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك الصالحين»: يقتضي أن تسميته دليلاً باعتبار أنه دال لعباده، لا بمجرد أنه يستدل به، كما قد يستدل بما لا يقصد الدلالة والهداية، من الأعيان، والأقوال، والأفعال.

ومن أسمائه الهادي، وقد جاء أيضًا البرهان؛ ولهذا يذكر عن بعضهم أنه قال: عرفت الأشياء بربي، ولم أعرف ربي بالأشياء. وقال بعضهم: هو الدليل لي على كل شيء؛ وإن كان كل شيء - لثلا يعذبني - عليه دليلاً. وقيل لابن عباس: بماذا عرفت

(١) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرج البخاري في صحيحه برقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته».

ربك؟ فقال: من طلب دينه بالقياس، لم يزل دهره في التباس، خارجاً عن المنهاج، ضائعاً في الاعوجاج، عرفته بما عرف به نفسه، ووصفته بما وصف به نفسه؛ فأخبر أن معرفة القلب حصلت بتعريف الله، وهو نور الإيمان، وأن وصف اللسان حصل بكلام الله، وهو نور القرآن.

وقال آخر للشيخ:

قالوا ائتنا ببراهين فقلت لهم أئى يقوم على البرهان برهان؟
وقال الشيخ العارف للمتكلم: اليقين عندنا واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها، فأجابه: بأنه ضروري.

وقال الشيخ إسماعيل الكوراني للشيخ المتكلم: أنتم تقولون: إن الله لا يعرف بالدليل. ونحن نقول: إنه تعرف إلينا فعرفناه، يعني أنه تعرف بنفسه، وبفضله. مع أن كلام هذين الشيخين فيه إشارة إلى الطريقة العبادية، وقد تكلمت عليها في غير هذا الموضع.

فإذا كان الحق. الحي. القيوم، الذي هو رب كل شيء، ومليكه ومؤصل كل أصل، ومسبب كل سبب وعلة: هو الدليل والبرهان والأول والأصل، الذي يستدل به العبد، ويفزع إليه، ويرد جميع الأواخر إليه في العلم: كان ذلك سبيل الهدى وطريقه، كما أن الأعمال والحركات لما كان الله مصدرها، وإليه مرجعها: كان المتوكل عليه في علمه، والقائل أنه لا حول ولا قوة إلا بالله مؤيداً منصوراً.

فجماع الأمر: أن الله هو الهادي وهو النصير، ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]. وكل علم فلا بد له من هداية، وكل عمل فلا بد له من قوة. فالواجب أن يكون هو أصل كل هداية وعلم، وأصل كل نصره وقوة، ولا يستهدي العبد إلا إياه، ولا يستنصر إلا إياه.

والعبد لما كان مخلوقاً مربوباً، مفطوراً، مصنوعاً: عاد في علمه وعمله إلى خالقه، وفاطره، وربّه، وصانعه، فصار ذلك ترتيباً مطابقاً للحق، وتأليفاً موافقاً للحقيقة؛ إذ بناء الفرع على الأصل، وتقديم الأصل على الفرع: هو الحق، فهذه الطريقة الصحيحة، الموافقة لفطرة الله وخلقته وكتابته وستته..

وقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة أن رسول الله ﷺ: كان إذا قام إلى صلاة الليل يقول: «اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة؛ أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما

اختلف فيه من الحق بإذتك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم^(١).

وأما الطريقة الفلسفية الكلامية، فإنهم ابتدأوا بنفوسهم، فجعلوها هي الأصل الذي يفرعون عليه، والأساس الذي يبنون عليه، فتكلموا في إدراكهم للعلم، أنه تارة يكون بالحس، وتارة بالعقل، وتارة بهما.

وجعلوا العلوم الحسية، والبديهية ونحوها: هي الأصل الذي لا يحصل علم إلا بها. ثم زعموا أنهم إنما يدركون بذلك الأمور القريبة منهم، من الأمور الطبيعية، والحسائية، والأخلاق، فجعلوا هذه الثلاثة هي الأصول التي يبنون عليها سائر العلوم؛ ولهذا يمثلون ذلك في أصول العلم والكلام، بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الجسم لا يكون في مكانين، وأن الضدين - كالسواد والبياض - لا يجتمعان. فهذان الفئان متفق عليهما.

وأما الأخلاق مثل: استحسان العلم، والعدل، والعفة، والشجاعة. فجمهور الفلاسفة، والمتكلمين، يجعلونها من الأصول؛ لكنها من الأصول العامة، ومنهم من لا يجعلها من الأصول؛ بل يجعلها من الفروع التي تفتقر إلى دليل، وهو قول غالب المتكلمة، المنتصرين للسنة في تأويل القدر، فكان الذي أصلوه، واتفقوا عليه من المعارف: أمر قليل الفائدة. نزر الجدوى، وهو الأمور السفلية.

ثم إذا صعدوا من هذه المقدمات، والدلائل إلى الأمور العلوية فلهم طريقان: أما المتكلمة المتبعون للنبوات: فغرضهم في الغالب إنما هو إثبات صانع العالم، والصفات التي بها تثبت النبوة على طريقهم، ثم إذا أثبتوا النبوة: تلقوا منها السمعيات وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، وفروع ذلك.

وأما المتفلسفة، فهم في الغالب يتوسعون في الأمور الطبيعية ولوازمها؛ ثم يصعدون إلى الافلاك وأحوالها. ثم المتألهون منهم يصعدون إلى واجب الوجود، وإلى العقول والنفوس. ومنهم من يثبت واجب الوجود ابتداء من جهة أن الوجود لا بد فيه من واجب.

وهذه الطرق فيها فساد كثير من جهة الوسائل، والمقاصد: أما المقاصد فإن حاصلها بعد التعب - الكثير، والسلامة - خير قليل، فهي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، ولا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل. ثم إنه يفوت بها من المقاصد الواجبة، والمحمودة ما لا يتضبط هنا.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧٠) وأبو داود في سننه برقم (٧٦٧) والترمذي في سننه برقم (٣٤٢٠) والنسائي في سننه برقم (١٦٢٤) وابن ماجه في سننه برقم (١٣٥٧).

وأما الوسائل: فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرًا قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء.

ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسيان على جميع مقدمات دليل إلا نادرًا. فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة، والمتكلمين: له طريقة في الاستدلال، تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته؛ وإن كان جمهور أهل الملة، بل عامة السلف يخالفونه فيها.

مثال ذلك: أن غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يعرف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه؛ ثم لهم في إثبات حدوثه طرق، فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض؛ وهي صفات الأجسام، ثم القدرية من المعزلة وغيرهم يعتقدون أن اثبات الصانع، والنبوة، لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات: يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات، من أن الله يجيء؛ وينزل، ونحو ذلك.

والمعزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن الله ليس له صفة؛ لا علم ولا قدرة؛ ولا عزة؛ ولا رحمة؛ ولا غير ذلك؛ لأن ذلك بزعمهم أعراض تدل على حدوث الموصوف.

وأكثر المصنفين في الفلسفة - كابن سينا - يبتدئ بالمنطق؛ ثم الطبيعي والرياضي، أو لا يذكره. ثم ينتقل إلى ما عنده من الإلهي. وتجد المصنفين في الكلام يبتدئون بمقدماته في الكلام: في النظر والعلم. والدليل - وهو من جنس المنطق - ثم ينتقلون إلى حدوث العالم، وإثبات محدثه.

ومنهم من ينتقل إلى تقسيم المعلومات إلى الموجود، والمعدوم، وينظر في الوجود وأقسامه، كما قد يفعله الفيلسوف في أول العلم الإلهي.

فأما الأنبياء فأول دعوتهم: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

وقد اعترف الغزالي بأن الطريقة الصوفية هي الغاية، لأنهم يطهرون قلوبهم مما سوى الله، ويملاونه بذكر الله، وهذا مبدأ دعوة الرسول؛ لكن الصوفي الذي ليس معه

الإثارة النبوية مفصلة، يستفيد بها إيمانًا مجملًا؛ بخلاف صاحب الإثارة النبوية، فإن المعرفة عنده مفصلة. فتدبر طرق العلم والعمل؛ لتمييز لك طريق أهل السُّنة والايمان من طريق أهل البدعة والتفارق، وطريق العلم والعرفان، من طريق الجهل والنكران^(١).

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله:

فصل

قاعدة:

قد كتبت ما يتعلق بها في الكراس الذي قبل هذا.

أصل الإثبات والنفي، والحب والبغض: هو شعور النفس بالوجود والعدم والملائمة والمنافرة. فإذا شعرت بثبوت ذات شيء، أو صفاته: اعتقدت ثبوته، وصدقت بذلك. ثم إن كانت صفات كمال اعتقدت إجلاله وإكرامه صدقت ومدحته، وأثنت عليه.

وإذا شعرت بانتفائه، أو انتفاء صفات الكمال عنه: اعتقدت انتفاء ذلك.

وإن لم تشعر لا بثبوت، ولا انتفاء: لم تعتقد واحدًا منهما، ولم تصدق ولم تكذب، وربما اعتقدت الانتفاء إذا لم تشعر بالثبوت، وإن لم تشعر أيضًا بالعدم.

وبين الشعور بالعدم، وعدم الشعور بالوجود فرق بين، وهي منزلة الجهل الذي يؤتي منها أكثر الناس الذين يكذبون بما لم يحيطوا بعلمه، والذي من جهل شيئًا عاداه.

ثم إذا اعتقدت الانتفاء كذبت بالثبوت، وذمته، وطعنت فيه؛ هذا إذا كان ما استشعرت وجوده أو عدمه محمودًا، وأما إن كان مذمومًا: كان الامر بالعكس. وكذلك إذا شعرت بما يلائمها أحبه وأرادته، وإن شعرت بما ينافيها أبغضته وكرهته، وإن لم تشعر بواحد منهما، أو شعرت بما ليس بملائم ولا مناف، فلا محبة ولا بغضة؛ وربما أبغضت ما لم يكن منافيًا إذ لم يكن ملائمًا.

وبين الشعور بالمنافي، وعدم الشعور بالملائم: فرق بين؛ لكن هذا محمود فإن ما لم يلائم الانسان، فلا فائدة له فيه، ولا منفعة فيكون الميل إليه من باب العبث، والمضرة.

(١) مجموع الفتاوى (٢/١٥ - ٢٤).

فينبغي الإعراض عنه؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة [فيه] فالميل إليه مضر، ثم يتبع الحب للشخص؛ أو العمل: الصلاة عليه، والثناء عليه. كما يتبع البغض: اللعنة له، والطعن عليه، وما لم يكن محبوبًا، ولا مبغضًا، لا يتبعه ثناء ولا دعاء، ولا طعن [ولا لعن].

ولما كان في نفس الأمر وجود محبوب مألوه: كان أصل السعادة، الإيمان بذلك، وأصل الإيمان: قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو المحبة على سبيل الخضوع، إذ لا ملائمة لأرواح العباد: أتم من ملائمة إلهها الذي هو الله الذي لا إله إلا هو.

ولما كان الإيمان جامعًا لهذين المعنيين، وكان تعبير من عبر عنه بمجرد التصديق ناقصًا. قاصرًا: انقسمت الأمة إلى ثلاث فرق:

فالجامعون حققوا كلا معنييه، من القول التصديقي، والعمل الإرادي. وفريقان فقدوا أحد المعنيين:

فالكلاميون: غالب نظرهم وقولهم في الثبوت، والانتفاء والوجود والعدم والقضايا التصديقية؛ فغايتهم مجرد التصديق والعلم والخبر.

والمصوفيون: غالب طلبهم وعملهم في المحبة، والبغضة، والإرادة، والكرهية، والحركات العملية؛ فغايتهم المحبة والانقياد والعمل والإرادة.

وأما أهل العلم والإيمان: فجامعون بين الأمرين؛ بين التصديق العلمي، والعمل الخبي. ثم إن تصديقهم عن علم، وعملهم وحبهم عن علم، فسلموا من آفتي منحرفة المتكلمة، والمتصوفة، وحصلوا ما فات كل واحدة منهما من النقص، فإن كلاً من المنحرفين له مفسدتان:

إحدهما: القول بلا علم - إن كان متكلمًا - والعمل بلا علم - إن كان متصوفًا - وهو ما وقع من البدع الكلامية، والعملية، المخالفة للكتاب، والسنة.

والثانية: فوّت المتكلم العمل. وفوّت المتصوف القول والكلام.

وأهل السنة الباطنة والظاهرة: كان كلامهم وعملهم باطنًا وظاهرًا بعلم، وكان كل واحد من قولهم وعملهم مقرونًا بالآخر، وهؤلاء هم المسلمون حقًا، الباقون على الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

فإن منحرفة أهل الكلام فيهم شبه اليهود، ومنحرفة أهل التصوف فيهم شبه النصاري؛ ولهذا غلب على الأولين جانب الحروف وما يدل عليه من العلم، والاعتقاد. وعلى الآخرين جانب الأصوات، وما يثيره من الوجد، والحركة.

ومن تمام ذلك أن الله أمر نبيه، أن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة، والموعظة الحسنة، ويجادلهم بالتي هي أحسن.

وهذه الطرق الثلاث: هي النافعة في العلم، والعمل، وتشبه ما يذكره أهل المنطق من البرهان والخطابة، والجدل. بقي الشعر والسفسطة - التي هي الكذب المموه - فنفى الله ذلك بقوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿١٣١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿١٣٢﴾ يُلْقُونَ السَّعْنَ وَأَكْبَرُهم كَذِبُونَ ﴿١٣٣﴾ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٤] إلى آخر السورة، فذكر الأفاكين؛ وهم المسفسطون، وذكر الشعراء.

وكذلك أبو بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب لما قال له: يا خليفة رسول الله، تألف الناس، فأخذ بلحيته وقال: يا ابن الخطاب أجبارًا في الجاهلية خوارًا في الإسلام، علام أتألفهم؟ أعلى حديث مفترى، أم على شعر مفتعل؟ فذكر الحديث المفترى، والشعر المفتعل، كما ذكر الله الأفاكين، والشعراء، وكان الإفك في القوة الخبرية. والشعر في القوة العملية الطليعية، فتلك ضلال وهذه غواية.

ولهذا: يقترن أحدهما بالآخر كثيرًا في مثل المليين من الرهبان، وفاسدي الفقراء وغيرهم، ثم لما كان الشعر مستفادًا من الشعور - فهو يفيد إشعار النفس بما يحركها، وإن لم يكن صدقًا؛ بل يورث محبة، أو نفرة أو رغبة أو رهبة؛ لما فيه من التخيل، وهذا خاصة الشعر - فذلك وصفهم بأنهم يتبعهم الغاؤون.

والغي اتباع الشهوات؛ لأنه يحرك الناس حركة الشهوة، والنفرة والفرح، والحزن بلا علم، وهذا هو الغي؛ بخلاف الإفك، فإن فيه إضلالًا في العلم بحيث يوجب اعتقاد الشيء، على خلاف ما هو به. وإذا كانت النفس تتحرك تارة عن تصديق وإيمان، وتارة عن شعور. والثاني مذموم إلا ما استثنى منه قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَلْبِغِي لَهْوَ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴿٩٦﴾﴾ [يس: ٦٩] فالذكر خلاف الشعر، فإنه حق وعلم، يذكره القلب، وذاك شعر يحرك النفس فقط.

ولهذا غلب على منحرفة المتصوفة، الاعتياض بسماع القصائد والأشعار، عن سماع القرآن والذكر، فإنه يعطيهم مجرد حركة حب أو غيره، من غير أن يكون ذلك تابعًا لعلم وتصديق، ولهذا يؤثره من يؤثره على سماع القرآن، ويعتدل بأن القرآن حق نزل من حق، والنفوس تحب الباطل؛ وذلك لأن القول والصدق والحق: يعطي علمًا واعتقادًا بجملته القلب، والنفوس المبطل لا تحب الحق.

ولهذا أثره باطل، يتفشى من النفس، فإنه فرع لا أصل له؛ ولكن له تأثير في النفس من جهة التحريك، والإزعاج والتأثير. لا من جهة التصديق والعلم، والمعرفة؛ ولهذا يسمون القول حاديًا لأنه يحدو النفوس، أي يبعثها ويسوقها كما يحدو حادي العيس.

وأما الحكمة والموعظة الحسنة، والجدل الأحسن؛ فإنه يعطي التصديق والعمل، فهو نافع منفعة عظيمة.

وإنما قلت: إن هذه الثلاثة تشبه من بعض الوجوه الأقيسة الثلاثة، التي هي: البرهانية، والخطابية، والجدلية، وليست هي؛ بل أكمل من وجوه كثيرة لوجوه: **أحدها:** أن التي في القرآن تجمع نوعي: العلم، والعمل، الخبر والطلب على أكمل الوجوه؛ بخلاف الأقيسة المنطقية.

وذلك أن القياس العقلي، المنطقي: إنما فائدته مجرد التصديق في القضايا الخبرية، سواء تبع ذلك عمل أو لم يتبعه؛ فإن كانت مواد القياس يقينية: كان برهاناً، سواء كانت مشهورة، أو مسلمة، أو لم تكن؛ وهو يفيد اليقين وإن كانت مشهورة؛ أو مقبولة سميت خطابة، سواء كانت يقينية أو لم تكن، وذلك يفيد الاعتقاد والتصديق الذي هو بين اليقين والظن، ليس أنه يفيد الظن دون اليقين، إذ ليس في كونها مشهورة ما يمنع أن تكون يقينية مفيدة لليقين.

وفرق بين ما لا يجب أن يفيد اليقين، وما يمنع إفادة اليقين. فالمشهورة من حيث هي مشهورة: تفيد التصديق، والإقناع، والاعتقاد، ثم إن عرف أنها يقينية أفادت اليقين أيضاً، وإن عرف أنها غير يقينية لم تفد إلا الظن؛ وإن لم تشعر النفس بواحد منهما: بقي اعتقاداً مجرداً، لا يثبت له اليقين، ولا ينفي عنه.

وأما الحكمة في القرآن: فهي معرفة الحق وقوله والعمل به، كما كتبت تفسيرها في غير هذا الموضع.

والموعظة الحسنة: تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر؛ ولهذا يجيء الوعظ في القرآن مراداً به الأمر والنهي بترغيب وترهيب. كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ﴾ [النساء: ٦٦] وقوله: ﴿يُعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ﴾ [النور: ١٧] وقوله: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً﴾ [البقرة: ٦٦] أي يتعظون بها، فينتبهون، وينتزعرون.

وكذلك الجدل الأحسن: يجمع الجدل للتصديق، وللطاعة.

الوجه الثاني: ويمكن أن يقسم هذا إلى وجه آخر - بأن يقال: - الناس ثلاثة أقسام: إما أن يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة؛ وإما أن يعترف به؛ لكن لا يعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل؛ وإما أن لا يعترف به، فهذا يجادل بالتالي هي أحسن لأن الجدل في مظنة الإغصاب، فإذا كان بالتالي هي أحسن: حصلت منفعته بغاية الإمكان، كدفع الصائل.

الوجه الثالث: أن كلام الله لا يشتمل إلا على حق يقين؛ لا يشتمل على ما

تتماز به الخطابة والجدل عن البرهان: بكون المقدمة مشهورة، أو مسلمة غير يقينية، بل إذا ضرب الله مثلاً مشتتلاً على مقدمة مشهورة، أو مسلمة، فلا بد وأن تكون يقينية. فأما الاكتفاء بمجرد تسليم المنازع من غير أن تكون المقدمة صادقة، أو بمجرد كونها مشهورة، وإن لم تكن صادقة فمثل هذه المقدمة لا يشتمل عليها كلام الله، الذي كله حق وصدق، وهو أصدق الكلام، وأحسن الحديث.

فصاحب الحكمة: يدعى بالمقدمات الصادقة، سواء كانت مشهورة أو مسلمة أو لم تكن، لما فيه من إدراك الدق، واتباع الحق.

وصاحب الموعظة: يدعى من المقدمات الصادقة بالمشهورة، لأنه قد لا يفهم الخفية من الحق، ولا يتنازع في المشهورة.

وصاحب الجدل: يدعى بما يسلمه من المقدمات الصادقة، مشهورة كانت أو لم تكن، إذ قد لا ينقاد إلى ما لا يسلمه، سواء كان جلياً أو خفياً، وينقاد لما يسلمه، سواء كان جلياً أو خفياً، فهذا هذا.

وليس الأمر كما يتوهمه الجهال، الضلال، من الكفار المتفلسفة، وبعض المتكلمة، من كون القرآن جاء بالطريقة الخطابية، وعري عن البرهانية، أو اشتمل على قليل منها بل جميع ما اشتمل عليه القرآن هو الطريقة البرهانية، وتكون تارة خطابية، وتارة جدلية مع كونها برهانية.

والأقيسة العقلية - التي اشتمل عليها القرآن - هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩] في أول سبحة وآخرها، وسورة الكهف، والمثل هو القياس؛ ولهذا اشتمل القرآن على خلاصة الطرق الصحيحة، التي توجد في كلام جميع العقلاء، من المتكلمة، والمتفلسفة، وغيرهم. ونزه الله عما يوجد في كلامهم؛ من الطرق الفاسدة ويوجد فيه من الطرق الصحيحة ما لا يوجد في كلام البشر بحال.

الوجه الرابع: إن هنا نكتة ينبغي التفطن لها، فإنها نافعة، وذلك أن المقدمة المذكورة في القياس الذي هو مثل لها وصف ذاتي، ووصف إضافي:

فالوصف الذاتي لها: أن تكون مطابقة، فتكون صدقاً، أو لا تكون مطابقة فتكون كذباً، وجميع المقدمات المذكورة في أمثال القرآن هي صدق والحمد لله رب العالمين.

وأما الوصف الإضافي: فكونها معلومة عند زيد، أو مظنونة، أو مسلمة أو غير مسلمة، فهذا أمر لا ينضبط. فرب مقدمة هي يقينية عند شخص قد علمها وهي

مجهولة، فضلاً عن أن تكون مظنونة عند من لم يعلمها، فكون المقدمة يقينية، أو غير يقينية، أو مشهورة، أو غير مشهورة، أو مسلمة أو غير مسلمة أمور نسبية وإضافية لها، تعرض بحسب شعور الانسان بها.

ولهذا تنقلب المظنونة؛ بل المجهولة في حقه يقينية معلومة، والممنوعة مسلمة؛ بل والمسلمة ممنوعة. والقرآن كلام الله الذي أنذر به جميع الخلق، لم يخاطب به واحداً بعينه حتى يخاطب بما هو عنده يقيني من المقدمات، أو مشهور، أو مسلم.

فمقدمات الأمثال فيه، اعتبر فيها الصفة الذاتية وهي كونها صدقاً، وحقاً يجب قبوله، وأما جهة التصديق، فتعدد وتنوع إذ قد يكون لهذا من طرق التصديق بتلك المقدمة ما ليس لعمره، مثل أن يكون هذا يعلمها بالإحساس والرؤية، وهذا يعلمها بالسمع والتواتر كآيات الرسول وقصة أهل الفيل، وغير ذلك.

فما كان جهة تصديقه عاماً للناس: أمكن ذكره جهة التصديق به، كآيات الربوبية المعلومة بالإحساس دائماً. وما كان جهة تصديقه متنوعاً: أحيل كل قوم على الطريق التي يصدقون بها.

وقد يقال في مثل هذا: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَذِّرْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. فإن مخاطبة المعين، قد يعلم بها ما هو عنده يقيني أو مشهور من اليقين، أو مسلم منه.

وبهذا يتبين لك أن تقسيم المنطقيين لمقدمات القياس: إلى المستيقن والمشهور والمسلم؛ ليس ذلك وصفاً لازماً للقضية، بل هو بحسب ما اتفق للمصدق بها، وربما انقلب الأمر عنده، ويظهر لك من هذا أنما يشهدون عليه أنه ليس بيقيني، أو ليس مشهوراً، وليس بمسلم، ليست الشهادة صحيحة. إذ سلب ذلك إنما يصح في قوم معينين، لا في حق جميع البشر.

وكذلك الشهادة عليه بأنه يقيني، أو مشهور، أو مسلم، إنما هو في حق من ثبت له هذا الوصف.

وأيضاً القياس حق ثابت لا يتبدل، وما يقوله هؤلاء يتغير، ويتبدل، ولا يستمر. اللهم إلا في الأمور التي قضت سنة الله باشتراك الناس فيها، من الحسابيات والطبيعات.

وهذان الفئان ليسا مقصود الدعوة النبوية، ولا معرفتهما شرطاً في السعادة، ولا محصلاً لها، وإنما المقصود الفن الإلهي. ومقدمات القياس فيه: هي من القسم الأول، الذي تختلف فيه أحكام المقدمات، بالنسب، والإضافة، فتدبر هذا فإنه خالص نافع عظيم القدر.

يوضح هذا الفصل أن القرآن - وإن كان كلام الله - فإن الله أضافه إلى الرسول، المبلغ له من الملك، والبشر، فأضافه إلى الملك في قوله: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْخَنَازِ ۝١٥﴾ [التكوير: ١٥، ١٦] إلى قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٦﴾ [ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مَطْلَعٌ ثُمَّ آمِينَ ۝٢١﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] فهذا جبريل. فإن هذه صفاته، لا صفات محمد ﷺ.

ثم قال: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ۝٢٢﴾ [التكوير: ٢٢] أضافه إلينا، امتناناً علينا بأنه صاحبنا، كما قال: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝٢٣ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢٤﴾ [النجم: ١، ٢]. ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِآلَافٍ أَلْمِينٍ ۝٢٥ وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٦﴾ [التكوير: ٢٣] فهو محمد، أي بمتهم، وعلى القراءة الأخرى: ببيخيل.

وزعم بعض المتفلسفة أنه جبريل أيضاً، وهو العقل الفاعل الفاضل، وهو من تحريف الكلم عن مواضعه، فإن صفات جبريل تقدمت، وإنما هذا وصف محمد ﷺ. ثم قال: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ۝٢٧﴾ [التكوير: ٢٥] لما أثبت أنه قول الملك: نفى أن يكون قول الشيطان. كما قال في الشعراء: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝٢٨﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤] إلى قوله: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ۝٢٩﴾ [الشعراء: ٢١٠، ٢١١] إلى قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ ۝٣٠ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٣١ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرُهم كَذِبُورٌ ۝٣٢﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣].

وأضافه إلى الرسول البشري في قوله: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝٣٨﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٤٣] فنفى عنه أن يكون قول شاعر، أو كاهن، وهما من البشر، كما ذكر في آخر الشعراء: أن الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم. كالكهنة، الذين يلقون إليهم السمع، وأن الشعراء يتبعهم الغاؤون.

فهذان الصنفان اللذان قد يشتبهان بالرسول من البشر لما نفاهما، علم أن الرسول الكريم: هو المصطفى من البشر، فإن الله يصطفى من الملائكة رسلاً، ومن الناس، كما أنه في سورة التكوير، لما كان الشيطان قد يشبه بالملك - فنفى أن يكون قول شيطان رجيم - علم أن الرسول هو المصطفى من الملائكة.

وفي إضافته إلى هذا الرسول تارة، وإلى هذا تارة: دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء، لا إضافة لإحداث شيء منه أو إنشاء، كما يقوله بعض المبتدعة الأشعرية، من أن حروفه ابتداء جبريل، أو محمد، مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال: إنه قول البشر، من مشركي العرب، ممن يزعم أنه أنشأه بفضله، وقوة نفسه، ومن المتفلسفة

الذين يزعمون أن المعاني، والحروف تأليفه، لكنها فاضت عليه، كما يفيض العلم على غيره من العلماء.

فالكاهن مستمد من الشياطين. ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] وكلاهما في لفظه وزن. هذا سجع وهذا نظم، وكلاهما له معان من وحي الشياطين. كما قال النبي ﷺ: «أعوذ بالله السميع العليم، من الشيطان الرجيم. من همزه، ونفثه، ونفخه»^(١) وقال: «همزه المؤتة، ونفثه الشعر، ونفخه الكبر»^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ سَيُطْلَنُ رَجِيمٌ﴾ [التكوير: ٢٥]: ينفي الأمرين، كما أنه في السورة الأخرى قال: ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٌ﴾ [الحاقة: ٤١] ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ﴾ [الحاقة: ٤٢] وكذلك قال في الشعراء: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠] مطلقاً.

ثم ذكر علامة من تنزل عليه الشياطين: بأنه أفك أثيم، وأن الشعراء يتبعهم الغاؤون، فظاهر القرآن: ليس فيه أن الشعراء تنزل عليهم الشياطين، إلا إذا كان أحدهم كذاباً أثيمًا، فالكذاب: في قوله، وخبره، والأثيم: في فعله وأمره.

وذاك والله أعلم، لأن الشعر يكون من الشيطان تارة، ويكون من النفس أخرى. كما أنه إذا كان حقًا يكون من روح القدس، كما قال النبي ﷺ، لما دعا لحسان بن ثابت: «اللهم أيده بروح القدس»^(٣) وقال: «اهجهم وهاجهم، وجبريل معك»^(٤) فلما نفى قسم الشيطان نفى قسم النفس؛ ولهذا قال: ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] والغبي اتباع الشهوات، التي هي هوى النفس.

ولهذا قال أبو [حيان] ما كان من نفسك، فأحبته نفسك لنفسك فهو من نفسك فانها عنه، وما كان من نفسك فكرهته نفسك لنفسك، فهو من الشيطان، فاستعد بالله منه، فهذا والله أعلم سبب ذلك. وأما التقسيم إلى الكاهن، والشاعر، من جهة المعنى، فهو - والله أعلم - لأن الكلام نوعان: خبر، وإنشاء.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٧٧٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٧٠١).

وأخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٨٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٦٥٨).

(٢) وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وليس من حديث النبي ﷺ كما أخرجه ابن ماجه وغيره وانظر التخریج السابق.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٥٣، ٣٢١٢، ٦١٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢١٣، ٤١٢٣، ٦١٥٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

والكاهن يخبر بالغيوب، مخلطاً فيه الصدق بالكذب، لا يأتون بالحق محضاً، وإذا ألقى الشيطان في أمنية أحدهم شيئاً في القلب، لم ينسخ منه بل أكثرهم كاذبون. كما قال تعالى، وكما بينه النبي ﷺ في حديث الكهان لما قال: «إنهم يزيدون في الكلمة مائة كذبة»^(١) بخلاف الرسول، والنبي، والمحدث كما في قراءة ابن عباس وغيره: ﴿فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢].

والقراءة العامة ليس فيها المحدث؛ إذ يجوز أن يقر على بعض الخطأ، ويدخل الشيطان في أمنيته بعض ما يلقيه فلا ينسخ، بخلاف الرسول، والنبي، فإنه لا بد من نسخ ما يلقي الشيطان، وأن يحكم الله آياته لأنه [حق] والمحدث مأمور بأن يعرض ما يحدثه على ما جاء به الرسول.

ولهذا ألقى الشيطان لعمر وهو محدث، في قصة الحديدية، وقصة موت النبي ﷺ، وقصة اختلافه، وحكيم بن حزام في سورة الفرقان، فأزال عنه نور النبوة. وأما الشاعر فشأنه التحريك للنفوس، فهو من باب الأمر الخاص المرغب؛ فلهذا قيل فيهم: ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ فضررهم في الأعمال، لا في الاعتقادات، وأولئك ضررهم في الاعتقادات ويتبعها الأعمال؛ ولهذا قال: ﴿أَفَأَنْتَ أَتَمِرُ﴾.

ومعنى الكهانة، والشعر: موجود في كثير من المتفلسفة، والمتصوفة، والمتكلمة، والمتفقهة، والعامة، والمتفكرة، الخارجين عن الشريعة الذين يتكلمون بالغيوب عن كهانة، ويحركون النفوس بالشعر ونحوه وهم من أتباع المتنبيين الكذابين لهم مادة من الشياطين. كما قد رأينا كثيراً في أنواع من هذه الطوائف وغيرها، لمن نور الله صدره وقذف في قلبه من نوره^(٢).

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه:

فصل

ثم إن المنحرفين المشابهين للصابئة: إما مجردة؛ وإما منحرفة إلى يهودية أو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله إن الكهان كانوا يحدثوننا بالشيء فنجدته حقاً، قال: «تلك الكلمة الحق يخطفها الجني فيقذفها في أذن وليه، ويزيد منها مائة كذبة».

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩/٢ - ٥٣).

نصرانية، من أهل المنطق والقياس، الطالبين للعلم والكلام، ومن أهل العمل والوجد، الطالبين للمعرفة. والحال: أهل الحروف، وأهل الأصوات سلكوا في أصل العلم الإلهي طريقين: كل منهم سلك طريقاً. وقد يسلك بعضهم هذا في وقت، وهذا في وقت، وربما جمع بعضهم بين الطريقين.

وأكثرهم لا يعلمون أن الله إليه طريق إلا أحد هذين، كما يذكره جماعات: مثل ابن الخطيب، ومن نحا نحوه، بل مثل أبي حامد، لما حصر الطرق في الكلام، والفلسفة؛ الذي هو النظر؛ والقياس؛ أو في التصوف والعبادة؛ الذي هو العمل والوجد، ولم يذكر غير هؤلاء الأصناف الثلاثة. بل أبو حامد لما ذكر في المنقذ من الضلال، والمفصح بالأحوال، أحواله في طرق العلم، وأحوال العالم، وذكر أن أول ما عرض له ما يعترض طريقهم - وهو السفسطة بشبهها المعروفة - وذكر أنه أعضل به هذا الداء قريباً من شهرين؛ هو فيهما على مذهب السفسطة، بحكم الحال لا بحكم المنطق والمقال، حتى شفى الله عنه ذلك المرض، وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثقاً بها، على أمن وتبين، ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام؛ بل بنور قذفه الله في الصدر، وذلك النور هو مفتاح أكبر المعارف قال: فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المجردة، فقد ضيق رحمة الله الواسعة. ثم قال: انحصرت طرق الطالبين عندي في أربع فرق:

المتكلمون: وهم يدعون أنهم أهل الرأي والنظر.

والباطنية: وهم يدعون أنهم أصحاب التعلم، والمخصصون بالاعتباس من الإمام المعصوم.

والفلاسفة: وهم يدعون أنهم أصحاب المنطق، والبرهان.

والمصوفية: ويدعون أنهم خواص الحضرة، وأهل المكاشفة، والمشاهدة.

فقلت في نفسي: الحق لا يعدو هذه الأصناف الأربعة، فهؤلاء هم السالكون سبل طريق الحق؛ فإن سد الحق عنهم فلا يبقى في درك الحق مطمع. ثم ذكر أن مقصود الكلام، وفائدته: الذب عن السُّنة بالجدل، لا تحقيق الحقائق وأن ما عليه الباطنية باطل، وأن الفلسفة بعضها حق، وبعضها كفر، والحق منها لا يفي بالمقصود.

ثم ذكر أنه أقبل على طريق الصوفية، وعلم أنها لا تحصل إلا بعلم وعمل، فابتدأ بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم، مثل قوت القلوب، لأبي طالب المكي، وكتب الحارث المحاسبي والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي وأبي يزيد؛ حتى أطلع على كنه مقاصدهم العلمية.

ثم إنه علم يقيئاً أنهم أصحاب أحوال، لا أصحاب أقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم: قد حصله، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالتعلم والسماع؛ بل بالذوق والسلوك.

قال: وكان قد حصل معي من العلوم التي مارستها، والمسالك التي سلكتها في التفتيش عن صنفى العلوم الشرعية، والعقلية، إيمان يقين بالله، وبالنبوة وباليوم الآخر. وهذه الأصول الثلاثة - من الإيمان - كانت قد رسخت في نفسي بالله لا بدليل معين مجرد، بل بأسباب، وقرائن، وتجارب، لا تدخل تحت الحصر تفاصيلها، وكان قد ظهر عندي أنه لا مطمع في سعادة الآخرة إلا بالتقوى وذكر أنه تخلى عشر سنين. إلى أن قال: انكشف لي في أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها، والقدر الذي أذكره لينتفع به: أنني علمت يقيئاً، أن الصوفية هم السالكون لطريق الله خاصة، وأن سيرتهم أحسن السير؛ وطريقتهم أصوب الطرق؛ وأخلاقهم أزكى الأخلاق؛ بل لو جمع عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء؛ ليغيروا شيئاً من سيرهم، وأخلاقهم؛ ويبدلوه بما هو خير منه: لم يجدوا إليه سبيلاً.

فإن جميع حركاتهم، وسكناتهم، في ظاهرهم، وباطنهم: مقتبسة من مشكاة نور النبوة، وليس وراء نور النبوة على وجه الأرض نور يستضاء به. وبالجمل؛ فماذا يقول القائلون في طريق طهارتها؟ وهي أول شروطها تطهير القلب بالكلية عما سوى الله ومفتاحها استغراق القلب بذكر الله.

قلت: يستفاد من كلامه أن أساس الطريق: هي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، كما قررته غير مرة. وهذا أول الإسلام؛ الذي جعله هو النهاية، وبينت الفرق بين طريق الأنبياء، وطريق الفلاسفة، والمتكلمين، لكن هو لم يعرف طريقة أهل السنة، والحديث، من العارفين؛ فلماذا لم يذكرها، وهي الطريقة المحمدية المحضة، الشاهدة على جميع الطرق.

والسهروردي الحلي، المقتول، سلك النظر والتأله جميعاً؛ لكن هذا صابىء محض، فيلسوف لا يأخذ من النبوة إلا ما وافق فلسفته، بخلاف ذينك وأمثالهما.

ثم منهم من لا يعرف إلا طريقة النظر والقياس ابتداء، كجمهور المتكلمين من الجهمية والمعتزلة، والأشعرية، وبعض الحنبلية.

ومنهم من لا يعرف ابتداء: إلا طريقة الرياضة، والتجرد والتصوف، ككثير من الصوفية والفقراء الذين وقعوا في الاتحاد، والتأله المطلق. مثل: عبد الله الفارسي،

والعفيف التلمساني ونحوهما. ومنهم من قد يجمع كالصدر القونوي ونحوه.

والغالب عليهم عالم التوهم، فتارة يتوهمون ما له حقيقة، وتارة يتوهمون ما لا حقيقة له، كتوهم إلهية البشر، وتوهم النصارى، وتوهم المنتظر، وتوهم الغوث المقيم بمكة، أنه بواسطته يدبر أمر السماء والأرض؛ ولهذا يقول التلمساني: ثبت عندنا بطريق الكشف ما يناقض صريح العقل.

ولهذا [أصيب] صاحب الخلوة بثلاثة توهمات:

أحدها: أن يعتقد في نفسه أنه أكمل الناس استعدادًا.

والثاني: [أن] يتوهم [في] شيخه أنه أكمل من على وجه الأرض.

والثالث: أنه يتوهم أنه يصل إلى مطلوبه بدون سبب، وأكثر [اعتماده] على القوة الوهمية؛ فقد تعمل الأوهام أعمالاً لكنها باطلة، كالشيخة الذين لم يسلكوا الطرق الشرعية النبوية؛ نظرًا أو عملاً؛ بل سلكوا الصابئية.

ويشبه هؤلاء من بعض الوجوه: أكثر الأحمدية، واليونسية، والحيرية وكثير من العدوية، وأصحاب الأوحاد الكرمانى، وخلق كثير من المتصوفة والمتفكرة بأرض المشرق؛ ولهذا تغلب عليهم الإباحة، فلا يؤمنون بواجبات الشريعة ومحرماتها. وهم إذا تألهوا في تأله مطلق: لا يعرفون من هو إلههم بالمعرفة القلبية؛ وإن حققه عارفهم الزنادقة، جعلوه الوجود المطلق.

ومنهم من يتأله الصالحين من البشر، وقبورهم، ونحو ذلك.

فتارة يضاهئون المشركين، وتارة يضاهئون النصارى، وتارة يضاهئون الصابئين، وتارة يضاهئون المعطلة الفرعونية، ونحوهم من الدهرية، وهم من الصابئين؛ لكن كفار في الأصل.

والخالص منهم: يعبد الله وحده؛ لكن أكثر ما يعبد: بغير الشريعة القرآنية المحمدية، فهم منحرفون؛ إما عن شهادة أن لا إله إلا الله؛ وإما عن شهادة أن محمدًا رسول الله وقد كتبه في غير هذا.

وكل واحد من طريقي النظر والتجرد: طريق فيه منفعة عظيمة، وفائدة جسيمة، بل كل منهما واجب لا بد منه، ولا تتم السعادة إلا به، والقرآن كله يدعو إلى النظر والاعتبار والتفكير، وإلى التزكية والزهد والعبادة.

وقد ذكر القرآن صلاح القوة النظرية العلمية، والقوة الإرادية العملية، في غير موضع، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] فالهدى كمال العلم، ودين الحق كمال العمل. كقوله: ﴿أَوَّلَىٰ

الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ [ص: ٤٥] وقوله: **﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَتَدَّهُمْ فِي رُوحٍ مِنَّةً﴾** [المجادلة: ٢٢]. وقوله: **﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** [البقرة: ٢٥] وقوله: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾** [فاطر: ١٠] وفي خطبة النبي ﷺ: «إن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد^(١)، لكن النظر النافع أن يكون في دليل، فإن النظر في غير دليل لا يفيد العلم بالمدلول عليه، والدليل هو الموصل إلى المطلوب، والمرشد إلى المقصود، والدليل التام هو الرسالة، والصنائع.

وكذلك العبادة التامة فعل ما أمر به العبد وما جاءت به الرسل، وقد وقع الخطأ في الطريقتين، من حيث: أخذ كل منهما أو مجموعهما، مجرداً في الابتداء عن الإيمان بالله، وبرسوله... (٢)

بل اقتصر فيهما على مجرد ما يحصله نظر القلب، وذوقه الموافق لما جاءت به الرسل تارة، والمخالف لما جاءت به أخرى، في مجرد النظر العقلي، ومجرد العبادات العقلية، أو الصعود عن ذلك إلى النظر الملي، والعبادات المليية، والواجب أنه لا بد في كل واحد من النظر والعمل، من [أن] يوجد فيه العقلي، والملي، والشرعي، فلما قصرُوا: وقع كل من الفريقين؛ إما في الضلال؛ وإما في الغواية؛ وإما فيهما.

وحاصلهم: إما الجهل البسيط؛ أو الكفر البسيط، أو الجهل المركب، أو الكفر المركب، مع الجهل والظلم.

وذلك أن طريقة أهل النظر والقياس: مدارها على مقدمة لا بد منها في كل قياس يسلكه الآدميون، وهي مقدمة كلية جامعة، تتناول المطلوب، وتتناول غيره، بمعنى أنها لا تمنع غيره من الدخول، وإن لم يكن له وجود في الخارج فهي لا تتناول المطلوب لخاصيته، بل بالقدر المشترك بينه وبين غيره، والمطلوب بها هو الله تعالى، فلم يصلوا إليه إلا بجامع ما يشترك فيه هو وغيره، من القضا [يا] الإيجابية، والسلبية.

والمشترك بينه وبين غيره لا يعرف بخصوصه أصلاً، فلم يعرفوا الله بل لما اعتقدوا فيه القدر المشترك صاروا مشركين به، وحكموا على القدر المشترك بأحكام سلبية، أو إيجابية؛ فإنها تصح في الجملة؛ لأن ما انتفى عن المعنى العام المشترك

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨٦٧) والنسائي في سننه برقم (١٥٧٧) وابن ماجه في سننه برقم (٤٥) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) بياض بالأصل.

انتفى عن الخاص المميز، وليس ما انتفى عن الخاص المميز انتفى عن العام؛ فما نفىته عن الحيوان أو عن النبي: انتفى عن الانسان والرسول. وليس ما نفىته عن الانسان أو الرسول انتفى عن الحيوان أو النبي.

ولهذا كان قوله: «لا نبي بعدي»^(١) ينفي الرسول؛ وكذلك ما ثبت للمعنى المشترك بصفة العموم ثبت للخاص، وما ثبت له بصفة الإطلاق لم يجب أن يثبت للخاص، فإذا ثبت حكم لكل نبي دخل فيه الرسول. وأما إذا ثبت للنبي مطلقاً لم يجب أن يثبت للرسول، وقد تتألف من مجموع القضايا السلبية، والإيجابية: أمور لا تصدق إلا عليه، ولا يصح أن يوصف بها غيره؛ كما إذا وصف نبي بمجموع صفات، لا توجد في غيره.

لكن هذا القدر يعرف انتفاء غيره أن يكون إياه، وأما عينه فلا يعرف بمجموع تلك القضايا الكلية، فلا يحصل للعقل من القياس في الرب إلا العلم بالسلب، والعدم؛ إذا كان القياس صحيحاً.

ولهذا جاءت الأمثال المضروبة في القرآن - وهي المقاييس العقلية - دالة على النفي في مثل قوله: «ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ» [الروم: ٢٨] ومثل قوله: «وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ» [النحل: ٧٦] والآيات. وقوله: «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» [الحج: ٧٣] الآية؛ وقوله: «قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ» [الإسراء: ٤٢] الآية وقوله: «مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا لَبِثُوا لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ» [المؤمنون: ٩١] وأمثال ذلك من الأمثال - وهي القياسات - التي مضمونها نفي الملزوم لانتفاء لازمه، أو نحو ذلك.

ولهذا كان الغالب على أهل القياس من أهل الفلسفة، والكلام، في جانب الربوبية: إنما هي المعارف السلبية. ثم لم يقتصروا على مقدار ما يعلمه العقل من القياس، بل تعدوا ذلك؛ فنفوا أشياء مشبهة القياس الفاسد، مثل نفي الصفات النبوية، الخبرية؛ بل ونفي الفلاسفة؛ والمعتزلة للصفات التي يثبتها متكلمو أهل الإثبات، ويسمونهم الصفات العقلية؛ لإثباتهم إياها بالقياس العقلي.

ومعلوم أن العقل لا ينفي بالقياس إلا القدر المشترك؛ الذي هو مدلول القضية

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (٣٤٥٥) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي...» الحديث.

الكلية التي لا بد منها في القياس؛ مثل أن ينفي الإرادة أو الرحمة أو العلم المشترك بين مسميات هذا الاسم، والقدر المشترك في المخلوقين تلحقه صفات لا تثبت لله تعالى، فينفون المعنى المشترك المطلق، على صفات الحق وصفات الخلق - تبعاً لانتفاء ما يختص به الخلق - فيعطلون، كما أن أهل التمثيل يشبّون ما يختص به الخلق - تبعاً للقدر المشترك - وكلاهما قياس خطأ.

ففي هذه الصفات، بل وفي الذوات ثلاثة اعتبارات:

أحدها: ما تختص به ذات الرب وصفاته.

والثاني: ما يختص به المخلوق وصفاته.

والثالث: المعنى المطلق الجامع.

فاستعمال القياس الجامع في نفي الأول خطأ، وكذلك استعماله في إثبات الثاني، وأما استعماله في إثبات الثالث، فيحتاج إلى إدراك العقل لثبوت المعنى الجامع الكلي، وهذا أصل القياس والدليل، فإن لم يعرف العقل بنفسه - أو بواسطة قياس آخر - ثبوت هذا، وإلا لم يستقيم القياس.

وكذلك في معارفهم الثبوتية لا يأتون إلا بمعاني مطلقة مجملة، مثل ثبوت الوجود، ووجوب الوجود، أو كونه ربّاً أو صانعاً أو أولاً، أو مبدأً أو قديماً، ونحو ذلك من المعاني الكلية، التي لا يعلم بها خصوص الرب تعالى، إذ القياس لا يدل على الخصوص، فإنه إذا استدل بأن كل ممكن فلا بد له من موجب وبأن كل محدث فلا بد له من محدث: كان مدلول هذا القياس أمراً عاماً، وقد بسطت هذا في غير هذا الموضع.

وكذلك أصحاب الرياضة والتجرد؛ فإن صفوتهم الذين يشتغلون بذكر بسيط مثل لا إله إلا الله إن لم يغلوا فيقتصروا على مجرد الله، الله، ويعتقدون أن ذلك أفضل وأكمل. كما فعله كثير منهم، وربما اقتصر بعضهم على هُوَ، هُوَ، أو على قوله: لا هو إلا هو، لأن هذا الذكر المبتدع الذي هو لا يفيد بنفسه إلا أنه مطلقاً، ليس فيه بنفسه ذكر لله إلا بقصد المتكلم.

فقد ينضم إلى ذلك اعتقاد صاحبه أنه [لا] وجود إلا هو، كما يصرح به بعضهم ويقول: لا هو إلا هو، أو لا موجود إلا هو، وهذا عند الاتحادية أجود من قول لا إله إلا الله، لأنه مصرح بحقيقة مذهبهم الفرعوني القرمطي، حتى يقول بعضهم: لا إله إلا الله ذكر العابدين، والله! الله! ذكر العارفين، و(هو) ذكر المحققين، ويجعل ذكره يا من لا هو إلا هو! وإذا قال الله! الله! إنما يفيد مجرد ثبوته، فقد ينضم إلى

ذلك نفى غيره لا نفى إلهية غيره، فيقع صاحبه في [وحدة الوجود] وربما انتفى شهود القلب للسوي إذا كان في مقام الفناء فهذا قريب، أما اعتقاد أن وجود الكائنات هي هو فهذا هو الضلال.

ويضمون إلى ذلك نوعاً من التصفية، مثل ترك الشهوات البدنية من الطعام والشراب والرئاسة والخلوة، وغير ذلك من أنواع الزهادة المطلقة، والعبادة المطلقة فيصلون أيضاً إلى تأله مطلق، ومعرفة مطلقة بثبوت الرب ووجوده ونحو ذلك، من نحو ما يصل إليه أرباب القياس.

ثم قد تتوارى هذه المعرفة والعلم بملازمة الأمور الطبيعية، من الطعام والاجتماع بالناس، فإن سببها إنما هو ذلك التجرد فإذا زال زال؛ ولهذا قيل: كل حال أعطاكه الجوع فإنه يذهب الشبع، كما قد تتوارى معرفة الأولى المطلقة بغفلة القلب عن تلك المقاييس النظرية، ولا ريب أن القياس يفضي إلى معرفة بحسب مقتضاه، وأن الرياضة والتأله يفضي إلى معرفة بحسب مقتضاه، لكن معرفة مطلقة بسبب قد يثبت وقد يزول، وكثيراً ما يفضي إلى الاتحاد والحلول والإباحة، وذلك لأنهم يجردون التأله عما لا بد منه من صالح البشر، فإذا احتاجوا إليها أعرضوا عن التأله.

فهم إما آلهة عند نفوسهم، وإما زنادقة أو فساق، ولهذا حدثني الشيخ الصالح يوسف من أصحابنا أنه رآني في المنام وأنا أخاطبهم... (١).

والمعرفة الحاصلة بذلك: هي المعرفة التي تصلح حال العبد وتجب عليه؛ لكن قد يحصل مع صدق الطلب - بواسطة القياس، أو بواسطة الوجد - وصول إلى الرسالة فيتلقى حينئذ من الرسالة ما يصلح حاله، ويعرفه المعرفة التامة والعلم النافع الواجب عليه - وهي الطريق الشرعية النبوية التي ذكرناها أولاً - وقد لا يحصل ذلك فيقع كثير منهم في الاستغناء عن النبوة، اعتقاداً أو حالاً بالإعراض عما جاءت به؛ فيفوته من الإيمان والعلم والمعرفة - التي جاء بها الرسول - ما يضل بفواته في الدنيا عن الهدى، ويشقى به الشقاء الأكبر، كحال الكافرين بالرسول وإن آمنوا بوجود الرب، من اليهود والنصارى والصابئين، فإن في المسلمين من يناق في الرسول، كما كفر هؤلاء به ظاهراً وهذا التفاف كثير جداً، قديماً وحديثاً.

وقد تنعقد في قلبه مقاييس فاسدة، ومواجيد فاسدة، يحكم بمقتضاها في

الربوبية أحكامًا فاسدة مثل: أحكام المنحرفة إلى صابئية، أو يهودية أو نصرانية، من الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة، الذين انحرفوا إما إلى تعطيل للصفات وتكذيب بها، وأما إلى تمثيل لها وتشبيه.

وإما إلى اعتقاد أن الرب هو الوجود المطلق الذي لا يتميز، وأن عين الوجود: هو عين الخالق، وأنه ليس وراء السموات والأرض شيء آخر؛ وإنما هذه الأشياء كلها مراتب للصفات، وأن الربوبية والإلهية: مراتب ذهنية [شكوكية]. وأما في الحقيقة، فليس إلا عين ذاته، فالمحجوبون يرون المراتب والمكاشف ما ترى إلا عين الحق. ويحسبون - ويحسب كثير بسببهم - أن هذا التوحيد: هو توحيد الصديقين، الذين عرفوا الله، وقالوا:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

كما يحسب المتكلم الزائغ أن توحيده - الذي هو نفي الصفات - هو توحيد الأنبياء؛ والصديقين؛ الذين عرفوا الله؛ ولهذا يقع في هؤلاء الشرك كثيرًا؛ حتى يسجد بعضهم لبعض؛ كما يقع في القسم الآخر تحريم الحلال من العقود، والعبادات المباحة.

فاقتسم الفريقان: ما ذم الله به المشركين، من الشرك، وتحريم الحلال... (١). وهكذا يوجد كثيرًا في هؤلاء المشبهة للنصارى. وظهر في الآخرين من الآصار، والأغلال، وجحود الحق، وقسوة القلوب: ما يوجد كثيرًا في هؤلاء المشبهة لليهود.

هذا في غير الغالية منهم، وأما الغالية من الصنفين: فعندهم أن معرفتهم وحالهم فوق معرفة الأنبياء وحالهم. كما يقول التلمساني: القرآن يوصل إلى الجنة، وكلامنا يوصل إلى الله.

وكما يزعم الفارابي: أن الفيلسوف أكمل من النبي؛ وإنما خاصة النبي جودة التخييل للحقائق؛ إلى أنواع من الزندقة والكفر، يلتحقون بها بالإسماعيلية؛ والنصيرية؛ والقرامطة؛ والباطنية؛ ويتبعون فرعون؛ والنمرود وأمثالهما من الكافرين بالنبوات، أو النبوة والربوبية.

وهذا كثير جدًا في هؤلاء وهؤلاء، وسبب ذلك عدم أصل في قلوبهم، وهو الإيمان بالله، والرسول. فإن هذا الأصل إن لم يصحب الناظر، والمريد، والطالب،

في كل مقام. وإلا خسر خسرانًا مبيّنًا! وحاجته إليه كحاجة البدن إلى الغذاء، أو الحياة إلى الروح.

فالإنسان بدون الحياة والغذاء لا يتقوم أبدًا، ولا يمكنه أن يعلم، ولا أن يُعلم. كذلك الإنسان بدون الإيمان بالله ورسوله لا يمكنه أن ينال معرفة الله، ولا الهداية إليه، وبدون اهتدائه إلى ربه، لا يكون إلا شقيًا معذبًا، وهو حال الكافرين بالله ورسوله، ومع الإيمان بالله ورسوله إذا نظر، واستدل: كان نظره في دليل وبرهان - وهو ثبوت الربوبية، والنبوة - وإذا تجرد وتصفى كان معه من الإيمان ما يذوقه بذلك ويجده.

ثم هذا النظر، وهذا الذوق يجتلب له ما وراء ذلك من أنواع المعالم الربانية، والمواجيد الإلهية. والعلم والوجد متلازمان. وذلك؛ أن الأنبياء والمرسلين، عرفوا الله بالوحي والمعرفة التي هي معرفة، وعبدوه العبادة التي هي حق له بحسب ما منحهم الله تعالى.

وهم درجات في ذلك؛ لكن عرفوا من خصوص الربوبية ما لا يقوم به مجرد القياس النظري، ولا يناله مجرد الذوق الإرادي، ثم أخبروا عن ذلك.

ولا بد في الوصف والإخبار من أن يذكر المسمى الموصوف بالأسماء والأوصاف المتواطئة التي فيها اشتراك وتمييز عن المخلوقات بما يقطع الشبهة؛ لأن القصد بالإخبار، والوصف، تعريف المخاطبين؛ والمخاطبون لا يعرفون الخصوصيات، التي هي خصوص ذات الله، وصفاته.

فلو أخبروا بذلك وحده مجردًا لم يعرفوا شيئًا، بل ربما أنكروا ذلك، فإذا خطبوا بالمعاني المشتركة، وأزيل مفسدة الإشتراك بما يقطع التماثل، كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ونحو ذلك كانوا أحد رجلين:

إما رجل مؤمن، آمن بمعاني تلك الصفات على الوجه المطلق الجملي وأثبتها لله على وجه يليق به، ويختص به، لا يشركه فيه مخلوق؛ فهذا غاية الممكن في حال هؤلاء.

وإما رجل قذف الله في قلبه من نوره وهدايته الخاصة ما أشهده شيئًا من الخصوصيات، التي هي أعيان تلك الأسماء والصفات، فيعلم ذلك لا بمجرد القياس، ولا بمجرد الوجد بل بشهود على مطابق لما أخبرت [به] الرسل، وتدله على صحة شهوده موافقته لما أنبأت به الرسل، ويحصل له نصيب من النبوة، فإن النبوة انقطعت

بكمالها، وأما وجود بعض أجزائها فلم ينقطع. ولا بد أن يكون في بعض الأمور محجوبًا عن أن يشهد ما يشهده النبي، فيصدق فيه؛ لشهوده بعض ما أخبر به النبي، ويبقى ما شهدته محققًا عنده لثبوت ما لم يشهده، وهذه حال الصديقين مع الأنبياء.

وذلك نظير ما وصف له ملك مدينة، بأنواع من الصفات، فقدم حتى رأى بعض شؤونه التي دلت على المخبر فيما لم يشهد. ولست أجعل مجرد هذه الشهادة مصدقة؛ فإن المخبر قد يصدق في بعض، ويخطئ في بعض، وإنما ذلك بواسطة إخبار المخبر - أي رسول الله - وشهوده منه ما يوجب له امتناع الكذب عليه، كما يذكر في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فمن أين له ابتداء صحة الإيمان بالله ورسوله، حتى يصير ذلك أصلًا يبنى عليه، ويتنقل معه إلى ما بعده؟ فأهل القياس والوجد: إنما تعبوا التعب الطويل - في تقرير هذا الأصل - في نفوسهم؛ ولهذا يسمى المتكلمون كلما يقرر الربوبية والنبوة: العقليات والنظريات، ويسميها أولئك الذوقيات، والوجديات، ورأوا أن ما لا يتم معرفة الله ورسوله إلا به فمعرفة متقدمة على ذلك؛ وإلا لزم الدور، فسموا تلك عقليات، والعقليات لا تنال إلا بالقياس العقلي، المنطقي.

قلت: جواب هذا من وجوه:

أحدها: المعارضة بالمثل؛ فإن سالك سبيل النظر القياسي، أو الإرادة الذوقية: من أين له ابتداء أن سلوك هذا الطريق يحصل له علمًا، ومعرفة، ليس معه ابتداء إلا مجرد إخبار مخبر بأنه سلك هذا الطريق فوصل، أو خاطر يقع في قلبه سلوك هذا الطريق؛ إما مجوزًا للوصول أو متحريًا أو غير ذلك، أو سلوكًا ابتداء بلا انتهاء؛ وليس ذلك مختصًا بالعلم الإلهي؛ بل كل العلوم لا بد للسالك فيها ابتداء من مصادرات يأخذها مسلمة إلى أن تبرهن فيما بعد.

إذ لو كان كل طالب علم حين يطلبه قد نال ذلك العلم، لم يكن طالبًا له، والطريق التي يسلكها قد يعلم أنها تفضي به إلى العلم.

لكن الكلام في أول الأوائل، ودليل الأدلة، وأصل الأصول، فإنه لو كان حين ينظر فيه يعلم أنه دليل مفض لم يمكن ذلك حتى يعلم ارتباطه بالمدلول فإن الدليل إن لم يستلزم المدلول، لم يكن دليلًا.

والعلم بالاستلزام موقوف على العلم بالملزوم واللازم، فلا يعلم أنه دليل على المدلول المعين، حتى يعلم ثبوت المدلول المعين، ويعلم أنه ملزوم له، وإذا علم ذلك: استغنى عن الاستدلال به، على ثبوته؛ وإنما يفيد التذكير به، لا ابتداء العلم به، وإنما يقع الاشتباه هنا؛ لأنه كثيرًا ما يعرف الإنسان ثبوت شيء، ثم يطلب الطريق

إلى معرفة صفاته، ومشاهدة ذاته؛ إما بالحس؛ وإما بالقلب، فيسلك طريقًا يعلم أنها موصلة إلى ذلك المطلوب؛ لأنه قد علم أن تلك الطريق مستلزم لذلك المطلوب، الذي علم ثبوته قبل ذلك.

كمن طلب أن يحج إلى الكعبة، التي قد علم وجودها، فيسلك الطريق التي يعلم أنها تفضي إلى الكعبة، لإخبار الناس له بذلك، أو يستدل بمن يعلم أنه عارف بتلك الطريق، فسلوكه للطريق بنفسه بعد علمه أنها طريق - المقصود - بإخبار الواصلين، أو سلوكه بدليل خريت - يهديه في كل منزلة - لا يكون إلا بعد العلم بثبوت المطلوب، وثبوت أن هذا طريق، ودليل.

وهكذا حال الطالبين لمرفة الله، والمريدين له، والسائرين إليه، قد عرفوا وجوده أولاً، وهم يطلبون معرفة صفاته، أو مشاهدة قلوبهم له في الدنيا، فيسلكون الطريق الموصلة إلى ذلك بالإيمان والقرآن.

فالإيمان: نظير سلوك الرجل الطريق التي وصفها له السالكون، فإنهم متفقون على ذلك.

والقرآن: تصديق الرسل فيما تخبر به، وهو نظير اتباع الدليل منزلة منزلة، ولا بد في طريق الله منهما.

وأما الشيء الذي لم يعلم العقل ثبوته أولاً، إذا سلك طريقًا يفضي إلى العلم به - فلا يسلكها ابتداءً إلا بطريق التقليد والمصادرة - كسائر مبادئ العلوم - فإذا كان لا بد في الطريقة القياسية، والعملية، من تقليد في الأول - في سلوكه فيما لم يعلم أنه طريق، وأنه مفض إلى المطلوب - أو أن المطلوب موجود. فالطريقة الإيمانية - إذا فرض أنها كذلك - لم يقدح ذلك فيها، بل تكون هي أحق لوجوه كثيرة. ونذكر بعضها إن شاء الله.

بل لا طريق إلا هي أو ما يفضى إليها، أو يقترن بها فهي شرط قطعاً في درك المطلوب، وما سواها ليس بشرط؛ بل يحصل المطلوب دونه وقد يضر بحصول المطلوب فلا يحصل، أو يحصل نقيضه وهو الشقاء الأعظم على التقديرين، فتلك الطريق مفضية قطعاً ولا فساد فيها، وما سواها يعتره الفساد كثيرًا، وهو لا يوصل وحده، بل لا بد من الطريقة الإيمانية.

الوجه الثاني في الجواب: أن الطريقة القياسية، والرياضية، إذا سلكها الرجل وأفضت به إلى المعرفة - إن أفضت - علم حينئذ أنه سلك طريقًا صحيحًا وأن مطلوبه قد حصل، وأما قبل ذلك فهو لا يعرف، فأدنى أحوال الإيمانية - ولا دناءة فيها - أن

تكون كذلك، فإنه إذا أخذ الإيمان بالله ورسله مسلمًا، ونظر في موجهه، وعمل بمقتضاه: حصل له بأدنى سعي مطلوبه من معرفة الله، وأن الطريق التي سلكها صحيحة، فإن نفس تصديق الرسول فيما أخبر به عن ربه وطاعته، يقرر عنده علمًا يقينًا بصحة ذلك أبلغ بكثير مما ذكر أولاً.

الوجه الثالث: أن الإقرار بالله قسمان: فطري، وإيماني. فالفطري: - وهو الاعتراف بوجود الصانع - ثابت في الفطرة. كما قرره الله في كتابه في مواضع وقد بسطت القول فيه في غير هذا الموضع. فلا يحتاج هذا إلى دليل؛ بل هو أرسخ المعارف، وأثبت العلوم، وأصل الأصول.

وأما الإقرار بالرسول؛ فبأدنى نظر فيما جاء به، أو في حاله، أو في آياته، أو نحو ذلك من شؤونه يحصل العلم بالنبوة، أقوى بكثير مما يحصل المطالب القياسية، والوجدية، في الأمور الإلهية؛ ثم إذا قوي النظر في أحواله: حصل من اليقين الضروري الذي لا يمكن دفعه ما يكون أصلًا راسخًا. وبسط هذا مذكور في غير هذا الموضع. إذ المقصود هنا بيان خطأ من مسلك طريق القياس، أو الرياضة، دون الإيمان ابتداء. وأما تقرير طريقة الإيمان فشأنه عظيم، أعظم مما كتبه هنا.!!

الوجه الرابع: إنا نخاطب المسلمين المتسمين بالإيمان، الذين غرض أحدهم معرفة الله الخاصة؛ التي يمتاز بها العلماء، والعارفون: عن العامة؛ فيسلك بعضهم طريقة أهل القياس المبتدع، والفلاسفة والمتكلمين، وبعضهم: طريقة أهل الرياضة والإرادة المبتدعة، من المتفلسفة والمتصوفة، معرضًا عما جاء به الرسول في تفاصيل هذه الأمور؛ فإن هؤلاء إذا كانوا عالمين بصدق الرسول - المبلغ عن ربه، الهادي إليه، الداعي إليه، الذي أكمل له الدين، وأنزل عليه الكتاب تبيانًا لكل شيء - كيف يدعون الاستدلال بما جاء به، والافتداء به، إلى ما ذكر من الطريقتين؟

الوجه الخامس: أن أكثر من سلك الطريقتين المنحرفين: لم يعتقد أن هناك طريقًا ثالثًا - كما يذكره رجال من فضلاء العالم الغالطين في القواعد الكبار - فهم ينتقلون من مادة فلسفية صابئية، إلى مادة إرادية نصرانية، إلى مادة كلامية يهودية.

وأهل فلسفتهم يومًا مع ذوي إرادتهم، ويومًا مع ذل[و]ي كلامهم، وهم متهوكون في هذه المجارات.

والطريقة الإيمانية النبوية المحمدية، الدينية السنية الأثرية: لا يهتدون إليها، ولا يعرفونها ولا يظنون أنها طريقة إلى مطلوبهم، ولا تفضي إلى مقصودهم؛ وذلك لعدم وجود من يسلكها في اعتقادهم، أو كبتوا نفوسهم عنها ظلمًا؛ فلضلالهم عنها أو غوايتهم وجهلهم بها، أو ظلمهم أنفسهم: أعرضوا عنها.

فإن قلت: فالقرآن يأمر بالنظر في الآيات.

قلت: النظر لا ريب في صحته في الجملة، وأنه إذا كان في دليل أفضى إلى العلم بالمدلول، وإذا كان في آيات الله، أفضى إلى الإيمان به. الذي هو رأس العبادة، كما أن العبادة، والإرادة، لا ريب في صحتها في الجملة، وأنها إذا كانت على منهاج الأنبياء أفضت إلى رضوان الله؛ لكن عليك أن تفرق بين الآيات، وبين القياس، كما قد بيناه في غير هذا الموضع.

فإن الآية: هي العلامة وهي ما تستلزم بنفسها لما هي آية عليه، من غير توسط حد أوسط، ينتظم به قياس مشتمل على مقدمة كلية؛ كالشعاع فإنه آية الشمس، وكذلك النبات للمطر في الأرض القفر، والدخان للنار، وإن لم ينعقد في النفس قياس؛ بل العقل يعلم تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بالتلازم قد يكون فطرياً، وقد لا يكون.

الوجه السادس: أن تينك الطريقين ليستا باطلاً محضاً، بل يفضي كل منهما إلى حق ما؛ لكن ليس هو الحق الواجب، وكثيراً ما يقترن معه الباطل فلا يحصل بكل منهما بمجرد أداء الواجب ولا اجتناب المحرم، ولا تحصيلان المقصود الذي فيه سعادة العبد من نجاته ونعيمه، بعد مبعث الرسول.

أما الطريقة النظرية القياسية: فإنه لا بد فيها من الاستدلال بالممكن على الواجب، أو المحدث على المحدث، أو بالحركة على المحرك، وذلك يعطي فاعلاً عظيماً من حيث الجملة.

وكذلك الطريقة الرياضية الذوقية تعطي إنقياد القلب وخضوعه إلى الصانع المطلق، وكل منهما لا بد فيها من علم اضطراري يضطر القلب إليه، إذ القلب لا يحصل له علم إلا من جنس الاضطراري ابتداء بتوسط الضروري؛ فإن النظر يبنى على مقدمات تنتهي إلى ما هو من جنس الضروري؛ إما بتوسط الحس أو مجرداً عن الحس.

فالتطريق القياسية تفيد العلم بتوسط مقدمات ضرورية، مثل أن يقال: الوجود المعلوم إما ممكن، وإما واجب، والممكن لا يوجد إلا بواجب، فثبت وجود الواجب على التقديرين.

ومثل أن يقال: العالم محدث أو كثير منه محدث. والثاني ضروري، والأول يستدل عليه. ثم يقال: وكل محدث فله محدث.

أو يقال: لا شك أن [ثم] وجوداً وهو إما قديم، وإما محدث، والمحدث لا بد له من قديم فثبت وجود القديم على التقديرين.

كما يقال: لا ريب أن ثم وجودًا وهو إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فثبت وجود الواجب على التقديرين.

وقد يقال: أيضًا لا ريب أن ثم وجودًا، وهو إما مصنوع، أو غير مصنوع، أو مخلوق أو غير مخلوق، أو مفطور أو غير مفطور، والمصنوع أو المخلوق أو المفطور، لا بد له من صانع وخالق وفاطر، فثبت وجود ما ليس بمصنوع ولا مفطور، ولا مخلوق على التقديرين.

فهذه الوجوه وما يشبهها تدل على وجود واجب قديم ليس بمصنوع؛ لكن الشأن في تعيينه؛ فإن عامة الدهرية يقولون: هذا هو العالم أو شيء قائم به. ثم إن افتقار الممكن إلى الواجب، والمحدث إلى القديم، والمصنوع إلى الصانع، مقدمة ضرورية؛ وإن كان طائفة من النظار يستدلون على هذه المقدمة، وعلى أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح، والجمهور على الاكتفاء بالضرورة فيهما.

والطريق العبادية تفيد العلم بتوسط الرياضة وصفاء النفس، فإنه حيثئذ يحصل للقلب علم ضروري؛ كما قال الشيخ إسماعيل الكوراني لغز الدين بن عبد السلام لما جاء إليه يطلب علم المعرفة - وقد سلك الطريق الكلامية - فقال: أنتم تقولون أن الله يعرف بالدليل، ونحن نقول: عرفنا نفسه فعرفناه. وكما قال نجم الدين [الكبرى] لابن الخطيب، ورفيقه المعتزلي وقد سألاه عن علم اليقين؟ فقال: هو واردات ترد على النفوس، تعجز النفوس عن ردها فأجابهما: بأن علم اليقين عندنا هو موجود بالضرورة لا بالنظر، وهو جواب حسن.

فإن العلم الضروري: هو الذي يلزم نفس العبد لزومًا لا يمكنه الانفكاك عنه. فالقائس إن لم يحصل له العلم الضروري ابتداءً، وإلا فلا بد أن يبني نظره وقياسه على مقدمات ضرورية. ثم حيثئذ يحصل له العلم.

ولهذا، قالت طائفة منهم أبو المعالي الجويني: أن جميع العلوم ضرورية باعتباراتها بعد وجود النظر الصحيح في الدليل تحصل العلم ضرورة، لكن منها ما هو ضروري عند تصور طرفي القضية، ومنها ما هو ضروري بعد تأمل ونظر، ومنها ما هو ضروري بعد النظر في دليل ذي مقدمتين، أو مقدمات.

فقال الشيخ العارف: نحن نجد العلم وجدًا ضروريًا بالطريق التي نسلكها من تزكية النفس، وإصلاح القلب الذي هو حامل العلم وداعيه فكل منهما يفيض الله العلم على قلبه، وينزله على فؤاده، ولكن أحدهما بتحصيل العلم المقارن للعلم المطلوب، الذي هو المقدمات، والآخر بإصلاح طالب العلم الذي يريد أن يكون عالمًا - وهو القلب - بمنزلة من يخطب امرأة، فتارة تجمل لها وتعرض حتى رآته فرغبت فيه

وخطبته، وتارة بأن أرسل إليها من تأنس إليه وتطيعه، فخطبها له فأجابت، فكان سعي الأول وعمله في إصلاح نفسه وتعرضه لها حتى ترغب، وكان سعي الثاني في تحصيل الرسول المطاع حتى تجيب، ويمتزلة من يصيد صيداً.

لكن مجرد النظر والعمل مجتمعين ومنفردين: لا يحصلان إلا أمرًا مجملًا، كما هو الواقع، وذلك صحيح، فإن ثبوت الأمر المجمل حق؛ فإن ضما إلى ذلك ما يعلم بنور الرسالة من الأمر المفصل حصل الإيمان النافع، وزال ما يخاف من سوء عاقبة دينك الطريقين.

وهذه حال من تحيز من أهل النظر الكلامي، والعمل العبادي إلى اتباع الرسول والإيمان به؛ فقبل منه وأخذ عنه.

وإن لم يضم أحدهما إلى ذلك ما جاء به الرسول، فلما أن يضم ضده، أو لا يضم شيئاً؛ فإن ضم إلى ذلك ضد ما جاء به الرسول: وقع في التكذيب، وهو الكفر المركب، وإن لم يضم إليه شيء بقي في الكفر البسيط، سواء كان في ريب، أو في إعراض وغفلة.

فإن حال الكافر: لا تخلو من أن يتصور الرسالة أولاً؛ فإن لم يتصورها فهو في غفلة عنها، وعدم إيمان بها. كما قال: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ قَرْطُومًا﴾ [الكهف: ٢٨] وقال: ﴿فَأَنفَقْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦] لكن الغفلة المحضة لا تكون إلا لمن لم تبلغه الرسالة، والكفر المعذب عليه لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة.

فلهذا قرن التكذيب بالغفلة وإن تصور ما جاء به الرسول وانصرف فهو معرض عنه، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَصِلْ وَلَا يَشْقَى﴾ [١٢٣، ١٢٤] وكما قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤] وكما قال: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَلَفِّفِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] وكما قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠].

وإن كان مع ذلك لا حظ له؛ لا مصدق ولا مكذب، ولا محب ولا مبغض فهو في ريب منه كما أخبر بذلك عن حال كثير من الكفار؛ منافق وغيره، كما قال: ﴿إِنَّمَا يَسْتَفْزِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَازْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥] وكما قال موسى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا

تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ ﴿٩﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَنْتُمْ سُلْطَانِي مُبِينٌ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كُنَّا لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ [إبراهيم: ٩ - ١١].

فأخبر سبحانه، عن مناظرة الكفار للرسول في الربوبية أولاً، فإنهم في شك من الله الذي يدعونهم إليه، وفي النبوة ثانياً بقولهم: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] وهذا بحث كفار الفلاسفة بعينه؛ وإن كان مكذباً له فهو التكذيب والتكذيب أخص من الكفر. فكل مكذب لما جاءت به الرسل فهو كافر، وليس كل كافر مكذباً، بل قد يكون مرتاباً، إن كان ناظراً فيه أو معرضاً عنه بعد أن لم يكن ناظراً فيه، وقد يكون غافلاً عنه لم يتصوره بحال، لكن عقوبة هذا موقوفة على تبليغ المرسل إليه.

وكل واحد من الأمرين في أن يضم إلى المعرفة المجملة، إما تكذيب وإما كفر بلا تكذيب؛ واقع كثيراً في سالكي الطريقين، النظر في القياس المجرد والعمل بالعبادة المجردة.

مثال ذلك: أن كثيراً من النظار أثبت واجب الوجود، أو صانع العالم، وذهبوا في تعيينه وصفاته مذاهب يضيق هذا الوضع عن تفصيلها - معروفة في كتب المقالات من أهل ملتنا، وغير أهل ملتنا - مقالات الإسلاميين المصلين، ومقالات غيرهم. وكثير من العباد المتأخرين أثبت أيضاً ذلك إثباتاً مجملًا، وتوهموا فيه أنواعاً من التوهمات الكفرية، الذي يصفها عارفوهم.

فمنهم من توهمه الوجود المطلق، المشترك بين الموجودات، كالإنسان المطلق مع أعيانه وأفراده، فإذا تعين الوجود لم يكن إياه، إذ المطلق ليس هو المعين، كما يقوله الصدر القنوي.

ومنهم من توهم أن وجود الممكنات هو عين وجوده الفاض عليها، كما يذكره صاحب الفصوص.

ومنهم يتوهمه جملة الوجود، وكل معين فهو جزء منه، كالبحر مع أمواجه وأعضاء الإنسان مع الإنسان، فليس هو ما يختص بكل معين؛ لكنه مجموع الكائنات؛

كالعفيف التلمساني، وعبد الله الفارسي البلياني، ويقولون: إن كل موجود فهو مرتبة من مراتب الوجود، أو مظهرًا من مظاهره، بمنزلة أمواج البحر معه، وأعضاء الانسان معه، وأجزاء الهوى مع الهواء أو بمنزلة هذا الانسان وهذا الحيوان مع الحيوان المطلق والانسان المطلق.

ويقول شاعرهم ابن إسرائيل:

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ويفهم هذا السر من هو ذائق وقال:

وتلتذ إن مرت على جسدي يدي لأنني في التحقيق لست سواكم ولهذا: ليس عندهم للإنسان غاية وراء نفسه، وإنما غايته أن ينكشف الغطاء عن نفسه، فيرى أن نفسه هي الحق، وكان قبل ذلك محجوبًا عنها، فلما شاهد الحقيقة رأى أنه هو كما قال ابن إسرائيل:

ما بال عيسك لا يقر قرارها؟ إلا في ضللك لا تنى منتقلا
فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن إلا إليك إذا بلغت المنزلا
وكما يقول بعضهم:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه [عينه الأشياء]
والله يقول: ﴿إِنَّ إِلَهَ رَبِّكَ الْحَقُّ ۝٨﴾ [العلق: ٨] ويقول: ﴿يَكَايُهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا﴾ [الإنشاق: ٦] ويقول: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ [يونس: ٣٠] ويقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ونحو ذلك.

وقال التلمساني: - وكان راسخ القدم في هذه الزندقة التي أسموا بها التوحيد والحقيقة:

توهمت قدمًا أن ليلى تبرعت وأن حجابًا دونها يمنع اللثما
فلاحت، فلا واللّه ما كان حجبها سوى أن طرفي كان عن حبها أعمى
وله شعر كثير في هذا الفن:

هي الجوهر الصرف القديم وإن بدا لها خبث أتيت به فهو حادث
حلفت لهم ما كان منها غير ذاتها فقالوا اتئد فيها فإنك حاثث
وله: -

وقل لحبيبك مت وجدًا وذب طربًا فيها وقل لزوال العقل لا تزل
واصمت إلى أن تراها فيك ناطقة فإن وجدت لسانًا قائلًا فقل

ولهذا: يصلون إلى مقام لا يعتقدون فيه إيجاب الواجبات، وتحريم المحرمات وإنما يرون الإيجاب والتحريم للمحجوبين عندهم، الذين لم يشهدوا أنه هو حقيقة الكون؛ فمن العابد؟ ومن المعبود؟ ومن الأمر؟ ومن المأمور؟ كما قال صاحب الفتوحات في أولها:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف؟
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف
وعندهم أن التكليف هو في مرتبة من مراتب الأسماء والصفات وهو مرتبة الممتحن.

قال بعضهم:

ما الأمر إلا نسق واحد ما فيه من مدح ولا ذم
وإنما العادة قد خصصت والطبع والشارع بالحكم
ومنشؤ هذين عن الصابئة - كما يبين ذلك عند التأمل - فإن الصابئة الخارجين عن التوحيد لله وحده لا شريك له - كالمشركين، والمجوس - مثل فرعون موسى، ونمرود إبراهيم؛ وغيرهم من البشر: معترفون بالوجود المطلق.

ولهذا: كان أفضل علوم الفلاسفة هو علم ما بعد الطبيعة، أعني بهم الفلاسفة المشائين الذين يتبعون «أرسطو»، فإنه عندهم المعلم الأول الذي صنف في أنواع التعاليم من أجزاء المنطق، والعلم الطبيعي كالحيوان، والمكان والسماء، والعالم، والآثار العلوية وصنف فيما بعد الطبيعة - وهو عندهم غاية حكمتهم، ونهاية فلسفتهم - وهو العلم الذي يسميه متأخرو الفلاسفة - كابن سينا: - (العلم الإلهي).

وموضوع هذا العلم عند أصحابه: هو الوجود المطلق ولواحقه، مثل الكلام في الوجود، والمعدوم، ثم في تقسيم الوجود إلى واجب وممكن، وقديم، ومحدث، وعلة، ومعلول، وجوهر، وعرض ونحو ذلك.

ثم الكلام في أنواع هذه الأقسام وأحكامها. مثل: تقسيم العلل إلى الأنواع الأربعة، وهي: الفاعل، والغاية اللذان هما سببان لوجود الشيء. والمادة والصورة اللذان هما سببان لحقيقة المركب، وتقسيم الأعراض إلى الأجناس المقالية التسعة، وهي: الكيف، والكم، والوضع، والأين، ومتى، والإضافة، والملك، وأن يفعل، وأن يفعل؛ أو جعلها خمسة على ما بينهم من الاختلاف.

وفي آخر علم ما بعد الطبيعة حرف اللام - كأنه هو العلة الغائية، الذي إليه الحركة؛ كما أثبت المعلم الأول وجوده بطريق الاستدلال بالحركة - الذي تكلم فيه

المعلم الأول على واجب الوجود لذاته؛ بكلام مختصر ذكر فيه قدرًا يسيرًا من أحكامه - وهو الذي كان يقول فيه ابن سينا^(١) - فهذا ما عند المعلم الأول من معرفة الله .

وأما النبوات والرسول، فليس لهؤلاء فيها كلام معروف؛ لا نفيًا ولا إثباتًا. وأما المتأخرون فهم، لما ظهرت الملة الحنيفية - الإبراهيمية، التوحيدية - تارة بنبوة عيسى - لما ظهرت النصرانية على مملكة الصابئين بأرض الشام، ومصر، والروم، وغيرها - ثم نبوة خاتم المرسلين، وأظهر الله من نور النبوة شمسًا طمست ضوء الكواكب، وعاش السلف فيها برهة طويلة ثم خفي بعض نور النبوة؛ فعرب بعض كتب الأعاجم الفلاسفة، من الروم، والفرس والهند، في أثناء الدولة العباسية .

ثم طلبت كتبهم في دولة المأمون من بلاد الروم، فعربت، ودرسها الناس، وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر، وكان أكثر ما ظهر من علومهم الرياضية كالحساب والهيئة، أو الطبيعة كالطب، أو المنطقية، فأما الإلهية، فكلامهم فيها نزر وهو مع نزارته ليس غالبه عندهم يقينًا؛ وعند المسلمين من العلوم الإلهية الموروثة عن خاتم المرسلين ما ملأ العالم نورًا وهدى بل متكلموهم الذين ينسبون إلى البدع عندهم من العلم الإلهي بمقاييسهم المستخرجة أضعاف أضعاف ما عند حذاق المتفلسفة .

ثم بعد ذلك لما صار فيهم من يتحذق على طريقتهم في علم ما بعد الطبيعة، كالفارابي، وابن سينا ونحوهم، وصنف ابن سينا كتبًا زاد فيها بمقتضى الأصول المشتركة: أشياء لم يذكرها المتقدمون، وسمى ذلك العلم الإلهي، وتكلم في النبوات، والكرامات، ومقامات العارفين، بكلام فيه شرف ورفعة، بالنسبة إلى كلام المتقدمين .

وإن كان عند العلوم الإلهية النبوية: فيه من القصور والتقصير والنفاق والجهل، والضلال والكفر، ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة بالعلم والإيمان، وإنما راج على من سلك طريق المتفلسفة؛ لأنه قرب إليهم معرفة الله، والنبوات، والمعجزات، والولاية، بحسب أصول الصابئة الفلاسفة - لا بحسب الحق في نفسه - بما أشرق على جهالاتهم من نور الرسالة وبرهان النبوة .

كما فعله نسطور النصراني، الذي كان في زمن المأمون، الذي تنسب إليه النسطورية في التثليث والاتحاد؛ لكنه بما أضاء عليه من نور المسلمين أزال كثيرًا من فساد عقيدة النصراني، وبقي عليه منها بقايا عظيمة . وكذلك يحيى بن عدي

(١) سقط بالأصل .

النصراني، لما تفلسف قرب مذهب النصارى في التثليث إلى أصول الفلاسفة في العقل، والعقل، والمعقول.

ولهذا الفلاسفة المحضة - الباكون على محض كلام المشائين - يرون أن ابن سينا صانع المليون، لما رأوا من تقريبه، وجهلوا فيما قالوا، وكذبوا، لم يصانع، ولكن قال - بموجب الحق وبموافقة أصولهم العقلية - ما قاله من الحق الذي أقر به، كما أن الفلاسفة الإلهيين المشائين وغيرهم متفقون على الإقرار بواجب الوجود، وبقاء الروح بعد الموت، وبأن الأعمال الصالحة تنفع بعد الموت، ويخالفهم في ذلك فلاسفة كثيرون من الطبيعيين وغيرهم، بل وبين الإلهيين من الفلاسفة خلاف في بعض ذلك حتى الفارابي، وهو عندهم المعلم الثاني يقال: إنه اختلف كلامه في ذلك.

فقال تارة بقاء الأنفس كلها، وتارة بقاء النفوس العالمة دون الجاهلة. كما قاله في آراء المدينة الفاضلة، وتارة كذب بالأميرين، وزعم الضال الكافر: أن النبوة خاصتها جودة تخييل الحقائق الروحانية، وكلامهم المضطرب في هذا الباب كثير، ليس الغرض هنا ذكره.

وإنما الغرض أن العلم الأعلى عندهم والفلسفة الأولى علم ما بعد الطبيعة وهو الوجود المطلق ولواحقه؛ حتى إن من له مادة فلسفية من متكلمة المسلمين - كابن الخطيب وغيره - يتكلمون في أصول الفقه، الذي هو علم إسلامي محض، فيبنونه على تلك الأصول الفلسفية.

كقول ابن الخطيب وغيره في أول أصول الفقه موافقة لابن سينا ومن قبله: العلوم الجزئية لا تقرر مبادئها فيها؛ لئلا يلزم الدور، فإن مبدأ العلم أصوله، وهو لا يعرف إلا بعدها. فلو عرفت أصوله بمسائله المتوقفة على أصوله: للزم الدور بل توجد أصوله مسلمة، ويقدر في علم أعلى منه، حتى ينتهي إلى العلم الأعلى الناظر في الوجود ولواحقه، وهذا قالوه في مثل الطب والحساب إن الطبيب إنما هو طبيب ينظر في بدن الحيوان، وأخلاطه وأعضائه ليحفظه صحته إن كانت موجودة، ويعيدها إليه إن كانت مفقودة، وبدن الحيوان جزء من المولدات في الأرض، وكذلك أخلاطه.

فأعم منه: النظر في المولدات من الأركان الأربعة: الماء، والهواء، والنار، والأرض.

وأعم من ذلك: النظر في الجسم المستحيل، ثم في الجسم المطلق، فما من علم يتعلق بموضوع ببعض الموجودات العينية، أو العلمية إلا وأعم منه: ما يشترك هو وغيره فيه. فأما إدخال العلم بالله الذي هو أعلى العلوم، وأشرفها في هذا، وجعله

جزءاً من أجزاء العلم الأعلى - عندهم - الناظر في الوجود ولواحقه وكذلك ما يتبع ذلك من العلم بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فهذا منشأ الضلال القياسي.

ويتبين ذلك من وجوه:

أحدها: أن الله سبحانه هو الأعلى وهو الأكبر، ولهذا: كان شعار أكمل الملل هو: الله أكبر! في صلواتهم وأذانهم وأعيادهم، كما قال النبي ﷺ لعدي بن حاتم: «يا عدي: ما يفرك! أيفرك أن يقال لا إله إلا الله! يا عدي! فهل تعلم من إله إلا الله؟! يا عدي! ما يفرك! أيفرك أن يقال: الله أكبر! فهل تعلم شيئاً أكبر من الله؟!»^(١) وبهذا: تبين صواب من قال من الفقهاء: إنه لا يجوز إبدال هذه الكلمة بقولنا: الله الكبير، مع أن كشف هذا له موضع آخر.

وقال: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فقال النبي ﷺ: «اجعلوها في سجودكم»^(٢)، فالله هو الأعلى، وهو الأكبر! والعلم مطابق للمعلوم فيجب أن تكون معرفته وعلمه: أكبر العلوم وأعلاها.

الثاني: أن الله - سبحانه - هو الحق الموجود بنفسه!، وسائر ما سواه خلق من خلقه مربوب مقهور تحت قدرته، وهو خالق الأشياء، مسبب أسبابها، فالعلم به أصل للعلم بما سواه وسبب، كما أن ذاته كذلك، والعلم المسبب يفيد العلم بالمسبب.

الثالث: معرفة أن الوجود المطلق هو المعرفة بالقدر المشترك بينه وبين ما سواه، وهو علم بالحد الأوسط في قياسه على خليقته، ومعلوم أن ذلك ليس فيه علم بحقيقته، ولا بحقيقة ما سواه، وإنما هو علم بوصف مشترك بينهما، فكيف يكون العلم بوصف مشترك، أعلى من العلم بحقيقة كل منهما، وسائر ما يختص به عن غيره من الأنواع، والأعيان؟.

وكذلك معرفة الذات المطلقة، وما هو كل من الأمور المشتركة: هو من هذا الباب.

الرابع: أن الوجود المطلق، والذات المطلقة ونحو ذلك: إما أن يراد به

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٥٣) وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٥٣). ومعنى ما يفرك: أي ما يحملك على الفرار.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٨٦٩) وابن ماجه في سننه برقم (٨٨٧) وأحمد في المسند (١٥٥/٤) والحاكم في المستدرک (٢٢٥/١) والبيهقي في سننه (٨٦/٢) والطبرسي في مسنده برقم (١٠٠٠) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (٣٣٤).

الإطلاق الخاص، وهو الذي لا يدخل فيه المقيد. كما يقال: الماء المطلق، فهذا لا وجود له في الخارج عن العقل والذهن، كما أن الوجود الكلي العام، والذات الكلية العامة؛ لا وجود لها في الخارج؛ وإنما يعرض للحقائق هذا العموم، وهذا الإطلاق من حيث هي معقولة في الأذهان، لا من حيث هي ثابتة في الأعيان.

فكيف يكون أعلى العلوم وأشرفها معلومه هو المثل الذهنية لا الحقائق الوجودية والمثل إنما هي تابعة لتلك، وإلا لكانت جهلاً لا علمًا؛ وإما أن يراد به الإطلاق العام، وهو ما لا يمنع شيئاً من الدخول فيه وهو المطلق من كل قيد، حتى عن الإطلاق. فالمطلق بهذا الاعتبار له وجود في الخارج على القول الصحيح.

لكن لا يوجد مطلقاً لا يوجد إلا معيناً، فأما موجود مطلق بشرط الإطلاق فلا وجود له، وهو المطلق الخاص، فالمطلق العام لما كان يدخل فيه المقيد صح أن يوجد في الخارج، فإذا كان الوجود المطلق ولواحقه ليس بموجود في الخارج مطلقاً ولا يوجد في الخارج إلا معين امتنع أن يكون أعلى العلوم. إنما وجود معلومه في الأذهان لا في الأعيان.

ولو جاز ترجيح العلم بالمثل الذهنية على الحقائق الخارجية: لجاز ترجيح المثل على الحقائق، ولكان العلم بالرب والملائكة والنبیین: أفضل من ذات الرب، والملائكة والنبیین، وهذا لا يقوله عاقل.

الخامس: أن القوم إنما أتوا من جهة أنهم بنوا أمرهم في علومهم جميعاً على القياس، ولا بد في القياس من قضية كلية. وحدُّ أوسط يكون أعم من الموصوف المحكوم عليه المبتدأ الموضوع.

وما من حد وقضية إلا وثم ما هو أعم منه. مثل أن يقول الانسان، فأعم منه الحيوان، فأعم منه الجسم النامي، فأعم منه الجسم السفلي، فأعم منه الجسم، فأعم منه الجوهر، فأعم منه الموجود، سواء كان جنساً ذاتياً كما يقوله بعضهم أو وصفاً عرضياً كما يقوله الحذاق.

فلو قيل: أعلى العلوم القياسية: العلوم بالموجود ولواحقه؛ لكون معلومه أعم الموضوعات، لكان له مساع، ولعل هذا مرادهم.

لكن العلم القياسي لا يفيد بنفسه معرفة حقيقة شيء من الأشياء الموجودة، إلا إذا كان له نظير مماثل فيعرف أحد المثلين بنفسه، والآخر بقياسه على نظيره وهذا القدر منتف في العلم بالله، لا [يوجد] مثله ونظيره، ثم قد عارضهم المتكلمون بما هو أعلى من الوجود وهو المعلوم والمذكور فقالوا: أعلى المعلوم وأعم الأسماء والحدود: المعلوم والمذكور؛ لأنه يدخل فيه الموجود والمعدوم، بنوعي الوجود:

واجبه وممكنه، ونوعي المعدوم ممكنه وممتنع؛ فكان يجب أن يقال العلم الأعلى الناظر في المعلوم ولواحقه، وهذا أعم وأوسع.

وكون الشيء معلوماً أمر يعرض له؛ لا صفة ذاتية؛ وكذلك كونه موجوداً، إذ هو في الحقيقة: كونه بحيث يجده الواجد، هذا مقتضي الاسم، وإن عني به بعضهم كونه حقاً في نفسه، فهذا ليس هو حقيقة التي هي هو، كما قد قرر هذا في غير هذا الموضع.

وإن من قال من المتفلسفة أو المتكلمة، إن حقيقة الرب هي وجوده أو وجوب وجوده، أو أنهم علموا حقيقته فقد أخطأ في ذلك خطأً فبيحاً، وأن هذا بمنزلة من قال حقيقة سائر الكائنات كونها ممكنة، وهؤلاء بعداء عن الله محجوبون عن معرفته، لم يعرفوا منه إلا صفة كلية من صفاته فظنوا أنهم عرفوا حقيقته.

وبهذا يتبين لك أن من قال العلم الأعلى هو علم ما بعد الطبيعة، وهو الناظر في الوجود ولواحقه؛ فإنما حقيقة ذلك أنه أعلى في ذهن الطالب لمعرفة الله بالقياس على خلقه؛ لا أنه أعلى في نفسه؛ ولا أن معلومه أعلى، ولا أعلى عند من عرف حقائق الموجودات، ولا أعلى عند من عرف الله بالفطرة؛ فضلاً عن عرفه بالشرعة؛ فضلاً عن عرفه بالولاية؛ فضلاً عن عرفه بالوحي والنبوة؛ فضلاً عن عرفه بالرسالة، فضلاً عن عرفه بالكلام؛ فضلاً عن عرفه بالروية.

فلما كان منتهى الفلاسفة الصابئية، وأعلى علمهم: هو الوجود المطلق، وكان أصل التجهم، وتعطيل صفات الرب إنما هو مأخوذ عن الصابئية، وكان هؤلاء الاتحادية في الأصل جهمية، وأنه بما فيهم من النصرانية - المشاركة للصابئية صار بينهم وبين الصابئية نسب - صار معبودهم وإلههم هو الوجود المطلق، وزعموا أن ذلك هو الله، مضاهاة لما عليه خلق من قدماء الفلاسفة، من تعطيل الصانع وإثبات الوجود المطلق، حتى يصح قول فرعون: (وما رب العالمين).

وإن كان الفلاسفة المسلمون لا يوافقون على ذلك، بل يقرون بالرب الذي صدر عنه العالم؛ لكنهم بتعظيمهم للوجود المطلق صاروا متفقين، متقاربين ومن تأمل كلام النصير الطوسي الصابئي الفيلسوف، وكلام الصدر القانوني النصراني الإتحادي الفيلسوف، وكلام الإسماعيلة في البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم - الذي يقول فيه: أقرب الناس إلينا الفلاسفة، ليس بيننا وبينهم خلاف إلا في واجب الوجود، فإنهم يقرون به، ونحن ننكره - عرف ما بين هؤلاء من المناسبة.

وكذلك المراسلة التي بين الصدر والنصير، في إثبات النصير لواجب الوجود، على طريقة الصابئية الفلاسفة، وجعل الصدر ذلك هو الوجود المطلق، لا المعين،

وأنه هو الله، علم حقيقة ما قلته، وعلم وجه اتفاقهم على الضلال والكفر، وأن النصير أقرب من حيث اعترافه بالرب الصانع المتميز عن الخلق؛ لكنه أكفر من جهة بعده عن النبوة، والشرائع والعبادات. وأن الصدر أقرب من جهة تعظيمه للعبادات، والنبوات، والتأله، على طريقة النصارى؛ لكنه أكفر من حيث إن معبوده لا حقيقة له، وإنما يعبد الوجود المطلق الذي لا حقيقة له في الخارج.

ولهذا كان الصدر أكفر قولاً، وأقل كفرًا في عمله، والنصير أكفر عملاً، وأقل كفرًا في قوله، وكلاهما كافر في قوله وعمله؛ ولهذا: يظهر للعقلاء من عموم المسلمين من كلام الصدر أنه إفك وزور وغرور، مخالف لما جاء به الرسول؛ كما يظهر لهم من أفعال النصير أنه مروق وإعراض عما جاء به الرسول، ولهذا: كان النصير أقرب إلى العلماء لأن في كلامه ما هو حق، كما أن الصدر أقرب إلى العباد؛ لأن في فعله ما هو عبادة^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن رجلين تشاجرا في هذين البيتين المذكورين؛ وهما قول القائل:

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف؟
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف؟!

فقال أحد الرجلين: هذا القول كفر؛ فإن القائل جعل الرب والعبد حقًا واحدًا ليس بينهما فرق، وأبطل التكليف. فقال له الرجل الثاني: ما فهمت المعنى، ورميت القائل بما لم يعتقده ويقصده، فإن القائل قال: الرب حق، والعبد حق؛ أي الرب حق في ربوبيته، والعبد حق في عبوديته، فلا الرب عبدًا، ولا العبد ربًا كما زعمت.

ثم قال:

يا ليت شعري من المكلف؟ مع علمه إن التكليف حق. فحار لمن ينسبه في القيام به، فقال: إن قلت عبد فذاك ميت. والميت: ليس له من نفسه حركة؛ بل من غيره يقلبه كما يشاء، وكذلك العبد - وإن كان حيًا - فإنه مع ربه: كالمت مع الغاسل ليس له من نفسه فعل بغير الله؛ لأنه سبحانه لو لم يقر العبد على القيام بالتكليف، لما قدر على ذلك. فالفعل لله حقيقة، وللعبد مجازًا، ودليل ذلك قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ أي لا حول عن المعصية، ولا قوة على الطاعة: إلا بالله.

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٥٤ - ٩٣).

وقد علم أن الرب ليس عليه تكليف؛ لأنه لا مكلف له، والعبد ليس يقوم بما كلف به إلا بالله، والتكليف حق.

فتعجب القائل عند شهوده لهذه الحال! وحار في ذلك مع الإقرار به، وأنه على العبد حق، فما ينبغي لعامل أن يقع فيمن لا يفهم كلامه، بل التقصير من الفهم القصير، فمع أيهما الحق؟

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه، فقال:

الحمد لله. كلام هذا الثاني كلام باطل، وخوض فيما لم يحط بعلمه، ولم يعرف حقيقته، ولا هو عارف بحقيقة قول ابن عربي وأصله؛ الذي تفرع منه هذا الشعر وغيره، ولا هو أخذ بمقتضى هذا اللفظ ومدلوله.

فأما أصل ابن عربي فهو أن الوجود واحد، وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن، والقول بأن المعدوم شيء، وأعيان المعدومات ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فوجود كل شيء عين وجود الحق عنده، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

ولهذا قال: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه الخليفة بالسيف، وإن جار في العرف الناموسي لذلك قال: (أنا ربكم الأعلى) أي وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما، فأنا الأعلى منهم، بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم، ولما علمت السحرة صدقه فيما قال: لم ينكروه، وأقروا له بذلك. فقالوا له: اقض ما أنت قاض، إنما تقضي هذه الحياة الدنيا، والدولة لك، فصح قول فرعون: (أنا ربكم الأعلى) وإن كان عين الحق.

قال: ومن أسمائه الحسنى العلى؛ على من! وما ثم إلا هو؛ وعن ما ذا، وما هو إلا هو. إلى قوله: ومن عرف ما قرناه في الأعداد، وأن نفيها عين إثباتها، علم أن الحق المنزه هو الخلق المشبه، فالأمر الخالق المخلوق، والأمر المخلوق هو الخالق، كل ذلك من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

وقال: ألا ترى أن الحق يظهر بصفات الخلق؟ فكل صفات الحق حق له، كما أن صفات المحدثات حق للمخالق ونحو ذلك، مما يكثر في كلامه، وهذا الرجل له ترتيب في سلوكه، من جنس ترتيب الملاحدة، القرامطة. فأول ما يظهر اعتقاد معتزلة الكلابية، الذين ينفون الصفات الخبرية، ويثبتون الصفات السبعة، أو الثمانية، ثم بعد ذلك اعتقاد الفلاسفة، الذين ينفون الصفات ويثبتون وجوداً واجباً مجرداً، صدرت عنه الممكنات.

ثم بعد هذا يجعل هذا الوجود هو وجود كل موجود، فليس عنده وجودان: أحدهما واجب، والآخر ممكن. ولا أحدهما خالق، والآخر مخلوق؛ بل عين الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن، مع تعدد المراتب، والمراتب عنده هي الأعيان الثابتة في العدم، على زعم من يقول: إن المعدوم شيء، ولا ريب أن من جعل المعدوم شيئاً ثابتاً في الخارج عن الذهن، فقلوه باطل.

لكن أولئك يقولون: إن الخالق جعل لهذه الأعيان وجوداً مخلوقاً، وابن عربي يقول: بل نفس وجوده فاض عليها، فهي مفتقرة إليه في وجوده، وهو مفتقر إلى ثبوتها؛ ولهذا قال: فيعبدني وأعبده، ويحمدني وأحمده؛ ولهذا امتنع التكليف عنده، فإن التكليف يكون من مكلف لمكلف؛ أحدهما أمراً والآخر مأموراً، فامتنع التكليف.

ولهذا مثل ما يوجد من الكلام، والسمع، بقول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به، أو تعمل به»^(١). فلما كان المحدث هنا هو المحدث: جعل هذا مثلاً لوجود الرب، فعنده كل كلام في الوجود كلامه، وهو المتكلم عنده، وهو المستمع.

ولهذا يقول:

إن قلت عبد فذاك ميت
وفي موضع آخر رأيته بخطه:

إن قلت عبد فذاك نفي

لأن العبد ليس له عنده وجود مخلوق، بل وجوده هو الوجود الواجب القديم عنده، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

فإن كلام الرجل يفسر بعضه بعضاً، وهذا الأصل - وهو القول بوحدة الوجود - قوله وقول ابن سبعين، وصاحبه الششتري؛ والتلمساني، والصدر القانوني، وسعيد الفرغاني، وعبد الله البلياني، وابن القارض صاحب نظم السلوك، وغير هؤلاء من أهل الإلحاد، القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد.

وأما مدلول هذا الشعر: فإن قوله:

يا ليت شعري من المكلف؟

استفهام إنكار للمكلف.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٥٢٨، ٦٦٦٤) ومسلم في صحيحه برقم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم قال:

إن قلت عبد فذاك ميت

وفي موضع آخر قال فذاك نفي. وكلاهما باطل؛ فإن العبد موجود وثابت ليس بمعدوم منتف؛ ولكن الله هو الذي جعله موجودًا ثابتًا، وهذا هو دين المسلمين، أن كل ما سوى الله مخلوق لله موجود، يجعل الله له وجودًا؛ فليس لشيء من الأشياء وجود إلا بإيجاد الله له، وهو باعتبار نفسه لا يستحق إلا العدم^(١).

موجودًا حيًا ناطقًا فاعلاً مريدًا قادرًا؛ بل هذا كله^(٢) لا يمنع ثبوت ذواتها، وصفاتها، وأفعالها.

فهو سبحانه هو الذي جعل الحي حيًا، بل هو الذي جعل المسلم مسلمًا، والمصلي مصليًا، كما قال الخليل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] وقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٤٠].

وهذه مسألة خلق أفعال العبيد، وهي مذهب أهل السنة والجماعة، مع اتفاقهم على أن العبد مأمور منهي، مثاب معاقب، موعود متوعد، وهو سبحانه، الذي جعل الأبيض أبيضًا، والأسود أسودًا، والطويل طويلًا، والقصير قصيرًا، والمتحرك متحركًا، والساكن ساكنًا، والرطب رطبًا، واليابس يابسًا، والذكر ذكرًا، والأنثى أنثى، والحلو حلواً، والمر مرًا.

ومع هذا فالأعيان تتصف بهذه الصفات، والله تعالى خالق الذوات وصفاتها، فأى عجب من اتصاف الذات المخلوقة بصفاتها؟ ومن أين يكون الله خالق ذلك كله بالحق؟ فإذا قال القائل: الرب حق والعبد حق؛ فإن أراد به أن هذا الحق هو عين هذا؛ فهذا هو الاتحاد والإلحاد، وهذا هو الذي ينافي التكليف؛ وإن أراد أن العبد حق مخلوق، خلقه الخالق؛ فهذا مذهب المسلمين، وذلك لا ينافي أن يكون الخالق مُمكنًا للمخلوق، كما أنه خالق له.

وقوله: إن قلت عبد فذاك ميت. كذب؛ فإن العبد ليس بميت، بل هو حي أحياء الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمِنًا فَأَحْيَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] والله لا يكلف الميت، وإنما يكلف الحي؛ وإذا قيل إنه أراد بقوله ميت أنه باعتبار نفسه لا حياة له. قيل: تفسير مراده بهذا فاسد لفظًا ومعنى، أما اللفظ فلا أن كلامه لا يقتضي ذلك، وأما المعنى فلا أنه إذا فسر ذلك لم يناف التكاليف.

(١) بياض بالأصل.

(٢) بياض بالأصل.

فإذا كان ميتًا - لولا إحياء الله - وقد أحياه الله فقد صار حيًا بإحياء الله له؛ وحيثئذ فالله إنما كلف حيًا لم يكلف ميتًا، وأما أقوال إخوان الملاحدة والمحامين عنهم أنه قال: ليت شعري من المكلف؟ مع علمه بأن التكليف حق فحار لمن ينسبه في القيام به، فقال: إن قلت عبد فذاك ميت. والميت: ليس له من نفسه حركة؛ بل من غيره يقلبه كما يشاء.

وكذلك العبد - وإن كان حيًا - فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل، ليس له من نفسه فعل بغير الله. فيقال لهم: هذا العذر باطل من وجوه:

أحدها: لأنه لا حيرة هنا؛ بل المكلف هو العبد بلا امتراء ولا حيرة، فإن الله يمتنع أن يكون هو المكلف بالصيام، والطواف، ورمي الجمار؛ بل هو الأمر بذلك، والعبد هو المأمور بذلك، ومن حار هل المأمور بذلك الله أو العبد؟ فهو إما يكون فاسد العقل مجنونًا؛ وإما فاسد الدين ملحدًا زنديقًا.

وكون الله خالقًا للعبد ولفعله: لا يمنع أن يكون العبد هو المأمور المنهي؛ فإنه لم يقل أحد قط إن الله هو الذي يركع، ويسجد، ويطوف، ويرمي الجمار، ويصوم شهر رمضان؛ بل جميع الأمة متفقون على أن العبد هو الراكع؛ الساجد، الصائم، العابد، لا نزاع في ذلك بين أهل السنة والقدريّة.

الثاني: أن قوله إن العبد - وإن كان حيًا - فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل: ليس بصحيح؛ فإن الميت ليس له إحساس، ولا إرادة؛ لما يقوم به من الحركة، ولا قدرة على ذلك، ولا يوصف بأنه يحب الفعل، أو يبغضه، أو يريده، أو يكرهه، ولا أنه يركع ويسجد، ويصوم ويحج، ويجاهد العدو.

وقول من قال بهذا: لا يحمد الميت على فعل الغاسل، ولا يذم ولا يثاب ولا يعاقب، وأما العبد فإن الله جعله حيًا مريدًا، قادرًا فاعلاً، وهو يصوم ويصلي، ويحج ويقتل، ويزني باختياره ومشيتته، والله خالق ذاته وصفاته وأفعاله؛ فله مشيئته والله خالق مشيئته، كما قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

وله قدرة، والله خالق قدرته، وهو مصلّ صائم، حاج معتمر، والله خالقه وخالق أفعاله، فتمثيله بالميت تمثيل باطل.

الثالث: أن يقال: إن كان كالميت مع الغاسل؛ فيكون الغاسل هو المكلف فيكون الله هو المكلف، فيلزم أن يكون الرب هو المكلف.

الرابع: أن عقلاء بني آدم متفقون على ما فطرهم الله عليه، من أن العبد الحي يؤمر وينهى، ويحمد ويذم على أفعاله الاختيارية، متفقون على أن من احتج بالقدر

على ظلمه وفواحشه: لم يقبل ذلك منه، فلو ظلم ظالم لغيره: لم يقبل أحد منه أن يدفع عن نفسه الملام بالقدر. وأما الميت فليس في العقلاء من يذمه، ولا يأمره ولا ينهاه. فكيف يقاس هذا بهذا؟.

وأما قول القائل: فإن الله لو لم يقو العبد على التكليف: لما قدر على ذلك فكلام صحيح؛ لكن ليس فيه ما ينافي أن يكون مكلفاً، مأموراً منهيّاً، مصلحاً صائماً، قاتلاً زانياً.

وأما قوله: فالفعل لله حقيقة، وللعبد مجاز. فهذا كلام باطل، بل العبد هو المصلي الصائم، الحاج المعتمر المؤمن، وهو الكافر الفاجر، القاتل الزاني، السارق حقيقة، والله تعالى لا يوصف بشيء من هذه الصفات، بل هو منزّه عن ذلك؛ لكنه هو الذي جعل العبد فاعلاً لهذه الأفعال، فهذه مخلوقاته ومفعولاته حقيقة، وهي فعل العبد أيضاً حقيقة.

ولكن طائفة من أهل الكلام - المثبتين للقدر - ظنوا أن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق؛ فلما اعتقدوا أن أفعال العباد مخلوقة مفعولة لله: قالوا فهي فعله. فقليل لهم مع ذلك: أهى فعل العبد؟ فاضطربوا؛ فمنهم من قال: هي كسبه لا فعله، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق. ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين. ومنهم من قال: بل الرب فعل ذات الفعل، والعبد فعل صفاته.

والتحقيق ما عليه أئمة السُنّة، وجمهور الأمة؛ من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق؛ فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة، مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة، مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته؛ وإنما يتصف بخلق وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيتته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعولة للرب.

لكن هذه الصفات: لم يخلقها الله بتوسط قدرة العبد، ومشيتته؛ بخلاف أفعاله الاختيارية؛ فإنه خلقها بتوسط خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما خلق غير ذلك؛ من المسببات بواسطة أسباب أخرى، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع؛ ولكن هذا قدر ما وسعته هذه الورقة، والله أعلم^(١).

(١) مجموع الفتاوى (١١١/٢ - ١٢٠).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن كتاب بين أظهر الناس، زعم مصنفه أنه وضعه وأخرجه للناس بإذن النبي ﷺ، في منام زعم أنه رآه؛ وأكثر كتابه ضد لما أنزله الله، من كتبه المنزلة. وعكس وضد عن أقوال أنبيائه المرسله؛ فما قال فيه: إن آدم ﷺ: إنما سمي إنساناً لأنه للحق تعالى بمنزلة إنسان العين من العين الذي يكون به النظر.

وقال في موضع آخر: إن الحق المنزه هو الخلق المشبه. وقال في قوم نوح ﷺ: إنهم لو تركوا عبادتهم لودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسراً: لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء. ثم قال: فإن للحق في كل معبود وجهاً، يعرفه من عرفة، ويجهله من جهله. فالعالم يعلم من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى [عبد] وإن التفريق والكثرة: كالأعضاء في الصورة المحسوسة.

ثم قال في قوم هود ﷺ: بأنهم حصلوا في عين القرب. فزال البعد، فزال مسمى جهنم في حقهم ففازوا بنعيم القرب، من جهة الاستحقاق مما أعطاهم هذا المقام الذوقي اللذيذ، من جهة المنّة، فإنما أخذوه بما استحقته حقائقهم من أعمالهم، التي كانوا عليها، وكانوا على صراط الرب المستقيم.

ثم أنه أنكر فيه حكم الوعيد، في حق كل من حققت [عليه] كلمة العذاب من سائر العبيد، فهل يكفر من يصدقه في ذلك أم لا؟ أو يرضى به منه أم لا؟ وهل يأثم سامعه إذا كان عاقلاً بالغاً ولم ينكره بلسانه أو بقلبه أم لا؟ أفتونا بالوضوح والبيان، كما أخذ الميثاق للتيان، فقد أضر الإهمال بالضعفاء والجهال، وبالله المستعان وعليه التكال، أن يعجل بالملحدين النكال، لصلاح الحال، وحسم مادة الضلال.

فأجاب: الحمد لله - هذه الكلمات المذكورة، المنكورة: كل كلمة منها هي من الكفر، الذي لا نزاع فيه بين أهل الملل؛ من المسلمين؛ واليهود والنصارى؛ فضلاً عن كونه كفراً في شريعة الإسلام.

فإن قول القائل: إن آدم للحق تعالى بمنزلة إنسان العين من العين، الذي يكون به النظر: يقتضي أن آدم جزء من الحق تعالى وتقدس، وبعض منه، وأنه أفضل أجزائه وأبعاضه؛ وهذا هو حقيقة مذهب هؤلاء القوم، وهو معروف من أقوالهم.

الكلمة الثانية: توافق ذلك، وهو قوله: إن الحق المنزه، هو الخلق المشبه.

ولهذا قال في تمام ذلك: فالأمر الخالق المخلوق، والأمر المخلوق الخالق، كل ذلك من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة، وهو العيون الكثيرة (فانظر ماذا ترى) (يا أبت افعل ما تؤمر) والولد عين أبيه، فما رأى يذبح سوى نفسه، ففديناه

بذبح عظيم، فظهر بصورة كبش: من ظهر بصورة إنسان وظهر بصورة؛ لا بحكم ولد من هو عين الوالد، (وخلق منها زوجها)، فما نكح سوى نفسه.

وقال في موضع: وهو الباطن عن كل فهم، إلا عن فهم من قال: إن العالم صورته وهويته.

وقال: ومن أسمائه الحسنى العلى، على من! وما ثم إلا هو، وعن ماذا! وما هو إلا هو، فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات.

فالمسمى محدثات هي العلية لذاتها، وليست إلا هو. إلى أن قال: فهو عين ما ظهر، وهو عين ما بطن في حال ظهوره، وما ثم من يراه غيره. وما ثم من ينطق عنه سواه، فهو ظاهر لنفسه باطن عنه - وهو المسمى أبو سعيد الخراز - وغير ذلك من أسماء المحدثات.

إلى أن قال: فالعلى لنفسه: هو الذي يكون له الكمال، الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية، والنسب العدمية، سواء كانت محمودة عرفاً وعقلاً وشرعاً، أو مذمومة عرفاً وعقلاً وشرعاً، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة. وقال: ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات؟ وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص والذم، ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق؟! فهي من أولها إلى آخرها صفاته له، كما هي صفات المحدثات حق للحق، وأمثال هذا الكلام.

فإن صاحب هذا الكتاب المذكور الذي هو (فصوص الحكم) وأمثاله مثل صاحبه القانوني، والتلمساني، وابن سبعين، والششتري، وابن الفارض وأتباعهم؛ مذهبهم الذي هم عليه: أن الوجود واحد؛ ويسمون أهل وحدة الوجود، ويدعون التحقيق والعرفان، وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات، فكل ما يتصف به المخلوقات من حسن، وقبيح، ومدح، وذم، إنما المتصف به عندهم: عين الخالق، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات منفصل عنها أصلاً، بل عندهم ما ثم غير أصلاً للخالق، ولا سواه.

ومن كلماتهم: ليس إلا الله. فعباد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم، لأنه ما عندهم له غير؛ ولهذا جعلوا قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] بمعنى قدر ربك أن لا تعبدوا إلا إياه؛ إذ ليس عندهم غير له تتصور عبادته، فكل عابد صنم إنما عبد الله.

ولهذا جعل صاحب هذا الكتاب: عباد العجل مصيبين، وذكر أن موسى أنكر على هارون إنكاره عليهم عبادة العجل. وقال: كان موسى أعلم بالأمر من هارون؛

لأنه علم ما عبده أصحاب العجل؛ لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يعبدوا إلا إياه، وما حكم الله بشيء إلا وقع؛ فكان عتب موسى أخاه هارون، لما وقع الأمر في إنكاره، وعدم اتباعه، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء.

ولهذا يجعلون فرعون من كبار العارفين، المحققين، وأنه كان مصيبًا في دعواه الربوبية. كما قال في هذا الكتاب، ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه جار في العرف الناموسي لذلك. قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] أي وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما، فأنا الأعلى منهم؛ بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيهم.

ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله، لم ينكروه؛ بل أقروا له بذلك وقالوا له: (اقض ما أنت قاض) فالدولة لك، فصح قول فرعون: (أنا ربكم الأعلى) وأنه كان عين الحق.

ويكفيك معرفة بكفرهم: أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمنًا؛ بريئًا من الذنوب كما قال: وكان موسى قرّة عين لفرعون بالإيمان، الذي أعطاه الله عند الغرق، فقبضه طاهرًا مطهرًا، ليس فيه شيء من الخبث، لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئًا من الآنام، والإسلام يجب ما قبله.

وقد علم بالاضطرار من دين أهل الملل المسلمين، واليهود، والنصارى: أن فرعون من أكفر الخلق بالله؛ بل لم يقص الله في القرآن قصة كافر باسمه الخاص، أعظم من قصة فرعون، ولا ذكر عن أحد من الكفار من كفره، وظغيانه وعلوه: أعظم مما ذكر عن فرعون.

وأخبر عنه وعن قومه أنهم يدخلون أشد العذاب، فإن لفظ آل فرعون، كلفظ آل إبراهيم، وآل لوط، وآل داود، وآل أبي أوفى؛ يدخل فيها المضاف باتفاق الناس، فإذا جاءوا إلى أعظم عدو لله من الإنس، أو من هو من أعظم أعدائه، فجعلوه مصيبًا، محققًا فيما كفره به الله، علم أن ما قالوه أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بسائر مقالاتهم؟.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها: على أن الخالق تعالى بائن من مخلوقاته، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته.

والسلف والأئمة كفروا في الجهمية لما قالوا إنه في كل مكان، وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون، والحشوش، والأخلية؟ تعالى الله عن ذلك. فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون، والحشوش، والأخلية، والنجاسات والأقذار؟.

واتفق سلف الأمة وأئمتها: أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وقال: من قال من الأئمة من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً. وأين المشبهة المجسمة من هؤلاء؟ فإن هؤلاء غاية كفرهم: أن يجعلوه مثل المخلوقات.

لكن يقولون: هو قديم، وهي محدثة، وهؤلاء جعلوه عين المخلوقات، وجعلوه نفس الأجسام المصنوعات، ووصفوه بجميع النقائص والآفات، التي يوصف بهما كل كافر، وكل فاجر، وكل شيطان، وكل سبع، وكل حية من الحيات، فتعالى الله عن إفكهم وضلالهم، وسبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.

والله تعالى ينتقم لنفسه، ولدينه، ولكتابه ورسوله، ولعباده المؤمنين منهم. وهؤلاء يقولون: إن النصارى إنما كفروا لتخصيصهم؛ حيث قالوا: (إن الله هو المسيح) فكل ما قالته النصارى في المسيح، يقولونه في الله، وكفر النصارى جزء من كفر هؤلاء.

ولما قرأوا هذا الكتاب المذكور على أفضل متأخريهم؛ قال له قائل: هذا الكتاب يخالف القرآن. فقال: القرآن كله شرك. وإنما التوحيد في كلامنا هذا: يعني أن القرآن يفرق بين الرب والعبد، وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو العبد؛ فقال له القائل: فأى فرق بين زوجتي وبنتي إذا؟ قال: لا فرق، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام، فقلنا حرام عليكم.

وهؤلاء إذا قيل في مقالتهم إنها كفر: لم يفهم هذا اللفظ حالها، فإن الكفر جنس تحته أنواع متفاوتة، بل كفر كل كافر جزء من كفرهم؛ ولهذا قيل لرئيسهم: أنت نصيري. فقال: نصير جزء مني، وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وهؤلاء شر من أولئك الجهمية، فإن أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكان، وهؤلاء قولهم إنه وجود كل مكان؛ ما عندهم موجودان؛ أحدهما حال والآخر محل.

ولهذا قالوا: إن آدم من الله بمنزلة إنسان العين من العين، وقد علم المسلمون، واليهود، والنصارى؛ بالاضطرار من دين المرسلين: أن من قال عن أحد من البشر إنه جزء من الله فإنه كافر في جميع الملل إذ النصارى لم تقل هذا - وإن كان قولها من أعظم الكفر - لم يقل أحد أن عين المخلوقات هي جزء من الخالق، ولا أن الخالق هو المخلوق، ولا الحق المنزه هو الخلق المشبه.

وكذلك قوله: إن المشركين لو تركوا عبادة الأصنام لجهلوا من الحق، بقدر ما تركوا منها: هو من الكفر المعلوم بالاضطرار من جميع الملل، فإن أهل الملل متفقون على أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام، وكفروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوى الله، كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال الخليل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كَثُرَ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧] وقال الخليل لأبيه وقومه: ﴿إِنِّي بُرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٧٨﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٧٩﴾﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧] وقال الخليل - وهو إمام الحنفاء الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب واتفق أهل الملل على تعظيمه لقوله -: ﴿يَقَوْمِ إِنِّي بُرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَافِئًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩].

وهذا أكثر وأظهر، عند أهل الملل من اليهود، والنصارى - فضلاً عن المسلمين - من أن يحتاج أن يستشهد عليه بنص خاص، فمن قال: إن عباد الأصنام لو تركوهم لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء، فهو أكفر من اليهود والنصارى، ومن لم يكفرهم فهو أكفر من اليهود والنصارى؛ فإن اليهود والنصارى يكفرون عباد الأصنام، فكيف من يجعل تارك عبادة الأصنام جاهلاً من الحق بقدر ما ترك منها؟ مع قوله: فإن العالم يعلم من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود، بل هو أعظم من كفر عباد الأصنام؛ فإن أولئك اتخذوهم شفعاء، ووسائط، كما قالوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]. وقال الله تعالى: ﴿أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَتْلِفُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الزمر: ٤٣].

وكانوا مقرين بأن الله خالق السموات والأرض، وخالق الأصنام، كما قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [يوسف: ١٥٦].

قال ابن عباس: تسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله، ثم يعبدون غيره، وكانوا يقولون في تلييتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما

ملك؛ ولهذا قال تعالى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

وهؤلاء أعظم كفراً، من جهة أن هؤلاء جعلوا عابد الأصنام عابداً لله لا عابداً لغيره، وأن الأصنام من الله؛ بمنزلة أعضاء الانسان من الانسان، وبمنزلة قوى النفس من النفس؛ وعباد الأصنام: اعترفوا بأنها غيره، وأنها مخلوقة، ومن جهة أن عباد الأصنام من العرب: كانوا مقرين بأن للسماوات والأرض رباً غيرهما خلقهما، وهؤلاء ليس عندهم للسماوات، والأرض، وسائر المخلوقات رب مغاير للسماوات والأرض، وسائر المخلوقات، بل المخلوق هو الخالق.

ولهذا جعل قوم عاد، وغيرهم من الكفار على صراط مستقيم. وجعلهم في عين القرب، وجعل أهل النار يتمتعون في النار، كما يتمتع أهل الجنة في الجنة. وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام: أن قوم عاد وثمود، وفرعون وقومه، وسائر من قص الله قصته من الكفار أعداء الله، وأنهم معذبون في الآخرة، وأن الله لعنهم وغضب عليهم، فمن أثنى عليهم وجعلهم من المقربين ومن أهل النعيم، فهو أكفر من اليهود والنصارى، من هذا الوجه.

وهذه الفتوى لا تحتل بسط كلام هؤلاء، وييان كفرهم وإلحادهم، فإنهم من جنس القرامطة الباطنية، والإسماعيلية، الذين كانوا أكفر من اليهود والنصارى، وأن قولهم يتضمن الكفر بجميع الكتب والرسل، كما قال الشيخ إبراهيم الجعبري، لما اجتمع بابن عربي - صاحب هذا الكتاب - فقال: رأيته شيخاً نجساً، يكذب بكل كتاب أنزله الله، وبكل نبي أرسله الله.

وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام - لما قدم القاهرة وسأله عنه - قال: هو شيخ سوء كذاب مقبوح، يقول بقديم العالم، ولا يحرم فرجاً، فقله: يقول بقديم العالم؛ لأن هذا قوله، وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك، ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله، وإن العالم صورة الله وهوية الله، فإن هذا أعظم من كفر القائلين بقديم العالم، الذين يثبتون واجب الوجود، ويقولون إنه صدر عنه الوجود الممكن.

وقال عنه من عاينه من الشيوخ: إنه كان كذاباً مفترياً، وفي كتبه - مثل الفتوحات المكية وأمثالها - من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب - هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين، ومن القونوي، والتلمساني، وأمثاله من أتباعه، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر - الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى - فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟ ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر.

ولكن هؤلاء التبس أمرهم على من لم يعرف حالهم، كما التبس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون، وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم، غير عالمين بباطن كفرهم.

ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إما زنديقًا منافقًا، وإما جاهلًا ضالًا.

وهكذا هؤلاء الاتحادية: فرؤوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم، إذا أخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة، الذين يظهرون الإسلام، ويطنون أعظم الكفر، وهم الذين يفهمون قولهم، ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم أو عظم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أو من قال أنه صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه المعاذير، التي لا يقولها إلا جاهل، أو منافق؛ بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان، على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله.

فضررهم في الدين، أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم، ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتار الذين يأخذون منهم الأموال، ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم: أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية.

ولهذا هم يريدون دولة التار، ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عاميًا من شيعهم وأتباعهم؛ فإنه لا يكون عارقًا بحقيقة أمرهم.

ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه، ويجعلونهم على حق، كما يجعلون عباد الأصنام على حق، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر، ومن كان محسنًا للظن بهم - وادعى أنه لم يعرف حالهم - عرف حالهم، فإن لم يبينهم ويظهر لهم الإنكار، وإلا ألحق بهم وجعل منهم.

وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم؛ فإنه إن كان ذكيًا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدًا لهذا باطنًا وظاهرًا فهو أكفر من النصارى، فمن لم يكفر هؤلاء، وجعل لكلامهم تأويلًا كان عن تكفير النصارى بالتثليث، والاتحاد أبعد. والله أعلم^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢١ - ١٣٣).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عمن يقول: إن ما ثم إلا الله. فقال شخص: كل من قال هذا الكلام فقد كفر.

فأجاب: الحمد لله. قول القائل ما ثم إلا الله: لفظ مجمل، يحتمل معنى صحيحاً ومعنى باطلاً، فإن أراد ما ثم خالق إلا الله، ولا رب إلا الله، ولا يجيب المضطرين ويرزق العباد إلا الله - فهو الذي يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل وهو الذي يستحق أن يستعان به ويتوكل عليه، ويستعاذ به ويلتجئ العباد إليه؛ فإنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، كما قال تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٠].

فهذه المعاني كلها صحيحة، وهي من صريح التوحيد، وبها جاء القرآن، فالعباد لا ينبغي لهم أن يخافوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَالْخَشْيَةَ لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣ - ١٧٥].

وكذلك لا ينبغي أن يرجى إلا الله، قال الله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [فاطر: ٢] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

ولا ينبغي لهم أن يتوكلوا إلا على الله، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢].

ولا ينبغي لهم أن يعبدوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

ولا يدعوا إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] سواء كان دعاء عبادة أو دعاء مسألة.

وأما إن أراد القائل: «ما ثم إلا الله» ما يقوله أهل الاتحاد؛ من أنه ما ثم موجود إلا الله، ويقولون: ليس إلا الله، أي ليس موجود إلا الله، ويقولون: إن وجود المخلوقات هو وجود الخالق، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو العبد، ونحو ذلك من معاني الاتحادية، الذين لا يفرقون بين الخالق والمخلوق، ولا يثبتون المباينة بين الرب والعبد، ونحو ذلك من المعاني، التي توجد في كلام ابن عربي الطائي، وابن سبعين، وابن الفارض، والتلمساني، ونحوهم من الاتحادية.

وكذلك من يقول بالحلول كما يقوله الجهمية، الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان، ويجعلونه مختلطاً بالمخلوقات، حتى إن هؤلاء يجعلونه في الكلاب والخنازير والنجاسات، أو يجعلون وجود ذلك وجوده، فمن أراد هذه المعاني فهو ملحد ضال، يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن قوله ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر». فهل هذا موافق لما يقوله الاتحادية؟ بينوا لنا ذلك.
فأجاب:

الحمد لله. قوله: لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر: مروي بألفاظ آخر كقوله: «يؤذيني ابن آدم. يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار»^(٢) وفي لفظ: «لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر، يقلب الليل والنهار»^(٣) وفي لفظ: «يقول ابن آدم يا خيبة الدهر، وأنا الدهر»^(٤).

فقوله في الحديث: «بيدي الأمر أقلب الليل والنهار» يبين أنه ليس المراد به أنه الزمان، فإنه قد أخبر أنه يقلب الليل والنهار، والزمان هو الليل والنهار؛ فدل نفس الحديث على أنه هو يقلب الزمان ويصرفه، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٨٨ - ٤٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٨٢٦، ٦١٨١، ٧٤٩١) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٤٦) (٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٤٦) (٥) ولفظه: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر».

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٤٦) (٣) ولفظه: «قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يقول: يا خيبة الدهر، فلا يقولن أحدكم يا خيبة الدهر فإني أنا الدهر، أقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما».

يُزَيِّجُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَجْعَلُهُمُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيَرْزُقُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَاذِبُ سَنًا بِرَفْعِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿٤٤﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].
ولإزجاء السحاب سوقه. والودق: المطر.

فقد بين سبحانه خلقه للمطر، وإنزاله على الأرض، فإنه سبب الحياة في الأرض، فإنه سبحانه جعل من الماء كل شيء حي، ثم قال: «يقلب الله الليل والنهار» إذ تقلبيه الليل والنهار: تحويل أحوال العالم بإنزال المطر، الذي هو سبب خلق النبات والحيوان والمعدن، وذلك سبب تحويل الناس من حال إلى حال، المتضمن رفع قوم وخفض آخرين.

وقد أخبر سبحانه بخلق الزمان في غير موضع، كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [المائدة: ١] وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] وقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِزَتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. وغير ذلك من النصوص التي تبين أنه خالق الزمان.

ولا يتوهم عاقل أن الله هو الزمان؛ فإن الزمان مقدار الحركة. والحركة مقداره من باب الأعراض والصفات القائمة بغيرها: كالحركة والسكون والسواد والبياض.

ولا يقول عاقل إن خالق العالم هو من باب الأعراض والصفات، المفتقرة إلى الجواهر والأعيان، فإن الأعراض لا تقوم بنفسها، بل هي مفتقرة إلى محل تقوم به، والمفتقر إلى ما يغايره لا يوجد بنفسه، بل بذلك الغير فهو محتاج إلى ما به في نفسه من غيره، فكيف يكون هو الخالق؟.

ثم أن يستغني بنفسه، وأن يحتاج إليه ما سواه، وهذه صفة الخالق سبحانه، فكيف يتوهم أنه من النوع الأول.

وأهل الإلحاد - القائلون بالوحدة أو الحلول أو الاتحاد - لا يقولون إنه هو الزمان، ولا إنه من جنس الأعراض والصفات؛ بل يقولون: هو مجموع العالم، أو حال في مجموع العالم.

فليس في الحديث شبهة لهم، لو لم يكن قد بين فيه أنه - سبحانه - مقلب الليل والنهار، فكيف وفي نفس الحديث أنه بيده الأمر يقلب الليل والنهار.

إذا تبين هذا: فللناس في الحديث قولان معروفان لأصحاب أحمد وغيرهم.
أحدهما: وهو قول أبي عبيد وأكثر العلماء إن هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد ما يقوله أهل الجاهلية، ومن أشبههم؛ فإنهم إذا أصابتهم مصيبة أو منعوا أغراضهم أخذوا يسبون الدهر والزمان، يقول أحدهم: قبح الله الدهر الذي شئت شملنا، ولعن الله الزمان الذي جرى فيه كذا وكذا.

وكثيرا ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا، كقولهم: يا دهر فعلت كذا. وهم يقصدون سب من فعل تلك الأمور، ويضيفونها إلى الدهر، فيقع السب على الله تعالى؛ لأنه هو الذي فعل تلك الأمور وأحدثها، والدهر مخلوق له، هو الذي يقلبه ويصرفه.

والتقدير: أن ابن آدم يسب من فعل هذه الأمور وأنا فعلتها؛ فإذا سب الدهر فمقصوده سب الفاعل، وإن أضاف الفعل إلى الدهر، فالدهر لا فعل له؛ وإنما الفاعل هو الله وحده.

وهذا كرجل قضى عليه قاض بحق أو أفتاه مفت بحق، فجعل يقول: لعن الله من قضى بهذا أو أفتى بهذا، ويكون ذلك من قضاء النبي ﷺ وفتياه فيقع السب عليه، وإن كان الساب - لجهله - أضاف الأمر إلى المبلغ في الحقيقة، والمبلغ له فعل من التبليغ، بخلاف الزمان فإن الله يقلبه ويصرفه.

والقول الثاني: قول نعيم بن حماد، وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية: إن الدهر من أسماء الله تعالى، ومعناه القديم الأزلي.

وروا في بعض الأدعية: يا دهر! يا دهور! يا ديهار! وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله سبحانه هو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر ليس بعده شيء؛ فهذا المعنى صحيح إنما النزاع في كونه يسمى دهرًا بكل حال.

فقد أجمع المسلمون - وهو مما علم بالعقل الصريح - أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان، أو ما يجري مجرى الزمان؛ فإن الناس متفقون على أن الزمان الذي هو الليل والنهار.

وكذلك ما يجري مجرى ذلك في الجنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَمَّ يَزِفُّهُمْ فِيهَا بَكْرَةٌ وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]. قالوا على مقدار البكرة والعشي في الدنيا؛ و [في] الآخرة يوم الجمعة يوم المزيد، والجنة ليس فيها شمس ولا قمر؛ ولكن تعرف الاوقات بأنوار آخر، قد روي أنها تظهر من تحت العرش، فالزمان هنالك مقدار الحركة التي بها تظهر تلك الأنوار.

وهل وراء ذلك جوهر قائم بنفسه سيال هو الدهر؟ هذا مما تنازع فيه الناس، فأثبتته طائفة من المتفلسفة من أصحاب أفلاطون، كما أثبتوا الكليات المجردة في الخارج، التي تسمى المثل الإفلاطونية والمثل المطلقة؛ وأثبتوا الهيولى التي هي مادة مجردة عن الصور، وأثبتوا الخلاء جوهرًا قائمًا بنفسه.

وأما جماهير العقلاء من الفلاسفة وغيرهم فيعلمون أن هذا كله لا حقيقة له في الخارج، وإنما هي أمور يقدرها الذهن ويفرضها، فيظن الغالطون أن هذا الثابت في الأذهان هو بعينه ثابت في الخارج عن الأذهان، كما ظنوا مثل ذلك في الوجود المطلق، مع علمهم أن المطلق بشرط الإطلاق وجوده في الذهن؛ وليس في الخارج إلا شيء معين وهي الأعيان، وما يقوم بها من الصفات، فلا مكان إلا الجسم أو ما يقوم به، ولا زمان إلا مقدار الحركة، ولا مادة مجردة عن الصور؛ بل ولا مادة مقترنة بها غير الجسم الذي يقوم به الأعراض، ولا صورة إلا ما هو عرض قائم بالجسم، أو ما هو جسم يقوم به العرض وهذا وأمثاله مبسوط في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود التنبيه على ما يتعلق بذلك على وجه الاختصار والله أعلم^(١).

وقال الشيخ الإمام، العالم العلامة، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، رحمه الله تعالى:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم^(٢).

أما بعد: فقد سألتني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس؛ من الكلام (في التوحيد) (والصفات) وفي (الشرع) (والقدر) لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما. فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر، والعلم، والإرادة، والعباد، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر، والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك: من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٩١ - ٤٩٥).

(٢) تسمى الرسالة التدمرية.

فالكلام في باب (التوحيد) (والصفات): هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات.

والكلام في (الشرع والقدر): هو من باب الطلب، والإرادة: الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض: نفيًا، وإثباتًا.

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عن العامة والخاصة، ومعروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام؛ من أهل النظر، والنحو، والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر، وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء أمر، أو نهي، أو إباحة.

وإذا كان كذلك: فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال، ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته، وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه: من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل.

وهذا يتضمن (التوحيد في عبادته) وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول يتضمن (التوحيد في العلم والقول) كما دل على ذلك سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] دل على الآخر سورة: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان النبي ﷺ يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر، وركعتي الطواف، وغير ذلك.

فأما الأول وهو (التوحيد في الصفات) فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله: نفيًا وإثباتًا؛ فيثبت لله ما أثبتته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات، من غير تكيف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبتته من الصفات، من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِهِ سَبَّحُونَ مَا كَانُوا يَمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي

عَايِنَتْنَا لَا يَحْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴿فصلت: ٤٠﴾ الآية.

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفى مماثلة المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشعراء: ١١].

ففي قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾: رد للالحاد والتعطيل.

والله سبحانه: بعث رسله (بإثبات مفصل، ونفي مجمل) فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعَذَابِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: ٦٥]. قال أهل اللغة: هل تعلم له سمياً أي نظيراً يستحق مثل اسمه. ويقال: مسامياً يساميه، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس؛ ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ مثيلاً أو شبيهاً.

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَلَدٌ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ❶ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ❷ [الإخلاص: ٣، ٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ❸ [البقرة: ٢٢] وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَمْ يَبَيِّنْ وَبَنَدَتْ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ ❹ ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَفَن يَكُونُ لَمْ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَمْ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ ❶ الَّذِي لَمْ يُلْكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَنْجِزْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَمْ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ [الفرقان: ١، ٢] وقال تعالى: ﴿فَأَسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ ❷ ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ ❸ ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ ❹ ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَلَئِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ❺ ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ ❻ ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَقُولُونَ﴾ ❼ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ❽ ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ﴾ ❾ ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ❿ ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ إِلَهِتِهِمْ نَسَبًا وَقَدْ عَلِمَتْ إِلَهِتُهُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ ⓫ ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ ⓬ ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ ⓭ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ⓮ ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ⓯ ﴿وَلَحْمُ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ⓰ [الصفافات: ١٤٩ - ١٨٢].

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلم على المرسلين، لسلامة ما

قالوه من الإفك والشرك، وحمد نفسه؛ إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات، وبديع المخلوقات.

وأما (الاثبات المفصل): فإنه ذكر من أسمائه وصفاته، ما أنزله في محكم آياته كقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية بكمالها. وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ اللَّهُ الَّذِي لَا يَلِهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۝ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۝ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۝ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [التحريم: ٢] ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤] ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧] ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝﴾ [البروج: ١٤-١٦] ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ۝ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [٢] ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَصْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝﴾ [الحديد: ٣، ٤].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَبَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَاحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ ۝﴾ [محمد: ٢٨] وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] الآية، وقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ۝﴾ [غافر: ١٠] وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُمٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالنَّارِ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۝﴾ [فصلت: ١١].

وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ نَجِيًّا ۝﴾ [مريم: ٥٢] وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ۝﴾ [القصص: ٦٢] وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝﴾ [يس: ٨٢] وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۚ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝﴾ [٣] ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ [٣٣] ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٤].

إلى أمثال هذه الآيات، والأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في أسماء الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل، ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم، من الكفار والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة، والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم؛ فإنهم على ضد ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان، يمتنع تحققه في الأعيان.

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات، والمعدومات، والجمادات؛ ويعطلون الأسماء والصفات، تعطيلًا يستلزم نفي الذات.

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بداهة العقول؛ وحرفوا ما أنزل الله في الكتاب، وما جاء به الرسول، فوقعوا في شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات.

قد علم بالاضطرار: أن الوجود لا بد له من موجد، واجب بذاته؛ غني عما سواه؛ قديم أزلي؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القدم.

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلب والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم، مكابرة للقضايا البديهيات وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشية، جحدًا للعلوم الضروريات.

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام، من المعتزلة ومن اتبعهم؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، فمنهم من جعل العليم، والقدير؛ والسميع؛ والبصير؛ كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات.

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول: مذكور في غير هذه الكلمات.

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره، وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل، ولو أمعنوا النظر لسوا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم، الذين يرون أن ما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه، ويهدي إلى صراط العزيز الحميد.

ولكنهم من أهل المجهولات، المشبهة بالمعقولات، يفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات.

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم، غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات، كالحیوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود، وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام، لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره.

فلا يقول عاقل: إذا قيل إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً، هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره؛ مع أن الاسم حقيقة في كل منهما.

ولهذا سمي الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء؛ وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم، مضافة إليهم، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص؛ ولم يلزم من اتفاق الإسمين، وتماثل مساهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص: اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص.

فقد سمي الله نفسه حياً، فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة:

٢٥٥] وسمى بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١] وليس هذا الحي مثل هذا الحي، لأن قوله الحي اسم لله مختص به، وقوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص؛ ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالاضافة والاختصاص: المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى.

وكذلك سمى الله نفسه عليًّا حليمًا، وسمى بعض عباده عليًّا فقال: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيٍّ﴾ [الحجر: ٥٣] يعني إسحاق، وسمى آخر حليمًا فقال: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] يعني إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالعليم.

وسمى نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَن تَوْدُوا الْأَمَنَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نَفْثَةٍ أَنشَأَ بِنَتْلِهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير.

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم. فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥] وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] وليس الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم.

وسمى نفسه بالملك. فقال: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمى بعض عباده بالملك فقال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْمِنُ بِدِيٍّ﴾ [يوسف: ١٢]. وليس الملك كالملك.

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وليس المؤمن كالْمُؤْمِن.

وسمى نفسه بالعزیز فقال: ﴿الْمَزِيدُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] وسمى

بعض عبادته بالعزیز، فقال: ﴿قَالَتْ أَمَرْتُ الْعَزِيزَ﴾ [يوسف: ٥١] وليس العزیز كالعزیز.

وسمى نفسه الجبار المتكبر، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ [غافر: ٣٥] وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالتكبر، ونظائر هذا متعددة.

وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى صفات عبادته بنظير ذلك، فقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿أَنزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]. وسمى صفة المخلوق علماً وقوة، فقال: ﴿وَمَا أُرْسِلَتْ مِنَ الْغَلَامِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ وقال: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] وقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] وقال: ﴿يَرْزُقْكُمْ قُوَّةً إِلَى قَوَاتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] أي بقوة، وقال: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧] أي ذا القوة وليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [١٨] ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨] وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [١٩] ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠].

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧].

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقُوَّةٍ يُمْهِمُّ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا، فقال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه.

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار، ووصفهم بالمقت، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْنِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾ [غافر: ١٠] وليس المقت مثل المقت.

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد، كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿وَمَكُرُونَ وَمَكْرُ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٠] وقال: ﴿لَهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَآكِدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦] وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد.

ووصف نفسه بالعمل، فقال: ﴿اللَّهُ يَرَوُا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١] ووصف عبده بالعمل فقال: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] وليس العمل كالعمل.

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة، فقال: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّقْنَاهُ يَمِينًا﴾ [مريم: ٥٢] وقال: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٢] وقال: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢] ووصف عباده بالمناداة والمناجاة، فقال: ﴿لَهَا مَالِكُونَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] وقال: ﴿لَهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ [المجادلة: ١٢] وقال: ﴿إِنَّا تَتَجَيَّعُ فَلَا تَنْتَجِبُ بِالْإِنْتِهَادِ وَالْعُدُونِ﴾ [المجادلة: ٩]. وليس المنادة ولا المناجاة كالمنادة والمناداة.

ووصف نفسه بالتكليم في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَكُنْ مُسْكِرًا وَيَمَكُرُ اللَّهُ يَرَوُا﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ لِكُلِّجِثْمٍ فَلَا تَنْتَجِبُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ووصف عبده بالتكليم في قوله: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِمْ يَوْمَ اسْتِخْلَافِي لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤] وليس التكليم كالتكليم. ووصف نفسه بالتنبيه، ووصف بعض الخلق بالتنبيه فقال: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم: ٣] وليس الإنباء كالإنباء.

ووصف نفسه بالتعليم، ووصف عبده بالتعليم، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ ۖ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۖ خَلَقَ تِلْكَ الرُّسُلَ فَضَّلْنَا ۖ﴾ [الرحمن: ١ - ٤] وقال: ﴿تَعْلَمُونَ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] وقال: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَاهُمَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمُ الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ تِلْكَ الرُّسُلَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وليس التعليم كالتعليم.

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال: ﴿وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَلَهُمْ أَلْفَنُحٌ﴾ [الفتح: ٦] ووصف عبده بالغضب في قوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ لِقَادَهُمَا رَبُّهُمَا لَعْلُو مِينَ﴾ [الأعراف: ٦]

فيقال له: لا فرق بين ما نفيته، وبين ما أثبتته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر؛ فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: إن له إرادة تليق به؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قلت: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة، أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته؛ إن نفى عنه الغضب، والمحبة، والرضا، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين؛ فهذا متنف عن السمع والبصر، والكلام وجميع الصفات.

وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين؛ فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع، والبصر، والكلام، والعلم، والقدرة.

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له: فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبتته.

فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة، ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالخلوقات، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل، لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع، والبصر، والكلام، أو ضد ذلك.

قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما؛ أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه.

وليس لك أن تنفيه بغير دليل، لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبتته الدليل، السالم عن المعارض المقاوم.

الثاني، أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقلیات .

فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشهادة والخبر: من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة؛ كما يدل التخصيص على المشيئة، وأولى: لقوة العلة الغائية؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم، أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء، كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهها أو تجسيما، لأننا لا نجد في الشاهد متصفاً بالصفات إلا ما هو جسم، قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء، بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم.

فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنی؛ فما كان جواباً لذلك كان جواباً لمثبي الصفات.

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات، وقال لا أقول: هو موجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير؛ بل هذه الأسماء لمخلوقاته، إذ هي مجاز، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير: كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات. قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً، أو لا موجوداً ولا معدوماً، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل

العدم والملكة؛ لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

قيل لك أولاً: هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۖ أَمْ تُرْتَبِئُونَ عِندَ آتِخَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١] فسمى الجماد ميتاً، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

وقيل لك ثانياً: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الإنصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك.

وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم: أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم، وفيهما جميعاً فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم، كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعاً؛ فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم؛ ورفعهما كجمعهما. ومن يقول: لا أثبت واحداً منهما فامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذي لا يعبر عن الحقائق. وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً مما يقدر قبوله لهما - مع نفيهما عنه - فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخرس، ولا العمى ولا البصر، ولا السمع ولا الصمم، أقرب إلى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلاً لهما - مع نفيهما عنه - وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن، وما جاز لواجب الوجود - قابلاً - وجب له؛ لعدم توقف صفاته على غيره؛ فإذا جاز القبول وجب؛ وإذا جاز وجود القبول وجب؛ وقد بسط هذا في موضع آخر. وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وقيل له أيضًا: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات: ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعية والعقلية، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى: -

وأما ما نفите فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه على الجهال، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسمً بهذا الاسم يجب نفيه؛ ولو ساغ هذا، لكان كل مبطل يسمي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل، وبهذه الطريقة: أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقولهم، ودينهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة.

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع. قيل، وإذا قلت: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيد وملتذ ولذة. أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟ فهذه معانٍ متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا. قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة؛ وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

وذلك أنه من المعلوم في صريح العقول أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة، ثم إنه متناقض، فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا، فيكون الوجود واحدًا بالعين لا بالنوع، وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده، ويوجد بعد عدمه: هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي، الذي لا يقبل العدم، وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفًا بكل تشبيه وتجسيم، وكل نقص وكل عيب؛ كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير.

وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات: لا ينفي شيئًا فرارًا مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا، متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه.

فيقال له: هكذا القول في جميع الصفات، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات، فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه، أعظم مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال.

وهذا يتبين بالأصل الثاني: وهو أن يقال: (القول في الصفات كالقول في الذات)، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له كما قال ربعة ومالك وغيرهما **تطبيقات**: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟ قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: لا أعلم كيفيته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له؛ فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره، وتكليمه، واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفية ذاته.

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه، ونزوله واستواؤه: ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم، ونزولهم واستواؤهم.

وهذا الكلام لازم لهم في العقلات، وفي تأويل السمعيات، فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل - إذاً - ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، ولو طوّل بالفرق بين المحذور في هذا وهذا: لم يجد بينهما فرقاً.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه: إما التفويض؛ وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم. فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررت هذا والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي.

وكذا تناقضهم في الإثبات؛ فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يشتهها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر: لزمهم في

المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه.

فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه، وغضبه وسخطه: هو إرادته للثواب والعقاب؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت، والرضا والسخط.

ولو فسر ذلك بمفعولاته، وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب، فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات.

فصل

وأما المثالان المضروبان: فإن الله - سبحانه وتعالى - أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات: من أصناف المطاعم والملابس، والمناكح والمساكن؛ فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلًا، وخمرًا وماء ولحمًا وحريزًا وذهبًا وفضة، وفاكهة وحرورًا وقصورًا.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء.

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق - سبحانه وتعالى - أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته: أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق، وهذا بين واضح، ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق:

فالسلف والأئمة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم.

والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات؛ مثل طوائف من أهل الكلام.

والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة، والباطنية، والفلاسفة أتباع المشائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر.

ثم إن كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون من الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت. فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون: الشرائع تلزم العامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفهم ومحققيهم موحيدهم: رفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات، وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية: هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والاثبات: يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والاثبات على من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات - كما دلت على ذلك الآيات البيّنات - كان ذلك هو الحق الذي يوافق المعقول والمنقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات.

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله لا مثيل له؛ بل له «المثل الأعلى» فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفرادها، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق مع الموافقة في الاسم: فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

وهكذا القول في (المثل الثاني).

وهو أن (الروح) التي فينا، فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية، وقد أخبرتنا النصوص إنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء، وإنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة.

والناس مضطربون فيها؛ فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم: إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن، وقول بعضهم: إنها الحياة أو المزاج، أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخلة في البدن ولا

خارجة، ولا مباينة له ولا مداخله له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض.

وقد يقولون: إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة.

وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخله، وربما قالوا ليست داخله في أجسام العالم ولا خارجه عنها، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية، فيصفونها بإنها لا يمكن الإشارة إليها. ونحو ذلك من الصفات السلبية، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع.

وإذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل، قالوا: بل هذا ممكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في العيان، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال، الذي لا يخفى فسادُه على غالب الجهال.

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير.

وسبب ذلك أن الروح - التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة - ليست هي من جنس هذا البدن، ولا من جنس العناصر والمولدات منها؛ بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ.

وإطلاق القول عليه بإنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل.

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي.

فإن أهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا؛ ولهذا يقولون: الروح والجسم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَإِذَا رَأَتْهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُمْ بُسْطَةً فِي أَوْلِيهِمْ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما أهل الكلام: فمنهم من يقول الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية، ومنهم من يقول: ليس مركبًا من هذا ولا من هذا، بل هو مما يشار إليه، ويقال: إنه هنا أو هناك؛ فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الميت - كما قال ﷺ:

«إن الروح إذا خرجت تبعها البصر»^(١) «وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء»^(٢) - كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح.

والمقصود: أن الروح إذا كانت موجودة حية، عالمة قادرة، سمیعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديداتها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا. والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره.

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات:

فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكييفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكييفوها.

فإذا كان من نفي صفات الروح جاحدًا معطلًا لها، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلًا ممثلًا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات، فالخالق - سبحانه وتعالى - أولى أن يكون من نفي صفاته جاحدًا معطلًا، ومن قاسه بخلقه جاهلًا به ممثلًا، وهو - سبحانه وتعالى - ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات.

فصل

وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة:

القاعدة الأولى: إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي.

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سمیع بصیر، ونحو ذلك.

والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٢٠) وأبو داود في سننه برقم (٣١١٨) وابن ماجه في سننه برقم (١٤٥٤) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٢٦٢) وأحمد في المسند (٣٦٤/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٣٧).

فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض؛ والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء؛ فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً.

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح، كقوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] فنفي السَّنة والنوم: يتضمن كمال الحياة والقيام؛ فهو مبین لكمال أنه الحي القيوم، وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ أي لا يكرثه ولا يثقله وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته.

وكذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣] فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] فإن نفي مس اللغوب، الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [المائدة: ١٠٣] إنما نفي الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رُوي؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علماً، فكذلك إذا رُوي لا يحاط به رؤية.

فإن في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تأملت ذلك: وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب، لم يثبتوا في الحقيقة لها محموداً، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم في بعض ذلك، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم، أو لم يستو على العرش.

ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباين للعالم ولا محايث له؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم؛ وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت.

ولهذا «قال محمود بن سبكتكين» لمن ادعى ذلك في الخالق: ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم. وكذلك كونه لا يتكلم، أو لا ينزل ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمتقوصات أو المعدومات.

فهذه الصفات: منها ما لا يتصف به إلا المعدوم، ومنها ما لا يتصف به إلا الجمادات والناقص.

فمن قال: لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا محدث، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له.

ومن قال: إنه ليس بحي ولا ميت، ولا سميع ولا بصير، ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم.

فإن قال: العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، وما لم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير.

قيل له: هذا اصطلاح اصطلاحتموه، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام: يمكن وصفه بالموت والعمى، والخرس والعجمة.

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصا موسى حية ابتلعت الجبال والعصي، وأيضاً فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها.

فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى، ولا الكلام ولا الخرس: أعظم نقصاً من الحي الأعمى الأخرس.

فإذا قيل: إن الباري لا يمكن اتصافه بذلك، كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك؛ مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهها له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منها. وهذا تشبيه بالجمادات؛ لا بالحيوانات، فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحي.

وأيضاً فنفس نفي هذه الصفات نقص، كما أن إثباتها كمال، فالحياة من حيث هي: هي مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال، وكذلك العلم والقدرة،

والسمع والبصر، والكلام والفعل ونحو ذلك؛ وما كان صفة كمال، فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به، لكان المخلوق أكمل منه.

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم: يتفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين، حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي. ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين.

وآخرون وصفوه بالنفي فقط، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير؛ وهؤلاء أعظم كفرًا من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرًا من هؤلاء من وجه، فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك، كالموت والصمم والبكم، قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادًا.

وكذلك من ضاهى هؤلاء، وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، إذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل، كما إذا قيل: ليس بقديم ولا محدث - ولا واجب ولا ممكن، ولا قائم بنفسه، ولا قائم بغيره، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك، والقبول إنما يكون من المتحيز، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين النقيضين.

فيقال لهم علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين، هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود. والتحيز المذكور: إن أريد به كون الأحياء الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم، وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه.

فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل؛ كما فعل أولئك بقولهم: ليس بحي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل.

القاعدة الثانية: إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدق؛ فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسنة، متفق عليه بين سلف الأمة.

وما تنازع فيه نفيًا وإثباتًا فليس على أحد، بل ولا له: أن يوافق أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًا قبل، وإن أراد باطلاً رد، وإن

اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك.

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء، والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مبين للمخلوق - سبحانه وتعالى - ليس في مخلوقاته شيء من ذاته؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلياً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مبين للمخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسیه السموات والأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟»^(١) وفي حديث آخر: «وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة» وفي حديث ابن عباس: «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»^(٢).

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي مبين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه.

القاعدة الثالثة: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٨١٢، ٦٥١٩، ٧٣٨٢، ٧٤١٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر تفسير الطبري (١٧/٢٤).

فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلاً، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل.

فالأول: كما قالوا في قوله: «عبدى جعت فلم تطعمني»^(١) الحديث، وفي الأثر الآخر: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه»^(٢) وقوله: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن»^(٣) فقالوا: قد علم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتكم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق أما (الواحد) فقولوه: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه» صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه، لأنه قال: «يمين الله في الأرض» وقال: «فمن قبله وصافحه فكأنما صافح

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدى فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي».

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٤٢/١) والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٢٨/٦) وأبو بكر بن خلد في القوائد (٢٢٤/١) من حديث حابر رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة برقم (٢٢٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٤) وأحمد في المسند (١٦٨/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

الله وقَبَل يمينه» ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به.

ففي نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله؛ وأنه ليس هو نفس يمينه؛ فيكف يجعل ظاهره كقرآ لأنه محتاج إلى التأويل. مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس؟

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسراً. «يقول الله: عبدي! جعت فلم تطعمني، فيقول: رب! كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي، عبدي! مرضت فلم تعدني، فيقول: رب! كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده».

وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده؛ فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن؛ فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه؟ وإذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة.

ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]. فقليل هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١]؟ فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي؛ فصار شبيهاً بقوله: ﴿فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] وهنا أضاف الفعل إليه فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم قال: ﴿بِإِيدِي﴾.

وأيضاً: فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليمين ذكر لفظ الثنية، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿فَجَرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وهذا في (الجمع) نظير قوله: ﴿بِإِيدِي الْمَلِكِ﴾ [الملك: ١]، ﴿بِإِيدِكَ الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ٢٦] في (المفرد) فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]. وأمثال ذلك.

ولا يذكر نفسه بصيغة الثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه؛ وربما تدل على معاني أسمائه.

وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك، فلو قال: (ما منعك إن تسجد لما خلقت بيدي) لما كان كقوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ آيَاتًا﴾ وهو نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾، ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ ولو قال (خلقت) بصيغة الأفراد لكان مفارقاً له؛ فيكيف إذا قال خلقت بيدي؟ بصيغة التثنية.

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه، مثل قول: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين: الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»^(١) وأمثال ذلك.

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها - والظاهر هو المراد في الجميع - فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد، كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة؛ لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير؛ فكذلك إذا قالوا في قوله تعالى: ﴿يُحْيِيهِمْ وَيُمِيتُهُمْ﴾ [المادة: ٥٤] ﴿رَبِّهِمْ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْمَرْثَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٤] إنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حباً كحبه، ولا رضا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً. وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي؛ وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحداً.

وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أباض لنا، كالوجه، واليد، ومنها ما هو معانٍ وأعراض، وهي قائمة بنا: كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٢٧) والنسائي في سننه برقم (٥٣٩٤) وأحمد في المسند (١٦٠/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا. بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه؛ كما قال ﷺ: «ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»^(١) فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي.

وهذا يتبين **بالقاعدة الرابعة**: وهو أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها؛ أو أكثرها أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه، فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللاتقة بالله. فيبقى مع جنايته على النصوص؛ وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله - حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل - قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللاتقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم؛ فيكون معطلاً لما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات. فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل؛ فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته.

مثال ذلك: أن النصوص كلها دلت على وصف الإله، بالعلو والفوقية على المخلوقات، واستوائه على العرش، فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع، وليس في

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الكتاب والسُّنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله.
 فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش، كان استواؤه كاستواء
 الانسان على ظهور الفلك والأنعام؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ
 ﴿١٢﴾ لِّتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٢، ١٣].

فيتخيل له أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، كحاجة المستوي
 على الفلك والأنعام، فلو غرقت السفينة لسقط المستوي عليها ولو عثرت الدابة لخر
 المستوي عليها، فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى.
 ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول: ليس استواؤه بقعود ولا استقرار، ولا يعلم
 أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال في مسمى الاستواء؛ فإن كانت الحاجة
 داخلة في ذلك، فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى
 مستويًا ولا مستقرًا ولا قاعدًا، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى
 الاستواء فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكم.

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقًا معروفة.

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره، وكأن هذا
 الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظن أنه مثل استواء الانسان
 على ظهور الأنعام والفلك، وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك؛ لأنه أضاف
 الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته.

فذكر أنه خلق ثم استوى، كما ذكر أنه قدر فهدى، وأنه بنى السماء بأيد، وكما
 ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى وأمثال ذلك.

فلم يذكر استواء مطلقًا يصلح للمخلوق، ولا عامًا يتناول المخلوق كما لم يذكر
 مثل ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة.

فلو قدر - على وجه الفرض الممتنع - أنه هو مثل خلقه - تعالى عن ذلك - لكان
 استواؤه خلقه، أما إذا كان هو ليس مماثلًا لخلقه بل قد علم أنه الغني عن الخلق،
 وأنه الخالق للعرش ولغيره، وأن كل ما سواه مفتقر إليه وهو الغني عن كل ما سواه،
 وهو لم يذكر إلا استواء يخصه، لم يذكر استواء يتناول غيره ولا يصلح له - كما لم
 يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به - فكيف يجوز أن يتوهم
 أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه؟
 سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا.

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه، أو ظنه ظاهر اللفظ
 ومدلوله، أو جَوَز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق؟.

بل لو قدر أن جاهلاً فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه.

فلما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج، الذي يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وجبل طين وأعوان؟

ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها؛ فالعلي الأعلى رب كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات؟ وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى.

وكذلك قوله: ﴿أَمِئْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَنُورُ﴾ [الملك: ١٦] من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وبما بعده، فهو بحسب المضاف إليه.

ولهذا يفرق بين كون الشيء في المكان، وكون الجسم في الحيز، وكون العرض في الجسم؛ وكون الوجه في المرأة، وكون الكلام في الورق، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصة يتميز بها عن غيره. وإن كان حرف (في) مستعملاً في ذلك.

فلو قال قائل: العرش في السماء أو في الأرض؟ لقل: في السماء، ولو قيل: الجنة في السماء أم في الأرض؟ لقل: الجنة في السماء؛ ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات، بل ولا الجنة.

فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سألتكم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن»^(١) فهذه الجنة سقفها الذي هو العرش فوق الأفلاك. مع أن الجنة في السماء يراد به العلو، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥] وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٧٩٠، ٧٤٢٣) وأحمد في المسند (٣٣٥/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى؛ وأنه فوق كل شيء كان المفهوم من قوله: إنه في السماء [و] إنه في العلو، وأنه فوق كل شيء.

وكذلك الجارية لما قال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء^(١)، إنما أرادت العلو، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها، وإذا قيل: العلو فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها، فما فوقها كلها هو في السماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله.

كما لو قيل: العرش في السماء، فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك، كان المراد أنه عليها، كما قال: ﴿وَأَصْلَبْتُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] وكما قال: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] وكما قال: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] ويقال: فلان في الجبل، وفي السطح، وإن كان على أعلى شيء فيه.

القاعدة الخامسة: أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه.

فإن الله قال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وقال: ﴿أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقُرْآنَ﴾ [المؤمنون: ٧١] وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ وَلِيَذْكُرُوا أُولَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [ص: ٢٩] وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].

فأمر بتدبر الكتاب كله.

وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [آل عمران: ٧].

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهذا هو المأثور عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس وغيرهم.

وروي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه، تفسير تعرفه العرب من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب.

وقد روي عن مجاهد وطائفة؛ أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها. ولا منافاة بين القولين عند التحقيق.

فإن لفظ (التأويل) قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معانٍ:

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله، أن (التأويل) هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات، وترك تأويلها؛ وهل ذلك محمود أو مذموم، أو حق أو باطل؟...

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله - من المصنفين في التفسير - واختلف علماء التأويل، ومجاهد إمام المفسرين؛ قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ ذَسُّوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون: من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته، قال: ﴿يَكْتُبُ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

الثاني: هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه، أو تعرف علته أو دليله.

وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة: «كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك، اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن^(١) يعني قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٧٩٤، ٨١٧، ٤٢٩٣، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨) ومسلم في صحيحه برقم (٤٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقول سفيان بن عيينة: السُّنَّة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه، هو تأويل الخبر، والكلام خبر وأمر.

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتغال الصماء، لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة؛ ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته، بخلاف تأويل الخبر.

إذا عرف ذلك: فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة لنفسه المقدسة، المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد.

ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً، وعسلاً وخمراً ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنى؛ ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته.

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته.

والاخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد؛ مع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد، وفي الغائب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به: من الجنة والنار علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك.

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التي لم تكن بعد؛ وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

[الرحمن: ٥] قالوا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

والسؤال عنه بدعة، وكذلك قال ربعة شيخ مالك قبله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان.

فبين أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهول، ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة: ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو، وقد قال النبي ﷺ: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»^(١) وهذا في صحيح مسلم وغيره.

وقال في الحديث الآخر: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»^(٢)، وهذا الحديث في المسند وصحيح أبي حاتم، وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده.

فمعاني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم؛ إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته. فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات.

وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل: محمد وأحمد والمحي والحاشر والعاقب.

وكذلك أسماء القرآن مثل: القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء وغير ذلك.

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها، هل هي من قبيل المترادفة - لاتحاد الذات - أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات؟ كما إذا قيل: السيف والصارم والمهند، وقصد بالصارم معنى الصرم، وفي المهند النسبة إلى الهند؛ والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات.

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه، وفي موضع

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٨٦) وأبو داود في سننه برقم (٨٧٩) والنسائي في سننه برقم (١٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض، فالتصمت، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٩١/١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه؛ والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه، قال الله تعالى: ﴿الرَّ كُنْتُ أَهَكَتْ ءَايَتُهُ ثُمَّ قُتِلَتْ﴾ [هود: ١] فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا﴾ [الزمر: ٢٣] فأخبر أنه كله متشابه.

والحكم هو الفصل بين الشئيين، فالحاكم يفصل بين الخصمين، والحكم فصل بين المتشابهات، علماً وعملاً، إذا ميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حكمت السفينة وأحكمتها، إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها، إذا جعلت لها حكمة، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه.

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في إخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الاتقان، فقد سماه الله حكيمًا بقوله: ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] فالحكيم بمعنى الحاكم؛ كما جعله يقص بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَنْفَعُ عَلَى بَنَى إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]. وجعله مفتيًا في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٧] أي ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن، وجعله هاديًا ومبشرًا في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقَوْمٌ وَيَبْشِرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَمْعَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الإسراء: ٩].

وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّمَا لِيَ قَوْلٍ مَخْلُوفٍ﴾ [٨] يَوْفَكَ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ [٩] [الذاريات: ٨، ٩].

فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا؛ فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر؛ بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته؛ وإذا نهى عنه شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته، إذا لم يكن هناك نسخ.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبت، بل ينفيه أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر.

فالأقوال المختلفة هنا: هي المتضادة. والمتشابهة: هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، ويناسب بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضاً: كان الكلام متشابهاً؛ بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً.

فهذا التشابه العام: لا ينافي الإحكام العام؛ بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً، بخلاف الإحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك.

والإحكام هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك؛ فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس مثله وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل، حتى تشتبه على بعض الناس؛ ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات، لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه.

فمن عرف الفصل بين الشيئين: اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد؛ وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباه من وجه واقتراق من وجه، فلهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه، والقياس الفاسد لا ينضبط كما قال الإمام أحمد: أكثر ما يخطيء الناس من جهة التأويل والقياس؛ فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة.

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات حتى آل الأمر إلى من يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود، فظنوا أنه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء، وأن يكون إياه أو متحداً به؛ أو حالاً فيه، من الخالق مع المخلوق.

وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين: من إضافة أو تعريف، كما إذا قيل: فيها أنهار من ماء، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا.

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين - مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر - من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها، التي هي حقيقة لا يعلمها إلا هو؛ ولهذا كان الائمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال أحمد، في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله.

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشبهه عليهم معناه، وإن كان لا يشبهه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم: من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

ومن لم يعرف هذا: اضطربت أقواله، مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْكُمُ تَأْوِيلَهُ: إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل، وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقاً.

وجهة الغلط أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا

هو.

وأما التأويل المذموم والباطل؛ فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من

جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقًا ممكنًا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعًا كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقًا، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد؛ أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء.

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض، لأننا إذا لم نفهم منه شيئًا لم يجوز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه؛ لإمكان أن يكون له معنى صحيح، وذلك المعنى الصحيح: لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالة على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر، فلا يكون تأويلًا.

ولا يجوز نفي دلالة على معانٍ لا نعرفها على هذا التقدير.

فإن تلك المعاني التي دل عليها قد لا نكون عارفين بها، ولأننا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به؛ فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني ولا يفهم منه معنى أصلاً لم يكن مشعرًا بما أريد به، فلأن لا يكون مشعرًا بما لم يرد به أولى.

فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ متأول، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلاً عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله. اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق.

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره. لكن إذا قال هؤلاء: إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها كانوا متناقضين.

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى. وهناك معنى: في سياق واحد من غير بيان كان تلييسًا.

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أي تجري على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضًا؛ لأن من أثبت تأويلًا أو نفاه فقد فهم معنى من المعاني.

وبهذا التقسيم: يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتها في هذا الباب.

القاعدة السادسة: إنه لقائل أن يقول: لا بدّ في هذا الباب من ضابط، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز.

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم لزمتك هذا في سائر ما تثبته. وأنتم إنما أقمت الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له.

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول؛ فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة. ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعاني. ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه، ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس من التشبيه.

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل.

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل، فمن قال: إن لله علماً قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً ممثلاً، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلاً قديماً، ويسمونه ممثلاً بهذا الاعتبار، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون: أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إله واحد ونحو ذلك؛ والصفة لا توصف بشيء من ذلك.

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات أنها قديمة بل يقول: الرب بصفاته قديم.

ومنهم من يقول: هو قديم وصفته قديمة، ولا يقول: هو وصفاته قديم.

ومنهم من يقول: هو وصفاته قديم؛ ولكن يقول: ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه، فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم، فضلاً عن أن تختص بالقدم.

وقد يقولون: الذات متصفة بالقدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات

إلها ولا ربًا، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة، وليست صفاته نبياً.

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية إسم التشبيه والتمثيل، كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، ثم تقول لهم أولئك: هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهاً، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع، وإنما الواجب نفى ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية.

والقرآن قد نفى مسمى المثل والكفاء والنند ونحو ذلك.

ولكن يقولون: الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف، ولا كفؤه ولا نده، فلا يدخل في النص.

وأما العقل: فلم ينف مسمى التشبيه في اصطلاح المعتزلة.

وكذلك أيضاً يقولون: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه.

وكذلك يقول: هذا كثير من الصفاتية، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش، وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، ويقولون: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسماً فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسماً وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه.

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبهًا، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر، والكلام ونحوه مشبهًا، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله، وكذلك يوافقهم على القول بتمائل الأجسام القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو؛ لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية، كما هو أول قولي القاضي أبي يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه.

وقد يقولون: إن ما يثبتونه لا ينافي الجسم، كما يقولونه في سائر الصفات.

والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق.

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم، والأجسام متماثلة.

والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الاولى، وتارة بمنع المقدمة الثانية، وتارة بمنع كل من المقدمتين، وتارة بالاستفصال.

ولا ريب أن قولهم بتمائل الأجسام قول باطل، سواء فسروا الجسم بما يشار

إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود، أو بالمركب من الهيولى والصورة ونحو ذلك، فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة، وعلى أنها متماثلة فهذا يبنى على صحة ذلك؛ وعلى إثبات الجوهر الفرد، وعلى أنه متماثل، وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك.

والمقصود هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيمًا بناء على تماثل الأجسام، والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم؛ كإطلاق الرافضة النصب على من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليًا رضى الله عنه؛ ومن أبغضه فهو ناصبي.

وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى؛ ولهذا يقول هؤلاء: إن الشئيين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبيننا فيه حجج من يقول بتمائل الأجسام، وحجج من نفى ذلك، وبيننا فساد قول من يقول بتمائلها.

وأيضًا فالاعتماد بهذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل، وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم.

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم، كان هذا وحده كافيًا في نفى ذلك. لا يحتاج نفى ذلك إلى نفى مسمى التشبيه، لكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسمًا؛ ثم يقال: والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع، وهذا ممتنع عليه.

لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدًا في نفى التشبيه على نفى التجسيم؛ فيكون أصل نفى نفى الجسم، وهذا مسلك آخر ستكلم عليه إن شاء الله.

وإنما المقصود هنا: أن مجرد الاعتماد في نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لا يفيد إذ ما من شئيين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب ونحو ذلك، مما هو سبحانه مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة.

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه. وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثل فيه أحد؛ ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفى مماثلته بشيء من المخلوقات.

فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

قيل: هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه، ولا نفى ما يستحقه لم يكن ممتنعاً، كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم سميع بصير، وقد سمى بعض المخلوقات حياً سميعاً عليمًا بصيرًا فإذا قيل: يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجوداً حياً عليمًا سميعاً بصيرًا. قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى، فإن ذلك لا يقتضي حدوداً ولا إمكاناً، ولا نقصاً ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية.

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم، أو السمع أو البصر، أو السميع أو البصير، أو القدرة أو القدير، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال، كالوجود والحياة، والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلاً؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام.

والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى كالحياة، والعلم والقدرة، بل الوجود والثبوت، والحقيقة ونحو ذلك: تجب لوازمها، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة، وعلم ونحو ذلك.

والله سبحانه منزّه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم.

وهذا الموضع من فهمه فهما جيداً وتدبره: زالت عنه عامة الشبهات وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة.

وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيّنًا مقيدًا، وإن

معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وإن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام؛ فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه، وتارة يتقطن أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير فيجيب به فيما يشته من الصفات لمن احتج به من النفاة.

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام: وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟

وقد كثر من أئمة النظر والاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن الناس مقالات ما قالوها؛ وتارة يبقى في الشك والتحير.

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج؛ بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للموجود في الخارج؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة.

فإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطىء العام، الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً.

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به.

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف: لها وجود في الأذهان. وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة، فتشابه بذلك وتختلف به.

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة،

من فهمها علم قدر نفعها، وانفتح له باب الهدى، وإمكان إغلاق باب الضلال؛ ثم بسطها وشرحها له مقام آخر؛ إذ لكل مقام مقال.

والمقصود هنا؛ أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما ينفي عن الرب ويتزه عنه - كما يفعله كثير من المصنفين - خطأ لمن تدبر ذلك، وهذا من طرق النفي الباطلة.

فصل

وأفسد من ذلك: ما يسلكه نفاة الصفات، أو بعضها إذا أرادوا أن يتزهوه عما يجب تنزيهه عنه، مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرد على اليهود، الذين يقولون إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة، والذين يقولون بالهية بعض البشر وأنه الله.

فإن كثيرًا من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسمًا أو متحيزًا وذلك ممتنع، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة، نفاة الأسماء والصفات، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه:

أحدهما: أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم؛ فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، والدليل معرف للمدلول ومبين له؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى، كما لا يفعل مثل ذلك في الحدود.

الوجه الثاني: أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات، يمكنهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحدًا، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد، وهذا في غاية الفساد.

الثالث: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة.

الرابع: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي.

فمثبتة الصفات - كالحياة والعلم، والقدرة والكلام، والسمع والبصر - إذا قالت

لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم، أو لأننا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً.

قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير. وقلتم: ليس بجسم؛ وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالمًا قادرًا إلا جسماً، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذا نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتتم حياً عالمًا قادرًا؛ بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل.

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب، ويحب ويبغض، أو من وصفه بالاستواء والنزول، والإتيان والمجيء، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم؛ لأننا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم.

قالت لهم المثبتة: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام، وهذا هكذا؛ فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك؛ فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين.

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالتقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً، لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك، لأنها عبارات مجملة لا تحقق حقاً ولا تبطل باطلاً.

ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار: ما هو من هذا النوع؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع، الذي أنكره السلف والأئمة.

فصل

وأما في طرق الإثبات؛ فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال، بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه، مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالتقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه.

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن، والجوع والعطش، مع نفي التشبيه. وكما لو قال المفتر: يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلم لا ككلامهم. ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل: له وجه لا كوجوههم، ويدان لا كأيديهم. حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر، وغير ذلك مما

يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات: ما الفرق بين هذا وما أثبتته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفى التشبيه كافيًا في الإثبات، فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر.

فإن قال: العمدة في الفرق هو السمع فما جاء به السمع أثبتته دون ما لم يجيء به السمع.

قيل له أولاً: السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفى أو إثبات؛ والخبر دليل على المخبر عنه، والدليل لا ينعكس؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر، وإن لم يرد به السمع؛ إذا لم يكن نقاه.

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع، وإلا فلا يجوز حيثئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها.

وأيضاً: فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفي، فإن الأمور المتماثلة في الجواز، والوجوب، والإمتناع: يمتنع اختصاص بعضها دون بعض، في الجواز والوجوب والإمتناع، فلا بد من اختصاص المنفي عن المثبت بما يخصه بالنفي، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت.

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال: لا بد من أمر يوجب نفى ما يجب نفيه عن الله، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت، وإن كان السمع كافيًا كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا؟.

فيقال: كلما نفى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزعه عنه، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفى الآخر، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه، وأنه قديم واجب القدم: علم امتناع العدم والحدوث عليه، وعلم أنه غني عما سواه.

فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه لنفسه: ليس هو موجوداً بنفسه، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به.

وهو سبحانه غني عن كل ما سواه فكل ما نافي غناه فهو منزعه عنه؛ وهو سبحانه قدير قوي، فكل ما نافي قدرته وقوته فهو منزعه عنه، وهو سبحانه حي قيوم، فكل ما نافي حياته وقيوميته فهو منزعه عنه.

وبالجملة؛ فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد، فكل ما ضاد ذلك فالسمع بنفيه كما ينفي عنه المثل والكفر فإن إثبات الشيء نفى

لضده، ولما يستلزم ضده، والعقل يعرف نفى ذلك كما يعرف إثبات ضده، فإثبات أحد الضدين نفى للآخر ولما يستلزمه.

فطرق العلم بنفى ما ينزه عنه الرب متسعة، لا يحتاج فيها إلى الاختصار على مجرد نفى التشبيه والتجسيم، كما فعله أهل القصور والتقصير، الذين تناقضوا في ذلك، وفرقوا بين المتماثلين، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه.

وكذلك احتج القرامطة على نفى جميع الأمور، حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال لا موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفى النقيضين: وهو أظهر الأشياء امتناعاً.

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات، والممتنعات، والجمادات: أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزّه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا.

وقد تقدم أن ما ينفي عنه - سبحانه - النفي المتضمن للإثبات؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال، فإن المعدوم يوصف بالنفي، والمعدوم لا يشبه الموجودات، وليس هذا مدحاً له، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات: تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى.

والنقص ضد الكمال؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزّه عنه؛ وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة، فإن النوم أخو الموت، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه.

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب، والآكل والشارب أجوف، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب.

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك، والسمع قد نفى ذلك في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ۝۱﴾ [الإخلاص: ٢] والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السورة هي نسب الرحمن. أو هي الأصل في هذا الباب.

وقال في حق المسيح وأمه: «**مَا الْمَسِيحُ أَبْتُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِتَحْتَلَانَ أَلْطَعَامُ**» [المائدة: ٧٥] فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأخرى.

والكبد والطحال ونحو ذلك: هي أعضاء الأكل والشرب، فالغنى المنزه عن ذلك: منزّه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل؛ إذ ذاك من صفات الكمال؛ فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل.

وهو سبحانه منزّه عن الصاحبة والولد، وعن آلات ذلك وأسبابه.

وكذلك البكاء والحزن: هو مستلزم الضعف والعجز، الذي ينزه عنه سبحانه؛ بخلاف الفرح والغضب، فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسَّمْع دون الصمم، وبالبصر دون العمى، وبالكلام دون البكم، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك.

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبتته السمع، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا سمي له وليس كمثله شيء، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السموات، ولا الكواكب ولا الهواء، ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر.

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا: جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها. فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق. من العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه، موجوداً معدوماً، وذلك جمع بين التقيضين.

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، أو يد كيدي ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه.

وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا، ولم يكن في العقل ما يثبت ولا ينفيه سكتنا عنه، فلا نثبت ولا ننفيه.

فثبت ما علمنا ثبوته، ونفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، والله أعلم.

القاعدة السابعة: أن يقال: إن كثيرًا مما دل عليه «السمع» يعلم «بالعقل» أيضًا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه وينبه عليه؛ كما ذكر الله ذلك في غير موضع.

فإنه سبحانه وتعالى: بين من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه، وغير ذلك: ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه؛ كما بين أيضًا ما دل على نبوة أنبيائه؛ وما دل على المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين:

من جهة أن الشارع أخبر بها.

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها. والأمثال المضروبة في القرآن، هي «أقيسة عقلية» وقد بسط في غير هذا الموضع، وهي أيضًا عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضًا.

وكثير من أهل الكلام يسمي هذه «الأصول العقلية» لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط، فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق، الذي هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل.

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف إثبات النبوة عليها.

«فطائفة» تزعم: أن تحسين العقل وتقريبه داخل في هذه الأصول، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل.

و«طائفة» تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها فيجعلون نفي أفعال الرب، ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلا بها.

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم، لظنهم أن العقل عارض السمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه. والسمع: إما أن يؤول، وإما

أن يفرض، وهم أيضًا عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم.

وهؤلاء يضلون من وجوه:

منها: ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة، وليس الأمر كذلك، بل القرآن بين من الدلائل العقلية - التي تعلم بها المطالب الدينية - ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر، فتكون هذه المطالب: شرعية عقلية.

ومنها: ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلوكها. وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكره، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

ومنها: ظنهم أن تلك الطريق التي سلوكها صحيحة، وقد تكون باطلة.

ومنها: ظنهم أنما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة من المجهولات؛ لا من المعقولات. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من «صفات الله تعالى» ما قد يعلم بالعقل، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي؛ كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات: على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حي؛ عليم؛ قدير؛ مريد؛ وكذلك السمع؛ والبصر، والكلام: يثبت بالعقل عند المحققين منهم، بل وكذلك الحب، والرضا، والغضب. يمكن إثباته بالعقل. وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة: مثل أحمد ابن حنبل، وغيره.

ومثل: عبد العالي المكي، وعبد الله بن سعيد بن كلاب؛ بل وكذلك إمكان الرؤية: يثبت بالعقل، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته.

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته. وهذه الطريق أصح من تلك.

وقد يمكن إثبات الرؤية، بغير هذين الطريقين، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات، كما يقال: إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم: أحق به من الممكن المحدث.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في

هذا الباب: أنه لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين، للزم اتصافه بالأخرى؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت؛ ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مبين للعالم لكان داخلًا فيه. فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى. وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات، فتتريه الخالق عنها أولى.

وهذه الطريق غير قولنا إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق؛ فالخالق أولى. فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور؛ لبسوا به على الناس؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته. ويضعف الإثبات به، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار، حتى الأمادي أمسى مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية، وأمثالهم من الجهمية. فقالوا: القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات: كالسمع والبصر والكلام، مع كونه حيًا: لكان متصفا بما يقابلها.

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين). وبيان أقسامهما، فنقول: أما المتقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو إما ألا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفين؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب، وهو تقابل التناقض؛ والتناقض هو اختلاف النقيضين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما؛ كقولنا زيد حيوان، زيد ليس بحيوان.

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب، أنه لا واسطة بين الطرفين، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب؛ إذ كون الموجود واجبًا بنفسه وممكنًا بنفسه، لا يجتمعان ولا يرتفعان.

فإذا جعلتم هذا التقسيم، وهما: «النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان» فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وليس هما السلب والإيجاب، فلا يصح حصر النقيضين - اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان - في السلب والإيجاب.

وحينئذ فقد ثبت وصفان - شيان - لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا.

فمن جعل الموت معنى وجوديًا، فقد يقول: إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب؛ وكذلك العلم والجهل، والصمم والبكم ونحو ذلك.

الوجه الثاني: أن يقال: هذا القسيم يتداخل؛ فإن العدم والملكة: يدخل في السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه، والمتضايقان يدخلان في المتضادين، إنما هما نوع منه. فإن قال: أعني بالسلب والإيجاب، فلا يدخل في العدم والملكة - وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له - ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه إلى آخره.

قيل له: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين: أحدهما: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به.

والثاني: سلب ما لا يمكن اتصافه به.

فيقال: الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب.

والثاني: إثبات ما يجب اتصافه به؛ فيكون المراد به سلب ممتنع. وإثبات الواجب؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا إثبات واجب، وزيد ليس بحجر، فإن هذا سلب ممتنع.

وعلى هذا التقدير فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم - كقولنا المثلث إما موجود وإما معدوم - يكون من قسم العدم والملكة، وليس كذلك. فإن ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعًا، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم.

وأيضًا فإنه على هذا التقدير - فصفت الرب كلها واجبة له - فإذا قيل: إما أن يكون حيًا أو عليماً، أو سميعاً أو بصيراً، أو متكلماً؛ أو لا يكون، كان مثل قولنا: إما أن يكون موجوداً، وإما أن لا يكون. وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب، فيكون الآخر مثله؛ وبهذا يحصل المقصود.

فإن قيل: هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات؛ قيل له: هذا إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان؛ فأما الرب تعالى؛ فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها، باتفاق العقلاء، فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حيًا، وتارة ميتًا، وتارة أصم، وتارة سميعًا، وهذا يوجب اتصافه بالتناقض؛ وذلك متناف قطعًا بخلاف من نفاها وقال: إن نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها.

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول: إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصاً، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة.

وقيل له أيضاً: أنت في تقابل السلب والإيجاب، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين، لم يصح أن تقول واجب الوجود؛ إما موجود وإما معدوم؛ والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود. والآخر معلوم الامتناع. وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً، وإما ألا يكون؛ وإما أن يكون سميعاً بصيراً وإما أن لا يكون؛ لأن النفي إن كان ممكناً صح التقسيم، وإن كان ممتنعاً، كان الإثبات واجباً، وحصل المقصود.

فإن قيل: هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب، ونحن نسلم ذلك كما ذكر في الاعتراض؛ لكن غايته: أنه إما سميع وإما ليس بسميع، وإما بصير وإما ليس ببصير؛ والمنازع يختار النفي.

فيقال له: على هذا التقدير، فالمثبت واجب؛ والمسلوب ممتنع، فإما أن تكون هذه الصفات واجبة له، وإما أن تكون ممتنعة عليه، والقول بالامتناع لا وجه له؛ إذ لا دليل عليه بوجه.

بل قد يقال: نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات؛ وقد علم فساد ذلك. وحيثئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له.

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له، فإنها إما واجبة له وإما ممتنعة عليه، والثاني باطل، فتعين الأول؛ لأن كونه قابلاً لها خالياً عنها يقتضي أن يكون ممكناً، وذلك ممتنع في حقه؛ وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظائر.

الجواب الثاني: أن يقال: فعلى هذا إذا قلنا زيد إما عاقل وإما غير عاقل؛ وإما عالم وإما ليس بعالم، وإما حي وإما غير حي، وإما ناطق وإما غير ناطق. وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها، لم يكن هذا داخلياً في قسم تقابل السلب والإيجاب.

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة، وخلاف اتفاق العقلاء، وخلاف ما ذكره في المنطق وغيره. ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب، على وجه يلزم من صدق إحداها كذب الأخرى، فلا يجتمعان في الصدق والكذب، فهذه شروط التناقض موجودة فيها.

وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا: هو إما بصير، وإما ليس ببصير: كان إيجاباً وسلباً، وإذا قلنا: إما بصير؛ وإما أعمى: كان ملكة وعدما، وهذه منازعة لفظية، وإلا فالمعنى في الموضعين سواء.

فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: أنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر، فإن الاستحالة هنا ممكنة كما مكانها إذا عبر بلفظ العمى.

الوجه الثالث، أن يقال: التقسيم الحاصر أن يقال: المتقابلان إما أن يختلفا بالسلب والإيجاب، وإما أن لا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين. فالأول هو النقيضان.

والثاني إما أن يمكن خلو المحل عنهما، وإما أن لا يمكن. والأول: هما الضدان كالسواد والبياض، والثاني: هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتيين، كالوجوب والإمكان، والحدوث والقدم، والقيام بالنفس والقيام بالغير، والمباينة والمجانبة، ونحو ذلك.

ومعلوم أن الحياة والموت، والصمم والبكم، والسمع: ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما، كالحمرة بين السواد والبياض فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما، فإذا انتفى تعين الآخر.

الوجه الرابع: المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم، والقدرة والكلام ونحوها: أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى.

وحينئذ فإذا كان الباري منزهاً عن نفي هذه الصفات؛ مع قبوله لها فتتزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص ممتنع، فيجب اتصافه بصفات الكمال، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتصافه، لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممكن، وأنه واجب له وهو المطلوب. وهذا في غاية الحسن.

الوجه الخامس، أن يقال: أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت، فإذا عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي - هو أن يعلم ثبوت ذلك في الخارج - كان هذا باطلاً لوجهين:

أحدهما: أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة، وهو قولكم - لكن هذا اصطلاح محض - وألا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت. وقد جاء القرآن بذلك. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن

دُونَ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ

﴿٢٠﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]. فهذا في «الأصنام» وهي من الجمادات وقد وصفت بالموت، والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان.

قال أهل اللغة: الموتان بالتحريك خلاف الحيوان، يقال: اشتر الموتان ولا تشتري الحيوان، أي اشتر الأرض والدور؛ ولا تشتري الرقيق والدواب؛ وقالوا أيضًا: الموت ما لا روح فيه.

فإن قيل: فهذا إنما يسمى موأًا باعتبار قبوله «للحياة» التي هي إحياء الأرض. قيل: وهذا يقتضي أن الحياة أعم من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة، إذا كان قابلاً للزرع والعمارة؛ والخرس ضد النطق، والعرب تقول «لبن أخرس» أي خائر لا صوت له في الإناء، «وسحابة خرساء» ليس فيها رعد ولا برق، «وعلم أخرس» إذا لم يسمع له في الجبل صوت صدى، ويقال: «كتيبة خرساء» قال أبو عبيدة: هي التي صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقايع.

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت؛ فإنه يوصف به القادر على النطق، إذا تركه؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق، ومع هذا فالعرب تقول: «ما له صامت ولا ناطق» فالصامت الذهب والفضة، والناطق الإبل والغنم، فالصامت من اللبن الخائر، والصموت الدرع التي صمت إذا لم يسمع لها صوت.

ويقولون: دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق، ولا يمكن منها النطق في العادة ومنه قول النبي ﷺ: «العجماء جبار»^(١) وكذلك في «العمياء» تقول العرب: عمى الموج يعمى عمى إذا رمى القذف والزبد؛ و«الأعميان» السيل، والجمل الهائج. وعمى عليه الأمر إذا التبس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦].

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها أنه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام.

الثاني: أن الجمادات يمكن اتصافها بذلك، فإن الله سبحانه قادر أن يخلق في الجمادات حياة، كما جعل عصا موسى حية تبتلع الحبال والعصي - وإذا [كان] في إمكان العادات: كان ذلك مما قد علم بالتواتر - وأنتم أيضًا قائلون به في مواضع كثيرة. وإذا كانت الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٤٩٩، ٢٣٥٥، ٦٩١٢، ٦٩١٣) ومسلم في صحيحه برقم (١٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الموجودات يمكن اتصافها بذلك، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان. وإن عنيتم الإمكان الذهني - وهو عدم العلم بالامتناع - فهذا حاصل في حق الله، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

الوجه السادس، أن يقال: هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجي، فإمكان الوصف للشيء يعلم تارة بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه.

ومعلوم أن الحياة والعلم، والقدرة والسمع، والبصر والكلام: ثابت للموجودات المخلوقة، وممكن لها، فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى؛ فإنها صفات كمال. وهو قابل للاتصاف بالصفات؛ وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لاتصف بأضدادها.

الوجه السابع، أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عمى، وصمًا، وبكمًا، أو لم تسم. والعلم بذلك ضروري، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع، ويبصر، ويتكلم، والآخر ليس كذلك، كان الأول أكمل من الثاني.

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات؛ فقال تعالى عن إبراهيم الخليل: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] وقال أيضًا في قصته: ﴿فَسْتَلَوْهُمْ إِن كَانُوا يَنْطَلِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقال تعالى عنه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ۖ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ۖ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۖ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۖ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ ۖ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ۖ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٢ - ٧٧].

وكذلك في قصة موسى في العجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ لَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَبَرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۖ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٦]؟!

فقابل بين الأبكم العاجز، وبين الأمر بالعدل: الذي هو على صراط مستقيم.

فصل

وأما الأصل الثاني: وهو التوحيد في العبادات المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا.

فنقول: لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء»^(١).

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته. ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَسْتَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٥١] وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَجَدَتْ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ [٥٢] [المؤمنون: ٥١، ٥٢] فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه.

ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد، والأنبياء أخوة لعلات، وإن أولى الناس بابن مريم لأننا؛ أنه ليس بيني وبينه نبي»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٣) والترمذي في سننه برقم (٢١٥٦) وأحمد في المسند (١٦٩/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٤٢، ٣٤٤٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومعنى قوله ﷺ: «أخوة لعلات» أي أن أمهاتهم مختلفة، بمعنى أن شرائعهم مختلفة إلا أن إيمانهم واحد.

وهذا الدين هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال الله تعالى عن نوح ﴿وَآتَىٰ عَلَيْهِم نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوُّوا إِنَّ كَانَ كِبَرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكَّرِي بِعَايَةِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧١، ٧٢].

وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَنْ يَرْعُبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠، ١٣٢].

وقال عن موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَتَقَوَّمُ إِنَّ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذَا أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّتِ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَيرْسُولِي قَالُوا ءَامَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّنا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النحل: ٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده، وطاعته وحده.

فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت؛ فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة، ثم أمرنا ثانيًا باستقبال الكعبة: كان كل من الفعلين حين أمر به داخلًا في الإسلام.

فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلي، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشريعة والمنهاج، والوجه والمنسك؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحدًا، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد.

والله تعالى جعل من دين الرسل: أن أولهم يبشر بآخريهم ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢١﴾ [التوبة: ٣١]
وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَا أَنْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٧﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧] وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلشَّيْرِ أَنْ يُوْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩] إلى قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٨٠]؟ فيبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر.

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء، والأحبار، والرهبان، والمسيح ابن مريم، شاركوا الله في خلق السموات والأرض.
بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والافعال.

بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهاً مساوياً لله في جميع صفاته.

بل عامة المشركين بالله: مقرّون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له، سواء كان ملكاً، أو نبياً، أو كوكباً، أو صنماً؛ كما كان مشركو العرب يقولون في تليبتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك» فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد وقال: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»^(١).

وقد ذكر أرباب المقالات: ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين، في الملل والنحل، والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات؛ بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين «النور» و«الظلمة»، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر.

ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين:

أحدهما: أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٥٤٩) ومسلم في صحيحه برقم (١١٨٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والثاني: أنها قديمة، لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه في كتابه فقال: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُمْ مُمْسِكُتُ رَحْمَتِيَّ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْمَكْرَسِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْقُوتُ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٧] إلى قوله: ﴿فَأَنَّى تُشْعِرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٩] إلى قوله: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَفَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

وبهذا وغيره: يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد، فإنه عامة المتكلمين الذي يقرّون التوحيد في كتب الكلام والنظر: غايتهم أن يجعلوا التوحيد (ثلاثة أنواع). فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له.

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو «توحيد الأفعال» وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتاجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولاً: لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً، وهم مع هذا مشركون.

فقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك؛ ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله، كالقدرة وغيرهم؛ لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا إنهم خلقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبيع والنجوم، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون إنها غنية عن الخالق مشاركة له في الخلق، فأما من أنكر الصانع

فذاك جاحد معطل للصانع، كالقول الذي أظهر فرعون.

والكلام الآن مع المشركين بالله، المقرين بوجوده، فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك «النوع الثاني» - وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته - فإنه ليس في الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له في ذاته سواء قال إنه يشاركه. أو قال: إنه لا فعل له؛ بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور.

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم. وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات ونحو ذلك، فإن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، فصار من قال: إن لله علماً أو قدرة، أو أنه يرى في الآخرة، أو أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون: إنه مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة، فنفوا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال إن الله عليم قدير، عزيز حكيم؛ فهو مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كل منهما تشبيهاً له، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالمتنعات، والمعدومات، والجمادات، فرازاً من تشبيهمهم - بزعمهم - له بالأحياء.

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلاً، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات؛ فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات، لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً؛ ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم الموحدين.

وكذلك «النوع الثالث» وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له؛ لفظ مجمل، فإن الله سبحانه أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد؛ فيمتنع عليه أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد ركب من أجزاء؛

لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً: فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقاً؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك، الذي وصفهم به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله.

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو.

فإن المشركين كانوا يقولون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو الذي يستحق بأن يعبد، فهو إله بمعنى مألوه؛ لا إله بمعنى آله؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظارة؛ أهل الإثبات للقدر، المنتسبون إلى السُنَّة إنما هو توحيد الربوبية، وإن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون.

وكذلك طوائف من أهل التصوف، والمنتسبين إلى المعرفة، والتحقيق والتوحيد، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وأن يشهد أن الله رب كل شيء، ومليكه وخالقه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله، أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة: يقرّون هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم، المباين لمخلوقاته، وآخرون يضمنون هذا إلى نفي الصفات، فيدخلون في التعطيل مع هذا، وهذا شر من حال كثير من المشركين.

وكان جهنم ينفي الصفات ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهنم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهنمًا ومن اتبعه يقول بالإرجاء؛ فيضعف الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده.

والنجارية والضرارية وغيرهم: يقربون من جهنم في مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات.

والكلابية والأشعرية: خير من هؤلاء في باب الصفات، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأثبتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع.

وأما في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام، فأقوالهم متقاربة. والكلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، الذي سلك الأشعري خطته.

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي ونحوهما. خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والائمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل.

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر، لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان. وإن كان مع تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمناً؛ لكنه يخلد في النار فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم، وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة.

وأما المعتزلة فهم يتفنون الصفات، ويقاربون قول جهم، لكنهم يتفنون القدر؛ فهم وإن عظموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد؛ وغلوا فيه؛ فهم يكذبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب، والإقرار بالأمر والنهي والوعد والوعيد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد.

ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القدرية، كما نبغ فيهم الخوارج: الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخفى، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة.

فهؤلاء المتصوفون، الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهي: شر من القدرية المعتزلة ونحوهم: أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين، الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] والمشركون شر من المجوس.

فهذا أصل عظيم، على المسلم أن يعرفه؛ فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله،

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين، أو أحدهما مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد، والعلم والمعرفة.

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء، ومليكه وخالقه: لا ينجيه من عذاب الله، إن لم يقتنوا به إقراره بأنه لا إله إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو؛ وأن محمدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين:

الأصل الأول «توحيد الإلهية» فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله، قال تعالى: ﴿وَيَسُبُّوا اللَّهَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتُمْ تُؤْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٨﴾ [يونس: ١٨] فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون.

وقال تعالى عن مؤمن يسن ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ٢٢﴾ ٢٢ ٢٣ من دونه عَالِهَةً إِنْ يُرَدِّنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَقْدِرُونَ ٢٣ ٢٤ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَلَالِي مُبِينٍ ٢٤ إِنْ أَمْسَتْ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ ٢٥﴾ [يس: ٢٢ - ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرْدَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَرَكَّبْتُمْ مَا خَوَّلْنَكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ٩٤﴾ [الأنعام: ٩٤] فأخبر سبحانه عن شفعاთهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء وقال تعالى: ﴿أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ٤٢﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَمْ يَمْلِكِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ٤٣﴾ [الزمر: ٤٣ - ٤٤] وقال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ٤٤﴾ [السجدة: ٤٤] وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ٥١﴾ [الأنعام: ٥١] وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ٦٨﴾ لَا يَسْقُونَهُ إِلَّا أَلْوَابٌ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَمْلِكُونَ ٦٩ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ٧٨﴾ [الأنبياء: ٦٨ - ٧٨] وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُنْفِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ٧٩﴾ [النجم: ٧٩] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْفَالِ ذَرْوْا فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ٨٧﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ٨٨﴾ [سبا: ٧٩، ٨٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ٩١﴾

أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

قالت طائفة من السلف: كان قوم يدعون العزيز والمسيح والملائكة فأنزل الله هذه الآية يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

ومن تحقيق التوحيد: أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادة والتوكل، والخوف والخشية، والتقوى، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٢٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] إلى قوله: ﴿الشَّكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]. وكل من الرسل يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقد قال تعالى في التوكل: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢] وقال: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩].

فقال في الإتيان: ﴿مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩] وقال في التوكل: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ولم يقل: ورسوله؛ لأن الإتيان هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال، الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما أحله، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وأما الحسب فهو الكافي، والله وحده كاف عبده، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فهو وحده حسبهم كلهم، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] أي حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم.

وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك، كما يظنه بعض الغالطين، إذ هو وحده كاف نبيه، وهو حسبك، ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول، وهذا في اللغة كقول الشاعر:

فحسبك والضحاك سيف مهند

وتقول العرب: حسبك وزيداً درهم، أي يكفيك وزيداً جميعاً درهم.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢] فأثبت الطاعة لله والرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [٢] ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [نوح: ٢ - ٣] فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول؛ فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله.

وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَالْخَشُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وقال الخليل عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٨١] الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨١ - ٨٢].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال: لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: وأينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم»^(١).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَذَرْهَا وَمَنْ قَدْ أَخْلَا مِنْ ذُنُوبٍ كَثِيرَةٍ وَلَمْ يَلْبِسْ ذُنُوبَهُ بِالِإِيمَانِ الَّذِي فِي بَيْتِهِ مَالٌ كَثِيرٌ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا فَإِنْ يَلْزَمْهُ فَعَلَيْهَا ذَلِكَ هُوَ السَّبِيلُ الَّذِي لَا يَنْفَرُ عَنْهُ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ومن هذا الباب أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً»^(٢).

وقال: «ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢)، (٣٣٦٠)، (٣٤٢٨)، (٣٤٢٩)، (٤٦٢٩)، (٤٧٧٦)،

(٢٩١٨)، (٦٩٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٢٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢١١٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٤٥٩).

(٣) تقدم تخريجه.

ففي الطاعة: قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو، وفي المشيئة: أمر أن يجعل ذلك بحرف ثم، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة الرسول، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله.

الأصل الثاني: حق الرسول ﷺ.

فعلينا أن نؤمن به ونطيعه ونتبعه، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبُيُوتُكُمْ تَحْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ رِضْوَانِهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [التوبة: ٢٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وأمثال ذلك.

فصل

وإذا ثبت هذا: فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره: بقضائه وشرعه. وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه؛ فغلطتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقته وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا متناقضاً من الرب - سبحانه وتعالى - وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم؛ كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب.

والمقصود أن هذا مما تقوله أهل الضلال؛ وأما أهل الهدى والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء، وربهم ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، وأحاط بكل شيء علماً، وكل شيء أحصاه في إمام مبين.

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله، وقدرته ومشيئته، ووحدانيته وربوبيته، وأنه خالق كل شيء، وربهم ومليكه: ما هو من أصول الإيمان.

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب، التي يخلق بها المسببات كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَفَلَّتْ سَحَابًا نَقَالَا سُقْنَهُ يَلْدِ مِثْرًا قَدْ أَرْزَلْنَا بِهِ السَّمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] فأخبر أنه يفعل بالأسباب.

ومن قال: إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع، وهو شبيهه بإنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان، التي يفعل الحيوان بها، مثل قدرة العبد، كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره.

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه، إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إذا شاء إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] أي فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

ولهذا من قال: إن الله لا يصدر عنه إلا واحد - لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد - كان جاهلاً، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء - لا واحد ولا إثنان - إلا الله الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون.

فالنار التي خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها، وبمحل يقبل الاحتراق؛ فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما، وقد يطفى الجسم بما يمنع إحراقه.

والشمس التي يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف، لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنه لا بد من «الإيمان بالقدر» فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: هو نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده.

ولا بد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعة، وحركة يدفع بها مضرتة؛ والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك؛ فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي ﷺ «أصدق الأسماء حارث وهمام»^(١) وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولا بد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟.

وهذا قد يعرف بعضه الناس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضهم لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم.

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسننها وقبيحها بالعقل، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل؟ كما قد بسط في غير هذا الموضع. وبينما ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه.

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به، وسبباً لما يبغضه ويؤذيه وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعاً أخرى؛ لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال: من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة، لا تعرف إلا بالشرع.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٩٥٠) وأحمد في المسند (٣٤٥/٤) من حديث أبي وهب الجشمي رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٤١٤٠).

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك.

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَفِعْتُ إِلَهُكُمْ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبا: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا، وأنه يعلم بالعقل، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح: يخرج عن هذا، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت.

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانتا تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا، والسخط والفرح، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه الشواهد العقلية: تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح هل ذلك ممتنع لذاته، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح، وأنه سبحانه منزّه عن ذلك، لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه؟ على قولين.

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال، والطاعة والمعصية، والأبرار والفجار، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب؛ فلا جعلوه محمودًا على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة، وما تركه من التعذيب والنقمة.

والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسووه بخلقهم فيما يحسن ويقبح، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه.

فمن نظر إلى القدر فقط، وعظم الفناء في توحيد الربوبية، ووقف عند الحقيقة الكونية: لم يميز بين العلم والجهل، والصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية، والهدى والضلال، والرشاد والغى، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار.

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله، ودينه وشرائعه، فهم مخالفون أيضًا لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ

بشيء ويتألم بشيء، فيميز بين ما يأكل ويشرب، وما لا يأكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائماً، فقد افترى وخالف ضرورة الحس؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوؤه تارة، وما يسره أخرى.

فالأحوال التي يعبر عنها بالاضطلام والفناء والسكر ونحو ذلك، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها - لضعف تمييزه - لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً، ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقاً، وعظم هنا المقام فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية: قدراً وشرعاً، وغلط في خلق الله وفي أمره حيث ظن أن وجود هذا؛ لا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز: العقل والمعرفة.

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد أن لا أريد، أو أن العارف لا حظ له، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم؛ والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل.

ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل.

والفناء يراد به ثلاثة أمور:

أحدها: هو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله؛ وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبَنَاتُكُمْ وَأَسْوَاقٌ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي

سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ [التوبة: ٢٤] فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله.

وأما الفناء الثاني: وهو الذي يذكره بعض الصوفية، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى. فيفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره وبمعروفه عن معرفته، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى، فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين، وليس هو من لوازم طريق الله.

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي ﷺ وللسابقين الأولين، ومن جعل هذا نهاية السالكين، فهو ضال ضلالاً مبيتاً، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطيء، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك.

وأما الثالث: فهو الفناء عن وجود السوي، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود واحد بالعين، فهو قول أهل الإلحاد والاتحاد، الذين هم من أضل العباد.

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس: فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحذور فعومل بموجب ذلك، مثل أن يضرب ويجاع، حتى يبتلى بعظيم الأوصاب والأوجاع، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل مذهبه، وقيل له: هذا الذي فعله مقضي مقدور، فخلق الله وقدره ومشيتته، متناول لك وله وهو يعمكما، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له.

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر، ويعرض عن الأمر والنهي، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحذور، ويصبر على المقدور، كما قال تعالى: **﴿وَلَا تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾** [آل عمران: ١٢٠].

وقال في قصة يوسف: **﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَتَى وَيَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ أَمْرَ أَحَدٍ الْمُحْسِنِينَ﴾** [يوسف: ٩٠] فالتقوى فعل ما أمر الله به. وترك ما نهى الله عنه، ولهذا قال الله تعالى: **﴿فَاصْبِرْ إِنَّكَ وَعْدُ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾** [غافر: ٥٥]

فأمره مع الاستغفار بالصبر؛ فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يا أيها الناس توبوا إلى ربكم فوالذي نفسي بيده

إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة^(١) وقال: «إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة»^(٢).

وكان يقول: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني؛ اللهم اغفر لي خطئي وعمدي، وهزلي وجدي، وكل ذلك عندي؛ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر»^(٣).

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه، فاجتبه ربه فتاب عليه وهداه؛ وعن إبليس أبي الجن - لعنه الله - إنه أصر متعلقًا بالقدر فلعنه وأقصاه، فمِن أذنب وتاب وندم فقد أشبهه أباه، ومن أشبهه أباه فما ظلم، قال الله تعالى: ﴿وَحَلَّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ ٧١ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ٧٢﴾ [الأحزاب: ٧٢ - ٧٣].

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية، كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت: ٦] وقال تعالى: ﴿الرَّ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ آبَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ عَمَلُهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ سَوَاءً مَا نَفَعُوا وَالْأَكْثَرُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله والاستغفار؛ فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا»^(٤).

وقد ذكر سبحانه عن ذي النون أنه نادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين، قال تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] قال النبي ﷺ: «دعوة أخي ذي النون ما دعا بها مكروب

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧٠٢) وأبو داود في سننه برقم (١٥١٥) من حديث الأغر المزني رضي الله عنه.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٩٨، ٦٣٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧١٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
- (٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٧) وأبو يعلى في مسنده برقم (١٣٦) وهو حديث موضوع كما قال العلامة الألباني رحمه الله.

إلا فرج الله كربته»^(١).

وجماع ذلك أنه لا بد له في الأمر من أصلين، ولا بد له في القدر من أصلين. ففي «الأمر» عليه الإجهاد في الامتثال علماً وعملاً، فلا تزال تجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك.

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتعديه الحدود.

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً^(٢)، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالسَّائِغِينَ بِالِاسْتِغَارِ﴾ فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّكَ كَانَ تَوَّابًا ۝﴾ [النصر: ١ - ٣] وفي الصحيح أنه كان ﷺ يكثّر في أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن^(٣).

وأما في «القدر» فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه ويدعوه؛ ويرغب إليه، ويستعذ به ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر. وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه.

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته؛ لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوباً عليّ من قبل أن أخلق: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] قال: بكذا وكذا، فحج آدم موسى^(٤). وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب، فإن آدم قد كان تاب منه،

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥٠٥) وأحمد في المسند (١٧٠/١) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٧٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٩١) وأبو داود في سننه برقم (١٥١٣) والترمذي في سننه برقم (٣٠٠) والنسائي في سننه برقم (١٣٣٦) وابن ماجه في سننه برقم (٩٢٨) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٦٦١٤، ٧٥١٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والتائب من الذنب كمن لا ذنب له؛ ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك. وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

فمن راعى الأمر والقدر كما ذكر: كان عابداً لله مطيعاً له، مستعيناً به، متوكلاً عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين؛ وحسن أولئك رفيقاً.

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع كقوله: ﴿إِنَّا كَفَعْنَا لَعْنَتَنَا وَأَلْعَنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٣] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾ [الشورى: ١٠] وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [البقرة: ٢١٩] وقوله: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢ - ٣].

فالعبادة لله والاستعانة به، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية: «اللهم منك ولك»^(١). فما لم يكن بالله لا يكون؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم.

ولا بد في عبادته من أصلين.

أحدهما: إخلاص الدين له.

والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً؛ وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿يَبْلُوكُمْ بِآيَاتِكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] قال: أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي! ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً؛ والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة.

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدين، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٧٩٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣١٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٥٩٧).

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه.

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه، يعبدونه ويستعينونه.

وطائفة تعبد من غير استعانة ولا صبر، فتجد عند أحدهم تحريًا للطاعة والورع ولزوم السنّة؛ لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر؛ بل فيهم عجز وجزع.

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر، من غير استقامة على الأمر، ولا متابعة للسنّة، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطنًا وظاهرًا، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول، ولكن لا عاقبة له، فإنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق؛ إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنّة.

وشر الأقسام من لا يعبد ولا يستعين؛ فهو لا يشهد أن علمه لله ولا أنه بالله.

فالمعتزلة ونحوهم - من القدرية الذين أنكروا القدر - هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية، الذين يعرضون عن الشرع، والأمر والنهي.

والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية: خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي. والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، ويصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين وستهم، فهم معتزلة من هذا الوجه.

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة.

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ، خير القرون وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فرضي عن السابقين الأولين رضا مطلقًا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان.

وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «خير القرون القرن الذي بعثت

فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١).

وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة؛ أولئك أصحاب رسول الله ﷺ أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: يا معشر القراء! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتهم ضلالًا بعيدًا.

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطًا، وخط حوله خطأً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]^(٢) وقد أمرنا سبحانه أن نقول في صلاتنا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ②﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧].

وقال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»^(٣)؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم.

ولهذا كان يقال: تعوذوا بالله من فتنه العالم الفاجر والعايد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون؛ وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا النَّاسُ فَانْتَبِهُوا هُدًى مِّنْ رَبِّكُمْ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [البقرة: ١٢٣ - ١٢٤] قال ابن عباس رضي الله عنه: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه الآية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَرْجُونَ رَبَّهُمْ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ فِي غُرُوبٍ سَبِيلٌ﴾ ① وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَرْجُونَ رَبَّهُمْ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ فِي غُرُوبٍ سَبِيلٌ﴾ ②

(١) أخره البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٦٥٢، ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤٣٥/١، ٤٦٥) والدارمي في سننه (٦٧/١) وابن حبان في صحيحه برقم (١٧٤١، ١٧٤٢ موارد) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح موارد الظمان برقم (١٤٥٧).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٥٤) وأحمد في المسند (٣٧٨/٤) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٥٤).

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٤﴾ [البقرة: ١ - ٥] فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد ﷺ فيها كلام أم لا؟ فإن قيل بالجواز: فما وجهه؟ وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام النهي عن الكلام في بعض المسائل.

وإذا قيل بالجواز: فهل يجب ذلك؟ وهل نقل عنه عليه الصلاة والسلام ما يقتضي وجوبه؟ وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر في ذلك أو يكون مكلفًا به؟ وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحالة هذه أم لا؟

وإذا قيل بالوجوب: فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع في المهالك، وقد كان عليه الصلاة والسلام حريصًا على هدي أمته؟ والله أعلم.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين؛ أما المسئلة الأولى فقول السائل - هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل في أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد ﷺ فيها كلام أم لا؟ - سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة.

فإن المسائل التي هي من أصول الدين - التي تستحق أن تسمى أصول الدين - أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه: لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين؛ وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين.

(١) مجموع الفتاوى (١/٣ - ١٢٨).

إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعاً، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين؛ وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم، أو جاهل بهما جميعاً.

فإن جهله بالأول: يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه. وجهله بالثاني: يوجب أن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات؛ وإنما هي جهليات. وجهله بالأمرين: يوجب أن يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغي أن يعتقد في ذلك كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس: حذاقهم؛ فضلاً عن عامتهم.

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد. أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعدر. إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول الذين بينوه وبلغوه. وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضاً عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب، والمستحب.

والحمد لله الذي بعث إلينا رسولاً من أنفسنا يتلو علينا آياته، ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَفَ وَلَكِنَّ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصاً في عقله، وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وإن كان ذلك كثيراً في كثير من المتفلسفة، والمتكلمة، وجهال أهل الحديث، والمتفهمة، والمتصوفة.

وأما القسم الثاني: وهو دلائل هذه المسائل الأصولية، فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين، والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق. فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبني عليه صدق المخبر معقولات

محضة. فقد غلطوا في ذلك غلطاً عظيماً؛ بل ضلوا ضلالاً مبيناً في ظنهم: أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها - أهل العلم والإيمان - من أن الله سبحانه وتعالى يبين من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره.

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله تعالى في كتابه التي قال فيها ﴿وَلَقَدْ صَرَّبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨] فإن الأمثال المضروبة هي «الأقيسة العقلية» سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل. ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية. وإن كان لفظ البرهان في اللغة أعم من ذلك كما سمى الله آيتي موسى برهانين.

ومما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي أفرادها؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة، والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم، أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن، أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه: وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق - المربوب المعلول المدبر فإنما استفادته من خالقه وربه ومدبره - فهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه - وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات - فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى. وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود، وأما الأمور العدمية فالممكن بها أحق ونحو ذلك.

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله، ويعدّه من أئمة أهل الإسلام وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير «أصول الدين» من مسائل التوحيد، والصفات، والمعاد، ونحو ذلك.

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد؛ والعلم به تابع للعلم بإمكانه، فإن

المتنع لا يجوز أن يكون بين سبحانه إمكانه أتم بيان؛ ولم يسلك في ذلك ما يسلكه «طوائف من أهل الكلام» حيث يثبتون الإمكان الخارجي بمجرد الإمكان الذهني، فيقولون: هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال فإن الشأن في هذه المقدمة، فمن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال. والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره، والإمكان الذهني حقيقته عدم العلم بالامتناع. وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجي، بل يبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع. ولا معلوم الإمكان الخارجي وهذا هو الإمكان الذهني.

فالله سبحانه وتعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بهذا. إذ يمكن أن يكون الشيء ممتنعاً ولو لغيره وإن لم يعلم الذهن امتناعه؛ بخلاف الإمكان الخارجي، فإنه إذا علم بطل أن يكون ممتنعاً. والإنسان يعلم الإمكان الخارجي، تارة بعلمه بوجود الشيء، وتارة بعلمه بوجود نظيره، وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه.

ثم إنه إذا بين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفي في إمكان وقوعه إن لم تعلم قدرة الرب على ذلك.

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ مِثْلَهُمْ وَيَجْعَلَ لَهُمْ آجَلاً لَا رَيْبَ فِيهِ فَإِنَّ الظَّالِمِينَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩] وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُمْ بَنِينَ يُخَلِّفُهُمْ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُمْسِيَ الْمَوْتَ بَلَىٰ إِنَّهُمْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

وقوله: ﴿لَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] فإنه من المعلوم ببداية العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بني آدم والقدرة عليه أبلغ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك.

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى في مثل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عِلَّاهُ﴾ ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ تَرَابٍ﴾ [الحج: ٥] الآية.

وكذلك ما ذكره في قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُمْ قَالَ مَنْ يُتِي الْعِظَمَ وَيَتِي

رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ [يس: ٧٨] الآيات. فإن قوله تعالى: **﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾** قياس حذف إحدى مقدمتيه لظهورها، والأخرى سالبة كلية قرن معها دليلها، وهو المثل المضروب الذي ذكره بقوله: **﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾** [يس: ٧٨] وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي: أي لا أحد يحيي العظام وهي رميم. فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة، المنافية للحياة التي مبنها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها، واختلاطها بغيرها، ولنحو ذلك من الشبهات، والتقدير هذه العظام رميم ولا أحد يحيي العظام وهي رميم فلا أحد يحييها ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الاحياء.

وبين سبحانه إمكانه من وجوه بيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه، فقال: **﴿تُجَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾** [يس: ٧٩] وقد أنشأها من التراب، ثم قال: **﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾** ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء واستحال.

ثم قال: **﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾** [يس: ٨٠] فبين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب، وذلك أبلغ في المنافاة لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة؛ فالرطوبة تقبل من الانفعال ما لا تقبله اليبوسة.

ثم قال: **﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ﴾** [يس: ٨١] وهذه مقدمة معلومة بالبديهة، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه: **﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَحَسَنَ تَقْسِيمٍ﴾** [الفرقان: ٣٣] ثم بين قدرته العامة بقوله: **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [يس: ٨٢].

وفي هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه.

وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة سواء سموها حسية أو عقلية كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة - التي جعلوها جوهر الابن - منه، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة، والنفوس الفلكية التسعة: التي هم مضطربون فيها هل هي جواهر أو أعراض؟ وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور، والنفوس بمنزلة الإناث، ويجعلون ذلك آباءهم، وإمهاتهم، وآلهتهم وأربابهم القريبة وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة

الإرادة الدالة على النفس المحركة، لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضاً لا جوهرًا قائمًا بنفسه وذلك شبيه بقول مشركي العرب وغيرهم: الذين جعلوا له بنين وبنات. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُم بَيْنَ وَبَيْنَ يُغَيِّرُ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [١٣٥] ﴿[الأنعام: ١٠٠] وقال تعالى: ﴿آلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهم يَقُولُونَ﴾ [١٥١] ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَلَئِنْ لَكَدَبُونَ﴾ [١٥٢] [الصافات: ١٥١ - ١٥٢] وكانوا يقولون الملائكة بنات الله كما يزعم هؤلاء: أن العقول، أو العقول والنفوس هي الملائكة وهي متولدة عن الله فقال الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [٥٧] ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [٥٨] ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهُ أَيَسْكُمُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [٥٩] ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [٦٠] [النحل: ٥٧ - ٦٠] إلى قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ لُحْمًا ذَلِيلًا﴾ [٦١] ﴿جَزَاءً أَنْ هُمْ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢] [النحل: ٦٢] وقال تعالى: ﴿أَمْ أَخَذَ مِنْهَا بِخُلُقٍ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [٦٣] ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [٦٤] ﴿أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [٦٥] ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّتٌ شَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [٦٦] [الزخرف: ١٦ - ١٩]. وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [٦٧] ﴿إِلَىٰ قَوْلِهِ﴾ [٦٨] ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ﴾ [٦٩] ﴿إِنَّكَ إِذَا فَتِمَةُ ضَبْرَةٍ﴾ [٧٠] [النجم: ٢١ - ٢٢] أي جائرة وغير ذلك في القرآن.

فبين سبحانه أن الرب الخالق أولى بأن ينزهه عن الأمور الناقصة منكم فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم، وتستخفون من إضافته إليكم مع أنه واقع لا محالة، ولا تنزهونه عن ذلك، وتنفونه عنه، وهو أحق بنفي المكروهات المنقصات منكم.

وكذلك قوله في التوحيد: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُم مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] أي كخيفة بعضكم بعضاً كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وفي قوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَبَرًا﴾ [النور: ١٢] وفي قوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]. وفي قوله: ﴿فَقُولُوا إِنِّي بَارِكُكُمْ فَأَقُولُوا أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وفي قوله: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنَ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] فإن المراد في هذا كله من

نوع واحد. فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره، بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيرًا، فكيف ترضون لي أن تجعلوا ما هو مخلوقي ومملوكي شريكًا لي: يدعى ويعبد - كما أدعى وأعبد - كما كانوا يقولون في تلييتهم لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك، وهذا باب واسع عظيم جدًا ليس هذا موضعه.

وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل، التي تستحق أن تكون أصول الدين.

وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين؛ وإن أدخله فيه مثل «المسائل» «والدلائل» الفاسدة: مثل نفى الصفات، والقدر، ونحو ذلك من المسائل.

ومثل «الاستدلال» على حدوث العالم بحدوث «الأعراض» التي هي صفات الأجسام القائمة بها: إما الأكوان، وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل: من إثبات «الأعراض» التي هي الصفات أولاً، وإثبات «بعضها» كالأكوان التي هي الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق، وإثبات حدوثها ثانيًا بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل، ثم إثبات «امتناع خلو الجسم» ثالثًا؛ إما عن كل جنس من أجناس الأعراض: بإثبات أن الجسم قابل لها، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه، وعن ضده؛ وإما عن الأكوان - وإثبات «امتناع حوادث لا أول لها» رابعًا، وهو مبني على مقدمتين:

إحدهما: أن الجسم لا يخلو عن «الأعراض» التي هي الصفات.

والثانية: أن ما لا يخلو عن «الصفات» التي هي الأعراض فهو محدث لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تنهاى.

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدًا ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه ولهذا اعترف حذاق «أهل الكلام» كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقًا. ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين له لازم؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدوم العالم فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة. كما هو حال طوائف منهم.

وأما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم أبو الهذيل لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها - كالأشعري وغيره - أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها، وأجل غيرها: أن جميع «الأعراض» كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها، فقالوا: صفات «الأجسام» أعراض أي أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية. وأما جمهور عقلاء بني آدم فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس.

والتزمت طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفى صفات الرب مطلقاً، أو نفى بعضها لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده، والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضاً في غاية الفساد والضلال. ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه. إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة، ومن اتبعهم أصل دينهم.

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين؛ ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده.

وأما الدين الذي قال الله فيه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] فذاك له أصول وفروع بحسبه.

وإذا عرف أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام - لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات - نبين أن الذي هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول. وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ﷺ إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق.

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بدم الكلام وأهله؛ إذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة. فأما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - إذا احتج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة - كمخاطبة العجم: من الروم، والفرس، والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة.

وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه، ولهذا قال النبي ﷺ لأم خالد بنت خالد ابن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة، لأن أباهما كان من المهاجرين إليها فقال لها -: «يا أم خالد هذا سنا»^(١) والسنا بلسان الحبشة الحسن. لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم، وكلامهم بلغتهم. ويترجمها بالعربية. كما أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقراً له، ويكتب له ذلك^(٢) حيث لم يأمن من اليهود عليه.

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة لكلف «الجوهر» و«العرض» و«الجسم» وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات. كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه.

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة: بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ: نفياً وإثباتاً: في الوسائل والمسائل؛ من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم. وهذا من مثرات الشبهة.

فإنه لا يوجد في كلام النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين، أنه علق بمسمى لفظ «الجوهر» و«الجسم» و«التحيز» و«العرض» ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين: لا الدلائل ولا المسائل؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها. تارة لاختلاف الوضع. وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول «الجسم» هو المؤلف، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه؟ أو الجوهران فصاعداً؟ أو الستة؟ أو الثمانية؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول هو الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه، وأنه مركب من المادة والصورة، ومن يقول

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٨٢٣) من حديث أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧١٩٥) معلقاً، وأبو داود في سننه برقم (٣٦٤٥) والترمذي في سننه برقم (٢٧١٥) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

هو الموجود، أو الموجود القائم بنفسه؛ وأن الموجود لا يكون إلا كذلك.

والسلف والأئمة؛ الذين ذموا ويدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين: في دلائله، وفي مسائله: نفياً وإثباتاً.

فأما إذا عرف المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ، ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء، وما خالفه؛ فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم. وذلك يحتاج إلى معرفة معاني الكتاب والسنة. ومعرفة معاني هؤلاء بألفاظهم. ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني ليظهر الموافق والمخالف.

وأما قول السائل فإن قيل بالجواز: فما وجهه، وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام النهي عن الكلام في بعض المسائل؟ فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال، وأن ما هو في الحقيقة أصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز أن ينهي عنها بحال، بخلاف ما سمى أصول الدين وليس هو أصولاً في الحقيقة. لا دلائل ولا مسائل. أو هو أصول لدين لم يشرعه الله بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وأما ما ذكره السائل من نهيه فالذي جاء به الكتاب والسنة النهي عن أمور.

منها: القول على الله بلا علم، كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومنها: أن يقال عليه غير الحق كقوله: ﴿أَلَمْ يُوَفِّدْ عَلَيْهِمْ رَسُولًا يَشْفُقُ الْكِتَابَ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقوله: ﴿لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

ومنها: الجدل بغير علم كقوله: ﴿هَآئِنْتُمْ هَآؤِلَآءِ حَبَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

ومنها: الجدل في الحق بعد ظهوره كقوله: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦].

ومنها: الجدل بالباطل كقوله: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

ومنها: الجدل في آياته كقوله: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤] وقوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٣٥] وقوله: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِسَالِفِينَ﴾ [غافر: ٥٦] وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ نَجْصٍ﴾ [الشورى: ٣٥] ونحو ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ جُمُوعٌ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦] وقوله: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الحج: ٨].

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف كقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١٥] يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥ - ١٠٦]. قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [المائدة: ١٥٩] وقال تعالى: ﴿فَأَقْوَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٦] مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الروم: ٣٠ - ٣٢].

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْوَحْيُ بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] وفي مثل قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١٧] إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩] وفي مثل قوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وكذلك سنة رسول الله ﷺ توافق كتاب الله كالحديث المشهور عنه الذي روى مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو وسأله معروف في مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه - وهم يتناظرون في القدر - ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا، ورجل يقول: ألم يقل الله: كذا فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان فقال: «أبهذا أمرتم إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضاً، لا

ليكذب بعضه بعضاً، انظروا ما أمرتم به فافعلوه، وما نهيتم عنه فاجتنبوه»^(١) هذا الحديث أو نحوه.

وكذلك قوله: «المراء في القرآن كفر»^(٢) وكذلك ما أخرجاه في الصحيحين عن عائشة أن النبي ﷺ قرأ قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] فقال النبي ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»^(٣).

وأما أن يكون الكتاب أو الشئ نهى عن معرفة المسائل التي يدخل فيما يستحق أن يكون من أصول دين الله فهذا لا يكون اللهم إلا أن نهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيضل، كقول عبد الله بن مسعود: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»، وكقول علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله». أو مثل قول حق يستلزم فسادًا أعظم من تركه فيدخل في قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٤) رواه مسلم.

وأما قول السائل إذا قيل بالجواز فهل يجب؟ وهل نقل عنه عليه الصلاة والسلام ما يقتضي وجوبه.

فيقال: لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عاماً مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب، والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن؛ ونحو ذلك - مما أوجه الله على المؤمنين - فهو واجب على الكفاية منهم.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٦) بنحوه، وأحمد في المسند (١٨٥/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٣) وأحمد في المسند (٢٨٦/٢، ٣٠٠، ٤٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٨٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٤٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٩) وأبو داود في سننه برقم (١١٤٠) والترمذي في سننه برقم (٢١٧٢) والنسائي في سننه برقم (٥٠٢٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم، ومعرفتهم، وحاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم، أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي، والمحدث، والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك.

وأما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ فيقال: الصواب في ذلك التفصيل، فإنه وإن كانت طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد؛ فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه: خطأ مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأئمتها.

ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فإنهم كثيراً ما يحتجون فيها بالأدلة التي يزعمونها قطعيات، وتكون في الحقيقة من الأغلوطات فضلاً عن أن تكون من الظنيات؛ حتى إن الشخص الواحد منهم كثيراً ما يقطع بصحة حجة في موضع، ويقطع ببطلانها في موضع آخر، بل منهم من غاية كلامه كذلك؛ وحتى قد يدعي كل من المتناظرين العلم الضروري بنقيض ما ادعاه الآخر.

وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك. كقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨] وقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: ١٩] وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به.

وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١) أخرجاه في الصحيحين.

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة - من هذه المسائل الدقيقة - قد يكون عند كثير من الناس مشتبهاً لا يقدر فيه على دليل يفيد اليقين؛ لا شرعي، ولا غيره لم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٢٨٨) ومسلم في صحيحه برقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين؛ بل ذلك هو الذي يقدر عليه، لا سيما إذا كان مطابقاً للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه.

لكن ينبغي أن يعرف أن عامة من ضلّ في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر، والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا. كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا لَيْسَ لَكُمْ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَتَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٤] قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية.

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي عن النبي ﷺ أنه قال: «ستكون فتن» قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسن ولا تنقض عجايبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تشعب منه العلماء - وفي رواية - ولا تختلف به الآراء وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قرْءَانًا عَجَبًا﴾ [١] يَهْدِي إِلَى الرَّشَدِ [الجن: ١ - ٢] من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم»^(١).

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال تعالى: ﴿التَّصَّ﴾ [١] كِتَابُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ [الأعراف: ١، ٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣] وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [١٥٥] أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفْلِينَ [١٥٦] أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٠٦) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (٥٥٤).

يَسْتَهْزِئُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهْدَىٰ وَرَحْمَةٌ مِّنْ أَظْلَمَ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجَرِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴿١٥٧﴾ [الأنعام: ١٥٥ - ١٥٧].

فذكر سبحانه أنه سيجزي الصادق عن آياته مطلقاً - سواء كان مكذباً أو لم يكن - سوء العذاب بما كانوا يصدفون. يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر. سواء اعتقد كذبه، أو استكبر عن الإيمان به، أو أعرض عنه اتباعاً لما يهواه، أو ارتاب فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر، وقد يكون كافراً من لا يكذبه إذا لم يؤمن به.

ولهذا أخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله وإن كان له نظر، وجدل، واجتهاد في عقليات وأمور غير ذلك وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين قال تعالى: **﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَفُتُوهُ فَمَا أَتَقَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْعَادُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾** [الأحقاف: ٢٦] وقال تعالى: **﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَرِحُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُمْ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾** [٨٤] **﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾** [النساء: ٨٣ - ٨٥] وقال تعالى: **﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبَرٌ مَّقَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾** [غافر: ٣٥]. وقال تعالى: **﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَلِّغِيهِ فَاَسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾** [غافر: ٥٦] والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى: **﴿أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾** [الروم: ٣٥] وقال تعالى: **﴿لَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ﴾** [٥٦] **﴿فَاتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [الصافات: ١٥٦ - ١٥٧] وقال تعالى: **﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾** [النجم: ٢٣].

وقد طالب سبحانه من اتخذ ديناً بقوله: **﴿أَتُنْفِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْتَفَرُوا مِنَّا عَلَيْهِ﴾** [الأحقاف: ٤].

فالكتاب الكتاب، والأثارة كما قال من قال من السلف: هي الرواية، والاسناد. وقالوا: هي الخط أيضاً. إذ الرواية والاسناد يكتب بالخط، وذلك لأن الأثارة من الأثر؛ فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالاسناد ويقيد بالخط فيكون كل ذلك من آثاره.

وقال تعالى في نعت المنافقين: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا**

أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٣].

وفي هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة، وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو «عقليات» من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار.

فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلاً، أو لتعديه حدود الله بسلوكه السبل التي نهى عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد؛ بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله؛ فهذا مغفور له خطؤه. كما قال تعالى: ﴿أَمَنْ الرُّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ بَيْنَ أَيْدِي رُسُلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦]. وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال: «قد فعلت»^(١).

وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطي ذلك^(٢).

فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٢٦) والترمذي في سننه برقم (٢٩٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨٠٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضًا من فوقه فرفع رأسه فقال: «هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته».

وأما قول السائل: هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق - والحال هذه - فيقال: هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان:

أحدهما: ما اتفق الناس على جوازه، ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق.

والثاني: ما اتفقوا على أنه لا يطاق؛ لكن تنازعوا في جواز الأمر به، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه. فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق، وتنازعوا في وقوع الأمر به؛ فليس كذلك.

فالنوع الأول: كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته في «استطاعة العبد» وهي قدرته، وطاقته. هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل، أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه؟.

فمن قال بالأول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه إذا لم يكن عنده قدرة إلا مع الفعل. ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المتكلمين، وأهل الفقه، والحديث، والتصوف، وغيرهم ما دل عليه القرآن، وهو أن «الاستطاعة» التي هي مناط الأمر والنهي وهي المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل، وأما «الاستطاعة» التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له.

فالأولى: كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعَدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١) ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع سواء فعل، أو لم يفعل. فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل.

والثانية: كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾ [١١٠] الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ

عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا [الكهف: ١١٠، ١٠١] على قول من يفسر الاستطاعة بهذه، وأما على تفسير السلف والجمهور، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم. فنفوسهم لا تستطيع إرادته؛ وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١١١٧) وأحمد في المسند (٤٢٦/٤) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

المنزلة، واتباعها، فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه «الاستطاعة» هي المقارنة للفعل الموجبة له.

وأما الأولى: فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأعراف: ٤٢] وأمثال ذلك، فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطيعوا سمع ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم.

وكذلك أيضًا تنازعهم في «المأمور به» الذي علم الله أنه لا يكون، أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون. فمن الناس من يقول إن هذا غير مقدور عليه. كما أن غالبية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله، وخبره، وكتابه بأنه لا يكون. وذلك لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكنًا، ولا مقدورًا عليه. وقد خالفهم في ذلك جمهور الناس. وقالوا: هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى وقالوا: إن الله يعلمه على ما هو عليه فيعلمه ممكنًا مقدورًا للعبد؛ غير واقع، ولا كائن: لعدم ارادة العبد له، أو لبغضه إياه. ونحو ذلك، لا لعجزه عنه، وهذا النزاع يزول بتنوع القدرة عليه كما تقدم، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل، وإن كان مقدورًا «القدرة المصححة للفعل» التي هي مناط الأمر والنهي.

وأما النوع الثاني: فكاتفاهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الأعمى، والأقطع والزمن نقط المصحف وكتابه والطيران، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة.

وإنما تنازعوا في جواز الأمر به عقلاً، حتى نازع بعضهم في «الممتنع لذاته» كالجمع بين الضدين والناقضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة - كمن يزعم أن أبا لهب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن - فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف، بل إذا قدر أنه أخبر بصلية النار - المستلزم لموته على الكفر - وأنه أسمع هذا الخطاب؛ ففي هذا الحال انقطع تكليفه، ولم ينفعه الإيمان حينئذ كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَفْعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا﴾ [غافر: ٨٥] وقال تعالى: ﴿أَلَتَنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١].

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع في هذا الأصل يتنوع تارة إلى الفعل المأمور به وتارة إلى جواز الأمر. ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسمًا واحدًا وادّعى تكليف ما لا يطاق مطلقًا، لوقوع بعض الأقسام التي لا

يجعلها عامة المسلمين من باب ما لا يطاق. والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي؛ وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر.

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه، وقاس أحد النوعين بالآخر، وذلك من «الأقيسة» التي اتفق المسلمون؛ بل وسائر أهل الملل؛ بل وسائر العقلاء على بطلانها - فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال - كقوله: إن القدرة مع الفعل أو أن الله علم أنه لا يفعل - على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً ودينًا وذلك من مثرات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية، وإذا عرف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام. كإطلاق القول: بأن الناس مجبورون على أفعالهم، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك، وذم من يطلقه؛ وإن قصد به الرد على «القدرية» الذين لا يقولون بأن الله خالق أفعال العباد، ولا بأنه شاء الكائنات. وقالوا: هذا ردٌ بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل؛ ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم في ذلك ما يبين ردهم لذلك.

وأما إذا فصل مقصود القائل، وبين العبارة التي لا يشتبه فيها الحق بالباطل: ما هو الحق، وميز بين الحق والباطل: كان هذا من الفرقان، وخرج المبين حينئذ مما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفتهم الأئمة بأنهم مختلفون في كتاب الله مخالفون لكتاب الله متفقون على ترك كتاب الله، وأنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين لخوضهم في القدر بالباطل إذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» فقال: (الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي). ثم روي عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر؛ فقال الزبيدي: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجعل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلاً في القرآن ولا في السنة؛ فأهاب أن أقول ذلك؛ ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ؛ وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتصديق.

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة.

أما «الزبيدي» فمحمد بن الوليد صاحب الزهري فإنه قال: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، فنفى الجبر، وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة هو إلزام الانسان بخلاف رضاه. كما يقول الفقهاء في «باب النكاح» هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع؟ فيعنون بجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاه وتختاره. فقال: الله أعظم من أن يجبر أو يعضل؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد محباً راضياً لما يفعله، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه. كما هو الواقع، فلا يكون العبد مجبوراً على ما يختاره ويرضاه ويريده وهي: «أفعاله الاختيارية» ولا يكون معضولاً عما يتركه فيغضه ويكرهه ولا يريد به وهي «تروكه الاختيارية».

وأما «الأوزاعي» فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ، وإن عني به هذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة، فيفضي إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل، وذلك لا يسوغ. وإن قيل: إنه أريد به معنى صحيح.

قال الخلال: أنبأنا المروزي قال: سمعت بعض المشيخة يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنكر سفيان الثوري الجبر، وقال: الله تعالى جبل العباد. قال المروزي: أظنه أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس - يعني قوله الذي في صحيح مسلم -: «إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة». فقال: أخلقين تخلقت بهما، أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما»^(١). فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى!

ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق الأفعال بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۚ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۚ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١] فأخبر تعالى أنه خلق الانسان على هذه الصفة.

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي، لأن الزبيدي نفى الجبر، والأوزاعي منع إطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحاً فنفه قد يقتضي نفي الحق والباطل، كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» فقال: ثنا محمد بن

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه برقم (٥٢٢٥) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٣٥٤).
أما الذي في صحيح مسلم فهو قوله ﷺ لأشج: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة» انظر صحيح مسلم برقم (١٧).

بكار، ثنا أبو معشر، حدثنا يعلى عن محمد بن كعب أنه قال: إنما سمي الجبار لأنه يجبر الخلق على ما أراد. فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشتبه زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهرًا في المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعًا.

وهكذا يقال في نفي الطاقة على المأمور؛ فإن إثبات الجبر في المحذور نظر سلب الطاقة في المأمور. وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة. قال الخلال: أنبأنا الميموني قال: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يناظر خالد ابن خدّاش يعني في القدر - فذكروا رجلًا فقال أبو عبد الله: إنما أكره من هذا أن يقول أجبر الله، وقال: أنبأنا المروزي قلت لأبي عبد الله رجل يقول: إن الله أجبر العباد، فقال: هكذا لا تقل. وأنكر هذا، وقال: يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

وقال: أنبأنا المروزي قال: كتب إلي عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال: إنه تنزه عن ميراث أبيه؛ فقال رجل قدري: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فردّ عليه أحمد بن رجاء فقال: إن الله جبر العباد على ما أراد، أراد بذلك إثبات القدر، فوضع أحمد بن علي كتابًا: يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصة فقال: ويضع كتابًا وأنكر عليهما جميعًا، على ابن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري الذي قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد بن علي في وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد. فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب في هذه المسألة؟ قال: يضل الله من يشاء، ويهدي من يشاء.

قال المروزي في هذه المسألة: إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال لم يجبر، وعلى من ورد عليه جبر فقال أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي ردّ عليهم بمحدثه، وأنكر على من ردّ بشيء من جنس الكلام؛ إذا لم يكن له فيها إمام مقدم. قال المروزي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبر ومعه مشيخة، وكتاب من أهل عكبر فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله. فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه فرجعوا إليه.

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرًا ينافي الأمر والنهي، حتى جعله القدريّة منافيًا للأمر والنهي مطلقًا.

وجعله طائفة من الجبرية منافياً لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل؛ ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك، إلا كما ينفيه بمعنى كون الفعل ملائماً للفاعل ونافعاً له؛ وكونه منافياً للفاعل وضاراً له^(١).

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى:

ما الذي يجب على المكلف اعتقاده؟ وما الذي يجب عليه علمه؟ وما هو العلم المرغوب فيه؟ وما هو اليقين؟ وكيف يحصل؟ وما العلم بالله؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما قوله: ما الذي يجب على المكلف اعتقاده، فهذا فيه إجمال وتفصيل.

أما الإجمال فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله، ويقر بجميع ما جاء به الرسول: من أمر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وما أمر به الرسول ونهى؛ بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به، فلا بدّ من تصديقه فيما أخبر؛ والالتقاد له فيما أمر.

وأما التفصيل فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به؛ ولم يمكنه العلم بذلك؛ فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلاً، وهو داخل في إقراره بالمجمل العام، ثم إن قال خلاف ذلك متأولاً كان مخطئاً يغفر له خطأه؛ إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان، ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل. وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلي دون الرسالة؛ فهذا لا يعاقب إن لم يعتقد.

وأما قول طائفة من أهل الكلام: إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها؛ ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع؛ فإنهم تارة ينفونه، وتارة يتأولونه، أو يفوضون معناه، وتارة يثبتونه، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقاً بالصفات العقلية، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها، إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي تثبت بالرسالة؛ وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر؛ لا بمجرد الأدلة العقلية.

وأما قوله: ما الذي يجب عليه علمه؟ فهذا أيضًا يتنوع، فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به، فيعلم ما أمر بالإيمان به؟ وما أمر بعلمه؛ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة لوجب عليه تعلم علم الزكاة، ولو كان له ما يحج به لوجب عليه تعلم علم الحج، وكذلك أمثال ذلك!

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول ﷺ، بحيث لا يضيع من العلم الذي بلغه النبي ﷺ أمته شيء، وهو ما دلّ عليه الكتاب والسنة، لكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض على الكفاية، إذا قامت به طائفة سقط عن الباقيين.

وأما «العلم المرغّب فيه جملة» فهو العلم الذي علمه النبي ﷺ أمته لكن يرغب كل شخص في العلم الذي هو إليه أحوج؛ وهو له أنفع، وهذا يتنوع؛ فرغبة عموم الناس في معرفة الواجبات والمستحبات من الأعمال والوعد والوعيد أنفع لهم. وكل شخص منهم يرغب في كل ما يحتاج إليه من ذلك، ومن وقعت في قلبه شبهة فقد تكون رغبته في عمل ينافيها أنفع من غير ذلك.

وأما «اليقين» فهو طمأنينة القلب؛ واستقرار العلم فيه، وهو [معنى] ما يقولون: «ماء يقن» إذا استقر عن الحركة. وضد اليقين الريب وهو نوع من الحركة والاضطراب، يقال: رابني يربيني، ومنه في الحديث: أن النبي ﷺ مر بظبي حاقف، فقال: «لا يريه أحد»^(١).

ثم اليقين ينتظم منه أمران: علم القلب. وعمل القلب. فإن العبد قد يعلم علمًا جازمًا بأمر؛ ومع هذا فيكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم، كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه؛ ولا خالق غيره؛ وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه، وقد لا يصحبه العمل بذلك؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم، والغفلة هي ضد العلم التام وإن لم يكن ضدًا لأصل العلم، وإما للخواطر التي تسنح في القلب من الالتفات إلى الأسباب، وإما لغير ذلك.

وفي الحديث المشهور الذي رواه أبو بكر عن النبي ﷺ أنه قال: «سلوا الله اليقين والعافية، فما أعطي أحد بعد اليقين شيئًا خيرًا من العافية، فسلوهما الله»^(٢).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٣٥١/١) والنسائي في سننه (١٨٣/٥).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥٥٨) من حديث معاذ بن رفاعة رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٨٢١).

فأهل اليقين إذا ابتلوا ثبتوا؛ بخلاف غيرهم فإن الابتلاء قد يذهب إيمانهم أو ينقصه. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِعَائِدَتِنَا يُوَفُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. فهذه حال هؤلاء.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩]، إلى قوله: ﴿هَٰؤُلَاءِ ابْنِيَ الْمُؤْمِنِينَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [١١] وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [١٢]. [الأحزاب: ٩ - ١٢]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المدثر: ٣١].

وأما كيف يحصل اليقين فبثلاثة أشياء:

أحدها: تدبر القرآن.

والثاني: تدبر الآيات التي يحدثها الله في الأنفس والآفاق التي تبين أنه حق.

والثالث: العمل بموجب العلم، قال تعالى: ﴿سَرُّبِهِمْ عَائِدَتَنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكُفْ بِرَبِّكَ أَنَّكُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَاهِدُونَ﴾ [فصلت: ٥٣]، والضمير عائد على القرآن. كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلِّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [٥٢] سَرُّبِهِمْ عَائِدَتَنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٢، ٥٣].

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة: أن الضمير عائد إلى الله؛ وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل؛ فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

فبين سبحانه أنه يرى الآيات المشهودة ليبين صدق الآيات المسموعة، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية، لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر، كما يظنه طوائف من أهل الكلام يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر الذي هو الرسول، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع؛ والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه؛ والعلم بجواز بعثة الرسل؛ والعلم بالآيات الدالة على صدقهم، ويسمون هذه الأصول العقلية، لأن السمع

عندهم موقوف عليها، وهذا غلط عظيم، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع.

فإن الله سبحانه بيّن في كتابه كل ما يحتاج إليه في أصول الدين، قرر فيه التوحيد؛ والنبوة؛ والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر؛ خلاف المتكلمين من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم، واحتج فيه بالأمثال الصمدية؛ التي هي المقاييس العقلية المفيدة لليقين، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع.

وأما الآيات المشهودة فإن ما يشهد، وما يعلم بالتواتر: من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة لهم، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم: فيه عبرة تبين أمره ونهيه؛ ووعدته ووعيده؛ وغير ذلك، مما يوافق القرآن.

ولهذا قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا﴾ إلى قوله: ﴿فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢].

فهذا بين الاعتبار في أصول الدين، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه وكذلك قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿لَا فِي ذَلِكَ لَعْنَةٌ لِأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣].

وأما العمل؛ فإن العمل بموجب العلم يشته ويقرره ومخالفته تضعفه؛ بل قد تذهبه، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُونَ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْثًا﴾ [النساء: ٦٦] الآيات. وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ مَجْزِلَ السُّلْكِ﴾ [المائدة: ١٥ - ١٦] الآية. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُلِهِ يُؤْخِذْكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨] الآية.

وأما العلم فيراد به في الأصل نوعان:

أحدهما: العلم به نفسه؛ وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسماؤه الحسنی. وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محالة، فإنه لا بد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته؛ ويعاقب على معصيته؛ كما شهد

به القرآن والعيان. وهذا معنى قول أبي حيان التيمي - أحد أتباع التابعين - العلماء ثلاثة:

عالم بالله ليس عالمًا بأمر الله. وعالم بأمر الله ليس عالمًا بالله. وعالم بالله وبأمر الله. فالعالم بالله الذي يخشى الله، والعالم بأمر الله الذي يعرف الحلال والحرام. وقال رجل للشعبي: أيها العالم! فقال: إنما العالم من يخشى الله. وقال عبد الله ابن مسعود: كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلاً.

والنوع الثاني يراد بالعلم بالله: العلم بالأحكام الشرعية، كما في الصحيح عن النبي ﷺ: أنه ترخص في شيء فبلغه أن أقوامًا تنزهوا عنه، فقال: «ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها! والله إني لأعلمكم بالله وأخشاكم له» وفي رواية: «والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»^(١) فجعل العلم به هو العلم بحدوده.

وقريب من ذلك قول بعض التابعين في صفة أمير المؤمنين على بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث قال: إن كان الله في صدري لعظيمًا، وإن كنت بذات الله لعليمًا، أراد بذلك أحكام الله.

فإن لفظ الذات في لغتهم لم يكن كلفظ الذات في اصطلاح المتأخرين، بل يراد به ما يضاف إلى الله، كما قال خبيب رضي الله عنه.

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع ومنه الحديث: «لم يكذب أبراهيم إلا ثلاث كذبات كلها في ذات الله»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الحديد: ٦] ونحو ذلك. فإن ذات تأنيث ذو، وهو يستعمل مضافًا يتوصل به إلى الوصف بالأجناس، فإذا كان الموصوف مذكرًا قيل ذو كذا؛ وإن كان مؤنثًا قيل ذات كذا، كما يقال ذات سوار. فإن قيل: أصيب فلان في ذات الله فالمعنى في جهته ووجهته: أي فيما أمر به وأحبه؛ ولأجله.

ثم إن الصفات لما كانت مضافة إلى النفس فيقال في النفس أيضًا إنها ذات علم وقدرة وكلام ونحو ذلك، حذفوا الإضافة وعرفوها فقالوا: الذات الموصوفة أي النفس الموصوفة، فإذا قال هؤلاء المؤكدون «الذات» فإنما يعنون به النفس الحقيقية؛ التي لها وصف ولها صفات.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦١٠١، ٧٣٠١) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٣٥٧، ٥٠٨٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف؛ كقول الصحابي في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ أحبها لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام، كالعلم والقدرة. والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه، وتقول: إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف. والكلائية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف، فيجعلون الوصف هو القول؛ والصفة المعنى القائم بالموصوف.

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل؛ كالوعد والعدة؛ والوزن والزنة؛ وأنه يراد به تارة هذا؛ وتارة هذا.

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون الله وصف قائم به علم أو قدرة؛ أو إرادة أو كلام - وقد أثبتتها المسلمون - صاروا يقولون: هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات. وقد صارت طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق، ويقولون: الصفات زائدة على الذات التي وصفوا - لها صفات ووصف - فيشعرون الناس أن هناك ذاتاً متميزة عن الصفات، وأن لها صفات متميزة عن الذات. ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها، وقد بينا فسادها في غير هذا الموضع.

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلاً، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات. فدعوى المدعي وجود حي عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة؛ كدعوى قدرة وعلم وحياة ولا يكون الموصوف بها حياً عليمًا قديرًا، بل دعوى شيء موجود قائم بنفسه قديم أو محدث، عري عن جميع الصفات ممتنع في صريح العقل.

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم؛ لما أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول: أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات؛ أي لا أقصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات. ولم يعن بذلك أنه في الخارج ذات ثابتة بنفسها؛ ولا مع ذلك صفات هي زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات ولهذا كان من الناس من يقول: الصفات غير الذات. كما يقوله المعتزلة؛ والكرامية؛ ثم المعتزلة تنفيها. والكرامية تثبتها.

ومنهم من يقول: الصفة لا هي الموصوف ولا هي غيره. كما يقوله طوائف من الصفانية، كأبي الحسن الأشعري وغيره.

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة: لا نقول الصفة هي الموصوف؛ ولا نقول: هي غيره؛ لأننا لا نقول: لا هي هو؛ ولا هي غيره، فإن لفظ الغير فيه إجمال، قد يراد به المبين للشيء أو ما قارن أحدهما الآخر؛ وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان؛

ويراد بالغير، أن ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر.
وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف، ولا بعض الجملة غيرها.
وعلى الثاني فالصفة غير الموصوف، وبعض الجملة غيرها.
فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفياً أو إثباتاً؛ لما في ذلك من الإجمال والتلبس؛ حيث صار الجهمي يقول: القرآن هو الله أو غير الله. فتارة يعارضونه بعلمه فيقولون: علم الله هو الله أو غيره؛ إن كان ممن يثبت العلم؛ أو لا يمكنه نفيه.

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين: النفي والإثبات، لما فيه من التلبس، بل يستفصل السائل فيقال له: إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه؛ فليست غيره. وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال؛ وإن لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار، والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد^(١).

وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه:

عن قوله ﷺ: «تفترق أمتي ثلاثة وسبعين فرقة». ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟

فأجاب: الحمد لله. الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ولفظه: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»^(٢). وفي لفظ: «على ثلاث وسبعين ملة»، وفي رواية قالوا: يا رسول الله ما الفرق الناجية؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»^(٣) وفي رواية قال: «هي الجماعة يد الله على الجماعة»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٧ - ٣٣٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٥٩٦) والترمذي في سننه برقم (٢٧٩١) وابن ماجه في سننه برقم (٣٩٩١) وأحمد في المسند (٣٣٢/٢) وابن حبان في صحيحه برقم (١٨٣٤) موارد الحاكم في المستدرك (١٢٨/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢١٢٨) والسلسلة الصحيحة برقم (٢٠٣).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٧٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢١٢٩).

(٤) قوله ﷺ: «هي الجماعة» جزء من حديث الافتراق الذي تقدم قيل قليل عند أهل السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم.

وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية فضلاً عن أن تكون بقدرها، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة. وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة.

وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكرهم في كتب المقالات؛ لكن الجزم بأن هذه الفرق الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً؛ وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنْ مَا فِي الْأَرْضِ حَلْالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّكُمْ لَكُمْ عَذَابٌ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة؛ ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين. فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر؛ وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها [وأهل] معرفة بمعانيها

= أما قوله ﷺ: «يد الله على الجماعة» فهو حديث آخر أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٢٧٠) وغيره من حديث ابن عباس رضيه الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (١٧٦٠).

واتباعاً لها: تصديقاً وعملاً وحباً وموالاتة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه.

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل الفرق والاختلاف؛ فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه؛ وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه؛ ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم.

وجماع الشر الجهل والظلم، قال الله تعالى: ﴿وَحَلَّلَهَا لِلْإِنْسَانِ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢] إلى آخر السورة. وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء، فلا يزال العبد المؤمن دائماً يتبين له من الحق ما كان جاهلاً به، ويرجع عن عمل كان ظالماً فيه.

وأدناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُزِيلُ عَلَى عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَبَشِّرُ بِخُرُوجِهِمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الحديد: ٩] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ أَزْوَاجٌ ظَالِمَةٌ لَّهُمْ يَبْتَغُونَ مِنَ الظُّلُمَاتِ أَن يَنبَغِيَ لَهُمْ يَبْغِي لَهُمُ الظُّلُمَاتُ﴾ [النور: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ أَزْوَاجٌ ظَالِمَةٌ لَّهُمْ يَبْتَغُونَ مِنَ الظُّلُمَاتِ أَن يَنبَغِيَ لَهُمْ يَبْغِي لَهُمُ الظُّلُمَاتُ﴾ [النور: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ أَزْوَاجٌ ظَالِمَةٌ لَّهُمْ يَبْتَغُونَ مِنَ الظُّلُمَاتِ أَن يَنبَغِيَ لَهُمْ يَبْغِي لَهُمُ الظُّلُمَاتُ﴾ [النور: ٢٤].

ومما ينبغي أيضاً أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام: على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محموداً فيما رده من الباطل وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها؛ ورد بالباطل باطلاً بباطل أخف منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها: لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة؛ بخلاف من وإلى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل الفرق والاختلافات.

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع «الخوارج» المارقون. وقد صح الحديث في الخوارج عن النبي ﷺ من عشرة أوجه خرّجها مسلم في صحيحه؛ وخرج البخاري منها غير وجه.

وقد قاتلهم أصحاب النبي ﷺ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فلم يختلفوا في قتالهم كما اختلفوا في قتال الفتنة يوم الجمل وصفين إذ كانوا في ذلك ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا مع هؤلاء؛ وصنف قاتلوا مع هؤلاء؛ وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا. وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال.

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم جاءت السنة بما جاء فيهم؛ كقول النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم! فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة»^(١).

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله ﷺ، فلما رأى قسمة النبي ﷺ قال: يا محمد إعدل فإنك لم تعدل، فقال له النبي ﷺ: «لقد خبت وخسرت إن لم أعدل» فقال له بعض أصحابه: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم» الحديث^(٢).

فكان مبدأ البدع هو الطعن في السنة بالظن والهوى؛ كما طعن إبليس في أمر ربه برأيه وهواه.

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك، وهما: إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالوا: أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. فليلابن المبارك:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٦١٦٣، ٦٩٣١،

٧٤٣٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٠٦٣) من حديث حابر رضي الله عنه.

والجهمية؟ فأجاب: بأن أولئك ليسوا من أمة محمد. وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، كما لا يدخل فيهم، المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهم الزنادقة.

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الإثنتين والسبعين فرقة وجعلوا أصول البدع خمسة، فعلى قول هؤلاء: تكون كل طائفة من «المبتدعة الخمسة» اثنتا عشرة فرقة، وعلى قول الأولين: تكون كل طائفة من «المبتدعة الأربعة» ثمانية عشرة فرقة.

وهذا يبنى على أصل آخر، وهو «تكفير أهل البدع» فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم، فإنه لا يكفر سائر أهل البدع بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة، ويجعل قوله هم في النار مثل ما جاء في سائر الذنوب، مثل أكل مال اليتيم وغيره، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين:

منهم من يكفرهم كلهم، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين.

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير «المرجئة» و«الشيعة» المفضلة ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع - من هؤلاء وغيرهم - خلافاً عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم، وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة.

ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلحاقاً لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة.

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضة» الذين ينكرون الصفات، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى؛ ولا يباين الخلق؛ ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات.

وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره.

وأما القدرية الذين ينفون [الكتابة] والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال.

وفصل الخطاب، في هذا الباب بذكر أصليين:

أحدهما: أن يعلم أن الكافر في نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقًا، فإن الله منذ بعث محمدًا ﷺ وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف: مؤمن به. وكافر به مظهر الكفر، ومنافق مستخف بالكفر. ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة في أول سورة البقرة، ذكر أربع آيات في نعت المؤمنين؛ وآيتين في الكفار؛ وبضع عشرة آية في المنافقين.

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين في غير موضع من القرآن، كقوله: ﴿وَلَا تُلَاحِظْ

الْكُفْرَيْنَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]. وقوله: ﴿قَالِيَوْمَ لَا يُخَذُّ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحديد: ١٥]. وعطفهم على الكفار ليميزهم عنهم بإظهار الإسلام، وإلا فهم في الباطن شر من الكفار كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]. وكما قال: ﴿وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٤] [وقال: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ ٥٣] وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٤﴾ [التوبة: ٥٣ - ٥٤].

وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في الرافضة والجهمية، فإن رؤسائهم كانوا منافقين زنادقة. وأول من ابتدع الرفض كان منافقًا. وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق. ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم.

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا. لكن فيه جهل وظلم حتى أخطأ ما أخطأ من السئة؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقًا أو عاصيًا؛ وقد يكون مخطئًا متأولًا مغفورًا له خطؤه؛ وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، فهذا أحد الأصلين.

والأصل الثاني: أن المقالة تكون كفرًا، كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون

بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول، ومقالات الجهمية هي من هذا النوع، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله.

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدًا مشهورة وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع. فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله.

الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها؛ لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم، لما يوردونه من الشبهات. ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطنًا وظاهرًا؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة، فهؤلاء ليسوا كفارًا قطعًا، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي؛ وقد يكون منهم المخطيء المغفور له؛ وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه.

وأصل قول أهل السنة الذين فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض؛ كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»^(١) وحينئذ فتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك.

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنوب ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنوب ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي ﷺ فيهم: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»^(٢). ولهذا كفروا عثمان وعليًا وشيعتهما؛ وكفروا أهل صفين - الطائفتين - في نحو ذلك من المقالات الخبيثة.

وأصل قول الرافضة: إن النبي ﷺ نص على عليّ نصًا قاطعًا للعدو؛ وإنه إمام

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٨١، ٧٤٣٩) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

معصوم ومن خالفه كفر؛ وإن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم؛ واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا؛ بل كفروا إلا نفرًا قليلًا: إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين. وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا.

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفارًا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالاً من مدائن المشركين والنصارى، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين. ومعاداتهم ومحاربتهم، كما عرف من موالاتهم الكفار والمشركين على جمهور المسلمين؛ ومن موالاتهم الأفرنج النصارى على جمهور المسلمين؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين.

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني فإنما معناه لست رافضيًا.

ولا ريب أنهم شر من الخوارج: لكن الخوارج كان لهم في مبدئ الإسلام سيف على أهل الجماعة، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة، وهم منتسبون إليهم، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق؛ والروافض معروفون بالكذب، والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام.

وأما القدريّة المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدريّة هم جهمية أيضًا، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك.

وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المعضلة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة.

ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون: تكلم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيرًا عن مقاتلتهم، كقول سفيان الثوري: من قَدَّم عليًا على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار؛ وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك. أو نحو هذا القول. قاله لما نسب إلى تقديم عليٍّ بعض أئمة الكوفيين. وكذلك قول أيوب السختياني: من قدم عليًا على عثمان فقد أزرى

بالمهاجرين والأنصار قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين. وقد روي أنه رجع عن ذلك. وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين.

وكلام الإمام أحمد في هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهدى، ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبيَّنها؛ وذبح عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها؛ وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع؛ وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ يَأْتِرَنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، فالصبر واليقين بهما تنال الإمامة في الدين، فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة في السنة ما شهر به وصار متبوعاً لمن بعده، كما كان تابِعاً لمن قبله.

والأ فالسنة هي ما تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أصبر. والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم. والله أعلم^(١).

فصل

قاعدة:

الانحراف عن الوسط كثير في أكثر الأمور، في أغلب الناس. مثل تقابلهم في بعض الأفعال، يتخذها بعضهم ديناً واجباً، أو مستحباً، أو مأموراً به في الجملة. وبعضهم يعتقدها حراماً مكروهاً، أو محرماً، أو منهياً عنه في الجملة.

مثال ذلك «سماع الغناء» فإن طائفة من المتصوفة، والمتفكرة تتخذ ديناً، وإن لم تقل بالسنتها، أو تعتقد بقلوبها أنه قربة، فإن دينهم حال؛ لا اعتقاد: فحالهم، وعملهم، هو استحسانها في قلوبهم، ومحبتهم لها، ديانة وتقرباً إلى الله. وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك، ويقول بلسانه.

وفيهم من يعتقد، ويقول: ليس قربة، لكن حالهم هو كونه قربة، ونافعاً في الدين، ومصلحاً للقلوب.

ويغلو فيه من يغلو؛ حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله، وثمراتها من المنازل العلية.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥ - ٣٥٨).

وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء في الأفراح، وغناء غيرهن وغنائهن في غير الأفراح.

ويغلو من يغلو في فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقاً أو كفاراً.

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع ديناً، أو تحريم ما لم يحرم دين الجاهلية، والنصارى: الذي عابه الله عليهم كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] وقال تعالى فيما رواه مسلم في صحيحه من حديث عياض بن حمار: «إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالهم الشاطين، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»^(١) وقال في حق النصارى: ﴿وَلَا يُحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٢٩].

ومثال ذلك: أن يحصل من بعضهم «تقصير في المأمور» أو «اعتداء في المنهي»: إما من جنس الشبهات، وإما من جنس الشهوات، فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، أو بالتقصير، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والتقصير والاعتداء: إما في المأمور به والمنهي عنه شرعاً، وإما في نفس أمر الناس ونهيهم: هو الذي استحق به أهل الكتاب العقوبة حيث قال: ﴿وَضُرِيتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١] فجعل ذلك بالمعصية، والاعتداء، والمعصية: مخالفة الأمر، وهو التقصير، والاعتداء: مجاوزة الحد.

وكذلك يضمن كل «مؤمن على مال» إذا قصر وفرط في ما أمر به وهو المعصية، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] فالإثم هو المعصية، والله أعلم.

وقال النبي ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم محارم فلا تنتهكوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها»^(٢) فالمعصية تضييع الفرائض، وانتهاك المحارم، وهو مخالفة الأمر والنهي والاعتداء مجاوزة حدود المباحات.

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٦٥).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه (١٢/١٠ - ١٣) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في غاية المرام برقم (٤).

فمن اتبع دين آبائه وأسلافه لأجل العادة التي تعودها، وترك اتباع الحق الذي يجب اتباعه، فهذا يوم المقلد المذموم، وهذه حال اليهود والنصارى؛ بل أهل البدع والأهواء في هذه الأمة: الذين اتبعوا شيوخهم ورؤساءهم في غير الحق؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ ثَقُلَتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ۖ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ ۖ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا ءَاتِنَا مِنْ عَذَابِكِ وَالْعَنَتُمْ لَنَا كَبِيرًا ۖ ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب: ٦٦ - ٦٨] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَنْ يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ۖ ﴿٧٧﴾ يَتَوَلَّى لَيْتَنِي لَوْ أَخَذْتُ فَلَانًا خَلِيلًا ۖ ﴿٧٨﴾﴾ [الفرقان: ٢٧ - ٢٨].

وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ۖ ﴿١٦٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٦ - ١٦٧] وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوَرُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضَّعِيفُونَ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أُنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّْا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ ۖ ﴿٤٧﴾﴾ [غافر: ٤٧] إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَّمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨] وأمثال ذلك مما فيه بيان أن من أطاع مخلوقاً في معصية الله: كان له نصيب من هذا الذم والعقاب.

والمطيع للمخلوق في معصية الله ورسوله: إما أن يتبع الظن؛ وإما أن يتبع ما يهواه، وكثير يتبعهما.

وهذه حال كل من عصى رسول الله: من المشركين وأهل الكتاب؛ من اليهود والنصارى، ومن أهل البدع والفجور من هذه الأمة، كما قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أُتِمَّ وَعَابَ وَكُرِّمًا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۖ ﴿١٥٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ۖ ﴿١٥١﴾﴾ [النجم: ٢٣] و«السلطان» هو الكتاب المنزل من عند الله وهو الهدى الذي جاءهم من عند الله كما قال تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُمْ يَكْتُمُونَ بِمَا كَانُوا بِهِ يَسْتَكْبِرُونَ ۖ ﴿١٥٢﴾﴾ [الروم: ٣٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۖ ﴿١٥٣﴾﴾ إلى قوله: ﴿يَسْتَلْفِيزُ﴾ [غافر: ٥٦].

وقال لبني آدم: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشدُّ وَبَاقٍ﴾ [طه: ١٢٧].

وبيان ذلك: أن الشخص إما أن يبين له أن ما بعث الله به رسوله حق، ويعدل عن ذلك إلى اتباع هواه، أو يحسب أن ما هو عليه من ترك ذلك هو الحق، فهذا

متبع للظن؛ والأول متبع لهواه... (١).

اجتماع الأمرين: قال تعالى في صفة الأولين: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا بُكَاءَ لَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِقَاتِلِ اللَّهِ يَحْمِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] وقال تعالى: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَنَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَيَكُونَنَّ الْحَقُّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقال تعالى في صفة الأخسرين: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] الآية، وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنِ اللَّهُ يُضِلِّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

فالأول: حال المغضوب عليهم: الذين يعرفون الحق ولا يتبعونه، كما هو موجود في اليهود.

والثاني: حال الذين يعملون بغير علم، قال تعالى: ﴿وَلَا كِبِيرًا يُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وكل من يخالف الرسل هو مقلد متبع لمن لا يجوز له اتباعه، وكذلك من اتبع الرسول بغير بصيرة ولا تبين، وهو الذي يسلم بظاهره من غير أن يدخل الإيمان إلى قلبه، كالذي يقال له في القبر: ما ربك؟ وما دينك؟ وما نبيك؟.

فيقول: هاه، هاه، لا أدري. سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته - هو مقلد - فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعها الإنسان لصعق؛ أي لمات.

وقد قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] فمن لم يدخل الإيمان في قلبه وكان مسلماً في الظاهر، فهو من المقلدين المذمومين.

فإذا تبين أن المقلد مذموم - وهو من اتبع هوى من لا يجوز اتباعه - كالذي يترك طاعات رسل الله، ويتبع ساداته وكبرائه، أو يتبع الرسول ظاهراً من غير إيمان في قلبه: تبين أن اليهود والنصارى كلهم مقلدون تقليداً مذموماً، وكذلك المنافقون من هذه الأمة.

(١) يياض بالأصل.

وأما أهل البدع: ففيهم بر وفجور، وبيان ذلك من وجوه.

أحدها: أن اليهود والنصارى الذين يزعمون أنهم يتبعون موسى وعيسى عليهما السلام، إنما يتبعونهم لأجل أنهم رسل الله، وما من طريق تثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا ومحمد ﷺ أولى وأحرى.

مثال ذلك: إذا قال اليهود والنصارى: قد ثبت بالنقل المتواتر أن موسى وعيسى مع دعواه النبوة ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه، وأنه جاء من الدين والشرعية ما يعلم أنه لم يجيء به مفتر كذاب - ظهرت على يديه الآيات الدالة على صدقه - وإنما يجيء به مع دعوى النبوة نبي صادق. قيل له: كل من هاتين الطريقتين دليل يثبت نبوة محمد ﷺ بطريق الأولى.

فإنه من المعلوم أن الذين نقلوا ما دعا إليه محمد ﷺ من الدين والشرعية، ونقلوا ما جاء به من الآيات المعجزات: أعظم من الذين نقلوا مثل ذلك عن موسى وعيسى، وما جاء به من هذين النوعين: أعظم مما جاء به موسى وعيسى؛ بل من نظر بعقله في هذا الوقت إلى ما عند المسلمين من العلم النافع، والعمل الصالح، وما عند اليهود والنصارى: علم أن بينهما من الفرق أعظم مما بين العرم^(١) والعرق.

فإن الذي عند المسلمين: من توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته، وملائكته وأنبيائه ورسله، ومعرفة اليوم الآخر، وصفة الجنة والنار، والثواب والعقاب، والوعد والوعيد: أعظم وأجل بكثير مما عند اليهود والنصارى. وهذا بين لكل من يبحث عن ذلك.

وما عند المسلمين من العبادات الظاهرة والباطنة: مثل الصلوات الخمس؛ وغيرها من الصلوات؛ والأذكار والدعوات: أعظم وأجل مما عند أهل الكتاب. وما عندهم من الشريعة في المعاملات، والمناكحات والأحكام والحدود والعقوبات: أعظم وأجل مما عند أهل الكتاب.

فالمسلمون فوقهم في كل علم نافع، وعمل صالح، وهذا يظهر لكل أحد بأدنى نظر، لا يحتاج إلى كثير سعي.

والمسلمون متفقون على أن كل هدى وخير يحصل لهم، فإنما حصل بنبيهم ﷺ؛ فكيف يمكن مع هذا أن يكون موسى وعيسى نبيين، ومحمد ﷺ ليس بنبي؟! وأن اليهود والنصارى على الحق؟.

(١) العَرَم: اللحم.

فما هم عليه من الهدى ودين الحق: أعظم مما عند اليهود والنصارى؛ وذلك إنما تلقوه من نبيهم.

وهذا القدر يعترف به كل عاقل - من اليهود والنصارى - يعترفون بأن دين المسلمين حق، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وأن من أطاعه منهم دخل الجنة، بل يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم؛ كما أطبقت على ذلك الفلاسفة، كما قال ابن سينا وغيره: أجمع فلاسفة العالم على أنه لا يفرع العالم ناموس أعظم من هذا الناموس؛ لكن من لم يتبعه يعلل نفسه بأنه لا يجب عليه اتباعه؛ لأنه رسول إلى العرب الأميين دون أهل الكتاب؛ لأنه إن كان دينه حقًا فديننا أيضًا حق، والطريق إلى الله تعالى متنوعة، ويشبهون ذلك بمذاهب الأئمة، فإنه وإن كان أحد المذاهب يرجح على الآخر، فأهل المذاهب الأخرى ليسوا كفارًا ولا من أهل الكتاب.

هذه الشبهة التي يضل بها المتكايسون^(١) من أهل الكتاب، والمتفلسفة ونحوهم، وبطلانها ظاهر؛ فإنه كما علم علمًا ضروريًا متواترًا أنه دعا المشركين إلى الإيمان، فقد علم بمثل ذلك أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه جاهد أهل الكتاب كما جاهد المشركين؛ فجاهد بني قينقاع، وبني النضير، وقريظة، وأهل خيبر، وهؤلاء كلهم يهود، وسبى ذريتهم ونساءهم، وغنم أموالهم، وأنه غزا النصارى عام تبوك بنفسه ويسراياه؛ حتى قتل في محاربتهم زيد بن محمد موله الذي كان تبناه، وجعفر وغيرهما من أهله، وأنه ضرب الجزية على نصارى نجران.

وكذلك خلفاؤه الراشدون من بعده: جاهدوا أهل الكتاب، وقتلوا من قاتلهم، وضربوا الجزية على من أعطاهما منهم عن يد وهم صاغرون.

وهذا القرآن الذي يعرف كل أحد أنه الكتاب الذي جاء به: مملوء من دعوة أهل الكتاب إلى اتباعه، ويكفر من لم يتبعه منهم، ويذمه ويلعنه؛ والوعيد له كما في تكفير من لم يتبعه من المشركين وذمه، والوعيد كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْكَتِبَ ءَامِنُوا إِنَّمَا نَزَّلْنَا مُبَدَّحًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [النساء: ٤٧] الآية وفي القرآن من قوله: يا أهل الكتاب! يا بني إسرائيل: ما لا يحصى إلا بكلفة.

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾ الآية [البينة: ١]. إلى قوله: ﴿حَزَنُ الْيَتِيمِ﴾ [البينة: ٧] ومثل هذا في القرآن كثير جدًا. وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

(١) المتكايسون: المتطرفون.

واستفاض عنه ﷺ: «فضلت على الأنبياء بخمس» ذكر فيها أنه قال: «كان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة»^(١) بل تواتر عنه ﷺ أنه بعث إلى الجن والإنس؛ فإذا علم بالاضطرار بالنقل المتواتر - الذي تواتر كما تواتر ظهور دعوته - أنه دعا أهل الكتاب إلى الإيمان به، وأنه حكم بكفر من لم يؤمن به منهم، وأنه أمر بقتالهم حتى يسلموا، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وأنه قاتلهم بنفسه وسراياه، وأنه ضرب الجزية عليهم، وقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وغنم أموالهم. فحاصر بنى قينقاع، ثم أجلاهم إلى أذرعات، وحاصر بنى النضير، ثم أجلاهم إلى خيبر؛ وفي ذلك أنزل الله سورة الحشر.

ثم حاصر بنى قريظة لما نقضوا العهد، وقتل رجالهم، وسبى حريمهم، وأخذ أموالهم، وقد ذكره الله تعالى في سورة الأحزاب؛ وقاتل أهل خيبر حتى فتحها، وقتل من قتل من رجالهم، وسبى من سبى من حريمهم، وقسم أرضهم بين المؤمنين، وقد ذكرها الله تعالى في سورة الفتح؛ وضرب الجزية على النصارى، وفيهم أنزل الله سورة آل عمران؛ وغزا النصارى عام تبوك، وفيها أنزل الله سورة براءة.

وفي عامة السور المدنية؛ مثل البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، وغير ذلك من السور المدنية، من دعوة أهل الكتاب، وخطابهم، ما لا تتسع هذه الفتوى لعشره.

ثم خلفاؤه بعده أبو بكر وعمر، ومن معهما من المهاجرين والأنصار، الذي يعلم أنهم كانوا أتبع الناس له، وأطوعهم لأمره، وأحفظهم لعهد؛ وقد غزوا الروم كما غزوا فارس، وقاتوا أهل الكتاب كما قاتلوا المجوس؛ فقاتلوا من قاتلهم، وضربوا الجزية على من أداها منهم عن يد وهم صاغرون.

ومن الأحاديث الصحيحة عنه قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم لا يؤمن بي: إلا دخل النار»^(٢).

قال سعيد بن جبير: تصديق ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٢) ومسلم في صحيحه برقم (٥٢١) من حديث حابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي. كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، ويبعث إلى كل أحمر وأسود، وأحلّت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً، فأبما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة». وفي الباب عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الْأَحْرَابِ قَالَتَا مَوْعِدُهُمْ [هود: ١٧] ومعنى الحديث متواتر عنه، معلوم بالاضطرار، فإذا كان الأمر كذلك: لزم بأنه رسول الله إلى كل الطوائف؛ فإنه يقرر بأنه رسول الله إلى أهل الكتاب وغيرهم؛ فإن رسول الله لا يكذب، ولا يقاتل الناس على طاعته بغير أمر الله، ولا يستحل دماءهم، وأموالهم، وديارهم بغير إذن الله.

فمن قال: إن الله أمره بذلك وفعله، ولم يكن الله أمره بذلك؛ كان كاذباً مفترياً ظالماً: **﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾** [الأنعام: ٩٣] وكان مع كونه ظالماً مفترياً، من أعظم المريدين علواً في الأرض وفساداً، وكان أشد من الملوك الجبابرة الظالمين؛ فإن الملوك الجبابرة الذين يقاتلون الناس على طاعتهم: لا يقولون إنا رسل الله إليكم، ومن أطاعنا دخل الجنة، ومن عصانا دخل النار؛ بل فرعون وأمثاله لا يدخلون في مثل هذا ولا يدخل في هذا إلا نبي صادق، أو متنبئ كذاب؛ كمسيلمة والأسود وأمثالهما.

فإذا علم أنه نبي كيف ما كان: لزم أن يكون ما أخبر به عن الله حقاً، وإذا كان رسول الله وجبت طاعته في كل ما يأمر به، كما قال تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾** [النساء: ٦٤] وإذا أخبر أنه رسول الله إلى أهل الكتاب، وأنه تجب عليهم طاعته: كان ذلك حقاً؛ ومن أقر بأنه رسول الله. وأنكر أن يكون مرسلأ إلى أهل الكتاب، بمنزلة من يقول: إن موسى كان رسولاً، ولم يكن يجب أن يدخل أرض الشام، ولا يخرج بني إسرائيل من مصر، وأن الله لم يأمره بذلك، وأن الله لم يأمره بالسبت، ولا أنزل عليه التوراة، ولا كلمه على الطور، ومن يقول: إن عيسى كان رسول الله، لم يبعث إلى بني إسرائيل، ولا كان يجب على بني إسرائيل طاعته، وأنه ظلم اليهود، وأمثال ذلك من المقالات، التي هي أكفر المقالات.

ولهذا قال تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾** [النساء: ١٥٠] إلى قوله: **﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾** [النساء: ١٥٢] الآية. وقال لبني إسرائيل: **﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾** [البقرة: ٨٥] إلى قوله: **﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾** [البقرة: ٧٤].

فهذه الطريقة الواضحة البينة القاطعة: يبين بها لكل مسلم ويهودي ونصراني أن دين المسلمين هو الحق، دون اليهود والنصارى؛ فإنها مبنية على مقدمتين:

إحدهما: أن نبوة محمد ﷺ، ورسالته، وهدى أمته: أبين وأوضح، تعلم بكل طريق تعلم بها نبوة موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام وزيادة؛ فلا يمكن القول

فصل

فهذه الطريقة بينة في مناظرة أهل الكتاب؛ وأما إن كان المخاطب لا يقر بنبوّة نبي من الأنبياء؛ لا موسى، ولا عيسى، ولا غيرهما؛ فللمخاطبة طرق: منها: أن نسلك في الكلام بين أهل الملل وغيرهم - من المشركين والصابئين والمتفلسفة والبراهمة وغيرهم - نظير الكلام بين المسلمين وأهل الكتاب.

فنقول: من المعلوم لكل عاقل له أدنى نظر وتأمل: أن أهل الملل أكمل في العلوم النافعة، والأعمال الصالحة؛ ممن ليس من أهل الملل، فما من خير يوجد عند غير المسلمين من أهل الملل: إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه، وعند أهل الملل ما لا يوجد عند غيرهم، وذلك أن العلوم والأعمال نوعان:

نوع: يحصل بالعقل: كعلم الحساب والطب، وكالصناعة من الحياكة والخياطة والتجارة ونحو ذلك. فهذه الأمور عند أهل الملل كما هي عند غيرهم؛ بل هم فيها أكمل، فإن علوم المتفلسفة - من علوم المنطق والطبيعة والهيئة، وغير ذلك - من متفلسفة الهند واليونان، وعلوم فارس والروم؛ لما صارت إلى المسلمين: هذبوها ونقحوها؛ لكمال عقولهم، وحسن ألسنتهم، وكان كلامهم فيها أتم وأجمع وأبين، وهذا يعرفه كل عاقل وفاضل؛ وأما ما لا يعلم بمجرد العقل كالعلوم الإلهية، وعلوم الديانات؛ فهذه مختصة بأهل الملل، وهذه منها ما يمكن أن يقام عليه أدلة عقلية؛ فالآيات الكتابية مستنبطة من الرسالة. فالرسل هدوا الخلق وأرشدوهم إلى دلالة العقول عليها، فهي عقلية شرعية، فليس لمخالف الرسول أن يقول هذه لم تعلم إلا بخبرهم؛ فإثبات خبرهم بها دور؛ بل يقال بعد التهم وإرشادهم، وتبيينهم للمعقول: صارت معلومة بالعقل والأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية.

وبهذه العلوم: يعلم صحة ما جاء به الرسول ﷺ، وبطلان قول من خالفهم.

النوع الثاني: ما لا يعلم إلا بخبر الرسل، فهذا يعلم بوجوه:

منها: اتفاق الرسل على الإخبار به من غير تواطؤ ولا اتفاق بينهم، فإن المخبر إما أن يكون صادقاً خبره مطابقاً لمخبره، وإما أن لا يكون، وإذا لم يكن خبره مطابقاً لمخبره: فإما أن يكون متعمداً للكذب، وإما أن يكون مخطئاً، فإذا قدر عدم الخطأ والتعمد، كان خبره صادقاً لا محالة.

ومعلوم أنه إذا أخبر واحد عن علوم طويلة فيها تفاصيل كثيرة، لا يمكن في العادة خطوهم، وأخبر غيره قبل ذلك مع الجزم بأنهما لم يتواطأ، ولا يمكن أن يقال إنه يمكن الكذب في مثل ذلك: أفاد خبرهما العلم، وإن لم يعلم حالهما، فلو ناجى رجلاً بحضرة رجال وحدث بحديث طويل، فيه أسرار تتعلق به في رجل بتلك الأمور

الأسرار. ثم جاء آخر قد علمنا أنه لم يتفق مع المخبر الأول، فأخبر عن تلك المناجاة والأسرار مثل ما أخبر به الأول: جزمنا قطعاً بصدقهما.

ومعلوم أن موسى أخبر بما أخبر به قبل أن يبعث محمد ﷺ، وقبل أن يبعث المسيح.

ومعلوم أيضاً لكل من كان عالماً بحال محمد ﷺ: أنه نشأ بين قوم أميين، لا يقرأون كتاباً ولا يعلمون علوم الأنبياء، وأنه لم يكن عندهم من يعلم ما في التوراة والإنجيل، ونبوة الأنبياء.

وقد أخبر محمد ﷺ من توحيد الله وصفاته، وأسمائه وملائكته وعرشه وكرسيه، وأنبيائه ورسله، وأخبارهم وأخبار مكذبيهم: بنظير ما يوجد في كتب الأنبياء، من التوراة وغيرها.

فمن تدبر التوراة والقرآن: علم أنهما جميعاً يخرجان من مشكاة واحدة، كما ذكر ذلك النجاشي، وكما قال ورقة بن نوفل: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى.

ولهذا قرن الله تعالى بين التوراة والقرآن في مثل هذا في قوله: ﴿لَوْلَا أَوْفَىٰ مِثْلَ مَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨] إلى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القصص: ٤٩] وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. وقال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنِهِ رِزْقٌ مِنْ رَبِّهِ وَتَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧] وقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩١ - ٩٢].

فهذه الطريقة: كل من علم ما جاء به موسى والنبيون قبله وبعده، وما جاء به محمد ﷺ: علم علماً يقيناً أنهم كلهم مخبرون عن الله، صادقون في الأخبار، وأنه يمتنع - والعياذ بالله - خلاف الصدق من خطأ وكذب.

ومن الطرق: الطرق الواضحة القاطعة المعلومة إلى قيام الساعة بالتواتر من أحوال أتباع الأنبياء، وأحوال من كذبهم وكفر بهم، حال نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وحال إبراهيم وقومه، وحال موسى وفرعون، وحال محمد ﷺ وقومه.

وهذا الطريق قد بينها الله في غير موضع من كتابه كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ۗ﴾ [غافر: ٥] وقال:

﴿وَلَنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ ﴿٤١﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٢﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [الحج: ٤٢ - ٤٤] إلى قوله: ﴿فَكَأَيُّ مَن قَرِيبٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴿٤٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آفَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴿٤٥﴾﴾ [الحج: ٤٢ - ٤٦] وقوله: ﴿وَلَا تَكُ لَكُمْ لُجُورٌ عَلَيْهِمْ مُّصِيبَةٌ ﴿٤٦﴾﴾ [الصافات: ١٣٧ - ١٣٨] وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُسْتَعِينٍ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر: ٧٥].

فبين أنه تارك آثار القوم المعذبين للمشاهدة، ويستدل بذلك على عقوبة الله لهم، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن الْقُرُونِ ﴿١٧﴾﴾ [الإسراء: ١٧]. فذكر طريقتين يعلم بهما ذلك.

أحدهما: ما يعاين ويعقل بالقلوب.

والثاني: ما يسمع. فإنه قد تواتر عند كل أحد حال الأنبياء، ومصداقهم ومكذبهم، وعاینوا من آثارهم ما دل على أنه سبحانه عاقب مكذبهم وانتقم منهم، وأنهم كانوا على الحق الذي يحبه ويرضاه، وأن من كذبهم كان على الباطل الذي يغضب الله على أهله، وأن طاعة الرسل طاعة لله، ومعصيتهم معصية لله.

ومن الطرق أيضًا: أن يعلم ما تواتر من معجزاتهم الباهرة، وآياتهم القاهرة، وأنه يمتنع أن تكون المعجزة على يد مدعي النبوة وهو كذاب، من غير تناقض، ولا تعارض، كما هو مبسوط؛ في غير هذا الموضع.

ومن الطرق: أن الرسل جاءوا من العلوم النافعة، والأعمال الصالحة بما هو معلوم عند كل عاقل لبيب، ولا ينكره إلا جاهل غاو.

وهذه الفتيا لا تسع البسط الكثير، فإذا تبين صدقهم وجب التصديق في كل ما أخبروا به. ووجب الحكم بكفر من آمن ببعض وكفر ببعض. والله سبحانه وتعالى أعلم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين ^(١).

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية - قدس الله روحه:

عن «الروح» هل هي قديمة، أو مخلوقة؟ وهل يبدع من يقول بقدمها أم لا؟ وما قول أهل السنة فيها وما المراد بقوله عز وجل: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾؟ هل المفوض إلى الله تعالى أمر ذاتها، أو صفاتها، أو مجموعهما؟ بينوا ذلك من الكتاب والسنة.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. روح الآدمي مخلوقة، مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غير واحد من أئمة المسلمين، مثل «محمد بن نصر المروزي» الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالاجماع والاختلاف، أو من أعلمهم.

وكذلك «أبو محمد بن قتيبة» قال في «كتاب اللقط» لما تكلم على خلق الروح قال: النسم: الأرواح. قال: وأجمع الناس على أن الله خالق الجثة، وبارئ النسم: أي خالق الروح. وقال أبو إسحاق بن شاقلا فيما أجاب به في هذه المسألة، سألت رحمك الله عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة، قال: هذا مما لا يشك فيه من وفق للصواب، إلى أن قال: والروح من الأشياء المخلوقة، ولقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشايخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة.

وصنف الحافظ أبو عبد الله بن منده في ذلك كتاباً كبيراً في «الروح والنفس» وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً؛ وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز، وأبو يعقوب النهرجوري، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم؛ وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في روح عيسى بن مريم، لا سيما في روح غيره كما ذكره أحمد في كتابه في الرد على «الزنادقة والجهمية» فقال في أوله:

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصرون بنور الله أهل العمى؛ فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه! وكم من ضال تائه قد هدوه! فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين؛ وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة؛ فهم مختلفون في الكتاب؛ مخالفون للكتاب؛ متفقون على مخالفة الكتاب؛ يقولون على الله؛ وفي الله؛ وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين، وتكلم على ما يقال: إنه متعارض من القرآن إلى أن قال: «وكذلك الجهم وشيعته، دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، أضلوا بشراً كثيراً فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله: أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، كان أكثرهم كلامه في الله، فلقي أناساً من المشركين يقال لهم (السمنية) فعرفوا الجهم فقالوا له: نكلمك فإن ظهرت حججتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حججتك علينا: دخلنا في دينك.

فكان مما كلموا به الجهم أن قالو: ألسنت تزعم أن لك إلها؟ قال الجهم: نعم.

فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا. قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قالوا: فهل شممت له رائحة؟ قال: لا. قالوا له: فوجدت له مجسأ؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم، فلم يدر من يعبد أربعين يوماً، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله، من ذاته، فإذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما شاء، وينهي عما شاء، وهو روح غائب عن الأبصار.

فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألسنت تزعم أن فيك روحاً؟ قال: نعم. قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا. قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا. قال: فوجدت له حساً ومجسأ؟ قال: لا. قال: كذلك الله، لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان.

وساق الإمام أحمد الكلام في «القرآن» و«الرؤية» وغير ذلك، إلى أن قال: ثم إن الجهم ادعى أمراً، فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: آية آية؟ قال: قول الله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجري عليه ألفاظ لا تجري على القرآن، لأنه يسميه مولوداً، وطفلاً، وصبيّاً، وغلاماً، يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، يجري عليه الوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ ولكن المعنى في قول الله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: كن؛ فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو الكن، ولكن بالكن كان، فالكن من الله قول، وليس الكن مخلوقاً.

وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته، إلا أن الكلمة مخلوقة، وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله، وكلمة الله من ذات الله، كما يقال: أن هذه الخرقه من هذا الثوب.

وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس هو الكلمة. قال: وقول الله: وروح منه يقول من أمره كان الروح فيه، كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾ [الباقية: ١٣]. يقول: من أمره، وتفسير روح الله: أنها روح بكلمة الله، خلقها

الله، كما يقال: عبد الله، وسماء الله، فقد ذكر الإمام أحمد: أن زنادقة النصارى هم الذين يقولون: إن روح عيسى من ذات الله، وبين أن إضافة الروح إليه إضافة ملك وخلق، كقولك: عبد الله، وسماء الله؛ لا إضافة صفة إلى موصوف، فكيف بأرواح سائر الآدميين؟ وبين أن هؤلاء الزنادقة الحلولية يقولون بأن الله إذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه.

وقال الشيخ أبو سعيد الخراز، أحد أكابر المشايخ الأئمة من أقران الجنيد، فيما صنفه في أن الأرواح مخلوقة، وقد احتج بأمور منها: لو لم تكن مخلوقة لما أقرت بالربوبية. وقد قال لهم حين أخذ الميثاق - وهم أرواح في أشباح - كالذر -: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] وإنما خاطب الروح مع الجسد، وهل يكون الرب إلا لمربوب؟ قال: ولأنها لو لم تكن مخلوقة ما كان على النصارى لوم في عبادتهم عيسى، ولا حين قالوا: إنه ابن الله، وقالوا هو الله.

قال: ولأنه لو كان الروح غير مخلوق ما دخلت النار، ولأنها لو كانت غير مخلوقة لما حجب عن الله، ولا غيب في البدن ولا ملكها ملك الموت، ولما كانت صورة توصف؛ ولأنها لو لم تكن مخلوقة لم تحاسب ولم تعذب، ولم تتعبد ولم تخف، ولم ترج. ولأن أرواح المؤمنين تتلألأ وأرواح الكفار سود مثل الحمم.

وقال ﷺ: «أرواح الشهداء في حواصل طير خضر ترتع في الجنة، وتأوي في فناء العرش»^(١). وأرواح الكفار في برهوت^(٢).

وقال الشيخ أبو يعقوب النهرجوري: هذه الأرواح من أمر الله مخلوقة. خلقها الله من الملكوت، كما خلق آدم من التراب، وكل عبد نسب روحه إلى ذات الله أخرجه ذلك إلى التعطيل، والذين نسبوا الأرواح إلى ذات الله هم أهل الحلول الخارجون إلى الإباحة، وقالوا إذا صفت أرواحنا من أقدار نفوسنا فقد اتصلنا؛ وصرنا أحراراً، ووضعت عنا العبودية، وأبيح لنا كل شيء من اللذات من النساء، والأموال وغير ذلك. وهم زنادقة هذه الأمة وذكر عدة مقالات لها وللزنادقة.

قلت: واعلم أن القائلين بقدوم الروح صنفان:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٨٧) والترمذي في سننه برقم (٣٠١١) وابن ماجه في سننه برقم (٢٨٠١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولفظه: «أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل...» الحديث.

(٢) أي البئر العميقة.

صنف: من الصابئة الفلاسفة، يقولون: هي قديمة أزلية لكن ليست من ذات الرب، كما يقولون ذلك: في العقول، والنفوس الفلكية، ويزعم من دخل من أهل الملل فيهم أنها هي الملائكة.

وصنف: من زنادقة هذه الأمة وضلالها، من المتصوفة والمتكلمة والمحدثّة يزعمون أنها من ذات الله، وهؤلاء أشرف قولاً من أولئك، وهؤلاء جعلوا الآدمي نصفين: نصف لاهوت، وهو روحه. ونصف ناسوت، وهو جسده: نصفه رب ونصفه عبد.

وقد كفر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح، فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد؟ حتى في فرعون، وهامان، وقارون! وكلما دل على أن الانسان عبد مخلوق مربوب، وأن الله ربه وخالقه ومالكة وإلهه، فهو يدل على أن روحه مخلوقة.

فإن الانسان عبارة عن البدن والروح معاً، بل هو بالروح أخص منه بالبدن، وإنما البدن مطية للروح، كما قال أبو الدرداء. إنما بدني مطيتي، فإن رفقت بها بلغتني، وإن لم أرفق بها لم تبلغني. وقد رواه ابن منده وغيره عن ابن عباس قال: لا تزال الخصومة يوم القيامة بين الخلق حتى تختصم الروح والبدن، فتقول الروح للبدن: أنت عملت السيئات، فيقول البدن للروح: أنت أمرتني؛ فيبعث الله ملكاً يقضي بينهما؛ فيقول: إنما مثلكما كمثل مقعد وأعمى دخلا بستاناً؛ فرأى المقعد فيه ثمرًا معلقاً؛ فقال للأعمى: إني أرى ثمرًا ولكن لا أستطيع النهوض إليه، وقال الأعمى: لكنني أستطيع النهوض إليه ولكني لا أراه؛ فقال له المقعد: تعال فاحملني حتى أقطفه؛ فحمله وجعل يأمره فيسير به إلى حيث يشاء فقطع الثمرة؛ قال «الملك»: فعلى أيهما العقوبة؟ فقالا: عليهما جميعاً. قال: فكذلك أنتما.

وأيضاً فقد استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن الأرواح تقبض، وتنعم وتعذب، ويقال لها: أخرجي أيتها الروح الطيبة كانت في الجسد الطيب. أخرجي أيتها الروح الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ويقال للأولى: أبشري بروح وريحان، ويقال للثانية: أبشري بحميم وغساق وآخر من شكله أزواج. وإن أرواح المؤمنين تخرج إلى السماء، وإن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء^(١).

(١) يشير إلى ما أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٢٦٢) وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الميت تحضره الملائكة فإذا كان الرجل صالحاً قالوا: أخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، أخرجي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان، فلا يزال يقال لها حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء فيفتح لها، فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقال: مرحباً بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، أدخلني حميدة، وأبشري بروح وريحان =

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يصعدان بها، قال حماد فذكر من طيب ريحها وذكر المسك؛ قال فيقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك، وعلى جسد كنت تعميرته؛ فينطلق به إلى ربه؛ ثم يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل؛ قال: وأن الكافر إذا خرجت روحه قال حماد؛ وذكر من نتنها وذكر لعنًا، فيقول أهل السماء: روح خبيثة جاءت من قبل الأرض، قال فيقال: انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال أبو هريرة رضي الله عنه: فلما ذكر رسول الله ﷺ التتن رد على أنفه ريطة كانت عليه»^(١).

وفي حديث المعراج الصحيح أن النبي ﷺ رأى آدم، وأرواح بنيهِ عن يمينه وشماله، قال رسول الله ﷺ: «فلما علونا السماء فإذا رجل عن يمينه أسودة، وعن شماله أسودة، قال فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى، قال: مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح، قال قلت: يا جبريل! من هذا؟ قال: هذا آدم عليه السلام، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله نسَم بنيهِ، فأهل اليمين أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى»^(٢).

وقد ثبت أيضًا أن أرواح المؤمنين والشهداء وغيرهم في الجنة، قال الإمام أحمد في رواية حنبل أرواح الكفار في النار، وأرواح المؤمنين في الجنة، والأبدان في الدنيا، يعذب الله من يشاء؛ ويرحم بعفوه من يشاء. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أرواح الموتى: أتكون في أفنية قبورها؟ أم في حواصل طير؟ أم تموت كما تموت الأجساد؟ فقال قد روي عن النبي ﷺ، أنه قال: «نسمة المؤمن إذا مات طائر تعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»^(٣).

= ورب غير غضبان، فلا يزال يقال لها ذلك حتى ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله عز وجل. وإذا كان الرجل السوء قال: أخرجني أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، أخرجي ذميمة، وأبشري بحميم وغساق، وآخر من شكله أزواج، فلا يزال يقال لها ذلك حتى تخرج، ثم يعرج إلى السماء فلا يفتح لها، فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان. فيقال: لا مرحبًا بالنفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، إرجعي ذميمة، فإنها لا تفتح لك أبواب السماء، فيُرسل بها من السماء ثم تصير إلى القبر».

والحديث صحيحه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سننه ابن ماجه برقم (٣٤٣٧).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٩، ٣٣٤٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٤٥/٣، ٤٥٥) ومالك في الموطأ (٢٤٠/١) والنسائي في سننه (٢٩٢/١) وابن ماجه في سننه برقم (٤٢٧١) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه وصححه =

وقد روي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزرازير، يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها، قال: وقال بعض الناس: أرواح الشهداء في أجواف طير خضر، تأوي إلى قناديل في الجنة ملققة بالعرش.

وقد روى مسلم في صحيحه عن مسروق قال: سألنا عبد الله - يعني ابن مسعود - عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح في الجنة حيث تشاء؛ ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربك اطلاعة فقال: هل تشتهون شيئاً؟ فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح في الجنة حيث نشاء - ففعل بهم ذلك ثلاث مرات - فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا»^(١).

وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [فادخل في عبدي ٢٩] و﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠]، فخطبها بالرجوع إلى ربها، وبالدخول في عبادته ودخول جنته، وهذا تصريح بأنها مربوبة. والنفس هنا هي الروح التي تقبض، وإنما تتنوع صفاتها، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح - لما ناموا عن صلاة الفجر في السفر - قال: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء، وردّها حيث شاء - وفي رواية - قبض أنفسنا حيث شاء»^(٢).

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسَلِكٍ إِلَىٰ قَاضٍ عَلَيْهَا الْوَمُوتُ﴾ [الزمر: ٤٢] والمقبوض المتوفى هي الروح، كما في صحيح مسلم عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ، على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه؛ ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون» ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين،

= العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٤٦) وفي السلسلة الصحيحة برقم (٩٩٥).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩٥، ٧٤٧١) وأبو داود في سننه برقم (٤٣٩) وأحمد في المسند (٣٠٧/٥) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره، ونور له فيه»^(١).

وروى مسلم أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألم تتروا أن الانسان إذا مات شخص بصره»! قالوا: بلى. قال: «فكذلك حين يتبع بصره نفسه»^(٢) فسماء تارة روحًا، وتارة نفسًا.

وروى أحمد بن حنبل، وابن ماجه. عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حضرتم موتاكم فاغضبوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح، وقولا خيرًا، فإنه يؤمن على ما يقول أهل الميت»^(٣).

ودلائل هذا الأصل وبيان مسمى «الروح والنفس» وما فيه من الاشتراك كثير لا يحتمله هذا الجواب، وقد بسطنا في غير هذا الموضع.

فقد بان بما ذكرناه أن من قال: إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة، فهو من أعظم أهل البدع الحولية، الذين يجر قولهم إلى التعطيل، يجعل العبد هو الرب وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة.

وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] فقد قيل: إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملك في قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبا: ٣٨] وقوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقوله: ﴿نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [القدر: ٤]. وقيل: بل هو روح الآدمي، والقولان مشهوران، وسواء كانت الآية تعمهما، أو تتناول أحدهما، فليس فيها ما يدل على أن الروح غير مخلوقة لوجهين:

أحدهما: أن الأمر في القرآن يراد به المصدر تارة، ويراد به المفعول تارة أخرى وهو المأمور به؛ كقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] وهذا في لفظ غير الأمر؛ كلفظ الخلق والقدرة والرحمة والكلمة وغير ذلك. ولو قيل: إن الروح بعض أمر الله أو جزء من أمر الله. ونحو ذلك مما هو صريح في أنها بعض أمر الله؛ لم يكن المراد بلفظ الأمر إلا المأمور به لا المصدر؛ لأن الروح عين قائمة بنفسها؛ تذهب وتجيء وتنعم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٢٠) وأبو داود في سننه برقم (٣١١٨) وابن ماجه في سننه برقم (١٤٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٢١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٢٥/٤) وابن ماجه في سننه برقم (١٤٥٥) وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه في سننه برقم (١١٩٠).

وتعذب، وهذا لا يتصور أن يكون مسمى مصدر: أمر يأمر أمرًا. وهذا قول سلف الأمة وأئمتها وجمهورها.

ومن قال من المتكلمين: إن الروح عرض قائم بالجسم؛ فليس عنده مصدر أمر يأمر أمرًا.

والقرآن إذا سمي أمر الله فالقرآن كلام «الله» والكلام اسم مصدر: كلم يكلم تكلّمًا وكلامًا، وتكلم تكلّمًا وكلامًا، فإذا سمي أمرًا بمعنى المصدر كان ذلك مطابقًا، لا سيما والكلام نوعان: أمر وخبر.

أما الأعيان القائمة بأنفسها فلا تسمى أمرًا لا بمعنى المفعول به وهو المأمور به كما سمي المسيح لأنه مفعول بالكلمة، وكما يسمى المقدور قدرة والجنة رحمة، والمطر رحمة، في مثل قوله: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وفي قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه قال للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من شئت»^(١)، وقوله: «إن الله خلق الرحمة - يوم خلقها - مائة رحمة»^(٢)، ونظائر ذلك كثيرة، وهذا جواب أبي سعيد الخراز، قال: فإن قيل: قد قال تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] وأمره منه قيل أمره تعالى هو المأمور به المكون بتكوين المكون له.

وكذلك قال ابن قتيبة في (كتاب المشكل): أقسام الروح، فقال: هي روح الأجسام التي يقبضها الله عند الممات، والروح جبريل. قال تعالى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقال: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]: أي جبريل. والروح فيما ذكره المفسرون ملك عظيم من ملائكة الله تعالى، يقوم وحده فيكون صفاً، وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، قال: ونسب الروح إلى الله لأنه بأمره، أو لأنه بكلمته.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٨٥٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تحابت الجنة والنار فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم وغرثهم؟ قال الله للجنة: إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملؤها...» الحديث.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٠٠٠، ٦٤٦٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة، فأمسك عنده تسعاً وتسعين رحمة، وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة...» الحديث.

والوجه الثاني: أن لفظة (من) في اللغة قد تكون لبيان الجنس، كقولهم: باب من حديد. وقد تكون لابتداء الغاية، كقولهم: خرجت من مكة، فقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ليس نصًّا في أن الروح بعض الأمر، ومن جنسه، بل قد تكون لابتداء الغاية إذ كونت بالأمر، وصدرت عنه، وهذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله، وروح منه حيث قال: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ يقول: من أمره كان الروح منه كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، ونظير هذا أيضًا قوله: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَعِندَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

فإذا كانت المسخرات والنعم من الله، ولم تكن بعض ذاته بل منه صدرت، لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح: روح منه. أنها بعض ذات الله. ومعلوم أن قوله: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أبلغ من قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فإذا كان قوله وروح منه لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون بعضًا له، فقوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ أولى بأن لا يمنع أن يكون مخلوقًا ولا يوجب أن يكون ذلك بعضًا له بل ولا بعضًا من أمره.

وهذا الوجه يتوجه إذا كان الأمر هو الأمر الذي هو صفة من صفات الله، فهذان الجوابان كل منهما مستقل، ويمكن أن يجعل منهما جواب مركب. فيقال: قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ إما أن يراد بالأمر المأمور به، أو صفة لله تعالى، وإن أريد به الأول أمكن أن تكون الروح بعض ذلك، فتكون مخلوقة. وإن أريد بالأمر صفة (الله) كان قوله الروح من أمر ربي كقوله وروح منه، وقوله: جميعًا منه ونحو ذلك.

وإنما نشأت الشبهة حيث ظن الظان أن الأمر صفة لله قديمة، وأن روح بني آدم بعض تلك الصفة، ولم تدل الآية على واحد من المقدمتين، والله سبحانه أعلم.

وقد يجيء اسم الروح في القرآن بمعنى آخر، كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وقوله: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ونحو ذلك. فالقرآن الذي أنزله الله كلامه ولكن ليس الكلام في هذا مما يتعلق بالسؤال.

وأما قول السائل هل المفوض إلى الله أمر ذاتها أو صفاتها أو مجموعهما؟ فليس هذا من خصائص الكلام في الروح؛ بل لا يجوز لأحد أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يقول على الله ما لا يعلم. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿قُلْ

إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُرْسَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. وقد قالت الملائكة لما قال لهم: ﴿أَتُعْتَبُونَ بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٣٤﴾ قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٥﴾ [البقرة: ٣١ - ٣٢] وقد قال موسى للخضر: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُقَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُسَدًا﴾ [الكهف: ٦٦] وقال الخضر لموسى لما نقر العصفور في البحر: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر^(١).

وليس في الكتاب والسنة أن المسلمين نهوا أن يتكلموا في الروح بما دل عليه الكتاب والسنة لا في ذاتها ولا في صفاتها، وأما الكلام بغير علم فذلك محرم في كل شيء، ولكن قد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود أن النبي ﷺ كان في بعض سكك المدينة، فقال بعضهم: سلوه عن الروح. وقال بعضهم: لا تسألوه فيسمعكم ما تكرهون، قال: فسألوه وهو متكئ على العسيب، فأنزل الله هذه الآية^(٢).

فبين بذلك أن ملك الرب عظيم، وجنوده، وصفة ذلك، وقدرته أعظم من أن يحيط به الآدميون، وهم لم يؤتوا من العلم إلا قليلا فلا يظن من يدعي العلم أنه يمكنه أن يعلم كل ما سئل عنه ولا كل ما في الوجود، فما يعلم جنود ربك إلا هو^(٣).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عن قائل يقول: إن لم يتبين لي حقيقة ماهية الجن وكنه صفاتهم؛ وإلا فلا أتبع العلماء في شيء.

فأجاب: أما كونه لم يتبين له كيفية الجن وماهياتهم؛ فهذا ليس فيه إلا إخباره بعدم علمه لم ينكر وجودهم؛ إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة غير دلالة الكتاب والسنة فإن من الناس من رآهم، وفيهم من رأى من رآهم، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين.

(١) والقصة بطولها أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٢٥) وفي غير موضع، ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٨٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٢٥، ٤٧٢١، ٧٢٩٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٩٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (٢١٦/٤ - ٢٣١).

ومن الناس من كلمهم وكلموه، ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم، وهذا يكون للصالحين وغير الصالحين، ولو ذكرت ما جرى لي ولأصحابي معهم، لطال الخطاب.

وكذلك ما جرى لغيرنا؛ لكن الاعتماد على الأجوبة العلمية يكون على ما يشترك الناس في علمه. لا يكون بما يختص بعلمه المجيب، إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما يخبر به ^(١).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عن الجان المؤمنين: هل هم مخاطبون «بفروع الإسلام» كالصوم والصلاة، وغير ذلك من العبادات؟ أو هم مخاطبون بنفس التصديق لا غير؟

فأجاب: لا ريب أنهم مأمورون بأعمال زائدة على التصديق، ومنهون عن أعمال غير التكذيب؛ فهم مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم، فإنهم ليسوا مماثلي الإنس في الحد والحقيقة؛ فلا يكون ما أمروا به ونهوا عنه مساوياً لما على الإنس في الحد؛ لكنهم شاركوا الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم. وهذا ما لم أعلم فيه نزاعاً بين المسلمين.

وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون لعذاب النار، كما يدخلها من الآدميين؛ لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم؛ فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد: إلى أنهم يدخلون الجنة. وروي في حديث رواه الطبراني: «أنهم يكونون في ربض الجنة. يراهم الإنس من حيث لا يرونهم».

وذهبت طائفة منهم أبو حنيفة - فيما نقل عنه - إلى أن المطيعين منهم يصيرون تراباً كالبهائم، ويكون ثوابهم النجاة من النار.

وهل فيهم رسل أم ليس فيهم إلا نذر؟ على قولين. فقول: فيهم رسل لقوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ إِلَهُ يَأْتِيكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقيل: الرسل من الإنس؛ والجن فيهم النذر، وهذا أشهر؛ فإنه أخبر عنهم باتباع دين محمد ﷺ، وأنهم ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُّندِرِينَ﴾ ﴿قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٢٩ - ٣٠] الآية، قالوا: وقوله: ﴿إِلَهُ يَأْتِيكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ﴾ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا الذُّلُومُ وَالْمِغْرَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢٣٢).

من المالح، وكقوله: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] والقمر في واحدة.

وأما التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم؛ فدلّله كثيرة، مثل ما في مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «أتاني داعي الجن، فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن، فانطلقوا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم، أوفر ما يكون، وكل بكرة علف لدوابكم؛ فقال النبي ﷺ: «لا تستنجوا بالعظم والروث»^(١) وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم، وهذا يبين أنما أباح لهم من ذلك ما ذكر اسم الله عليه دون ما لم يذكر اسم الله عليه.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ إلى قوله. ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٤٨] فأخبر عن الشيطان أنه يخاف الله، والعقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور، وليس هو هنا التصديق.

وأيضاً فإبليس الذي هو أبو الجن. لم تكن معصيته تكذيباً، فإن الله أمره بالسجود، وقد علم أن الله أمره، ولم يكن بينه وبين الله ورسول يكذبه، ولما امتنع عن السجود لآدم عاقبه الله العقوبة البليغة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكى»^(٢) الحديث.

وقد قال تعالى في قصة سليمان: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوهاً شَهْرٌ وَرَواحُها شَهْرٌ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سبأ: ١٢] وقد جعل في ذلك ما أمرهم به من طاعة سليمان، وقد قال تعالى عن إبليس؛ إنه عصى ولم يقل كذب، وقد قال تعالى، عن الجن: ﴿يَقُولُونَ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الأحقاف: ٤]. فأمرُوا بإجابة داعي الله، الذي هو الرسول. والإجابة والاستجابة هي طاعة الأمر والنهي، وهي العبادة التي خلق لها الثقلان؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادَتِي﴾ [الذاريات: ٥٦].

ومن قال «إن العبادة» هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها، وأن ذلك هو الإيمان

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٥٠) وأبو داود في سننه برقم (٨٥) والترمذي في سننه برقم (٣٢٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨١) وابن ماجه في سننه برقم (١٠٥٢) وأحمد في المسند (٤٤٣/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويلي، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار».

وهو داخل في الثقلين فقط، فإن ذلك لو كان كذلك لم يكن في الثقلين كافر، والله أخبر بكفر إبليس وغيره من الجن والإنس، وقد قال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ يَتَّبِعُكَ مِنْهُمْ أجمعين﴾ [ص: ٨٥] وأخبر أنه يملأها منه ومن أتباعه وهذا يبين أنه لا يدخلها إلا من اتبعه، فعلم أن من يدخلها من الكفار والفساق من أتباع إبليس؛ ومعلوم أن الكفار ليسوا بمؤمنين، ولا عارفين الله معرفة، يكونون بها مؤمنين.

ولكن اللام لبيان الجملة الشرعية، المتعلقة بالإرادة الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

وقد تكون لبيان العاقبة الكونية كما في قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشِمْ صِدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] الآية؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾ [١١٨ - ١١٩] أي خلق قومًا للاختلاف، وقومًا للرحمة، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فاللام في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [٥٦] [الذاريات: ٥٦] وإن كانت هي اللام في هذه الآية فإن مدلوها لام إرادة الفاعل ومقصوده، ولهذا تنقسم في كتاب الله إلى إرادة دينية، وإرادة كونية؛ كما تنقسم في كتاب الله تعالى الكلمات، والأمر والحكم والقضاء، والتحرير والإذن، وغير ذلك.

وأيضًا فقوله تعالى: ﴿يَتَمَتَّعَ الْجِنَّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ بِخُصُوفٍ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَوُضُّوعُكُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا﴾ إلى قوله: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. فبين أن الثقلين جميعًا تلت عليهم الرسل آيات الله، ولهذا لما قرأ رسول الله ﷺ سورة على الصحابة قال «للجن كانوا...»^(١) الحديث. دعاهم إلى طاعة الله لما فيه من الأمر والنهي؛ لا إلى مجرد حديث لا طاعة معه، فإن مثل هذا التصديق، كان مع إبليس، فلم يغن عنه من الله شيئًا.

والدلائل الدالة على هذا الأصل، وما في الحديث والآثار: من كون الجن يحجون ويصلون ويجاهدون، وأنهم يعاقبون على الذنب: كثيرة جدًا.

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٢٩١) من حديث حابر رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن من أولها إلى آخرها، فسكتوا فقال: «لقد قرأتها على الجن ليلة الجن، فكانوا أحسن مردودًا منكم، كنت كلما أتيت على قوله: ﴿يَأَيُّهَا آلَآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] قالوا: لا بشيء من نعمك ربنا نكذب، فلك الحمد.

والحديث حسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٦٢٤).

وقد قال تعالى فيما أخبر عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمَنَّانُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا

﴿[الجن: ١١] قالوا: مذاهب شتى مسلمين، ويهود ونصارى، وشيعة، وسنة.

فأخبر أن منهم الصالحين، ومنهم دون الصالحين، فيكون: إما مطيعاً في ذلك فيكون مؤمناً، وإما عاصياً في ذلك فيكون كافراً، ولا ينقسم مؤمن إلى صالح وإلى غير صالح، فإن غير الصالح لا يعتد صلاحه لترك الطاعات، فالصالح هو القائم بما وجب عليه؛ ودون الصالح لا بد أن يكون عاصياً في بعض ما أمر به، وهو قسم غير الكافر، فإن الكافر لا يوصف بمثل ذلك؛ وهذا يبين أن فيهم من يترك بعض الواجبات، والله أعلم^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

هل الملائكة الموكلون بالعبد هم الموكلون دائماً، أم كل يوم ينزل الله إليهم ملكين غير أولئك؟ وهل هو موكل بالعبد ملائكة بالليل وملائكة بالنهار؟ وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١] فما معنى الآية؟!

فأجاب: الحمد لله: الملائكة أصناف؛ منهم من هو موكل بالعبد دائماً. ومنهم ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار، ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر؛ فيسألهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون، ومنهم ملائكة فضل عن كتاب الناس يتبعون مجالس الذكر. وأعمال العباد؛ تجمع جملة وتفصيلاً، فترفع أعمال الليل قبل أعمال النهار، وأعمال النهار قبل أعمال الليل، تعرض الأعمال على الله في كل يوم إثنين وخميس، فهذا كله مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وأما أنه كل يوم تبدل عليه الملكان: فهذا لم يبلغنا فيه شيء. والله أعلم^(٢).

سئل رحمه الله: عن قوله ﷺ: «إِذَا هُمُ الْعَبْدُ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَتْ لَهُ حَسَنَةً» الحديث^(٣). فإذا كان الهم سرّاً بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه؟.

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٣/٤ - ٢٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٢/٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٤٩١) ومسلم في صحيحه برقم (١٣١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعَفَ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ =

فأجاب: الحمد لله. قد روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة قال: إنه إذا همَّ بحسنة شم الملك رائحة طيبة، وإذا همَّ بسيئة شم رائحة خبيثة. والتحقيق: أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء، كما هو قادر على أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان.

فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحياناً ما في قلب الإنسان، فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك.

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] أن المراد به الملائكة: والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر، كما قال عبد الله ابن مسعود: «إن للملك لمة وللشيطان لمة» فلملة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير، ولملة الشيطان تكذيب بالحق وإيعاد بالشر^(١).

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة، وقرينه من الجن» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وأنا، إلا أن الله قد أعانني عليه، فلا يأمرني إلا بخير»^(٢).

فالسيدة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان: علم بها الشيطان. والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك: علم بها الملك أيضاً بطريق الأولى، وإذا علم بها هذا الملك: أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم^(٣).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن عرض الأديان عند الموت: هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أم لا؟ وقوله ﷺ: «إنكم لتفتنون في قبوركم»^(٤) ما المراد بالفتنة؟ وإذا أرتد العبد - والعياذ بالله - هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة أم لا؟ أفوتونا مأجورين!!

فأجاب: الحمد لله رب العالمين.

= هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همَّ بها فعملها، كتبها الله سيئة واحدة. (١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٨٨) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨١٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥٣/٤ - ٢٥٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٩٢٢) ومسلم في صحيحه برقم (٥٨٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أما عرض الأديان على العبد وقت الموت فليس هو أمرًا عامًا لكل أحد ولا هو أيضًا منتفياً عن كل أحد، بل من الناس من تعرض عليه الأديان قبل موته؛ ومنهم من لا تعرض عليه، وقد وقع ذلك لأقوام. وهذا كله من فتنة المحيا والممات التي أمرنا أن نستعيذ منها في صلاتنا.

منها: ما في الحديث الصحيح: «أمرنا النبي ﷺ أن نستعيذ في صلاتنا من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(١). ولكن وقت الموت أحرص ما يكون الشيطان على إغواء بني آدم؛ لأنه وقت الحاجة.

وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الأعمال بخواتيمها»^(٢) وقال ﷺ: «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع؛ فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع؛ فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»^(٣).

ولهذا روي: «أن الشيطان أشد ما يكون على ابن آدم حين الموت، يقول لأعوانه: دونكم هذا فإنه إن فاتكم لن تظفروا به أبداً».

وحكاية عبد الله بن أحمد بن حنبل مع أبيه وهو يقول: لا، بعد. لا، بعد: مشهورة.

ولهذا يقال: إن من لم يحج يخاف عليه من ذلك، لما روى أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «من ملك زاد أو راحلة تبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج، فليمت إن شاء يهوديًا، وإن شاء نصرانيًا»^(٤).

قال الله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا وَمَنْ كَفَرَ فَاِنَّ اِلٰهَكُمْ عِنْدَ الْمَلٰٓئِكَةِ ۙ﴾ [آل عمران: ٩٧] قال عكرمة لما نزلت هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِيْنًا فَلَنْ يُّقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْاٰخِرَةِ مِنَ الْخٰسِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٨٥] قالت اليهود والنصارى: نحن مسلمون. فقال الله لهم: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٨٨) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٠٧) من حديث سهل ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٨١٢) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (١٣٢).

أَلْبَيْتِ فقالوا: لا نحجه، فقال الله تعالى: **﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ غَفِيرٌ﴾** [آل عمران: ٩٧].

وأما الفتنة في القبور فهي الامتحان والاختبار للميت، حين يسأله الملكان، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم «محمد»؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول المؤمن: الله ربي، والإسلام ديني ومحمد نبيي. ويقول: هو محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى فأمانا به واتبعناه. فينتهرانه انتهازاً شديدة - وهي آخر فتنة التي يفتن بها المؤمن - فيقولان له: كما قالوا أولاً.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث البراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبي هريرة وغيرهم **رضي الله عنهم**؛ وهي عامة المكلفين؛ إلا النبيين فقد اختلف فيهم. وكذلك اختلف في غير المكلفين، كالصبيان والمجانين. فقليل: لا يفتنون، لأن المحنة إنما تكون للمكلفين، وهذا قول القاضي وابن عقيل.

وعلى هذا فلا يلقنون بعد الموت. وقيل: يلقنون ويفتنون أيضاً، وهذا قول أبي حكيم، وأبي الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحابه، وهو مطابق لقول من يقول: إنهم يكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم، وأهل السنة، من أهل الحديث والكلام. وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري **رحمته الله** عن أهل السنة، واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد.

وأما «الردة عن الإسلام» بأن يصير الرجل كافراً مشركاً، أو كاتياً، فإنه إذا مات على ذلك حبط عمله باتفاق العلماء، كما نطق بذلك القرآن في غير موضع. كقوله: **﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾** [البقرة: ٢١٧] وقوله: **﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾** [المائدة: ٥] وقوله: **﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمَعُونَ﴾** [الأنعام: ٨٨] وقوله: **﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِحَبِطَ عَمَلِكَ﴾** [الزمر: ٦٥].

ولكن تنازعوا فيما: إذا ارتد؛ ثم عاد إلى الإسلام. هل تحبط الأعمال التي عملها قبل الردة أم لا تحبط إلا إذا مات مرتدّاً؟ على قولين مشهورين؛ هما قولان في مذهب الإمام أحمد، والحبوط: مذهب أبي حنيفة ومالك. والوقوف: مذهب الشافعي.

وتنازع الناس أيضاً في «المرتد». هل يقال كان له إيمان صحيح يحبط بالردة؟ أم يقال بل بالردة تبين أن إيمانه كان فاسداً؟ وأن الإيمان الصحيح لا يزول ألبتة؟ على قولين لطوائف الناس، وعلى ذلك يبنى قول المستثني: أنا مؤمن - إن شاء الله - هل

يعود الاستثناء إلى كمال الإيمان؟ أو يعود إلى الموافقة في المآل، والله أعلم^(١).

وسئل رحمه الله:

هل جميع الخلق حتى - الملائكة - يموتون؟

فأجاب: الذي عليه أكثر الناس: أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت. وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. والمسلمون واليهود والنصارى، متفقون على إمكان ذلك وقدرة الله عليه؛ وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة، أتباع «أرسطو» وأمثالهم، ومن دخل معهم من المتسبين إلى الإسلام، أو اليهود، والنصارى: كأصحاب «رسائل أخوان الصفا» وأمثالهم، ممن زعم أن «الملائكة» هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم.

والقرآن وسائر الكتب: تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون، كما قال سبحانه: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْضَرُهُ إِلَهُ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢١﴾ لَا يَسْقُونَهُ إِلَّا لِقَوْلٍ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٨] وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَى﴾ [النجم: ٢٦].

والله سبحانه قادر على أن يميتهم ثم يحييهم، كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم. وقد قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ من غير وجه وعن غير واحد من الصحابة أنه قال: «إن الله إذا تكلم بالوحي أخذ الملائكة مثل الغشي» وفي رواية: «إذا سمعت الملائكة كلامه صعدوا» وفي رواية «سمعت الملائكة كجر السلسلة على الصفوان فيصعدون فإذا فزع عن قلوبهم» أي أزيل الفزع عن قلوبهم «قالوا ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق فينادون: الحق! الحق!»^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢٥٥/٤ - ٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١) وأبو داود في سننه برقم (٣٩٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقد أخبر في هذه الأحاديث الصحيحة أنهم يصعقون صعق الغشي؛ فإذا جاز عليهم صعق الغشي جاز صعق الموت؛ وهؤلاء المتفلسفة لا يجوزون لا هذا ولا هذا؛ وصعق الغشي هو مثل صعق موسى ﷺ، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَحَلْنَا رُبَّهُ لِلْجَبَلِ جَمَلًا ذَكَرًا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَبَقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات:

نفخة الفزع ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

ونفخة الصعق والقيام ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ بِنُظُرٍ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر: ٦٨].

وأما الاستثناء فهو متناول لمن في الجنة من الحور العين، فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم، ولا يمكن الجزم بكل من استثناء الله، فإن الله أطلق في كتابه. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فأجد موسى أخذًا بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي أم كان ممن استثناء الله؟»^(١) وهذه الصعقة قد قيل إنها رابعة، وقيل: إنها من المذكورات في القرآن.

وبكل حال: النبي ﷺ قد توقف في موسى، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناءه الله أم لا؟ فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثنى الله: لم يمكننا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر. والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل إثبات «القيامة الكبرى»، وقيام

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٤١١، ٣٤١٤، ٦٥١٧، ٧٤٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٩/٤ - ٢٦١).

وقد قيل: إن النفس تكون لومة وغير لومة، وليس كذلك. بل نفس كل إنسان لومة، فإنه ليس بشر إلا يلوم نفسه ويندم إما في الدنيا وإما في الآخرة، فهذا إثبات النفس. ثم ذكر معاد البدن فقال: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ ﴿٣﴾ **بَلَىٰ قَلِيلًا عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ** ﴿٤﴾ **بَلَىٰ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرُ أَمَامَهُ** ﴿٥﴾ **يَسْتَلْ أَكَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴿٦﴾ [القيامة: ٣ - ٦] ووصف حال القيامة إلى قوله: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٧﴾ [القيامة: ٢٥].

ثم ذكر الموت فقال: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴿٨﴾ [القيامة: ٢٦]، وهذا إثبات للنفس وأنها تبلغ التراقي كما قال هناك: ﴿بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٩﴾ [الواقعة: ٨٣]، والتراقي متصلة بالحلقوم.

ثم قال: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴿١٠﴾ [القيامة: ٢٧] يرقبها، وقيل: من صاعد يصعد بها إلى الله؟ والأول أظهر؛ لأن هذا قبل الموت، فإنه قال: ﴿وَكَلَّا إِنَّهُ الْفِرَاقُ ﴿١١﴾ [القيامة: ٢٨] فدل على أنهم يرجونه ويطلبون له راقياً يرقيه، وأيضاً فصعودها لا يفتقر إلى طلب من يرقى بها، فإن لله ملائكة يفعلون ما يؤمرون، والرقية أعظم الأدوية فإنها دواء روحاني؛ ولهذا قال النبي ﷺ في صفة المتوكلين: «لا يسترقون»^(١) والمراد أنه يخاف الموت، ويرجو الحياة بالراقي؛ ولهذا قال: ﴿وَكَلَّا إِنَّهُ الْفِرَاقُ ﴿١٢﴾ [القيامة: ٢٨].

ثم قال: ﴿وَالْفَنَىٰ السَّاقِ السَّاقِ ﴿١٣﴾ **إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ** ﴿١٤﴾ [القيامة: ٢٩ - ٣٠] فدل على نفس موجودة قائمة بنفسها تساق إلى ربها، والعرض القائم بغيره لا يساق، ولا بدن الميت، فهذا نص في إثبات نفس تفارق البدن تساق إلى ربها، كما نطق بذلك الأحاديث المستفيضة في قبض روح المؤمن وروح الكافر.

ثم ذكر بعد هذا صفة الكافر بقوله مع هذا الوعيد الذي قدمه: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا مَنَّ ﴿١٥﴾ [القيامة: ٣١] وليس المراد أن كل نفس من هذه النفوس كذلك.

وكذلك سورة «ق» هي في ذكر وعيد القيامة، ومع هذا قال فيها: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٦﴾ [ق: ١٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمَ الْوَعِيدِ ﴿١٧﴾ [ق: ٢٠]، فذكر القيامتين: الصغرى والكبرى، وقوله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ أي جاءت بما بعد الموت من ثواب وعقاب، وهو

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٤١٠، ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

الحق الذي أخبرت به الرسل، ليس مراده أنها جاءت بالحق الذي هو الموت؛ فإن هذا مشهور لم ينازع فيه، ولم يقل أحد: إن الموت باطل حتى يقال: جاءت بالحق.

وقوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنْتُمْ مِنْهُ نَجِذٌ﴾، فالإنسان وإن كره الموت فهو يعلم أنه تلاقيه ملائحته، وهذا كقوله: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] واليقين ما بعد الموت، كما قال النبي ﷺ: «أما عثمان بن مظعون فقد جاءه اليقين من ربه»^(١)؛ وإلا فنفس الموت - مجرد عما بعده - أمر مشهور لم ينازع فيه أحد حتى يسمى يقيناً.

وذكر عذاب القيامة والبرزخ معاً في غير موضع: ذكره في قصة آل فرعون فقال: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وقال في قصة قوم نوح: ﴿مِمَّا خَطَبْتِهِمْ أَعْرِضُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: ٢٥] مع إخبار نوح لهم بالقيامة في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [١٧] ثُمَّ يُبْعِدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧ - ١٨].

وقد ذكرنا في غير موضع: أن الرسل قبل محمد أنذروا بالقيامة الكبرى تكذيباً لمن نفى ذلك من المتفلسفة، وقال عن المنافقين: ﴿سَنَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]، قال غير واحد من العلماء: المرة الأولى في الدنيا والثانية في البرزخ؛ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ في الآخرة.

وقال تعالى في الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٩٣ - ٩٤]، وهذه صفة حال الموت وقوله: ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ دل على وجود النفس التي تخرج من البدن، وقوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ دل على وقوع الجزاء عقب الموت.

وقال تعالى في الأنفال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [٥٠] ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٢٤٣، ٢٦٨٧) وفي غير موضع، من حديث أم العلاء رضي الله عنها.

يُظَلِّلِرَ لِلْعَمِيدِ (٥١) ﴿﴾ [الأنفال: ٥٠ - ٥١] وهذا ذوق له بعد الموت.

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه: أن النبي ﷺ لما أتى المشركين يوم بدر في القلب ناداهم: «يا فلان! يا فلان! هل وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فقد وجدت ما وعدني ربي حقًا»^(١).

وهذا دليل على وجودهم وسماعهم، وإنهم وجدوا ما وعدوه بعد الموت من العذاب، وأما نفس قتلهم فقد علمه الأحياء منهم.

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (٩٧)﴾ [النساء: ٩٧]، وهذا خطاب لهم إذا توفتهم الملائكة؛ وهم لا يعاينون الملائكة إلا وقد يئسوا من الدنيا، ومعلوم أن البدن لم يتكلم لسانه، بل هو شاهد: يعلم أن الذي يخاطب الملائكة هو النفس، والمخاطب لا يكون عرضًا.

وقال تعالى في النحل: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فَاذْهَبْ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٨)﴾ [النحل: ٢٨ - ٢٩]، وهذا إلقاء للمسلم إلى حين الموت، وقولهم للملائكة ما كنا نعمل من سوء وهذا إنما يكون من النفس.

وقد قال في النحل: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٣٢)﴾ [النحل: ٣٢]، وقال في السجدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبِّيَ اللَّهُ ثُمَّ اتَّقَوا رَبَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ (٣٠)﴾ [السجدة: ٣٠ - ٣١]، وقد ذكروا أن هذا التنزل عند الموت.

وقال تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٥٩)﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فحين يمّا ءاتلهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا يوم من خلفهم أآ خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (١٦٠)﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧١]، وقال قبل ذلك

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٩٧٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٣) من حديث أنس ابن مالك ؓ.

في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

وأيضاً فقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسِكَ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، وهذا بيان لكون النفس تقبض وقت الموت؛ ثم منها ما يمسك فلا يرسل إلى بدنه، وهو الذي قضى عليه الموت، ومنها ما يرسل إلى أجل مسمى، وهذا إنما يكون في شيء يقوم بنفسه، لا في عرض قائم بغيره، فهو بيان لوجود النفس المفارقة بالموت.

والأحاديث الصحيحة توافق هذا، كقول النبي ﷺ: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، فإن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين»^(١). وقال - لما ناموا عن صلاة الصبح - : «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء»^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقَاضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [١٠] ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [١١] ﴿ثُمَّ رُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [١٢] [الأنعام: ٦٠ - ٦٢]، فهذا توفُّ لها بالنوم إلى أجل الموت الذي ترجع فيه إلى الله، وإخبار [أن] الملائكة تنوفاها بالموت ثم يردون إلى الله، والبدن وما يقوم به من الأعراض لا يرد، إنما يرد الروح.

وهو مثل قوله في يونس: ﴿ثُمَّ رُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا رُجُوعَ﴾ [٨] [العلق: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَتَابَتَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [١٧] ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَُّرْضِيَةً﴾ [١٨] ﴿فَادْخُلْ فِي عِبَادِي﴾ [١٩] ﴿وَادْخُلْ جَنَّتِي﴾ [٢٠] [الفجر: ٢٧ - ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [١١] [السجدة: ١١]، وتوفي الملك إنما يكون لما هو موجود قائم بنفسه؛ وإلا فالعرض القائم بغيره لا يتوفى، فالحياة القائمة بالبدن لا تتوفى، بل تزول وتعدم كما تعدم حركته وإدراكه.

وقال تعالى في المؤمنين: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [٢٠] لَعَلَّيْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٢٠، ٧٣٩٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾ [المؤمنين: ٩٩ - ١٠٠]، فقلوه: (ارجعون) طلب لرجع النفس إلى البدن، كما قال في الواقعة: ﴿قُلُوبًا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧]، وهو يبين أن النفس موجودة تفارق البدن بالموت، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾. آخره.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن «الروح المؤمنة» أن الملائكة تتلقاها وتصعد بها إلى السماء التي فيها الله.

فأجاب: أما الحديث المذكور في «قبض روح المؤمن، وأنه يصعد بها إلى السماء التي فيها الله»^(٢): فهذا حديث معروف جيد الاسناد، وقوله «فيها الله» بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَمِئْتُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦ - ١٧]، وبمنزلة ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لجارية معاوية بن الحكم: «أين الله» قالت: في السماء، قال: «من أنا» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»^(٣).

وليس المراد بذلك أن السماء تحصر الرب وتحويه، كما تحوي الشمس والقمر وغيرهما، فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا يعتقده عاقل، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. والسموات في الكرسي كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والرب سبحانه فوق سمواته، على عرشه، بائن من خلقه؛ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقال تعالى: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] وقال: ﴿فَيَسْجُدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] وقال: ﴿يَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] وليس المراد أنهم في جوف النخل، وجوف الأرض، بل معنى ذلك أنه فوق السموات، وعليها، بائن من المخلوقات، كما أخبر في كتابه عن نفسه أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢ - ٢٧٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٧).

وقال تعالى: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَرَافِعَكَ إِلَٰهًا﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال تعالى: ﴿تَرْجِعُ الْمَلِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾ [النساء: ١٥٨]. وأمثال ذلك في الكتاب والسنة وجواب هذه المسألة مبسوط في غير هذا الموضع^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

هل يتكلم الميت في قبره؟ فقال: وأما سؤال السائل هل يتكلم الميت في قبره فجوابه أنه يتكلم، وقد يسمع أيضًا من كلمه؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهم يسمعون قرع نعالهم»^(٢) وثبت عنه في الصحيح أن الميت يسأل في قبره؛ فيقال له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت، فيقول: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبيي. ويقال له: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول المؤمن: هو عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدى فأما به واتبعناه^(٣)؛ وهذا تأويل قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وقد صح عن النبي ﷺ: أنها نزلت في عذاب القبر^(٤)، وكذلك يتكلم المنافق فيقول: آه، آه، لا أدري! سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته؛ فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان.

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لولا أن لا تدافنوا لسألت الله أن يسمعكم عذاب القبر مثل الذي أسمع»^(٥) وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر: لما ألقاهم في القليب. وقال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»^(٦). والآثار في هذا كثيرة منتشرة، والله أعلم.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٣٨، ١٣٧٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٨٦، ١٨٤، ١٠٥٣، ١٢٣٥، ٧٢٨٧) ومسلم في صحيحه برقم (٩٠٥) من حديث أسماء رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٦٩، ٤٦٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧١) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٦٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٦) تقدم تخريجه.

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

عن سؤال منكر ونكير الميت إذا مات؛ تدخل الروح في جسده ويجلس ويجاوب منكرًا ونكيرًا، فيحتاج موتًا ثانيًا؟!

فأجاب: عود الروح إلى بدن الميت في القبر ليس مثل عودها إليه في هذه الحياة الدنيا؛ وإن كان ذلك قد يكون أكمل من بعض الوجوه، كما أن النشأة الأخرى ليست مثل هذه النشأة؛ وإن كانت أكمل منها، بل كل موطن في هذه الدار وفي البرزخ والقيامة: له حكم يخصه؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ: أن الميت يوسع له في قبره ويسأل ونحو ذلك^(١)، وإن كان التراب قد لا يتغير فالأرواح تعاد إلى بدن الميت وتفارقه. وهل يسمى ذلك موتًا؟ فيه قولان.

قيل يسمى ذلك موتًا. وتأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا آتَيْنَاكَ وَلَمَّا جَاءَنَا كَفَرْنَا فَنعَذِّبْهُمْ كَمَا وَعَدْتَ إِنَّهُم مُّخْتَلِفُونَ فِي الْآيَةِ الْأُولَىٰ﴾ [غافر: ١١]. قيل إن الحياة الأولى في هذه الدار، والحياة الثانية في القبر. والموتة الثانية في القبر، والصحيح أن هذه الآية كقوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فالموتة الأولى قبل هذه الحياة، والموتة الثانية بعد هذه الحياة. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بعد الموت. قال تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥] وقال: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]. فالروح تتصل بالبدن متى شاء الله تعالى، وتفارقه متى شاء الله تعالى، لا يتوقف ذلك بمرة ولا مرتين، والنوم أخو الموت.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول إذا أوى إلى فراشه: «باسمك اللهم أموت وأحيا» وكان إذا استيقظ يقول: «الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا وإليه النشور»^(٢) فقد سمي النوم موتًا، والاستيقاظ حياة.

وقد قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢] فبين أنه يتوفى الأنفس على نوعين: فيتوفاهما حين الموت، ويتوفى الأنفس التي لم تمت بالنوم ثم إذا ناموا فمن مات في منامه أمسك نفسه، ومن لم يمت أرسل نفسه.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣١٢، ٦٣١٤) من حديث حذيفة رضى الله عنه.

وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧١١) من حديث البراء رضى الله عنه.

ولهذا كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، فإن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين»^(١).

والنائم يحصل له في منامه لذة وألم، وذلك يحصل للروح والبدن، حتى إنه يحصل له في منامه من يضربه؛ فيصبح والوجع في بدنه، ويرى في منامه أنه أطمع شيئاً طيباً فيصبح وطعمه في فمه وهذا موجود. فإذا كان النائم يحصل لروحه وبدنه من النعيم والعذاب ما يحس به - والذي إلى جنبه لا يحس به - حتى قد يصبح النائم من شدة الألم؛ أو الفزع الذي يحصل له ويسمع اليقظان صياحه، وقد يتكلم إما بقرآن، وإما بالذكر، وإما بجواب.

واليقظان يسمع ذلك وهو نائم، عينه مغمضة، ولو خوطب لم يسمع، فكيف ينكر حال المقبور الذي أخبر الرسول ﷺ أنه يسمع قرع نعالهم؟ وقال: «ما أنتم أسمع لما أقول منهم»^(٢).

والقلب يشبه القبر؛ ولهذا قال ﷺ لما فاتته صلاة العصر يوم الخندق: «ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارا» وفي لفظ: «قلوبهم وقبورهم نارا»^(٣) وفرق بينهما في قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَخَصِلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩ - ١٠] وهذا تقريب وتقدير لإمكان ذلك.

ولا يجوز أن يقال: ذلك الذي يجده الميت من النعيم والعذاب - مثلما - يجده النائم في منامه؛ بل ذلك النعيم والعذاب أكمل وأبلغ وأتم. وهو نعيم حقيقي وعذاب حقيقي، ولكن يذكر هذا المثل لبيان إمكان ذلك، إذا قال السائل: الميت لا يتحرك في قبره، والتراب لا يتغير، ونحو ذلك، مع أن هذه المسألة لها بسط يطول، وشرح لا تحتمله هذه الورقة، والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(٤).

وسئل رحمه الله:

عن الصغير، وعن الطفل إذا مات. هل يمتحن؟ إلخ.....
.....^(٥) الوقوف فيهم وأن يقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ولبسطة موضع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٢٠، ٧٣٩٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧١٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٩٣١، ٤١١١، ٤٥٣٣، ٦٣٩٦) ومسلم في صحيحه

برقم (٦٢٧) من حديث علي رضي الله عنه.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧٤/٤ - ٢٧٦).

(٥) سقط بالأصل.

آخر. وإذا مات الطفل فهل يمتحن في قبره ويسأله منكر ونكير؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره.

أحدهما: أنه لا يمتحن، وأن المحنة إنما تكون على من كلف في الدنيا، قاله طائفة: منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل.

والثاني: أنهم يمتحنون ذكره أبو حكيم الهمداني، وأبو الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحاب الشافعي. وعلى هذا التفصيل «تلقين الصغير والمجنون»: من قال إنه يمتحن في القبر لقنه، ومن قال لا يمتحن لم يلقيه. وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه ﷺ صلى على طفل. فقال: «اللهم قه عذاب القبر وفتنة القبر»^(١) وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة، وإنهم مكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد، والله أعلم.

وإذا دخل أطفال المؤمنين الجنة فأرواحهم وأرواح غيرهم من المؤمنين في الجنة. وإن كانت درجاتهم متفاضلة، والصغار يتفاضلون بتفاضل آبائهم، وتفاضل أعمالهم - إذا كانت لهم أعمال - فإن إبراهيم ابن النبي ﷺ ليس هو كغيره، والأطفال الصغار يثابون على ما يفعلونه من الحسنات، وإن كان القلم مرفوعاً عنهم في السيئات؛ كما ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ رفعت إليه امرأة صبياً من محفة فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم. ولك أجر»^(٢) رواه مسلم في صحيحه.

وفي السنن أنه قال: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٣). وكانوا يصومون الصغار يوم عاشوراء^(٤) وغيره، فالصبي يثاب على صلاته وصومه، وحجه وغير ذلك من أعماله، ويفضل بذلك على من لم يعمل كعمله، وهذا غير ما يفعل به إكراماً لأبويه، كما أنه في النعم الدنيوية قد ينتفع بما

- (١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٢٨/١) موقوفاً على أبي هريرة ؓ.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٣٣٦) وأبو داود في سننه برقم (١٧٣٦) من حديث ابن عباس ؓ.
- (٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٩٥) وأحمد في المسند (١٨٧/٢) والبيهقي في سننه (٣/٨٤) والحاكم في المستدرک (١٩٧/١) وابن أبي شيبه في المصنف (١٣٧/١) من حديث ابن عمرو ؓ وصححه العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (٢٤٧).
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٩٦٠) ومسلم في صحيحه برقم (١١٣٦) من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء ؓ.

يكسبه وبما يعطيه أبواه، ويتميز بذلك على من ليس كذلك.

وأرواح المؤمنين في الجنة، كما جاءت بذلك الآثار، وهو كما قال النبي ﷺ: «نسمة المؤمن تعلق من الجنة»^(١) أي تأكل ولم يوقت في ذلك وقت قبل يوم القيامة.

والأرواح مخلوقة بلا شك، وهي لا تعدم ولا تفنى؛ ولكن موتها مفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان.

وأهل الجنة الذين يدخلون على صورة أبيهم آدم عليه السلام، طول أحدهم ستون ذراعاً. كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة.

وقد قال بعض الناس: إن أطفال الكفار يكونون خدم أهل الجنة، ولا أصل لهذا القول.

وقد ثبت في الصحيحين؛ أن الجنة يبقى فيها فضل عن أهل الدنيا، فينشئ الله لها خلقاً آخر فيسكنهم الجنة^(٢)، فإذا كان يسكن من ينشئه من الجنة من غير ولد آدم في فضول الجنة فكيف بمن دخلها من ولد آدم وأسكن في غير فضولها؟ فليسوا أحق بأن يكونوا من أهل الجنة؛ ممن ينشأ بعد ذلك ويسكن فضولها.

وأما الورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَمُنَّكَ إِلَّا وَاِدْمَهَا﴾ [مريم: ٧١] فقد فسر النبي ﷺ في الحديث الصحيح، رواه مسلم في صحيحه عن جابر: «بأنه المرور على الصراط»^(٣) والصراط هو الجسر؛ فلا بد من المرور عليه لكل من يدخل الجنة، من كان صغيراً في الدنيا ومن لم يكن.

والولدان؛ الذين يطوفون على أهل الجنة: خلق من خلق الجنة ليسوا من أبناء الدنيا؛ بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة كمل خلقهم كأهل الجنة، على صورة آدم، أبناء ثلاث وثلاثين في طول ستين ذراعاً؛ كما تقدم. وقد روي أن العرض سبعة أذرع. والله أعلم^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٣٨٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط بعزتك وكرمك، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً، فيسكنهم فضل الجنة».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٩١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧٧/٤ - ٢٧٩).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن «عذاب القبر». هل هو على النفس والبدن، أو على النفس؛ دون البدن؟ والميت يعذب في قبره حيًا أم ميتًا؟ وإن عادت الروح إلى الجسد أم لم تعد، فهل يتشاركان في العذاب والنعيم؟ أو يكون ذلك على أحدهما دون الآخر؟!

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. بل العذاب والنعيم على النفس، والبدن جميعًا باتفاق أهل السُّنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن، وتعذب متصلة بالبدن والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح منفردة عن البدن.

وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسُّنة والكلام، وفي المسألة أقوال شاذة ليست من أقوال أهل السنة والحديث؛ قول من يقول: إن النعيم والعذاب لا يكون إلا على الروح؛ وأن البدن لا ينعم ولا يعذب. وهذا تقوله «الفلاسفة» المنكرون لمعاد الأبدان؛ وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين.

ويقوله كثير من «أهل الكلام» من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: لا يكون ذلك في البرزخ، وإنما يكون عند القيام من القبور.

وقول من يقول: إن الروح بمفردها لا تنعم ولا تكذب، وإنما الروح هي الحياة، وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام: من المعتزلة، وأصحاب أبي الحسن الأشعري، كالقاضي أبي بكر، وغيرهم؛ وينكرون أن الروح تبقى بعد فراق البدن. وهذا قول باطل؛ خالفة الأستاذ أبو المعالي الجويني وغيره؛ بل قد ثبت في الكتاب والسُّنة، واتفاق سلف الأمة أن الروح تبقى بعد فراق البدن، وأنها منعمة أو معذبة.

«الفلاسفة» الإلهيون يقولون بهذا؛ لكن ينكرون معاد الأبدان، وهؤلاء يقرون بمعاد الأبدان؛ لكن ينكرون معاد الأرواح، ونعيمها وعذابها بدون الأبدان؛ وكلا القولين خطأ وضلال، لكن قول الفلاسفة أبعد عن أقوال أهل الإسلام، وإن كان قد يوافقهم عليه من يعتقد أنه متمسك بدين الإسلام، بل من يظن أنه من أهل المعرفة والتصوف، والتحقيق والكلام.

والقول الثالث: الشاذ. قول من يقول إن البرزخ ليس فيه نعيم ولا عذاب، بل لا يكون ذلك حتى تقوم القيامة الكبرى، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة، ونحوهم، الذين ينكرون عذاب القبر ونعيمه، بناء على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأن البدن لا ينعم ولا يعذب.

فجميع هؤلاء الطائفتين، ضلال في أمر البرزخ، لكنهم خير من الفلاسفة؛ لأنهم يقرون بالقيامة الكبرى.

فإذا عرفت هذه الأقوال الثلاثة الباطلة: فليعلم أن مذهب «سلف الأمة وأئمتها» أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحياناً، فيحصل له معها النعيم والعذاب.

ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لرب العالمين.

ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين، واليهود، والنصارى. وهذا كله متفق عليه عند علماء الحديث والسنة.

وهل يكون للبدن دون الروح نعيم أو عذاب؟ أثبت ذلك طائفة منهم، وأنكره أكثرهم.

ونحن نذكر ما يبين ما ذكرناه، فأما أحاديث عذاب القبر ومسألة منكر ونكير: فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ، مثل ما في الصحيحين: عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ مرّ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما، فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر، فكان لا يستتر من بوله» ثم دعا بجريدة رطبة فشققها نصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة. فقالوا: يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»^(١).

وفي صحيح مسلم عن زيد بن ثابت قال: بينا رسول الله ﷺ في حائط لبني النجار على بغلة - ونحن معه - إذ جالت به، فكادت تلقيه، فإذا أقبر ستة أو خمسة، أو أربعة. فقال: «من يعرف هذه القبور؟» فقال رجل: أنا. قال: «فمتى هؤلاء؟» قال: ماتوا في الإشراك. فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها؛ فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه» ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر» قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: «تعوذوا بالله من عذاب النار» قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار. قال: «تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن» قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قال: «تعوذوا بالله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

من فتنة الدجال» قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال^(١).

وفي صحيح مسلم وسائر السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليقل: أعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(٢).

وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم. وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات»^(٣).

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي أيوب الأنصاري قال: خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس فقال: «يهود يعذبون في قبورهم»^(٤).

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت عليّ عجوز من عجائز يهود المدينة، فقالت: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم. قالت: فكذبتها ولم أنعم أن أصدقها، قالت: فخرجت فدخل عليّ رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! عجوز من عجائز أهل المدينة دخلت عليّ فزعمت أن أهل القبور يعذبون في قبورهم. فقال: «صدقت. إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم كلها»، فما رأيته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر^(٥).

وفي صحيح أبي حاتم البستي عن أم مبشر رضي الله عنها قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا في حائط وهو يقول: «تعوذوا بالله من عذاب القبر» فقلت: يا رسول الله! للقبر عذاب؟ فقال: «إنهم ليعذبون في قبورهم عذاباً تسمعه البهائم»^(٦).

قال بعضهم: ولهذا السبب يذهب الناس بدوابهم إذا مغلّت إلى قبور اليهود، والنصارى والمنافقين؛ كالإسماعيلية والنصيرية، وسائر القرامطة: من بني عبيد وغيرهم، الذين بأرض مصر والشام وغيرهما؛ فإن أهل الخيل يقصدون قبورهم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٦٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٨٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٩٠) وأبو داود في سننه برقم (١٥٤٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٧٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٦٩).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٦٦) ومسلم في صحيحه برقم (٥٨٦).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (٧٨٧ موارد) وأحمد في المسند (٣٦٢/٦) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح موارد الظمان برقم (٦٥٥) وفي السلسلة الصحيحة برقم (١٤٤٤).

لذلك، كما يقصدون قبور اليهود والنصارى. والجهال تظن أنهم من ذرية فاطمة، وأنهم من أولياء الله، وإنما هو من هذا القبيل. فقد قيل: إن الخيل إذا سمعت عذاب القبر حصلت لها من الحرارة ما يذهب بالمغل. والحديث في هذا كثير لا يتسع له هذا السؤال.

وأحاديث المسألة كثيرة أيضاً، كما في الصحيحين والسنن عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في قبره شهد أن لا إله إلا الله؛ وأن محمداً رسول الله؛ فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾» وفي لفظ: «نزلت في عذاب القبر يقال له من ربك؟ فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد. وذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾» [إبراهيم: ٢٧] (١).

وهذا الحديث قد رواه أهل السنن والمسانيد مطولاً، كما في سنن أبي داود وغيره عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فانتبهنا إلى القبر ولما يلحد، فجلس النبي ﷺ وجلسنا حوله، كأنما على رؤوسنا الطير، وفي يده عود ينكت به الأرض؛ فرفع رأسه فقال: «استعينوا بالله من عذاب القبر»، مرتين أو ثلاثاً. وذكر صفة قبض الروح وعروجها إلى السماء، ثم عودها إليه. إلى أن قال: «لأنه ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين حين، يقال له يا هذا! من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟».

وفي لفظ: «فيأتيه ملكان فيجلسانه ويقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام. فيقولان: ما هذا الرجل الذي أرسل فيكم؟ قال: فيقول: هو رسول الله. فيقولان: وما يدريك؟ فيقول: قرأت كتاب الله وآمنت به، وصدقت به. فذلك قول الله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾» [إبراهيم: ٢٧] قال: «فينادي مناد من السماء أن صدق عبدي، فافرشوا له في الجنة وألبسوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة» قال: «فيأتيه من روحها وطيبها» قال: «ويفسح له مد بصره» قال: «وإن الكافر» فذكر موته. وقال: «وتعاد روحه إلى جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول هاه، هاه، لا أدري. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فينادي مناد من السماء أن كذب عبدي فافرشوا له من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٦٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧١).

النار، وألبسوه من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار» قال: «ويأتيه من حرها وسمومها» قال: «يضيّق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه» قال: «ثم يقبض له أعمى أبكم معه مرزبة من حديد لو ضرب بها جبل لصار ترابًا» قال: «فيضربه بها ضربة يسمعها ما بين المشرق والمغرب إلا الثقلين فيصير ترابًا». ثم تعاد فيه الروح^(١).

فقد صرح الحديث بإعادة الروح إلى الجسد، وباختلاف أضلاعه، وهذا بين في أن العذاب على الروح والبدن مجتمعين.

وقد روي مثل حديث البراء في قبض الروح والمسألة، والنعيم والعذاب، رواه أبو هريرة، وحديثه في المسند وغيره، ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «إن الميت إذا وضع في قبره يسمع خفق نعالهم إذا ولوا عنه مدبرين، فإن كان مؤمنًا كانت الصلاة عند رأسه، وكان الصيام عن يمينه، وكانت الصدقة عن شماله، وكان فعل الخير من الصدقة والصلة والمعروف والإحسان عند رجله، فيأتيه الملكان من قبل رأسه؛ فتقول الصلاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى عن يمينه، ويقول الصيام: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى عن يساره فتقول الزكاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من قبل رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلة، والمعروف والإحسان: ما قبلي مدخل!! فيقول له: إجلس. فيجلس قد مثلت له الشمس، وقد أصغت للغروب. فيقول: دعوني حتى أصلي. فيقولون: إنك ستصلي. أخبرنا عما نسألك عنه، أريتك هذا الرجل الذي كان فيكم ما تقولون فيه؟ وماذا تشهد به عليه؟ فيقول: محمد. نشهد أنه رسول الله، جاء بالحق من عند الله. فيقال له: على ذلك حيت، وعلى ذلك تبعث إن شاء الله. ثم يفتح له باب إلى الجنة. فيقال: هذا مقعدك، وما أعد الله لك فيها؛ فيزداد غبطة وسرورًا؛ ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعًا، وينور له فيه، ويعاد الجسد لما بدىء منه، وتجعل روحه نسيم طير يعلق في شجر الجنة» قال: «فذلك قوله تعالى: ﴿يُخَبِّرُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (٢٧)» [إبراهيم: ٢٧]^(٢).

وذكر في الكافر ضد ذلك أنه قال: «يضيّق عليه قبره إلى أن تختلف فيه

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٥٣) وأحمد في المسند (٤/ ٢٨٧، ٢٩٦) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٩٧٩).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (٧٨١) وأحمد في المسند (٢/ ٢٩٢، ٤٧٤، ٥٠٠) وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح موارد الظمان برقم (٦٥٠).

أضلاعه، فتلك المعيشة الضنك التي قال الله تعالى: ﴿لَوْ مَعِيشَةُ ضَنْكًا وَخَشَرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَغْنَى﴾ [طه: ١٢٤]، هذا الحديث أخصر.

وحديث البراء المتقدم أطول ما في السنن، فإنهم اختصروه لذكر ما فيه من عذاب القبر، وهو في المسند وغيره بطوله. وهو حديث حسن ثابت يقول النبي ﷺ فيه: «إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال من الآخرة، وانقطع من الدنيا: نزلت إليه ملائكة بيض الوجوه، كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، فيجلسون منه مد البصر؛ ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه. فيقول: أيتها النفس الطيبة أخرجي إلى مغفرة ورضوان» قال: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعها في يده طرفة عين حين يأخذونها، فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، فيخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض» قال: «فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملاء من الملائكة إلا قالوا ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه في الدنيا، فينتهون به إلى السماء الدنيا، فيستفتحون له فيفتح له قال: فيشيعه من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها، حتى ينتهوا بها إلى السماء السابعة. فيقول: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى»، قال: «فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه وذكر المسألة كما تقدم، قال: «ويأتيه رجل حسن الوجه، طيب الريح، فيقول له: أبشر بالذي يسرك فهذا يومك الذي قد كنت توعده، فيقول له: من أنت فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير؟ فيقول: أنا عمك الصالح. فيقول: رب! أقم الساعة، رب! أقم الساعة، رب! أقم الساعة، حتى أرجع إلى أهلي ومالي» قال: «وإن العبد الكافر إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطع من الدنيا: نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول أيتها النفس الخبيثة، أخرجي إلى سخط الله وغضبه، فتفرق في أعضائه كلها، فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول؛ فتتقطع معها العروق والعصب» قال: «فيأخذها فإذا أخذها لم يدعها في يده طرفة عين حتى يأخذوها، فيجعلوها في تلك المسوح» قال: «فيخرج منها كأتنت ما يكون من جيفة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها فلا يمرون بها على ملاء من الملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الخبيثة؟ فيقولون: فلان ابن فلان؛ بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا؛ حتى ينتهوا إلى السماء الدنيا، فيستفتحون لها فلا يفتح لها»

ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠] ثم يقول الله تعالى: اكتبوا كتابه في سجين - في الأرض السفلى - قال: «فتطرح روحه طرحاً» ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿أَوْ تَهْوِي بِرِيحٍ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ [الحج: ٣١] قال: «فتعاد روحه في جسده؛ فيأتيه ملكان فيجلسانه؛ فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه؛ هاه؛ لا أدري» وساق الحديث كما تقدم إلى أن قال: «ويأتيه رجل قبيح الوجه منتن الريح؛ فيقول: أبشر بالذي يسوؤك؛ هذا عملك الذي قد كنت توعده؛ فيقول: من أنت فوجهك الوجه الذي لا يأتي بالخير؟ قال: أنا عملك السوء. فيقول: رب لا تقم الساعة ثلاث مرات»^(١).

ففي هذا أنواع من العلم:

منها: أن الروح تبقى بعد مفارقة البدن؛ خلافاً لضلالات المتكلمين؛ وأنها تصعد وتنزل خلافاً لضلالات الفلاسفة؛ وأنها تعاد إلى البدن، وأن الميت يسأل، فينعم أو يعذب، كما سأل عنه أهل السؤال، وفيه أن عمله الصالح أو السيئ يأتيه في صورة حسنة أو قبيحة.

وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه؛ إنه ليسمع خفق نعالهم، أتاه ملكان فيقرانه. فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فأما المؤمن فيقول أشهد أنه محمد عبد الله ورسوله» قال: «فيقول انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة» قال رسول الله ﷺ: «فيراهاما كليهما» قال قتادة: «وذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، ويملاً عليه خضرًا إلى يوم يبعثون». ثم نرجع إلى حديث أنس، ويأتیان الكافر والمنافق فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري كنت أقول كما يقول الناس. فيقول: لا دريت ولا تليت. ثم يضرب بمطارق من حديد بين أذنيه، فيصبح صيحة فيسمعها من عليها غير الثقلين»^(٢).

وروى الترمذي وأبو حاتم في صحيحه - وأكثر اللفظ له - عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قبر أحدكم الانسان: أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لهما منكرو الآخر نكير. فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فهو قائل: ما كان يقول. فإن كان مؤمناً قال: هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. فيقولان: إنا كنا لنعلم أنك تقول ذلك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٧٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٠).

ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً، وينور له فيه. ويقال له: نم. فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم. فيقولان له: نم. كنومة العروس: الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك. وإن كان منافقاً قال: لا أدري، كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلته. فيقولان: إنا كنا نعلم أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض: التثمي عليه، فتلتئم عليه حتى تختلف فيها أضلاعه فلا يزال معذباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك^(١) وهذا الحديث فيه اختلاف أضلاعه وغير ذلك مما يبين أن البدن نفسه يعذب^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا احتضر الميت أتته الملائكة بحريرة بيضاء. فيقولون: أخرجي كأطيب ريح المسك، حتى إنه ليناوله بعضهم بعضاً، حتى يأتوا به باب السماء. فيقولون: ما أطيب هذا الريح متى جاءكم من الأرض؟ فيأتون به أرواح المؤمنين، فلهم أشد فرحاً به من أحدكم بغائبه يقدم عليه، يسألونه ماذا فعل فلان فيقولون دعوه فإنه في غم الدنيا، فإذا قال إنه أتاكم قالوا ذهب إلى أمه الهاوية. وأن الكافر إذا احتضر أتته ملائكة العذاب بمسح. فيقولون: أخرجي مسخوطاً عليك إلى عذاب الله، فتخرج كأنتن جيفة، حتى يأتوا به أرواح الكفار^(٢)، رواه النسائي والبخاري، ورواه مسلم مختصراً عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٣). وعند الكافر وتنت رائحة روحه، فرد رسول الله ﷺ ريطة كانت عليه على أنفه هكذا. والريطة: ثوب رقيق لين مثل الملاعة.

وأخرجه أبو حاتم في صحيحه قال: «إن المؤمن إذا حضره الموت حضرت ملائكة الرحمة، فإذا قبضت نفسه جعلت في حريرة بيضاء، فتنتطق بها إلى باب السماء، فيقولون ما وجدنا ريحاً أطيب من هذه الرائحة، فيقال: دعوه يسترح، فإنه كان في غم الدنيا. فيقال: ما فعل فلان، ما فعلت فلانه؟ وأما الكافر إذا قبضت روحه ذهب بها إلى الأرض: تقول خزنة الأرض: ما وجدنا ريحاً أنتن من هذه، فيبلغ بها في الأرض السفلى^(٤). ففي هذه الأحاديث ونحوها اجتماع الروح والبدن في

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (١٠٧١) وابن حبان في صحيحه برقم (٧٨٠) وموارد وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح موارد الظمان برقم (٦٤٩) وفي السلسلة الصحيحة برقم (١٣٩١).

(٢) أخرجه النسائي في سننه (٢٦٠/١) وابن حبان في صحيحه برقم (٧٣٣) والحاكم في المستدرک (٣٥٣، ٣٥٢/١) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح موارد الظمان برقم (٦٠٦) وفي السلسلة الصحيحة برقم (١٣٠٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٢).

(٤) تقدم تخريجه قبل قليل.

نعيم القبر وعذابه، وأما انفراد الروح وحدها فقد تقدم بعض ذلك.

وعن كعب بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه إلى جسده يوم يبعثه»^(١) رواه النسائي ورواه مالك والشافعي كلاهما. وقوله: «يعلق» بالضم أي يأكل وقد نقل هذا في غير هذا الحديث.

فقد أخبرت هذه النصوص أن الروح تنعم مع البدن الذي في القبر - إذا شاء الله - وإنما تنعم في الجنة وحدها، وكلاهما حق.

وقد وري ابن أبي الدنيا في كتاب ذكر الموت عن مالك بن أنس قال: «بلغني أن الروح مرسله تذهب حيث شاءت» وهذا يوافق ما روي: «أن الروح قد تكون على أفنية القبور» كما قال مجاهد: إن الأرواح تدوم على القبور سبعة أيام يوم يدفن الميت لا تفارق ذلك، وقد تعاد الروح إلى البدن في غير وقت المسألة، كما في الحديث الذي صححه ابن عبد البر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام».

وفي سنن أبي داود وغيره عن أوس بن أوس الثقفي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن خير أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة؛ فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: يا رسول الله! كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟! فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»^(٢).

وهذا الباب فيه من الأحاديث والآثار ما يضيق هذا الوقت عن استقصائه مما يبين أن الأبدان التي في القبور تنعم وتعذب - إذا شاء الله ذلك - كما يشاء، وأن الأرواح باقية بعد مفارقة البدن، ومنعمة ومعذبة.

ولهذا أمر النبي ﷺ بالسلام على الموتى، كما ثبت في الصحيح والسنن، أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية. اللهم لا تحرمنا أجورهم ولا تفتننا بعدهم، واغفر لنا ولهم»^(٣).

وقد انكشف لكثير من الناس ذلك حتى سمعوا صوت المعذبين في قبورهم، ورأوهم بعيونهم يعذبون في قبورهم في آثار كثيرة معروفة، ولكن لا يجب ذلك أن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٠٤٧) والنسائي في سننه برقم (٩١/٣) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٩٢٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٧٤).

يكون دائماً على البدن في كل وقت؛ بل يجوز أن يكون في حال دون حال.

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ ترك قتلى بدر ثلاثاً، ثم أتاهم فقام عليهم فقال: «يا أبا جهل بن هشام! يا أمية بن خلف! يا عتبة بن ربيعة! يا شيبة بن ربيعة! أليس قد وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقاً» فسمع عمر رضي الله عنه قول النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله! كيف يسمعون وقد جيفوا؟ فقال: «والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرُونَ أن يجيبوا» ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قلب بدر ^(١).

وقد أخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقف على قلب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟» وقال: «إنهم ليسمعون الآن ما أقول» فذكر ذلك لعائشة فقالت: وهَمَّ ابن عمر. إنما قال رسول الله ﷺ: «إنهم ليعلمون الآن أن الذي قلت لهم هو الحق» ثم قرأت قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتُ﴾ [النمل: ٨٠] حتى قرأت الآية ^(٢).

وأهل العلم بالحديث والسنة: اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر وإن كانا لم يشهدا بدرًا، فإن أنسًا روى ذلك عن أبي طلحة، وأبو طلحة شهد بدرًا. كما روى أبو حاتم في صحيحه عن أنس عن أبي طلحة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش، فقتلوا في طوى من أطواء بدر، وكان إذا ظهر على قوم أحب أن يقيم في عرصتهم ثلاث ليال.

فلما كان اليوم الثالث: أمر بإراحته فشدَّ عليها فحركها، ثم مشى وتبعه أصحابه. وقالوا: ما نراه ينطلق إلا لبعض حاجته؛ حتى قام على شفاء الركي؛ فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، يا فلان ابن فلان! أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً. فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله! ما تكلم من أجساد ولا أرواح فيها. فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده؛ ما أنتم بأسمع لما أقول منهم».

قال قتادة: أحياهم الله حتى سمعهم توبيخًا وتصغيرًا، ونقمة وحسرة وتنديماً ^(٣). وعائشة تأولت فيما ذكرته كما تأولت أمثال ذلك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٩٧٩، ٣٩٨٠، ٣٩٨١) ومسلم في صحيحه برقم (٩٣٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٩٧٦).

والنص الصحيح عن النبي ﷺ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره، وليس في القرآن ما ينفي ذلك فإن قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ إنما أراد به السماع المعتاد، الذي ينفع صاحبه، فإن هذا مثل ضرب للكفار، والكفار تسمع الصوت، لكن لا تسمع سماع قبول بفقته واتباع، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْإِنْدِيِّ يَتَّقِي بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١].

فهكذا الموتى الذين ضرب لهم المثل، لا يجب أن ينفي عنهم جميع السماع المعتاد أنواع السماع، كما لم ينف ذلك عن الكفار؛ بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي يتفنعون به، وأما سماع آخر فلا ينفي عنهم.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن الميت يسمع خفق نعالهم، إذا ولوا مدبرين^(١)، فهذا موافق لهذا، فكيف يدفع ذلك؟ ومن العلماء من قال: إن الميت في قبره لا يسمع ما دام ميتاً، كما قالت عائشة. واستدلّت به من القرآن، وأما إذا أحياء الله فإنه يسمع كما قال قتادة: أحياءهم الله له. وإن كانت تلك الحياة لا يسمعون بها، كما نحن لا نرى الملائكة والجن، ولا نعلم ما يحس به الميت في منامه، وكما لا يعلم الانسان ما في قلب الآخر، وإن كان قد يعلم ذلك من أطلعه الله عليه.

[وهذه] جملة يحصل بها مقصود السائل، وإن كان لها من الشرح والتفصيل ما ليس هذا موضعه، فإن ما ذكرناه من الأدلة البينة على ما سأل عنه ما لا يكاد مجموعاً. والله أعلم،

وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(٢).

سئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن (الميزان): هل هو عبارة عن العدل؟ أم له كفتان؟.

فأجاب: «الميزان» هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل كما دل على ذلك الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٩] وقوله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِكُلِّ الْفَيْئَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»^(٣) وقال

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨٢/٤ - ٢٩٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٦٤٠٦، ٦٦٨٢، ٧٥٦٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عن سَاقِي عبد الله بن مسعود: «لهما في الميزان أثقل من أخذ»^(١).

وفي الترمذي وغيره حديث البطاقة، وصححه الترمذي، والحاكم، وغيرهما: في الرجل الذي يؤتى به فينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، فيوضع في كفة، ويؤتى له ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله. قال النبي ﷺ: «فطاشت السجلات وثقلت البطاقة»^(٢).

وهذا وأمثاله مما يبين أن الأعمال توزن بموازين تبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس، فهو ما به تبين العدل. والمقصود بالوزن العدل: كموازين الدنيا. وأما كيفية تلك الموازين فهو بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب^(٣).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

و(أطفال الكفار) أصح الأقوال فيهم: «الله أعلم بما كانوا عاملين» كما أجاب بذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح^(٤)، وطائفة من أهل الحديث وغيرهم قالوا: إنهم كلهم في النار. وذكر أنه من نصوص أحمد وهو غلط على أحمد.

وطائفة جزموا بأنهم كلهم في الجنة، واختار ذلك أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، واحتجوا بحديث فيه رؤيا النبي ﷺ لما رأى إبراهيم الخليل وعنده أطفال المؤمنين، قيل: يا رسول الله، وأطفال المشركين؟ قال: «وأطفال المشركين».

والصواب أن يقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» ولا نحكم لمعين منهم بجنة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث: «أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار». وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن (أهل السنة والجماعة). والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء، وهي الجنة والنار.

وأما عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ. فيقال لأحدهم:

(١) أخرجه أحمد في المسند (١١٤/١، ٤٢١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٦٣٩) وابن ماجد في سننه برقم (٤٣٠٠) من حديث عبد الله ابن عمرو ؓ، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجد برقم (٣٤٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٠٢/٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٩٩، ٦٦٠٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٨) (٢٤، ٢٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] الآية.

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه حديث تجلّي الله لعباده في الموقف، إذا قيل: «ليتبّع كل قوم ما كانوا يعبدون؛ فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون فيتجلّى لهم الرب في غير الصورة التي يعرفون فينكرونه ثم يتجلّى لهم في الصورة التي يعرفونها، فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر، يريدون السجود فلا يستطيعون»^(١). وذكر قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] الآية. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم^(٢).

وسئل رحمه الله:

عن الكفار: هل يحاسبون يوم القيامة أم لا؟

فأجاب: هذه «المسألة» تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد، وغيرهم، فمن قال: إنهم لا يحاسبون: أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التيمي، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم، ومن قال: إنهم يحاسبون: أبو حفص البرمكي من أصحاب أحمد، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو طالب المكي.

و(فصل الخطاب) أن الحساب: يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات.

فإن أريد بالحساب المعنى الأول فلا ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار.

وإن أريد المعنى الثاني: فإن قصد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة فهذا خطأ ظاهر.

وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب؛ فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قلّت سيئاته، ومن كان له حسنات خفف عنه العذاب، كما أن أبا طالب أخف عذاباً من أبي لهب.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٨١، ٧٤٣٩) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٣) من

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠٣/٤ - ٣٠٤).

[النحل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ زُكِّدُوا فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] والنار دركات، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذاباً من بعض - لكثرة سيئاته وقلة حسناته - كان الحساب لبيان مراتب العذاب، لا لأجل دخولهم الجنة^(١).

وسئل شيخ الإسلام: أبو العباس تقي الدين بن تيمية - قدس الله روحه

عن العبد المؤمن هل يكفر بالمعصية أم لا؟
فأجاب: لا يكفر بمجرد الذنب، فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير المحصن يجلد ولا يقتل، والشارب يجلد، والقاذف يجلد، والسارق يقطع.
 ولو كانوا كفاراً لكانوا مرتدين ووجب قتلهم، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف^(٢).

وسئل رحمه الله:

عن رجل مسلم: يعمل عملاً يستوجب أن يبنى له قصر في الجنة، ويغرس له غراس باسمه. ثم يعمل ذنباً يستوجب بها النار، فإذا دخل النار: كيف يكون اسمه أنه في الجنة وهو في النار؟
فأجاب: إن تاب عن ذنوبه توبة نصوحاً؛ فإن الله يغفر له، ولا يحرمه ما كان وعده؛ بل يعطيه ذلك.

وإن لم يتب وزنت حسناته وسيئاته، فإن رجحت حسناته على سيئاته كان من أهل الثواب، وإن رجحت سيئاته على حسناته كان من أهل العذاب.
 وما أعد له من الثواب يحبط حينئذ بالسيئات، التي زادت على حسناته، كما أنه إذا عمل سيئات استحق بها النار، ثم عمل بعدها حسنات: تذهب السيئات، والله أعلم^(٣).

وسئل رحمه الله:

عن الشفاعة في «أهل الكبائر» من أمة محمد ﷺ. وهل يدخلون الجنة أم لا؟.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٨).

فأجاب: إن أحاديث الشفاعة في «أهل الكبائر» ثابتة متواترة عن النبي ﷺ؛ وقد اتفق عليها السلف من الصحابة، وتابعيهم بإحسان، وأئمة المسلمين؛ وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج، والمعتزلة، ونحوهم.

ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة، ويبقى في الجنة فضل. فينشئ الله لها خلقًا آخر يدخلهم الجنة^(١)، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ^(٢).

وسئل رحمه الله:

عن «أطفال المؤمنين» هل يدومون على حالتهم التي ماتوا عليها؟ أم يكبرون ويتزوجون؟ وكذلك البنات هل يتزوجن؟

الجواب: الحمد لله. إذا دخلوا الجنة دخلوها كما يدخلها الكبار، على صورة أبيهم آدم، طوله ستون ذراعًا في عرض سبعة أذرع، ويتزوجون كما يتزوج الكبار. ومن مات من النساء ولم يتزوجن، فإنها تزوج في الآخرة. وكذلك من مات من الرجال فإنه يتزوج في الآخرة. والله تعالى أعلم^(٣).

وسئل الشيخ رحمه الله:

هل يتناسل أهل الجنة؟ «والولدان» هل هم ولدان أهل الجنة؟ وما حكم الأولاد وأرواح أهل الجنة والنار إذا خرجت من الجسد، هل تكون في الجنة تنعم؟ أم تكون في مكان مخصوص إلى حيث يبعث الله الجسد؟ وما حكم ولد الزنا إذا مات يكون من أهل الأعراف، أو في الجنة؟ وما الصحيح في أولاد المشركين هل هم من أهل النار أو من أهل الجنة؟ وهل تسمى الأيام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والأحد؟!

فأجاب: «والولدان» الذين يطوفون على أهل الجنة خلق من خلق الجنة؛ ليسوا بأبناء أهل الدنيا بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة يكمل خلقهم كأهل الجنة، على صورة آدم أبنائ ثلاث وثلاثين سنة، في طول ستين ذراعًا. وقد روي أيضًا أن العرض سبعة أذرع.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠٩/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣١٠/٤).

وأرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار؛ تنعم أرواح المؤمنين وتعذب أرواح الكافرين، إلى أن تعاد إلى الأبدان.

و«ولد الزنا» إن آمن وعمل صالحًا دخل الجنة، وإلا جوزي بعمله كما يجازى غيره، والجزاء على الأعمال؛ لا على النسب، وإنما يذم ولد الزنا لأنه مظنة أن يعمل عملاً خبيثًا، كما يقع كثيرًا. كما تحمد الأنساب الفاضلة لأنها مظنة عمل الخير؛ فأما إذا ظهر العمل فالجزاء عليه، وأكرم الخلق عند الله أتقاهم.

وأما «أولاد المشركين» فأصح الأجوبة فيهم جواب رسول الله ﷺ، كما في الصحيحين: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» الحديث. قيل: يا رسول الله أرايت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(١) فلا يحكم على معين منهم لا بجنة ولا بنار. ويروى «أنهم يوم القيامة يمتحنون في عرصات القيامة، فمن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار»^(٢).

ودلت الأحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة، وبعضهم في النار. والجنة ليس فيها شمس ولا قمر، ولا ليل ولا نهار، لكن تعرف البكرة والعشية بنور يظهر من قبل العرش، والله أعلم^(٣).

وسئل رحمه الله:

عن رجل قيل له: إنه ورد عن النبي ﷺ: «إن أهل الجنة يأكلون ويشربون، ويتمتعون، ولا يبولون ولا يتغوطون»^(٤) فقال: من أكل وشرب: بال وتغوط. ثم قيل له: إن في الجنة طيورًا إذا اشتهى صار قدامه على أي صورة أراد من الأطعمة وغيرها، فقال: هذا فشار. هل بجحده هذا يكفر ويجب قتله أم لا؟

فأجاب: الأكل والشرب في الجنة: ثابت بكتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٤/٤) وابن حبان في صحيحه برقم (١٨٢٧) موارد) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٤٣٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣١١/٤ - ٣١٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٣٢٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين يلونهم على أشد كوكب دري في السماء إضاءة، لا يبولون ولا يتغوطون ولا يمتخطون ولا يتفلون، أمشاطهم الذهب، ورشحهم المسك، ومجامرهم اللؤلؤ، وأزواجهم الحور العين، أخلاقهم على خلق رجل واحد، على صورة أبيهم آدم ستون ذراعًا في السماء».

المسلمين، وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وكذلك الطيور والقصور في الجنة بلا ريب، كما وصف ذلك في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وكذلك إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولا يبصقون، لم يخالف من المؤمنين بالله ورسوله أحد، وإنما المخالف في ذلك أحد رجلين: إما كافر، وإما منافق.

أما الكافر؛ فإن اليهود والنصارى ينكرون الأكل والشرب والنكاح في الجنة، يزعمون أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة مع نعيم الأرواح، وهم يقرون مع ذلك بحشر الأجساد مع الأرواح ونعيمها وعذابها.

وأما طوائف من الكفار وغيرهم من الصابئة والفلاسفة ومن وافقهم فيقرون بحشر الأرواح فقط، وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط.

وطوائف من الكفار والمشركين وغيرهم ينكرون المعاد بالكلية، فلا يقرون: لا بمعاد الأرواح؛ ولا الأجساد. وقد بين الله تعالى في كتابه على لسان رسوله أمر معاد الأرواح، والأجساد، ورد على الكافرين والمنكرين لشيء من ذلك: بياناً في غاية التمام، والكمال.

وأما المنافقون من هذه الأمة الذين لا يقرون بألفاظ القرآن والسنة المشهورة فإنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون هذه أمثال ضربت لفهم المعاد الروحاني، وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس والصابئة، ومثل المتفلسفة الصابئة المنتسبين إلى الإسلام، وطائفة ممن ضاهوهم: من كاتب، أو متطبب، أو متكلم، أو متصوف: كأصحاب «رسائل أخوان الصفا» وغيرهم، أو منافق. وهؤلاء كلهم كفار يجب قتلهم باتفاق أهل الإيمان؛ فإن محمداً ﷺ قد بين ذلك بياناً شافياً قاطعاً للعذر، وتواتر ذلك عند أمته خاصها وعامها، وقد ناظره بعض اليهود في جنس هذه المسألة وقال: يا محمد! أنت تقول: إن أهل الجنة يأكلون ويشربون ومن يأكل ويشرب لا بد له من خلاء. فقال النبي ﷺ: «رشح كرشح المسك»^(١).

ويجب على ولي الأمر قتل من أنكر ذلك ولو أظهر التصديق بألفاظه، فكيف بمن ينكر الجميع؟ والله أعلم^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٣٥) من حديث حابر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون، ولا يتفلون ولا يتبولون ولا يتغوطون ولا يتمخطون» قالوا: فما بال الطعام؟ قال: «جشاء ورشح كرشح المسك، يلهمون التسبيح والتحميد كما تلهمون النفس».

(٢) مجموع الفتاوى (٣١٣/٤ - ٣١٥).

وسئل رحمه الله:

هل أهل الجنة يأكلون ويشربون وينكحون بتلذذ كالدنيا؟

وهل تبعث هذه الأجسام بعينها؟

وهل عيسى حي أم ميت؟

وهل إذا نزل يحكم بشريعة محمد ﷺ أم بشريعته الأولى أم تحدث له شريعة؟

فأجاب: أما أهل الجنة فيأكلون، ويشربون، وينكحون، متنعمين بذلك بإجماع المسلمين كما نطق به الكتاب والسنة وإنما ينكر ذلك من ينكره من اليهود والنصارى.

وهذه الأجساد هي التي تبعث كما نطق به الكتاب والسنة.

وعيسى حي في السماء لم يمت بعد. وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسنة؛ لا بشيء يخالف ذلك، والله أعلم ^(١).

وسئل رحمه الله تعالى:

فيمن يقول: إن غير الأنبياء يبلغ درجتهم بحيث يأمنون مكر الله: هل يأثم بهذا الاعتقاد؟

فأجاب: من اعتقد أن أولياء الله من لا يجب عليه اتباع المرسلين وطاعتهم فهو كافر، يستتاب فإن تاب وإلا قتل، مثل من يعتقد أن في أمة محمد ﷺ من يستغني عن متابعتهم كما استغنى الخضر عن متابعة موسى، فإن موسى لم تكن دعوته عامة، بخلاف محمد ﷺ فإنه مبعوث إلى كل أحد، فيجب على كل أحد متابعة أمره، وإذا كان من اعتقد سقوط طاعته عنه كافراً؛ فكيف من اعتقد أنه أفضل منه؟ أو أنه يصير مثله.

وأما من اعتقد أن من الأولياء من يعلم أنه من أهل الجنة كما بشر غير واحد من الصحابة بالجنة، وكما قد يعرف الله بعض الأولياء أنه من أهل الجنة فهذا لا يكفر.

ومع هذا فلا بد له من خشية الله تعالى، والله أعلم ^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٣١٦/٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣١٨/٤).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عن رجل قال: إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكبائر، دون الصغائر، فكفره رجل بهذه، فهل قاتل ذلك مخطئ أو مصيب؟ وهل قال أحد منهم بعصمة الأنبياء مطلقاً؟ وما الصواب في ذلك؟.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. ليس هو كافراً باتفاق أهل الدين، ولا هذا من مسائل السب المتنازع في استتابة قائله بلا نزاع، كما صرح بذلك القاضي عياض وأمثاله مع مبالغتهم في القول بالعصمة، وفي عقوبة الساب؛ ومع هذا فهم متفقون على أن القول بمثل ذلك ليس هو من مسائل السب والعقوبة، فضلاً أن يكون قاتل ذلك كافراً، أو فاسقاً؛ فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر: هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر «أبو الحسن الآمدي» أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول، ولم ينقل عنهم ما يوافق القول... (١).

وإنما نقل ذلك القول في العصر المتقدم عن الرافضة، ثم عن بعض المعتزلة، ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين.

وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرّون عليها، ولا يقولون إنها لا تقع بحال، وأول من نقل عنهم من طوائف الامة القول بالعصمة مطلقاً وأعظمهم قولاً لذلك: الرافضة؛ فإنهم يقولون بالعصمة حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل.

وينقلون ذلك إلى من يعتقدون إمامته، وقالوا بعصمة عليّ، والإثني عشر، ثم «الإسماعيلية» الذين كانوا ملوك القاهرة، وكانوا يزعمون أنهم خلفاء علويون فاطميون، وهم عند أهل العلم من ذرية عبيد الله القداح، كانوا هم وأتباعهم يقولون بمثل هذه العصمة لأئمتهم ونحوهم، مع كونهم كما قال فيهم أبو حامد الغزالي - في كتابه الذي صنفه في الرد عليهم - قال: ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض.

وقد صنف «القاضي أبو يعلى» وصف مذاهبهم في كتبه، وكذلك غير هؤلاء من علماء المسلمين، فهؤلاء وأمثالهم من الغلاة القائلين بالعصمة، وقد يكفرون من ينكر القول بها، وهؤلاء الغالية هم كفار باتفاق المسلمين، فمن كفر القائلين بتجويز

الصغائر عليهم كان مضاهياً لهؤلاء الإسماعيلية، والنصيرية، والرافضة، والإثني عشرية؛ ليس هو قول أحد من أصحاب أبي حنيفة، ولا مالك، ولا الشافعي، ولا المتكلمين - المنتسبين إلى السنة المشهورين - كأصحاب أبي محمد عبد الله بن سعيد ابن كلاب، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وأبي عبد الله محمد بن كرام، وغير هؤلاء. ولا أئمة التفسير ولا الحديث، ولا التصوف. ليس التكفير بهذه المسألة قول هؤلاء، فالمكفر بمثل ذلك يستتاب فإن تاب وإلا عوقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثال عن مثل هذا، إلا أن يظهر منه ما يقتضي كفره وزندقته فيكون حكمه حكم أمثاله.

وكذلك المفسق بمثل هذا القول يجب أن يعزر بعد إقامة الحجة عليه، فإن هذا تفسيق لجمهور أئمة الإسلام.

وأما التصويب والتخطفة في ذلك فهو من كلام العلماء الحافظين من علماء المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة. وتفصيل القول في ذلك يحتاج إلى بسط طويل لا تحتمله هذه الفتوى. والله أعلم ^(١).

وسئل رحمه الله تعالى:

عن رجلين تنازعا في أمر نبي الله «عيسى بن مريم» - عليه السلام - فقال أحدهما: إن عيسى بن مريم توفاه الله ثم رفعه إليه؛ وقال الآخر: بل رفعه إليه حيًا. فما الصواب في ذلك؟ وهل رفعه بجسده، أو روحه أم لا؟ وما الدليل على هذا وهذا؟ وما تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾؟!

فأجاب: الحمد لله. عيسى عليه السلام حي، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً وإماماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية» ^(٢) وثبت في الصحيح عنه «أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وأنه يقتل الدجال» ^(٣). ومن فارقت روحه جسده لم ينزل جسده من السماء، وإذا أحيي فإنه يقوم من قبره.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الذَّنَبِ كَفَرُوا﴾

(١) مجموع الفتاوى (٣١٩/٤ - ٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٢٢٢، ٢٤٧٦، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩) ومسلم في صحيحه برقم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٣٧) وأبو داود في سننه برقم (٤٣٢١) والترمذي في سننه برقم (٢٢٤٠) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه ضمن حديث طويل.

[آل عمران: ٥٥] فهذا دليل على أنه لم يعن بذلك الموت؛ إذ لو أراد بذلك الموت لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم ويعرج بها إلى السماء، فعلم أن ليس في ذلك خاصية. وكذلك قوله: ﴿وَمَطَّهْرُكَ مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥]، ولو كان قد فارقت روحه جسده لكان بدنه في الأرض كبذن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء.

وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ حِلٍّ وَلَا إِيَّائِيَ الظَّالِمِينَ وَمَا قُلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾ [النساء: ١٥٧ - ١٥٨]، فقوله هنا: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه؛ إذ لو أريد موته لقال: وما قتلوه وما صلبوه؛ بل مات. فقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه كما ثبت في الصحيح أنه ينزل بدنه وروحه.

ولهذا قال من قال من العلماء: إني متوفيك: أي قابضك: أي قابض روحك ويدنك، يقال: توفيت الحساب واستوفيته، ولفظ التوفي لا يقتضي نفسه توفي الروح دون البدن، ولا توفيهما جميعاً، إلا بقربة منفصلة.

وقد يراد به توفي النوم كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقد ذكروا في صفة توفي المسيح ما هو مذكور في موضعه، والله تعالى أعلم ^(١).

وسئل الشيخ رحمه الله تعالى:

هل صح عن النبي ﷺ: أن الله تبارك وتعالى أحيأ له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟

فأجاب: لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث؛ بل أهل المعرفة متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روى في ذلك أبو بكر - يعني الخطيب - في كتابه «السابق واللاحق»، وذكره أبو القاسم السهيلي في «شرح السيرة» بإسناد فيه مجاهيل، وذكره أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً كما نص عليه أهل العلم، وليس ذلك في الكتب المعتمدة في الحديث؛ لا في الصحيح ولا في السنن ولا في المسانيد ونحو

ذلك من كتب الحديث المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي والتفسير، وإن كانوا قد يروون الضعيف مع الصحيح. لأن ظهور كذب ذلك لا يخفى على متدين، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

من جهة إحياء الموتى: ومن جهة الإيمان بعد الموت. فكان نقل مثل هذا أولى من نقل غيره، فلما لم يروه أحد من الثقات علم أنه كذب.

والخطيب البغدادي هو في كتاب «السابق واللاحق» مقصوده أن يذكر من تقدم ومن تأخر من المحدثين عن شخص واحد سواء كان الذي يروونه صدقاً أو كذباً، وابن شاهين يروي الغث والسمين. والسهيلي إنما ذكر ذلك بإسناد فيه مجاهيل.

ثم هذا خلاف الكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٧ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۝﴾ [النساء: ١٧، ١٨].

فبين الله تعالى؛ أنه لا توبة لمن مات كافراً. وقال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَتُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسًا سُبَّ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ۝٨٥﴾ [غافر: ٨٥]، فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس؛ فكيف بعد الموت؟ ونحو ذلك من النصوص.

وفي صحيح مسلم: «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أين أبي؟ قال: «إن أباك في النار». فما أدبر دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار»^(١).

وفي صحيح مسلم أيضاً أنه قال: «استأذنت ربي أن أزور قبر أُمي، فأذن لي، واستأذنته في أن أسبغرها فلم يأذن لي. فزوروا القبور فإنها تذكر الآخرة»^(٢).

وفي الحديث الذي في المسند وغيره قال: «إن أُمي مع أمك في النار»^(٣)، فإن قيل: هذا في عام الفتح والإحياء كان بعد ذلك في حجة الوداع، ولهذا ذكر ذلك من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٣) وأبو داود في سننه برقم (٤٧١٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٧٦) وأبو داود في سننه برقم (٣٢٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١١/٤).

ذكره وبهذا اعتذر صاحب التذكرة، وهذا باطل لوجوه:

الأول: إن الخبر عما كان ويكون لا يدخله نسخ، كقوله في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]، وكقوله في الوليد: ﴿سَأَرْهَقُهُمْ صَعُودًا﴾ (١٧). [المدر: ١٧].

وكذلك في: «إن أبي وأباك في النار» و«إن أُمي وأمك في النار»، وهذا ليس خبراً عن نار يخرج منها صاحبها كأهل الكبائر؛ لأنه لو كان كذلك لجاز الاستغفار لهما، ولو كان قد سبق في علم الله إيمانهما لم ينهه عن ذلك، فإن الأعمال بالخواص، ومن مات مؤمناً فإن الله يغفر له فلا يكون الاستغفار له ممتنعاً.

الثاني: أن النبي ﷺ زار قبر أمه لأنها كانت بطريقه «بالحجون» عند مكة عام الفتح، وأما أبوه فلم يكن هناك، ولم يزره إذ كان مدفوناً بالشام في غير طريقه، فكيف يقال: أحبي له؟

الثالث: إنهما لو كانا مؤمنين إيماناً ينفع كانا أحق بالشهرة والذكر من عميه: حمزة، والعباس؛ وهذا أبعد مما يقوله الجهال من الرافضة ونحوهم، من أن أبا طالب آمن، ويحتجون بما في «السيرة» من الحديث الضعيف، وفيه أنه تكلم بكلام خفي وقت الموت.

ولو أن العباس ذكر أنه آمن لما كان قال للنبي ﷺ: عمك الشيخ الضال كان ينفك فهل نفعته بشيء؟ فقال: «وجدته في غمرة من نار فشفت فيه حتى صار في ضحضاح من نار، في رجليه نعلان من نار يغلي منهما دماغه، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار» (١).

هذا باطل مخالف لما في الصحيح وغيره فإنه كان آخر شيء قاله: هو على ملة عبد المطلب، وأن العباس لم يشهد موته، مع أن ذلك لو صح لكان أبو طالب أحق بالشهرة من حمزة والعباس، فلما كان من العلم المتواتر المستفيض بين الأمة خلقاً عن سلف أنه لم يذكر أبو طالب ولا أبواه في جملة من يذكر من أهله المؤمنين، كحمزة، والعباس، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين ﷺ، كان هذا من أبين الأدلة على أن ذلك كذب.

الرابع: أن الله تعالى قال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٨٨٣، ٦٢٠٨، ٦٥٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٠٩) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ إلى قوله: **﴿لَا تَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾** [الممتحنة: ٤] الآية. وقال تعالى: **﴿وَمَا كَانَتْ آسَفَقَارٌ إِلَّا بِرَأْسِهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾** [التوبة: ١١٤].

فأمر بالتأسي بإبراهيم والذين معه؛ إلا في وعد إبراهيم لأبيه بالاستغفار، وأخبر أنه لما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه، والله أعلم^(١).

وسئل رحمه الله:

عن هذه الأحاديث: أن النبي ﷺ رأى «موسى» عليه السلام وهو يصلي في قبره، ورآه وهو يطوف بالبيت، ورآه في السماء؛ وكذلك بعض الأنبياء. وهل إذا مات أحد يبقى له عمل؟ والحديث أنه ينقطع عمله. وهل ينتفع بهذه الصلاة والطواف؟ وهل رأى الأنبياء بأجسادهم في هذه الأماكن أم بأرواحهم؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. أما رؤيا موسى عليه السلام في الطواف فهذا كان رؤيا منام لم يكن ليلة المعراج، كذلك جاء مفسراً كما رأى المسيح أيضاً، ورأى الدجال. وأما رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء لما رأى آدم في السماء الدنيا. ورأى يحيى وعيسى في السماء الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة، أو بالعكس، فهذا رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم.

وقد قال بعض الناس: لعله رأى نفس الأجساد المدفونة في القبور؛ وهذا ليس بشيء.

لكن «عيسى» صعد إلى السماء بروحه وجسده، وكذلك قد قيل في «إدريس».

وأما «إبراهيم» «وموسى» وغيرهما فهم مدفونون في الأرض.

والمسيح - عليه السلام وعلى سائر النبيين - لا بد أن ينزل إلى الأرض على المنارة البيضاء شرقي دمشق فيقتل الدجال، ويكسر الصليب، ويقتل الخنزير كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا كان في السماء الثانية مع أنه أفضل من يوسف، وإدريس، وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة، بخلاف غيره.

وآدم كان في سماء الدنيا لأن نسمة بنه تعرض عليه: أرواح السعداء - والاشقياء لا تفتح لهم أبواب السماء، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط - فلا

بد إذا عرضوا عليه أن يكون قريبًا منهم.

وأما كونه رأى موسى قائمًا يصلي في قبره، ورآه في السماء أيضًا فهذا لا منافاة بينهما، فإن أمر الأرواح من جنس أمر الملائكة. في اللحظة الواحدة تصعد، وتهبط كالملك، ليست في ذلك كالبدن.

وقد بسطت الكلام على أحكام الأرواح بعد مفارقة الأبدان في غير هذا الموضع، وذكرت بعض ما في ذلك من الأحاديث، والآثار، والدلائل.

وهذه الصلاة ونحوها مما يتمتع بها الميت، ويتنعم بها كما يتنعم أهل الجنة بالتسبيح، فإنهم يلهمون التسبيح كما يلهم الناس في الدنيا النفس؛ فهذا ليس من عمل التكليف الذي يطلب له ثواب منفصل، بل نفس هذا العمل هو من النعيم الذي تتنعم به الأنفس وتلذذ به.

وقول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له»^(١) يريد به العمل الذي يكون له ثواب، لم يرد به نفس العمل الذي يتنعم به، فإن أهل الجنة يتنعمون بالنظر إلى الله، ويتنعمون بذكره وتسبيحه، ويتنعمون بقراءة القرآن، ويقال لقارئ القرآن اقرأ وارق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها.

ويتنعمون بمخاطبتهم لربهم ومناجاته، وإن كانت هذه الأمور في الدنيا أعمالاً يترتب عليها الثواب؛ فهي في الآخرة أعمال يتنعم بها صاحبها أعظم من أكله وشربه ونكاحه، وهذه كلها أعمال أيضًا؛ والأكل والشرب والنكاح في الدنيا مما يؤمر به ويثاب عليه مع النية الصالحة، وهو في الآخرة نفس الثواب الذي يتنعم به، والله أعلم.

وهذا قدر ما احتملته هذه الورقة فإن هذه المسائل لها بسط طويل^(٢).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عن «الذبيح» من ولد خليل الله إبراهيم عليه السلام، هل هو: إسماعيل أو إسحاق؟.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هذه المسألة فيها مذهبان مشهوران للعلماء، وكل منهما مذكور عن طائفة من السلف، وذكر أبو يعلى في ذلك روايتين عن أحمد،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٦٣١) والترمذي في سننه برقم (١٣٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٢٨ - ٣٣٠).

ونصر أنه إسحاق، اتباعاً لابي بكر عبد العزيز، وأبو بكر اتبع محمد بن جرير، ولهذا يذكر أبو الفرج ابن الجوزي: أن أصحاب أحمد ينصرون أنه إسحاق، وإنما ينصره هذان، ومن اتبعهما، ويحكي ذلك عن مالك نفسه لكن خالفه طائفة من أصحابه.

وذكر الشريف أبو علي بن أبي يوسف: أن الصحيح في مذهب أحمد أنه إسماعيل، وهذا هو الذي رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: مذهب أبي أنه إسماعيل، وفي الجملة فالنزاع فيها مشهور، لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة، وهو الذي تدل عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب.

وأيضاً فإن فيها أنه قال لإبراهيم: اذبح ابنك وحيدك. وفي ترجمة أخرى: بكرك. وإسماعيل هو الذي كان وحيداً وبكره باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، لكن أهل الكتاب، حرفوا فزادوا إسحاق، فتلقى ذلك عنهم من تلقاه، وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق، وأصله من تحريف أهل الكتاب.

ومما يدل على أنه إسماعيل قصة الذبيح المذكورة في سورة الصافات. قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِقَوْلٍ خَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، وقد انطوت البشارة على ثلاث: على أن الولد غلام ذكر، وأنه يبلغ الحلم، وأنه يكون حليماً. وأي حلم أعظم من حلمه حين عرض عليه أبوه الذبيح فقال: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢] وقيل: لم ينعت الله الأنبياء بأقل من الحلم، وذلك لعزة وجوده، ولقد نعت إبراهيم به في قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِبرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿إِنَّا إِبرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥]، لأن الحادثة شهدت بحلمهما: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئِي رَجُلٌ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَكْتُمِبُ أَفْعَلَ مَا نُمُرُّ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، إلى قوله: ﴿وَقَدَرْتُهُ بِذَنبِ عَظِيمٍ﴾ [١٠٧] وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ [١٠٨] سَلَّمَ عَلَىٰ إِبرَاهِيمَ [١٠٩] كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ [١١٠] إِنَّمَا مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ [١١١] وَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ [١١٢] وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَعَلَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [الصافات: ١٠٧ - ١١٣].

فهذه القصة تدل على أنه إسماعيل من وجوه:

أحدها: أنه بشره بالذبيح وذكر قصته أولاً، فلما استوفى ذلك قال: ﴿وَبَشِّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [١١٢] وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ [١١٣]، فبين أنهما بشارتان: بشارة بالذبيح، وبشارة ثانية بإسحاق، وهذا بين.

الثاني: أنه لم يذكر قصة الذبيح في القرآن إلا في هذا الموضع، وفي سائر

المواضع يذكر البشارة بإسحاق خاصة، كما في سورة هود، من قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَانِمَةٌ فَفَضَحَكْتَ فَفَشَرْتَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءَهُ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ٧١﴾ [هود: ٧١]، فلو كان الذبيح إسحاق لكان خلفاً للوعد في يعقوب. وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ٢٨﴾ فَأَقْبَلَتْ أَمْرَأَتُهُ فِي صَرَفٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ٢٩﴾ [الذاريات: ٢٨، ٢٩]، وقال تعالى في سورة الحجر: ﴿قَالُوا لَا تَوْحَلْ إِنَّا نُنْشِرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ٥٢﴾ قَالَ أَسْتَرْثَمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبْشُرُونَ ٥٣﴾ قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاطِنِينَ ٥٥﴾ [الحجر: ٥٣ - ٥٥]، ولم يذكر أنه الذبيح، ثم لما ذكر البشارتين جميعاً: البشارة بالذبيح والبشارة بإسحاق بعده، كان هذا من الأدلة على أن إسحاق ليس هو الذبيح.

ويؤيد ذلك أنه ذكر هبته، وهبة يعقوب لإبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ٧٢﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَءَاتَيْنَاهُ أُجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ لِمِنْ الصَّالِحِينَ ٧٣﴾ [العنكبوت: ٢٧]، ولم يذكر الله الذبيح.

الوجه الثالث: أنه ذكر في الذبيح أنه غلام حليم، ولما ذكر البشارة بإسحاق ذكر البشارة بغلام عليم في غير هذا الموضع، والتخصيص لا بد له من حكمة، وهذا مما يقوي اقتران الوصفين، والحلم هو مناسب للصبر الذي هو خلق الذبيح.

وإسماعيل وصف بالصبر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ ٤٨﴾ [ص: ٤٨]، وهذا أيضاً وجه ثالث فإنه قال في الذبيح: ﴿يَتَابَتِ أَعْيُنُ مَا يُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ١٠٢﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقد وصف الله إسماعيل أنه من الصابرين، ووصف الله تعالى إسماعيل أيضاً بصدق الوعد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ٥٤﴾ [مريم: ٥٤]؛ لأنه وعد أباه من نفسه الصبر على الذبح فوفى به.

الوجه الرابع: أن البشارة بإسحاق كانت معجزة؛ لأن العجوز عقيم؛ ولهذا قال الخليل ﷺ: ﴿أَسْتَرْثَمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] وقالت امرأته: ﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وقد سبق أن البشارة بإسحاق في حال الكبر، وكانت البشارة مشتركة بين إبراهيم وإمرأته.

وأما البشارة بالذبيح فكانت لإبراهيم ﷺ، وامتحن بذبحه دون الأم المبشرة به، وهذا مما يوافق ما نقل عن النبي ﷺ وأصحابه في الصحيح وغيره: من أن إسماعيل لما ولدته هاجر غارت سارة، فذهب إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة،

وهناك أمر بالذبح. وهذا مما يؤيد أن هذا الذبيح دون ذلك.

ومما يدل على أن الذبيح ليس هو إسحاق إن الله تعالى قال: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَثِهِ إِنَّهُ يَتَقَرَّبُ بِإِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧١]، فكيف يأمر بعد ذلك بذبحه؟ والبشارة بـيعقوب تقتضي أن إسحاق يعيش ويولد له يعقوب، ولا خلاف بين الناس أن قصة الذبيح كانت قبل ولادة يعقوب، بل يعقوب إنما ولد بعد موت إبراهيم عليه السلام، وقصة الذبيح كانت في حياة إبراهيم بلا ريب.

ومما يدل على ذلك: أن قصة الذبيح كانت بمكة، والنبي ﷺ لما فتح مكة كان قرنا الكبش في الكعبة. فقال النبي ﷺ للسادن: «إني آمرك أن تخمر قرني الكبش فإنه لا ينبغي أن يكون في القبلة ما يلهي المصلي»^(١).

ولهذا جعلت منى محلاً للنسك من عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وهما اللذان بنيا البيت بنص القرآن.

ولم ينقل أحد أن إسحاق ذهب إلى مكة، لا من أهل الكتاب، ولا غيرهم، لكن بعض المؤمنين من أهل الكتاب يزعمون أن قصة الذبيح كانت بالشام، فهذا افتراء. فإن هذا لو كان ببعض جبال الشام لعرف ذلك الجبل، وربما جعل منسكاً كما جعل المسجد الذي بناه إبراهيم وما حوله من المشاعر.

وفي المسألة دلائل أخرى على ما ذكرناه، وأسئلة أوردها طائفة كابن جرير، والقاضي أبي يعلى، والسهيلي، ولكن لا يتسع هذا الموضع لذكرها والجواب عنها. والله عز وجل أعلم.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً^(٢).

وسئل رحمه الله:

عن «الخضر» و«الياس»: هل هما معمران؟ بينوا لنا رحمكم الله تعالى.

فأجاب: إنهما ليسا في الأحياء؛ ولا معمران؛ وقد سأل إبراهيم الحربي أحمد ابن حنبل عن تعمير الخضر والياس، وأنهما باقيان يريان ويروى عنهما، فقال الإمام أحمد: من أحال على غائب لم يتصف منه، وما ألقى هذا إلا شيطان.

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٠٣٠) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (١٧٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣١ - ٣٣٦).

وسئل «البخاري» عن الخضر والياس: هل هما في الأحياء؟ فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد»^(١)!

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ خُلْدًا﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وليس هما في الأحياء، والله أعلم^(٢).

وسئل الشيخ رحمه الله:

هل كان الخضر عليه السلام نبياً أو ولياً؟ وهل هو حي إلى الآن؟ وإن كان حياً فما تقولون فيما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لو كان حياً لزارني» هل هذا الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب: أما نبوته: فمن بعد مبعث رسول الله ﷺ لم يوح إليه ولا إلى غيره من الناس، وأما قبل مبعث النبي ﷺ فقد اختلف في نبوته، ومن قال إنه نبي: لم يقل إنه سلب النبوة؛ بل يقول هو كإلياس نبي، لكنه لم يوح إليه في هذه الأوقات، وترك الوحي إليه في مدة معينة ليس نفياً لحقيقة النبوة، كما لو فتر الوحي عن النبي ﷺ في أثناء مدة رسالته.

وأكثر العلماء على أنه لم يكن نبياً، مع أن نبوة من قبلنا يقرب كثير منها من الكرامة والكمال في الأمة. وإن كان كل واحد من النبيين أفضل من كل واحد من الصديقين كما رتبته القرآن وكما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر الصديق»^(٣) وروي عنه ﷺ أنه قال: «إن كان الرجل ليسمع الصوت فيكون نبياً»^(٤).

وفي هذه الأمة من يسمعه ويرى الضوء وليس بنبي؛ لأن ما يراه ويسمعه يجب أن يعرضه على ما جاء به محمد ﷺ، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه تيقن أن الذي جاء من عند الله يقين لا يخالطه ريب ولا يحوجه أن يشهد عليه بموافقة غيره.

وأما حياته: فهو حي. والحديث المذكور لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في مسند الشافعي وغيره: إنه اجتمع بالنبي ﷺ، ومن قال أنه لم يجتمع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١١٦، ٥٦٤، ٦٠١) ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٣٧)

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣٧/٤).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٥٠٨) وإسناده ضعيف.

(٤) لم أجده.

بالنبي ﷺ فقد قال ما لا علم له به، فإنه من العلم الذي لا يحاط به.
ومن احتج على وفاته بقول النبي ﷺ: «أرأيتم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها اليوم أحد»^(١).
فلا حجة فيه، فإنه يمكن أن يكون الخضر إذ ذاك على وجه الأرض.
ولأن الدجال - وكذلك الجساسة - الصحيح أنه كان حيًا موجودًا على عهد النبي ﷺ، وهو باق إلى اليوم لم يخرج، وكان في جزيرة من جزائر البحر.
فما كان من الجواب عنه كان هو الجواب عن الخضر، وهو أن يكون لفظ الأرض لم يدخل في هذا الخبر، أو يكون أراد ﷺ الآدميين المعروفين، وأما من خرج عن العادة فلم يدخل في العموم كما لم تدخل الجن، وإن كان لفظًا يتنظم الجن والإنس. وتخصيص مثل هذا من مثل هذا العموم كثير معتاد. والله أعلم^(٢).

وسئل رحمه الله:

عن النبي ﷺ: هل يعلم وقت الساعة؟

فأجاب:

أما الحديث المسؤول عنه كونه ﷺ «يعلم وقت الساعة»، فلا أصل له، ليس عن النبي ﷺ في تحديد وقت الساعة نص أصلاً، بل قد قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لِوَفَّاءُ إِلَّا هُوَ نَقُلْتُ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي خفي على أهل السموات والأرض، وقال تعالى لموسى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] قال ابن عباس وغيره: أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها؟

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر: أن النبي ﷺ قيل له: متى الساعة؟ قال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»^(٣). فأخبر أنه ليس بأعلم بها من السائل، وكان السائل في صورة أعرابي، ولم يعلم أنه جبريل إلا بعد أن ذهب وحين أجابه لم يكن يظنه إلا أعرابيًا فإذا كان النبي ﷺ قد قال عن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٨ - ٣٤٠).

(٣) جزء من حديث جبريل عليه السلام المشهور والذي أخرجه مسلم برقم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٠، ٤٧٧٧) ومسلم في صحيحه برقم (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نفسه: إنه ليس بأعلم بالساعة من أعرابي فكيف يجوز لغيره أن يدعي علم ميقاتها؟! وإنما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها، وهي علامات، وهي كثيرة تقدم بعضها وبعضها لم يأت بعد.

ومن تكلم في وقتها المعين مثل الذي صنف كتاباً سماه «الدر المنظم في معرفة الأعظم» وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها، والذين تكلموا على ذلك من «حروف المعجم» والذي تكلم في «عنقاء مغرب» وأمثال هؤلاء، فإنهم وإن كان لهم صورة عظيمة عند أتباعهم فغالبيتهم كاذبون مفترون، وقد تبين لديهم من وجوه كثيرة [أنهم] يتكلمون بغير علم؛ وإن ادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الأسرار، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] (١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن صالح بن آدم، والملائكة أيهما أفضل؟

فأجاب: بأن صالح بن البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى متزهون عما يلبسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر. وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالح بن البشر أكمل من حال الملائكة. قال ابن القيم: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه (٢).

وسئل الشيخ رحمه الله:

عن «آدم» لما خلقه الله ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته: هل سجد ملائكة السماء والأرض؟ أم ملائكة الأرض خاصة؟ وهل كان جبريل وميكائيل مع من سجد؟ وهل كانت الجنة التي سكنها جنة الخلد الموجودة؟ أم جنة في الأرض خلقها الله له؟ ولما أهبط هل أهبط من السماء إلى الأرض؟ أم من أرض إلى أرض مثل بني إسرائيل.

فأجاب: الحمد لله. بل أسجد له جميع الملائكة كما نطق بذلك القرآن في

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤١ - ٣٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٣).

قوله تعالى: ﴿فَسَجِدْ لِلْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]. فهذه ثلاث صيغ مقررة للعموم وللإستغراق؛ فإن قوله: (الملائكة) يقتضي جميع الملائكة؛ فإن اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضي العموم: كقوله: «رب الملائكة والروح» فهو رب جميع الملائكة.

الثاني: (كلهم)، وهذا من أبلغ العموم. **الثالث** قوله: (أجمعون) وهذا تأكيد للعموم.

فمن قال إنه لم يسجد له جميع الملائكة؛ بل ملائكة الأرض فقد رد القرآن بالكذب والبهتان وهذا القول ونحوه ليس من أقوال المسلمين واليهود والنصارى؛ وإنما هو من أقوال الملاحدة المتفلسفة، الذين يجعلون «الملائكة» قوى النفس الصالحة، «والشياطين» قوى النفس الخبيثة، ويجعلون سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل؛ ونحو ذلك من المقالات التي ويقولها أصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من القرامطة الباطنية من سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة والمتعبدة. وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه.

ومذهب المسلمين، واليهود، والنصارى، ما أخبر الله به في القرآن، ولم يكن في الأمورين بالسجود أحد من الشياطين؛ لكن أبوهم إبليس هو كان مأمورًا فامتنع وعصى، وجعله بعض الناس من الملائكة لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم من الجن لأنه له قبيلًا وذرية، ولكونه خلق من نار والملائكة خلقوا من نور.

والتحقيق: أنه كان منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله ولا باعتبار مثاله، ولم يخرج من السجود لآدم أحد من الملائكة: لا جبريل ولا ميكائيل ولا غيرهما.

وما ذكره صاحب خواص القرآن وأمثاله من خلاف فأقوالهم باطلة، قد بينا فسادها وبطلانها بكلام مبسوط ليس هذا موضعه.

وهذا مما استدل به أهل السنة على أن آدم وغيره من الأنبياء والأولياء أفضل من جميع الملائكة؛ لأن الله أمر الملائكة بالسجود له إكرامًا له؛ ولهذا قال إبليس: ﴿أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فدل على أن آدم كرم على من سجد له.

و«الجنة» التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة، وأهل السنة والجماعة: هي جنة الخلد، ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير

ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدّين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة.

والكتاب والسنة يردان هذا القول. وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَلَقَدْ يَفَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴿البقرة: ٣٤ - ٣٥﴾، وقال تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿الأعراف: ٢٤﴾ فقد أخبر أنه سبحانه أمرهم بالهبوط وأن بعضهم عدو لبعض، ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

وهذا يبين أنهم لم يكونوا في الأرض وإنما أهبطوا إلى الأرض؛ فإنهم لو كانوا في الأرض وانتقلوا إلى أرض أخرى كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض لكان مستقرهم ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط وبعده؛ وكذلك قال في الأعراف لما قال إبليس: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴿الأعراف: ١٢ - ١٣﴾.

فقوله: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ يبين اختصاص السماء بالجنة بهذا الحكم؛ فإن الضمير في قوله: (منها) عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا: (أهبطوا) لأن الهبوط يكون من علو إلى سفلى وعند أرض السراة حيث كان بنو إسرائيل حيال السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه. ومن هبط من جبل إلى واد قيل له: هبط.

وأيضا؛ فإن بني إسرائيل كانوا يسرون ويرحلون، والذي يسير ويرحل إذا جاء بلدة يقال: نزل فيها؛ لأن في عاداته أنه يركب في سيره فإذا وصل نزل عن دوابه. يقال: نزل العسكر بأرض كذا، ونزل القفل بأرض كذا؛ لنزولهم عن الدواب. ولفظ النزول كلفظ الهبوط، فلا يستعمل هبط إلا إذا كان من علو إلى سفلى.

وقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٦﴾ قَالَ أَهْبِطُوا ﴿الأعراف: ٢٣ - ٢٤﴾ الآيتين. فقوله هنا بعد قوله: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] يبين أنهم هبطوا إلى الأرض من غيرها. وقال: ﴿فِيهَا حَيَوْنٌ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥] دليل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك بمكان فيه حيون وفيه يموتون ومنه يخرجون، وإنما صاروا إليه لما أهبطوا من الجنة.

والنصوص في ذلك كثيرة وكذلك كلام السلف والأئمة.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى فقال موسى: يا آدم! أنت، أبو البشر، خلقتك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكة فلماذا أخرجتنا وذريتك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وكلامه فهل تجد في التوراة: وعصى آدم ربه فغوى؟ قال: نعم قال: فلماذا تلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق؟ فقال: فحج آدم موسى»^(١). وموسى إنما لام آدم لما حصل له وذريته بالخروج من الجنة من المشقة والنكد، فلو كان ذلك بستاناً في الأرض لكان غيره من بساتين الأرض يعرض عنه. وادم؛ عليه السلام احتج بالقدر؛ لأن العبد مأمور على أن يصبر على ما قدره الله من المصائب، ويتوب إليه، ويستغفره من الذنوب والمعائب. والله أعلم^(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

في المسألة المشهورة بين الناس، في «التفضيل بين الملائكة والناس» قال: الكلام إما أن يكون في التفضيل بين الجنس: الملك، والبشر؛ أو بين صالحي الملك والبشر.

أما الأول، وهو أن يقال: أيما أفضل: الملائكة، والبشر؟ فهذه كلمة تحتل أربعة أنواع:

النوع الأول: أن يقال: هل كل واحد من آحاد الناس أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة؟ فهذا لا يقوله عاقل، فإن في الناس: الكفار، والفجار، والجاهلين، والمستكبرين، والمؤمنين، وفيهم من هو مثل البهائم والأنعام السائمة، بل الأنعام أحسن حالا من هؤلاء، كما نطق بذلك القرآن في مواضع، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبِكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٤٠٩، ٦٦١٤، ٧٥١٥) ومسلم في صحيحه برقم

(٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٤٥ - ٣٤٩).

لَا يُصِرُّونَ بِهَا وَكَمْ مَأْقَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَشْعَرِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِلُونَ ﴿١٧٩﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والدواب جمع ذابة، وهو كل ما دب في سماء وأرض من إنس وجن، وملك وبهيمة، ففي القرآن ما يدل على تفضيل البهائم على كثير من الناس في خمس آيات.

وقد وضع «ابن المرزبان» كتاب (تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب) وقد جاء في ذلك من المأثور ما لا نستطيع إحصاءه، مثل ما في مسند أحمد: «رب مركوبة أكثر ذكراً من راکبها»^(١). وفضل البهائم عليهم من وجوه:

أحدها: أن البهيمة لا سبيل لها إلى كمال وصلاح أكثر مما تصنعه، والإنسان له سبيل لذلك، فإذا لم يبلغ صلاحه وكماله الذي خلق له، بان نقصه وخسرانه من هذا الوجه.

وثانيها: أن البهائم لها أهواء وشهوات: بحسب إحساسها وشعورها، ولم تؤت تمييزاً وفرقاً بين ما ينفعها ويضرها، والإنسان قد أوتي ذلك. وهذا الذي يقال: الملائكة لهم عقول بلا شهوات، والبهائم لها شهوات بلا عقول، والإنسان له شهوات وعقل. فمن غلب عقله شهوته فهو أفضل من الملائكة، أو مثل الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله فالبهائم خير منه.

وثالثها: أن هؤلاء لهم العقاب والنكال، والخزي على ما يأتونه من الأعمال الخبيثة، فهذا يقتل، وهذا يعاقب، وهذا يقطع، وهذا يعذب ويحبس، هذا في العقوبات المشروعة. وأما العقوبات المقدرة فقوم أغرقوا، وقوم أهلكوا بأنواع العذاب، وقوم ابتلوا بالملوك الجائرة: تحريقاً، وتغريقاً، وتمثيلاً، وخنقاً، وعمى. والبهائم في أمان من ذلك.

ورابعها: أن لفسقة الجن والإنس في الآخرة من الأهوال والنار والعذاب والأغلال وغير ذلك مما أمنت منه البهائم، ما بين [فضل البهائم على هؤلاء] إذا أضيف إلى حال هؤلاء.

وخامسها: أن البهائم جميعها مؤمنة بالله ورسوله ﷺ، مسبحة بحمده قانتة له، وقد قال النبي ﷺ: «إنه ليس على وجه الأرض شيء إلا وهو يعلم أنني رسول الله، إلا فسقة الجن والإنس»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤٣٩/٣، ٤٤٠) وأخرجه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة تحت الحديث رقم (٢١) (٦٠/١) الطبعة الجديدة.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣١٠/٣).

النوع الثاني: أنه يقال: مجموع الناس أفضل من مجموع الملائكة من غير توزيع الأفراد، وهذا على القول بتفضيل صالحى البشر على الملائكة فيه نظر؛ لا علم لي بحقيقته، فإننا نفضل مجموع القرن الثاني على القرن الثالث، مع علمنا أن كثيرًا من أهل القرن الثالث أفضل من كثير من أهل القرن الثاني.

النوع الثالث: أنا إذا قابلنا الفاضل بالفاضل، والذي يلي الفاضل بمن يليه من الجنس الآخر، فأى القبيلين أفضل؟ فهذا مع القول بتفضيل صالحى البشر يقال: لا شك أن المفضولين من الملائكة أفضل من كثير من البشر، وفاضل البشر أفضل من فاضليهم، لكن التفاوت الذي بين «فاضل الطائفتين» أكثر، والتفاوت بين «مفضولهم» هذا غير معلوم، والله أعلم بخلقه.

النوع الرابع: أن يقال: حقيقة الملك، والطبيعة الملكية أفضل، أم حقيقة البشر والطبيعة البشرية؟ وهذا كما أنا نعلم أن حقيقة الحي إذ هو حي أفضل من الميت، وحقيقة القوة والعلم من حيث هي كذلك أفضل من حقيقة الضعف والجهل. وحقيقة الذكر أفضل من حقيقة الأنثى، وحقيقة الفرس أفضل من حقيقة الحمار، وكان في نوع المفضول ما هو خير من كثير من أعيان النوع الفاضل: كالحمار والفأرة والفرس الزمن، والمرأة الصالحة مع الرجل الفاجر، والقوي الفاجر مع الضعيف الزمن.

والوجه في انحصار القسمة في هذه الأنواع، فإن كثيرًا من الكلمات المهمة تقع الفتيا فيها مختلفة والرأى مشتبهاً، لفقد التمييز والتفضيل - أن كل شيء إما أن نقيده من جهة الخصوص، أو العموم، أو الإطلاق، فإذا قلت: بشر وملك. وإما أن تريد هذا البشر الواحد فيكون خاصاً، أو جميع جنس البشر فيكون عاماً، أو تريد البشر مطلقاً مجرداً عن قيد العموم، والخصوص، وضبطه القليل والكثير، والنوع الأول في التفضيل عمومًا وخصوصًا، والثاني عمومًا، والثالث خصوصًا، والرابع في الحقيقة المطلقة المجردة.

فنقول حينئذ: المسألة على هذا الوجه لست أعلم فيها مقالة سابقة مفسرة، وربما ناظر بعض الناس على تفضيل الملك، وبعضهم على تفضيل البشر، وربما اشتبهت هذه المسألة بمسألة التفضيل بين الصالح وغيره.

لكن الذي سنح لي - والله أعلم بالصواب - أن حقيقة الملك أكمل وأرفع وحقيقة الانسان أسهل وأجمع.

وتفسير ذلك: أنا إذا اعتبرنا الحقيقتين وصفاتهما النفسية، والتبعية: اللازمة،

الغالبية الحياة، والعلم، والقدرة: في اللذات والشهوات، وجدنا أولاً خلق الملك أعظم صورة، ومحله أرفع، وحياته أشد، وعلمه أكثر، وقواه أشد، وطهارته ونزاهته أتم، ونيل مطالبه أيسر وأتم، وهو عن المنافي والمضاد أبعد، لكن تجد هذه الصفات للإنسان - بحسب حقيقته - منها أوفر حظاً ونصيباً من الحياة والخلق، والعلم والقدرة والطهارة، وغير ذلك.

وله أشياء ليست للملك من إدراكه دقيق الأشياء: حساً، وعقلاً، وتمتعه بما يدركه ببدنه وقلبه، وهو يأكل ويشرب وينكح، ويتمنى، ويتغذى، ويتفكر، إلى غير ذلك من الأحوال التي لا يشاركه فيها الملك. لكن حظ الملك من القدر المشترك الذي بينهما أكثر، وما اشتركا فيه من الأمور أفضل بكثير مما اختص به الإنسان.

مثاله: مثل رجل معه مائة دينار، وآخر معه خمسون درهماً، أو خمسون ديناراً، أو خمسون فلساً، وإذا كان الأمر كذلك ففصل الجواب كما سبق.

وإن أردت الإطلاق؛ فالحقيقة الملكية بلوازمها أفضل من الحقيقة الإنسانية بلوازمها، هذا لا شك فيه، فإنما يلزم حقيقة الإنسان من حياة وحس، وعلم وعمل، ونيل لذة وإدراك شهوة، ليست بشيء. وإنما تعددت أصنافه إلى ما يشبه حقيقة الملك؛ كحال من علم من كل شيء طرقاتاً ليس بالكثير، إلى حال من أتقن العلم بالله وبأسماؤه وآياته، ولا يشبه حال من معه درهم، إلى حال من معه درة، ولا يشبه حال من يسوس الناس كلهم، إلى حال من يسوس إنساناً وفرساً.

وقد دل على هذا دلالة بينة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ النَّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، فدل على أنهم لم يفضلوا على الجميع، وقوله: (ممن) للتبويض. فإن قلت: هذا الاستدلال مفهوم للمخالف، وأنت مخالف لهذا، تنازع فيه.

فيقال لك: تخصيص الكثير بالذكر لا يدل على مخالفة غيره بنفي، ولا إثبات، وأيضاً فإن مفهومه؛ أنهم لم يفضلوا على ما سوى الكثير، فإذا لم يفضلوا فقد يساوون بهم، وقد يفضل أولئك عليهم، فإن الأحوال ثلاثة: إما أن يفضلوا على من بقي، أو يفضل أولئك عليهم، أو يساوون بهم.

قال: واختلاف الحقائق والذوات لا بد أنها تؤثر في اختلاف الأحكام والصفات، وإذا اختلفت حقيقة البشر والملك فلا بد أن يكون أحد الحقيقتين أفضل، فإن كونهما متماثلتين متفاضلتين ممتنع.

وإذا ثبت أن أحدهما أفضل بهذه القضية المعقولة؛ وثبت عدم فضل البشر بتلك الكلمة الإلهية؛ ثبت فضل الملك، وهو المطلوب.

وقد ذكر جماعة من المنتسبين إلى السُّنة: أن الأنبياء وصالح البشر أفضل من الملائكة. وذهبت المعتزلة إلى تفضيل الملائكة على البشر، وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع فيهما بشيء.

وحكي عن بعض متأخريهم أنه مال إلى قول المعتزلة، وربما حكي ذلك عن بعض من يدعي السُّنة ويواليها.

وذكر لي عن بعض من تكلم في أعمال القلوب أنه قال: أما الملائكة المدبرون للسموات والأرض وما بينهما والموكلون ببني آدم؛ فهؤلاء أفضل من هؤلاء الملائكة. وأما الكروبيون الذين يرتفعون عن ذلك فلا أحد أفضل منهم، وربما خص بعضهم نبينا ﷺ. واستثناؤه من عموم البشر، إما تفضيلاً على جميع أعيان الملائكة، أو على المدبرين منهم أمر العالم.

هذا ما بلغني من كلمات الآخرين في هذه المسألة. وكنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتهما أثرية سلفية صحابية، فانبعثت الهمة إلى تحقيق القول فيها، فقلنا حينئذ بما قاله السلف، فروى أبو يعلى الموصلي في «كتاب التفسير» المشهور له عن عبد الله بن سلام - وكان عالماً بالكتاب الأول، والكتاب الثاني - إذ كان كتابياً، وقد شهد له النبي ﷺ بحسن الخاتمة، ووصية معاذ عند موته، وأنه أحد العلماء الأربعة الذين يبتغى العلم عندهم. قال: ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ: الحديث عنه.

قلت: ولا جبرائيل، ولا ميكائيل؟! قال: يا ابن أخي! أو تدري ما جبرائيل وميكائيل؟ إنما جبرائيل وميكائيل خلق مسخر، مثل: الشمس، والقمر؛ وما خلق الله تعالى خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ.

وروى عبد الله في «التفسير» وغيره عن معمر عن زيد بن أسلم أنه قال: قالت الملائكة: يا ربنا! جعلت لبني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون، فاجعل لنا الآخرة. فقال: وعزتي لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان.

وكذلك قصة سجود الملائكة كلهم أجمعين لآدم، ولعن الممتنع عن السجود له، وهذا تشريف وتكريم له.

وقد قال بعض الأغبياء: إن السجود إنما كان لله وجعل آدم قبله لهم، يسجدون إليه كما يسجد إلى الكعبة؛ وليس في هذا تفضيل له عليهم؛ كما أن السجود إلى

الكعبة ليس فيه تفضيل للكعبة على المؤمن عند الله، بل حرمة المؤمن عند الله أفضل من حرمتها، وقالوا: السجود لغير الله محرم، بل كفر. والجواب: أن السجود كان لآدم بأمر الله وفرضه بإجماع من يسمع قوله ويدل على ذلك وجوه:

أحدها: قوله لآدم، ولم يقل: إلى آدم. وكل حرف له معنى، ومن التمييز في اللسان أن يقال: سجدت له، وسجدت إليه. كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِتَاءَهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧] وقال: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥].

وأجمع المسلمون على: أن السجود لغير الله محرم، وأما الكعبة فقد كان النبي ﷺ يصلي إلى بيت المقدس، ثم صلى إلى الكعبة، وكان يصلي إلى عنزة، ولا يقال لعنزة، وإلى عمود وشجرة، ولا يقال لعمود ولا لشجرة؛ والساجد للشيء يخضع له بقلبه، ويخشع له بفؤاده؛ وأما الساجد إليه فإنما يولي وجهه وبدنه إليه ظاهراً، كما يولي وجهه إلى بعض النواحي إذا أمه، كما قال: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ الْمَكِّيِّ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وثانيها: أن آدم لو كان قبله لم يتمتع إبليس من السجود، أو يزعم أنه خير منه. فإن القبلة قد تكون أحجاراً، وليس في ذلك تفضيل لها على المصلين إليها، وقد يصلي الرجل إلى عنزة وبغير، وإلى رجل، ولا يتوهم أنه مفضل بذلك، فمن أي شيء فر الشيطان؟ هذا هو العجب العجيب!!!

وثالثها: أنه لو جعل آدم قبله في سجدة واحدة لكانت القبلة وبيت المقدس أفضل منه بألاف كثيرة، إذ جعلت قبله دائمة في جميع أنواع الصلوات؛ فهذه القصة الطويلة التي قد جعلت علماً له، ومن أفضل النعم عليه، وجاءت إلى العالم بأن الله رفعه بها، وامتن عليه، ليس فيها أكثر من أنه جعله كالكعبة في بعض الأوقات!!! مع [أن] بعض ما أوتي من الإيمان والعلم، والقرب من الرحمن أفضل بكثير من الكعبة؛ والكعبة إنما وضعت له ولذريته؛ أفيجعل من جسيم النعم عليه أو يشبه به في شيء نزرًا قليلاً جداً؟! هذا ما لا يقوله عاقل.

وأما قولهم: لا يجوز السجود لغير الله، فيقال لهم: إن قيلت هذه الكلمة على الجملة فهي كلمة عامة، تنفي بعمومها جواز السجود لآدم، وقد دل دليل خاص على أنهم سجدوا له، والعام لا يعارض ما قابله من الخاص.

ورابعها: أن السجود لغير الله حرام علينا وعلى الملائكة. أما الأول فلا دليل وأما الثاني فما الحجة فيه؟

وخامسها: أنه حرام أمر الله به، أو حرام لم يأمر به، والثاني حق ولا شفاء فيه، وأما الأول فكيف يمكن أن يحرم بعد أن أمر الله تعالى به؟

وسادسها: أبو يوسف وإخوته خروا له سجداً، ويقال: كانت تحيتهم؛ فكيف يقال: إن السجود حرام مطلقاً؟ وقد كانت البهائم تسجد للنبي ﷺ، والبهائم لا تعبد الله. فكيف يقال يلزم من السجود لشيء عبادته؟ وقد قال النبي ﷺ: «ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١). لعظم حقه عليها، ومعلوم أنه لم يقل: لو كنت آمراً أحداً أن يعبد.

وسابعها: وفيه التفسير أن يقال: أما الخضوع والقنوت بالقلوب والاعتراف بالربوبية والعبودية فهذا لا يكون على الإطلاق إلا لله سبحانه وتعالى وحده، وهو في غيره ممتنع باطل.

وأما السجود فشرعية من الشرائع، إذ أمرنا الله تعالى أن نسجد له، ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره لسجدنا لذلك الغير، طاعة لله عز وجل. إذ أحب أن نعظم من سجدنا له، ولو لم يفرض علينا السجود لم يجب البتة فعله، فسجود الملائكة لآدم عبادة لله وطاعة له، وقربة يتقربون بها إليه، وهو لآدم تشريف وتكريم وتعظيم. وسجود إخوة يوسف له تحية وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سجد لأبويه تحية لم يكره له.

ولم يأت أن آدم سجد للملائكة، بل لم يؤمر آدم وبنوه بالسجود إلا لله رب العالمين، ولعل ذلك - والله أعلم بحقائق الأمور - لأنهم أشرف الأنواع، وهم صالحو بني آدم ليس فوقهم أحد يحسن السجود له إلا لله رب العالمين، وهم أكفاء بعضهم لبعض، فليس لبعضهم مزية بقدر ما يصلح له السجود، ومن سواهم فقد سجد لهم من الملائكة للأب الأقوم، ومن البهائم للإبن الأكرم.

وأما قولهم: لم يسبق لآدم ما يوجب الإكرام له بالسجود فلغو من القول، هذى به بعض من اعتزل الجماعة، فإن نعم الله تعالى وأياديه وآلائه على عباده ليست بسبب منهم؛ ولو كانت بسبب منهم فهو المنعم بذلك السبب، فهو المنعم به ويشكرهم على نعمه؛ وهو أيضاً باطل على قاعدتهم لا حاجة لنا إلى بيانه ههنا.

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٢١٧/١) وابن حبان في صحيحه برقم (١٢٩١) موارد) والبيهقي في سننه (٢٩١/٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه برقم (١٨٥٣) وابن حبان في صحيحه برقم (١٢٩٠) موارد) والبيهقي في سننه (٢٩٢/٧) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء (١٩٩٨).

وقوله: وله يسجدون فإنه إن سلم أنه يفيد الحصر فالقصد منه - والله أعلم - الفضل بينهم وبين البشر الذين يشركون بربهم ويعبدون غيره فأخبرهم أن الملائكة لا تعبد غيره، ثم هذا عام وتلك الآية خاصة فيستثنى آدم، ثم يقال: السجود على ضربين سجود عبادة محضة، وسجود تشريف. فأما الأول فلا يكون إلا لله، وأما الثاني فلم قلت إنه كذلك؟ والآية محمولة على الأول توفيقاً بين الدلائل.

وأما السؤال الثاني فروي عن بعض الأولين: أن الملائكة الذين سجدوا لآدم ملائكة في الأرض فقط؛ لا ملائكة السموات. ومنهم من يقول: ملائكة السموات دون الكروبيين، وانتحى ذلك بعض المتأخرين، واستنكر سجود الأعلين من الملائكة لآدم مع عدم التفاتهم إلى ما سوى الله، ورووا في ذلك: «إن من خلق الله خلق لا يدرون؛ أخلق آدم أم لا؟»

ونزع بقوله: «**أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْفَالِينَ**» (ص: ٧٥) والعالون هم ملائكة السماء، وملائكة السماء لم يؤمروا بالسجود لآدم، فاعلم أن هذه المقالة أولاً ليس معها ما يوجب قبولها؛ لا مسموع ولا معقول، إلا خواطر وسوانح، ووساوس مادتها من عرش إبليس، يستفزههم بصوته [ليرد عنهم] النعمة التي حرص على ردها عن أبيهم قديماً، أو مقالة قد قالها من يقول الحق والباطل، لكن معنا ما يوجب ردها من وجوه.

أحدها: أنه خلاف ما عليه العامة من أهل العلم بالكتاب والسنة، وإذا كان لا بد من التقليد فتقليدهم أولى.

وثانيها: أنه خلاف ظاهر الكتاب العزيز، وخلاف نصه، فإن الإسم المجموع المعترف بالألف واللام يوجب استيعاب الجنس، قال تعالى: «**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**» [البقرة: ٣٤]، فسجود الملائكة يقتضي جميع الملائكة، هذا مقتضى اللسان الذي نزل به القرآن، فالعدول عن موجب القول العام إلى الخصوص لا بد له من دليل يصلح له، وهو معدوم.

وثالثها: أنه قال: «**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**» [الحجر: ٣٠] فلو لم يكن الإسم الأول يقتضي الاستيعاب والاستغراق لكان توكيده بصيغة كل موجبة لذلك ومقتضبة له ثم لو لم يفد تلك الإفادة، لكان قوله أجمعون توكيداً وتحقيقاً بعد توكيد وتحقيق، ومن نازع في موجب الأسماء العامة فإنه لا ينازع فيها بعد توكيدها بما يفيد العموم بل إنما يجاء بصيغة التوكيد قطعاً لاحتمال الخصوص وأشباهه.

وقد بلغني عن بعض السلف أنه قال: ما ابتدع قوم بدعة إلا في القرآن ما يردّها، ولكن لا يعلمون، فلعل قوله: «**كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**» جيء به لزعم زاعم يقول:

إنما سجد له بعض الملائكة لا كلهم، وكانت هذه الكلمة ردًا لمقالة هؤلاء. ومن اختلج في سره وجه الخصوص بعد هذا التحقيق والتوكيد فليعز نفسه في الاستدلال بالقرآن والفهم، فإنه لا يثق بشيء يؤخذ منه، يا ليت شعري! لو كانت الملائكة كلهم سجدوا وأراد الله أن يخبرنا بذلك، فأى كلمة أتم وأعم، أم يأتي قول يقال: أليس هذا من أبين البيان؟

ورابعها: أن هذه الكلمة تكررت في القرآن، وقال النبي ﷺ في حديث الشفاعة وأسجد لك ملائكته، وكذلك في محاجة موسى وادم، ومن الناس من يقول: إن القول العام إذا قرن به الخاص وجب أن يقرن به البيان، فلا يجوز تأخير عنه، لئلا يقع السامع في اعتقاد الجهل؛ ولم يقترن بشيء من هذه الكلمات دليل تخصيص، فوجب القطع بالعموم.

وقال آخرون - وهو الأصوب -: يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب لكن بعد البحث عن دليل التخصيص، والله أعلم. فيجب القول بالعموم، وإذا كانت القصة قد تكررت وليس فيها ما يدل على الخصوص فليس دعوى الخصوص فيها من البهتان.

وأما إنكارهم لسجود الكروبيين فليس بشيء، لأنهم سجدوا طاعة وعبادة لربهم، وزاد قائل ذلك أنهم أفضل من آدم إذا ثبت أنهم لم يسجدوا، والحكايات المرسلة لا تقيم حقًا ولا تهدم باطلاً؛ وتفسيرهم (العالمين) بالكروبيين قول في كتاب الله سبحانه وتعالى بلا علم، ولا يعرف ذلك عن إمام متبع. ولا في اللفظ دليل عليه، وقيل: (استكبرت) أطلبت أن تكون كبيرًا من هذا الوقت؟ أم كنت عاليًا قبل ذلك؟ ولا حاجة بنا إلى تفسير كلام الله بآرائنا، والله أعلم بتفسيره.

وهنا سؤال ثالث وهو: - أن السجود له قد يكون الساجدون سجدوا له مع فضلهم عليه، فإن الفاضل قد يخدم المفضل، فنقول: اعلم أن منفعة الأعلى للأدنى غير مستنكرة؛ فإن سيد القوم خادهم، فالنبي ﷺ أفضل الناس، وأنفع الناس للناس، لكن منفعته في الحقيقة يعود إليه ثوابها، وتمام التقرب إلى الله يحصل بنفع خلقه، فهذا يصلح أن يورد على من احتج بتدبيرهم لنا، ففضلهم علينا لكثرة منفعتهم لنا، وأما نفس السجود فلا منفعة فيه للسجود له إلا مجرد تعظيم وتشريف وتكريم، ولا يصلح البتة أن يكون من هو أفضل أسفل ممن دونه وتحتة في الشرف، والمحقق؛ لا المتوهم؛ فافهم هذا فإن تحتة سرًا.

الدليل الثاني: قوله قصصًا عن إبليس: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ؟﴾ فإن هذا نص في تكريم آدم على إبليس إذ أمر بالسجود له.

الدليل الثالث: إن الله تعالى خلق آدم بيده، كما ذكر ذلك في الكتاب والسنة،

والملائكة لم يخلقهم بيده بل بكلمته، وهذا يقوله جميع من يدعي الإسلام سنيهم ومبتدعهم، بل وعليه أهل الكتاب، فإن الناس في يدي الله على ثلاثة أقوال:

أما أهل السنة فيقولون: يدا الله صفتان من صفات ذاته، حكمها حكم جميع صفاته: من حياته وعلمه، وقدرته وإرادته، وكلامه، فيثبتون جميع صفاته التي وصف بها نفسه، ووصفه بها أنبيأؤه، وإن شاركت أسماء صفاته أسماء صفات غيره. كما أن له أسماء قد يسمى بها غيره، مثل: رؤوف، رحيم، عليم، سميع، بصير، حلیم، صبور، شكور، قدير، مؤمن، عليّ، عظيم، كبير، مع نفى المشابهة في الحقيقة والمماثلة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] جمعت هذه الآية بين الاثبات والتنزيه، ونسبة صفاته إليه كنسبة خلقه إليه والنسبة والإضافة تشابه النسبة والإضافة.

ومن هذا الوجه جاء الاشتراك في أسمائه وأسماء صفاته، كما شبهت الرؤية برؤية الشمس والقمر، تشبيهاً للرؤية لا للمرئي، كما ضرب مثله مع عباده المملوكين كممثل بعض خلقه مع مملوكيهم، وله المثل الأعلى في السموات، فتدبر هذا فإنه مجلاة شبهة ومصفاة كدر، فجميع ما نسمعه، وينسب إليه، ويضاف من الأسماء، والصفات: هو كما يليق بالله، ويصلح لذاته.

والفريقان الآخران - أهل التشبيه والتمثيل -: منهم من يقول: يد كيدي - تعالى الله عن ذلك - وأهل النفي والتعطيل يقولون: اليدان هما: النعمتان والقدرتان، والله أكبر كبيراً.

وبكل حال اتفق هؤلاء كلهم على أن لآدم فضيلة ومزية ليست لغيره، إذ خلقه بيده.

الوجه الثالث: أن ذلك معدود في النعم التي أنعم الله بها على آدم حين قال له موسى: «خلقك الله بيده». وكذلك يقال له: يوم القيامة؛ وإنما ذكروا ذلك له في النعم التي خصه الله بها من بين المخلوقين دون الذي شورك فيها فهذا بيان واضح دليل على فضله على سائر الخلق، كما ذكر زيد بن أسلم أن الله تعالى قال للملائكة: «لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان»^(١).

الدليل الرابع: ما احتج به بعض أصحابنا على تفضيل الأنبياء على الملائكة

(١) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد (٨٢/١) وقال: وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد وهو كذاب.

بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَعَالًا عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، واسم (العالمين) يتناول الملائكة والجن والإنس، وفيه نظر؟ لأن أصناف العالمين قد يراد به جميع أصناف الخلق كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، وقد يراد به الآدميون فقط على اختلاف أصنافهم، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]. ﴿اتَّخَذُوا الْقَتْحَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، وهم كانوا لا يأتون البهائم ولا الجن. وقد يراد بالعالمين أهل زمن واحد، كما في قوله: ﴿اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

فقلوه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَعَالًا عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]. تحتمل جميع أصناف الخلق. ويحتمل أن المراد بنو آدم فقط. وللمحتج بها أن يقول: اسم العالمين عام لجميع أصناف المخلوقات التي بها يعلم الله، وهي آيات له ودلالات عليه، لا سيما أولو العلم منهم مثل: الملائكة، فيجب إجراء الإسم على عمومهم إلا إذا قام دليل يوجب الخصوص. وقد احتج أيضًا بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] الآية. وهو دليل ضعيف بل هو بالضد كما قرناه.

الدليل الخامس: قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وفيها دليل على تفضيل الخليفة من وجهين: أولهما: أن الخليفة يفضل على من هو خليفة عليه، وقد كان في الأرض ملائكة، وهذا غاية أن يفضل على من في الأرض من الملائكة. وثانيهما: أن الملائكة طلبت من الله تعالى أن يكون الاستخلاف فيهم، والخليفة منهم، حيث قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠] الآية. فلو أن الخلافة درجة عالية أعلى من درجاتهم لما طلبوها وغبطوا صاحبها.

الدليل السابع^(١): تفضيل بني آدم عليهم بالعلم حين سألهم الله عز وجل عن علم الأسماء فلم يجيبوه؛ واعترفوا أنهم لا يحسنونها فأنبأهم آدم بذلك؛ وقد قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

والدليل الثامن: وهو أول الأحاديث ما رواه حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لزوال الدنيا على الله أهون من قتل رجل

(١) هكذا بالأصل.

مؤمن»^(١)، و«المؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده»^(٢).

وهذا نص في أن المؤمنين أكرم على الله من الملائكة المقربين.

ثم ذكر ما رواه الخلال عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ، وذكر كلامًا قال في آخره: «ادنوا ووسعوا لمن خلفكم» فدنا الناس وانضم بعضهم إلى بعض، فقال رجل: أنوسع للملائكة أو للناس؟ قال: «للملائكة، إنهم إذا كانوا معكم لم يكونوا من بين أيديكم ولا من خلفكم، ولكن عن أيمنكم وشمالككم». قالوا: ولم لا يكونون من بين أيدينا ومن خلفنا؟ أمن فضلنا عليهم أو من فضلهم علينا؟ قال: «نعم. أنتم أفضل من الملائكة»^(٣) رواه الخلال، وفيه القطع بفضل البشر على الملائكة، لكن لا يعرف حال إسناده، فهو موقوف على صحة إسناده.

وروى عبد الله بن أحمد في «كتاب السُّنة» عن عروة بن رويم قال: أخبرني الأنصاري عن النبي ﷺ أن الملائكة قالوا: ربنا خلقتنا وخلقنا بني آدم، فجعلتهم يأكلون ويشربون، ويلبسون ويأتون النساء، ويركبون الدواب، وينامون ويستريحون، ولم تجعل لنا شيئًا من ذلك، فاجعل لهم الدنيا ولنا الآخرة.

وذكر الحديث مرفوعًا كما تقدم موقوفًا عن زيد بن أسلم عن أبيه. وزيد بن أسلم زيد في علمه وفقهه وورعه، حتى إن كان علي بن الحسين ليدع مجالس قومه ويأتي مجلسه، فلامه الزهري في ذلك فقال: إنما يجلس حيث ينتفع؛ أو قال يجد صلاح قلبه.

وقد كان يحضر مجلسه نحو أربعمئة طالب للعلم، أدنى خصلة فيهم الباذل ما في يده من الدنيا، ولا يستأثر بعضهم على بعض، فلا يقول مثل هذا القول إلا عن...^(٤) بين والكذب على الله عز وجل أعظم من الكذب على رسوله.

وأقل ما في هذه الآثار أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم: أن صالحى البشر أفضل من الملائكة من غير تكبر منهم لذلك، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقر عندهم.

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (١٣٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (١١٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٩٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٨٥٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) يياض بالأصل.

الدليل الحادي عشر^(١): أحاديث المباهة مثل: أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا وعشية عرفة فيباهي ملائكته بالحاج^(٢)، وكذلك يباهي بهم المصلين، يقول: «انظروا إلى عبادي قد قضاوا فريضة وهم ينتظرون أخرى»^(٣). وكلا الحديثين في صحيح مسلم. والمباهة لا تكون إلا بالأفاضل.

فإن قيل: هذه الأخبار رواها آحاد غير مشهورين، ولا هي بتلك الشهرة، فلا توجب علمًا، والمسألة علمية.

قلنا: أولاً: من قال إن المطلق في هذه القضية اليقين الذي لا يمكن نقيضه؟ بل يكفي فيها الظن الغالب، وهو حاصل.

ثم ما المراد بقوله: علمية؟ أتريد أنه لا علم؟ فهذا مسلم. ولكن كل عقل راجح يستند إلى دليل فإنه علم، وإن كان فرقة من الناس لا يسمون علمًا إلا ما كان يقينًا لا يقبل الانتقاض، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَّمْتُمْ مِثْرَةَ مِثْرَةٍ﴾ [المتحنة: ١٠] وقد استوفى القول في ذلك في غير هذا الموضع، فإن أريد علمية: لأن المطلوب الاستيقان؛ فهذا لغو من القول لا دليل عليه، ولو كان حقًا لوجب الإمساك، عن الكلام في كل أمر غير علمي إلا باليقين، وهو تهافت يتن.

ثم نقول: هي بمجموعها وانضمام بعضها إلى بعض ومجيئها من طرق متباعدة قد توجب اليقين لأولي الخبرة بعلم الاسناد، وذوي البصيرة بمعرفة الحديث ورجاله، فإن هذا علم اختصاص به كما اختص كل قوم بعلم؛ وليس من لوازم حصول العلم لهم حصوله لغيرهم، إلا أن يعلموا ما علموا مما به يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه. والعلوم على اختلاف أصنافها وتباين صفاتها لا توجب اشتراك العقلاء فيها، لا سيما السمعيات الخبريات، وإن زعم فرقة من أولي الجدل أن الضروريات يجب الاشتراك فيها، فإن هذا حق في بعض الضروريات؛ لا في جميعها، مع تجويزنا عدم الاشتراك في شيء من الضروريات، لكن جرت سنة الاشتراك بوقوع الاشتراك في بعضها، فغلط أقوام فجعلوا وجوب الاشتراك في جميعها، فجحدوا كثيرًا من العلم الذي اختص به غيرهم.

(١) هكذا بالأصل.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٣٤٨) والنسائي في سننه برقم (٣٠٠٣) وابن ماجه في سننه برقم (٣٠١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «مامن يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدًا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ما أراد هؤلاء؟».

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٨٠١) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٦٥٣).

ثم نقول: لو فرضنا أنها لا تفيد العلم وإنما تفيد ظناً غالباً، أو أن المطلوب هو الاستيقان؛ فنقول: المطلوب حاصل بغير هذه الأحاديث، وإنما هي مؤكدة مؤيدة لتجتمع أجناس الأدلة على هذه المقالة.

الدليل الثاني عشر^(١): قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالحى البشر على الملائكة، وتروى على رؤوس الناس، ولو كان هذا منكراً لأنكروه، فدل على اعتقادهم ذلك.

وهذا إن لم يفد اليقين القاطع، فإن بعض الظن لم يقصر عن القوى الغالب، وربما اختلف ذلك باختلاف الناس واختلاف أحوالهم.

الدليل الثالث عشر^(٢): وهو البحث الكاشف عن حقيقة المسألة، وهو أن نقول: التفضيل إذا وقع بين شيئين فلا بد من معرفة الفضيلة ما هي؟ ثم ينظر أيهما أولى بها؟.

وأيضاً فإنما تكلمنا في تفضيل صالحى البشر إذا كملوا ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلى، وحياهم الرحمن وخصهم بمزيد قربه، وتجلى لهم؛ يستمتعون بالنظر إلى وجهه الكريم، وقامت الملائكة في خدمتهم بإذن ربهم.

فلينظر الباحث في هذا الأمر! فإن أكثرهم الغالطين لما نظروا في الصنفين رأوا الملائكة بعين التمام والكمال، ونظروا الآدمي وهو في هذه الحياة الخسيسة الكدرة، التي لا تزن عند الله جناح بعوضة وليس هذا بالإنصاف.

فأقول: فضل أحد الذاتين على الأخرى إنما هو بقربها من الله تعالى، ومن مزيد اصطقاته فضل اجتباؤه لنا، وإن كنا نحن لا ندرك حقيقة ذلك.

هذا على سبيل الإجمال، وعلى حسب الأمور التي هي في نفسها خير محض، وكمال صرف، مثل الحياة والعلم والقدرة، والزكاة والطهارة، والطيب والبراءة من النقائص والعيوب، فتكلم على الفضلين:

أما الأول: فإن جنة عدن خلقها الله تعالى وغرسها بيده، ولم يطلع على ما فيها ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، وقال لها: تكلمي! فقالت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١﴾ [المؤمنون: ١]. جاء ذلك في أحاديث عديدة، وأنه ينظر إليها في كل سحر، وهي

(١) هكذا بالأصل.

(٢) هكذا بالأصل.

داره، فهذه كرامة الله تعالى لعباده المؤمنين، التي لم يطلع عليها أحد من الملائكة، ومعلوم أن الأعلين مطلعون على الأسفلين من غير عكس، ولا يقال: هذا في حق المرسلين، فإنها إنما بنيت لهم، لكن لم يبلغوا بعد إبان سكناها وإنما هي معدة لهم؛ فإنهم ذاهبون إلى كمال، ومتقلون إلى علو وارتفاع، وهو جزاؤهم وثوابهم.

وأما الملائكة فإن حالهم اليوم شبيهة بحالهم بعد ذلك، فإن ثوابهم متصل وليست الجنة مخلوقة، وتصديق هذا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

فحقيقة ما أعده الله لأوليائه غيب عن الملائكة، وقد غيب عنهم أولاً حال آدم في النشأة الأولى وغيرها.

وفضل عباد الله الصالحين يبين فضل الواحد من نوعهم؛ فالواحد من نوعهم إذا ثبت فضلهم على جميع الأعيان والأشخاص ثبت فضل نوعهم على جميع الأنواع، إذ من الممتنع ارتفاع شخص من أشخاص النوع المفضل إلى أن يفوق جميع الأشخاص والأنواع الفاضلة، فإن هذا تبديل الحقائق وقلب الأعيان عن صفاتها النفسية؛ لكن ربما فاق بعض أشخاص النوع الفاضل مع امتياز ذلك عليه بفضل نوعه وحقيقته، كما أن في بعض الخيل ما هو خير من بعض الخيل، ولا يكون خيراً من جميع الخيل.

إذا تبين هذا فقد حدث العلماء المرضيون وأوليائهم المقبولون: أن محمداً رسول الله ﷺ يجلسه ربه على العرش معه.

روى ذلك محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد؛ في تفسير: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضاً لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة، باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول إن إجلاسه على العرش منكرًا - وإنما أنكره بعض الجهمية ولا ذكره في تفسير الآية منكر - . وإذا ثبت فضل فاضلنا على فاضلهم ثبت فضل النوع على النوع، أعني صالحنا عليهم.

وأما الذوات فإن ذات آدم خلقها الله بيده، وخلقها الله على صورته ونفخ فيه من روحه، ولم يثبت هذا لشيء من الذوات، وهذا بحر يغرق فيه السابح، لا يخوضه إلا كل مؤيد بنور الهداية، وإلا وقع إما في تمثيل، أو في تعطيل. فليكن ذو اللب على بصيرة أن وراء علمه مرمأة بعيدة، وفوق كل ذي علم عليم. وليوقن كل الإيقان بأن ما جاءت به الآثار النبوية حق ظاهراً وباطناً، وإن قصر عنه عقله ولم يبلغه علمه ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُمْ لَحَقٌّ نِّثَلٌ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فلا تلجئ باب

إنكار، ورد وإمساك وإغماض - رد لظاهره وتعجبًا من باطنه - حفظًا لقواعدك التي كتبتها بقواك وضبطتها بأصولك التي عقلتك عن جناب مولاك.

إياك مما يخالف المتقدمين من التنزيه وتوق التمثيل والتشبيه، ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم؛ الذي هو أحد من السيف؛ وأدق من الشعر ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

وأما الصفات التي تتفاضل فمن ذلك الحياة السرمدية والبقاء الأبدي في الدار الآخرة وليس للملك أكثر من هذا؛ وإن كانت حياتنا هذه منغوصة بالموت فقد أسلفت أن التفضيل إنما يقع بعد كمال الحقيقتين، حتى لا يبقى إلا البقاء وغير ذلك من العلم الذي امتازت به الملائكة.

فنقول: غير منكر اختصاص كل قبيل من العلم بما ليس للآخر، فإن الوحي للرسول على أنحاء، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، فبين أن الكلام للبشر على ثلاثة أوجه: منها واحد يكون بتوسط الملك.

ووجهان آخران ليس للملك فيهما وحي وأين الملك من ليلة المعراج، ويوم الطور، وتعليم الأسماء وأضعاف ذلك؟.

ولو ثبت أن علم البشر في الدنيا لا يكون إلا على أيدي الملائكة - وهو والله باطل - فكيف يصنعون بيوم القيامة؟! وقد قال النبي ﷺ: «يفتح الله علي من محامده والثناء عليه بأشياء يلهمنيها، لم يفتحها على أحد قبلي»^(١).

وإذا تبين هذا: أن العلم مقسوم من الله؛ وليس كما زعم هذا الغبي بأنه لا يكون إلا بأيدي الملائكة على الإطلاق، وهو قول بلا علم، بل الذي يدل عليه القرآن إن الله تعالى اختص آدم بعلم لم يكن عند الملائكة، وهو علم الأسماء الذي هو أشرف العلوم، وحكم بفضله عليهم لمزيد العلم، فإين العدول عن هذا الموضع إلى بنات الطريق؟ ومنها القدرة.

وزعم بعضهم أن الملك أقوى وأقدر، وذكر قصة جبرائيل بأنه شديد القوى، وأنه حمل قرية قوم لوط على ريشة من جناحه، فقد أتى الله بعض عباده أعظم من ذلك، فأغرق جميع أهل الأرض بدعوة نوح، وقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من

(١) جزء من حديث الشفاعة الطويل وقد أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لو أقسم على الله لأبره»^(١) و: «رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره»^(٢)! وهذا عام في كل الأشياء، وجاء تفسير ذلك في آثار: إن من عباد الله من لو أقسم على الله أن يزيل جبلاً، أو الجبال عن أماكنها لأزالها، وأن لا يقيم القيامة لما أقامها، وهذا مبالغة.

ولا يقال: إن ذلك يفضل بقوة خلقت فيه، وهذا بدعوة يدعوها، لأنهما في الحقيقة يؤولان إلى واحد، هو مقصود القدرة ومطلوب القوة، وما من أجله يفضل القوي على الضعيف. ثم هب أن هذا في الدنيا فكيف تصنعون في الآخرة؟ وقد جاء في الأثر: «يا عبدي! أنا أقول للشيء كن فيكون، أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون، يا عبدي أنا الحي الذي لا يموت، أطعني أجعلك حياً لا تموت»، وفي أثر: «أن المؤمن تأتبه التحف من الله: من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت» فهذه غاية ليس وراءها مرمى، كيف لا وهو بالله يسمع وبه يبصر وبه يبسط وبه يمشي؟ فلا يقوم لقوته قوة.

وأما الطهارة والنزاهة، والتقديس والبراءة عن النقائص والمعائب، والطاعة التامة الخاصة لله، التي ليس معها معصية ولا سهو ولا غفلة، وإنما أفعالهم وأقوالهم على وفق الأمر، فقد قال قائل من أين للبشر هذه الصفات؟ وهذه الصفات على الحقيقة هي أسباب الفضل، كما قيل: لا أعدل بالسلامة شيئاً. فالجواب من وجوه:

أحدها: إنا إذا نظرنا إلى هذه الأحوال في الآخرة كانت في الآخرة للمؤمنين على أكمل حال وأتم وجه، وقد قدمنا أن الكلام ليس في تفضيلهم في هذه الحياة فقط، بل عند الكمال والتمام والاستقرار في دار الحيوان، وفيه وجه قاطع لكل ما كان من جنس هذا الكلام، فإين هم من أقوام تكون وجوههم مثل القمر ومثل الشمس، لا يبولون ولا يتمخطون، ولا يبصقون، ما فيهم ذرة من العيب ولا من النقص؟!

الوجه الثاني: إن هذا بعينه هو الدليل على فضل الآدمي، والملائكة مخلوقون على طريقة واحدة، وصفة لازمة، لا سبيل إلى انفكاكهم عنها، والبشر بخلاف ذلك.

الوجه الثالث: أنما يقع من صالح الحي البشر من الزلات والهفوات ترفع لهم به الدرجات، وتبدل لهم السيئات حسنات، فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٧٠٣، ٢٨٠٦، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٦١١، ٦٨٩٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنهم من يعمل سيئة تكون سبب دخول الجنة، ولو لم يكن - العفو أحب إليه لما ابتلي بالذنوب أكرم الخلق عليه، وكذلك فرحه بتوبة عبده، وضحكه من علم العبد أنه لا يغفر الذنوب إلا الله، فافهم هذا فإنه من أسرار الربوبية، وبه ينكشف سبب واقعة المقربين الذنوب.

الوجه الرابع: ما روي: «أن الملائكة لما استعظمت خطايا بني آدم ألقى الله تعالى على بعضهم الشهوة فواقعوا الخطيئة»^(١) وهو احتجاج من الله تعالى على الملائكة؛ وأما العبادة فقد قالوا إن الملائكة دائمو العبادة والتسبيح، ومنهم قيام لا يقعدون، وقعود لا يقومون، وركوع لا يسجدون، وسجود لا يركعون ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠].

والجواب: أن الفضل بنفس العمل وجودته، لا بقدره وكثرته، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَنَّا لِنَبْلُوهُم أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧] وقال: ﴿إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] ورب تسيحة من إنسان أفضل من ملء الأرض من عمل غيره، وكان إدريس يرفع له في اليوم مثل عمل جميع أهل الأرض؛ وأن الرجلين ليكونان في الصف وأجر ما بين صلاتهما كما بين السماء والأرض.

وقد روي: «إن أنين المذنبين أحب إليّ من زجل المسيحين»^(٢).

وقد قالوا: إن علماء الآدميين مع وجود المنافي والمضاد أحسن وأفضل، ثم هم في الحياة الدنيا وفي الآخرة يلهمون التسبيح، كما يلهمون النفس؛ وأما النفع المتعدي، والنفع للخلق، وتدبير العالم، فقد قالوا هم تجري أرزاق العباد على أيديهم، وينزلون بالعلوم والوحي، ويحفظون ويمسكون وغير ذلك من أفعال الملائكة.

والجواب: أن صالح البشر لهم مثل ذلك وأكثر منه، وكفيك من ذلك شفاعته الشافع المشفع في المذنبين، وشفاعته في البشر كي يحاسبوا، وشفاعته في أهل الجنة حتى يدخلوا الجنة. ثم بعد ذلك تقع شفاعته الملائكة، وأين هم من قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؟ وأين هم عن الذين: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]؟ وأين هم ممن يدعون إلى الهدى

(١) ولا يصح في ذلك شيء وانظر تفسير الطبري (١/٣٦٣).

(٢) لم أقف عليه.

ودين الحق؛ ومن سنّ سنة حسنة؟ وأين هم من قوله ﷺ: «إن من أمتي من يشفع في أكثر من ربيعة ومضر»^(١)؟ وأين هم من الأقطاب، والأوتاد، والأغواث؛ والأبدال، والنجباء؟^(٢)

فهذا - هداك الله - وجه التفصيل بالأسباب المعلومة؛ ذكرنا منه أنموذجاً نهجنا به السبيل، وفتحنا به الباب إلى درك فضائل الصالحين من تدبر ذلك، وأوتي منه حظاً رأى وراء ذلك ما لا يحصىه إلا الله، وإنما عدل عن ذلك قوم لم يكن لهم من القول والعلم إلا ظاهره، ولا من الحقائق إلا رسومها؛ فوقعوا في بدع وشبهات، وتاهوا في مواقف ومجازات، وها نحن نذكر ما احتجوا به.

الحجة الأولى: قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] والذي يريد إثبات ذل الأعظم، وانقياد الأكابر؛ إنما يبدأ بالأدنى فالأدنى مترقياً إلى الأعلى فالأعلى، ليرقى المخاطب في فهم عظمة من انقيد له، وأطيع درجة درجة؛ وإلا فلو فوجيء بانقياد الأعظم ابتداءً؛ لما حصل تبين مراتب العظمة؛ ولوقع ذكر الأدنى بعد ذلك ضائعاً، بل يكون رجوعاً ونقصاً.

ولهذا جرت فطرة الخلق أن يقال: فلان لا يأتيني، وفلان يأتيني، أي كيف يستنكف عن الإتيان إلي؟ وفلان أكرم منه وأعظم، وهو يأتيني، ولا يقال لا يأتي فلان أن يكرمك، ولا من هو فوقه. فالانتقال من المسيح إلى الملائكة دليل على فضلهم؛ كيف وقد نعتوا بالقرب الذي هو عين الفضائل؟!

و«الجواب»: زعم القاضي أن هذا ليس من عطف الأعلى على الأدنى؛ وإنما هو عطف ساذج. قال: وذلك أن قوماً عبدوا المسيح وزعموا أنه ابن الله سبحانه، وقوماً عبدوا الملائكة وزعموا أنها بنات الله، كما حكى تعالى عن الفريقين فبين الله تعالى في هذه: أن هؤلاء الذين عبدتموهم من دوني هم عبادي لن يستنكفوا عن عبادتي، وأنهما لو استنكفا عن عبادتي لعذبتهما عذاباً آليماً، والمسيح هو الظاهر وهو من نوع البشر، وهذا الكلام فيه نظر، والله أعلم بحقيقته.

ثم نقول: إن كان هذا هو المراد فلا كلام، وإن أريد أن الانتقال من الأدنى إلى الأعلى، فاعلم - نور الله قلبك وشرح صدرك للإسلام - إن للملائكة خصائص ليست للبشر؛ لا سيما في الدنيا. هذا ما لا يستريب فيه لبيب، أنهم اليوم على مكان،

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٣٢٣) من حديث الحارث رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٩٠).

(٢) هكذا بالأصل.

وأقرب إلى الله، وأظهر جسومًا، وأعظم خلقًا، وأجمل صورًا، وأطول أعمارًا، وأيمن آثارًا، إلى غير ذلك من الخصال الحميدة، مما نعلمه ومما لا نعلمه.

وللبشر أيضًا خصائص ومزايا؛ لكن الكلام في مجموع كل واحدة من الميزتين أيهما أفضل: هذا طريق مهمل لهذه الآية وما بعدها. وهو وراء ذلك؛ فحيث جرى ما يوجب تفضيل الملك فلما تميزوا به، واختصوا به من الأمور التي لا تنبغي لمن دونهم فيها أن يتفضل عليهم فيما هو من أسبابها.

وذلك أن المسيح لو فرض استنكافه عن عبادة الله، فإنما هو لما أيده الله من الآيات، كما أبرأ الأكهم والأبرص وأحيا الموتى وغير ذلك؛ ولأنه خرج في خلقه عن بني آدم، وفي عزوفه عن الدنيا، وما فيها: أعطى الزهد؛ وما من صفة من هذه الصفات إلا والملائكة أظهر منه فيها، فإنهم كلهم خلقوا من غير أبوين، من غير أم؛ وقد كان فرس جبريل يحيا به التراب الذي يمر عليه؛ وعلم ما يدخر العباد في بيوتهم على الملائكة سهل.

وفي حديث أبرص وأقرع وأعمى: «أن الملك مسح عليهم فبرؤوا»^(١) فهذه الأمور التي من أجلها عبد المسيح، وجعل ابن الله عز وجل للملائكة منها أوفر نصيب، وأعلى منها، وأعظم مما للمسيح، وهم لا يستكفون عن عبادته، فهو أحق خلق أن لا يستكف؛ وأما القرب من الله والزلقى لديه فأمر وراء هذه الآيات. وأيضًا فأقصى ما فيها تفضيلهم على المسيح؛ إذ هو في هذه الحياة الدنيا؛ وأما إذا استقر في الآخرة وكان ما كان مما لست أذكر، فمن أين يقال إنهم هناك أفضل منه؟.

الحجة الثانية: قوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَتْلُمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] ومثله في هود، فالاحتجاج في هذا من وجوه:

أحدها: أنه قرن استقرار خزائنه، وعلم الغيب بنفي القول بأنه ملك، وسلبها عن نفسه في نسق واحد، فإذا كان حال من يعلم الغيب، ويقدر على الخزائن أفضل من حال من لا يكون كذلك: وجب أن يكون حال الملك أفضل من حال من ليس بملك، وإن كان نبينا كما في الآية.

وثانيها: أنه إنما نفى عن نفسه حالاً أعظم من حاله الثابتة، ولم ينف حالاً دون حاله؛ لأن من اتصف بالأعلى فهو على ما دونه أقدر؛ فدل على أن حال الملك

(١) الحديث بطوله أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٦٤، ٦٦٥٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٩٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أفضل من حاله أن يكون ملكًا وهو المطلوب.

وثالثها: ما ذكر القاضي أنه لولا ما استقر في نفوس المخاطبين من أن الملك أعظم؛ لما حسن مواجهتهم بسلب شيء هو دون مرتبته، وهذا الاعتقاد الذي كان في نفوس المخاطبين: أمر قرروا عليه، ولم ينكره عليهم، فثبت أنه حق.

والجواب من وجوه:

أحدها: أنه نفى أن يكون عالمًا بالغيب وعنده خزائن الله، ونفى أن يكون ملكًا لا يأكل ولا يشرب ولا يتمتع؛ وإذا نفى ذلك عن نفسه: لم يجب أن يكون الملك أفضل منه، ألا ترى أنه لو قال: ولا أنا كاتب ولا أنا قارئ، لم يدل على أن الكاتب والقارئ أفضل ممن ليس بكاتب ولا قارئ، فلم يكن في الآية حجة.

وأيضًا ما قال القاضي أنهم طلبوا صفات الألوهية وهي العلم والقدرة والغنى، وهي: أن يكون عالمًا بكل شيء، قديرًا على كل شيء، غنيًا عن كل شيء، فسلب عن نفسه صفات الألوهية، ولهذا قالوا: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] وقال تعالى محتجًا عنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠] فكأنهم أرادوا منه صفة الملائكة أن يكون متلبسًا بها، فإن الملائكة صمد لا يأكلون ولا يشربون، والبشر لهم أجواف يأكلون ويشربون؛ فكان الأمر إلى هذه الصفة، وهذا يبين إن شاء الله.

وثانيها: أن الآخر أكمل في أمر من الأمور، فنفى عن نفسه حال الملك في ذلك، ولم يلزم أن يكون له فضيلة يمتاز بها، وقد تقدم مثل هذا فيما ذكر من حال الملك وعظمته، وأنه ليس للبشر من نوعه مثله؛ ولكن لم لا قلت من غير نوعه للبشر ما هو أفضل منه؟.

ولهذا إذا سئل الإنسان عما يعجز عنه: قد يقول لست بملك، وإن كان المؤمن أفضل من حال الجن، والملك من الملوك.

وثالثها: أن أقصى ما فيه تفضيل الملك في تلك الحال، ولو سلم ذلك لم ينف أن يكون فيما بعد أفضل من الملك؛ ولهذا تزيد قدرته وعلمه وغناه في الآخرة، وهذا كما لو قال الصبي: لا أقول إني شيخ، ولا أقول إني عالم، ومن الممكن ترقيه إلى ذلك، وأكمل منه.

الحجة الثالثة: قول إبليس لآدم وحواء: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] تقديره كراهة أن تكونا أو لئلا تكونا؛ فلولاً أن كونهما ملكين حالة هي أكمل من كونهما بشرين: لما أغراهما بها، ولما ظنا أنها هي الحالة العليا؛ ولهذا

قرنها بالخلود، والخالد أفضل من الفاني، والملك أطول حياة من الآدمي، فيكون أعظم عبادة وأفضل من الآدمي.

والجواب من وجوه:

أحدها: ما ذكره القاضي أن قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً﴾ ظن أن الملائكة خير منهما، كما ظن أنه خير من آدم وكان مخطئاً. وقوله: ﴿أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ ظناً منه أنهما يؤثران الخلود؛ لما في ذلك من السلامة من الأمراض والأسقام والأوجاع، والآفات والموت؛ لأن الخالد في الجنة هذه حاله، ولم يخرج هذا مخرج التفضيل على الأنبياء، ألا ترى أن الحور والولدان المخلوقين في الجنة خالدون فيها وليسوا بأفضل من الأنبياء؟

وثانيها: أن الملك أفضل من بعض الوجوه، وكذلك الخلود أثر عندهما فمالا إليه.

وثالثها: أن حالهما تلك كانت حال ابتداء لا حال انتهاء، فإنهما في الانتهاء قد صاروا إلى الخلود الذي لا حظر فيه ولا معه، ولا يعقبه زوال، وكذلك يصيران في الانتهاء إلى حال هي أفضل وأكمل من حال الملك، الذي أرادها أولاً؛ وهذا بين.

الحجة الرابعة: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] فبدأ بهم، والابتداء إنما يكون بالأفضل والأشرف، فالأفضل والأشرف، كما بدأ بذلك في قوله: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] فبدأ بالأكمل والأفضل.

والجواب: أن الابتداء قد يكون كثيراً بغير الأفضل، بل يبتدأ بالشيء لأسباب متعددة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الأحزاب: ٧] ولم يدل ذلك على أن نوحاً أفضل من إبراهيم، والنبي ﷺ أفضل؛ وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] لا يدل على أن المسلم أفضل من المؤمن؛ فلعله - والله أعلم - إنما بدأ بهم لأن الملائكة أسبق خلقاً ورسالة؛ فإنهم أرسلوا إلى الجن والإنس؛ فذكر الأول، فالأول: في الخلق، والرسالة: على ترتيبهم في الوجود.

وقد قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاقًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩] والذكور أفضل من الإناث. وقال: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١] ﴿وَالشَّمْسُ وَحُجَّتْ﴾ [الشمس: ١] الآيات. و﴿فِيهَا فَكْهَمَةٌ وَنَحْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]، إلى غير ذلك، ولم يدل التقديم في شيء من هذه المواضع على فضل المبدوء به، فعلم أن التقديم ليس لازماً للفضل.

الحجة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ فَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فدل على أن الملك أفضل من البشر، وهن إنما أردن أن يتبين لهن حال هي أعظم من حال البشر. وقد أجابوا عنه بجوابين.

أحدهما: أنهم لم يعتقدن أن الملائكة أحسن من جميع النبيين وإن لم يروه لمخبر أخبرهم فسكن إلى خبره، فلما هالهن حسنه قلن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ لأن هذا الحسن ليس بصفة بشر.

وثانيهما: أنهم اعتقدن أن الملائكة خير من النبيين، فكان هذا الاعتقاد خطأ منهن، ولا يقال إنه لما لم يقرن بالإنكار دل على أنه حق، فإن قولهن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ خطأ. وقولهن: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ خطأ أيضًا في غيبتهن عنه أنه بشر وإثباتهن أنه ملك، وإن لم يقرن بالإنكار دل على أنه حق، وأن قولهن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾: خطأ في نفيهن عنه البشرية وإثباتهن له الملائكية؛ وإن لم يقرن بالإنكار لغيبة عقولهن عند رؤيته، فلم يلمن في تلك الحال على ذلك.

وأقول أيضًا: إن النسوة لم يكن يقصدن أنه نبي؛ بل ولا أنه من الصالحين إذ ذاك، ولم يشهدن له فضلًا على غيره من البشر في الصلاح والدين، إنما شهدن بالفضل في الجمال والحسن، وسباهن جماله فشبهنه بحال الملائكة، وليس هذا من التفضيل في شيء من الذي نريد.

ثم نقول: إذا كان التفضيل بالجمال حقًا: فقد ثبت أن أهل الجنة تدخل الزمرة الأولى ووجوههم كالشمس، والذين يلونهم كالقمر... الحديث^(١)؛ فهذه حال السعداء عند المنتهى، وإن كان في الجمال والملك تفضيل، فإنما هو في هذه الحياة الدنيا؛ لعلم علمه النساء وأكثر الناس.

وأما ما فضل الله عباده الصالحين، وما أعده الله من الكرامة: فأكثر الناس عنه بمعزل، ليس لهم نظر إليه، وكذلك ما آتاهم الله من العلم الذي غبطتهم الملائكة به من أول ما خلقهم، وهو مما به يفضلون. فهذا الجواب وما قبله.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٢٥٤) وفي غير موضع، ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والتي تليها على أضوأ كوكب في السماء لكل امرئ منهم زوجتان اثنتان يرى من سوقهما من وراء اللحم، وما في الجنة أعزب».

الحجة السادسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٨﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ

مَكِينٍ ﴿١٩﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] فهذه صفة جبرائيل.

ثم قال: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ٢٢] فوصف جبرائيل بالكرم والرسالة، والقوة والتمكين عنده، وأنه مطاع وأنه أمين، فوصفه بهذه الصفات الفاضلة ثم عطف عليه بقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ فأضاف الرسول البشري إلينا وسلب عنه الجنون، وأثبت له رؤية جبرائيل، ونفى عنه البخل والتهمة، وفي هذا تفاوت عظيم بين البشر والملائكة، وبين الصفات والنعم، وهذا قاله بعض المعتزلة، زل به عن سواء السبيل.

والجواب، أولاً: أين هو من قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشرح: ١] إلى آخرها وقوله: ﴿وَالضُّحَى ﴿٢٤﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴿٢٥﴾﴾ [الضحى: ١، ٢] وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿٢٦﴾﴾ [الفتح: ١] الآيات: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإسراء: ٧٩].

وأين هو عن قصة المعراج التي تأخر فيها جبرائيل عن مقامه؟ ثم أين هو عن الخلقة؟ وهو التقريب؛ فهذا نزاع من لم يقدر النبي ﷺ قدره.

ثم نقول ثانيًا: لما كان جبرائيل هو الذي جاء بالرسالة، وهو صاحب الوحي وهو غيب عن الناس؛ لم يروه بأبصارهم، ولم يسمعوا كلامه بأذانهم وزعم زاعمون أن الذي يأتيه شيطان يعلمه ما يقول، أو أنه إنما يعلمه إياه بعض الإنس.

أخبر الله العباد أن الرسول الذي جاء به، ونعته أحسن النعت، وبين حاله أحسن البيان، وذلك كله إنما هو تشريف لمحمد ﷺ، ونفى عنه ما زعموه، وتقرير للرسالة؛ إذ كان هو صاحبه الذي يأتيه بالوحي، فقال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير: ١٩] أي إن الرسول البشري لم ينطق به من عند نفسه، وإنما هو مبلغ يقول ما قيل له؛ فكان في اسم الرسول إشارة إلى محض التوسط والسعاية.

ثم وصفه بالصفات التي تنفي كل عيب؛ من القوة والمكنة، والأمانة والقرب من الله سبحانه، فلما استقر حال الرسول الملكي، بين أنه من جهته، وأنه لا يجيء إلا بالخير.

وكان الرسول البشري معلوم ظاهره عندهم، وهو الذي يبلغهم الرسالة ولولا هؤلاء لما أطاقوا الأخذ عن الرسول الملكي؛ وإنما قال: ﴿صَاحِبُكُمْ﴾ إشارة إلى أنه قد صحبتكم سنين قبل ذلك، ولا سابقة له بما تقولون فيه وترمونه؛ من الجنون والسحر وغير ذلك؛ وأنه لولا سابقته وصحبته إياكم لما استطعتم الأخذ عنه؛ ألا تسمعه يقول: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] - تمييزًا - من

المرسلين؛ ثم حقق رسالته بأنه رأى جبرائيل، وأنه مؤتمن على ما يأخذه عنه، فقام أمر الرسالة بهاتين الصفتين، وجاء على الوجه الأبلغ والأكمل والأصلح. وقد احتجوا بآيات تقدم التنبيه على مقاصدها؛ من وصف الملائكة بالتسبيح، والطاعة، والعبادة وغير ذلك.

الحجة السابعة: الحديث المشهور الصحيح عن الله عز وجل أنه قال: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه»^(١).

والملأ الذي يذكر الله الذاكر فيه، هم: (الملائكة) وقد نطق الحديث بأنهم أفضل من الملأ الذين يذكر العبد فيهم ربه، وخير منهم، وقد قال بعضهم: وكم من ملأ ذكر الله فيه والرسول حاضر فيهم؛ بل وقع ذلك في مجالس الرسول كلهم، فأين العدول عن هذا الحديث الصحيح؟!

الجواب: أن هذا الحديث صحيح، وهو أجود وأقوى ما احتجوا به، وقد أجابوا عنه بوجهين:

أحدهما: أضعف من الآخر، وهو أن الخبر يجوز أن يرجع إلى الذكر، لا إلى المذكور فيهم، تقديره ذكرته ذكرًا خيرًا من ذكره، لأن ذكر الله كلامه، وهذا ليس بشيء، فإن الخير مجرور صفة للملأ، وقد وصل بقوله منهم، ولم يقل منه، ولولا ذلك المعنى لقل ذكرته في ملأ خيرًا منه بالنصب، وصلة الضمير الذكر. وهذا من أوضح الكلام لمن له فقه بالعربية ونعوذ بالله من التنطع.

وثانيهما: أنه محمول على ملأ خير منه ليس فيهم نبي، فإن الحديث عام عمومًا مقصودًا شاملًا، كيف لا؛ والأنبياء والأولياء هم أهل الذكر ومجالسهم مجالس الرحمة؟ فكيف يجيء استثنائهم؟!

لكن هنا أوجه متوجهة:

أحدها: «أن الملأ الأعلى» الذين يذكر الله من ذكره فيهم: هم صفوة الملائكة وأفضلهم، والذاكر فيهم للعبد هو الله يقال ينبغي أن يفرض على موازنة أفضل بني آدم يجتمعون في مجلس نبيه ﷺ، وإن كان أفضل البشر، لكن الذين حوله ليسوا أفضل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٧٤٠٥، ٧٥٠٥، ٧٥٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب مني شبرًا تقربت إليه ذراعًا، وإن تقرب إلي ذراعًا تقربت منه باعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة».

من بقي من البشر الفضلاء، فإن الرسل والأنبياء، أفضل منهم.

وثانيها: أن مجلس أهل الأرض إن كان فيه جماعة من الأنبياء يذكر العبد فيهم ربه، فالله تعالى يذكر العبد في جماعات من الملائكة أكثر من أولئك فيقع الخير للكثرة التي لا يقوم لها شيء، فإن الجماعة كلما كثروا كانوا خيراً من القليل.

وثالثها: أنه لعله في الملائكة الأعلى جماعة من الأنبياء يذكر الله العبد فيهم؛ فإن أرواحهم هناك.

ورابعها: أن من الناس من فرق بين الخير والأفضل، فيقال الخير للأضعف.

وخامسها: أنه لا يدل على أن الملائكة الأعلى أفضل من هؤلاء الذاكرين إلا في هذه الدنيا، وفي هذه الحال لأنهم لم يكملوا بعد، ولم يصلحوا أن يصيروا أفضل من الملائكة الأعلى، فالملائكة الأعلى خير منهم في هذه الحالة، كما يكون الشيخ العاقل خيراً من عامة الصبيان، لأنه إذ ذاك فيه من الفضل ما ليس في الصبيان، ولعل في الصبيان في عاقبته أفضل منه بكثير، ونحن إنما نتكلم على عاقبة الأمر ومستقره.

فليتدبر هذا فإنه جواب معتمد إن شاء الله؛ والله سبحانه أعلم بحقائق خلقه وأفاضلهم، وأحكم في تدبيرهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله. هذا ما تيسر تعليقه وأنا عجлан، في حين من الزمان، والله المستعان، وهو المسؤول أن يهدي قلوبنا ويسدد ألسنتنا وأيدينا، والحمد لله رب العالمين ^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن علو الله تعالى، واستوائه على عرشه؟

فأجاب: قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله «بالعلو والاستواء على العرش، والفوقية» في كتابه في آيات كثيرة، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن «ألف دليل» أو أزيد: تدل على أن الله تعالى عال على الخلق، وأنه فوق عباده.

وقال غيره: فيه «ثلاثمائة» دليل تدل على ذلك؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ

رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]؛ فلو كان المراد بأن معنى عنده في قدرته - كما يقول الجهمي - لكان الخلق كلهم عنده؛ فإنهم كلهم في قدرته ومشيتته، ولم يكن فرق بين من في السموات ومن في الأرض ومن عنده.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥٠ - ٣٩٢).

كما أن الاستواء على العرش لو كان المراد به الاستيلاء عليه لكان مستويًا على جميع المخلوقات، ولكان مستويًا على العرش قبل أن يخلقه دائماً، والاستواء مختص بالعرش بعد خلق السموات والأرض، كما أخبر بذلك في كتابه؛ فدل على أنه تارة كان مستويًا عليه، وتارة لم يكن مستويًا عليه؛ ولهذا كان العلو من الصفات المعلومة بالسمع مع العقل؛ والشرع عند الأئمة المثبتة، وأما الاستواء على العرش، فمن الصفات المعلومة بالسمع فقط دون العقل.

والمقصود: أنه تعالى وصف نفسه بالمعية والقرب. و«المعية» معيتان: عامة، وخاصة. فالأولى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. والثانية قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] إلى غير ذلك من الآيات.

وأما «القرب» فهو كقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥].

وافترق الناس في هذا المقام (أربع فرق):

فالجهمية: النفاة الذين يقولون: لا هو داخل العالم ولا خارج العالم، ولا فوق ولا تحت؛ لا يقولون بعلوه ولا بفوقيته؛ بل الجميع عندهم متأول أو مفوض وجميع أهل البدع قد يتمسكون بنصوص؛ كالخوارج والشيعة، والقدرية والمرجئة وغيرهم؛ إلا الجهمية؛ فإنه ليس معهم عن الأنبياء كلمة واحدة توافق ما يقولونه من النفي.

ولهذا قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباط: الجهمية خارجون عن الثلاث والسبعين فرقة، وهذا أعدل الوجهين لأصحاب أحمد، ذكرهما أبو عبد الله بن حامد وغيره.

(وقسم ثان) يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية، وكثير من الجهمية عبادهم، وصوفيتهم، وعوامهم. ويقولون: إنه عين وجود المخلوقات. كما يقوله: «أهل الوحدة» القائلون بأن الوجود واحد، ومن يكون قوله مركباً من الحلول والاتحاد.

وهم يحتجون بنصوص «المعية» و«القرب» ويتأولون نصوص العلو والاستواء، وكل نص يحتجون به حجة عليهم؛ فإن «المعية» أكثرها خاصة بأنبيائه وأوليائه. وعندهم أنه في كل مكان، وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم؛ فإنه قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١]، فكل من في السموات والأرض يسبح، والمسيح غير المسيح. وقال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:

١٠٧]، فبين أن الملك له، ثم قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]. وفي الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء...»^(١) إلخ.

فإذا كان هو الأول: كان هناك ما يكون بعده، وإذا كان آخرًا كان هناك ما الرب بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيء كان هناك ما الرب ظاهر عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء كان هناك أشياء نفى عنها أن تكون دونه.

ولهذا قال ابن عربي: من أسمائه الحسنی (العلی) على من يكون عليًا، وما ثم إلا هو؟! وعن ماذا يكون عليًا وما هو إلا هو؟! فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات؛ فالمسمى محدثات هي العلية هي لذاتها، وليست إلا هو.

قال الخراز: وهو وجه من وجوه الحق، ولسان من ألسنته، ينطق عن نفسه بأن الله يعرف بجمعه بين الأضداد، فهو عين ما ظهر، وهو عين ما بطن في حال ظهوره؛ وما ثم من تراه غيره؛ وما ثم من يبطن عنه سواه، فهو ظاهر لنفسه، وهو باطن عن نفسه، وهو المسمى أبو سعيد الخراز اهـ.

و«المعية» لا تدل على الممازجة والمخالطة، وكذلك لفظ «القرب» فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد، كما هو عندهم في سائر الأعيان؛ وكل هذا كفر وجهل بالقرآن.

الثالث: قول من يقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان، ويقول: أنا أقر بهذه النصوص، وهذه لا أصرف واحدًا منها عن ظاهره؛ وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في «المقالات الإسلامية» وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية، ويشبه هذا ما في كلام أبي طالب المكي، وابن برجان وغيرهما. مع ما في كلام أكثرهم من التناقض.

ولهذا كان أبو علي الأهوازي - الذي صنف مثالب ابن أبي بشر، ورد على أبي القاسم بن عساكر هو - من السالمية.

وكذلك ذكر الخطيب البغدادي: أن جماعة أنكروا على أبي طالب بعض كلامه في الصفات.

وهذا الصنف الثالث؛ وإن كان أقرب إلى التمسك بالنصوص، وأبعد عن

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧١٣) وأبو داود في سننه برقم (٥٠٥١) والترمذي في سننه برقم (٣٤٠٠) وأحمد في المسند (٣٨١/٢، ٤٠٤، ٥٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مخالفتها من الصنفين الأولين؛ فإن الأول لم يتبع شيئاً من النصوص؛ بل خالفها كلها.

والثاني ترك النصوص الكثيرة، المحكمة، المبينة وتعلق بنصوص قليلة اشتبهت عليه معانيها.

وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها؛ لكنه غلط أيضاً؛ فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة؛ وإجماع سلف الأمة وأئمتها، مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده، ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة.

وهؤلاء يقولون أقوالاً متناقضة. يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان؛ وما يتبع ذلك. فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش. وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين؛ كان ذلك قولاً بالحلول الخاص.

وقد وقع طائفة من الصوفية - حتى صاحب «منازل السائرين» في توحيد المذکور في آخر المنازل - في مثل هذا الحلول، ولهذا كان أئمة القوم يحذرون عن مثل هذا.

سئل الجنيد عن التوحيد. فقال: هو إفراذ الحدوث عن القدم، فبين أنه لا بد للموحد من التمييز بين القديم الخالق والمحدث المخلوق، فلا يخلط أحدهما بالآخر. وهؤلاء يقولون في أهل المعرفة ما قالته النصارى في المسيح، والشيعه في أئمتها؛ وكثير من الحلولية والإباحية ينكر على الجنيد وأمثاله من شيوخ أهل المعرفة المتبعين للكتاب والسنة ما قالوه من نفي الحلول. وما قالوه في إثبات الأمر والنهي. ويرى أنهم لم يكملوا معرفة الحقيقة كماكملها هو وأمثاله من الحلولية والإباحية.

الرابع: هم «سلف الأمة وأئمتها» أئمة أهل العلم والدين من شيوخ العلم والعبادة، فإنهم أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه؛ أثبتوا أن الله فوق سمواته على عرشه؛ بائن من خلقه، وهم بائون منه. وهو أيضاً مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية، وهو أيضاً قريب مجيب؛ ففي آية النجوى دلالة على أنه عالم بهم.

وكان النبي ﷺ يقول: «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل»^(١)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٣٤٢) وأبو داود في سننه برقم (٢٥٩٩) والترمذي في سننه برقم (٣٤٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فهو مع المسافرين في سفره، ومع أهله في وطنه؛ ولا يلزم من هذا أن تكون ذاته مختلطة بذواتهم، كما قال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] أي على الإيمان. لا أن ذاته في ذاتهم؛ بل هم مصاحبون له.

وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٤٦] يدل على موافقتهم في الإيمان وموالاتهم؛ فالله تعالى عالم بعباده، وهو معهم أينما كانوا وعلمه بهم من لوازم المعية؛ كما قالت المرأة: زوجي طويل النجاد؛ عظيم الرماد؛ قريب البيت من الناد!! فهذا كله حقيقة ومقصودها: أن تعرف لوازم ذلك، وهو طول القامة، والكرم بكثرة الطعام؛ وقرب البيت من موضع الأضياف.

وفي القرآن: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتَئِبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]؛ فإنه يراد برؤيته وسمعه إثبات علمه بذلك، وأنه يعلم هل ذلك خير أو شر؟ فيثيب على الحسنات ويعاقب على السيئات. وكذلك إثبات القدرة على الخلق؛ كقوله: ﴿وَمَا أَنشَأَ يُمْعِرُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤]، والمراد التخويف يتوابع السيئات ولوازمها: من العقوبة والانتقام.

وهكذا كثير مما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد؛ تحذيراً، وتخويفاً ورغبة للنفوس في الخير. ويصف نفيه بالقدرة، والسمع، والرؤية، والكتاب فمدلول اللفظ مراد منه، وقد أريد أيضاً لازم ذلك المعنى، فقد أريد ما يدل عليه اللفظ في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام؛ فليس اللفظ مستعملاً في اللازم فقط بل أريد به مدلوله الملزوم، وذلك حقيقة.

وأما «القرب» فذكره تارة بصيغة المفرد، كقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وفي الحديث: «اربعوا على أنفسكم» إلى أن قال: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(١).

وتارة بصيغة الجمع كقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وهذا مثل قوله: ﴿تَتَلَوْنَا عَلَيْكَ﴾ [القصاص: ٣]، و: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، و: ﴿عَلَيْنَا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فجعل الناس يجهرون بالتكبير فقال النبي ﷺ: «أيها الناس اربعوا على أنفسكم إنكم ليس تدعون أصم ولا غائباً إنكم تدعون سميعاً قريباً وهو معكم» وفي لفظ: «والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته أحدكم».

جَمَعَهُ وَقَرَأَهُ [القيامة: ١٧] و: **﴿عَلَيْنَا بَيِّنَاتُهُ﴾** فالقراءة هنا حين يسمعه من جبريل، والبيان هنا بيانه لمن يبلغه القرآن.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها: أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمعه من الله عز وجل، وأما قوله: نتلو، ونقص ونحوه؛ فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم؛ الذي له أعوان يطيعونه فإذا فعل أعوانه فعلاً بأمره قال: نحن فعلنا. كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد. وهو منا هذا الجيش ونحو ذلك.

ومن هذا الباب قوله تعالى: **﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ﴾** [الزمر: ٤٢] فإنه سبحانه يتوفاها برسله الذين مقدمهم ملك الموت، كما قال: **﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾** [الأنعام: ٦١] **﴿قُلْ يَتَوَفَّنَا مَلَكُ الْمَوْتِ﴾** [السجدة: ١١] وكذلك ذوات الملائكة تقرب من المحتضر. وقوله: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [ق: ١٦].

فإنه سبحانه وتعالى هو وملائكته: يعلمون ما توسوس به نفس العبد، من حسنة وسيئة، والهم في النفس قبل العمل. فقلوه: **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [ق: ١٦] هو قرب ذوات الملائكة، وقرب علم الله؛ فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد؛ فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إلى بعضه من بعض؛ ولهذا قال في تمام الآية: **﴿إِنَّ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْمَلَكِ الْقُرْبَى﴾** [ق: ١٧] فقلوه (إذ) ظرف. فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول. فهذا كله خبر عن الملائكة.

وقوله: **﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾**، وهو أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته هذا إنما جاء في الدعاء، لم يذكر أنه قريب من العباد في كل حال، وإنما ذكر ذلك في بعض الأحوال، كما في الحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١) ونحو ذلك.

وقوله: «من تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»^(٢). فقرب الشيء من الشيء مستلزم لقرب الآخر منه؛ لكن قد يكون قرب الثاني هو اللازم من قرب الأول، ويكون منه أيضاً قرب بنفسه.

فالأول: كمن تقرب إلى مكة، أو حائط الكعبة، فكلما قرب منه قرب الآخر منه من غير أن يكون منه فعل.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

والثاني: كقرب الانسان إلى من يتقرب هو إليه، كما تقدم في هذا الأثر «الإلهي». فتقرب العبد إلى الله، وتقريبه له نطقت به نصوص متعددة، مثل قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧] ونحو ذلك، فهذا قرب الرب نفسه إلى عبيده، وهو مثل نزوله إلى سماء الدنيا.

وفي الحديث الصحيح: «إن الله تعالى يدنو عشية عرفة، ويباهي الملائكة بأهل عرفة»^(١). فهذا القرب كله خاص في بعض الأحوال دون بعض، وليس في الكتاب والسنة - قط - قرب ذاته من جميع المخلوقات في كل حال؛ فعلم بذلك بطلان قول الحلولية؛ فإنهم عمدوا إلى الخاص المقيّد فجعلوه عامًا مطلقًا؛ كما جعل إخوانهم الاتحادية ذلك في مثل قوله: «كنت سمعه»^(٢) وقوله: «فيأتيهم في صورة غير صورته»^(٣)، وأن الله تعالى قال على لسان نبيه: «سمع الله لمن حمده»^(٤)، وكل هذه النصوص حجة عليهم.

فإذا تبين ذلك؛ فالداعي والساجد يوجه روحه إلى الله تعالى؛ والروح لها عروج يناسبها. فتقرب إلى الله بلا ريب بحسب تخلصها من الشوائب، فيكون الله عز وجل منها قريبًا قريبًا يلزم من تقربها. ويكون منه قرب آخر، كقربه عشية عرفة، وفي جوف الليل، وإلى من تقرب منه شبرًا تقرب منه ذراعًا. والناس في آخر الليل يكون في قلوبهم من التوجه، والتقرب، والرقّة ما لا يوجد في غير ذلك الوقت، وهذا مناسب لنزوله إلى سماء الدنيا، وقوله: «هل من داع؟ هل من سائل؟ هل من تائب؟»^(٥).

ثم إن هذا النزول: هل هو كدنوه عشية عرفة؟ لا يحصل لغير الحاج في سائر

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته».

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٨٠٦، ٦٥٧٣، ٧٤٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٨٩) ومسلم في صحيحه برقم (٣٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤) ومسلم في صحيحه برقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

البلاد - إذ ليس بها وقوف مشروع، ولا مباهاة الملائكة، وكما أن تفتيح أبواب الجنة، وتغليق أبواب النار، وتصفيد الشياطين إذا دخل شهر رمضان: إنما هو للمسلمين الذين يصومون رمضان؛ لا الكفار الذين لا يرون له حرمة، وكذلك اطلاعه يوم بدر، وقوله لهم: «اعملوا ما شئتم»^(١) كان مختصاً بأولئك - أم هو عام؟ فيه كلام ليس هذا موضعه. والكلام في هذا القرب: من جنس الكلام في نزوله كل ليلة، ودنوه عشية عرفة، وتكليمه لموسى من الشجرة، وقوله: ﴿أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨].

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع ما قاله السلف في مثل ذلك: مثل حماد بن زيد، وإسحاق بن راهوية، وغيرهما؛ من أنه ينزل إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، وبيننا أن هذا هو الصواب، وإن كان طائفة ممن يدعي السُّنة يظن خلو العرش منه.

وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن مندة في ذلك مصنفًا، وزيف قول من قال: ينزل ولا يخلو منه العرش، وضعف ما قيل في ذلك، عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد، وطعن في هذه الرسالة. وقال: إنها مكذوبة على أحمد وتكلم على راويها البردعي أحمد بن محمد. وقال: إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد.

وطائفة تقف. لا تقول يخلو ولا لا يخلو، وتنكر على من يقول ذلك. منهم: الحافظ عبد الغني المقدسي.

وأما من يتوهم أن السموات تنفرج ثم تلتحم فهذا من أعظم الجهل، وإن وقع فيه طائفة من الرجال.

والصواب قول السلف: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش؟ وروح العبد في بدنه لا تزال ليلاً ونهاراً إلى أن يموت، ووقت النوم تعرج، وقد تسجد تحت العرش، وهي لم تفارق جسده. وكذلك أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالف لأحكام الأبدان، فكيف بالملائكة؟! فكيف برب العالمين؟!.

والليل يختلف، فيكون ثلث الليل بالمشرق قبل ثلثه بالمغرب، ونزوله الذي أخبر به رسوله إلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم. لا يشغله شأن عن شأن، وكذلك سبحانه لا يشغله سمع عن سمع. ولا تغلظه مسائل؛

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٠٠٧، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٩٤) من حديث علي عليه السلام ضمن حديث طويل وفيه قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «... وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» الحديث.

بل هو سبحانه يكلم العباد يوم القيامة ويحاسبهم، ولا يشغله هذا عن هذا. وقد قيل لابن عباس: كيف يكلمهم يوم القيامة كلهم في ساعة واحدة؟ قال: كما يرزقهم كلهم في ساعة واحدة، والله سبحانه في الدنيا يسمع دعاء الداعين ويجيب السائلين مع اختلاف اللغات، وفنون الحاجات، والواحد منا قد يكون له قوة سمع يسمع كلام عدد كثير من المتكلمين، كما أن بعض المقرئين يسمع قراءة عدة؛ لكن لا يكون إلا عددًا قليلًا قريبًا منه، ويجد في نفسه قريبًا ودنوا، وميلاً إلى بعض الناس الحاضرين والغائبين دون بعض، ويجد تفاوت ذلك الدنو والقرب. و«الرب تعالى» واسع عليم وسع سمعه الأصوات كلها، وعطاؤه الحاجات كلها.

ومن الناس من غلط فظن أن قربه من جنس حركة بدن الانسان: إذا مال إلى جهة انصرف عن الأخرى. وهو يجد عمل روحه يخالف عمل بدنه؛ فيجد نفسه تقرب من نفوس كثيرين من الناس؛ من غير أن يتصرف قريباً إلى هذا عن قربها إلى هذا.

وبالجملة فقرب الرب من قلوب المؤمنين، وقرب قلوبهم منه: أمر معروف لا يجهل؛ فإن القلوب تصعد إليه على قدر ما فيها من الإيمان والمعرفة، والذكر والخشية والتوكل. وهذا متفق عليه بين الناس كلهم؛ بخلاف القرب الذي قبله؛ فإن هذا ينكره الجهمي، الذي يقول: ليس فوق السموات رب يعبد، ولا إله يصلى له ويسجد، وهذا كفر وفند.

والأول: ينكره الكلابية، ومن يقول: لا تقوم الأمور الإختيارية به، ومن أتباع الأشعري من أصحاب أحمد وغيره من يجعل الرضا والغضب، والفرح والمحبة: هي الإرادة، وتارة يجعلونها صفات آخر قديمة غير الإرادة.

ثم قال بعد كلام طويل: هذا يبين أن كل من أقر بالله فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار: لم يكفر بجحده. وهذا يبين أن عامة أهل الصلاة مؤمنون بالله ورسوله؛ وإن اختلفت اعتقاداتهم في معبودهم وصفاته؛ إلا من كان منافقاً يظهر الإيمان بلسانه، ويبطن الكفر بالرسول؛ فهذا ليس بمؤمن.

وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقاً فهو مؤمن، له من الإيمان بحسب ما أوتي من ذلك، وهو ممن يخرج من النار، ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر، على اختلاف عقائدهم؛ ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيه ﷺ: لم تدخل أمته الجنة؛ فإنهم

أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة؛ بل يدخلون الجنة وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم.

وإذا كان الرجل قد حصل له إيمان يعبد الله به، وأتى آخر بأكثر من ذلك عجز عنه الأول لم يحمل ما لا يطيق، وإن يحصل له بذلك فتنة، لم يحدث بحديث يكون له فيه فتنة.

فهذا «أصل عظيم» في تعليم الناس ومخاطبتهم، والخطاب العام بالنصوص التي اشتركوا في سماعها؛ كالقرآن والحديث المشهور، وهم مختلفون في معنى ذلك. والله تعالى أعلم^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن علو الله على سائر مخلوقاته؟

فأجاب: أما «علو الله تعالى على سائر مخلوقاته» وأنه كامل الأسماء الحسنی والصفات العلی؛ فالذي يدل عليه منها «الكتاب» قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقوله: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [١١] أَمْ آمَنَ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾ [١٧] [الملك: ١٦ - ١٧]، وقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿تَرْجِعُ الْمَلَكُتُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله: ﴿يَذِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقوله في ستة مواضع؛ وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] إخباراً عن فرعون: ﴿يَهْتَمُّنَ ابْنِي لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ [٣٦] أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ١٠] وقوله: ﴿مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وأمثال ذلك.

والذي يدل عليه من «السنة» قصة معراج الرسول إلى ربه ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه، وقوله. في الملائكة الذين يتعاقبون في الليل والنهار: «فيخرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم»^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (١٢١/٥ - ١٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦) ومسلم في صحيحه برقم =

وفي حديث الخوارج: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء؟»^(١).
وفي حديث الرقية: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك»^(٢).
وفي حديث الأوعال: «والعرش فوق ذلك والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه»^(٣).

وفي حديث قبض الروح: «حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله»^(٤).
وفي «سنن أبي داود» عن جبير بن مطعم قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله! جهدت الأنفس وجاع العيال وهلك المال فادع الله لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك، فسبح رسول الله ﷺ حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه وقال: «ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك إن الله على عرشه، وإن عرشه على سمواته وأرضه كهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة»^(٥).

وفي الصحيح عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ لما خطب خطبة عظيمة يوم عرفات في أعظم جمع حضره رسول الله ﷺ جعل يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم. فيرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة^(٦).

= (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون منكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: كيف تركتكم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٣٥١) ومسلم في صحيحه برقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٨٩٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٨٣٩).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٣) وابن ماجه في سننه برقم (١٩٣) وأحمد في المسند (٢٠٦/١) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠١٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٢٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٣٧).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٦) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠١٧).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٢١٨) وأبو داود في سننه برقم (١٩٠٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣٠٧٤).

وحديث الجارية لما سألتها: أين الله؟ قالت: في السماء^(١). فأمر بعقها وعلل ذلك بإيمانها. وأمثاله كثيرة.

وأما الذي يدل عليه من «الإجماع» ففي الصحيح عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كانت زينب تفتخر على أزواج النبي ﷺ، تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سمواته^(٢).

وروى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صحاح عن ابن المبارك أنه قيل له: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه هاهنا في الأرض. وبإسناد صحيح عن سليمان بن حرب - الإمام - سمعت حماد بن زيد - وذكر الجهمية - فقال: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء. وروى ابن أبي حاتم عن سعيد بن عامر الضبي - إمام أهل البصرة علماً ودينًا - أنه ذكر عنده الجهمية فقال: هم أشعر قولاً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله تعالى على العرش وقالوا هم: ليس على العرش شيء.

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة - إمام الأئمة - : من لم يقل: إن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه ثم ألقى على مزبلة لثلا يتأذى به أهل القبلة ولا أهل الذمة.

وروى «الإمام أحمد» قال: أخبرنا شريح بن النعمان قال: سمعت عبد الله بن نافع الصائغ قال: سمعت مالك بن أنس يقول: الله في السماء وعلمه في كل مكان؛ لا يخلو من علمه مكان.

وحكى الأوزاعي - أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين الذين هم مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل البصرة، والثوري إمام أهل العراق؛ حكى - شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش وبصفاته السمعية، وإنما قاله بعد ظهور جهم المنكر لكون الله فوق عرشه النافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف خلافه.

وروى الخلال بأسانيد - كلهم أئمة - عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة بن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٨٧، ٧٤٢٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة ومن الرسول البلاغ، وعلينا التصديق.

وهذا مروى: عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أو نحوه. وقال الشافعي: خلافة أبي بكر حق قضاه الله تعالى في سمائه وجمع عليه قلوب عباده.

ولو يجمع ما قاله الشافعي في هذا الباب لكان فيه كفاية؛ ومن أصحاب الشافعي عبد العزيز بن يحيى الكنانى المكي له كتاب: «الرد على الجهمية» وقرر فيه «مسألة العلو» وأن الله تعالى فوق عرشه. والأئمة في الحديث والفقه والسنة والتصوف المائلون إلى الشافعي ما من أحد منهم إلا له كلام فيما يتعلق بهذا الباب ما هو معروف يطول ذكره.

وفي كتاب: «الفقه الأكبر» المشهور عن «أبي حنيفة» يروونه بأسانيد عن أبي مطيع «الحكم بن عبد الله» قال: سألت أبا حنيفة عن «الفقه الأكبر» فقال: لا تكفرن أحداً بذنب؛ إلى أن قال: عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وعرشه فوق سبع سموات. قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن لا أدري العرش في السماء أم في الأرض. قال: هو كافر - وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل.

وسئل علي بن المديني عن قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ الآية؟ قال: اقرأ ما قبله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

وروي عن أبي عيسى الترمذي قال: هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان.

وأبو يوسف لما بلغه عن المريسي أنه ينكر الصفات الخيرية وأن الله فوق عرشه؛ أراد ضربه فهرب؛ فضرب رفيقه ضرباً بشعاً، وعن أصحاب أبي حنيفة في هذا الباب ما لا يحصى.

ونقل أيضاً عن مالك: أنه نص على استثابة الدعاة إلى «مذهب جهم» ونهى عن الصلاة خلفهم. ومن أصحابه محمد بن عبد الله بن أبي زمنين الإمام المشهور قال: في الكتاب الذي صنفه في «أصول السنة».

(باب الإيمان بالعرش)

قال: ومن قول أهل السُّنة أن الله خلق العرش وخصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء كما أخبر عن نفسه في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ إلى إن قال: فسبحان من بعد فلا يرى وقرب بعلمه وقدرته. وأما أحمد بن حنبل وأصحابه فهم أشهر في هذا الباب؛ وبه ائتم أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم - صاحب الطريقة المنسوبة إليه - قال:

(فصل في إبانة قول أهل الحق والسُّنة)

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة؛ والقدرية؛ والجهمية؛ والحرورية؛ والرافضة؛ والمرجئة؛ فعرفونا قولكم الذي تقولون، وديانتكم التي بها تدينون قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي بها ندين الله: التمسك بكتاب ربنا، وسنة نبينا محمد، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتمدون. وبما كان يقول أبو عبد الله: أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيف الزائغين وشك الشاكين؛ فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم. وجملة قولنا: بأنا نقر بالله؛ وملائكته؛ وكتبه؛ ورسله؛ وبما جاءوا به من عند الله؛ وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ؛ لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، وإن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؛ وأن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ونعود فيما اختلفنا فيه إلى كتاب ربنا وسنة نبينا وإجماع المسلمين؛ إلى أن قال:

باب ذكر الاستواء على العرش

إلى أن قال: فإن قال قائل: فما تقولون في الاستواء؟ قيل له: إن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

فصل

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾ أنه استولى وملك وقهر، وأنه في كل مكان. وجحدوا أن يكون على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا بالاستواء إلى القدرة؛ فلو كان هذا كما ذكروا كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على كل شيء. إلى أن قال - وأكثر في هذا - وقد اتفق الأئمة جميعهم من المشرق والمغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا؛ ولكن أقرؤا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا؛ فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ فإنه وصفه بصفة لا شيء.

فصل

والمبطل لتأويل من تأول استوى بمعنى استولى وجوه:

أحدها: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين، فإنه لم يفسره أحد في الكتب الصحيحة عنهم، بل أول من قال ذلك بعض الجهمية والمعتزلة؛ كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب «المقالات» وكتاب «الإبانة».

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهورة؛ ولهذا لما سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥] قالوا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ولا يريدان: الاستواء معلوم في اللغة دون الآية - لأن السؤال عن الاستواء في الآية كما يستوي الناس.

الثالث: أنه إذا كان معلوماً في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلوماً في القرآن.

الرابع: أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلوماً لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول. لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله، كما نقول: إنا نقر بالله ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو.

الخامس: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره، كما في قوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِيعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ [المؤمنون: ٨٦]، وكما في دعاء الكرب؛ فلو كان استوى بمعنى استولى - كما

هو عام في الموجودات كلها - لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهواء، والبحار والأرض، وعليها ودونها ونحوها؛ إذ هو مستو على العرش. فلما اتفق المسلمون على أنه يقال: استوى على العرش ولا يقال: استوى على هذه الأشياء مع أنه يقال: استولى على العرش والأشياء، علم أن معنى استوى خاص بالعرش ليس عامًا كعموم الأشياء.

السادس: أنه أخبر بخلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأخبر أن عرشه كان على الماء قبل خلقها، وثبت ذلك في صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض»^(١) مع أن العرش كان مخلوقًا قبل ذلك، فمعلوم أنه مازال مستوليًا عليه قبل وبعد، فامتنع أن يكون الاستيلاء العام هذا الاستيلاء الخاص بزمان كما كان مختصًا بالعرش.

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى؛ إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور.

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف يبيت من الشعر لا يعرف إسناده؟! وقد طعن فيه أئمة اللغة؛ وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه «الإفصاح» قال: سئل الخليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب؛ ولا هو جائز في لغتها، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله؛ فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

الثامن: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزًا ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء، والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى. فإذا تبين هذا فقول الشاعر:

ثم استوى بشر على العراق

لفظ مجازي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا مع قرينة تدل على إرادته، واللفظ المشترك بطريق الأولى، ومعلوم أنه ليس في الخطاب قرينة أنه أراد بالآية الاستيلاء.

وأيضًا فأهل اللغة قالوا: لا يكون استوى بمعنى استولى إلا فيما كان منازعًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣١٩١).

مغالبًا، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل: استولى، والله لم ينازعه أحد في العرش، فلو ثبت استعماله في هذا المعنى الأخص مع النزاع في إرادة المعنى الأعم لم يجب حمله عليه بمجرد قول بعض أهل اللغة مع تنازعهم فيه، وهؤلاء ادعوا أنه بمعنى استولى في اللغة مطلقًا، والاستواء في القرآن في غير موضع، مثل قوله: ﴿أَسْتَوَتْ أُنْتِ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿لِئَسْتَوَا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣] وفي حديث علي^(١): أن رسول الله ﷺ أتى بدابته فلما وضع رجله في الغرز قال: «باسم الله». فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله»^(٢).

التاسع: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء، ولو كان من لفظ بعض العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ وقوله؛ ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة وهو الذي يراد به ولا يجوز أن يراد معنى آخر.

العاشر: أنه لو حمل على هذا المعنى لأدى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة عنه؛ فضلًا عن الصحابة؛ فضلًا عن الله ورسوله؛ فلو كان الكلام في الكتاب والسنة كلامًا نفهم منه معنى، ويريدون به آخر، لكان في ذلك تدليس وتلبيس، ومعاذ الله أن يكون ذلك! فيجب أن يكون استعمال هذا الشاعر في هذا اللفظ في هذا المعنى ليس حقيقة بالاتفاق؛ بل حقيقة في غيره، ولو كان حقيقة فيه للزم الاشتراك المجازي فيه، وإذا كان مجازًا عن بعض العرب أو مجازًا اخترعه من بعده، أفترك اللغة التي يخاطب بها رسول الله ﷺ أمته؟!.

الحادي عشر: أن هذا اللفظ - الذي تكرر في الكتاب والسنة والدواعي متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادة ودينًا - أن جعل الطريق إلى فهمه بيت شعر أحدث فيؤدي إلى محذور؛ فلو حمل على معنى هذا البيت للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة، وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا، مع ما تقرر في نفوسهم وما ورد به نص الكتاب والسنة؛ والله سبحانه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وهذا مستحيل على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة.

(١) في الأصل عدي وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٦٠٢) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٢٢٦٧).

الثاني عشر: أن معنى الاستواء معلوم علمًا ظاهرًا بين الصحابة والتابعين وتابعيهم فيكون التفسير المحدث بعده باطلًا قطعًا، وهذا قول يزيد بن هارون الواسطي؛ فإنه قال: إن من قال: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] خلاف ما تقرر في نفوس العامة فهو جهمي. ومنه قول مالك: الاستواء معلوم، وليس المراد أن هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قال بعض الناس: استوى أم لا؟ أو أنه سئل عن الكيفية ومالك جعلها معلومة. والسؤال عن النزول ولفظ الاستواء ليس بدعة ولا الكلام فيه؛ فقد تكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية. ومن أراد أن يزداد في هذه القاعدة نورًا فليُنظر في شيء من الهيئة، وهي الإحاطة والكربة، ولا بدّ من ذكر الإحاطة ليعلم ذلك.

فصل

اعلم أن «الأرض» قد اتفقوا على أنها كرية الشكل وهي في الماء المحيط بأكثرها؛ إذ اليابس السدس وزيادة بقليل، والماء أيضًا مقبب من كل جانب للأرض، والماء الذي فوقها بينه وبين السماء كما بيننا وبينها مما يلي رؤوسنا، وليس تحت وجه الأرض إلا وسطها ونهاية التحت المركز؛ فلا يكون لنا جهة بينة إلا جهتان: العلو والسفل. وإنما تختلف الجهات باختلاف الانسان.

فعلو الأرض وجهها من كل جانب. وأسفلها ما تحت وجهها - ونهاية المركز - هو الذي يسمى محط الأثقال، فمن وجه الأرض والماء من كل جهة إلى المركز يكون هبوطًا، ومنه إلى وجهها صعودًا، وإذا كانت سماء الدنيا فوق الأرض محيطة بها فالثانية كرية، وكذا الباقي. والكرسي فوق الأفلاك كلها، والعرش فوق الكرسي، ونسبة الأفلاك وما فيها بالنسبة إلى الكرسي كحلقة في فلاة، والجملة بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة.

والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع؛ فإن لفظ «الفلك» يدل على الاستدارة، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]؛ قال ابن عباس: في فلكة كفلكة المغزل. ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار. وأهل الهيئة والحساب متفقون على ذلك.

وأما «العرش» فإنه مقبب؛ لما روي في السنن لأبي داود عن جبير بن مطعم قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي فقال: يا رسول الله! جهدت الأنفس وجاع العيال، وذكر الحديث إلى أن قال رسول الله ﷺ: «إن الله على عرشه، وإن عرشه على

سمواته وأرضه كهكذا» وقال بأصبعه مثل القبة^(١).

ولم يثبت أنه فلك مستدير مطلقاً، بل ثبت أنه فوق الأفلاك وأن له قوائم كما جاء في الصحيحين عن أبي سعيد قال: جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه فقال: يا محمد! إن رجلاً من أصحابك لطم وجهي. فقال النبي ﷺ: «ادعوه!» فدعوه. فقال: «لم لطمت وجهه؟» فقال: يا رسول الله! إنني مررت بالسوق وهو يقول: والذي اصطفى موسى على البشر. فقلت: يا خبيث! وعلى محمد، فأخذتني غصبة فلطمته. فقال النبي ﷺ: «لا تخيروا بين الأنبياء؛ فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»^(٢).

وفي «علوه» قوله ﷺ: «إذا سألتكم الله فاسألوه الفردوس، فإنه وسط الجنة وأعلاها، وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة»^(٣).

فقد تبين بهذه الأحاديث أنه أعلى المخلوقات وسقفها، وأنه مقبب وأن له قوائم، وعلى كل تقدير فهو فوق، سواء كان محيطاً بالأفلاك أو غير ذلك؛ فيجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق - سبحانه وتعالى - في غاية الصغر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]^(٤).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

«تقرب العبد إلى الله» - في مثل قوله: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩] وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيَّ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] وقوله: ﴿فَلَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٤١٢، ٣٣٩٨، ٤٦٣٨، ٦٥١٨، ٦٩١٧، ٧٤٧٢)

ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

وأخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٤١١، ٦٥١٧، ٧٤٧٢) ومسلم في صحيحه برقم

(٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) مجموع الفتاوى (١٣٦/٥ - ١٥٢).

وقول النبي ﷺ فيما يروي عن ربه: «من تقرب إليَّ شبرًا تقربت إليه ذراعًا» الحديث^(١). وقوله: «ما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه» الحديث^(٢).

وكذلك «القربان» كقوله: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]. وقوله: ﴿حَتَّى يَأْتِيََنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. ونحو ذلك. لا ريب أنه بعلوم وأعمال يفعلها العبد، وفي ذلك حركة منه وانتقال من حال إلى حال.

ثم لا يخلو مع ذلك: إما أن روحه وذاته تتحرك أو لا تتحرك؛ وإذا تحركت: فإما أن تكون حركتها إلى ذات الله أو إلى شيء آخر، وإذا كانت إلى ذات الله بقي النظر في قرب الله إليه ودنوه وإتيانه ومجيئه؛ إما جزاء على قرب العبد، وإما ابتداء كنزوله إلى سماء الدنيا.

فالأول: قول «المتفلسفة» الذين يقولون: إن الروح لا داخل البدن ولا خارجه، وإنها لا توصف بالحركة ولا بالسكون، وقد تبعهم على ذلك قوم ممن ينتسب إلى الملة.

فهؤلاء عندهم قرب العبد ودنوه إزالة النقائص والعيوب عن نفسه، وتكميلها بالصفات الحسنة الكريمة، حتى تبقى مقاربة للرب، مشابهة له من جهة المعنى، ويقولون: الفلسفة التشبه بالإله على قدر الطاقة؛ فأما حركة الروح فممتنعة عندهم.

وكذلك يقولون: في قرب الملائكة. والذي أثبتوه من تزكية النفس عن العيوب، وتكميلها بالمحاسن حق في نفسه؛ لكن نفيهم ما زاد على ذلك خطأ؛ لكنهم يعترفون بحركة جسمه إلى المواضع التي تظهر فيها آثار الرب كالمساجد والسموات والعارفين.

وعند هؤلاء معراج النبي ﷺ إنما هو انكشاف حقائق الكون له، كما فسره بذلك ابن سينا ومن اتبعه، كعين القضية^(٣) وابن الخطيب في «المطالب العالية».

الثاني: قول المتكلمة الذين يقولون: إن الله ليس فوق العرش وإن نسبة العرش والكرسي إليه سواء، وإنه لا داخل العالم ولا خارجه؛ لكن يثبتون حركة العبد والملائكة فيقولون: قرب العبد إلى الله حركة ذاته إلى الأماكن المشرفة عند الله، وهي السموات وحمة العرش والجنة، وبذلك يفسرون معراج النبي ﷺ، ويتفق هؤلاء

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) كذا بالأصل.

والذين قبلهم في حركة بدن العبد إلى الأماكن المشرفة، كثبوت «العبادات»، وإنما النزاع في حركة نفسه.

ويسلم الأولون «حركة النفس» بمعنى تحولها من حال إلى حال؛ لا بمعنى الانتقال من موضع إلى موضع، واتفاقهم على حركة الجسم وحركة الروح أيضًا عند الآخرين إلى كل مكان تظهر فيه معرفة الله، كالسموات والمساجد وأولياء الله، ومواضع أسماء الله وآياته، فهو حركة إلى... (١).

الثالث: قول «أهل السنة والجماعة» الذين يثبتون أن الله على العرش، وأن حملة العرش أقرب إليه ممن دونهم، وأن ملائكة السماء العليا أقرب إلى الله من ملائكة السماء الثانية، وأن النبي ﷺ لما عرج به إلى السماء صار يزداد قربًا إلى ربه بعروجه وصعوده، وكان عروجه إلى الله، لا إلى مجرد خلق من خلقه، وأن روح المصلي تقرب إلى الله في السجود، وإن كان بدنه متواضعًا. وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب.

ثم «قرب الرب من عبده» هل هو من لوازم هذا القرب، كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن كالبيت المحجوج، والجدار والجبل، كلما قربت منه قرب منك؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب كما أنك إذا قربت إلى الشيء المتحرك إليك تحرك أيضًا إليك فمنك فعل ومنه فعل آخر. هذا فيه قولان «لأهل السنة» مبنيان على ما تقدم من (قاعدة الصفات الفعلية) كمسألة النزول وغيرها، وقد تقدم الكلام في ذلك.

وعلى هذا فما روي من قرب الرب إلى خواص عباده وتجليه لقلوبهم، كما في «الزهد لأحمد» أن موسى قال: يا رب أين أجذك؟ قال: «عند المنكسرة قلوبهم من أجلي». أقترب إليها كل يوم شبرًا ولولا ذلك لاحتزقت» (٢).

هذا القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره وتجليه لقلب العبد. فهو قرب المثال.

ثم المتفلسفة لا تثبت حركة الروح، والجهمية تسلم جواز حركة الروح إلى مكان عال. وأما أهل السنة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات ربه. وفي جواز دنو ذات الله القولان. وقد بسطت هذا في غير هذا الموضع.

وعلى مذهب «النفاة» من المتكلمة لا يكون إتيان الرب ومجيئه ونزوله، إلا تجليه وظهوره لعبده. إذا ارتفعت الحجب المتصلة بالعبد المانعة من المشاهدة الباطنة

(١) سقط بالأصل.

(٢) أخرجه أحمد في الزهد (ص ١٢٠).

أو الظاهرة بمنزلة الذي كان أعمى أو أعمش فزال عماه فرأى الشمس والقمر، فيقول: جاءني الشمس والقمر، وهذا قول «التفاة» من المتفلسفة والمعتزلة والأشعرية؛ لكن الأشعرية يثبتون من الرؤية ما لا يثبتته المعتزلة، ومنهم من يوافقهم في المعنى الذي قصدوه.

وأما على مذهب «أهل السنة والجماعة» من السلف، وأهل الحديث، وأهل المعرفة، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية، والعامّة وأهل الكلام أيضًا؛ فإن نزوله وإتيانه ومجيئه قد يكون بحركة من العبد وقرب منه، ودنو إليه. وهو قدر زائد على انكشاف بصيرة العبد، فإن هذا علم وعندهم يكون ذلك بعلم من العبد ويعمل منه فهو كشف وعمل.

ولا ينكر الأشعرية ونحوهم من أهل الكلام أن يكون من العبد حركة، فإن ذلك ممكن، وإنما قد ينكرون حركته إلى الله كما تقدم. وقد شبه بعضهم مجيء الله بقوله: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] أي الموقن به من الموت وما بعده.

قلت: هذا مثل قوله: ﴿وَإِذَا جَاءَتِ الطَّلَافَةُ الْكُبْرَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤] وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَتِ الصَّلَافَةُ﴾ [عبس: ٣٣] وقوله: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] وجعل في ذلك هو ظهوره وتجليه.

قلت: وليس هو مجرد ظهوره وتجليه، وإن كان متضمنًا لذلك؛ بل هو متضمن لحركة العبد إليه، ثم إن كان ساكنًا كان مجيئه من لوازم مجيء العبد إليه، وإن كان فيه حركة كان مجيئه بنفسه أيضًا وإن كان العبد ذاهبًا إليه وهكذا مجيء اليقين. ومجيء الساعة.

وفي جانب الربوبية يكون بكشف حجب ليست متصلة بالعبد، كما قال النبي ﷺ: «حجابه النور - أو النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه»^(١) فهي حجب تحجب العباد عن الإدراك، كما قد يحجب الغمام والسقوف عنهم الشمس والقمر. فإذا زالت تجلت الشمس والقمر.

وأما حجبهما لله عن أن يرى ويدرك فهذا لا يقوله مسلم؛ فإن الله لا يخفى عليه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٧٩) وابن ماجه في سننه برقم (١٩٥) من حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهت إليه بصره من خلقه».

مُثقال ذرة في الأرض ولا في السماء. وهو يرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة السوداء، ولكن يحجب أن تصل أنواره إلى مخلوقاته كما قال: «لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه» فالبصر يدرك الخلق كلهم، وأما السبحات فهي محجوبة بحجابه النور أو النار.

والجهمية لا تثبت له حجبا أصلاً؛ لأنه عندهم ليس فوق العرش، ويروون الأثر المكذوب عن علي «أنه سمع قصاباً يحلف، لا والذي احتجب بسبع سموات فعلاه بالدرة، فقال: يا امير المؤمنين أكفر عن يميني؟ قال: لا؛ ولكنك حلفت بغير الله» فهذا لا يعرف له إسناد، ولو ثبت كان علي قد فهم من المتكلم أنه عنى أنه محتجب عن إدراكه لخلقه فهذا باطل قطعاً؛ بخلاف احتجابه عن إدراك خلقه له.

ويدل على ذلك الحديث الصحيح: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد، يا أهل الجنة: إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا؛ ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما اعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه»^(١) وهي «الزيادة».

وعند من أثبت الرؤية من المتجهمة أن حجاب كل أحد معه، وكشفه خلق الإدراك فيه، لا أنه حجاب منفصل.

وإما إتيانه ونزوله، ومجيئه بحركة منه وانتقال؛ فهذا فيه القولان لأهل السئة من أصحابنا وغيرهم، والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً^(٢).

وقال الشيخ رحمه الله تعالى:

الذين يجعلون الفلسفة هي التشبيه بالإله على قدر الطاقة، ويوجد «هذا التفسير» في كلام طائفة كأبي حامد الغزالي وأمثاله؛ ولا يثبت هؤلاء قرباً حقيقياً - وهو القرب المعلوم المعقول - ومن جعل قرب عباده المقربين ليس إليه؛ وإنما هو إلى ثوابه وإحسانه، فهو معطل مبطل.

وذلك أن ثوابه وإحسانه يصل إليهم ويصلون إليه. ويباشرونه ويباشرونه بدخوله فيهم ودخولهم فيه بالأكل واللباس؛ فإذا كانوا يكونون في نفس جنته ونعيمه وثوابه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨١) من حديث صهيب رضي الله عنه وفي آخره: ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: «لِّلَّذِينَ آمَنُوا أَجْرٌ كَثِيرٌ وَبِإِذْنِهِ» [يونس: ٢٦].

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٦ - ١١).

كيف يجعل أعظم الغايات قربهم من إحسانه؟! ولا سيما والمقربون هم فوق أصحاب اليمين الأبرار، الذين كتابهم في عليين ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا ۚ كَتَبْنَا مَرثُومًا ۚ يَشْهَدُ الْمُقَرَّبُونَ ۚ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۚ عَلَى الْأَرَآئِكِ يَنْظُرُونَ ۚ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ۚ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيْقٍ مَخْثُومٍ ۚ خِتْمُهُمُ مِسْكٌ ۚ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ۚ وَنِزَاجُهُمْ مِنْ تَنْعِيمٍ ۚ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ۚ﴾ [المطففين: ١٩ - ٢٨].

قال ابن عباس: ﴿يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ صرفًا. وتمزج لأصحاب اليمين مزجًا.

فقد أخبر أن الأبرار في نفس النعيم، وأنهم يسقون من الشراب الذي وصفه الله تعالى، ويجلسون على الأرائك ينظرون، فكيف يقال: إن المقربين - الذين هم أعلى من هؤلاء بحيث يشربون صرفها ويمزج لهؤلاء مزجًا - إنما تقربهم هو مجرد النعيم الذي أولئك فيه؟ هذا مما يعلم فسادَه بأدنى تأمل.

المسألة الثانية: في «قربه» الذي هو من لوازم ذاته: مثل العلم والقدرة فلا ريب أنه قريب بعلمه وقدرته وتدبيره من جميع خلقه، لم يزل بهم عالمًا ولم يزل عليهم قادرًا، هذا مذهب جميع أهل السُنَّة وعامة الطوائف، إلا من ينكر علمه القديم من القدريَّة والرافضة ونحوهم، أو ينكر قدرته على الشيء قبل كونه من الرافضة والمعتزلة وغيرهم.

«وإما قربه بنفسه من مخلوقاته» قريبًا لازمًا في وقت دون وقت؛ ولا يختص به شيء؛ فهذا فيه للناس قولان.

فمن يقول هو بذاته في كل مكان يقول بهذا، ومن لا يقول بهذا لهم أيضًا فيه قولان.

أحدهما: إثبات هذا القرب، وهو قول طائفة من المتكلمين والصوفية وغيرهم، يقولون: هو فوق العرش، ويثبتون هذا القرب.

وقوم يثبتون هذا القرب، دون كونه على العرش. وإذا كان قرب عباده منه نفسه وقربه منهم، ليس ممتنعًا عند الجماهير من السلف وأتباعهم من أهل الحديث، والفقهاء، والصوفية وأهل الكلام، لم يجب أن يتأول كل نص فيه. ذكر قربه من جهة امتناع القرب عليه، ولا يلزم من جواز القرب عليه أن يكون كل موضع ذكر فيه قربه يراد به قربه بنفسه، بل يبقى هذا من الأمور الجائزة وينظر في النص الوارد، فإن دل على هذا حمل عليه، وإن دل على هذا حمل عليه، وهذا كما تقدم في لفظ الإتيان والمجيء.

وإن كان في موضع قد دل عندهم على أنه هو يأتي ففي موضع آخر دل على أنه يأتي بعذابه، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَفَّ اللَّهُ يَبْئِسْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَلْنَهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢].

فتدبر هذا! فإنه كثيرًا ما يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها؟ يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ - حيث ورد - دالاً على الصفة وظاهرًا فيها.

ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا.

وقد يقول بعض المثبته: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة، جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى - إضافة صفة - من آيات الصفات. كقوله تعالى: ﴿فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

وهذا يقع فيه طوائف من المثبته والنفاة، وهذا من أكبر الغلط، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه. وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية، وهذا موجود في أمر المخلوقين يراد بالفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات.

وأنا أذكر لهذا مثالين نافعين: (أحدهما صفة الوجه) فإنه لما كان إثبات هذه الصفة مذهب أهل الحديث. والمتكلمة الصفاتية: من الكلابية، والأشعرية، والكرامية، وكان نفيها مذهب الجهمية: من المعتزلة وغيرهم، ومذهب بعض الصفاتية من الأشعرية وغيرهم، صار بعض الناس من الطائفتين كلما قرأ آية فيها ذكر الوجه جعلها من موارد النزاع، فالمثبت يجعلها من الصفات التي لا تتأول بالصرف، والنافي يرى أنه إذا قام الدليل على أنها ليست صفة فكذلك غيرها.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. أدخلها في آيات الصفات طوائف من المثبته والنفاة، حتى عدها «أولئك» كابن خزيمة مما يقرر إثبات الصفة، وجعل «النافية» تفسيرها بغير الصفة حجة لهم في موارد النزاع.

ولهذا لما اجتمعنا في المجلس المعقود وكنت قد قلت: أمهلت كل من خالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكرته كانت له الحجة، وفعلت، وفعلت، وجعل المعارضون يفتشون الكتب، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾، فإنه ذكر عن مجاهد والشافعي أن المراد قبلة الله، فقال أحد

كبريائهم - في المجلس الثاني - قد أحضرت نقلاً عن السلف بالتأويل، فوقع في قلبي ما أعد، فقلت: لعلك قد ذكرت ما روي في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: نعم. قلت: المراد بها قبلة الله، فقال: قد تأولها مجاهد والشافعي وهما من السلف. ولم يكن هذا السؤال يرد علي؛ فإنه لم يكن شيء مما ناظرني فيه صفة الوجه ولا أثبتها، لكن طلبوها من حيث الجملة وكلامي كان مقيداً كما في الأجوبة، فلم أر إحقاقهم في هذا المقام، بل قلت هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلاً، ولا تندرج في عموم قول من يقول: لا تؤول آيات الصفات.

قال: أليس فيها ذكر الوجه؟! فلما قلت: المراد بها قبلة الله. قال: أليست هذه من آيات الصفات؟ قلت: لا. ليست من موارد النزاع، فإني إنما أسلم أن المراد بالوجه - هنا - القبلة، فإن «الوجه» هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه. وسافرت إلى هذا «الوجه»، أي: إلى هذه الجهة، وهذا كثير مشهور، فالوجه هو الجهة. وهو الوجه: كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مَوْلِيًّا﴾ [البقرة: ١٤٨] أي: متوليها. فقوله تعالى: ﴿وِجْهٌ هُوَ مَوْلِيًّا﴾ كقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، كلا الآيتين في اللفظ والمعنى متقاربتان، وكلاهما في شأن القبلة، والوجه والجهة هو الذي ذكر في الآيتين: أنا نولي: نستقبله.

قلت: والسياق يدل عليه، لأنه قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ﴾ وأين من الظروف، وتولوا أي تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهناك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله، هذا بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ وهي الجهات كلها، كما في الآية الأخرى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّ مِرْيَکَ مُسْتَقِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٢].

فأخبر أن الجهات له، فدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف؛ كأنه قال: جهة الله وقبلة الله. ولكن من الناس من يسلم أن المراد بذلك جهة الله أي قبلة الله، ولكن يقول: هذه الآية تدل على الصفة وعلى أن العبد يستقبل ربه، كما جاء في الحديث: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه»^(١).

وكما في قوله: «لا يزال الله مقبلاً على عبده بوجهه ما دام مقبلاً عليه، فإذا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٠٦، ٧٥٣، ١٢١٣) ومسلم في صحيحه برقم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

انصرف صرف وجهه عنه»^(١).

ويقول: إن الآية دلت على المعنيين. فهذا شيء آخر ليس هذا موضعه.

والغرض أنه إذا قيل: «فثم قبله الله» لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه؛ الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات؛ ولا هو مما يستدل به عليهم المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه، والآية دالة عليه، وإن كانت دالة على ثبوت صفة فذاك شيء آخر، ويبقى دلالة قولهم: «فَثُمَّ وَجَّهَ اللَّهُ» على فثم قبله الله، هل هو من باب تسمية القبلة وجهًا باعتبار أن الوجه والجهة واحد؟ أو باعتبار أن من استقبل وجهه الله فقد استقبل قبله الله؟ فهذا فيه بحوث ليس هذا موضعها.

والمثال الثاني: لفظة «الأمر» فإن الله تعالى لما أخبر بقوله: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢]، وقال: «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ» [الأعراف: ٥٤] واستدلت طوائف من السلف على أن الأمر غير مخلوق، بل هو كلامه وصفة من صفاته بهذه الآية وغيرها، صار كثير من الناس يطرده ذلك في لفظ الأمر حيث ورد، فيجعله صفة، طردًا للدلالة، ويجعل دلالة على غير الصفة نقضًا لها، وليس الأمر كذلك، فبينت في بعض رسائل: أن الأمر وغيره من الصفات يطلق على الصفة تارة وعلى متعلقها أخرى، «فالرحمة» صفة لله، ويسمى ما خلق رحمة، والقدرة من صفات الله تعالى ويسمى «المقدور» قدرة، ويسمى تعلقها «بالمقدور» قدرة، والخلق من صفات الله تعالى ويسمى خلقًا، والعلم من صفات الله ويسمى المعلوم أو المتعلق علمًا؛ فتارة يراد الصفة، وتارة يراد متعلقها، وتارة يراد نفس التعلق.

و«الأمر» مصدر فالمأمور به يسمى أمرًا، ومن هذا الباب سمي عيسى - عليه السلام - كلمة؛ لأنه مفعول بالكلمة وكائن بالكلمة، وهذا هو الجواب عن سؤال الجهمية لما قالوا: عيسى كلمة الله فهو مخلوق، والقرآن إذا كان كلام الله لم يكن إلا مخلوقًا؛ فإن عيسى ليس هو نفس كلمة الله، وإنما سمي بذلك لأنه خلق بالكلمة على خلاف سنة المخلوقين، فخرقت فيه العادة، وقيل له: كن فكان. والقرآن نفس كلام الله.

فمن تدبر ما ورد في «باب أسماء الله تعالى وصفاته» وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله. أو بعض صفات ذاته، لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٩٠٩) والنسائي في سننه برقم (١١٩٥) وأحمد في المسند (٥/ ١٧٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٩٤).

اللفظ حيث ورد. حتى يكون ذلك طردًا للمثبت ونقضًا للنافي؛ بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرآن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة والاستدلال بهما مطلقًا ونافع في معرفة الاستدلال والاعتراض والجواب. وطرد الدليل ونقضه، فهو نافع في كل علم خبري أو إنشائي، وفي كل استدلال، أو معارضة: من الكتاب والسنة، وفي سائر أدلة الخلق.

فإذا كان العبد لا يمتنع أن يتقرب من ربه وأن يقرب منه ربه بأحد المعنيين المتقدمين، أو بكليهما؛ لم يمتنع حمل النص على ذلك إذا كان دالاً عليه، فإن لم يكن دالاً عليه لم يجز حمله، وإن احتمل هذا المعنى وهذا المعنى وقف. فجواز إرادة المعنى في الجملة غير كونه هو المراد بكل نص.

وأما قربه اللازم من عبادته: بعلمه وقدرته وتدبيره فقد تقدم، وتقدم ذكر الخلاف في قربه بنفسه قربًا لازمًا، وعرف المتفق عليه والمختلف فيه: من قرب العارض، واللازم؛ فقله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَحَنَّ آوْبَ إِلَىٰ رَبِّهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]. من الناس طوائف عندهم لا يحتاج إلى تأويل، ومنهم من يحوجها إلى التأويل، ثم أقول هذه الآية لا تخلو إما أن يراد بها قربه سبحانه؛ أو قرب ملائكته؛ كما قد اختلف الناس في ذلك، فإن أريد بها قرب الملائكة فقله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَيْدٌ﴾ [ق: ١٧]؛ فيكون الله سبحانه وتعالى قد أخبر بعلمه هو سبحانه بما في نفس الإنسان، وأخبر بقرب الملائكة الكرام الكاتبين منه.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَنَّ آوْبَ إِلَىٰ رَبِّهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]. ففسر ذلك بالقرب الذي هو حين يتلقى المتلقيان، وبأي معنى، فسر؛ فإن علمه وقدرته عام التعلق، وكذلك نفسه سبحانه لا يختص بهذا الوقت، وتكون هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ إِنََّّا وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]. ومنه قوله في أول السورة: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كَنْزٌ حَفِيطٌ﴾ [ق: ٤].

وعلى هذا فالقرب لا مجاز فيه. وإنما الكلام في قوله تعالى: ﴿وَحَنَّ آوْبَ﴾ حيث عبر بها عن ملائكته ورسله، أو عبر بها عن نفسه، أو عن ملائكته، ولكن قرب كل بحسبه. فقرب الملائكة منه تلك الساعة، وقرب الله تعالى منه مطلق؛ كالوجه الثاني إذا أريد به الله تعالى، أي: نحن أقرب إليه من حبل الوريد؛ فيرجع هذا إلى القرب الذاتي واللازم. وفيه قولان.

أحدهما: إثبات ذلك، وهو قول طائفة من المتكلمين والصوفية.

والثاني: إن القرب هنا بعلمه؛ لأنه قد قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ فذكر لفظ العلم هنا دل على القرب بالعلم.

ومثل هذه الآية حديث أبي موسى: «إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنما تدعون سميعاً قريباً، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»؛ فالآية لا تحتاج إلى تأويل القرب في حق الله تعالى إلا على هذا القول، وحينئذ فالسياق دل عليه، وما دل عليه السياق هو ظاهر الخطاب؛ فلا يكون من موارد النزاع. وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمى تأويلاً مما فيه كفاية، وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسنة. والقول في القرآن بالرأي.

وتحقيق الجواب هو أن يقال: إما أن يكون قربه بنفسه القرب اللازم ممكنًا أو لا يكون. فإن كان ممكنًا لم تحتج الآية إلى تأويل، وإن لم يكن ممكنًا حملت الآية على ما دل عليه سياقها، وهو قربه بعلمه. وعلى هذا القول فأما أن يكون هذا ظاهر الخطاب الذي دل عليه السياق أو لا يكون، فإن كان هو ظاهر الخطاب فلا كلام؛ إذ لا تأويل حينئذ.

وإن لم يكن ظاهر الخطاب؛ فإنما حمل على ذلك لأن الله تعالى قد بين في غير موضع من كتابه أنه على العرش وأنه فوق، فكان ما ذكره في كتابه في غير موضع أنه فوق العرش مع ما قرنه بهذه الآية من العلم دليلاً على أنه أراد قرب العلم؛ إذ مقتضى تلك الآيات ينافي ظاهر هذه الآية على هذا التقدير، والصريح يقضي على الظاهر ويبين معناه.

ويجوز باتفاق المسلمين أن تُفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن، ليس تفسيراً له بالرأي. والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين كما تقدم.

وللإمام أحمد - رحمه الله تعالى - رسالة في هذا النوع، وهو ذكر الآيات التي يقال: بينها معارضة، وبينان الجمع بينها وإن كان فيه مخالفة لما يظهر من إحدى الآيتين، أو حمل إحدهما على المجاز. وكلامه في هذا أكثر من كلام غيره من الأئمة المشهورين؛ فإن كلام غيره أكثر ما يوجد في المسائل العملية وأما المسائل العلمية فقليل. وكلام الإمام أحمد كثير في المسائل العلمية والعملية لقيام الدليل من القرآن والسنة على ذلك، ومن قال: إن مذهبه نفي ذلك فقد افترى عليه، والله أعلم.

والكلام على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] مثل قوله ﷺ: «إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنما تدعون سميعاً قريباً؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(١) فمن حمله على قرب نفسه قريباً لازماً أو عارضاً فلا كلام، ومن قال: المراد كونه يسمع دعاءهم ويستجيب لهم وما يتبع ذلك. قال: دل عليه السياق فلا يكون خلاف الظاهر. أو يقول: دل عليه ما في القرآن والسنة من النصوص التي تدل على أنه فوق العرش، فيكون تفسير القرآن وتأويله بالكتاب والسنة، وهذا لا محذور فيه.

واعلم أن من الناس من سلك هذا المسلك في نفس «المعية»، ويقول: إنه محمول على ما دل عليه السياق؛ وإن كان خلاف ظاهر الإطلاق، أو محمول على خلاف الظاهر لدلالة الآيات أن الله فوق العرش، ويجعل بعض القرآن يفسر بعضاً، لكن نحن بينا أنه ليس في ظاهر المعية ما يوجب ذلك؛ لأننا وجدنا جميع استعمالات «مع» في الكتاب والسنة لا توجب اتصالاً واختلاطاً، فلم يكن بنا حاجة إلى أن نجعل ظاهره الملاصقة ثم نصرفه.

فأما لفظ «القرب» فهو مثل لفظ «الدنو» وضد القرب البعد، فاللفظ ظاهر في اللغة. فإما أن يحمل عليه، وإما أن يحمل على ما يقال أنه الظاهر الذي دل عليه السياق، أو على خلاف الظاهر لدلالة بقية النصوص. وقد روى الطبراني وغيره: أن ناساً سألوا النبي ﷺ: أقریب ربنا فنناجیه أم بعيد فننادیه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]^(٢) وصلى الله على محمد^(٣).

وقال رحمه الله:

فصل

قد كتبت قبل هذا في (الجزء الثاني من المرتب): الكلام في «قرب العبد من ربه» وذهابه إليه، و«قرب الرب من عبده» وتجلي الرب له وظهوره وما يعترف به المتفلسفة من ذلك؛ ثم المتكلمة، ثم أهل السنة. وإن ما يشبه هؤلاء من الحق يشبه أهل السنة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٤٨٠/٣) وضعفه العلامة أحمد شاكر رحمه الله.

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٦ - ٢٣).

ثم يثبت أهل السُّنَّة «أشياء» لا يعرفها أهل البدعة؛ لجهلهم وضلالهم؛ إذ كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله.

ثم المعاني الذي يثبتها هؤلاء من الحق ويتأولون النصوص عليها حسنة صحيحة جيدة؛ لكن الضلال جاء من جهة نفیهم ما زاد عليها، وذلك مثل إثبات المتفلسفة «لواجب الوجود» وأن «الروح غير البدن» وأنها باقية بعد فراق البدن، وأنها منعمة أو معذبة: نعيمًا وعذابًا روحانيين.

وكذلك ما يثبتونه من قوى البدن، والنفس الصالحة، وغير الصالحة: كل ذلك حق؛ لكن زعمهم أن لا معنى للنصوص إلا ذلك، وأن لا حق وراء ذلك وأن «الجنة» و«النار» عبارة عن ذلك؛ وإنما الوصف المذكور في الكتب الإلهية أمثال مضرورة لتفهيم المعاد الروحاني؛ وأن «الملائكة» و«الجن» هي أعراض وهي قوى النفس الصالحة والفاسدة، وأن «الروح» لا تتحرك؛ وإنما ينكشف له حقائق الكون، فيكون ذلك قربها إلى الله، وأن معراج النبي هو من هذا الباب، هذا النفي والتكذيب كفر.

وكذلك ما يثبته المتكلمة: من أن العبد يتقرب ببذنه وروحه إلى «الأماكن المفضلة» التي يظهر فيها نور الرب، كالسموات والمساجد وكذلك الملائكة فهذا صحيح؛ لكن دعواهم أنهم لا يتقربون إلى ذات الله؛ وأن الله ليس على العرش؛ فهذا باطل.

وإنما الصواب إثبات ذلك، وإثبات ما جاءت به النصوص أيضًا من قرب العبد إلى ربه، وتجلي الرب لعباده بكشف الحجب المتصلة بهم والمنفصلة عنهم وأن القرب والتجلي فيه علم العبد الذي هو ظهور الحق له، وعمل العبد الذي هو دنوه إلى ربه.

وقد تكلمت في دنو الرب وقربه، وما فيه من النزاع بين أهل السُّنَّة. ثم بعض المتسننة والجهال: إذا رأوا ما يثبت أولئك من الحق، قد يفرون من التصديق به؛ وإن كان لا منافاة بينه وبين ما ينازعون أهل السُّنَّة في ثبوته؛ بل الجميع صحيح.

وربما كان الإقرار بما اتفق على إثباته أهم من الإقرار بما حصل فيه نزاع؛ إذ ذلك أظهر وأبين وهو أصل للمتنازع فيه؛ فيحصل بعض الفتنة في نوع تكذيب، ونفي حال أو اعتقاد، كحال المبتدعة فيبقى الفريقان في بدعة وتكذيب، ببعض موجب النصوص، وسبب ذلك أن قلوب المشتبه تبقى متعلقة بإثبات ما نفتته المبتدعة.

وفيهم نفرة عن قول المبتدعة؛ بسبب تكذيبهم بالحق ونفيهم له، فيعرضون عما يثبتونه من الحق أو يفرون منه، أو يكذبون به، كما قد يصير بعض جهال المتسننة في

إعراضه عن بعض فضائل عليٍّ وأهل البيت؛ إذا رأى أهل البدعة يغفلون فيها، بل بعض المسلمين يصير في الإعراض عن فضائل موسى وعيسى بسبب اليهود والنصارى بعض ذلك، حتى يحكى عن قوم من الجهال أنهم ربما شتموا المسيح إذا سمعوا النصارى يشتمون نبينا في الحرب.

وعن بعض الجهال أنه قال: سُبُّوا عليًّا كما سبوا عتيقكم، كفر بكفر، وإيمان بإيمان. ومثال ذلك في «باب الصفات» أن العبد إذا عرف ربه وأحبه؛ بل لو عرف غير الله وأحبه وتألَّه؛ يبقى ذلك المعروف المحبوب المعظم في القلب واللسان، وقد تقوى به شدة الوجد، والمحبة والتعظيم حتى يستغرق به ويفنى به عن نفسه.

كما قيل: إن رجلاً كان يحب آخر؛ فوقع المحبوب في اليم. فألقى الآخر نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت فما الذي أوقعك؟ فقال: غبت بك عني، فظننت أنك أني، وهذا كما قيل:

مثالك في عيني. وذكراك في فمي ومثواك في قلبي؛ فأين تغيب؟!
وقال آخر:

ساكن في القلب يعمره لست أنساه فأذكره
هو مولى قد رضيت به [ونصيبي منه أوفره]

ولقوة الاتصال: زعم بعض الناس أن العالم والعارف يتحد بالمعلوم المعروف وآخرون يرون أن المحب قد يتحد بالمحبوب. وهذا إما غلط؛ وإما توسع في العبارة فإنه نوع اتحاد، هو اتحاد في عين المتعلقات من نوع اتحاد في المطلوب والمحبوب والمأمور به، والمرضي والمسخوط؛ واتحاد في نوع الصفات، من الإرادة والمحبة، والأمر والنهي. والرضا، والسخط، بمنزلة اتحاد الشخصين المتحابين. وهذا له تفصيل نذكره في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود هنا: إن المعروف المحبوب في قلب العارف المحب: له أحكام وأخبار صادقة؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَمَلَّكُ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣] وقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١]. وقوله في الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك؛ ولا إله غيرك».

ويحصل لقلوب العارفين به استواء وتجلُّ ولا يزول عنها، يقربه كل أحد؛ لكن أهل السُّنة يقرون بكثير مما لا يعرفه أهل البدعة؛ كما يقرون باستوائه على العرش.

ومثل قوله ﷺ: «عبدى مرضت فلم تعدنى» فيقول: أي رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: «أما علمت أن عبدى فلاناً مرض، فلو عدته لوجدتني عنده» (١).

فقد أخبر أنه عند عبده؛ وجعل مرضه مرضه، والانسان قد تكون عنده محبة وتعظيم لأمير أو عالم أو مكان، بحيث يغلب على قلبه ويكثر من ذكره، وموافقته في أقواله وأعماله، فيقال: إن أحدهما الآخر، كما يقال: أبو يوسف أبو حنيفة.

ويشبه هذا من بعض الوجوه: ظهور الأجسام المستنيرة وغيرها في الأجسام الشفافة، كالمرآة المصقولة، والماء الصافي ونحو ذلك. بحيث ينظر الانسان في الماء الصافي السماء، والشمس والقمر والكواكب.

كما قال بعضهم:

إذا وقع السماء على صفاء كدر أنى يحركه النسيم؟
ترى فيه السماء بلا امتراء كذاك البدر يبدو والنجوم
وكذا قلوب أرباب التجلي يرى في صفوها الله العظيم
وكذلك نرى في المرآة صورة ما يقابلها من الشمس، والقمر والوجوه وغير ذلك.

ثم قد يحاذي تلك المرآة مرآة أخرى، فترى فيها الصورة التي رؤيت في الأولى، ويتسلل الأمر فيه، وهذه المرآة المنعكسة تشبه من وجه بعيد ظهور اسم المحبوب المعظم في الورق بالخط والكتابة سواء كان بمداد أو بتنقيز أو بغير ذلك، فإنه هنا لم يظهر إلا حروف اسمه في جسم لا حس له ولا حركة، وفي الأجسام الصقلية ظهرت صورته؛ لكن من غير شعور بالمظهر ولا حركة، فالأول مظهر اسمه، وهذا مظهر ذاته.

وأما في قلوب العباد وأرواحهم: فيظهر المعروف المحبوب المعظم، وأسماءه في القلب الذي يعلمه ويحبه. وذلك نوع أكمل وأرفع من غيره، بل ليس له نظير.

وإلى ذلك أشار بقوله: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَتَدَّهَمُ رُوحَ قَوْلِهِ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهو الذي قال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]

وقال: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧] وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَفًا﴾ [البقرة: ٢٦١].

فصل

فهذا القدر لا يخالف فيه عاقل، فإنه أمر محسوس مدرك، وهو أقل مراتب الإقرار بالله؛ بل الإقرار بوجود أي شيء كان، وأقل مراتب عبادته ومحبته والتقرب إليه. ثم مع ذلك هل يتحرك القلب. والروح العارفة المحبة أم لا حركة لها إلا مجرد التحول من صفة إلى صفة؟.

الأول: مذهب عامة المسلمين، وجمهور الخلق.

والثاني: قول المتفلسفة ومن اتبعهم؛ إذ عندهم أن الروح لا داخل البدن ولا خارجه، ولا تتحرك ولا تسكن. وأما الجمهور فيقرون بتحريكها نحو المحبوب المطلوب كائنًا ما كان. ويقر جمهور المتكلمين بأنها تتحرك إلى المواضع المشرفة التي تظهر فيها آثار المحبوب وأنواره، كتتحرك قلوب العارفين وأبدانهم إلى السموات. وإلى المساجد ونحو ذلك.

وكذلك تحرك ذلك إلى ذات المحبوب من المخلوقين كالأنبياء، والملائكة وغيرهم، وكل من الفريقين يقر بتجلي الرب وظهوره لقلوب العارفين، وهو عندهم حصول الإيمان والعلم والمعرفة في قلوبهم بدلاً من الكفر والجهل؛ وهو حصول المثل والحد والاسم في السماء والأرض.

وأما حركة روح العبد أو بدنه إلى ذات الرب، فلا يقربه من كذب بأن الله فوق العرش، من هؤلاء المعطلة الجهمية، الذين كان السلف يكفرونهم، ويرون بدعتهم أشد البدع، ومنهم من يراهم خارجين عن الاثنتين والسبعين فرقة؛ مثل من قال إنه في كل مكان، أو إنه لا داخل العالم ولا خارجه، لكن عموم المسلمين، وسلف الأمة وأهل السنة من جميع الطوائف تقر بذلك؛ فيكون العبد متقربًا بحركة روحه وبدنه إلى ربه، مع إثباتهم أيضًا التقرب منهما إلى الأماكن المشرفة، وإثباتهم أيضًا تحول روحه وبدنه من حال إلى حال.

فالأول: مثل معراج النبي ﷺ، وعروج روح العبد إلى ربه، وقربه من ربه في السجود وغير ذلك.

والثاني: مثل الحج إلى بيته، وقصده في المساجد.

والثالث: مثل ذكره له ودعائه، ومحبته وعبادته، وهو في بيته؛ لكن في هذين يقرون أيضًا بقرب الروح أيضًا إلى الله نفسه، فيجمعون بين الأنواع كلها. وأما تجليه لعيون عباده فأقرّ به المتكلمون الصفاتية؛ كالأشعرية والكلابية. ومن نفى منهم علو الرب على العرش، قال: هو بخلق الإدراك في عيونهم ورفع الحجب المانعة. وأما أهل السُنّة؛ فيقولون بذلك، وبأنه يرفع حجبًا منفصلة عن العبد، حتى يرى ربه، كما جاء في الأحاديث الصحيحة^(١).

وسئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله:

عمن يقول: إن النصوص تظاهرت ظواهرها على ما هو جسم أو يشعر به، والعقل دل على تنزيه الباري عز وجل عنه؛ فالأسلم للمؤمن أن يقول: هذا «متشابه» لا يعلم تأويله إلا الله. فقال له قائل: هذا لا بد له من ضابط، وهو الفرق في الصفات بين المتشابه وغيره؛ لأن دعوى التأويل في كل الصفات باطل، وربما أفضى إلى الكفر، ويلزم منه أن لا يعلم لصفة من صفاته معنى، فلا بدّ حينئذ من الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول، فقال: كلما دل دليل العقل على أنه تجسيم كان ذلك متشابهًا. فهل هذا صحيح أم لا؟ أبسطوا القول في ذلك.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هذه «مسألة» كبيرة عظيمة القدر، اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية لما ظهر «الجعد بن درهم» وصاحبه «الجهنم بن صفوان» ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات.

فظهرت مقالة الجهمية النفاة - نفاة الصفات - قالوا: لأن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك؛ لأن «الصفات» التي هي العلم، والقدرة، والإرادة، ونحو ذلك، أعراض ومعان تقوم بغيرها، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والله تعالى ليس بجسم؛ لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة، وما لا يخلو من الحوادث فهو محدث.

قالو: وبهذا استدللنا على حدوث الأجسام؛ فإن بطل هذا بطل الاستدلال على حدوث الأجسام، فيبطل الدليل على حدوث العالم فيبطل الدليل على إثبات الصفات.

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/٦ - ٣٢).

قالوا: وإذا كانت الأعراض التي هي الصفات لا تقوم إلا بجسم، والجسم مركب من أجزائه، والمركب مفتقر إلى غيره، ولا يكون غنياً عن غيره واجب الوجود بنفسه، والله تعالى غني عن غيره واجب الوجود بنفسه.

قالوا: ولأن الجسم محدود متناهي؛ فلو كان له صفات لكان محدوداً متناهيًا؛ وذلك لا بد أن يكون له مخصص خصصه بقدر دون قدر، وما افتقر إلى مخصص لم يكن غنياً قديماً واجب الوجود بنفسه.

قالوا: ولأنه لو قامت به الصفات لكان جسمًا، ولو كان جسمًا لكان مماثلًا لسائر الأجسام، فيجوز عليه ما يجوز عليها ويمتنع عليه ما يمتنع عليها، وذلك ممتنع على الله تعالى.

وزاد الجهم في ذلك هو والغلاة - من القرامطة والفلاسفة - نحو ذلك فقالوا: وليس له اسم كالشيء والحي والعليم ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء لزم أن يكون متصفاً بمعنى الاسم كالحيّة والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه؛ وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال؛ ولأنه إذا سمي بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره. والله منزّه عن مشابهة الغير.

وزاد آخرون بالغلو فقالوا: لا يسمى بإثبات ولا نفي، ولا يقال: موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي؛ لأن في الإثبات تشبيهًا له بالموجودات، وفي النفي تشبيهًا له بالمعدومات. وكل ذلك تشبيه.

فلما ظهر هؤلاء الجهمية أنكروا السلف والأئمة مقالتهم وردوها، وقابلوها بما تستحق من الإنكار الشرعي. وكانت خفية إلى أن ظهرت وقويت شوكة الجهمية في أواخر «المائة الأولى» وأوائل «الثانية» في دولة أولاد الرشيد فامتحنوا الناس المحنة المشهورة التي دعوا الناس فيها إلى القول بخلق القرآن ولوازم ذلك: مثل إنكار الرؤية والصفات، بناء على القرآن هو من جملة الأعراض؛ فلو قام بذات الله لقامت به الأعراض، فيلزم التشبيه والتجسيم.

وحدث مع الجهمية قوم شبهوا الله تعالى بخلقه؛ فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكروا السلف والأئمة على الجهمية المعطلة، وعلى المشبهة الممثلة، وكان إمام المعتزلة «أبو الهذيل العلاف» ونحوه من نفاة الصفات قالوا: يقتضي أن يكون جسمًا والله تعالى منزّه عن ذلك. قال هؤلاء: بل هو جسم والجسم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو غير ذلك من المقالات، وطعنوا في أدلة النفاة الجسم بكلام طويل لا يتسع له الجواب هنا.

ثم من هؤلاء من قال: هو جسم كالأجسام، ومنهم من وصفه بخصائص المخلوقات، وحكى عن كل واحدة من الطائفتين مقالات شنيعة.

وجاء «أبو محمد بن كلاب» فقال هو وأتباعه: هو الموصوف بالصفات، ولكن ليست الصفات أعراضاً؛ إذ هي قديمة باقية لا تعرض ولا تزول، ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول.

فقال ابن كرام وأتباعه: لكنه موصوف بالصفات وإن قيل إنها أعراض، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه وإن كانت حادثة. ولما قيل لهم: هذا يقتضي أن يكون جسمًا، قالوا: نعم هو جسم كالأجسام! وليس ذلك ممتنعًا دائمًا وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع، ومنهم من قال: أطلق لفظ الجسم لا معناه. وبين هؤلاء المتكلمين النظائر بحوث طويلة مستوفاة في غير هذا الموضع.

وأما «السلف والأئمة» فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات، بل اعتصموا بالكتاب والسنة. ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة من أسمائه وصفاته حقًا يجب الإيمان به وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس فأنبته قوم ونفاه آخرون فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسنة: من نفي أو إثبات قلنا به؛ وإن كان باطلًا مخالفًا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي أو إثبات منعنا القول به، ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول وصحيح المنقول وهي طريقة الأنبياء والمرسلين.

وإن الرسل صلوات الله عليهم جاءوا بنفي مجمل وإثبات مفصل؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبَّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [١٨٠ - ١٨٢] فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب، وطريقة الرسل هي ما جاء بها القرآن، والله تعالى في القرآن يثبت الصفات على وجه التفصيل وينفي عنه - على طريق الإجمال - التشبيه والتمثيل.

فهو في القرآن يخبر أنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه غفور ودود، وأنه تعالى - على عظم ذاته - يحب المؤمنين ويرضى عنهم، ويغضب على الكفار ويسخط عليهم، وأنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليمًا، وأنه تجلى للجبل فجعله دكًا؛ وأمثال ذلك.

ويقول في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ ﴿مَلَّ تَعَالَى لَمْ يَسِيَّ﴾

[مريم: ٦٥] ﴿فَلَا تَقْرَبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكُنْ لَكَ يُولَدٌ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١ - ٤]، فثبت الصفات وينفي مماثلة المخلوقات.

ولما كانت طريقة السلف: أن يصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل. ومخالفو الرسل يصفونه بالأمور السلبية: ليس كذا، ليس كذا، فإذا قيل لهم: فاثبتوه قالوا: هو موجود مطلق، أو ذات بلا صفات.

وقد علم «بصريح المعقول» أن المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد إلا في الأذهان؛ لا في الأعيان، وأن المطلق لا بشرط لا يوجد في الخارج مطلقاً، لا يوجد إلا معيئاً، ولا يكون للرب عندهم حقيقة مغايرة للمخلوقات، بل إما أن يعطلوه أو يجعلوه وجود المخلوقات أو جزءها أو وصفها، والألفاظ المجملة يكفون عن معناها. فإذا قال قوم: إن الله في جهة أو حيز، وقال قوم: إن الله ليس في جهة ولا حيز، استفهموا كل واحد من القائلين عن مراده؛ فإن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك. فيقولون: ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والله تعالى منزّه بائن عن مخلوقاته؛ فإنه سبحانه خلق المخلوقات بئنة عنه، متميزة عنه، خارجة عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، ولو لم يكن مبايناً لكان إما مداخلاً لها حالاً فيها. أو محلاً لها. والله تعالى منزّه عن ذلك. وأما أن لا يكون مبايناً لها، ولا مداخلاً لها فيكون معدوماً والله تعالى منزّه عن ذلك.

والجهمية نفاة الصفات تارة يقولون بما يستلزم الحلول والاتحاد، أو يصرحون بذلك، وتارة بما يستلزم الجحود والتعطيل، فتفاتهم لا يعبدون شيئاً، ومثبتهم يعبدون كل شيء، ويقال أيضاً فإذا كان ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، فالخالق بائن عن المخلوق.

فإذا قال القائل: هو في جهة أو ليس في جهة، قيل له: الجهة أمر موجود أو معدوم، فإن كان أمراً موجوداً؛ ولا موجود إلا الخالق والمخلوق. والخالق بائن عن المخلوق، لم يكن الرب في جهة موجودة مخلوقة. وإن كانت الجهة أمراً معدوماً بأن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مبايناً للعالم، وكان ما وراء العالم جهة مسماة وليس هو شيئاً موجوداً كان الله في جهة معدومة بهذا الاعتبار. لكن لا فرق بين قول القائل: هو في معدوم؛ وقوله ليس في شيء غيره؛ فإن المعدوم ليس شيئاً باتفاق العقلاء.

ولا ريب أن لفظ الجهة يريدون به تارة معنى موجودًا، وتارة معنى معدومًا، بل المتكلم الواحد يجمع في كلامه بين هذا وهذا، فإذا أزيل الاحتمال ظهر حقيقة الأمر، فإذا قال القائل: لو كان في جهة لكانت قديمة معه. قيل له: هذا إذا أريد بالجهة أمر موجود سواء، فالله ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وإذا قال: لو روي لكان في جهة وذلك محال؛ قيل له: إن أردت بذلك، لكان في جهة موجودة فذلك محال؛ فإن الموجود يمكن رؤيته وإن لم يكن في موجود غيره، كالعالم فإنه يمكن رؤية سطحه وليس هو في عالم آخر. وإن قال: أردت أنه لا بد أن يكون فيما يسمى جهة ولو معدومًا؛ فإنه إذا كان مباينًا للعالم سمي ما وراء العالم جهة. قيل له: فلم قلت: إنه إذا كان في جهة بهذا الاعتبار كان ممتنعًا؟ فإذا قال: لأن ما باين العالم ورؤي لا يكون إلا جسمًا أو متحيزًا عاد القول إلى لفظ الجسم والمتحيز كما عاد إلى لفظ الجهة، فيقال له: المتحيز يراد به ما حازه غيره، ويراد به ما بان عن غيره - فكان متحيزًا عنه - فإن أردت بالمتحيز الأول لم يكن سبحانه متحيزًا، لأنه بائن عن المخلوقات لا يجوزه غيره، وإن أردت الثاني فهو سبحانه بائن عن المخلوقات منفصل عنها، ليس هو حالًا فيها ولا متحدًا بها.

فبهذا التفصيل يزول الاشتباه والتضليل، وإلا فكل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات سمي من أثبت ذلك مجسمًا قائلًا بالتحيز والجهة. فالمعتزلة ونحوهم يسمونه الصفاتية - الذين يقولون: إن الله تعالى حي ب حياة، عليم بعلم، قدير بقدره، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، يسمونهم - مجسمة مشبهة حشوية، والصفاتية هم السلف والأئمة وجميع الطوائف المثبتة للصفات: كالكلابية والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم من طوائف الأمة، قالت نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة وطائفة من الفلاسفة لهؤلاء: إذا أثبتتم له حياة وقدرة وكلامًا فهذه أعراض والأعراض لا تقوم إلا بجسم، وإذا قلتم: يرى فالرؤية لا تكون إلا لمعين في جهة، وهذا يستلزم التجسيم.

فإذا قالت الأشعرية ومن اتبعهم: نحن نثبت هذه الصفات ولا نسميها أعراضًا؛ لأن العرض ما يعرض لمحله وهذه الصفات باقية لا تزول. قالت لهم النفاة: هذا نزاع لفظي؛ فإن العرض عندكم ينقسم إلى لازم لمحله لا يفارقه - ما دام المحل موجودًا - وإلى ما يجوز أن يفارق محله، فالأول كالتحيز للجسم، بل والحيوانية والناطقية للإنسان فإنه ما دام إنسانًا لا تفارقه هذه الصفة.

وأما قولكم: إن العرض لا يبقى زمانين فهذا شيء انفردتم به من بين سائر العقلاء: وكابرتم به الحس لتنجو بالمغاليط عن هذه الالتزامات المفحمة، ثم إنكم

تقولون بتجدد أمثاله فهذا هو معنى بقاء العرض، وهذا كما قلتم أنه لا يرى بلا مواجهة ولا مدابرة، ولا يتوجه إليه الرائي بجهة من جهاته، فهذا أيضًا مما انفردتم به عن العقلاء وكابرتهم به الحس والعقل. قالت لهم النفاة: فأثبتتم ما يستلزم التجسيم والتشبيه والحشو أو نفيتم التلازم فخالفتهم صريح العقل والضرورة.

ولهذا صار حذاقكم إلى أنكم في الحقيقة موافقون لنا على نفي رؤية الله تعالى، ولكن أظهرتم إثباتها لكونه المشهور عند «الحشوية» المشهورين بالسُّنة والجماعة؛ ليقال: إنكم منهم، أو أثبتتم ذلك تناقضًا منكم، فأنتم دائرون بين المناقضة والمداهنة.

فإن كان الرجل ممن يوافق نفاة الصفات ويثبت أسماء الله الحسنى - كما تفعل المعتزلة وهم أئمة الكلام - سماه نفاة أسماء الله الحسنى مشبهًا حشويًا مجسمًا: كما فعلت القرامطة الحاكمة الباطنية وغيرهم، وقالوا: إذا قلتم إنه موجود عليم حي قدير فهذا هو القول بالتشبيه والتجسيم والحشو، فإن ذلك مشابهة لغيره من المخلوقات، ولأنه لا يعقل موجود حي عليم قدير إلا جسمًا، ولأن هذه الأسماء تستلزم الصفات. والصفات تستلزم التجسيم.

فإن كان الرجل ممن ينفي الأسماء والصفات - كما تفعله غلاة الجهمية والقرامطة والفلاسفة - فلا بد له أن يثبت أنه موجود.

وحينئذ فتقول له النفاة: أنت مجسم مشبه حشوي؛ لأنه إذا كان موجودًا فقد شاركه غيره في معنى الوجود وهو التشبيه؛ لأنه لا يعقل موجود إلا جسم أو قائم بجسم؛ فحينئذ يحتاج أن يقول: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، أو لا موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لحي، فيلزم نفي النقيضين جميعًا وما هو في معنى النقيضين، وذلك من أعظم الأمور الباطلة في بديهة العقل، مع أنه يلزم على قياس قولهم تشبيهه بالممتنع؛ لأن ما ليس بموجود ولا معدوم لا تكون له حقيقة أصلاً - لا موجودة ولا معدومة - بل هو أمر مقدر في الأذهان لا يتحقق في الأعيان، هذا مع ما التزمه من الكفر الصريح.

ولو قدر أنه نفى الوجود الواجب القديم بالكلية لكان مع الكفر الذي هو أصل كل كفر قد كابر القضايا الضرورية، فإننا نشهد الموجودات ونعلم أن كل موجود إما قديم، وإما محدث، وإما واجب موجود بنفسه، وإما ممكن بنفسه موجود بغيره. وكل محدث وممكن بنفسه موجود بغيره فلا بد له من قديم واجب بنفسه، فالوجود بالضرورة يستلزم إثبات موجود قديم. ومن الوجود ما هو ممكن محدث، كما نشهده في المحدثات من الحيوان والنبات.

فإذا علم بضروة العقول أن الوجود فيه ما هو موجود قديم واجب بنفسه، وفيه ما هو محدث موجود ممكن بنفسه، فهذان الموجودان اتفقا في مسمى الوجود، وامتاز واحد منهما عن الآخر بخصوص وجوده. فمن لم يثبت ما بين الموجودين من الاتفاق وما بينهما من الافتراق وإلا لزمه أن تكون الموجودات كلها قديمة واجبة بأنفسها، أو محدثة ممكنة مفتقرة إلى غيرها، وكلاهما معلوم الفساد بالاضطرار، فتعين إثبات الاتفاق من وجه والامتياز من وجه، ونحن نعلم أن ما امتاز به الخالق الموجود عن سائر الموجودات أعظم مما تمتاز به سائر الموجودات بعضها عن بعض، فإذا كان «الملك» و«البعوض» قد اشتركا في مسمى الوجود والحي مع تفاوت ما بينهما، فالخالق سبحانه أولى بمباينته للمخلوقات؛ وإن حصلت الموافقة في بعض الأسماء والصفات.

فصل

إذا ظهرت هذه المقدمة تبين لنا أن قول القائل: كلما قام دليل العقل على أنه يدل على التجسيم كان متشابهاً جواب لا ينقطع به النزاع، ولا يحصل به الانتفاع ولا يحصل به الفرق بين الصحيح والسقيم والزائف والقويم.

وذلك أنه ما من نافي ينفي شيئاً من الأسماء والصفات الا وهو يزعم: أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم، فيكون متشابهاً، فيلزم حينئذ أن تكون جميع الاسماء والصفات متشابهات، وحينئذ فيلزم التعطيل المحض وأن لا يفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنى، ولا يميز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق والاستواء، وبين الإمامة والإحياء، ولا بين المجيء واللاتيان، وبين العفو والغفران.

بيان ذلك: أن من نفى الصفات من الجهمية والمعتزلة والقرامطة الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة يقولون؛ إذا قلتم؛ إن القرآن غير مخلوق، وإن لله تعالى علماً وقدرة وإرادة، فقد قلتم بالتجسيم؛ فإنه قد قام دليل العقل على أن هذا يدل على التجسيم؛ لأن هذه معاني لا تقوم بنفسها؛ لا تقوم إلا بغيرها سواء سميت صفاتاً أو أعراضاً أو غير ذلك.

قالوا: ونحن لا نعقل قيام المعنى إلا بجسم، فإثبات معنى يقوم بغير جسم غير معقول. فإن قال المثبت: بل هذه المعاني يمكن قيامها بغير جسم، كما أمكن عندنا وعندكم إثبات عالم قادر ليس بجسم. قالت المثبتة: الرضا، والغضب، والوجه، واليد، والاستواء، والمجيء وغير ذلك، فأثبتوا هذه الصفات أيضاً وقولوا: إنها تقوم بغير جسم.

فإن قالوا: لا يعقل رضا، وغضب؛ إلا ما يقوم بقلب هو جسم ولا نعقل وجهًا ويدًا إلا ما هو بعض من جسم. قيل لهم: ولا نعقل علمًا إلا ما هو قائم بجسم، ولا قدرة إلا ما هو قائم بجسم، ولا نعقل سمعًا وبصرًا وكلامًا إلا ما هو قائم بجسم، فلم فرقتم بين المتماثلين؟ وقلتم: إن هذه يمكن قيامها بغير جسم وهذه لا يمكن قيامها إلا بجسم وهما في المعقول سواء.

فإن قالوا: الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، والوجه هو ذو الأنف والشفيتين واللسان والخذ؛ أو نحو ذلك.

قيل لهم: إن كنتم تريدون غضب العبد ووجه العبد فوزانه أن يقال لكم: ولا يعقل بصر إلا ما كان بشحمة، ولا سمع إلا ما كان بصماخ، ولا كلامًا إلا ما كان بشفتين ولسان؛ ولا إرادة إلا ما كان لاجتلاب منفعة أو استدفاع مضرة؛ وأنتم تثبتون للرب السمع والبصر والكلام والإرادة على خلاف صفات العبد؛ فإن كان ما تثبتونه مماثلاً لصفات العبد لزمكم التمثيل في الجميع. وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوقات فأثبتوا الجميع على هذا الوجه المحدود، ولا فرق بين صفة وصفة؛ فإن ما نفيتموه من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه، فإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع؛ وإما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره. وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فرارًا من التشبيه والتجسيم قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقالتين.

فإن قال: دليل العقل دل على أحدهما دون الآخر كما يقال: إنه دل على الحياة والعلم والإرادة، دون الرضا والغضب، ونحو ذلك.

فالجواب من وجوه:

أحدها: أن عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول عليه؛ فهب أنه لم يعلم بالعقل ثبوت أحدها فإنه لا يعلم نفيه بالعقل أيضًا ولا بالسمع، فلا يجوز نفيه؛ بل الواجب إثباته إن قام دليل على إثباته وإلا توقف فيه.

الثاني: أن يقال: إنه يمكن إقامة دليل العقل على حبه وبغضه، وحكمته ورحمته، وغير ذلك من صفاته؛ كما يقام على مشيئته كما قد بين في غير هذا الموضع.

الثالث: أن يقال: السمع دل على ذلك، والعقل لا ينفيه فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض. فإن عاد فقال: بل العقل ينفي ذلك؛ لأن هذه الصفات تستلزم

التجسيم والعقل ينفي التجسيم. قيل له: القول في هذه الصفات التي تنفيها كالقول في الصفات التي أثبتها؛ فإن كان هذا مستلزماً للتجسيم فكذلك الآخر، وإن لم يكن مستلزماً للتجسيم فكذلك الآخر. فدعوى المدعي الفرق بينهما بأن أحدهما يستلزم التشبيه، أو التجسيم دون الآخر تفريق بين المتماثلين، وجمع بين النقيضين؛ فإن ما نفاه في أحدهما أثبته في الآخر، وما أثبته في أحدهما نفاه في الآخر، فهو يجمع بين النقيضين.

ولهذا قال المحققون: كل من نفى شيئاً من الأسماء والصفات الثابتة بالكتاب والسنة فإنه متناقض لا محالة؛ فإن دليل نفيه فيما نفاه هو بعينه يقال فيما أثبته، فإن كان دليل العقل صحيحاً بالنفي وجب نفي الجميع، وإن لم يكن لم يجب نفي شيء من ذلك، فإثبات شيء ونفي نظيره تناقض باطل.

فإن قال المعتزلي: إن الصفات تدل على التجسيم؛ لأن الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؛ فهذا تأولت نصوص الصفات دون الأسماء. قيل له: يلزمك ذلك في الأسماء؛ فإن ما به استدلت على أن من له حياة وعلم وقدرة لا يكون إلا جسمًا استدلت به خصمك على أن العليم القدير الحي لا يكون إلا جسمًا فيقال لك: إثبات حي عليم قدير لا يخلو إما أن يستلزم التجسيم أو لا يستلزم، فإن استلزم لزمك إثبات الجسم فلا يكون لرؤيته محدودًا على التقديرين، وإن لم يستلزم أمكن أن يقال: إن إثبات العلم والقدرة والإرادة لا يستلزم التجسيم، فإن كان هذا لا يستلزم فهذا لا يستلزم، وإن كان هذا يستلزم فهذا يستلزم فلا فرق بينهما، وإن فرق فهو تناقض جلي.

فإن قال الجهمي، والقرمطي، والفلسفي الموافق لهما: أنا أنفي الأسماء والصفات معاً، قيل له: لا يمكنك إن تنفي جميع الأسماء؛ إذ لا بد من إشارة القلب وتعبير اللسان عما تثبته. فإن قلت: ثابت موجود محقق، معلوم قديم واجب. أي شيء قلت كنت قد سميته، وهب أنك لا تنطق بلسانك؛ إما أن تثبت بقلبك موجوداً واجباً قديماً، وأما أن لا تثبته، فإن لم تثبته كان الوجود خالياً عن موجد واجب قديم، وحينئذ فتكون الموجودات كلها محدثة ممكنة، وبلاضطرار يعلم أن المحدث الممكن لا يوجد إلا بقديم واجب، فصار نفيك له مستلزماً لإثباته، ثم هذا هو الكفر والتعطيل الصريح الذي لا يقول به عاقل.

وإن قلت: أنا لا أخطر ببالي النظر في ذلك ولا أنطق فيه بلساني. قيل لك: إعراض قلبك عن العلم ولسانك عن النطق لا يقتضي قلب الحقائق ولا عدم الموجودات؛ فإن ما كان حقاً موجوداً ثابتاً في نفسك فهو كذلك علمته أو جهلته،

وذكرته أو نسيته، وذلك لا يقتضي إلا الجهل بالله تعالى والخفلة عن ذكر الله والإعراض عنه والكفر به، وذلك لا يقتضي أنه في نفسه ليس حقًا موجودًا له الأسماء الحسنى والصفات العلى.

ولا ريب أن هذا هو غاية القرامطة الباطنية والمعطلة الدهرية: أنهم يبقون في ظلمة الجهل وضلال الكفر؛ لا يعرفون الله ولا يذكرونه، ليس لهم دليل على نفيه ونفي أسمائه وصفاته؛ فإن هذا جزم بالنفي وهم لا يجزمون ولا دليل لهم على النفي؛ وقد أعرضوا عن أسمائه وآياته وصاروا جهالاً به؛ كافرين به غافلين عن ذكره؛ موتى القلوب عن معرفته ومحبه وعبادته.

ثم إذا فعلوا ذلك بزعمهم لثلا يقعوا في «التشبيه والتجسيم» قيل لهم: ما فررتم إليه شر مما فررتم عنه! فإن الإقرار بالصانع على أي وجه كان خير من نفيه. وأيضاً فإن هذا العالم المشهود: كالسما والأرض، إن كان قديماً واجباً بنفسه فقد جعلتم الجسم المشهود قديماً واجباً بنفسه، وهذا شر مما فررتم منه. وإن لم يكن قديماً واجباً بنفسه لزم أن يكون له صانع قديم واجب بنفسه، وحيثئذ تتضح معرفته وذكره بأن إثبات الرب بالقلب واللسان حق لا ريب فيه سمعاً وعقلاً؛ فإن كان ذلك مستلزماً لما سميتموه تشبيهاً وتجسيماً فلازم الحق حق، وإن لم يكن مستلزماً له أمكنكم إثباته بدون هذا الكلام. فظهر تناقض النفاة كيف صرفت عليهم الدلالات، وظهر تناقض من يثبت بعض الصفات دون بعض.

فإن قالت «النفاة»: إنما نفينا الصفات لأن دليلنا على حدوث العالم وإثبات الصانع دل على نفيها؛ فإن الصانع أثبتناه بحدوث العالم، وحدوث العالم إنما أثبتناه بحدوث الأجسام، والأجسام إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الصفات التي هي الأعراض. أو قالوا: إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الأفعال التي هي الحركات. وأن القابل لها لا يخلو منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ أو أن ما قبل المجيء والإتيان والنزول كان موصوفاً بالحركة، وما اتصف بالحركة لم يخل منها أو من السكون الذي هو ضدها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فإذا ثبت حدوث الأجسام قلنا: إن المحدث لا بد له من محدث فأثبتنا الصانع بهذا؛ فلو وصفنا بالصفات أو بالأفعال القائمة به لجاز أن تقوم الأفعال والصفات بالقديم وحيثئذ فلا يكون دليلاً على حدوث الأجسام، فيبطل دليل إثبات الصفات.

فيقال لهم: الجواب من وجوه:

أحدها: أن بطلان هذا الدليل المعين لا يستلزم بطلان جميع الأدلة، وإثبات الصانع له طرق كثيرة لا يمكن ضبط تفاصيلها وإن امكن ضبط جملها.

الثاني: أن هذا الدليل لم يستدل به أحد من الصحابة والتابعين ولا من أئمة المسلمين، فلو كانت معرفة الرب عز وجل والإيمان به موقوفة عليه للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين.

الثالث: أن الأنبياء والمرسلين لم يأمرُوا أحدًا بسلوك هذا السبيل، فلو كانت المعرفة موقوفة عليه وهي واجبة لكان واجبًا، وإن كانت مستحبة كان مستحبًا، ولو كان واجبًا أو مستحبًا لشرعه رسول الله ﷺ، ولو كان مشروعًا لتقلته الصحابة.

فصل

في جمل «مقالات الطوائف» و«موادهم»

أما (باب الصفات والتوحيد): فالتفي فيه في الجملة قول «الفلاسفة والمعتزلة، وغيرهم من الجهمية» وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق؛ وكذلك بين البغداديين والبصريين اختلاف في السمع والبصر، هل هو علم أو إدراك غير العلم؟ وفي الإرادة.

وهذا المذهب الذي يسميه السلف: قول «جهم» لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت إسناده فيه في غير هذا الموضع؛ أنه متلقى من الصابئة الفلاسفة، والمشرकिन البراهمة، واليهود السحرة.

والإثبات في الجملة مذهب «الصفاتية» من الكلابية والأشعرية، والكرامية وأهل الحديث، وجمهور الصوفية والحنبلية، وأكثر المالكية والشافعية، إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، وهو قول السلفية؛ لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول «الغالية» من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث وبعض المنحرفين. وبين نفي الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب.

«فالأشعرية» وافق بعضهم في الصفات الخيرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية؛ وأما في الصفات القرآنية فلمهم قولان:

فالأشعري والباقلاني وقداؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها؛ وفيهم تجهم من جهة أخرى. فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة، ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم؛ وابن الباقلاني أكثر إثباتًا بعد الأشعري في «الإبانة» وبعد ابن الباقلاني ابن فورك. فإنه أثبت بعض ما في القرآن.

و«أما الجويني» ومن سلك طريقته؛ فمالوا إلى مذهب المعتزلة؛ فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار، فآثر فيه مجموع الأمرين.

و«القشيري» تلميذ ابن فورك؛ فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حيثئذ ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين أو متسالمين.

و«أما الحنبلية» فأبو عبد الله بن حامد قوي في الإثبات، جاد فيه ينزع لمسائل الصفات الخبرية؛ وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى؛ لكنه أليّن منه وأبعد عن الزيادة في الإثبات.

وأما أبو عبد الله بن بطة فطريقته طريقة المحدثين المحضة، كأبي بكر الآجري في «الشرعية» واللالكائي في السنن والخلال مثله قريب منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد ومتأخرو المحدثين.

و«أما التميميون» كأبي الحسن وابن أبي الفضل، وابن رزق الله فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم، وأليّن لهم؛ ولهذا تتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية، كالباقلائي والبيهقي؛ فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السُّنة.

وأما «ابن عقيل» فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات والقدر، وكرامات الأولياء؛ بحيث يكون الأشعري أحسن قولاً منه، وأقرب إلى السُّنة.

فإن «الأشعري» ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنده أحمد بن حنبل وقد ذكر «أبو بكر عبد العزيز» وغيره في مناظراته: ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث، لم يجعله مبايناً لهم؛ وكانوا قديماً متقاربين، إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة؛ مع أنه في أصل مقالته ليس على السُّنة المحضة، بل هو مقصر عنها تقصيراً معروفاً.

و«الأشعرية» فيما يثبتونه من السُّنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية - فيما يحتاجون به من القياس العقلي - فرع عليهم؛ وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القشيري.

ولا ريب أن «الأشعرية» الخراسانيين كانوا قد انحرفوا إلى التعطيل. وكثير من الحنبلية زادوا في الإثبات.

وصنف (القاضي أبو يعلى) كتابه في «إبطال التأويل» رد فيه على ابن فورك شيخ

القشيري. وكان الخليفة وغيره مائلين إليه؛ فلما صار للقشيرية دولة بسبب السلاجقة جرت تلك الفتنة، وأكثر الحق فيها كان مع الفرائية مع نوع من الباطل، وكان مع القشيرية فيها نوع من الحق مع كثير من الباطل.

«فابن عقيل» إنما وقع في كلامه المادة المعتزلية بسبب شيخه أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان المعتزليين؛ ولهذا له في كتابه «إثبات التنزيه» وفي غيره كلام يضاهي كلام الميرسي ونحوه، لكن له في الإثبات كلام كثير حسن وعليه استقر أمره في كتاب «الإرشاد» مع أنه قد يزيد في الإثبات، لكن مع هذا فمذهبه في الصفات قريب من مذهب قدماء الأشعرية والكلابية في أنه يقر ما دل عليه القرآن والخبر المتواتر، ويتأول غيره؛ ولهذا يقول بعض الحنبلية: أنا أثبت متوسطاً بين تعطيل ابن عقيل وتشبيه ابن حامد.

والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة. بسبب كلام ابن سينا في «الشفاء» وغيره؛ «ورسائل إخوان الصفا» وكلام أبي حيان التوحيدي.

وأما المادة المعتزلية في كلامه فقليلة أو معدومة كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة أو معدومة.

وكلامه في «الإحياء» غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية؛ ومادة من الأحاديث الموضوعة.

وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة تناقض المقالات في الصفات؛ فإنه قد يكفر في أحد الصفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر؛ وإذا صنف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبه.

وأما «ابن الخطيب» فكثير الاضطراب جدًّا، لا يستقر على حال وإنما هو بحث وجدل، بمنزلة الذي يطلب ولم يهتد إلى مطلوبه؛ بخلاف أبي حامد فإنه كثيرًا ما يستقر.

و«الأشعرية» الأغلب عليهم أنهم مرجئة في «باب الأسماء والأحكام» جبرية في «باب القدر»؛ وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة بل فيهم نوع من التجهم.

و«المعتزلة» وعيدية في «باب الأسماء والأحكام». قدرية في «باب القدر». جهمية محضة - واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل وخالفوهم في الوعيد - وهم أيضًا يرون الخروج على الأئمة.

وأما «الأشعرية» فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث.

و«الكلابية وكذلك الكرامية» فيهم قرب إلى أهل السُّنة والحديث، وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السُّنة والحديث.

وأما «السالمية» فهم والحنبلية كالشيء الواحد إلا في مواضع مخصوصة، تجري مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم، وفيهم تصوف ومن بدع من أصحابنا هؤلاء يبدع أيضًا التسمي في الأصول بالحنبلية وغير ذلك، ولا يرى أن يتسمى أحد في الأصول إلا بالكتاب والسُّنة. وهذه «طريقة جيدة» لكن هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد؛ فإن مسائل الدق في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد ينكر الشيء في حال دون حال. وعلى شخص دون شخص.

وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع: أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية؛ وإن سميت تلك «مسائل أصول» وهذه «مسائل فروع» فإن هذه تسمية محدثة. قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين؛ وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب؛ لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة.

وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها؛ فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرًا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة^(١)، بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين «مسائل أصول» والدقيق «مسائل فروع».

فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وإنه سميع بصير وإن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة؛ ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر.

وقد يكون الإقرار بالأحكام العملية أوجب من الإقرار بالقضايا القولية؛ بل هذا هو الغالب، فإن القضايا القولية يكفي فيها الإقرار بالجمال؛ وهو الإيمان بالله وملائكته، وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره.

وأما الأعمال الواجبة: فلا بد من معرفتها على التفصيل؛ لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة؛ ولهذا تقر الأمة من يفصلها على الإطلاق، وهم الفقهاء؛ وإن كان قد ينكر على من يتكلم في تفصيل الجمل القولية؛ للحاجة الداعية

(١) سقط بالأصل.

إلى تفصيل الأعمال الواجبة، وعدم الحاجة إلى تفصيل الجمل التي وجب الإيمان بها مجملة.

وقولنا: إنها قد تكون بمنزلتها يتضمن أشياء:

منها: أنها تنقسم إلى قطعي وظني.

ومنها: أن المصيب وإن كان واحدًا فالمخطيء قد يكون معفوًا عنه وقد يكون مذنبًا، وقد يكون فاسقًا، وقد يكون كالمخطيء في الأحكام العملية، سواء؛ لكن تلك لكثرة فروعها، والحاجة إلى تفريعها: اطمأنت القلوب بوقوع التنازع فيها، والاختلاف، بخلاف هذه؛ لأن الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه.

فلما دعت الحاجة إلى تفريع الأعمال وكثرة فروعها، وذلك مستلزم لوقوع النزاع اطمأنت القلوب فيها إلى النزاع؛ بخلاف الأمور الخيرية؛ فإن الاتفاق قد وقع فيها على الجمل؛ فإذا فصلت بلا نزاع فحسن؛ وإن وقع التنازع في تفصيلها فهو مفسدة من غير حاجة داعية إلى ذلك.

ولهذا ذم أهل الأهواء والخصومات، وذم أهل الجدل في ذلك والخصومة فيه؛ لأنه شر وفساد من غير حاجة داعية إليه؛ لكن هذا القدر لا يمنع تفصيلها ومعرفة دقتها وجلها.

والكلام في ذلك إذا كان بعلم ولا مفسدة فيه، ولا يوجب أيضًا تكفير كل من أخطأ فيها إلا أن تقوم فيه شروط التكفير، هذا لعمري في الاختلاف الذي هو تناقض حقيقي.

فأما سائر وجوه الاختلاف كاختلاف التنوع والاختلاف الاعتباري واللفظي، فأمره قريب، وهو كثير أو غالب على الخلاف في المسائل الخيرية.

وأما «الصوفية والعباد» بل وغالب العامة، فالاعتبار عندهم بنفس الأعمال الصالحة، وتركها؛ فإذا وجدت - دخل الرجل بذلك فيهم - وإن أخطأ في بعض المسائل الخيرية - وإلا لم يدخل ولو أصاب فيها؛ بل هم معرضون عن اعتبارها، والأصول عندهم هي...^(١) ويسمون هذه الأصول...^(٢).

ومما يتصل بذلك: أن المسائل الخيرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد

(١) سقط بالأصل.

(٢) سقط بالأصل.

تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم؛ وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تستحب لطائفة أو في حال كالأعمال سواء.

وقد تكون معرفتها مضرّة لبعض الناس فلا يجوز تعريفه بها، كما قال علي - عليه السلام - : «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون؛ أتحبون أن يكذب الله ورسوله»^(١). وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»^(٢).

وكذلك قال ابن عباس - عليه السلام - لمن سأل عن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [الطلاق: ١٢] الآية فقال: ما يؤمنك إنني لو أخبرتك بتفسيرها لكفرت؟ وكفرك تكذيبك بها. وقال لمن سأل عن قوله تعالى: ﴿تَنْجِ الْمَلِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] هو يوم أخبر الله به؛ الله أعلم به ومثل هذا كثير عن السلف.

فإذا كان العلم «بهذه المسائل» قد يكون نافعًا، وقد يكون ضارًا لبعض الناس، تبين لك أن القول قد ينكر في حال دون حال، ومع شخص دون شخص؛ وإن العالم قد يقول القولين الصوابين، كل قول مع قوم، لأن ذلك هو الذي ينفعهم، مع أن القولين صحيحان لا منافاة بينهما، لكن قد يكون قولهما جميعًا فيه ضرر على الطائفتين؛ فلا يجمعهما إلا لمن لا يضره الجمع.

وإذا كانت قد تكون قطعية، وقد تكون اجتهادية: سوغ اجتهاديتها ما سوغ في المسائل العملية، وكثير من تفسير القرآن. أو أكثره من هذا الباب؛ فإن الاختلاف في كثير من التفسير هو من باب المسائل العلمية الخبرية لا من باب العملية؛ لكن قد تقع الأهواء في المسائل الكبار، كما قد تقع في مسائل العمل.

وقد ينكر أحد القائلين على القائل الآخر قوله إنكارًا يجعله كافرًا، أو مبتدعًا فاسقًا، يستحق الهجران وإن لم يستحق ذلك، وهو أيضًا اجتهاد.

وقد يكون ذلك التغليظ صحيحًا في بعض الأشخاص، أو بعض الأحوال، لظهور السنة التي يكفر من خالفها؛ ولما في القول الآخر من المفسدة الذي يبدع قائله؛ فهذه أمور ينبغي أن يعرفها العاقل؛ فإن القول مصدق إذا قيل: فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقًا للمخبر.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، المقدمة / باب النهي عن الحديث بكل ما سمع برقم (٥) (٨).

أما كونه عند المستمع معلومًا، أو مظنونًا، أو مجهولًا، أو قطعياً، أو ظنيًا أو يجب قبوله، أو يحرم، أو يكفر جاحده، أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

فإذا رأيت إمامًا قد غلظ على قائل مقالته، أو كفره فيها فلا يعتبر هذا حكمًا عامًا في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، والتكفير له؛ فإن من جحد شيئًا من الشرائع الظاهرة، وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئًا ببلد جهل لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية.

وكذلك العكس إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك. ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع.

وهو أن ينظر في «شيئين في المقالة» هل هي حق؟ أم باطل؟ أم تقبل التقسيم فتكون حقًا باعتبار، باطلًا باعتبار؟ وهو كثير وغالب؟.

ثم النظر الثاني في حكمه إثباتًا، أو نفيًا، أو تفصيلًا، واختلاف أحوال الناس فيه فمن سلك هذا المسلك أصاب الحق قولاً وعملاً، وعرف بإبطال القول وإحقاقه وحمده، فهذا هذا والله يهدينا ويرشدنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فصل

قد عرف أن الأشياء لها وجود في «الأعيان» ووجود في «الأذهان» ووجود في «اللسان» ووجود في «البنان» وهو: العيني، والعلمي، واللفظي، والرسمي.

ثم قال: من قال: إن الوجود العيني والعلمي لا يختلف باختلاف الأعصار والأمصار، والأمم؛ بخلاف اللفظي والرسمي فإن اللغات تختلف باختلاف الأمم كالعربية والفارسية، والرومية والتركية.

وهذا قد يذكره بعضهم في «كلام الله تعالى» أنه هو المعنى الذي لا يختلف باختلاف الأمم، دون الحروف التي تختلف؛ كما هو قول الكلابية والأشعرية، ويضمون إلى ذلك، إلى أن كتبه إنما اختلفت لاختلاف لفظها فقط؛ فكلامه بالعبرية هو التوراة، وبالعربية هو القرآن، كما يقولون: إن «المعنى القديم» يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا، فهذه صفات عارضة له؛ لا أنواع له.

ويذكر بعضهم هذا القول مطلقًا في «أصول الفقه» في مسائل اللغات، ويذكره

بعضهم في مسألة الاسم والمسمى، وأسماء الله الحسنى، كأبي حامد.
قلت: وهذا القول فيه نظر، وبعضه باطل؛ وذلك أن ألفاظ اللغات منها: متفق عليه، كالتنور، وكما يوجد من الأسماء المتحدة في اللغات.
ومنها: متنوع كأكثر اللغات، واختلافها اختلاف تنوع لا تضاد؛ كاختلاف الاسمين للمسمى الواحد.

وكذلك معاني اللغات؛ فإن «المعنى الواحد» الذي تعلمه الأمم؛ وتعبر عنه كل أمة بلسانها؛ قد يكون ذلك المعنى واحدًا بالنوع في الأمم؛ بحيث لا يختلف كما يختلف اللفظ الواحد بالعربية.

وقد يكون تصور ذلك المعنى متنوعًا في الأمم مثل: أن يعلمه أحدهم بنعت، ويعبر عنه باعتبار ذلك النعت، وتعلمه الأمة الأخرى بنعت آخر، وتعبر عنه باعتبار ذلك النعت، كما هو الواقع في أسماء الله وأسماء رسوله، وكتابه، وكثير من الأسماء المعبر بها عن الأشياء المتفق على علمها في الجملة «فتكرى، وخداي، ونست شك»، ونحو ذلك. وإن كانت أسماء لله تعالى فليس معناها مطابقًا من كل وجه لمعنى اسم الله؛ وكذلك يبغيث ويهشم ونحو ذلك.

ولهذا إذا تأملت الألفاظ التي يترجم بها القرآن - من الألفاظ الفارسية والتركية وغيرها - تجد بين المعاني نوع فرق، وإن كانت متفقة في الأصل، كما أن اللغتين متفقة في الصوت، وإن اختلفت في تأليفه؛ وقد تجد التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين الألفاظ «المتكافئة» - الواقعة بين المترادفة والمتباينة - كالصارم والمهند؛ وكالريب والشك، والمور والحركة، والصراط والطريق.

وتختلف اللغتان أيضًا في قدر ذلك المعنى، وعمومه وخصوصه؛ كما تختلف في حقيقته ونوعه، وتختلف أيضًا في كيفيته وصفته وغير ذلك.

بل الناطقان بالاسم الواحد باللغة الواحدة يتصور أحدهما منه ما لم يتصور الآخر حقيقته وكميته وكيفيته وغير ذلك؛ فإذا كان المعنى المدلول عليه بالاسم الواحد لا يتحد من كل وجه في قلب الناطقين؛ بل ولا في قلب الناطق الواحد في الوقتين؛ فكيف يقال إنه يجب اتحاده في اللغات المتعددة.

يوضح ذلك أن ما تعلمه الملائكة منه ليس على حد ما يعلمه البشر، وما يعلمه الله فيه ليس على حد ما تعلمه الملائكة؛ لكن الاختلاف اختلاف تنوع لا تضاد.

وأما قول من قال: إن معاني الكتب المنزلة سواء ففساده معلوم بالاضطرار، فإننا لو عبرنا عن معاني القرآن بالعبرية وعن معاني التوراة بالعربية: لكان أحد المعنيين

ليس هو الآخر، بل يعلم بالاضطرار تنوع معاني الكتب واختلافها اختلاف تنوع أعظم من اختلاف حروفها؛ لما بين العربية والعبرية من التفاوت؛ وكذلك معاني البقرة ليست هي معاني آل عمران.

وأبعد من ذلك جعل الأمر هو الخبر. ولا ينكر أن هذه المختلفات قد تشترك في حقيقة ما، كما أن اللغات تشترك في حقيقة ما، فإن جاء أن يقال: إنها واحدة مع تنوعها: فكذلك اللغات سواء، بل اختلاف المعاني أشد.

أما دعوى كون أحدهما صفة حقيقية، والأخرى وضعية، فليس كذلك، وهذا موضع ينتفع به في «الأسماء واللغات» و«في أصول الدين» و«الفقه» وفي معرفة «ترجمة اللغات».

وأيضاً: لم يجر العرف بأن اللغة الواحدة، واللفظ الواحد، [يكون] النطق به من جميع الناطقين على حد واحد، ليس فيه تفاوت أصلاً، فإن حصل المقصود بالجميع فكذلك المعنى الواحد، فإن اللغات وإن اختلفت فقد يحصل أصل المقصود بالترجمة، فكذلك المعاني، فإن الترجمة تكون في اللفظ والمعنى، ولهذا سمى المسلمون ابن عباس ترجمان القرآن وهو يترجم اللفظ.....^(١).

فصل

مما يبين أن طريقة اتباع الأنبياء من «أهل السنة» هي الموصلة إلى الحق دون طريقة من خالفهم من الفلاسفة، والمتكلمين: أن المقصود هو العلم، وطريقه هو الدليل، والأنبياء جاءوا بالإثبات المفصل والنفي المجمل، كإثبات الصفات لله مفصلة، ونفي الكفو عنه.

و«الفلاسفة» يجيئون بالنفي المفصل: ليس بكذا ولا كذا، فإذا جاء الإثبات أثبتوا وجوداً مجملًا، واضطربوا في «أول مقامات ثبوته» وهو أن وجوده هو عين ذاته، أو صفة ذاتية لها، أو عرضية؟ ونحو ذلك من النزاعات الذهنية اللفظية.

ومعلوم أن النفي لا وجود له، ولا يعلم النفي والعدم إلا بعد العلم بالثبوت والوجود، حتى إن طائفة من المتكلمين نفوا العلم بالمعدوم، إلا إذا جعل شيئاً لأن العلم - فيما زعموا - لا بد أن يتعلق بشيء، والتحقيق أن العلم بالعدم يحصل بواسطة العلم بالموجود فإذا علمنا أنه «لا إله إلا الله» تصورنا إلهًا موجودًا، وعلمنا عدم ما

(١) سقط بالأصل.

تصورناه إلا عن الله.

وكذلك سائر ما ننفيه لا بد أن نتصوره أولاً ثم ننفيه ولا نتصوره إلا بعد تصور شيء موجود، ثم نتصور ما شابهه، أو ما يتركب من اجزائه، كتصور بحر زئبق وجبل ياقوت وآلهة متعددة، ونحو ذلك. ثم ننفيه؛ وإلا فتصور معدوم مبتدع، لا يناسب الموجودات بوجه لا يمكن العقل إبداعه، سواء كان من العلوم النظرية أو العلمية، كتصور الفاعل ما يفعله قبل فعله.

فإنه في الحقيقة تصور معدوم؛ لوجوده؛ كما أن غيره تصور معدوم ممكن أو ممتنع يوجد، أو لا يوجد فالمعدوم الفعلي وغير الفعلي لا يبتدعه عقل الإنسان، من غير مادة وجودية، كما لا تبدع قدرته شيئاً من غير مادة وجودية وإنما الإبداع من خصائص الربوبية. وكيف يعلم؟ وكيف يفعل؟ باب آخر.

فتبين بهذا: أن العلم بالموجود وصفاته، هو الأصل، وأن العلم بالعدم المطلق والمقيد تبع له، وفرع عليه. وأيضاً فالعلم بالعدم لا فائدة للعالم به، إلا لتمام العلم بالموجود، وتمام الموجود في نفسه؛ إذ تصور «لا شيء» لا يستفيد به العالم صفة كمال، لكن علمه بانتفاء النقائص مثلاً عن الموجود علم بكماله.

وكذلك العلم بنفي الشركاء عنه علم بوحديته التي هي من الكمال، وكذلك تصور ما يراد فعله مفضٍ إلى وجود الفعل، وتصور ما يراد تركه مفضٍ إلى الترك الذي هو عدم الشر، الذي يكمل الموجود بعده.

وذلك أن هذا الذي ذكرته في العلم والقول يقال مثله في الإرادة والعمل؛ فإن الإرادة متوجهة إلى الموجود بنفسه، الذي هو الفعل، ومتوجهة إلى عدم الذي هو الترك على طريق التبع، لدفع الفساد عن المقصود الموجود^(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

فصل

في (القاعدة العظيمة الجليلة) في «مسائل الصفات، والأفعال» من حيث قدمها ووجوبها، أو جوازها ومشتقاتها، أو وجوب النوع مطلقاً، وجواز الأحاد معيناً. فنقول:

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٣ - ٦٧).

(المضافات إلى الله) سبحانه في الكتاب والسنة، سواء كانت إضافة اسم إلى اسم، أو نسبة فعل إلى اسم، أو خبر باسم عن اسم، لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدهما: إضافة الصفة إلى الموصوف، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُجِيطُونَ شَيْءًا مِّنْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

وفي حديث الاستخارة: «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك»^(١) وفي الحديث الآخر: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق»^(٢) فهذا في الإضافة الإسمية.

وأما بصيغة الفعل فكقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقوله: ﴿عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْضُوهُ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

وأما الخبر الذي هو جملة إسمية، فمثل قوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وذلك لأن الكلام الذي توصف به الذوات: إما جملة، أو مفرد، فالجملة إما إسمية كقوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أو فعلية كقوله: ﴿عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْضُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]. أما المفرد فلا بد فيه من إضافة الصفة لفظاً أو معنى كقوله: ﴿يَشْتَرِي مِّنْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله: ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنِّهِمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] أو إضافة الموصوف كقوله: ﴿ذُو الْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨].

والقسم الثاني: إضافة المخلوقات كقوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] وقوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] وقوله: ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧] و﴿عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الصفات: ٤٠] وقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فهذا القسم لا خلاف بين المسلمين في أنه مخلوق، كما أن القسم الأول لم يختلف أهل السنة والجماعة في أنه قديم وغير مخلوق.

(١) جزء من حديث الاستخارة الذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١١٦٢، ٦٣٨٢، ٧٣٩٠) والترمذي في سننه برقم (٤٨٠) وابن ماجه في سننه برقم (١٣٨٣) من حديث حابر عليه السلام.

(٢) جزء من حديث أخرجه النسائي في سننه (٥٤/٣) وأحمد في المسند (٢٦٤/٤) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن النسائي برقم (١٢٣٨).

وقد خالفهم بعض أهل الكلام في ثبوت الصفات؛ لا في أحكامها، وخالفهم بعضهم في قدم العلم، وأثبت بعضهم حدوثه، وليس الغرض هنا تفصيل ذلك.

الثالث - وهو محل الكلام هنا - ما فيه معنى الصفة، والفعل، مثل قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وقوله: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠] وقوله: ﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣] وقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا أَتَيْنَاهَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨] وقوله: ﴿رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ﴿وَأَعِزَّنَا وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِدَنًى﴾ [ص: ٧٥] وقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْمَرْسِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَجَاءَ رَيْكَ وَالْمَلَكُ صَفًى صَفًى﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالنَّارِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وفي الأحاديث شيء كثير، كقوله في حديث «الشفاعة»: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»^(١) وقوله: «ضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة»^(٢) وقوله: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا» الحديث^(٣). وأشبه هذا. وهو باب واسع.

-
- (١) جزء من حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٨٢٦) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وتامه: فقالوا كيف يا رسول الله؟ قال: «يقاقل هذا في سبيل الله عز وجل فيُستشهد، ثم يتوب الله على القاتل فيُسلم، فيُقاتل في سبيل الله عز وجل فيُستشهد».
 (٣) تقدم تخريجه.

وقوله: «إذا تكلم الله بالوحي: سمع اهل السموات...»^(١) فالناس فيه على قولين:

أحدهما: - وهو قول المعتزلة، والكلابية، والأشعرية، وكثير من الحنبلية، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية، وغيرهم - أن هذا القسم لا بد أن يلحق بأحد القسمين قبله؛ فيكون: إما قديمًا قائمًا به عند من يجوز ذلك، وهم (الكلابية). وإما مخلوقًا منفصلًا عنه، ويمتنع أن يقوم به نعت أو حال أو فعل، أو شيء ليس بقديم، ويسمون هذه المسألة: «مسألة حلول الحوادث بذاته».

ويقولون: يمتنع أن تحل الحوادث بذاته، كما يسميها قوم آخرون: فعل الذات بالذات، أو في الذات؛ ورأوا أن تجوز ذلك يستلزم حدوثه؛ لأن الدليل الذي دلهم على حدوث الأجسام: قيام الحوادث بها؛ فلو قامت به لزم أحد الأمرين: أو بطلان العلم بحدوث العالم.

ومن خالفهم في ذلك قال: دليل حدوث العالم إمتناع خلوه عن الحوادث، وكونه لا يسبقها، وأما إذا جاز أن يسبقها لم يكن في قيامها به ما يدل على الحدوث. ويقول آخرون: إنه ليس هذا هو الدليل على حدوث العالم، بل هو ضعيف. ولهم مأخذ آخر.

ثم هم فريقان:

أحدهما: من يرى امتناع قيام الصفات به أيضًا؛ لاعتقاده أن الصفات أعراض، وأن قيام العرض به يقتضي حدوثه أيضًا، وهؤلاء نفاة الصفات من المعتزلة، فقالوا حيثئذ: إن القرآن مخلوق، وإنه ليس لله مشيئة قائمة به، ولا حب، ولا بغض، ونحو ذلك.

وردوا جميع ما يضاف إلى الله إلى إضافة خلق، أو إضافة وصف من غير قيام معنى به.

والثاني: مذهب الصفاتية أهل السنة وغيرهم، الذين يرون قيام الصفات به، فيقولون: له مشيئة قديمة، وكلام قديم، واختلفوا في حبه وبغضه، ورحمته وأسفه،

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١) وأبو داود في سننه برقم (٣٩٨٩) والترمذي في سننه برقم (٣٢٢٣) وابن ماجه في سننه برقم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاء لقوله كالسلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير...» الحديث.

ورضاه وسخطه، ونحو ذلك، هل هو بمعنى المشيئة، أو صفات أخرى غير المشيئة؟ على قولين. وهذا الاختلاف عند الحنبلية والأشعرية وغيرهم. ويقولون: إن الخلق ليس هو شيئاً غير المخلوق، وغير الصفات القديمة، من المشيئة والكلام.

ثم يقولون للمتكلمين في الخلق، هل هو مخلوق؟ أربعة أقوال:

أحدها: أن الخلق هو المخلوق.

والثاني: أنه قائم بالمخلوق.

والثالث: أنه معنى قائم بنفسه.

والرابع: أنه قائم بالخالق.

قال القاضي أبو يعلى الصغير من أصحابنا: من قال الخلق هو المخلوق، ومنهم من قال: الخلق غير المخلوق، فالخلق صفة قائمة بذاته، والمخلوق الموجود المخترع. وهذا بناء على أصلنا، وأن الصفات [الناشئة] عن الأفعال موصوف بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة. قال: وهذا هو الصحيح.

ويقولون في الاستواء والنزول، والمجيء وغير ذلك من أنواع الأفعال، التي هي أنواع جنس الحركة: أحد قولين:

إما أن يجعلوها من باب «النسب» و«الإضافات» المحضة، بمعنى أن الله خلق العرش بصفة التحت، فصار مستوياً عليه، وإنه يكشف الحجب التي بينه وبين خلقه فيصير جائياً إليهم ونحو ذلك، وأن التكليم إسماع المخاطب فقط، وهذا قول أهل السنة من أهل هذا القول، من الحنبلية ومن وافقهم فيه، أو في بعضه من الأشعرية وغيرهم.

أو يقول: إن هذه «أفعال محضة» في المخلوقات من غير إضافة، ولا نسبة فهذا اختلاف بينهم، هل ثبت لله هذه النسب والإضافات! مع اتفاق الناس على أنه لا بد من حدوث «نسب» و«إضافات» لله تعالى كالمعية ونحوها؟ ويسمي ابن عقيل هذه النسب: «الأحوال» لله، وليست هي «الأحوال» التي تنازع فيها المتكلمون مثل العالمية، والقادرية؛ بل هذه النسب والإضافات يسميها الأحوال.

ويقول: إن حدوث هذه الأحوال، ليس هو حدوث الصفات؛ فإن هذه الأحوال نسب بين الله وبين الخلق، فإن ذلك لا يوجب ثبوت معنى قائم بالمنسوب إليه، كما أن الإنسان يصعد إلى السطح فيصير فوقه، ثم يجلس عليه فيصير تحته، والسطح متصف تارة بالفوقية والعلو، وتارة بالتحتية والسفول، من غير قيام صفة فيه ولا تغير.

وكذلك إذا ولد للإنسان مولود، فيصير أخوه عمًا، وأبوه جدًا وابنه أخًا، وأخو زوجته خالًا، وتنسب لهم هذه النسب والإضافات من غير تغير فيهم.

والقول الثاني: وهو قول الكرامية، وكثير من الحنبلية، وأكثر أهل الحديث، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية وجمهور المسلمين. وأكثر كلام السلف ومن حكى مذهبهم حتى الأشعري؛ يدل على هذا القول - أن هذه الصفات الفعلية ونحوها؛ المضافة إلى الله؛ «قسم ثالث» ليست من المخلوقات المنفصلة عنه؛ وليست بمنزلة الذات والصفات القديمة الواجبة، التي لا تتعلق بها مشيئته: لا بأنواعها ولا بأعيانها. وقد يقول هؤلاء: إنه يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء، ولم يزل متكلمًا؛ بمعنى أنه لم يزل يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء، وكلامه منه ليس مخلوقًا. وكذلك يقولون: وإن كان له مشيئة قديمة فهو يريد إذا شاء، ويغضب ويمقت.

ويقول هؤلاء أو أكثرهم ما جاء من النصوص على ظاهره مثل قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] إنه استوى عليه بعد أن لم يكن مستويًا عليه، وأنه يدنو إلى عباده ويقرب منهم، وينزل إلى سماء الدنيا ويحيي يوم القيامة؛ بعد أن لم يكن جائيًا. ثم من هؤلاء من قد يقول: تحل «الحوادث» بذاته، ومنهم من لا يطلق هذا اللفظ؛ إما لعدم ورود الأثر به؛ وإما لإيهام معنى فاسد؛ من أن ذلك كحلول «الأعراض» بالمخلوقات؛ كما يمتنع جمهور المتكلمين من تسمية صفاته إعراضًا؛ وإن كانت صفات قائمة بالموصوف كالأعراض.

وزعم ابن الخطيب أن أكثر الطوائف والعقلاء: يقرون بهذا القول في الحقيقة؛ وإن أنكروه بالاستتہام؛ حتى الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية.

أما «الفلاسفة» فإن عندهم أن الإضافات موجودة في الأعيان؛ والله موجود مع حادث. و«المعية» صفة حادثة في ذاته، وقد صرح أبو البركات البغدادي صاحب «المعتبر» بحدوث علوم، وإرادات جزئية في ذاته المعينة. وقال: إنه لا يتصور الاعتراف بكونه إلهاً لهذا العالم إلا مع القول بذلك. ثم قال: الاجلال من هذا الاجلال واجب، والتنزيه من هذا التنزيه لازم.

وأما «المعتزلة» فإن البصريين كأبي علي وأبي هاشم يقولون بحدوث المرئي والمسموع، وبه تحدث صفة السمعية والبصرية لله، وأبو الحسين البصري يقول بتجدد علوم ذاته بتجدد المعلومات، والأشعرية أيضًا يقولون بأن المعدومات لم تكن مسموعة ولا مرئية؛ ثم صارت مسموعة مرئية بعد وجودها وليس السمع والبصر عندهم مجرد نسبة؛ بل هو صفة قائمة بذات السميع البصير، وقد يلزمون بقولهم: بأن النسخ هو

رفع الحكم أو انتهاؤه. وقولهم علمه بالجزئيات. وكذلك بانقطاع تعلق القدرة والإرادة منه.

والتحقيق: أن التصريح بالخلاف في هذا الأصل موجود في عامة الطوائف، ليس مخصوصاً بأهل الحديث.

ثم «النفاء» قد يقال إن هذا القول يلزمهم إذا أثبتوا لله نوعاً غير قديمة؛ فيصير هذا الأصل متفقاً عليه، وهم قد يعتذرون عن تلك اللوازم؛ تارة بأعذار صحيحة؛ فلا يكون لازماً لهم، وتارة بأعذار غير صحيحة فيكون لازماً لهم، وهذا لا ريب فيه.

وأما نصوص الكتاب والسنة: فلا ريب أن ظاهرها موافق لهذا القول؛ لكن الأولون قد يتأولونها أو يفرضونها، وأما هؤلاء فيقولون: إن فيها نصوصاً لا تقبل التأويل. وأن ما قبل التأويل قد انضم إليه من القرائن والضمائم^(١) ما يعلم قطعاً أن الله ورسوله أراد ذلك؛ أو أن هذا مفهوم.

ويقولون: للنفاة دليل معتمد وإنما معهم التقليد لأسلافهم بالشناعة، والتهويل على المخاطبين الذين لم يعرفوا دقيق الكلام، وأن هذا مذهب عامة أهل الملل وخواص عباد الله، وإنما خالف ذلك أهل البدع في الملل والأولون قد يقولون: هذا خلاف الإجماع وهذا كفر، وهذا يستلزم التغير والحدوث وقد رأيت للناس في هذا الأصل عجائب.

وقال الإمام أحمد في الجزء الذي فيه «الرد على الجهمية والزنادقة»: وكذلك الله تكلم كيف شاء، من غير أن نقول جوف ولا فم ولا شفطان.

وقال بعد ذلك: بل نقول إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا نقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق، وكلامه فيه طول.

قال:

(باب ما أنكرت الجهمية من إن الله كلم موسى)

فقلنا: لم أنكرتم ذلك؟ قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يكلم؛ إنما كَوَّن شيئاً فعبّر عن الله، وخلق صوتاً فأسمعه، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفقين.

فقلنا: هل يجوز أن يكون لمكون غير الله أن يقول: ﴿يَمُوسَى﴾  إني أنا

(١) كذا بالأصل.

رَبِّكَ ﴿طه: ١١، ١٢﴾؟ أو يقول: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِرِّ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ﴿طه: ١٤﴾. فمن زعم أن ذلك غير الله فقد ادعى الربوبية؛ ولو كان كما زعم الجهمي أن الله كَوْنٌ شَيْئًا كان يقول ذلك المكون: (يا موسى إن الله رب العالمين) ولا يجوز أن يقول: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

وقد قال الله جل ثناؤه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقال: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] فهذا منصوص القرآن.

وأما ما قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يكلم؛ فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيشمة عن عدي بن حاتم الطائي، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»^(١). وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم، وشفتين ولسان. فنقول: أليس الله قال للسماوات والأرض: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالُوا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] أتراها أنها قالت بجوف وفم وشفتين ولسان؟

وقال: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] أتراها أنها يسبحن بجوف وفم ولسان وشفتين؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء، وكذلك الله تكلم كيف شاء، من غير أن تقول جوف ولا فم، ولا شفتان ولا لسان.

فلما خنقته الحجاج قال: إن الله كلم موسى، إلا أن كلامه غيره، فقلنا: وغيره مخلوق؟ قال: نعم. قلنا: هذا مثل قولكم الأول، إلا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشنعة، وحديث الزهري قال: لما سمع موسى كلام ربه قال: «يا رب هذا الذي سمعته هو كلامك؟ قال: نعم يا موسى هو كلامي، وإنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولي قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك؛ وإنما كلمتك على كفر ما يطيق بدتك؛ ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت!»

قال فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صف لنا كلام ربك. قال: «سبحان الله! وهل أستطيع أن أصفه لكم؟» قالوا: فشبّهه؟ قال: «سمعت أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه مثله».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٦٥٣٩، ٧٤٤٣، ٧٥١٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله، ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة».

وقلنا للجهمية: من القائل يوم القيامة: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مَا أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] أليس الله هو القائل؟ قالوا: يُكُونُ الله شيئاً فيعبر عن الله، كما كونه فعبر لموسى.

قلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴿١﴾ فَلَنَقْضِ عَنْهُمْ بِعَلَمٍ﴾ [الأعراف: ٦ - ٧] أليس الله هو الذي يسأل؟ قالوا: هذا كله إنما يكون شيئاً فيعبر عن الله.

فقلنا: قد أعظمتكم على الله الفرية، حين زعمتم أنه لا يتكلم، فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك، ولا تزول من مكان إلى مكان.

فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله قد يتكلم؛ لكن كلامه مخلوق. قلنا: قد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم، وكذلك بنو آدم كانوا ولا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه؛ فتعالى الله عن هذه الصفة علواً كبيراً.

بل نقول: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا نقول إنه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاماً، ولا نقول إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علماً، ولا نقول إنه قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة، ولا نقول إنه قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نوراً، ولا نقول إنه قد كان ولا عظمة حتى خلق لنفسه عظمة، وذكر كلاماً طويلاً في تقرير الصفات وأنها لا تنافي التوحيد.

ومما يشبه هذا أن الصفات التي هي من جنس الحركة: كالاتيان والمجيء والنزول، هل تتأول بمعنى مجيء قدرته وأمره؟ على روايتين:

إحدهما: هي بمعنى مجيء قدرته وهي رواية حنبل في المحنة.

والثانية: تمر كسائر الصفات، وهي ظاهر المذهب المشهور عند أصحابنا.

ثم منهم من غلط حنبل، ومنهم من قال قاله أحمد إلزاماً لهم، ومنهم من جعله رواية خاصة كابن الزاغوني، وعمم ابن عقيل ذلك في سائر الصفات.

وهذا الأصل يتفرع في أكثر مسائل الصفات؛ لا سيما مسألة الكلام والارادة، والصفات المتعلقة بالمشيئة، كالنزول والاستواء؛ وهو كان سبب وقوع النزاع بين إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة، وبين طائفة من فضلاء أصحابه.

فصل

قال القاضي: قال «أحمد» في رواية حنبل: لم يزل الله متكلمًا عالمًا. غفورًا. وقال في رواية عبد الله: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء. ووجدتها في «المحنة» رواية حنبل لما سأله عبد الرحمن بن إسحاق قاضي «المعتصم» فلامه، فقال: ما تقول في القرآن؟ قال فقلت: ما تقول في العلم؟ فسكت. فقلت لعبد الرحمن: القرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله، قال: فسألت عبد الرحمن فلم يرد علي شيئًا، وقال لي عبد الرحمن: كان الله ولا قرآن، فقلت: كان الله ولا علم؟ فأمسك. ولو زعم أن الله كان ولا علم لكفر بالله.

ثم قال أبو عبد الله: لم يزل الله عالمًا متكلمًا، يعبد الله بصفاته غير محدودة، ولا معلومة، إلا بما وصف به نفسه، ونرد القرآن إلى عالمه إلى الله فهو أعلم به؛ منه بدأ وإليه يعود.

وقال في موضع آخر: سمعت أبا عبد الله يقول: لم يزل الله متكلمًا، والقرآن كلام الله غير مخلوق. وعلى كل جهة. ولا يوصف الله بشيء أكثر مما وصف به نفسه.

وقال أبو بكر عبد العزيز - في الجزء الأول من «كتاب السنة في المقنع» - لما سأله أنكم إذا قلتم: لم يزل متكلمًا كان ذلك عبثًا. فقال: لأصحابنا قولان:

أحدهما: لم يزل متكلمًا كالعلم؛ لأن ضد الكلام الخرس، كما أن ضد العلم الجهل.

قال: ومن أصحابنا من قال قد أثبت لنفسه أنه خالق ولم يجز أن يكون خالقًا في كل حال؛ بل قلنا إنه خالق في وقت إرادته أن يخلق، وإن لم يكن خالقًا في كل حال، ولم يبطل أن يكون خالقًا؛ كذلك وإن لم يكن متكلمًا في كل حال لم يبطل أن يكون متكلمًا؛ بل هو متكلم خالق وإن لم يكن خالقًا في كل حال ولا متكلمًا في كل حال.

قال القاضي أبو يعلى، في كتاب «إيضاح البيان في مسألة القرآن» لما أورد عليه هذا السؤال فقال: نقول إنه لم يزل متكلمًا، وليس بمكلم ولا مخاطب، ولا أمر، ولا ناه؛ نص عليه أحمد في رواية حنبل وساق الكلام إلى أن ذكر عن أبي بكر ما حكاه في المقنع ثم قال: لعل هذا القائل من أصحابنا يذهب إلى قول أحمد بن حنبل في رواية عبد الله: «لم يزل متكلمًا إذا شاء».

قال: والقائل بهذا قائل بحدوث القرآن، وقد تأولنا كلام أحمد يتكلم إذا شاء في أول المسألة، ولا يشبه هذا وصفه بالخلق والرزق؛ لأن تلك الصفات يجب أن

تقدر فيها ذلك؛ وذلك لأننا لو قدرنا وجود الفعل فيما لم يزل أفضى إلى قدم العالم، فأما الكلام فهو كالعلم.

وقال القاضي في أول المسألة: قول أحمد: لم يزل غفورًا بيان أن جميع الصفات قديمة، سواء كانت مشتقة من فعل كالغفران، والخلق، والرزق، أو لم تكن مشتقة. وقوله: لم يزل متكلما إذا شاء: معناه إذا شاء أن يسمعه.

قلت: وطريقة القاضي هذه هي طريقة أصحابه وأصحابهم، وغيرهم، كابن عقيل، وابن الزاغوني.

وأما أكثر أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم، وكثير من أهل الكلام أيضًا فيخالفونه في ذلك، ويقولون في الفعل أحد قولين:

أحدهما: - وهو القول الآخر للقاضي، الذي هو الصحيح عند أصحابنا - أما أن الفعل قديم والمفعول مخلوق؛ كما نسلم ذلك لهم في الإرادة، والقول المكون: أي الإرادة قديمة، والمراد محدث، وكما أن المنازع يقول: التكوين قديم فالمكون مخلوق.

والثاني: أن الفعل نفسه عندهم - كالقول كلاهما - غير مخلوق، مع أنه يكون في حال دون حال؛ إذ هو قائم بالله، والمخلوق لا يكون إلا منفصلًا عن الله.

ويقولون: إن قول أحمد موافق لما قلناه؛ لأنه قال: لم يزل متكلما إذا شاء ولم يقل لم يزل مكلما إذا شاء، والمتعلق بالمشيئة - عند من يقول إنه قديم واجب - إنما هو التكليم الذي هو فعل جائز لا التكلم.

فبين ذلك أن أحمد - رحمته الله - قال في الموضع الآخر: لم يزل الله متكلما عالمًا غفورًا. فذكر الصفات الثلاث: الصفة التي هي قديمة واجبة وهي العلم، والتي هي جائزة متعلقة بالمشيئة وهي المغفرة. فهذان متفق عليهما.

وذكر أيضًا التكلم، وهو القسم الثالث: الذي فيه نزاع، وهو يشبه العلم من حيث هو وصف قائم به، لا يتعلق بالمخلوق، ويشبه المغفرة من حيث هو متعلق بـمشيئته، كما فسر في الموضع الآخر.

فعلم أن قدمه عنده: أنه لم يزل إذا شاء تكلم، وإذا شاء سكت، لم يتجدد له وصف القدرة على الكلام التي هي صفة كمال، كما لم يتجدد له وصف القدرة على المغفرة؛ وإن كان الكمال هو أن يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء.

وأما قول القاضي: إن هذا قول بحدوثه، فيجيبون عنه بجوابين.

أحدهما: ألا يسمى محدثًا أن يسمى حديثًا؛ إذ المحدث هو المخلوق المنفصل، وأما الحديث فقد سماه الله حديثًا؛ وهذا قول الكرامية، وأكثر أهل الحديث، والحنبلية.

والثاني: أنه يسمى محدثًا، كما في قوله: ﴿مَنْ ذَكَرَ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢] وليس بمخلوق. وهذا قول كثير من الفقهاء، وأهل الحديث والكلام، كداود بن علي الأصبهاني - صاحب المذهب - لكن المنقول عن أحمد إنكار ذلك، وقد يحتج به لأحد قولي أصحابنا.

قال المروزي، قال أبو عبد الله: مَنْ داود بن علي الأصبهاني؟ لا فرج الله عنه، جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري، أن داود الأصبهاني، قال: كذبًا: إن القرآن محدث، وذكر أبو بكر الخلال في هذه الرواية في «كتاب السنة». وقال عبد الله بن أحمد: إستانذ «داود» على أبي فقال: من هذا. داود؟ لا جبر دود الله قلبه، ودود الله قبره، فمات مدودًا.

والاطلاقات قد توهم خلاف المقصود، فيقال: إن أردت بقولك محدث أنه مخلوق منفصل عن الله - كما يقوله الجهمية، والمعتزلة، والنجارية - فهذا باطل لا نقوله؛ وإن أردت بقولك: إنه كلام تكلم الله به بمشيئته، بعد أن لم يتكلم به بعينه - وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك، مع أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء فإننا نقول بذلك. وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو قول السلف، وأهل الحديث؛ وإنما ابتدع القول الآخر الكلابية، والأشعرية؛ ولكن أهل هذا القول لهم قولان.

أحدهما: أنه تكلم بعد أن لم يكن متكلمًا؛ وإن كان قادرًا على الكلام، كما أنه خلق السموات والأرض، بعد أن لم يكن خلقهما، وإن كان قادرًا على الخلق. وهذا قول الكرامية وغيرهم ممن يقول إنه تحله الحوادث، بعد أن لم تكن تحله، وقول من قال: إنه محدث يحتمل هذا القول، وإنكار أحمد يتوجه إليه.

والثاني: أنه لم يزل متكلمًا يتكلم إذا شاء. وهذا هو الذي يقوله من يقوله من أهل الحديث.

وأصحاب هذا القول، قد يقولون: إن كلامه قديم، وإنه ليس بحادث ولا محدث؛ فيريدون نوع الكلام، إذ لم يزل يتكلم إذا شاء؛ وإن كان الكلام العيني يتكلم به إذا شاء، ومن قال: ليست تحل ذاته الحوادث، فقد يريد به هذا المعنى. بناء على أنه لم يحدث نوع الكلام في كيفية ذاته.

وقال أبو عبد الله بن حامد في «أصوله» ومما يجب الإيمان به والتصديق أن الله يتكلم؛ وأن كلامه (قديم) وأنه لم يزل متكلمًا في كل أوقاته بذلك موصوفًا، وكلامه

قديم غير محدث، كالعلم والقدرة، وقد يجيء على المذهب أن يكون الكلام صفة متكلم لم يزل موصوفاً بذلك، ومتكلماً كلما شاء وإذا شاء ولا نقول: إنه ساكت في حال ومتكلم في حال من حين حدوث الكلام.

والدليل على إثباته متكلماً على ما وصفناه: كتاب الله، وسنة نبيه، وإجماع أهل الحق، إلا طائفة الضلال «المعتزلة» وغيرهم من المتكلمين؛ فإنهم أبوا أن يكون الله متكلماً، وذكر بعض أدلة الكتاب والسنة. ثم قال بعد ذلك.

فصل

ولا خلاف عن أبي عبد الله، إن الله كان متكلماً بالقرآن قبل أن يخلق الخلق، وقبل كل الكائنات موجوداً، وإن الله فيما لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء؛ وإذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله.

وأبى ذلك «المعتزلة» فقالوا: حادث بعد وجود المخلوقات.

قلت: فقد حكى القولين ابن حامد أيضاً مع أنه يذكر الاتفاق عنه، على أنه لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء؛ لكنه نفى على القولين أن يقال: هو ساكت في حال، ومتكلم في حال، فأثبت أن يقال: هو متكلم كلما شاء، وإذا شاء. ولا يقال إنه ساكت في حال.

وهكذا تقول الكرامية، إنه لا يوصف بالسكوت والنزول فيما لم يزل لكن بين كلامه وكلامهم فرق، كما سأحكيه.

قال أبو عبد الله بن حامد في «صفات الفعل».

فصل

ومما يجب على أهل الإيمان التصديق به أن الحق سبحانه ينزل إلى سماء الدنيا في كل ليلة، وينزل يوم عرفة، من غير تكيف ولا مثل، ولا تحديد ولا شبه وقال: هذا نص إمامنا.

قال يوسف بن موسى: قلت «لأبي عبد الله»: ينزل الله إلى سماء الدنيا كيف شاء من غير وصف؟ قال: نعم، وقال في مسألة «الاستواء على العرش» فيما رواه عنه حنبل: ربنا على العرش بلا حد ولا صفة.

وقال في رواية المروزي: قيل له عن ابن المبارك: يعرف الله على العرش بحد؟ قال: بلغني ذلك وأعجبه. ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي

ظُلِّلَ مِنَ السَّمَاءِ [البقرة: ٢١٠] وقال: **﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢].

قال ابن حامد: فالمذهب على ما ذكرنا لا يختلف أن ذاته تنزل، ورأيت بعض أصحابنا يروي عن أبي عبد الله في الاتيان أنه قال: يأتي بذاته، قال: وهذا على حد التوهم من قائله، وخطأ من إضافته إليه كما قررنا عنه من النص.

قال ابن حامد: فإذا تقرر هذا الأصل في نزول ذاته من غير صفة ولا حد، فإننا نقول: إنه بانتقال من مكانه الذي هو فيه، إلا أن طائفة من أصحابنا، قالت: ينزل من غير انتقال من مكانه كيف شاء، قال: والصحيح ما ذكرنا لا غيره.

قال: وقد أبى أصل «هذه المسألة» أهل الاعتزال، فقالوا: لا نزول له ولا حركة، ولا له من مكانه زوال، وهو بكل مكان على ما كان؛ قال: وهذا منهم جهل قبيح لنص الأخبار. وساق بعض الأحاديث المأثورة في ذلك قال.

فصل

ومما يجب التصديق به، والرضا: مجيئه إلى الحشر يوم القيامة بمثابة نزوله إلى سمائه، وذلك بقوله: **﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾** [الفجر: ٢٢] وقال تعالى: **﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجَاءَتِ الْيَتِيمَ وَالشُّهَدَاءُ﴾** [الزمر: ٦٩]. قال: وهذا دليل على أنه إذا جاءهم وجلس على كرسيه أشرقت الأرض كلها بأنواره.

وعبد العزيز بن يحيى الكناني صاحب «الحيدة» و«الرد على الجهمية والقدرية» كلامه في الحيدة والرد على الجهمية يحتمل ذلك؛ فإن مضمون الحيدة أنه أبطل احتجاج بشر المريسي بقوله: **﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾** [الرعد: ١٦] وقوله: **﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾** [الزخرف: ٣]. ثم إنه احتج على المريسي بثلاث حجج:

الأولى: إنه قال: إذا كان مخلوقاً فإما أن تقول خلقه في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائماً بنفسه وذاته.

قال: فإن قال: خلق كلامه في نفسه فهذا محال، ولا تجد السبيل إلى القول به من قياس ولا نظر، ولا معقول؛ لأن الله لا يكون مكاناً للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق، ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء إذا خلقه، تعالى الله عن ذلك، وجل وتعظم.

وإن قال: خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس، أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلام الله، لا يقدر أن يفرق بينهما. أفيجعل الشعر كلاماً لله؟ ويجعل قول

القدر كلامًا لله؟ ويجعل كلام الفحش والكفر كلامًا لله؟ وكل قول ذمه الله وذم قائله كلامًا لله؟ وهذا محال لا يجد السبيل إليه، ولا إلى القول به لظهور الشناعة، والفضيحة والكفر على قائله.

وإن قال خلقه قائمًا بذاته ونفسه، فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد إلى القول به سبيلًا، في قياس ولا نظر، ولا معقول؛ لأنه لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا القدرة إلا من قدير، ولا رؤى ولا يرى قط كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته.

فلما استحال من هذه الجهات الثلاث أن يكون مخلوقًا، ثبت أنه صفة لله وصفات الله كلها غير مخلوقة.

والحجة الثانية: اتفق هو وبشر على أنه كان الله ولا شيء، وكان ولما يفعل ولم يخلق شيئًا.

قال له: فبأي شيء أحدث الأشياء؟ قال: أحدثها بقدرته التي لم تزل.

قال «عبد العزيز»: فقلت صدقت أحدثها بقدرته التي لم تزل؛ أفليس تقول: إنه لم يزل قادرًا؟ قال: بلى. فقلت له: أفنتقول إنه لم يزل يفعل؟ قال: لا أقول هذا. قلت له: فلا بد أن يلزمك أن تقول إنه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة، وليس الفعل هو القدرة؛ لأن القدرة صفة لله ولا يقال صفة الله هي الله، ولا هي غير الله.

قال بشر: ويلزمك أنت أيضًا أن تقول: إن الله لم يزل يفعل ويخلق، فإذا قلت ذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله.

فقلت له: ليس لك أن تحكم علي، وتلزمني ما لا يلزمني وتحكي عني ما لم أقل أنه لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل فتلزمني ما قلت وإنما قلت إنه لم يزل الفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق، لأن الفعل صفة لله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع.

قال بشر: وأنا أقول: إنه أحدث الأشياء بقدرته. فقل أنت ما شئت.

قال عبد العزيز: فقلت: يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله كان ولا شيء وأنه أحدث الأشياء، بعد أن لم تكن شيئًا بقدرته، وقلت: إما أنه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته، فلا يخلو يا أمير المؤمنين أن يكون أول خلق خلقه الله بقوله قاله، أو بإرادة أرادها، أو بقدرة قدرها وأي ذلك كان فقد ثبت أن هنا إرادة ومريد ومراد، وقول وقائل ومقول له، وقدرة وقادر ومقدور عليه، وذلك كله متقدم قبل الخلق، وما كان قبل الخلق متقدم فليس هو من الخلق.

قلت: قوله قبل الخلق هو المريد القائل القادر، وإرادته وقوله وقدرته، والمراد المقدور عليه المقول له: فإما أن يريد ثبوته في العلم بقوله له كن أو لم يدخل في اللفظ. وهذا الكلام يقتضي أن... (١) وقد قال لم يزل سيفعل، وقد فسرهُ أيضًا بفعله كما تقدم.

وذكر أبو عبد الله الحاكم في تاريخ نيسابور في ترجمة الإمام محمد بن إسحاق ابن خزيمة: قضية طويلة، في الخلاف الذي وقع بينه وبين بعض أصحابه: مثل أبي علي الثقفي، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الضبي، وأبي بكر بن أبي عثمان الزاهد، وأبي محمد بن منصور القاضي، فذكر أن طائفة رفعوا إلى الإمام أنه قد نبغت طائفة من أصحابه يخالفونه وهو لا يدري، وإنهم على مذهب الكلابية، وأبو بكر الإمام شديد على الكلابية.

قال الحاكم: فحدثني أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم، قال: اجتمعنا ليلة عند بعض أهل العلم، وجرى ذكر كلام الله، أقديم لم يزل؟ أو ثبت عند إخباره تعالى أنه تكلم به، فوقع بيننا في ذلك خوض. قال جماعة منا: إن كلام الباري قديم لم يزل، وقال جماعة: إن كلامه قديم غير أنه لا يثبت إلا بإخباره بكلامه.

فبكرت أنا إلى أبي علي الثقفي وأخبرته بما جرى، فقال: من أنكر أنه لم يزل فقد اعتقد أن كلام الله محدث، وانتشرت «هذه المسألة» في البلد، وذهب منصور الطوسي في جماعة معه إلى أبي بكر محمد بن إسحاق، وأخبروه بذلك؛ حتى قال منصور: ألم أقل للشيخ إن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية وهذا مذهبهم؟ فجمع أبو بكر أصحابه وقال: ألم أنهكم غير مرة عن الخوض في الكلام؟ ولم يزداهم على هذا ذلك اليوم.

ثم ذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه، وأنه صنف في الرد عليهم، وأنهم ناقضوه ونسبوه إلى القول بقول جهم في أن القرآن محدث، وجعلهم هو كلابية.

قال الحاكم: سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: الذي أقول به: إن القرآن كلام الله، ووحيه، وتنزيله غير مخلوق؛ ومن قال: إن القرآن أو شيئاً منه وعن وحيه وتنزيله مخلوق. أو يقول: إن الله لا يتكلم بعد ما كان تكلم به في الأزل، أو يقول: أن أفعال الله مخلوقة؛ أو يقول: إن القرآن محدث؛ أو يقول: إن شيئاً من صفات الله، صفات الذات، أو إسماء من أسماء الله مخلوق، فهو عندي جهمي يستتاب؛ فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي

(١) سقط بالأصل.

على بعض المزابل؛ هذا مذهبي، ومذهب من رأيت من أهل الأثر في الشرق والغرب من أهل العلم.

ومن حكى عني خلاف هذا، فهو كاذب باهت، ومن نظر في كتبي المصنفة في العلم ظهر له، وبأن الكلابية - لعنهم الله - كذبة فيما يحكون عني مما هو خلاف أصلي وديانتي، قد عرف أهل الشرق والغرب؛ أنه لم يصنف أحد في التوحيد، وفي القدر وفي أصول العلم مثل تصنيفي؛ فالحاكي خلاف ما في كتبي المصنفة كذبة فسقة.

وذكر عن ابن خزيمة أنه قال: زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سنيننا هذه: إن الله لا يكرر الكلام، فلا هم يفهمون كتاب الله؛ إن الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم، وأنه أمر الملائكة بالسجود له؛ فكرر هذا الذكر في غير موضع، وكرر ذكر كلامه لموسى مرة بعد أخرى، وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع، وحمد نفسه في مواضع فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] و: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١] الآية. و: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَلَمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١] وكرر زيادة على ثلاثين مرة: ﴿فَإِنِّي آتِيكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّنْ رَبِّي﴾ [الرحمن: ١٣] ولم أتوهم أن مسلماً يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين، وهذه مقالة من زعم أن كلام الله مخلوق، ويتوهم أنه لا يجوز أن يقول: خلق الله شيئاً واحداً مرتين.

وقال الحاكم: سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق يقول: لما وقع من أمرنا ما وقع، ووجد بعض المخالفين - يعني المعتزلة - الفرصة في تقرير مذهبهم بحضرتنا، واغتنتم بعض الموافقين السعي في فساد الحال انتصب أبو عمرو الحيري للتوسط فيما بين الجماعة بلا ميل، وذكر أنهم اجتمعوا بداره.

وقال أبو علي الثقفى للإمام: ما الذي أنكرت من مذاهبنا أيها الإمام حتى نرجع عنه؟ قال: ميلكم إلى مذهب الكلابية، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد، وعلى أصحابه؛ مثل الحارث وغيره، حتى طال الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا الباب.

فقلت: قد جمعت أنا أصول مذاهبنا في طبق؛ فأخرجت إليه الطبق وقلت: تأمل ما جمعته بخطي، وبينته من هذه المسائل؛ فإن كان فيها شيء تنكره؛ فبين لنا وجهه حتى نرجع عنه فأخذ مني ذلك الطبق وما زال يتأمله، وينظر فيه حتى وقف عليه، ثم رفع رأسه وقال: لست أرى شيئاً لا أقول به، وكله مذهبي، وعليه رأيت مشايخي.

وسألته أن يثبت بخطه آخر تلك الأحرف أنه مذهبه؛ ثم قصده أبو فلان وفلان وفلان، وقالوا: إن الأستاذ لم يتأمل ما كتبه بخطه، وقد غدروا بك وغيروا صورة الحال.

قال الحاكم: وهذه نسخة الخط يقول أبو بكر أحمد بن إسحاق، ويحيى بن منصور، كلام الله صفة من صفات ذاته؛ ليس شيء من كلام الله خلق ولا مخلوق، ولا فعل ولا مفعول، ولا محدث ولا حدث ولا إحداث؛ فمن زعم أن شيئاً منه مخلوق أو محدث؛ أو زعم أن الكلام من صفة الفعل؛ فهو جهمي ضال مبتدع.

وأقول: لم يزل الله متكلمًا، ولا يزال متكلمًا والكلام له صفة ذات، لا مثل لكلامه من كلام خلقه، ولا نفاد لكلامه، لم يزل ربنا بكلامه، وعلمه وقدرته، وصفات ذاته واحدًا؛ لم يزل ولا يزال.

كلم ربنا أنبياء وكلم موسى، والله الذي قال له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] ويكلم أوليائه يوم القيامة، ويحييهم بالسلام؛ قولاً في دار عدنه، وينادي عباده فيقول: ﴿وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ويقول: ﴿لَيْنَ الْمُلْكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

ويكلم أهل النار بالتوبيخ والعقاب، ويقول لهم: ﴿اخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

ويخلو الجبار بكل أحد من خلقه فيكلمه؛ ليس بينه وبين أحد منهم ترجمان، كما قال النبي ﷺ. ويكلم ربنا جهنم فيقول لها: هل امتلأت؟ وينطقها فتقول: هل من مزيد.

فمن زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة، ولم يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضى كلامه كفر بالله؛ بل لم يزل الله متكلمًا، ولا يزال متكلمًا، لا مثل لكلامه؛ لأنه صفة من صفات ذاته، نفى الله المثل عن كلامه كما نفى المثل عن نفسه، ونفى النفاذ عن كلامه كما نفى الهلاك عن نفسه فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِي رَبِّي لَنَبَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَذَ كَلِمَاتِي رَبِّي﴾ [الكهف: ١١٠].

كلام الله غير بائن عن الله، ليس هو دونه، ولا غيره ولا هو؛ بل هو صفة من صفات ذاته كعلمه الذي هو صفة من صفات ذاته، لم يزل ربنا عالمًا ولا يزال عالمًا، ولم يزل متكلمًا ولا يزال يتكلم؛ فهو الموصوف بالصفات العلى؛ لم يزل بجميع صفاته التي هي صفات ذاته واحدًا، ولا يزال: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

كَلَّمَ موسى فقال له: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] فمن زعم أن غير الله كلمه كفر بالله. فإن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول: هل من داع فأجيبه؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ فمن زعم أن علمه ينزل أو أمره ضل، بل ينزل إلى سماء الدنيا: المعبود سبحانه، الذي يقال له: يا رحمن يا رحيم!!

فيكلم عباده بلا كيف ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] بلا كيف، لا كما قالت الجهمية إنه على الملك احتوى، ولا استولى؛ بل استوى على عرشه بلا كيف، وهو الله الذي له الأسماء الحسنى، فمن زعم أن اسمًا من أسمائه مخلوق أو محدث فهو جهمي، والله يخاطب عباده عودًا وبدءًا، ويعيد عليهم قصصه وأمره ونهيه، قرنا فقرنا من زعم أن الله لا يخاطب عباده، ولا يعيد عليهم قصصه، وأمره ونهيه، عودًا وبدءًا، فهو ضال مبتدع، بل الله بجميع صفات ذاته واحد لم يزل ولا يزال، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق، وكل شيء أضيف إلى الله بائن عنه دونه مخلوق.

وأقول: أفعال العباد كلها مخلوقة؛ وأقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ وخير الناس بعد الرسول ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

وأقول: إن أهل الكبائر في مشيئة الله إذا ماتوا، إن شاء عذبهم، ثم غفر لهم، وإن شاء غفر لهم من غير تعذيب.

وأخبار الآحاد مقبولة إذا نقلها العدول، وهي توجب العمل، وأخبار التواطىء توجب العلم والعمل.

وصورة خط الإمام ابن خزيمة يقول: محمد بن إسحاق أقر عندي أبو بكر أحمد بن إسحاق، وأبو محمد يحيى بن منصور بما تضمن بطن هذا الكتاب؛ وقد ارتضيت ذلك أجمع؛ وهو صواب عندي.

قال الحاكم: سمعت أبا الحسن علي بن أحمد البوشنجي الزاهد يقول في ضمن قصة: لما انتهى إلينا ما وقع بين مشايخ نيسابور من الخلاف، خرجت من وطني حتى قصدت نيسابور؛ فاجتمع علي جماعة يسألون عن تلك المسائل؛ فلم أتكلم فيها بقليل ولا كثير.

ثم كتبت: القول ما قاله أبو علي. ودخلت الرِّيَّ على عبد الرحمن بن أبي حاتم. فأخبرته بما جرى في نيسابور، بين أبي بكر وأصحابه، فقال: ما لأبي بكر والكلام؟! إنما الأولى بنا وبه أن لا نتكلم فيما لم نعلمه. فخرجت من عنده حتى دخلت على أبي العباس الفلاني، فشرح لي تلك المسائل شرحًا واضحًا، وقال: كان

بعض القدرية من المتكلمين: دفع إلى محمد بن إسحاق، فوقع لكلامه عنده قبول.
ثم ذكر أنه عرض تلك المسائل على من وجده ببغداد من الفقهاء، والمتكلمين، فتابعوا أبا العباس على مقالته؛ واغتنموا لأبي بكر بن إسحاق فيما أظهره؛ وأنه بعد ذلك قدم من نيسابور أبو عمرو النجار فكتب لأبي بكر محمد بن إسحاق إلى جماعة من العلماء في تلك المسائل، وإنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر بن خزيمة إلى السلطان.

قال الحاكم: سمعت أبا علي محمد بن إسحاق الأبيوردي يقول: حضرت قرية فلانة في تسليم لصغير أتباعها^(١) عبد الله بن حمشاد من بني فلان، وحضرها جماعة من أعيان البلد، وكان قد حضرها إسحاق بن أبي الفرد والي نيسابور؛ فأقرأنا كتاب حمويه بن علي إليه بأن يمثل فيهم أمر أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة من النفي، والضرب والحبس.

قال: فقام عبد الله بن حمشاد من ذلك المجلس فقال: طوباهم إن كان ما يقال مكذوباً عليهم. قال أبو علي ثم قال لي عبد الله بن حمشاد، من غد ذلك اليوم: إني رأيت البارحة في المنام كأن أحمد بن السري الزاهد المروزي لكمني برجله ثم قال: كأنك في شك من أمور هؤلاء الكلابية، قال: ثم نظر إلى محمد بن إسحاق فقال: ﴿هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ وَلِيَشْنَدُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وذكر الحاكم: سمعت أبا محمد الأنماطي العبد الصالح، يقول: لما استحكمت تلك الوقعة، وصار لا يجتمع عشرة في البلد إلا وقع بينهم تشاجر فيه، وصار أكثر العوام يتضاربون فيه؛ خرج أبو عمرو الحيري إلى الرزي والأمير الشهيد بها، حتى ينجز كتباً إلى خليفته. كتاب إلى أبي بكر بن إسحاق بأن ينفي من البلد الأربعة الذين خالفوا أبا بكر، ثم ذكر أنهم عقدوا لهم مجلساً.

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، في اعتقاد أهل السنة؛ وما وقع عليه إجماع أهل الحق من الأمة.

(باب القول في القرآن)

اعلم أن الله متكلم قائل، مادح نفسه بالتكلم؛ إذ عاب الأصنام والعجل أنها لا تتكلم، وهو متكلم كلما شاء تكلم بكلام لا مانع له ولا مكره، والقرآن كلامه هو

(١) كذا بالأصل.

تكلم به؛ وقد تأول ابن عقيل كلام شيخ الإسلام بنحو ما تأول به القاضي كلام أحمد.

وقال شيخ الإسلام أيضًا في كتاب «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» في باب الإشارة عن طريقته في الأصول؛ لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وترتيب البدع التي ظهرت فيه، وإنهم قالوا أولاً هو مخلوق، وجرت المحنة العظيمة ثم ظهرت مسألة اللفظية بسبب حسين الكرابيسي وغيره.

إلى أن قال: ثم جاءت طائفة فقالت: لا يتكلم بعد ما تكلم؛ فيكون كلامه حادثاً. قال: وهذه سخارة أخرى تقذي في الدين غير عين واحدة. فانتبه لها أبو بكر ابن إسحاق اللنجرودي ابن خزيمة وكانت حينئذ نيسابور دار الآثار تمد إليها الرقاب وتشد إليها الركاب، ويجلب منها العلم.

وما ظنك بمجالس يحبس عنها الثقي، والضبي، مع ما جمعا من الحديث والفقه، والصدق، والورع، واللسان، والتثبت، والقدر؛ والمحفل، لا يسرون بالكلام، واشتتام لأهله؛ فابن خزيمة في بيت، ومحمد بن إسحاق السراج في بيت، وأبو حامد بن الشرقي في بيت.

قال شيخ الإسلام: فطار لتلك الفتنة ذاك الإمام أبو بكر؛ فلم يزل يصيح بتشويهها، ويصنف في ردها؛ كأنه منذر جيش، حتى دَوَّن في الدفاتر وتمكن في السرائر؛ ولقن في الكتاتيب ونقش في المحاريب: إن الله متكلم إن شاء تكلم وإن شاء سكت؛ فجزى الله ذاك الإمام، وأولئك النفر الغر عن نصرة دينه، وتوقير نبيه خيراً.

قلت: في حديث سلمان عن النبي ﷺ: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»^(١) رواه أبو داود.

وفي حديث أبي ثعلبة عن النبي ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها؛ وحدد حدوداً فلا تعتدوها وحرم محارم فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها»^(٢).

ويقول الفقهاء في دلالة المنطوق والمسكوت، وهو ما نطق به الشارع وهو الله

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (١٧٢٦) وابن ماجه في سننه برقم (٣٣٦٧) من حديث سلمان رضي الله عنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٢٧١٥).

وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٨٠٠) بنحوه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١١٥/٤) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف الجامع برقم (١٥٩٧).

ورسوله، وما سكت عنه تارة تكون دلالة السكوت أولى بالحكم من المنطوق؛ وهو مفهوم الموافقة، وتارة تخالفه وهو مفهوم المخالفة، وتارة تشبهه وهو القياس المحض.

فثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت؛ لكن السكوت يكون تارة عن التكلم، وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه؛ كما قال في الصحيحين عن أبي هريرة يا رسول الله! أرأيتك سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول؟ قال أقول: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب». إلى آخر الحديث (١).

فقد أخبره أنه ساكت وسأله ماذا تقول؟ فأخبره أنه يقول في حال سكوته؛ أي سكوته عن الجهر والاعلان، لكن هذان المعنيان المعروفان في السكوت لا تصح على قول من يقول: إنه متكلم كما إنه عالم؛ لا يتكلم عند خطاب عباده بشيء؛ وإنما يخلق لهم إدراكاً ليسمعوا كلامه القديم، سواء قيل هو معنى مجرد، أو معنى وحروف؛ كما هو قول ابن كلاب والأشعري، ومن قال بذلك من الفقهاء وأهل الحديث والصفوية من الحنبلية وغيرهم.

فهؤلاء إما أن يمتنعوا السكوت وهو المشهور من قولهم، أو يطلقوا لفظه ويفسروه بعدم خلق إدراك للخلق يسمعون به الكلام القديم، والنصوص تبهرهم، مثل قوله؛ «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء كجر السلسلة على الصفا» (٢).

وقول النبي ﷺ لما صلى بهم صلاة الصبح بالحديبية: «أتدرون ماذا قال ربكم الليلة» (٣)؟ وتكليمه لموسى وندائه له كما دل عليه الكتاب والسنة، وعلى قولهم يجوز أن يسمع كل أحد الكلام الذي سمعه موسى.

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤٤) ومسلم في صحيحه برقم (٥٩٨) وأبو داود في سننه برقم (٧٨١) والنسائي في سننه برقم (٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وتماه: «... اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والبرد».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣) ومسلم في صحيحه برقم (٧١) من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثر السماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب».

ثم من تفلسف منهم كالغزالي في «مشكاة الأنوار» وَجَدَهُ يجوز مثل ذلك لأهل الصفاء، والرياضة؛ وهو ما يتنزل على قلوبهم من الالهامات، كقول النبي ﷺ: «إنه قد كان في الأمم قلبكم محدثون»^(١). وقول أبي الدرداء، وعبادة بن الصامت: «رؤيا المؤمن كلام تكلم به الرب عنده في منامه».

فيجعلون «الايحاء» و«الالهام» الذي يحصل في اليقظة والمنام؛ مثل سماع موسى كلام الله سواء لا فرق بينهما؛ إلا أن موسى قصد بذلك الخطاب وغيره سمع ما خوطب به غيره.

ثم عند «التحقيق» يرجعون إلى محض الفلسفة؛ في أنه لا فرق بين موسى وغيره بحال، كما أن هؤلاء المتأولة المتفلسفة يجعلون خلع «النعلين» إشارة إلى ترك العالمين، و«الطور» عبارة عن العقل الفعال، ونحو ذلك من تأويلات الفلاسفة الصابئة، ومن هذا حذوهم من القرامطة والباطنية، وأصحاب «رسائل إخوان الصفا» ونحوهم.

وقد حكى القولين عن أهل السُّنة، في الإرادة، والسمع والبصر، أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي في كتاب «فهم القرآن» فتكلم على قوله: ﴿حَتَّى نَمُوتَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [محمد: ٣١] ونحوه، وبين أن علم الله قديم؛ وإنما يحدث المعلوم.

إلى أن قال: وذلك موجود فينا، ونحن جهال وعلمنا محدث، قد نعلم أن كل إنسان ميت، فكلما مات إنسان قلنا: قد علمنا أنه قد مات، من غير أن نكون من قبل موته جاهلين أنه سيموت إلا إنا قد يحدث لنا اللحظ من الرؤية وحركة القلب إذا نظرنا إليه ميتاً، لأنه ميت والله لا تحدث فيه الحوادث.

إلى أن قال: وكذلك قوله: ﴿لَتَذَخَّرَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦] وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وليس ذلك منه ببدء الحوادث: إرادة حدث له، ولا أن يستأنف مشيئة لم تكن له؛ وذلك فعل الجاهل بالعواقب، الذي يريد الشيء وهو لا يعلم العواقب، فلم يزل يريد ما يعلم أنه يكون؛ لم يستحدث إرادة لم تكن؛ لأن الإرادات إنما تحدث على قدر ما يعلم المرید؛ وأما من لم يزل يعلم ما يكون وما لا يكون من خير وشر، فقد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أراد ما علم على ما علم؛ لا يحدث له بدو؛ إذ كان لا يحدث فيه علم به.
قال أبو عبد الله الحارث: وقد تأول بعض من يدعي السُّنة؛ وبعض أهل البدع ذلك على الحوادث.

فأما من ادَّعى السُّنة؛ فأراد إثبات «القدر» فقال: «إرادة الله» أي حدث من تقديره سابق الإرادة، وأما بعض أهل البدع؛ فزعموا أن الإرادة إنما هي خلق حادث وليست مخلوقة؛ ولكن بها الله كَوَّن المخلوقين، قال فزعمت أن الخلق غير المخلوقين، وأن الخلق هو الإرادة، وأنها ليست بصفة لله من نفسه، وجل أن يكون شيء بغير إرادة منه، وجل عن البدوات وتقلب الإرادات، ثم تكلم على أن الحادث هو وقت المراد لا نفس الإرادة، كقولهم: متى تريد أن أجبي؟.

إلى أن قال: وكذلك قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] ليس معناه: أن يحدث لنا سمعًا، ولا تكلف بسمع ما كان من قولهم، قال: وقد ذهب قوم من أهل السُّنة أن لله استماعًا حادثًا في ذاته؛ فذهب إلى ما يعقل من الخلق: أنه يحدث منهم علم سمع؛ لما كان من قول عمن سمعه للقول؛ لأن المخلوق إذا سمع الشيء حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت.

قال: وكذلك قوله: ﴿اعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥] لا يستحدث بصيرًا، ولا لحظًا محدثًا في ذاته؛ وإنما يحدث الشيء فيراه مكوَّنًا كما لم يزل يعلمه قبل كونه، لا يغادر شيئًا ولا يخفى عليه منه خافية.

وكذلك قال بعضهم: إن رؤية تحدث، وقال قوم: إنما معنى (سيري) و(إنما مستمعون) إنما المسموع، والمبصر، لم يخف على عيني، ولا على سمعي، إن أدركه سمعًا وبصرًا، لا بالحوادث في الله.

قال أبو عبد الله: ومن ذهب إلى أنه يحدث لله استماع مع حدوث المسموع، وإبصار مع حدوث المبصر، فقد زاد على الله ما لم يقل، وإنما على العباد التسليم لما قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١] ولا نزيد ما لم يقل، وإنما معنى ذلك كما قال تعالى: ﴿حَتَّى نَقُصِّرَ﴾ [محمد: ٣١] حتى يكون المعلوم، وكذلك حتى يكون المبصر والمسموع؛ فلا يخفى على أن يعلمه موجودًا ويسمعه موجودًا؛ كما علمه بغير حادث علم في الله ولا بصر، ولا سمع ولا معنى حدث في ذات الله؛ تعالى عن الحوادث في نفسه.

وقال محمد بن الهيصم الكرامي في كتاب (جمل الكلام في أصول الدين) لما ذكر جمل الكلام في «القرآن» وأنها مبنية على خمسة فصول:

أحدهما: أن القرآن كلام الله؛ فقد حكى عن «جهم» أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة، وإنما هو كلام خلقه الله فينسب إليه، كما قيل: سماء الله وأرضه، وكما قيل: بيت الله، وشهر الله. وأما «المعتزلة» فإنهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة؛ ثم وافقوا جهماً في المعنى، حيث قالوا كلام خلقه بائناً منه.

وقال: وقال عامة المسلمين: إن القرآن كلام الله على الحقيقة، وإنه تكلم به.

والفصل الثاني: أن القرآن غير قديم؛ فإن الكلاية وأصحاب الأشعري زعموا أن الله كان لم يزل يتكلم بالقرآن، وقال أهل الجماعة: بل إنه إنما تكلم بالقرآن؛ حيث خاطب به جبريل، وكذلك سائر الكتب.

والفصل الثالث: أن القرآن غير مخلوق؛ فإن الجهمية والنجارية، والمعتزلة، زعموا أنه مخلوق.

وقال أهل الجماعة: إنه غير مخلوق.

والفصل الرابع: أنه غير بائن من الله؛ فإن الجهمية وأشياعهم من المعتزلة قالوا: إن القرآن بائن من الله، وكذلك سائر كلامه. وزعموا أن الله خلق كلاماً في الشجرة فسمعه موسى، وخلق كلاماً في الهواء فسمعه جبريل، ولا يصح عندهم أن يوجد من الله كلام يقوم به في الحقيقة.

وقال أهل الجماعة: بل القرآن غير بائن من الله، وإنما هو موجود منه وقائم به. وذكر في مسألة الارادة، والخلق والمخلوق وغير ذلك ما يوافق ما ذكره هنا من الصفات الفعلية القائمة بالله، التي ليست قديمة ولا مخلوقة^(١).

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه:

فصل

في «قدرة الرب» عز وجل

اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله على كل شيء قدير، كما نطق بذلك القرآن في مواضع كثيرة جداً. وقد بسطت الكلام في الرد على من أنكر قدرة الرب في غير موضع، كما قد كتبناه على «الأربعين» و«المحصل» وفي شرح «الأصبهانية» وغير ذلك، وتكلمنا على ما ذكره الرازي وغيره في «مسألة كون الرب

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٤٤ - ١٨٤).

قادرًا مختارًا»، وما وقع فيها من التقصير الكثير مما ليس هذا موضعه.
والمقصود هنا: الكلام بين أهل الملل الذين يصدقون الرسل فنقول: هنا مسائل:

المسألة الأولى: قد أخبر الله أنه على كل شيء قدير، والناس في هذا على ثلاثة أقوال:

طائفة تقول: هذا عام يدخل فيه الممتنع لذاته من الجمع بين الضدين وكذلك يدخل في المقدور، كما قال ذلك طائفة منهم ابن حزم.

وطائفة تقول: هذا عام مخصوص يخص منه الممتنع لذاته؛ فإنه وإن كان شيئًا فإنه لا يدخل في المقدور كما ذكر ذلك ابن عطية وغيره، وكلا القولين خطأ.

والصواب هو القول الثالث الذي عليه عامة النظائر، وهو أن الممتنع لذاته ليس شيئًا ألبتة، وإن كانوا متنازعين في المعدوم، فإن الممتنع لذاته لا يمكن تحققه في الخارج. ولا يتصوره الذهن ثابتًا في الخارج؛ ولكن يقدر اجتماعهما في الذهن، ثم يحكم على ذلك بأنه ممتنع في الخارج؛ إذ كان يمتنع تحققه في الأعيان، وتصوره في الأذهان؛ إلا على وجه التمثيل، بأن يقال: قد تجتمع الحركة والسكون في الشيء، فهل يمكن في الخارج أن يجتمع السواد والبياض في محل واحد. كما تجتمع الحركة والسكون. فيقال: هذا غير ممكن، فيقدر اجتماع نظير الممكن ثم يحكم بامتناعه، وأما نفس اجتماع البياض والسواد في محل واحد فلا يمكن ولا يعقل، فليس بشيء لا في الأعيان ولا في الأذهان. فلم يدخل في قوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

المسألة الثانية: إن المعدوم ليس بشيء في الخارج عند الجمهور وهو الصواب. وقد يطلقون أن الشيء هو الموجود، فيقال على هذا: فيلزم أن لا يكون قادرًا إلا على موجود، وما لم يخلقه لا يكون قادرًا [عليه]. وهذا قول بعض أهل البدع، قالوا: لا يكون قادرًا إلا على ما أراده؛ دون ما لم يردده، ويحكي هذا عن تلميذ النظام، والذين قالوا: إن الشيء هو الموجود من نظار المثبتة كالأشعري، ومن وافقه من أتباع الأئمة: أحمد وغير أحمد، كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني وغيرهما. يقولون: إنه قادر على الموجود، فيقال: إن هؤلاء أثبتوا ما لم تثبته الآية. فالآية أثبتت قدرته على الموجود، وهؤلاء قالوا: هو قادر على الموجود والمعدوم.

والتحقيق أن الشيء إسم لما يوجد في الأعيان، ولما يتصور في الأذهان، فما قدره الله وعلم أنه سيكون هو شيء في التقدير والعلم والكتاب، وإن لم يكن شيئًا في الخارج. ومنه قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١٧)

[يس: ٨٢] ولفظ الشيء في الآية يتناول هذا وهذا. فهو على كل شيء ما وجد وكل ما تصوره الذهن موجوداً، إن تصور أن يكون موجوداً قدير؛ لا يستثنى من ذلك شيء، ولا يزداد عليه شيء كما قال تعالى: ﴿بَلْ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسْوَىٰ بَنَانُهُ﴾ [القيامة: ٤] وقال: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] وقد ثبت في الصحيحين: أنها لما نزلت قال النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك» فلما نزل: ﴿أَوْ يَلْسَكُمُ شَيْعًا﴾ الآية قال: «هاتان أهون»^(١).

فهو قادر على الأولتين وإن لم يفعلهما وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْآرِضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِمْ لَقَدِيرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨].

قال المفسرون: لقادرون على أن يذهب به حتى تموتوا عطشاً، وتهلك مواشيكم، وتخرب أراضيك. ومعلوم أنه لم يذهب به، وهذا كقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨] إلى قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] وهذا يدل على أنه قادر على ما لا يفعله. فإنه أخبر أنه لو شاء جعل الماء أجاباً وهو لم يفعله، ومثل هذا: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدًى﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنِ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٩٩]. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فإنه أخبر في غير موضع أنه لو شاء لفعل أشياء وهو لم يفعلها، فلو لم يكن قادراً عليها لكان إذا شاءها لم يمكن فعلها.

المسألة الثالثة: إنه على كل شيء قدير، فيدخل في ذلك أفعال العباد وغير أفعال العباد. وأكثر المعتزلة يقولون: إن أفعال العبد غير مقدورة.

المسألة الرابعة: إنه يدخل في ذلك أفعال نفسه، وقد نطقت النصوص بهذا، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِمْ مَغْلَلًا فَهُوَ إِلَىٰ الظَّالِمِينَ مُقْسِمُونَ﴾ [يس: ٨١] ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُمْحِيَ الْكُوفَ﴾ [القيامة: ٤٠] ﴿بَلْ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسْوَىٰ بَنَانُهُ﴾ [القيامة: ٤] ونظائره كثيرة.

والقدرة على الأعيان جاءت في مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الحجر: ٢٦] ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَّنْ بِقَدَرٍ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] وجاءت منصوفاً عليها في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبُ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ﴾ [الزخرف: ٤١] فبين أنه سبحانه يقدر عليهم أنفسهم، وهذا نص في قدرته على الأعيان المفعولة، وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥] و﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٦٢٨، ٧٣١٣، ٧٤٠٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

ونحو ذلك. وهو يدل بمفهومه على أن الرب هو الجبار عليهم المسيطر، وذلك يستلزم قدرته عليهم، وقوله: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] - على قول الحسن وغيره من السلف ممن جعله من القدرة - دليل على أن الله قادر عليه وعلى أمثاله، وكذلك قول الموصي لأهله: «لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين». فلما حرقوه أعاده الله تعالى وقال له: «ما حملك على ما صنعت قال: خشيتك يارب! فغفر له»^(١).

وهو كان مخطئًا في قوله لئن قدر الله علي ليعذبني كما يدل عليه الحديث، وإن الله قدر عليه لكن لخشيته وإيمانه غفر الله له هذا الجهل والخطأ الذي وقع منه.

وقد يستدل بقوله: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠] إلى قوله: ﴿فَنِعْمَ الْفَعْدُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] على قول من جعله من القدرة، فإنه يتناول القدرة على المخلوقين وإن كان سبحانه قادرًا أيضًا على خلقه، فالقدرة على خلقه قدرة عليه، والقدرة عليه قدرة على خلقه، وجاء أيضًا الحديث منصوبًا في مثل قول النبي ﷺ لأبي مسعود لما رآه يضرب عبده: «لله أقدر عليك منك على هذا»^(٢). فهذا فيه بيان قدرة الرب على عين العبد، وإنه أقدر عليه منه على عبده، وفيه إثبات قدرة العبد.

وقد تنازع الناس في «قدرة الرب والعبد» فقالت طائفة: كلا النوعين يتناول الفعل القائم بالفاعل، ويتناول مقدوره وهذا أصح الأقوال، وبه نطق الكتاب والسنة، وهو أن كل نوع من القدرتين يتناول الفعل القائم بالقادر ومقدوره المبين له، وقد تبين بعض ما دل على ذلك في قدرة الرب. وأما قدرة العبد، فذكر قدرته على الأفعال القائمة به كثيرة، وهذا متفق عليه بين الناس الذين يثبتون للعبد قدرة، مثل قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ﴿فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿وَسَبِّحْ لِلَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]. الآية. وقول النبي ﷺ: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبك»^(٣).

وأما المبين لمحل القدرة، فمثل قوله: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٨١، ٧٥٠٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٦٥٩) من حديث أبي مسعود البديري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١١١٥ - ١١١٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

إلى قوله: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾ إلى: ﴿قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢٠، ٢١]. فدل على أنهم قدروا على الأول، وهذه يمكن أن يقدروا عليها وقتاً آخر. وهذه قدرة على الأعيان. وقوله: ﴿وَعَدُوا عَلَى حَرْبٍ قَدِيرَةٍ﴾ [القلم: ٢٥] إلى قوله: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَا حَيْثُ رَأَيْنَا﴾ [القلم: ٣٢] الآية. قال أبو الفرج: وفي قوله قادرين ثلاثة أقوال.

أحدها: قادرين على جنتهم عند أنفسهم، قاله قتادة. قلت: وهو قول مجاهد وقتادة. رواه ابن أبي حاتم عنهما، قال مجاهد: قادرين في أنفسهم، وهذا الذي ذكره البغوي: قادرين عند أنفسهم على جنتهم. وثمارها لا يحول بينهم وبينها أحد، وعن قتادة قال: غدا القوم وهم يحدون إلى جنتهم. قادرين على ذلك في أنفسهم.

قال أبو الفرج: **والثاني:** قادرين على المساكين، قاله الشعبي: أي على منعهم، وقيل: على إعطائهم لكن البخل يمنعهم من الإعطاء، والله أعلم.

والثالث: غدوا وهم قادرين. أي واجدون، قاله ابن قتيبة.

قلت: الآية وصفتهم بأنهم غدوا على حرد قادرين، فالحرد يرجع إلى القصد فغدوا بإرادة جازمة وقدرة، ولكن الله أعجزهم، وقول من قال: قادرين عند أنفسهم؛ أي ظنوا أن الأمر يبقى كما كان، ولو كان كذلك لتمت قدرتهم، لكن سلبوا القدرة بإهلاك جنتهم.

قال البغوي: الحرد في اللغة يكون بمعنى القصد والمنع والغضب. قال الحسن وقتادة وأبو العالية: على جد وجهد، وقال القرطبي ومجاهد وعكرمة: على أمر مجتمع قد أسسوه بينهم. قال: وهذا على معنى القصد؛ لأن القاصد إلى الشيء جاد مجمع على الأمر، وقال أبو عبيدة والقتيبي: غدوا من أنفسهم على حرد: على منع المساكين؛ يقول: حاردت السنة إذا لم يكن لها مطر، وحاردت الناقة علي إذا لم يكن لها لبن؛ وقال الشعبي وسفيان: على حنق وغضب من المساكين، وفي تفسير الوالبي: عن ابن عباس: على قدرة.

قلت: الحرد فيه معنى العزم الشديد؛ فإن هذا اللفظ يقتضي هذا، وحرد السُّنة والناقة لما فيه من معنى الشدة، وكذلك الحنق والغضب فيه شدة؛ فكان لهم عزم شديد على أخذها، وعلى حرمان المساكين، وغدوا بهذا العزم قادرين ليس هناك ما يعجزهم وما يمنعهم، لكن جاءها أمر من السماء فأبطل ذلك كله، وقيل: الحرد هو الغيظ والغضب، والله أعلم.

ونظير هذا وهو صريح في المطلوب أن القدرة تكون على الأعيان قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿أَتَذْكُرُنَا إِنَّمَا آيَاتُنَا لَكُنْ أَهْلُهَا﴾ [يونس: ٢٤]. وقوله: ﴿وَقُلْتُ أَهْلُهَا أَنْتُمْ فَيَذَرُوكَ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ٢٤] يبين أنه لولا الجائحة لكان ظنهم صادقاً، وكانوا قادرين عليها؛ لكن لما أتاها أمر الله تبين خطأ الظن، ولو لم يكونوا قادرين عليها لا في حال سلامتها ولا في حال عطبها، لم يكن الله أبطل ظنهم بما أحدثه من الإهلاك، وهؤلاء لم يكونوا ذهبوا ليحصدوا، بل سبلوا القدرة عليها - وهي القدرة التامة - فانتفت لانتهاء المحل القابل؛ لا لضعف من الفاعل، وفي تلك قال: (على حرد قادرين) ولم يقل قادرين عند أنفسهم، فإن كان كما قاله من قال عند أنفسهم فالمعنى واحد، وإن أريد بكونهم قادرين أي ليس في أنفسهم ما ينافي القدرة، كالمرض والضعف ولكن بطل محل القدرة كالذي يقدر على النقد والرزق ولا شيء عنده.

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الصَّلَافُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨] فهم في هذه الحال لا يقدرُونَ مما كسبوا على شيء؛ فدل على أنهم في غير هذا يقدرُونَ على ما كسبوا، وكذلك غيرهم يقدر على ما كسب، فالمراد بالمكسوب المال المكسوب.

وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ [النحل: ٧٥] فلما ذكر في المملوك أنه لا يقدر على شيء، ومقصوده أن الآخر ليس كذلك، بل هو قادر على ما لا يقدر عليه هذا، وهو إثبات الرزق الحسن مقدوراً لصاحبه، وصاحبه قادر عليه، وبهذا ينطق عامة العقلاء يقولون: فلان يقدر على كذا وكذا، وفلان يقدر على كذا وكذا، ومقدرة هذا دون مقدرة هذا.

ومما يبين ذلك: أن الملك نائب للعباد على ما ملكهم الله إياه، والملك مستلزم للقدرة فلا يكون مالِكاً إلا من هو قادر على التصرف بنفسه، أو بوليه أو وكيله، والعقد والمنقول مملوك لمالِكِهِ، فدل على أنه مقدور له، وقد قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥] لما كان قادراً على التصرف في أخيه؛ لطاعته له جعل ذلك ملكاً له، وقال تعالى: ﴿فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [يس: ٧١] وقال تعالى: ﴿وَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣] أي مطيقين، فدل على أنهم صاروا مقرنين مطيقين لما سخرها لهم، فهو معنى قوله: ﴿فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ وقد قال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَبَأًا﴾ [الكهف: ٩٧] فدل على أنهم لو نقبوا ذلك لكانوا قد استطاعوا النقب، والنقب

ليس هو حركة أيديهم، بل هو جعل الشيء منقوبًا، فدل على أن ذلك النقب مقدور للعباد.

وأيضًا فالقرآن دل على أن المفعولات الخارجة مصنوعة لهم، وما كان مصنوعًا لهم فهو مقدور بالضرورة والاتفاق، والمنازع يقول: ليس شيء خارجًا عن محل قدرتهم مصنوعًا لهم، وهذا خلاف القرآن قال تعالى لنوح: ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا﴾ [هود: ٣٧] وقال: ﴿رَبِّصْنِ الْفُلَّكَ﴾ [هود: ٣٨] وقد أخبر أن الفلك مخلوقة مع كونها مصنوعة لبني آدم، وجعلها من آياته، فقال: ﴿وَأَيُّ لَئْمٍ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]. ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلَّكَ يَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِي﴾ [الحج: ٦٥] ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلِّكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢] وقال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [٥٠] ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١١] [الصافات: ٩٥ - ٩٦] فجعل الأصنام منحوتة معمولة لهم، وأخبر أنه خالقهم، وخالق معمولهم فإن «ما» ههنا: بمعنى الذي، والمراد خلق ما تعملونه من الأصنام، وإذا كان خالقًا للمعمول وفيه أثر الفعل، دل على أنه خالق لأفعال العباد، وأما قول من قال: إن «ما» مصدرية فضعيف جدًا.

وقال تعالى: ﴿وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وإنما دمر ما بنوه وعرشوه، فأما الأعراض التي قامت بهم ففلك فنيته قبل أن يغرقوا، وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ دليل على أن العروش مفعول لهم، هم فعلوا العرش الذي فيه، وهو التاليف، ومثل قوله: ﴿أَتَنْبِئُونَ بِكُلِّ رَيْعٍ ءَايَةُ نَّبِيٍّ تَقْبَلُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٨] يدل على أن المبني هم بنوه، حيث قال: أتبئون؟ وكذلك قوله: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] هو كقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] وقوله: ﴿جَاءُوا الصَّخَرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] دل على أنهم جابوا الصخر: أي قطعوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فأمر بقتلهم، والأمر إنما يكون بمقدور العبد، فدل على أن القتل مقدور له، وهو الفعل الذي يفعله في الشخص فيموت، وهو مثل الذبح ومنه قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] وقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ يَتِيمًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] يدل على أن الصيد مقتول للآدمي الذي قتله، بخلاف قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] فإنه مثل قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فإن قتلهم حصل بأمر خارجة عن قدرتهم، مثل إنزال الملائكة، وإلقاء الرعب في قلوبهم، وكذلك الرمي لم يكن في

قدرته، أن التراب يصيب أعينهم كلهم، ويرعب قلوبهم، فالرمي الذي جعله الله خارجاً عن قدرة العبد المعتاد هو الرمي الذي نفاه الله عنه.

قال أبو عبيد: ما ظفرت أنت ولا أصبت، ولكن الله ظفرك وأيدك، وقال الزجاج: ما بلغ رميك كفاً من تراب، أو حصى أن يملأ عيون ذلك الجيش الكثير. إنما الله تولى ذلك. وذكر ابن الأنباري: ما رميت قلوبهم بالرعب، إذ رميت وجوههم بالتراب. ولهذا كان هذا امرًا خارجاً عن مقدوره، فكان من آيات نبوته.

وقيل: بل الرب تعالى لا يقدر إلا على المخلوق المنفصل لا يقوم به فعل يقدر عليه، والعبد لا يقدر إلا على ما يقوم بذاته، لا يقدر على شيء منفصل عنه، وهذا قول الأشعري ومن وافقه من أتباع الأئمة. كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني، وغيرهم.

وقيل: إن العبد يقدر على هذا وهذا، والرب لا يقدر إلا على المنفصل وهو قول المعتزلة، وقيل إن كليهما يقدر على ما يقوم به دون المنفصل، وما علمت أحداً قال: كلاهما يقدر على المنفصل دون المتصل.

المسألة الخامسة: إن القدرة هي قدرته على الفعل، والفعل «نوعان»: لازم، ومتعد، و«النوعان» في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤] فلاستواء والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك أفعال لازمة، لا تتعدى إلى مفعول، بل هي قائمة بالفاعل، والخلق والرزق والإماتة والإحياء، والاعطاء والمنع، والهدى والنصر، والتنزيل ونحو ذلك، تتعدى إلى مفعول. والناس في هذين النوعين على ثلاثة أقوال:

منهم من لا يثبت فعلاً قائماً بالفاعل، لا لازماً ولا متعدياً أما اللازم فهو عنده متتفٍ، أما المتعدي، كالخلق، فيقول: الخلق هو المخلوق، أو معنى غير المخلوق، وهذا قول الجهمية والمعتزلة، ومن اتبعهم كالأشعري ومتبعيه، وهذا أول قولي القاضي أبي يعلى، وقول ابن عقيل.

وكثير من المعتزلة يقولون: الخلق هو المخلوق، وآخرون يقولون: هو غيره، لكن يقولون: بأن الخلق له خلق آخر، كما يقوله معمر بن عباد؛ ويسمون أصحاب المعاني المتسلسلة، ومنهم من يقول: الخلق هو نفس الإرادة، كما يقوله من يقوله من بعض المعتزلة من أهل البصرة.

والقول الثاني: أن الفعل المتعدي قائم بنفسه دون اللازم فيقولون: الخلق قائم بنفسه ليس هو المخلوق. وهم على قولين.

منهم من جعل ذلك الفعل حادثًا، ومنهم من يجعله قديمًا فيقول التخليق والتكوين قديم أزلي.

وهؤلاء منهم من يجعل عين التخليق شيئًا واحدًا هو قديم، والمخلوقين مادته؛ ولكنه قديم أزلي، ولا يثبتون نزولًا قائمًا بنفسه، ولا استواء؛ لأن هذه حوادث وهذا قول الكلابية الذين يقولون: فعله قديم مثل كلامه، كما قال أصحاب ابن خزيمة، وهو قول كثير من الحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية، ومنهم من يجعل القديم هو النوع وأفراده حادثه، فعلى هذا القول يكون الفعل نفسه مقدورًا، وأما على قول من يجعله شيئًا معينًا فهؤلاء إن قالوا قديم تناقضوا ولزمهم أن يكون القديم المعين مقدورًا، وإن قالوا هو غير مقدور، تناقضوا؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدورًا، والله أعلم.

والقول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن، فنقول: إنه كما أخبر عن نفسه؛ أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وهو قول السلف وأئمة السُنَّة، وهو قول من يقول: إنه تقوم به الصفات الاختيارية - كأصحاب أبي معاذ وزهير البابي وداود بن علي؛ والكرامية وغيرهم من الطوائف، وإن كانت الكرامية يقولون بأن النزول والاتيان أفعال تقوم به - وهؤلاء يقولون: يقدر على أن يأتي ويجيء وينزل ويستوي، ونحو ذلك من الأفعال، كما أخبر عن نفسه، وهذا هو الكمال.

وقد صرح أئمة هذا القول بأنه يتحرك كما ذكر ذلك حرب الكرمانى عن أهل السُنَّة والجماعة، وسمي منهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم، وغيرهم. وكذلك ذكره عثمان بن سعيد الدارمي عن أهل السُنَّة، وجعل نفي الحركة عن الله عز وجل من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف، وقال: كل حي متحرك وما لا يتحرك فليس بحي، وقال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: أنا كافر برب يتحرك. فقل: أنا مؤمن برب يفعل ما يشاء.

وهؤلاء يقولون من جعل هذه الأفعال غير ممكنة ولا مقدورة له فقد جعله دون الجماد، فإن الجماد وإن كان لا يتحرك بنفسه فهو يقبل الحركة في الجملة. وهؤلاء يقولون: إنه تعالى لا يقبل ذلك بوجه ولا تمكنه الحركة، والحركة والفعل صفة كمال، كالعلم والقدرة والإرادة، فالذين ينفون تلك الصفات سلبوه صفات الكمال؛ فكذا هؤلاء الكلابية.

وأولئك «نفاة الصفات» إذا قيل لهم: لو لم يكن حيًا عليًا سميعًا بصيرًا متكلمًا: للزم أن يكون ميتًا - جاهلًا - أصم - أعمى - أخرس - وهذه نقائص يجب

تنزيهه عنها. فإنه سبحانه قد خلق من هو حي سميع بصير متكلم عالم؛ قادر متحرك؛ فهو أولى بأن يكون كذلك؛ فإن كل كمال في المخلوق المعلول فهو من كمال الخالق الذي يسمونه علة فاعلية.

وأيضاً فالقديم الواجب بنفسه أكمل من المحدث فيمتنع أن يختص الناقص بالكمال. قالوا: وأما الجماد فلا يسمى حياً ولا ميتاً وقد ذكرنا في غير موضع الجواب عن هذه بأجوبة.

أحدها: أن قولهم: إن الجماد لا يسمى حياً، وإنما يسمى ميتاً ما كان قابلاً للحياة، هو اصطلاح. وإلا فالقرآن قد سمى الجماد ميتاً في غير موضع كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ الآية [النحل: ٢٠، ٢١]. فسمى الأصنام أمواتاً وهي حجارة، وقال: ﴿وَأَيُّ لَٰهُمُ الْآرْضُ الْبَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس: ٣٣].

الوجه الثاني: لا نسلم امتناع قبول هذه الحياة، بل الرب تعالى قد جعل الجمادات قابلة للحياة، ولا يمتنع قبولها لها، فإن الله تعالى قد جعل عصا موسى حية تسعى، فدل على أن الخشب يمكن أن يكون حيواناً، وموسى لما اغتسل جعل ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه^(١)، وقد أحيا الله الحوت المشوي الذي كان معه ومع فتاه، وقد سبج الحصى والطعام - سبج وهو يؤكل^(٢) - وكان حجر يسلم على النبي ﷺ^(٣)؛ وحن الجذع^(٤)، والجبال سبحت مع داود، ونظائر هذا كثيرة؛ وقد قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا إِسْحَاقُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

الوجه الثالث: أن يقال: هب أنه لا يوصف بالموت إلا ما قبل الحياة، فمعلوم أن ما قبل الحياة أكمل ممن لا يقبلها، فالجنين في بطن أمه قبل أن ينفخ فيه الروح أكمل من الحجر، وقد قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فالجنين يمكن أن يصير حياً في العادة، ناطقاً نطقاً يسمعه الإنسان السماع المعتاد، فهو أكمل من الحجر والتراب.

وأيضاً فيقال لهم: رب العالمين إما أن يقبل الانصاف بالحياة والعلم ونحو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٧٨، ٣٤٠٤، ٤٧٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٣٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٥٧٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٧٧) من حديث حابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٥٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

ذلك. وإما أن لا يقبل. فإن لم يقبل ذلك ولم يتصف به كان دون الأعمى الأصم الأبكم؛ وإن قبلها ولم يتصف بها كان ما يتصف بها أكمل منه؛ فجعلوه دون الانسان والبهايم، وهكذا يقال لهم في أنواع الفعل القائم به: كالاتيان؛ والمجيء؛ والنزول؛ وجنس الحركة، إما أن يقبل ذلك وإما أن لا يقبله؛ فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه، وإن قبل ذلك ولم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه؛ فإن الحركة كمال للمتحرك، ومعلوم أن من يمكنه أن يتحرك بنفسه أكمل ممن لا يمكنه التحرك، وما يقبل الحركة أكمل ممن لا يقبلها.

والنفاة عمدتهم أنه لو قبل الحركة لم يخل منها، ويلزم وجود حوادث لا تنتهي؛ ثم ادعوا نفي ذلك وفي نفيه نقائص لا تنتهي، والمثبتون لذلك يقولون: هذا هو الكمال؛ كما قال السلف: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، كما قال ذلك ابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما؛ وذكر البخاري عن نعيم بن حماد أنه قال: الحي هو الفعال، وما ليس بفعال فليس بحي وقد عرف بطلان قول الجهمية وغيرهم بامتناع دوام الفعل والحوادث كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود ههنا: أن هؤلاء لا يجعلونه قادرًا على هذه الأفعال، وهي أصل الفعل، فلا يكون على شيء قدير - على قولهم - بل ولا على شيء. وقد قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]: قال ابن عباس - في رواية الوالبي عنه: هذه في الكفار، فأما من آمن أن الله على كل شيء قدير - فقد قدر الله حق قدره.

وذكروا في قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٤] ما عرفوه حق معرفته، وما عظموه حق عظمتهم، وما وصفوه حق صفته، وهذه الكلمة ذكرها الله في ثلاثة مواضع: في الرد على المعطلة، وعلى المشركين، وعلى من أنكر إنزال شيء على البشر، فقال في الأنعام: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] وقال في الحج: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٧٣] إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٤] وقال في الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَعَنَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود: «أن حبرًا من اليهود قال للنبي ﷺ: يا محمد! إن الله يوم القيامة يجعل السموات على أصبع والأرض على أصبع والجبال والشجر على أصبع، والماء والثرى وسائر الخلق على أصبع ثم يهزهن ويقول: أنا الملك قال: فضحك رسول الله ﷺ تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ: ﴿وَمَا

قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴿١﴾ الآية (١).

وفي الصحيحين أيضًا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟ ثم يقول: أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟» (٢).

وكذلك في الصحيحين من حديث ابن عمر: «يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك. أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟» وفي لفظ لمسلم قال: «يأخذ الجبار تبارك وتعالى سمواته وأرضه بيديه جميعًا، فجعل يقبضهما ويبسطهما، ثم يقول: أنا الملك، أنا الجبار، وأنا الملك، أين الجبارون؟! وأين المتكبرون؟! ويميل رسول الله ﷺ عن يمينه وعن شماله حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه حتى إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ» (٣).

وفي السنن عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «قمت مع رسول الله ﷺ ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ؛ قال: ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه: سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة؛ ثم يسجد بقدر قيامه ثم قال في سجوده: مثل ذلك ثم قام فقرأ: بآل عمران؛ ثم قرأ سورة» (٤). رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل.

فقال في هذا الحديث: «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة» وهذه الأربعة نوزع الرب فيها؛ كما قال: «أين الملوك؟ أين الجبارون؟! أين المتكبرون؟!» (٥) وقال عز وجل: «العظمة إزاري؛ والكبرياء ردائي؛ فمن نازعني واحدًا منهما عذبت» (٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٥١٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود ؓ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥١٩، ٧٣٨٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤١٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر ؓ.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٨٧٣) والنسائي في سننه (١٩١/٢) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٧٧٦).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٢٠) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبت».

ونفاة الصفات ما قدروا الله حق قدره؛ فإنه عندهم لا يمسك شيئاً؛ ولا يقبضه؛ ولا يطويه؛ بل كل ذلك ممتنع عليه؛ ولا يقدر على شيء من ذلك؛ وهم أيضاً في الحقيقة يقولون: ما أنزل الله على بشر من شيء لوجهين:

أحدهما: أن الانزال إنما يكون من علو؛ والله تعالى عندهم ليس في العلو فلم ينزل منه شيء. وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَلْكَتَبَ يَكْتُونَ أَنْتُمْ مَرْزُلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿تَزِيلُ أَلْكَتَبَ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] إلى غير ذلك، وقولهم: إنه خلقه في مخلوق، ونزل منه باطل؛ لأنه قال: ﴿مَرْزُلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ولم يجيء هذا في غير القرآن؛ والحديد ذكر أنه أنزله مطلقاً، ولم يقل منه، وهو منزل من الجبال، والمطر أنزل من السماء والمراد أنه أنزله من السحاب، وهو المزن كما ذكر ذلك في قوله: ﴿أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمَزْنِ﴾ [الواقعة: ٦٩].

والثاني: أنه لو كان من مخلوق لكان صفة له وكلاماً له، فإن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل؛ ولأن الله لا يتصف بالمخلوقات، ولو اتصف بذلك لاتصف بأنه مصوت إذا خلق الأصوات، ومتحرك إذا خلق الحركات في غيره، إلى غير ذلك. إلى أن قال: فقد تبين أن الجهمية ما قدروا الله حق قدره، وأنهم داخلون في هذه الآية، وأنهم لم يثبتوا قدرته لا على فعل ولا على الكلام بمشيئته، ولا على نزوله، وعلى إنزاله منه شيئاً، فهم من أبعد الناس عن التصديق بقدره الله، وإنه على كل شيء قدير، وإذا لم يكن قديراً لم يكن قوياً، ويلزمهم أنه لم يخلق شيئاً، فيلزمهم الدخول في قوله: ﴿ضَعُفَ الطَّلَبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (٧٢) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٣﴾ [الحج: ٧٣ - ٧٤].

فهم ينفون حقيقة قدرته في الأزل، وحقيقة قولهم: إنه صار قادراً بعد أن لم يكن، والقدرة التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وهذا أصل مهم، من تصوره عرف حقيقة الأقوال الباطلة، وما يلزمها من اللوازم، وعرف الحق الذي دل عليه صحيح المنقول، وصريح المعقول، لا سيما في هذه الأصول التي هي أصول كل الأصول، والضالون فيها لما ضيعوا الأصول حرموا الوصول، وقد تبين أنه كلما تحققت الحقائق وأعطيت النظر والاستدلال حقه من التمام كان ما دل عليه القرآن هو الحق، وهو الموافق للمعقول الصريح الذي لم يشتبه بغيره

= وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٠٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار» وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٤٤٦).

مما يسمى معقولاً، وهو مشتبه مختلط، كما قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِعَمًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] قال: هم أهل البدع والشبهات، فهم في أمور مبتدعة في الشرع، مشتبهة في العقل.

والصواب هو ما كان موافقاً للشرع مبيناً في العقل، فإن الله سبحانه أخبر أن القرآن منزل منه، وأنه تنزيل منه وأنه كلامه وأنه قوله وأنه كفر من قال إنه قول البشر وأخبر: إنه قول رسول كريم من الملائكة ورسول كريم من البشر، والرسول يتضمن المرسل، فبين أن كلاماً من الرسل بلغه، لم يحدث هو منه شيئاً، وأخبر أنه جعله قرآناً عربياً، وقال: عما ينزل منه جديداً بعد نزول غيره قديماً: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] وأخبر أن للكلام المعين وقتاً معيناً كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمْسُوقُ﴾ [طه: ١١] وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ مَوَزَّيْنَكُمْ ثُمَّ قَلَّنا لِلْمَلَكِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١].

والذين قالوا: إنه «مخلوق» ليس معهم حجة إلا ما يدل على أنه تكلم بمشيئته وقدرته وهذا حق لكن ضموا إلى ذلك أن ما كان بمشيئته لا يقوم بذاته، فغلطوا ولبسوا الحق بالباطل، فضموا ما نطق به القرآن الموافق للشرع والعقل إلى ما أحدثوه من البدع والشبهات.

وكذلك الذين قالوا: إنه «قديم» ليس معهم إلا ما يدل على أنه قائم بذاته، لكن ضموا إلى ذلك أن ما يقوم بذاته لا يكون بمشيئته وقدرته فأخطأوا في ذلك ولبسوا الحق بالباطل، وأولئك فسروا قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] بأنه جعله بائناً عنه مخلوقاً، وقالوا: جعل - بمعنى خلق - وهؤلاء قالوا: جعلناه سميناه كما في قوله [تعالى]: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَكِكَةَ الَّذِينَ هُم عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِشَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]. وهذا إنما يقال: فيمن اعتقد في الشيء صفة حقاً أو باطلاً إذا كانت الصفة خفية فيقال: أخبر عنه بكذا وكون القرآن عربياً أمر ظاهر لا يحتاج إلى الإخبار ثم كل من أخبر بأنه عربي فقد جعله عربياً بهذا الاعتبار، والرب تعالى اختص بجعله عربياً فإنه هو الذي تكلم به وأنزله فجعله قرآناً عربياً بفعل ما قام بنفسه وهو تكلم به، واختاره لأن يتكلم به عربياً - عن غير ذلك من الألسنة - باللسان العربي وأنزله به.

ولهذا قال أحمد: الجعل من الله قد يكون خلقاً وقد يكون غير خلق؛ فالجعل فعل، والفعل قد يكون متعدياً إلى مفعول مابين له: كالخلق، وقد يكون الفعل لازماً وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائماً بالفعل: مثل التكلم؛ فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم والكلام نفسه قائم بالمتكلم؛ فهو سبحانه جعله قرآناً عربياً فالجعل قائم به والقرآن العربي قائم به، فإن «الكلام» يتضمن شيئين:

يتضمن فعلاً: هو التكلم، والحروف المنظومة والأصوات الحاصلة بذلك الفعل. ولهذا يجعل القول تارة نوعاً من الفعل، وتارة قسيماً للفعل، كما قد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع. والله أعلم.

وقد ذكرت في غير هذا الموضع أنه ما احتج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل إلا وذلك الدليل إذا أعطي حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به؛ وإنه دليل لأهل الحق وإن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقاً والحق لا يتناقض بل يصدق بعضه بعضاً، والله أعلم.

المسألة السادسة: دوام كونه قادراً في الأزل والأبد فإنه قادر ولا يزال قادراً على ما يشاؤه بمشيئته. فلم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء، وهذا قول السلف والأئمة، كابن المبارك وأحمد.

إلى أن قال: وفي صحيح البخاري تعليقاً عن سعيد بن جبيرة أن رجلاً سأل ابن عباس عن قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزُوزًا رَجِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] فكأنه كان فمضى، فقال ابن عباس قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ فإنه يجمل نفسه عن ذلك، وسمى نفسه بذلك لم يجعله أحد غيره، وكان أي لم يزل كذلك. رواه عبد بن حميد في تفسيره مستنداً موصولاً، ورواه ابن المنذر أيضاً في تفسيره، وهذا لفظ رواية عبد.

والمقصود هنا التنبيه على تنازع الناس في «مسألة القدرة». وفي الحقيقة أنه من لم يقل بقول السلف فإنه لا يثبت لله قدرة، ولا يثبت قادراً فالجهمية ومن اتبعهم، والمعتزلة والقدرية المجبرة والنافية، حقيقة قولهم: إنه ليس قادراً وليس له الملك، فإن الملك إما أن يكون هو القدرة؛ أو المقدور؛ أو كلاهما؛ وعلى كل تقدير فلا بد من القدرة؛ فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكاً؛ كما لا يثبتون له حمداً.

إلى أن قال: و(أيضاً) فالقديم الأزلي: القيوم الصمد الواجب الوجود بنفسه الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه؛ أحق بالكمال من الممكن المحدث المفتقر؛ فيمتنع أن يكون هذا قادراً على الكلام والفعل؛ والقيوم الصمد ليس قادراً على الفعل والكلام؛ إلى أن قال:

والمقصود هنا: أنه سبحانه عدل لا يظلم؛ وعدله إحسان إلى خلقه فكل ما خلقه فهو إحسان إلى عباده ولهذا كان مستحقاً للحمد على كل حال، ولهذا ذكر في سورة النجم أنواعاً من مقدوراته؛ ثم قال: ﴿فَيَأْتِي ٱلْأَٔلَ رَبِّكَ تَسْمَاًۢءً ۝٥٥﴾ [النجم: ٥٥] فدل على أن هذه الأنعم مثل إهلاك الأمم المكذبة للرسول؛ فإن في ذلك من الدلالة على قدرته وحكمته ونعمته على المؤمنين ونصره للرسول؛ وتحقيق ما جاءوا به وأن

السعادة في متابعتهم والشقاوة في مخالفتهم ما هو من أعظم النعم.

وكذلك ما ذكره في سورة الرحمن وكل مخلوق هو من آلائه من وجوه: منها أنه يستدل به عليه وعلى توحيده وقدرته وغير ذلك. وأنه يحصل به الإيمان والعلم وذكر الرب. وهذه النعمة أفضل ما أنعم الله به على عباده في الدنيا. وكل مخلوق يعين عليها ويدل عليها، هذا مع ما في المخلوقات من المنافع لعباده غير الاستدلال بها فإنه سبحانه يقول: ﴿فَبِآيَ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] لما يذكر ما يذكره من الآيات وقال: ﴿فَبِآيَ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥] والآلاء: هي النعم؛ والنعم كلها من آياته الدالة على نفسه المقدسة ووحدانيته ونعوته ومعاني أسمائه، فهي آلاء آيات، وكل ما كان من آلائه فهو من آياته، وهذا ظاهر؛ وكذلك كل ما كان من آياته فهو من آلائه، فإنه يتضمن التعريف والهداية والدلالة على الرب تعالى، وقدرته وحكمته ودينه، والهدى أفضل النعم.

وأيضاً؛ ففيها نعم ومنافع لعباده؛ غير الاستدلال، كما في خلق الشمس والقمر والسحاب والمطر والحيوان والنبات؛ فإن هذه كلها من آياته، وفيها نعم عظيمة على عباده غير الاستدلال، فهي توجب الشكر لما فيها من النعم، وتوجب التذكر لما فيها من الدلالة. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَن يَتَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] وقال: ﴿تَبَيَّرَ وَذُكِّرَ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّثِيبٌ﴾ [ق: ٨] فإن العبد يدعوه إلى عبادة الله داعي الشكر وداعي العلم، فإنه يشهد نعم الله عليه، وذاك داع إلى شكرها؛ وقد جبلت النفوس على حب من أحسن إليها، والله تعالى هو المنعم المحسن الذي ما بالعباد من نعمة فمنه وحده، كما في الحديث: «من قال إذا أصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك، فقد أدى شكر ذلك اليوم، ومن قال ذلك إذا أمسى؛ فقد أدى شكر تلك الليلة»^(١). رواه أبو حاتم وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس^(٢)، وفي حديث آخر: «من قال: الحمد لله ربي لا أشرك به شيئاً أشهد أن لا إله إلا الله...»^(٣).

وقد ذم سبحانه من كفر بعد إيمانه كما قال: ﴿قُلْ مَن يَنْجِيكَ مِّنْ ظُلُمَاتٍ أَلْبَسَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٥٠٧٣) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٣٦١) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف موارد الظمان برقم (٣٠١).

(٢) كذا بالأصل وعند ابن حبان أيضاً، والصواب ابن غنام كما قال أبو نعيم وغيره، وهو عبد الله ابن غنام البياضي رحمه الله كما في سنن أبي داود - أفاده العلامة الألباني رحمه الله.

(٣) بياض بالأصل وتممه الحديث: «... ظل مغفوراً له، ومن قالها حين يمسي بات مغفوراً له». والحديث أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة برقم (٦٠) وإسناده ضعيف جداً فيه الربيع ابن بدر: متروك، وأبان بن أبي عياش: متروك أيضاً.

وَالْبَحْرُ الآية [الأنعام: ٦٣]. فهذا في كشف الضر، وفي النعم قال: **﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾** [الواقعة: ٨٢] أي شكركم؛ وشكر ما رزقكم الله، ونصيبكم تجعلونه تكذيباً وهو الاستسقاء بالأنواء، كما ثبت في حديث ابن عباس الصحيح قال: مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا. قال: فنزلت هذه الآية **﴿فَلَا أَقْسِدُ بَمَوْجِعِ الثُّجُورِ﴾** [٧٥] - حتى بلغ - **﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾** [٨٢]». ^(١) . رواه مسلم.

وفي صحيح مسلم أيضاً عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «ما أنزل من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث فيقول: الكوكب كذا وكذا». وفي لفظ له: «بكوكب كذا وكذا» ^(٢).

وفي الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل، قال: «أتدرون ماذا قال ربيكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فمن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب» ^(٣). وهذا كثير جداً في الكتاب والسنة، يذم سبحانه من يضيف إنعامه إلى غيره، ويشركه به، قال بعض السلف: هو كقولهم كانت الريح طيبة والملاح حاذقاً.

ولهذا قرن الشكر بالتوحيد، في الفاتحة وغيرها: أولها شكر، وأوسطها توحيد، وفي الخطب المشروعة لا بد فيها من تحميد وتوحيد، وهذان هما ركن في كل خطاب، ثم بعد ذلك يذكر المتكلم من مقصوده ما يناسب من الأمر والنهي والترغيب والترهيب، وغير ذلك.

وقوله: **﴿لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد﴾**، يتضمن التوحيد والتحميد، وكذلك كان يقول عقب الصلاة: **﴿لا إله إلا لله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون﴾** وهو سبحانه يفتح خطابه بالحمد ويختم الأمور

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه بالأرقام (٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧، ٧٥٠٣) ومسلم في صحيحه برقم (٧١).

بالحمد، وأول ما خلق آدم كان أول شيء أنطقه به الحمد، فإنه عطس فأنطقه بقوله الحمد لله، فقال له: يرحمك ربك يا آدم! وكان أول ما تكلم به الحمد، وأول ما سمعه الرحمة.

وهو يختتم الأمور بالحمد كقوله: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥] ﴿فَقَطَعَ دَائِرَ الْقَوَرِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥] ﴿وَبِأَخْرِ دَعْوَتِهِمْ أَنْ لَقِمَهُمُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] وهو سبحانه ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٧٠].

والتوحيد أول الدين وآخره، فأول ما دعا إليه الرسول ﷺ شهادة أن لا إله إلا الله، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»^(١) وقال لمعاذ: «إنك تأتي قومًا أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله»^(٢).

وختم الأمر بالتوحيد فقال في الصحيح من رواية مسلم عن عثمان: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٣). وفي الحديث الصحيح من رواية مسلم عن أبي هريرة: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»^(٤).

وفي السنن من حديث معاذ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٥). وفي المسند «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حين الموت إلا وجد روحه لها روحًا»^(٦) وهي الكلمة التي عرضها على عمه عند الموت.

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٣٩٥، ١٤٥٨، ٢٤٤٨، ٧٣٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٩) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩١٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه أيضًا برقم (٩١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٥) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣١١٦) وأحمد في المسند (٢٣٣/٥) والحاكم في المستدرک (٣٥١/١) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (٦٨٧).
- (٦) أخرجه أحمد في المسند (٢٨/١، ٣٧) والحاكم في المستدرک (٣٥٠/١) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح الجامع برقم (٢٤٩٢) وفي أحكام الجنائز (ص ٤٨).

فهو سبحانه جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورًا فيتذكر الآيات المثبتة للعلم والإيمان فإذا عرف آلاء الله شكره على آلائه، وكلاهما متلازمان فالآيات والآلاء متلازمان، ما كان من الآلاء فهو من الآيات وما كان من الآيات فهو من الآلاء، وكذلك الشكر والتذكر متلازمان، فإن الشاكر إنما يشكر بحمده، وطاعته وفعل ما أمر به، وذلك إنما يكون بتذكر ما تدل عليه آياته من أسمائه وممادحه؛ ومن أمره ونهيه فيثنى عليه بالخير، ويطاع في الأمر هذا هو الشكر، ولا بد فيهما من التذكر، والتذكر إذا تذكر آياته عرف ما فيها من النعمة والإحسان، فأياته نعم المخلوقات كلها، وهي خير ونعم وإحسان.

فكل ما خلقه سبحانه فهو نعمة على عباده، وهو خير وهو سبحانه بيده الخير، والخير بيديه، وفي دعاء القنوت: «ونثني عليك الخير كله» وفي دعاء الاستفتاح: «والخير بيديك والشر ليس إليك»^(١).

وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة كما قال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدَلِيلٍ أَلَدَىٰ آفَاقٍ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧]. وهو سبحانه غني عن العالمين. «فالحكمة» تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه ويحبها ويرضاها.

والثاني: إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذنون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.

أما في «المأمورات» فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها؛ ويفرح بتوبة التائب أعظم فرح يعرفه الناس؛ فهو يفرح أعظم مما يفرح الفاقد لزاده وراحته في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس؛ كما أنه يغار أعظم من غيرة العباد؛ وغيرته أن يأتي العبد ما حرم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه، ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمر به والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة؛ وذلك مما يفرح به العبد المطيع؛ فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده ففيها حكمة له ورحمة لعباده؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرٍ لَّكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلَهِكُمْ ۖ تَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ وَاسْتَجِيبُوا لِقَوْلِهِ ۚ إِنَّ سَبِيلَ اللَّهِ يُفْلِحُ ۚ وَأَنِصِبُوا لَكُمْ ذِكْرَكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّكُمْ تَكُونُونَ لَفِي دُورِكُمْ وَيَدْخُلُكُمْ جَنَّتُكُمْ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۚ وَسَيُكَفِّرُ طَبِيعَةً فِي جَنَّتِ عَذَابُ ذَلِكَ الْفَوْزِ الْعَظِيمِ ۚ وَأُخْرَىٰ يُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۚ وَبَشِيرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۚ﴾ [الصف: ١٠ - ١٣].

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧١) من حديث علي رضي الله عنه.

ففي الجهاد عاقبة محمودة للناس في الدنيا يحبونها: وهي النصر والفتح؛ وفي الآخرة الجنة؛ وفيه النجاة من النار؛ وقد قال في أول السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُبَيِّنُونَ مَرْصُومًا ۝﴾ [الصف: ٤] فهو يحب ذلك؛ ففيه حكمة عائدة إلى الله تعالى وفيه رحمة للعباد؛ وهي ما يصل إليهم من النعمة في الدنيا والآخرة؛ هكذا سائر ما أمر به؛ وكذلك ما خلقه خلقه لحكمة تعود إليه يحبها، وخلقه لرحمة بالعباد يتفجعون بها.

والناس لما تكلموا في «علة الخلق وحكمته» تكلم كل قوم بحسب علمهم فأصابوا وجهًا من الحق؛ وخفي عليهم وجوه أخرى.

وهكذا عامة ما تنازع فيه الناس يكون مع هؤلاء بعض الحق؛ وقد تركوا بعضه وكذلك مع الآخرين. ولا يشتبه على الناس الباطل المحض؛ بل لا بد أن يشاب بشيء من الحق؛ فلهذا لا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك؛ فإنهم هم الذين آمنوا بالحق كله؛ وصدقوا كل طائفة فيما قالوه من الحق؛ فهم جاءوا بالصدق وصدقوا به فلا يختلفون.

ولأهل الكلام هنا «ثلاثة أقوال» ثلاث طوائف مشهورة. وقد وافقت كل طائفة ناس من أصحاب الأئمة الأربعة أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد.

القول الأول: «قول من نفى الحكمة». وقالوا: هذا يفضي إلى الحاجة؛ فقالوا يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا له القدرة والمشئمة، وأنه يفعل ما يشاء، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنها تستلزم الحاجة. وهذا قول الأشعري وأصحابه، ومن وافقهم: كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني والجويني، والباقي ونحوهم، وهذا القول في الأصل قول جهم بن صفوان ومن اتبعه من المجبرة.

والفلاسفة لهم قول أبعد من هذا. وهو أن ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه. فإنهم يقولون: إنه موجب بذاته، وكل ما يقع هو من لوازم ذاته. و[لو] قالوا: إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله لكانوا قد أصابوا. وقد قالوا أيضًا الشر يقع في العالم مغلوبًا مع الخير في الوجود. وهذا صحيح؛ لكن هذا يستلزم أن يكون الخالق قد خلق لحكمة معلومة تسلم ولا تعد، وإلا فمع انتفاء هذين يبقى الكلام ضائعًا، ففي قول كل طائفة نوع من الحق، ونوع من الباطل فهذه «أربعة أقوال».

والقول الخامس: قول الأئمة وهو أن له حكمة في كل ما خلق؛ بل له في ذلك حكمة ورحمة.

والقول الثاني: أي من «الثلاثة» التي لأهل الكلام: إنه يخلق ويأمر لحكمة تعود إلى العباد، وهو نفهم والإحسان إليهم؛ فلم يخلق، ولم يأمر إلا لذلك؛ وهذا قول المعتزلة وغيرهم؛ ثم من هؤلاء من تكلم في تفصيل الحكمة. فأنكر القدر؛ ووضع لربه شرعاً بالتعديل والتجوز، وهذا قول «القدرية» ومنهم من أقر بالقدر وقال: لله حكمة خفيت علينا. وهذا قول ابن عقيل وغيره من المثبتين للقدر؛ فهم يوافقون المعتزلة على إثبات حكمة ترجع إلى المخلوق لكن يقرون مع ذلك بالقدر.

والقول الثالث: قول من أثبت حكمة تعود إلى الرب؛ لكن بحسب علمه. فقالوا: خلقهم ليعبدوه ويحمدوه ويشنوا عليه ويمجدوه، وهم من خلقه لذلك وهم من وجد منه ذلك فهو مخلوق لذلك؛ وهم المؤمنون، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقاً له. قالوا: وهذه حكمة مقصودة وهي واقعة. بخلاف الحكمة التي أثبتتها المعتزلة؛ فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد، ثم قالوا: خلق من علم أنه لا ينتفع بالخلق بل يتضرر به، فتناقضوا. ونحن أثبتنا حكمة علم أنها تقع فوقعت وهي معرفة عباده المؤمنين به، وحمدهم له؛ وثناؤهم عليه؛ وتمجيدهم له؛ وهذا واقع من المؤمنين.

قالوا: وقد يخلق من يتضرر بالخلق لنفع الآخرين، وفعل الشر القليل لأجل الخير الكثير حكمة، كإنزال المطر لنفع العباد وإن تضمن ضرراً لبعض الناس. قالوا: وفي خلق الكفار وتعذيبهم اعتبار للمؤمنين، وجهاد ومصالح، وهذا القول اختيار القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى، ذكره في كتابه «أصول الدين» الذي صنفه على كتاب محمد بن الهيصم الكرامي.

قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] هو مخصوص بمن وقعت منه العبادة، وهذا قول طائفة من السلف والخلف. قالوا: والمراد بذلك من وجدت منه العبادة، فهو مخلوق لها، ومن لم توجد منه فليس مخلوقاً لها؛ وعن سعيد بن المسيب قال: ما خلقت من يعبدني إلا ليعبدني؛ وكذلك قال الضحاك والفراء وابن قتيبة - وهذا قول خاص بأهل طاعته - قال الضحاك: هي للمؤمنين؛ وهذا قول الكرامية، كما ذكره محمد بن الهيصم. قال: ويدل عليه قوله قبل ذلك: ﴿قَوْلَ عَنَّهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤] ثم قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أي هؤلاء المؤمنين الذين تنفعهم الذكرى.

قالوا: وهي غاية مقصودة واقعة، فإن العبادة وقعت من المؤمنين، وهذا القول اختيار أبي بكر ابن الطيب؛ والقاضي أبي يعلى وغيرهما ممن يقول: إنه لا يفعل لعله. قالوا: - واللفظ للقاضي أبي يعلى - هذا بمعنى الخصوص لا العموم؛ لأن البله

والأطفال والمجانين، لا يدخلون تحت الخطاب. وإن كانوا من الإنس. وكذلك الكفار يخرجون من هذا بدليل قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية. فمن خلق للشقاء ولجهنم لم يخلق للعبادة.

قلت: قول هؤلاء الكرامية ومن وافقهم. وإن كان أرجح من قول الجهمية والمعتزلة، فيما أثبتوه من حكمة الله؛ وقولهم في تفسير الآية، وإن وافقوا فيه بعض السلف، فهو قول ضعيف مخالف لقول الجمهور، ولما تدل عليه الآية، فإن قصد العموم ظاهر في الآية، وبين بَيَانًا لا يحتمل النقيض، إذا لو كان المراد المؤمنين فقط لم يكن فرق بينهم وبين الملائكة؛ فإن الجميع قد فعلوا ما خلقوا له ولم يذكر الإنس والجن عمومًا. ولم تذكر الملائكة، مع أن الطاعة والعبادة وقعت من الملائكة دون كثير من الإنس والجن.

وأيضًا: فإن سياق الآية يقتضي أن هذا ذم وتوبيخ لمن لم يعبد الله منهم لأن الله خلقه لشيء فلم يفعل ما خلق له، ولهذا عقبا بقوله: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطِيعُونِ﴾ [الذاريات: ٥٧] فإثبات العبادة ونفي هذا يبين أنه خلقهم للعبادة، ولم يرد منهم ما يريده السادة من عبيدهم من الإعانة لهم بالرزق والإطعام؛ ولهذا قال بعد ذلك: ﴿إِنَّا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا﴾ أي نصيبًا ﴿مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ [الذاريات: ٥٩] أي المتقدمين من الكفار. أي نصيبًا من العذاب وهذا وعيد لمن لم يعبد الله من الإنس والجن؛ فذكر هذا الوعيد عقيب هذه الآية من أولها إلى آخرها يتضمن وعيد من لم يعبد.

وذكر عقابه لهم في الدنيا والآخرة فقال تعالى في أولها: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [٥] وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْفَعُوا [١] [الذاريات: ٥، ٦] ثم ذكر قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَئِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ [٨] يُؤَفِّكُ عَنْهُ مِّنْ أُولَىٰ [٩] [الذاريات: ٨، ٩] ثم ذكر وعيد الآخرة بقوله: ﴿قُلِ الْفِرْعَوْنُ [١٥] الَّذِينَ هُمْ فِي غَمَرَةٍ سَاهَوْتِ [١١] يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الَّذِينَ [١٢] يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ [١٣]﴾ [الذاريات: ١٠ - ١٣] ثم ذكر وعده للمؤمنين فقال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ [١٥]﴾ [الذاريات: ١٥] إلى قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَّقِينَ [٢٠] وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ [٢١] وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ [٢٢] فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ [٢٣]﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢٣] ثم ذكر قصص من آمن فنفعه إيمانه، ومن كفر فعذبه بكفره، فذكر قصة إبراهيم ولوط وقومه وعذابهم.

ثم قال: ﴿وَرَبَّكَ فِيهَا مَائَةٌ لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ [٢٧] وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ

فِرْعَوْنَ يُسْطَلِّي مُبِينٌ (٢٨) فَتَوَلَّى بِرُكْبِهِ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ (٢٩) [الذاريات: ٣٧ - ٣٩] أي في قصة موسى آية أيضًا. هذا قول الأكثرين، ومنهم من لم يذكر غيره كأبي الفرج، وقيل: هو عطف على قوله: **﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَّقِينَ (٢٥)﴾** [الذاريات: ٢٥]، **﴿وَفِي مُوسَى﴾** وهو ضعيف؛ لأن قصة فرعون وعاد هي من جنس قوم لوط، فيها ذكر الأنبياء ومن اتبعهم ومن خالفهم، يدل بها على إثبات النبوة، وعاقبة المطيعين والعصاة.

وأما قوله: **﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾** **﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾** فتلك آيات على الصانع جل جلاله، وقد تقدمت؛ ولأنه لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمثل هذا الكلام الكثير، مع أن قبله لا يصلح العطف عليه، وهو قوله: **﴿وَرَزَّكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ (٢٧)﴾** ثم قال: **﴿وَفِي عَادٍ﴾**، **﴿وَفِي ثَمُودَ﴾**. ثم ذكر أنه بنى السماء بأيدٍ، وفرش الأرض، وخلق من كل شيء زوجين لعلكم تذكرون، فلما بين الآيات الدالة على ما يجب من الإيمان وعبادته أمر بذلك، فقال: **﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكَرُمٌ مِّنْهُ يَذِيرُ مُبِينٌ (٥٠) وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾** الآية [الذاريات: ٥٠، ٥١]. ثم بيّن أن هؤلاء المكذبين من جنس من قبلهم ليتأسى الرسول والمؤمنون ويصبروا على ما ينالهم من أذى الكفار، فقال: **﴿كَذَٰلِكَ مَا أَنَّىٰ لِّلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ (٥١) اتَّوَسَّوْا بِهِمْ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ (٥٢)﴾** [الذاريات: ٥٢ - ٥٣].

فهذا كله يتضمن أمر الإنس والجن بعبادته وطاعته ورسله، واستحقاق من يفعل العقوبة في الدنيا والآخرة، فإذا قال بعد ذلك: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥١) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطِيعُونِ (٥٧)﴾** [الذاريات: ٥٦، ٥٧] كان هذا مناسبًا لما تقدم مؤتلفًا معه: أي هؤلاء الذين أمرتهم، إنما خلقتهم لعبادتي ما أريد منهم غير ذلك، لا رزقًا ولا طعامًا.

فإذا قيل: لم يرد بذلك إلا المؤمنين، كان هذا مناقضًا لما تقدم يعني في السورة وصار هذا كالعذر لمن لا يعبد من ذمه الله ووبخه. وغايته يقول: أنت لم تخلقني لعبادتك وطاعتك، ولو خلقتني لها لكنت عابدًا، وإنما خلقت هؤلاء فقط لعبادتك، وأنا خلقتني لأكفر بك وأشرك بك، وأكذب رسلك وأعبد الشيطان وأطيعه، وقد فعلت ما خلقتني له كما فعل أولئك المؤمنون ما خلقتهم له، فلا ذنب لي ولا أستحق العقوبة؛ فهذا وأمثاله مما يلزم أصحاب هذا القول وكلام الله منزّه عن هذا، وهم إنما قالوا هذا؛ لأن الله تعالى فعال لما يريد، قالوا: فلو كان أراد منهم أن يطيعوه لجعلهم مطيعين، كما جعل المؤمنين.

والقدرية يقولون: لم يرد من هؤلاء ولا هؤلاء إلا الطاعة؛ لكن هو لم يجعل لا

هؤلاء ولا هؤلاء مطيعين؛ بل الإرادة بمعنى الأمر يأمر بها الطائفتين، فهؤلاء عبدوه بأن أحدثوا إرادتهم وطاعتهم، وهؤلاء عصوه بأن أحدثوا إرادتهم، ومعصيتهم.

وأولئك علموا فساد قول القدرية من جهة أن الله خالق كل شيء وربهم ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه إلا ما شاء، ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقته ومشئته، كما دل على ذلك السمع والعقل، وهذا مذهب الصحابة قاطبة، وأئمة المسلمين وجمهورهم، وهو مذهب أهل السنة؛ فلأجل هذا عدل أولئك في تفسير الآية إلى الخصوص، فإنهم لم يمكنهم الجمع بين الإيمان بالقدر وبين أن يكون خلقهم لعبادته، فلم تقع منهم العبادة له، وقالوا: من ذرأه لجهنم لم يخلقه لعبادته، فمن قال خلق الخلق ليعبده المؤمنون منهم سلك هذا المسلك.

وأما «نفاة الحكمة»: كالأشعري وأتباعه كالقاضي أبي بكر وأبي يعلى وغيرهم، فهؤلاء أصلهم أن الله لا يخلق شيئاً لشيء، فلم يخلق أحداً لا لعبادة ولا لغيرها، وعندهم ليس في القرآن لام كي، لكن قد يقولون في القرآن لام العاقبة، كقوله: ﴿فَالنَّقْطَةُ مَا لَ قَرَعَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وكذلك يقولون في قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْبَشَرِ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] يعنون كان عاقبة هؤلاء جهنم، وعاقبة المؤمنين العبادة من غير أن يكون الخالق قصد أن يخلقهم لا لهذا ولا لهذا، ولكن أراد خلق كل ما خلقه، لا لشيء آخر فهذا قولهم، وهو ضعيف لوجوه:

أحدها: أن لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من جاهل أو عاجز، فالجاهل كقوله: ﴿فَالنَّقْطَةُ مَا لَ قَرَعَتْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لم يعلم فرعون بهذه العاقبة، والعاجز كقولهم: لدوا للموت، وابنوا للخراب. فإنهم يعلمون هذه العاقبة؛ لكنهم عاجزون عن دفعها. والله تعالى عليم قدير، فلا يقال: إن فعله كفعل الجاهل العاجز.

الثاني: أن الله أراد هذه الغاية بالاتفاق، فالعبادة التي خلق الخلق لأجلها هي مرادة له بالاتفاق، وهم يسلمون أن الله أرادها، وحيث تكون اللام للعاقبة لا يكون الفاعل أراد العاقبة، وهؤلاء يقولون خلقهم وأراد أفعالهم، وأراد عقابهم عليها فكل ما وقع فهو مراد له؛ ولكنه عندهم لا يفعل مراداً لمراد أصلاً لأن الفعل للعللة يستلزم الحاجة، وهذا ضعيف بين الضعف، وأهل الخصوص قالوا: مثل هذا الجواب.

وطائفة أخرى قالوا: هي على العموم لكن المراد بالعبادة تعبيده لهم، وقهره لهم، ونفوذ قدرته ومشئته فيهم، وإنه أصارهم إلى ما خلقهم له، من السعادة

والشقاوة، هذا جواب زيد بن أسلم وطائفة، وهذا القول الثاني في تفسير الآية. وروى ابن أبي حاتم عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] قال: جبلهم على الشقاوة والسعادة وقال وهب بن منبه: جبلهم عن الطاعة، وجبلهم على المعصية، وهذا يشبه قول من قال في تفسير قول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»^(١) أي على ما كتب له من سعادة وشقاوة، كما قال ذلك طائفة منهم: ابن المبارك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، وقد قيل لمالك: أهل القدر يحتجون علينا بهذا الحديث، فقال: احتجوا عليهم بآخره، وهو قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(٢). وهذا الجواب يصلح أن يجاب به من أنكر العلم كما كان على ذلك طائفة من القدماء وهم المعروفون بالقدرية في لغة مالك.

إلى أن قال: ومن فسر هذه الآية بأن المراد (بيعبدون) هو ما جبلهم عليه، وما قدره عليهم من السعادة والشقاوة وأن ذلك هو معنى الحديث، فإن هؤلاء جعلوا معنى يعبدون بمعنى يستسلمون لمشيئتي وقدرتي فيكونون معبدين مذللين كي يجري عليهم حكمي ومشيتي لا يخرجون عن قضائي وقدري، فهذا معنى صحيح في نفسه، وإن كانت القدرية تنكره. فبإنكارهم لذلك صاروا من أهل البدع، بل الله خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وفي استعاذة النبي ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامة التي لا يجاورها بر ولا فاجر، من شر ما ذرأ وبرأ، وأعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده»^(٣).

فكلماته التامة هي التي كوّن بها الأشياء كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] لا يجاوزها بر ولا فاجر ولا يخرج أحد عن القدر المقدور ولا يتجاوز ما خط له في اللوح المسطور، وهذا المعنى قد دل عليه القرآن في غير موضع كقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]. وقوله: ﴿مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]. ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٣٥٩، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩، ٦٦٠٠) ومسلم في صحيحه

برقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) جزء من الحديث السابق.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤١٩/٣) وأبو يعلى في مسنده (٢٣٧/١٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة برقم (٦٣١) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (٢٩٩٥).

عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ [الحج: ٧٠] وقوله في السحر: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] ونحو ذلك.

ولكن قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] لم يرد به هذا المعنى الذي ذهبوا إليه وحاموا حوله، من أن المخلوقات كلها تحت مشيئته وقهره وحكمه. فالمخلوقات كلها داخلة في هذا لا يشذ منها شيء عن هذا. وقد قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ يَتْلُوهُ مَنْ يَسْتَلِمُهَا وَمِنْهَا تَكْذِبُ طَائِفَةٌ لَمْ يُغْنِي عَنْهُمْ كِتَابُ اللَّهِ وَلَا يَحْتَقِرُوا إِلَهُهُمْ﴾ [الأنعام: ١١] الآية [يس: ٦٠، ٦١]. وقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ١٧] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

فهذا ونحوه كثير في القرآن. لم يرد بعبادة الله التي أمرت بها الرسل، وهي عبادته وحده لا شريك له، والمشركون لا يعبدون الله، بل يعبدون الشيطان وما يدعونه من دون الله. سواء عبدوا الملائكة أو الأنبياء والصالحين، أو التماثيل والأصنام المصنوعة؛ فهؤلاء المشركون قد عبدوا غير الله تعالى، كما أخبر الله بذلك. فكيف يقال: إن جميع الإنس والجن عبدوا الله؟ لكون قدر الله جاريًا عليهم، والفرق ظاهر بين عبادتهم إياه التي تحصل بإرادتهم وإختيارهم وإخلاصهم الدين له وطاعة رسوله، وبين أن يعبدهم هو وينفذ فيهم مشيئته، وتكون عبادتهم لغيره: للشيطان وللأصنام، من المقدور.

وهذا يشبه قول من يقول من المتأخرين: أنا كافر برب يعصى، فيجعل كل ما يقع طاعة، كما جعله هؤلاء عبادة لله تعالى، لكونهم تحت المشيئة، وكان بعض شيوخهم يقول عن إبليس: إن كان عصى الأمر، فقد أطاع المشيئة، لكن هؤلاء مباحية، يسقطون الأمر.

وأما زيد بن أسلم، وهب بن منبه، ونحوهم، فحاشاهم من مثل هذا؛ فإنهم كانوا من أعظم الناس تعظيمًا للأمر والنهي، والوعد والوعيد، ولكن قصدوا الرد على المكذبين بالقدر، القائلين: بأنه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء. وهؤلاء حقيقة قولهم: أنه لا يقدر على تعبيدهم، وتصريفهم تحت مشيئته، فأرادوا إبطال قول هؤلاء، ونعم ما أرادوا! لكن الكلام فيما أريد بالآية.

وقول أولئك الإباحية يشبه قول من قال: إن العارف إذا شهد المشيئة سقط عنه

الملام، وإنه إذا شهد الحكم - يعني المشيئة - لم يستحسن ولم يستقبح سببه، ونحو هذا من أقوال هؤلاء الذين تشبه أقوالهم أقوال المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] كما قد بسط الكلام عليه، وبين أن إثبات القدر السابق حق، لكن ذلك هو الذي يصير العبد إليه، ليس هو الذي فطر عليه، كما قال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء»^(١).

فقد بين النبي ﷺ بمثل ضربه أن البهيمة تولد سليمة ثم تجدد، والجدع كان مقدراً عليها، كذلك العبد يولد على الفطرة سليماً، ثم يفسد باليهود والتنصير، وذلك كان مكتوباً أن يكون.

وصاحب هذا القول إنما قاله ليبين ما خلقوا له، وقد قصد هذا طائفة فسروا العبادة بأمر واقع عام، وليست هي العبادة المأمور بها على ألسن الرسل، ففي تفسير ابن أبي طلحة المضاف إلى ابن عباس: «إلا ليقروا بالعبودية طوعاً وكرهاً وهذه العبودية كقوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]. وفسرت طائفة «الكره» بأنه جريان حكم القدر، فيكون كالقول قبله، والصحيح أنه انقيادهم لحكمه القدري بغير اختيارهم، كاستسلامهم عند المصائب وانقيادهم لما يكرهون من أحكامه الشرعية، فكل أحد لا بد له من انقياده لحكمه القدري والشرعي، فهذا معنى صحيح. قد بسط في غير هذا الموضع، لكن ليس هو العبادة.

وكذلك قال بعضهم: «إلا ليخضعوا لي ويتذللوا»، قالوا: ومعنى العبادة في اللغة - التذلل والانقياد، وكل مخلوق من الجن والإنس خاضع لقضاء الله تعالى، متذل لمشيئته. لا يملك أحد لنفسه خروجاً عما خلق.

وقد ذكر أبو الفرج قول ابن عباس هذا قال: وبيان هذا قوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] وهذه الآية توافق من قال: «إلا ليعرفون» كما سيأتي. وهؤلاء الذين أقروا بأن الله خالقهم لم يقرؤوا بذلك كرهاً، بخلاف إسلامهم وخضوعهم له فإنه يكون كرهاً، وأما نفس الإقرار فهو فطري فطروا عليه، وبذلوه طوعاً.

وقيل «قول رابع»: روى ابن أبي حاتم عن زائدة عن السدي: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ

(١) تقدم تخريجه.

وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَهُ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] قال: خلقهم للعبادة، فمن العبادة عبادة تنفع ومن العبادة عبادة لا تنفع ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] هذا منهم عبادة وليس ينفعهم مع شركهم، وهذا المعنى صحيح، لكن المشرك يعبد الشيطان، وما عدل به الله لا يعبد، ولا يسمى مجرد الإقرار بالصانع عبادة لله مع الشرك بالله، ولكن يقال كما قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] فإيمانهم بالخالق مقرون بشركهم به، وأما العبادة ففي الحديث: «يقول الله: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء، وهو كله للذي أشرك»^(١).

فعبادة المشركين وإن جعلوا بعضها لله لا يقبل منها شيئاً، بل كلها لمن أشركوه، فلا يكونون قد عبدوا الله سبحانه، ومثل هذا قول من قال: إلا ليوحدون، فأما المؤمن فيوحده في الشدة والرخاء، وأما الكافر فيوحده في الشدة والبلاء، دون النعمة والرخاء، بيانه في قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ خَالِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وقيل «قول خامس»: ذكره ابن حاتم عن ابن جريج، قال: ليعرفون، قال: وروي عن قتادة، وذكره البغوي عن مجاهد. قال: وقال مجاهد: إلا ليعرفون، قال: وهذا قول حسن؛ لأنه لو لم يخلقهم لم يعرف وجوده وتوحيده، ودليله قوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] فيقال: هذا المعنى صحيح؛ وكونه إنما عرف بخلقهم يقتضي أن خلقهم شرط في معرفتهم، لا يقتضي أن يكون ما حصل لهم من المعرفة هو الغاية التي خلقوا لها، وهذا من جنس قول السدي، فإن هذا الإقرار العام هم مشركون فيه، كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] لكن ليس هذا هو العبادة.

فهذه «الأقوال الأربعة»: قول من عرف أن الآية عامة فأراد أن يفسرها بعبادة تعم الإنس والجن، واعتقد أنه (إن) فسرهما بالعبادة المعروفة، وهي الطاعة لله والطاعة لرسله، لزم أن تكون واقعة منهم، ولم تقع؛ فأراد أن يفسرها بعبادة واقعة، وظن أنه إذا فسرهما بعبادة لم تقع لزمه قول القدرية، وأنه خلقهم لعبادته فعصوه بغير مشيئته وغير قدرته، ففروا من قول القدرية وهم معذرون في هذا الفرار؟ لكن فسرهما بما لم يرد بها، كما يصيب كثير من الناس في الآيات التي يحتاج أهل البدع بظاهرها،

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٢٠٢) وأحمد في المسند (٣٠١/٢، ٤٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٣٨٧).

كاحتجاج الرافضة بقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَطِيعُوا﴾ [المائدة: ٦] على مسح ظهر القدمين، فترى المخالفين لهم يذكرون أقوالاً ضعيفة، هذا يقول مجروراً بالمجاورة، كقولهم جحر ضب خرب، ونحو هذا من الأقوال الضعيفة، وكذلك ما قالوه في قوله: «فحج آدم موسى»^(١) وأمثال ذلك.

والقول السادس: وإن كان أبو الفرج لم يذكر فيها إلا أربعة أقوال - وهو الذي عليه جمهور المسلمين، أن الله خلقهم لعبادته وهو فعل ما أمروا به، ولهذا يوجد المسلمون قديماً وحديثاً يحتاجون بهذه الآية على هذا المعنى حتى في وعظهم وتذكيرهم وحكاياتهم، كما في حكاية إبراهيم بن أدهم؛ ما لهذا خلقت، ولا بهذا أمرت؛ وفي حديث إسرائيلي: يا ابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلعب، وتكفلت برزقك فلا تتعب، فاطلبنى تجدني؛ فإن وجدتنى وجدت كل شيء؛ وإن فُتُك فاتك كل شيء، وأنا أحب إليك من كل شيء، وهذا هو المأثور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؛ وغيره من السلف فذكروا عن علي بن أبي طالب أنه قال: إلا لأمرهم أن يعبدون، وأدعوهم إلى عبادتي.

قالوا: ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [البينة: ٥] وقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١] وهذا اختيار الزجاج وغيره. وهذا هو المعروف عن مجاهد بالاسناد الثابت؛ قال ابن أبي حاتم: ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا أبو أسامة عن شبل، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: «﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾» [الذاريات: ٥٦] لأمرهم وأنهاهم. كذلك روي عن الربيع بن أنس قال: «ما خلقتهما إلا للعبادة».

ويدل على هذا مثل قوله: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] يعني لا يؤمر ولا ينهى، وقوله: ﴿قُلْ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ربيَ لَوْ لَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧] أي لولا عبادتكم، وقوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ٤٧] وقوله: ﴿يَنْتَعِشِرَ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُزِدُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠] إلى قوله: ﴿وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١] وقوله: ﴿أَلَمْ آخِذًا بِلِيطَتِكُمْ يَتَّبِعْ مَا تَمْشُونَ لَا يَتَّبِعُ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكَرُ عَذُوبٍ مُبِينٍ﴾ [النساء: ٦٠] [يس: ٦٠ - ٦١] الآيات، وما بعدها. وقالت الجن لما سمعوا القرآن: ﴿يَقُومُوا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٤٠٩، ٦٦١٤، ٧٥١٥) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِنَّ طَرِيقَ مُسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَنْقُومَنَا أَجِبُوا ذَا عِىَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ» [الأحقاف: ٣٠، ٣١] الآية. وما بعدها. وقالت الجن: ﴿وَأَنَا وَمِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَلِيسُطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤] الآية. وما بعدها.

وقد قال في القرآن في غير موضع: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ انْفَعُوا رَبَّكُمْ﴾ [النساء: ١] فقد أمرهم بما خلقهم له وأرسل الرسل إلى الإنس والجن، ومحمد أرسل إلى الثقلين، وقرأ القرآن على الجن، وقد روي أنه لما قرأ عليهم سورة الرحمن، وجعل يقرأ: ﴿فَيَأْتِي عَالَاءَ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] يقولون: ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب فلك الحمد^(١).

فهذا هو المعنى الذي قصد بالآية قطعاً، وهو الذي تفهمه جماهير المسلمين، ويحتجون بالآية عليه؛ ويعترفون بأن الله خلقهم ليعبدوه. لا ليضيعوا حقه.

وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ! أتدري ما حق الله على عباده؟» قال: الله ورسوله أعلم قال: «فإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حقهم عليه أن لا يعذبهم»^(٢).

وفي المسند عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»^(٣).

ثم للناس على هذا القول قولان:

قول أهل السنة المثبته للقدر، وقول نفاته فصارت الأقوال في الآية «سبعة». وفي الحكمة «خمس»:

فأما أهل السنة المثبتون للقدر فيقولون: قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] لا يستلزم وقوع العبادة منهم، كما قال أصحاب هذه الأقوال المتقدمة، ولا يستلزم نفي المقدور أن يكون في ملكه ما لا يشاء أو يشاء ما

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٢٩١) من حديث جابر رضي الله عنه وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٦٢٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣) ومسلم في صحيحه برقم (٣٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٥٠/٢، ٩٢) وابن أبي شيبة في المصنف (١٥٠/٧) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في الإرواء برقم (١٢٦٩).

لا يكون، كما قالت القدرية، فهؤلاء يقولون: لم يقع ما خلقهم له لكونه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء. أولئك قالوا: إذا كان ما يشاء كان، وما لم يشأ لم يكن فما لم يقع لم يشأ، فما لم يقع من العبادة لم يشأها، وهذا معنى صحيح، ثم قالوا: وما خلقهم له فلا بد أن يشاء أن يخلقه، فلما لم يشأ أن يخلق هذا لم يخلقهم له.

فالطائفتان أصل غلطهم ظنهم أنما خلقهم له يشاء وقوعه، وأولئك يقولون يشاء أن يخلقه، وهؤلاء يقولون يشاء وقوعه منهم، بمعنى يأمرهم به، وما عندهم أن له مشيئة في أفعال العباد غير الأمر، وهم يعصون أمره؛ فلهذا قالوا: يكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون. كما يقولون: يفعلون ما نهاهم عنه، ويتركون ما أمرهم به، وهذا المعنى صحيح إذا أريد الأمر الشرعي؛ لكن القدرية النفاة لا يقولون: إنه شاء إلا بمعنى أمر، فعندهم ما ليس طاعة من أفعال العباد ما لا يشاءه، فإنه لا يخلقه عندهم، وإذا لم يخلقه لم يشأه فإنه ما شاء أن يخلقه خلقه باتفاق المسلمين.

والقدرية لا تنازع في هذا، لا ينازعون في أنه ما شاء أن يفعله هو فعله، وأنه قادر على أن يفعل ما يشاء أن يفعله، لكن عندهم أن أفعال العباد لا تدخل في خلقه، ولا في قدرته، ولا في مشيئته، ولا في مشيئته أن يفعل، لكن المشيئة المتعلقة بها بمعنى الأمر فقط فيقولون: خلقهم لعبادته أن يفعلوها هم، وقد أمرهم بها، فإذا لم يفعلوها كان ذلك بمنزلة عصيان أمره.

وأما المثبتون للقدر فيقولون: إنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو سبحانه خالق كل شيء ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وأمثال ذلك، فإذا خلقهم للعبادة المأمور بها ولم يفعلوها لم يكن قد شاء أن تكون، إذ لو شاء أن تكون لكونها، لكن أمرهم بها، وأحب أن يفعلوها، ورضي أن يفعلوها. وأراد أن يفعلوها، إرادة شرعية تضمنها أمره بالعبادة.

ومن هنا يتبين معنى الآية، فإن قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾

﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] يشبه قوله: ﴿وَلِيُخْلِجُوا إِلَٰهَةً وَتُكْفِرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكْفِرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾ [الحج: ٣٧] وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ يَكْفِي شَيْءًا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٩٧] وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] الآية. وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] فهو لم يرسله إلا

ليطاع، ثم قد يطاع وقد يعصى.

وكذلك ما خلقهم إلا للعبادة، ثم قد يعبدون وقد لا يعبدون. ومثل هذا كثير في القرآن، يبين أنه فعل ما فعل ليكبروه وليعدلوا، ولا يظلموا، وليعلموا ما هو متصف به، وغيره مما أمر الله به العباد، وأحبه لهم ورضيه منهم، وفيه سعادتهم وكمالهم وصلاتهم وفلاحهم إذا فعلوه، ثم منهم من يفعل ذلك ومنهم من لا يفعله.

وهو سبحانه لم يقل أنه فعل الأول ليفعل هو الثاني، ولا ليفعل بهم الثاني فلم يذكر أنه خلقهم ليجعلهم هم عابدين؛ فإن ما فعله من الأسباب لما يفعله هو من الغايات يجب أن يفعله لا محالة، ويمتنع أن يفعل أمراً ليفعل أمراً ثانياً ولا يفعل الأمر الثاني، ولكن ذكر أنه فعل الأول ليفعلوا هم الثاني؛ فيكونون هم الفاعلين له فيحصل بفعلهم سعادتهم، وما يحبه ويرضاه لهم، فيحصل ما يحبه هو وما يحبونه هم، كما تقدم أن كل ما خلقه وأمر به غايته محبوبة لله ولعباده. وفيه حكمة له، وفيه رحمة لعباده.

فهذا الذي خلقهم له لو فعلوه لكان فيه ما يحبه وما يحبونه، ولكن لم يفعلوه فاستحقوا ما يستحقه العاصي المخالف لأمره، التارك فعل ما خلق لأجله من عذاب الدنيا والآخرة، وهو سبحانه قد شاء أن تكون العبادة ممن فعلها، فجعلهم عابدين مسلمين بمشيئته وهده لهم، وتحبيبه إليهم الإيمان؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ لِيَكُمُ الْإِيمَانُ وَرَزَقُكُمْ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فهو لاء [أراد] العبادة منهم خلقاً وأمرهم بها؛ وخلقاً جعلهم فاعلين.

والصنف الثاني لم يشأ هو أن يخلقهم عابدين وإن كان قد أمرهم بالعبادة. والله سبحانه أعلم^(١).

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

عن حسن إرادة الله تعالى لخلق الخلق وإنشاء الأنام، وهل يخلق لغير علة؟ فإن قيل لا لعله فهو عبث - تعالى الله عنه - وإن قيل لعله، فإن قلت إنها لم تزل، لزم أن يكون المعلوم لم يزل، وإن قلت إنها محدثة لزم أن يكون لها علة، والتسلسل محال.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هذه المسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعوباً وفروعاً، وأكثرها شبهاً ومحارات؛ فإن لها تعلقاً بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله، وأحكامه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي

(١) مجموع الفتاوى (٧/٨ - ٥٧).

داخله في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلق بهذه المسألة، فإن المخلوقات جميعها متعلقة بها وهي متعلقة بالخلق سبحانه، وكذلك الشرائع كلها: الأمر والنهي والوعد والوعيد متعلقة بها، وهي متعلقة بمسائل القدر والأمر، وبمسائل الصفات والأفعال، وهذه جوامع علوم الناس، فعلم الفقه الذي هو الأمر والنهي متعلق بها.

وقد تكلم الناس في «تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهي» كالأمر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش، هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلة اقتضت ذلك؟ أم ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة؟ وهل علل الشرع بمعنى الداعي والباعث؟ أو بمعنى الأمانة والعلامة؟ وهل يسوغ في الحكمة أن ينهي الله عن التوحيد والصدق والعدل، ويأمر بالشرك والكذب والظلم أم لا؟

وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزّه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه؟

وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه، هل هي بمعنى إرادته، أو هي الثواب والعقاب المخلوق، أم هذه صفات أخص من الإرادة؟

وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريد به ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملكه ما لا يريد، وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو يبغضه ويكرهه ويمقت فاعله، ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يريد الإرادة الدينية المتضمنة لمحبه ورضاه، وإن أراد الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاه؟. وفروع هذا الأصل كثيرة لا يحتمل هذا الموضع استقصاءها.

ولأجل تجاذب هذا الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قالت به طوائف من بنى آدم من المسلمين وغير المسلمين.

فالتقدير الأول: هو قول من يقول خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعله

ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السُّنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم، وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من «نفاة القياس في الفقه» الظاهرية كابن حزم وأمثاله.

ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق الخلق لعله لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها؛ فإنه

إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء، أو يكون وجودها أولى به. فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها، وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به. فيكون مستكملًا بها، فيكون قبلها ناقصًا.

ومن حجتهم ما ذكره السائل من أن العلة إن كانت قديمة وجب قدم المعلول؛ لأن العلة الغائية وإن كانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد - كما يقال: أول الفكرة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك. ويقال إن العلة الغائية بها صار الفاعل فاعلاً - فلا ريب أنها متأخرة في الوجود عنه؛ فمن فعل فعلاً لمطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل، فإذا قدر أن ذلك المطلوب الذي هو العلة قديمًا كان الفعل قديمًا بطريق الأولى.

فلو قيل: إنه يفعل لعل قديمة لزم أن لا يحدث شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة، وإن قيل إنه فعل لعل حادثة لزم محذوران:

أحدهما: أن يكون محلاً للحوادث؛ فإن العلة إذا كانت منفصلة عنه فإن لم يعد إليه منها حكم امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها، وإذا قدر أنه عاد إليه منها حكم كان ذلك حادثًا فتقوم به الحوادث.

المحذور الثاني: أن ذلك يستلزم التسلسل من وجهين:

أحدهما: أن تلك العلة الحادثة المطلوبة بالفعل هي أيضًا مما يحدثه الله تعالى بقدرته ومشيئته، فإن كانت لغير علة لزم العبث كما تقدم، وإن كانت لعل عاد التقسيم فيها، فإذا كان كل ما أحدثه أحدثه، لعل والعلة مما أحدثه لزم تسلسل الحوادث.

الثاني: أن تلك العلة إما أن تكون مرادة لنفسها أو لعل أخرى، فإن كانت مرادة لنفسها امتنع حدوثها لأن ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر إحداثه، وإن كانت مرادة لغيرها فالقول في ذلك الغير كالقول فيها ويلزم التسلسل. فهذا ونحوه من حجج من ينفي تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه.

والتقدير الثاني: قول من يجعل العلة الغائية قديمة كما يجعل العلة الفاعلية قديمة، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتي بيانه، وكما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة القائلين بقدم العالم. وهؤلاء أصل قولهم إن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها، لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها، وأعظم حججهم قولهم: إن جميع الأمور المعتبرة في كونه فاعلاً إن كانت موجودة في الأزل لزم وجود المفعول في الأزل، لأن العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها، فإنه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الأزل، فإننا لا نعني بالعللة التامة إلا ما يستلزم المعلول، فإذا قدر أنه

تخلف عنها المعلول لم تكن تامة، وإن لم تكن العلة التامة - التي هي جميع الأمور المعتبرة في الفعل وهي المقتضى التام لوجود الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل إن لم يكن جميعها في الأزل - فلا بد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث وإلا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، وإذا كان هناك سبب حادث فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الأول، ويلزم التسلسل. قالوا: فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجح.

ثم أكثر هؤلاء يشبّتون علة غائية للفعل وهي بعينها الفاعلية، ولكنهم متناقضون، فإنهم يشبّتون له العلة الغائية ويشبّتون لفعلها العلة الغائية، ويقولون مع هذا ليس له إرادة بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار وقولهم باطل من وجوه كثيرة.

منها: أن يقال: هذا القول يستلزم أن لا يحدث شيء، وأن كل ما حدث حدث بغير إحداث محدث. ومعلوم أن بطلان هذا أبين من بطلان التسلسل وبطلان الترجيح بلا مرجح، وذلك أن العلة التامة المستلزمة لمعلولها يقتزن بها معلولها ولا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها، فكل ما حدث من الحوادث لا يجوز أن يحدث عن هذه العلة التامة، وليس هناك ما تصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه الذي سماه هؤلاء علة تامة، فإذا امتنع صدور الحوادث عنه وليس هناك ما يحدثها غيره لزم أن تحدث بلا محدث.

وأيضاً: فلو قدر أن غيره أحدثها فإن كان واجباً بنفسه كان القول فيه كالقول في الواجب الأول، وأصل قولهم: إن الواجب بنفسه علة تامة تستلزم مقارنة معلوله له، فلا يجوز أن يصدر على قولهم عن العلة التامة حادث، لا بواسطة ولا بغير واسطة؛ لأن تلك الوسطة إن كانت من لوازم وجوده كانت قديمة معه، فامتنع صدور الحوادث عنها وإن كانت حادثة كان القول فيها كالقول في غيرها.

وإن قدر أن المحدث للحوادث غير واجب بنفسه كان ممكناً مفتقراً إلى موجب يوجب به. ثم إن قيل إنه محدث كان من الحوادث، وإن قيل إنه قديم كان له علة تامة مستلزمة له، وامتنع حينئذ حدوث الحوادث عنه، فإن الممكن لا يوجد هو ولا شيء من صفاته وأفعاله إلا عن الواجب بنفسه؛ فإذا قدر حدوث الحوادث عن ممكن قديم معلول لعلة قديمة، قيل: هل حدث فيه سبب يقتضي الحدوث أم لا؟ فإن قيل: لم يحدث سبب لزم الترجيح بلا مرجح وإن قيل: حدث سبب لزم التسلسل كما تقدم.

الوجه الثاني: الذي يبين بطلان قولهم أن يقال: مضمون الحجة أنه إذا لم يكن

ثمَّ علة قديمة لزم التسلسل أو الترجيح بلا مرجح، والتسلسل عندكم جائز. فإن أصل قولهم: إن هذه الحوادث متسلسلة شيئًا بعد شيء، وإن حركات الفلك توجب استعداد القوابل لأن تفيض عليها الصور الحادثة من العلة القديمة سواء قلتم: هي العقل الفعال، أو هي الواجب الذي يصدر عنه بتوسط العقول، أو غير ذلك من الوسائط، وإذا كان التسلسل جائزًا عندكم لم يمتنع حدوث الحوادث من غير علة موجبة للمعلول وإن لزم التسلسل؛ بل هذا خير في الشرع والعقل من قولكم. وذلك أن الشرع أخبر أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام وهذا مما اتفق عليه أهل الملل: المسلمون واليهود والنصارى. فإن قيل: إنه خلقها بسبب حادث قبل ذلك كان خيرًا من قولكم إنها قديمة أزلية معه في الشرع، وكان أولى في العقل؛ لأن العقل ليس فيه ما يدل على قدم هذه الأفلاك حتى يعارض الشرع، وهذه الحجة العقلية إنما تقتضي أنه لا يحدث شيء إلا بسبب حادث، فإذا قيل: إن السموات والأرض خلقها الله تعالى بما حدث قبل ذلك لم يكن في حجتكم العقلية ما يبطل هذا.

الوجه الثالث: أن يقال: حدوث حادث بعد حادث بلا نهاية إما أن يكون ممكنًا في العقل أو ممتنعًا؛ فإن كان ممتنعًا في العقل لزم أن الحوادث جميعها لها أول كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام، وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك، وإن كان ممكنًا أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفًا على حوادث قبل ذلك، كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك، فيلزم فساد حجتكم على التقديرين.

ثم يقال: إما أن تثبتوا لمبدع العالم حكمة وغاية مطلوبة، وإما أن لا تثبتوا؛ فإن لم تثبتوا بطل قولكم بإثبات العلة الغائية، وبطل ما تذكرونه من حكمة الباري تعالى في خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات. و(أيضًا): فالوجود يبطل هذا القول؛ فإن الحكمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العد والاحصاء، كإحداثه سبحانه لما يحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق إليه، كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة، وإحداثه للإنسان الآلات التي يحتاج إليها بقدر حاجته، وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه، وإن أثبتتم له حكمة مطلوبة - وهي باصطلاحكم العلة الغائية - لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة، فإن القول؛ بأن الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريدًا لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين؛ وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضًا ولهذا يجعلون العالم هو العلم والإرادة، والإرادة هي القدرة، وأمثال ذلك، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع.

وأما التقدير الثالث: وهو أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة،

فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم، وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير، وقول أكثر قدماء الفلاسفة، وكثير من متأخريهم كأبي البركات وأمثاله؛ لكن هؤلاء على أقوال:

منهم من قال: إن الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضًا؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم، وقالوا: الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق؛ والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب؛ وقالوا: إن فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود في العقل؛ فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم؛ ولا قام به فعل ولا نعت.

فقال لهم الناس: أنتم متناقضون في هذا القول، لأن الإحسان إلى الغير، محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمده لأجله؛ إما لتكميل نفيه بذلك؛ وإما لقصده الحمد والثواب بذلك؛ وإما لرقه وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم، وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان؛ فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها، فالإحسان إلى الغير محمود، لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمده لأجله، أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثًا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلًا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عبثًا ولم يكن محمودًا على هذا، وأنتم عللتم أفعاله فرارًا من العبث فوقعت في العبث؛ فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل؛ ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاء أحدًا بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة، وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا في العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الأمر.

ونشأ من هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم في «مسألة التحسين، والتقيح العقلي» فأثبت ذلك المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأهل الحديث وغيرهم، وحكوا ذلك عن أبي حنيفة نفسه، ونفى ذلك الأشعرية ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، واتفق الفريقان على أن الحسن والقبح إذا فسرا بكون الفعل نافعًا للفاعل ملائمًا له ولكونه ضارًا للفاعل منافرًا له أنه يمكن معرفته بالعقل، كما يعرف بالشرع. وظن من

ظن من هؤلاء أن الحسن والقبح المعلوم بالشرع خارج عن هذا، وهذا ليس كذلك، بل جميع الأفعال التي أوجبها الله تعالى وندب إليها هي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم، وجميع الأفعال التي نهى الله عنها هي ضارة لفاعليها ومفسدة في حقهم، والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له.

والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود إليه من أفعاله. ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حسن ولا قبح في الفعل إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك، وقالوا: القبيح في حق الله تعالى هو الممتنع لذاته، وكل ما يقدر ممكنًا من الأفعال فهو حسن؛ إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول وأولئك أثبتوا حسنًا وقبحًا لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته، إذ عندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك، وإن كانوا قد يتناقضون.

ثم أخذوا يقيمون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد، ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته وعدله ولا يشبتون له مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، فلا يجعلونه ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ولا يقولون: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» ولا يقولون بأنه خالق كل شيء ويشبتون له من الظلم ما نراه نفسه عنه سبحانه، فإنه قال ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] أي لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته، وقال تعالى ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] وقال النبي ﷺ في حديث البطاقة الذي رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما: «يجاء برجل من أمتي يوم القيامة فتتشر له تسعة وتسعون سجلًا كل سجل مدّ البصر، فيقال له: هل تنكر من هذا شيئًا؟ فيقول: لا يا رب، فيقال له: ألك عذرا ألك حسنة؟ فيقول: لا يا رب فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم. قال: فتخرج له بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة»^(١).

فقد أخبر النبي ﷺ أنه لا يظلم، بل يثاب على ما أتى به من التوحيد. كما قال

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٦٣٩) وابن ماجه في سننه برقم (٤٣٠٠) وأحمد في المسند (٢١٣/٢) والحاكم في المستدرک (٦/١، ٥٢٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٣٥).

تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «عدلية» يقولون: من فعل كبيرة واحدة أحببت جميع حسناته، وخلد في نار جهنم. فهذا الذي سماه الله ورسوله ظلماً يصفون الله به مع دعوهم تنزيهه عن الظلم. ويسمون تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلماً. والكلام في هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع ولكن نبهنا على مجامع أصول الناس في هذا المقام.

وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً.

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام كالكرامية وغيرهم والمتفلسفة أيضاً فلا يوفقونهم على هذا؛ بل يقولون إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، وقد يعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك. والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، كإرسال محمد ﷺ؛ فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] فإن إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق وفيه أعظم حكمة للمخالف ورحمة منه لعباده كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] قالوا: هو محمد ﷺ.

فإذا قال قائل: فقد تضرر برسالته طائفة من الناس كالذين كذبوه من المشركين وأهل الكتاب كان عن هذا جوابان.

أحدهما: أنه نفعهم بحسب الامكان، فإنه أضعف شرهم الذي كانوا يفعلونه لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التي زلزلت ما في قلوبهم، وبالجهد والجزية التي أخافتهم وأذلتهم حتى قل شرهم، ومن قتله منهم مات قبل أن يطول عمره في

الكفر فيعظم كفره، فكان ذلك تقليلاً لشره، والرسول صلوات الله عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان.

والجواب الثاني: أن ما حصل من الضرر أمر مغمور في جنب ما حصل من النفع، كالمطر الذي عم نفعه إذا خرب به بعض البيوت أو احتبس به بعض المسافرين والمكتسبين كالقصارين ونحوهم، وما كان نفعه ومصلحته عامة كان خيراً مقصوداً ورحمة محبوبة وإن تضرر به بعض الناس. وهذا الجواب أجابت به طوائف من المسلمين وأهل الكلام والفقه وغيرهم من الحنفية والحنبلية وغيرهم من الكرامية والصوفية، وهو جواب كثير من المتفلسفة.

وقال هؤلاء: جميع ما يحدثه في الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة قال الله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدَيْهِ أَفْنٌ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] وقال: ﴿الَّذِي أَصْنَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَقًّا﴾ [السجدة: ٧] والضرر الذي يحصل به حكمة مطلوبة لا يكون شراً مطلقاً، وإن كان شراً بالنسبة إلى من تضرر به؛ ولهذا لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى الله؛ بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه «ثلاثة» إما أن يدخل في عموم المخلوقات، فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشية والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم، وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل، وإما أن يحذف فاعله.

فالأول كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] ونحو ذلك، ومن هذا الباب أسماء الله المقتترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز المذل، الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه؛ ولا الضار عن قرينه لأن اقترانهما يدل على العموم، وكل ما في الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله تعالى، وما في الوجود من غير ذلك، فهو من عدله، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغيض ما في يمينه، ويده الأخرى القسط يخفض ويرفع»^(١) فأخبر أن يده اليمنى فيها الإحسان إلى الخلق، ويده الأخرى فيها العدل والميزان الذي به يخفض ويرفع، فخفضه ورفع من عدله، وإحسانه إلى خلقه من فضله.

وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤١٩، ٧٤٩٦) ومسلم في صحيحه برقم (٩٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَرَادَ يَوْمَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا ﴿١٠﴾ [الجن: ١٠] وقوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ [الفاتحة: ٧] ونحو ذلك. وإضافته إلى السبب كقوله ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ﴿٢﴾ [الفلق: ٢] وقوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] مع قوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا﴾ وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا قُلُومًا فَمَا هَذَا قُلُومًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وأمثال ذلك.

ولهذا ليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر، وإنما يذكر الشر في مفعولاته، كقوله: ﴿يَوْمَ عِبَادَتِي أَتَىٰ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْمَذَابُ الْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧] وقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٩٨﴾ [المائدة: ٩٨]. وقوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ﴿١١﴾ إِنَّهُ هُوَ بَئِئٌ وَبُئِيٌّ ﴿١٢﴾ وَهُوَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ ﴿١٤﴾ [البروج: ١٢ - ١٤] فينب سبحانه أن بطشه شديد، وإنه هو الغفور الودود.

واسم «المنتقم» ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ وإنما جاء في القرآن مقيداً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يذكر فيه المنتقم فذكر في سياقه: «البر التواب المنتقم العفو الرؤوف» ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أو عن بعض شيوخه؛ ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي^(١)، رواه عن طريق الوليد بن مسلم بسياق، ورواه غيره باختلاف في الاسماء، وفي ترتيبها: يبين أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وسائر من روى هذا الحديث عن أبي هريرة ثم عن الأعرج ثم عن أبي الزناد لم يذكروا أعيان الاسماء؛ بل ذكروا قوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢) وهكذا أخرجه أهل الصحيح كالبخاري ومسلم وغيرهما، ولكن روى عدد الاسماء من طريق أخرى من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه وإسناده

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥٠٧) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في سنن الترمذي برقم (٦٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٤١٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ضعيف^(١). يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وليس في عدد الأسماء الحسنى عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروى من طريق أبي هريرة وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا التنبيه على أصول تنفع في معرفة هذه المسألة فإن نفوس بني آدم لا يزال يحوك فيها من هذه المسألة أمر عظيم.

وإذا علم العبد من حيث الجملة أن لله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه حيث قال: ﴿سَرُّهُمْ ءَايَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] فإنه ﷺ قال في الحديث الصحيح: «لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها»^(٢).

وفي الصحيحين عنه انه قال: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة، فيها يتراحم الخلق حتى إن الدابة لترفع حافرها عن ولدها من تلك الرحمة، واحتبس عنده تسعاً وتسعين رحمة، فإذا كان يوم القيامة جمع هذه إلى تلك فرحم بها عباده»^(٣) أو كما قال رسول الله ﷺ.

ثم هؤلاء الجمهور من المسلمين وغيرهم كأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والعلماء الذين يثبتون حكمته فلا يتفونها، كما نفاها الأشعرية ونحوهم الذين لم يثبتوا إلا إرادة بلا حكمة ومشئنة بلا رحمة ولا محبة ولا رضى، وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواء لا يفرقون بين الإرادة والمحبة والرضى، بل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا: إنه يحبه ويرضاه كما يريد. وإذا قالوا لا يحبه ولا يرضاه ديناً قالوا: إنه لا يريد ديناً وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم كما لا يريد. وقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُكَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨] فأخبر أنه لا يرضاه، مع أنه قدره وقضاه، لا يوافقون المعتزلة على إنكار قدرة الله تعالى وعموم خلقه ومشئته وقدرته، ولا يشبهونه بخلقهم فيما يوجب ويحرم، كما فعل هؤلاء، ولا يسلبونه ما وصف به نفسه من صفاته وأفعاله، بل أثبتوا

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٨٦١) وضعفه العلامة الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٨٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٠٠٠، ٦٤٦٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

له ما أثبتته لنفسه من الصفات والأفعال، ونزهوه عما نزه عنه نفسه من الصفات والأفعال، وقالوا: إن الله خالق كل شيء ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو على كل شيء قدير، وهو يحب المحسنين والمتقين والمقسطين، ويرضى عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يرضى بالقول المخالف لأمر الله ورسوله.

وقالوا: مع إنه خالق كل شيء وربّه ومليكه فقد فرق بين المخلوقات أعيانها وأفعالها، كما قال تعالى: ﴿أَفَجَعَلَ التَّائِبِينَ كَالَّذِينَ أُكْتِبَ عَلَيْهِمُ السَّيِّئَاتُ﴾ [التكوير: ٣٥] وكما قال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ١٢] وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَخْيَرُ وَلَا الْأَمْنُونُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢] وأمثال ذلك مما يبين الفرق بين المخلوقات، وانقسام الخلق إلى شقي وسعيد كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرَ كُفْرًا وَنُكِرَ مُؤْمِنًا﴾ [التغابن: ٢] وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠] وقال تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يُؤْمِدُ بِفِرْعَوْنَ﴾ [الأنعام: ٦٠] فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْحَةٍ يُحْبَرُونَ ﴿٦١﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴿٦٢﴾ [الأنعام: ١٤ - ١٦] ونظائر هذا في القرآن كثير.

وينبغي أن يعلم أن هذا المقام زلت فيه طوائف من أهل الكلام والتصوف وصاروا فيه إلى ما هو شر من قول المعتزلة ونحوهم من القدرية، فإن هؤلاء يعظمون الأمر والنهي والوعد والوعيد وطاعة الله ورسوله، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، لكن ضلوا في القدر، واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مشيئة عامة وقدرة شاملة وخلقاً متناولاً لكل شيء لزم من ذلك القدح في عدل الرب وحكمته، وغلطوا في ذلك.

فقابل هؤلاء قوم من العلماء والعباد وأهل الكلام والتصوف، فأثبتوا القدر وآمنوا بأن الله رب كل شيء ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء وربّه ومليكه، وهذا حسن وصواب؛ لكنهم قصرُوا في الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى خرج غلاتهم إلى الإلحاد، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فأولئك القدرية وإن كانوا يشبهون المجوس من حيث إنهم أثبتوا فاعلاً لما اعتقدوه شراً غير الله سبحانه، فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ فالمشركون شر من المجوس، فإن المجوس يقرون بالجزية باتفاق المسلمين، وقد ذهب بعض العلماء إلى حل نسائهم وطعامهم، وأما المشركون فاتفقت الأمة على تحريم نكاح نسائهم وطعامهم، ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما أنهم لا يقرون بالجزية، وجمهور العلماء على أن مشركي العرب لا يقرون بالجزية وإن أقرت المجوس؛ فإن النبي ﷺ لم يقبل الجزية من أحد من المشركين؛ بل قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل» (١).

والمقصود هنا أن من أثبت القدر واحتج به على إبطال الأمر والنهي فهو شر ممن أثبت الأمر والنهي ولم يثبت القدر، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل بين جميع الخلق، فإن من احتج بالقدر وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات، ولم يفرق بين المأمور والمحظور، والمؤمنين والكفار، وأهل الطاعة وأهل المعصية، لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشيء من الكتب، وكان عنده آدم وإبليس سواء، ونوح وقومه سواء، وموسى وفرعون سواء، والسابقون الأولون وكفار مكة سواء.

وهذا الضلال قد كثر في كثير من أهل التصوف والزهد والعبادة، لا سيما إذا قرنوا به توحيد أهل الكلام المثبتين للقدر والمشئة من غير إثبات المحبة والبغض والرضى والسخط، الذين يقولون: «التوحيد» هو توحيد الربوبية و«الإلهية» عندهم هي القدرة على الاختراع، ولا يعرفون توحيد الإلهية، ولا يعلمون أن الإله هو المألوه المعبود، وأن مجرد الإقرار بأن الله رب كل شيء لا يكون توحيداً حتى يشهد أن لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. قال عكرمة: تسألهم من خلق السموات والأرض؟ فيقولون الله، وهم يعبدون غيره، وهؤلاء يدعون التحقيق والفناء في التوحيد، ويقولون: إن هذا نهاية المعرفة، وإن العارف إذا صار في هذا المقام لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة لشهوده الربوبية العامة والقيومية الشاملة، وهذا الموضع وقع فيه من الشيوخ الكبار من شاء الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهؤلاء غاية توحيدهم هو توحيد المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام الذين قال الله عنهم: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٩) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٩١﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْفِوُكُمْ ﴿٩٢﴾ قُلْ مَنْ يَدْبِرُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٩٤﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (٦١) اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَكُلُ شَيْءٌ عَلَيْهِ ﴿٦٢﴾ وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ [العنكبوت: ٦١ - ٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١٥) [لقمان: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (٨٧) [الزخرف: ٨٧] وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَلِلَّهِ الْغَلْبُ قَمَازًا بَعْدَ الْحَيِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَلِكَ حَقَّتْ رَيْبُكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ قُلِ اللَّهُ يَخْلُقُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِيَ إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِيَ الْحَقِّ أَفَنَ يَهْدِيَ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُنَجَّيَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ قُلْ لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ [يونس: ٣١ - ٣٥] وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حُلُقَاقَ ذَاتِ بَهْجَةٍ مَّا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ ﴿٣٦﴾ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٨﴾ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣٩﴾ أَمَّنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ [النمل: ٦٠ - ٦٤].

فإن هؤلاء المشركين كانوا مقرين بأن الله خالق السموات والأرض وخالقهم وبيده ملكوت كل شيء، بل كانوا مقرين بالقدر أيضًا، فإن العرب كانوا يثبتون القدر

في الجاهلية، وهو معروف عنهم في النظم والنثر، ومع هذا فلما لم يكونوا يعبدون الله وحده لا شريك له، بل عبدوا غيره كانوا مشركين شرًا من اليهود والنصارى. فمن كان غاية توحيده وتحقيقه هو هذا التوحيد كان غاية توحيده توحيد المشركين.

وهذا المقام مقام وأي مقام!!! زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وبدل فيه دين المسلمين، والتبس فيه أهل التوحيد بعباد الأصنام، على كثير ممن يدعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام.

ومعلوم عند كل من يؤمن بالله ورسوله أن المعتزلة والشيعة القدرية المثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد خير ممن يسوي بين المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والنبي الصادق، والمتنبئ الكاذب، وأولياء الله وأعدائه، ويجعل هذا غاية التحقيق، ونهاية التوحيد، وهؤلاء يدخلون في مسمى «القدرية» الذين ذمهم السلف، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم، كما قال أبو بكر الخلال في «كتاب السنة»: الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي، وذكر عن المروزي قال قلت لأبي عبد الله: رجل يقول إن الله أجبر العباد، فقال: هكذا لا تقول، وأنكر ذلك، وقال: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. وذكر عن المروزي أن رجلاً قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي، فردّ عليه آخر فقال: إن الله جبر العباد، أراد بذلك إثبات القدر، فسألوا عن ذلك أحمد بن حنبل فأنكر عليهما جميعاً على الذي قال جبر، وعلى الذي قال لم يجبر حتى تاب، وأمر أن يقال: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١].

وذكر عن عبد الرحمن بن مهدي قال أنكر سفيان الثوري «جبر» وقال إن الله جبل العباد. قال المروزي: أراد قول النبي ﷺ لأشجع عبد القيس: يعني قوله: «إن فيك لخلقين يحبهما الله: الحلم والأناة» فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خلقين جبلت عليهما» فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما^(١).

وذكر عن أبي إسحاق الفزاري قال: قال الأوزاعي: أتاني رجلان فسألاني عن القدر فأجبت أن أتيك بهما تسمع كلامهما وتجيبهما: قلت رحمك الله أنت أولى بالجواب، قال: فأتاني الأوزاعي ومعه الرجلان فقالا، فقالا: قدم علينا ناس من أهل القدر، فنارزوننا في القدر ونارزونناهم فيه، حتى بلغ بنا وبهم إلى أن قلنا: إن الله

(١) الحديث بطوله أخرجه أبو داود في سننه برقم (٥٢٢٥) وابن ماجه في سننه برقم (٤١٨٨) وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٣٥٤). وأخرجه مختصراً مسلم في صحيحه برقم (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

جبرنا على ما نهانا عنه، وحال بيتنا وبين ما أمرنا به، ورزقنا ما حرم علينا، فقلت: يا هؤلاء! إن الذين أتوكم بما أتوكم به قد ابتدعوا بدعة وأحدثوا حدثاً، وإنني أراكم قد خرجتم من البدعة إلى مثل ما خرجوا إليه. فقال: أصبت وأحسن يا أبا إسحاق!!

وذكر عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن «الجبر» فقال الزبيدي: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة فأهاب أن أقول ذلك ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ.

وقد قال مطرف بن الشخير: لم نوكل إلى القدر، وإليه نصير؟ وقال ضمرة بن ربيعة: لم نؤمر أن نتكل على القدر، وإليه نصير.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال: «ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار». قالوا يا رسول الله! أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(١). وهذا باب واسع.

والمقصود هنا أن الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى «القدرية» وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي، فكيف بمن يحتج به على المعاصي؟ ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له؛ فإن ضلال هذا أعظم ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف، وروي في ذلك حديث مرفوع؛ لأن كلاً من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ فالإرجاء يضعف الإيمان بالوعد، ويهون أمر الفرائض والمحارم، والقدرية إن احتج به كان عوناً للمرجيء، وإن كذب به كان هو والمرجىء قد تقابلا، هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه، وهذا يبالغ في الناحية الأخرى.

ومن المعلوم أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصديق الرسل فيما أخبرت، وتطاع فيما أمرت، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] والإيمان بالقدر من تمام ذلك. فمن أثبت القدر وجعل ذلك معارضاً للأمر فقد أذهب الأصل.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٣٦٢، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٨، ٦٢١٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٤٧) من حديث علي رضي الله عنه.

ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى؛ بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحدا منهم أن يعيش به، ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق. ولا يتعاشر عليه اثنان؛ فإن القدر إن كان حجة فهو حجة لكل واحد، وإلا فليس حجة لأحد، فإذا قدر أن الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك فمتى لأمه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقدر. ومن ادعى أن العارف إذا شهد القدر سقط عنه الأمر كان هذا الكلام من الكفر الذي لا يرضاه لا اليهود ولا النصارى، بل ذلك ممتنع في العقل محال في الشرع؛ فإن الجائع يفرق بين الخبز والتراب، والعطشان يفرق بين الماء والسراب، فيحب ما يشبعه ويرويه؛ دون ما لا ينفعه، والجميع مخلوق لله تعالى، فالحي - وإن كان من كان - لا بد أن يفرق بين ما ينفعه وينعمه ويسره، وبين ما يضره ويشقيه ويؤلمه. وهذا حقيقة الأمر والنهي فإن الله تعالى أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم.

والناس في الشرع والقدر على «أربعة أنواع» فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره، يستند إليه في الذنوب والمعائب، ولا يطمئن إليه في المصائب، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به، ويلزاء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣] وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] قال بعض السلف: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها عند الله فيرضى ويسلم. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجِيئَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وقد ذكر الله تعالى عن آدم عليه السلام أنه لما فعل ما فعل قال: ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] وعن إبليس أنه قال: ﴿إِنَّمَا أَغْوَيْنِي لِأَرْضِينَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]. فمن تاب أشبه أباه آدم، ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس. والحديث الذي في الصحيحين في احتجاج آدم وموسى عليهما السلام لما قال له موسى: «أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وعلمك أسماء كل شيء، لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم؛ أنت موسى اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وخط لك التوراة بيده، فبكم وجدت مكتوباً علي قبل أن أخلق ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [الأنبياء: ١٢١] قال: بكذا وكذا سنة، قال فحج آدم موسى^(١). وهذا الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وقد روي بإسناد جيد من حديث عمر رضي الله عنه.

فآدم ﷺ إنما حج موسى لأن موسى لأمه على ما فعل لأجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لم يكن لومه له لأجل حق الله في الذنب. فإن آدم كان قد تاب من الذنب كما قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمَسَهُ رَبُّهُ فَكَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [الأنبياء: ١٢٢]. وموسى - ومن هو دون موسى - ﷺ يعلم أنه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب، وآدم أعلم بالله من أن يحتج بالقدر على الذنب، وموسى ﷺ أعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحجة، فإن هذه لو كانت حجة على الذنب لكانت حجة لإبليس عدو آدم، وحجة لفرعون عدو موسى، وحجة لكل كافر وفاجر، وبطل أمر الله ونهيه؛ بل إنما كان القدر حجة لآدم على موسى لأنه لام غيره لأجل المصيبة التي حصلت له بفعل ذلك، وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه.

وقد قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]. وقال أنس: خدمت النبي ﷺ عشر سنين فما قال لي: أف قط، ولا قال لشيء فعلته: لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلته؟^(٢). وكان بعض أهله إذا عاتبني على شيء يقول: «دعوه فلو قضي شيء لكان».

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله»^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٧٦٨، ٦٠٣٨، ٦٩١١) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٠٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بهذا اللفظ. وأخرج البخاري في صحيحه برقم (٣٥٦٠، ٦١٢٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٣٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله عز وجل.

وقد قال **عليه السلام**: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(١). ففي أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة، ويقيم الحدود على من تعدى حدود الله، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وإذا آذاه مؤذ أو قصر مقصر في حقه عفا عنه ولم يؤاخذه نظراً إلى القدر. فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً. وهذا واجب فيما قدر من المصائب بغير فعل آدمي كالمصائب السماوية، أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم **عليه السلام** فإنه لا سبيل إلى لومه شرعاً - لأجل التوبة - ولا قدرًا؛ لأجل القضاء والقدر. وأما إذا ظلم رجل رجلاً فله أن يستوفي مظلمته على وجه العدل، وإن عفا عنه كان أفضل له، كما قال تعالى: **﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾** [المائدة: ٤٥].

وأما الصنف الثالث: فهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا في المعائب ولا في الصائب التي هي من أفعال العباد، بل يضيفون ذلك كله إلى العبد، وإذا اساءوا استغفروا، وهذا حسن؛ لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى به عليهم، ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه فلو قضى شيء لكان، لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها وقد تعالى: **﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مِصْبِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْ لَّيْسَ هَذَا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾** [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: **﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا تُصِيبُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾** [الشورى: ٣٠] وقال تعالى: **﴿وَلِإِن نُّصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَمَا فَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾** [الشورى: ٤٨].

وهذا من قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَلِإِن نُّصِيبَهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَلِإِن نُّصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾** [الأنعام: ٦١]. **﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِلَّا نَحْنُ صَافُّوْنَ﴾** [النساء: ٧٨، ٧٩]. فإن هذه الآية تنازع فيها كثير من مثبتي القدر ونفاته: هؤلاء يقولون الأفعال كلها من الله لقوله: **﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾**. وهؤلاء يقولون: الحسنة من الله والسيئة من نفسك لقوله: **﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِلَّا نَحْنُ صَافُّوْنَ﴾**. **﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنَ السَّيِّئَاتِ إِلَّا نَحْنُ صَافُّوْنَ﴾** [النساء: ٧٨].

وقد يجيبهم الأولون بقراءة مكذوبة **﴿لِإِن نُّصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَمَا فَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾** بالفتح على معنى الاستفهام، وربما قدر بعضهم تقديرًا: أي أفمن نفسك؟ وربما قدر بعضهم القول في قوله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٤٧٥، ٣٧٣٢، ٦٧٨٧، ٦٧٨٨) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٨٨) من حديث عائشة **رضي الله عنها**.

تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ فيقولون: تقدير الآية: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ يقولون فيحرفون لفظ القرآن ومعناه، ويجعلون ما هو من قول الله - قول الصدق - من قول المنافقين الذين أنكر الله قولهم، ويضمرون في القرآن ما لا دليل على ثبوته بل سياق الكلام ينفيه؛ فكل من هاتين الطائفتين جاهلة بمعنى القرآن وبحقيقة المذهب الذي تنصره.

وأما القرآن فالمراد منه هنا بالحسنات والسيئات النعم والمصائب؛ ليس المراد الطاعات والمعاصي، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وكقوله: ﴿إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَيَسْتَوِلُوا وَهُمْ فَرِحُوا﴾ [٥٠] قل لئن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا [التوبة: ٥٠، ٥١] الآية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ لَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]. كما قال تعالى: ﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ١٦٨] أي بالنعم والمصائب.

وهذا بخلاف قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا يَخْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وأمثال ذلك، فإن المراد بها الطاعة والمعصية، وفي كل موضع ما يبين المراد باللفظ، فليس في القرآن العزيز بحمد الله تعالى إشكال؛ بل هو مبين وذلك إنه إذا قال: ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ (ما مسك) ونحو ذلك، كان من فعل غيرك بك كما قال: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩] وكما قال تعالى: ﴿إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦].

وإذا قال: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ [المائدة: ١٦٠] كانت من فعله، لأنه هو الجائي بها. فهذا يكون فيما فعله العبد لا فيما فعل به. وسياق الآية يبين ذلك، فإنه ذكر هذا في سياق الحض على الجهاد وذم المتخلفين عنه فقال تعالى: ﴿يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ (٧١) وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَغِلَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَوْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَبِيحًا (٧٢) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلْبِغْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧٣) [النساء: ٧١ - ٧٣].

فأمر سبحانه بالجهاد وذم المشبطين، وذكر ما يصيب المؤمنين تارة من المصيبة فيه، وتارة من فضل الله فيه، كما أصابهم يوم أُحُد مصيبة فقال: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وفي الحديث الصحيح: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من يومه ذلك دخل الجنة. ومن قالها إذا أمسى موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة»^(١).

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ﴾ من ذل وخوف وهزيمة كما أصابهم يوم أحد ﴿وَلَنْ نَقْصِيَكُمْ﴾ أي بذنوبك وخطاياك، وإن كان ذلك مكتوباً مقدراً عليك، فإن القدر ليس حجة لأحد، لا على الله ولا على خلقه، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات لم يعاقب ظالم، ولم يقاتل مشرك، ولم يقم حد، ولم يكف أحد عن ظلم أحد، وهذا من الفساد في الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده للعالم بصريح المعقول، المطابق لما جاء به الرسول.

فالقدر يؤمن به ولا يحتج به، فمن لم يؤمن بالقدر ضارح المجوس، ومن احتج به ضارح المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهاً بإبليس، فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواه، وأنه قال: ﴿إِنِّي أَغْوَيْنِي لِأَزْنِنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

وقد ذكرت طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين في المقالات كالشهرستاني أنه ناظر الملائكة في ذلك معارضاً لله تعالى في خلقه وأمره؛ لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهرستاني في أول المقالات ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يعتمد عليه، ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك، فإن النبي ﷺ ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإذا أن يحدثوكم بحق فتكذبونه وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقونه»^(٢).

ويشبه - والله أعلم - أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المكذبين بالقدر إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين. والشهرستاني نقلها من كتب المقالات،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٠٦، ٦٣٢٣) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٦٤٤) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٧٨٦).

ويغني عنه ما أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٤٨٥، ٧٣٦٢، ٧٥٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية».

والمصنفون في المقالات ينقلون كثيرًا من المقالات من كتب المعتزلة كما نقل الأشعري وغيره ما نقله من المقالات من كتب المعتزلة، فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفًا في هذا الباب، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم فوضعوا هذه المناظرة على لسان إبليس، كما رأينا كثيرًا منهم يضع كتابًا أو قصيدة على لسان بعض اليهود أو غيرهم، ومقطودهم بذلك الرد على المثبتين للقدر، يقولون: إن حجة الله على خلقه لا تتم إلا بالتكذيب بالقدر؛ كما وضعوا في مثالب ابن كلاب أنه كان نصرانيًا، لأنه أثبت الصفات، وعندهم من أثبت الصفات فقد أشبه النصراني وتلقى أمثال هذه الحكايات بالقبول من المنتسبين إلى السُّنة ممن لم يعرف حقيقة أمرها.

والمقصود هنا أن الآية الكريمة حجة على هؤلاء، وهؤلاء: حجة على من يحتج بالقدر فإن الله تعالى أخبر أنه عذبهم بذنوبهم، فلو كانت حجتهم مقبولة لم يعذبهم بذنوبهم، وحجة على من كذب بالقدر، فإنه سبحانه أخبر أن الحسنه من الله وأن السيئة من نفس العبد، والقدرية متفقون على أن العبد هو المحدث للمعصية كما هو المحدث للطاعة، والله عندهم ما أحدث لا هذا ولا هذا؛ بل أمر بهذا ونهى عن هذا.

وليس عندهم لله نعمة أنعمها على عباده المؤمنين في الدين إلا وقد أنعم بمثلها على الكفار، فعندهم أن علي بن أبي طالب عليه السلام وأبا لهب مستويان في نعمة الله الدينية، إذ كل منهما أرسل إليه الرسول وأقدر على الفعل وأزيحت علقته، لكن هذا فعل الإيمان بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يفضل الله عليه ذلك المؤمن ولا خصه بنعمة آمن لأجلها وعندهم أن الله حبيب الإيمان إلى الكفار كأبي لهب وأمثاله، كما حبيه إلى المؤمنين كعلي عليه السلام وأمثاله، وزينه في قلوب الطائفتين، وكره الكفر والفسوق والعصيان إلى الطائفتين سواء، لكن هؤلاء كرهوا ما كرهه الله إليهم بغير نعمة خصهم بها وهؤلاء لم يكرهوا ما كرهه الله إليهم.

ومن توهم عنهم أو من نقل عنهم أن الطاعة من الله والمعصية من العبد فهو جاهل بمذهبهم؛ فإن هذا لم يقله أحد من علماء القدرية ولا يمكن أن يقوله، فإن أصل قولهم أن فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية، كلاهما فعله بقدرته تحصل له من غير أن يخصه الله بإرادة خلقها فيه، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما، فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم كانوا جاهلين بمذهبهم وكانت الآية حجة عليهم لا لهم؛ لأنه تعالى قال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] وعندهم ليست الحسنات المفعولة ولا السيئات المفعولة من عند الله بل كلاهما من العبد، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] مخالف لقولهم، فإن عندهم الحسنه

المفعولة والسيئة المفعولة من العبد لا من الله سبحانه.

وكذلك من احتج من مثبتة القدر بالآية على إثباته إذا احتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ كان مخطئاً؛ فإن الله ذكر هذه الآية ردّاً على من يقول الحسنة من الله والسيئة من العبد، ولم يقل أحد من طوائف الناس؛ أن الحسنة المفعولة من الله والسيئة المفعولة من العبد.

وأيضاً فإن نفس فعل العبد وإن قال أهل الإثبات: إن الله خلقه، وهو مخلوق له ومفعول له؛ فإنهم لا ينكرون أن العبد هو المتحرك بالأفعال، وبه قامت، ومنه نشأت، وإن كان الله خلقها.

وأيضاً فإن قوله بعد هذا: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ يمتنع أن يفسر بالطاعة والمعصية؛ فإن أهل الإثبات لا يقولون: إن الله خالق إحداهما دون الأخرى؛ بل يقولون: إن الله خالق لجميع الأفعال وكل الحوادث.

ومما ينبغي أن يعلم أن مذهب سلف الأمة، مع قولهم؛ الله خالق كل شيء وربّه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، وأنه هو الذي خلق العبد هلوغاً. إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً ونحو ذلك. إن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة، قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ (٧٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٦٩﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (٧٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الانسان: ٢٩ - ٣٠]﴾ وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَاءَ ذَكَّرْهُ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقُرَىٰ وَأَهْلُ الْغَفَرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر: ٥٤ - ٥٦].

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون في القدر، فقالت المعتزلة ونحوهم من النفاة: الكفر والفسق والعصيان أفعال قبيحة. والله منزّه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين فلا تكون فعلاً له.

وقال: من رد عليهم من المائلين إلى الجبر بل هي فعله وليست أفعالاً للعباد بل هي كسب للعبد. وقالوا: إن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاتها، وإن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها، فيكون الفعل خلقاً من الله إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً لقدرته، وقالوا: إن العبد محدثاً لأفعاله ولا موجداً لها، ومع هذا فقد يقولون: إنا لا نقول بالجبر المحض، بل نثبت للعبد قدرة حادثة والجبري المحض الذي لا يثبت للعبد قدرة.

وأخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه وبين الخلق، فقالوا: الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة، وقالوا أيضًا: الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه.

فقال لهم الناس: هذا لا يوجب فرقًا بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك؛ فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضًا مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة.

وأيضًا، فهذا فرق لا حقيقة له، فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجًا عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه، وهو مبني على «أصلين» إن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه، وإن خلقه للعالم هو نفس العالم، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك.

والثاني: أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ولا يكون شيء من مقدورها خارجًا عن محلها. وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه.

وأيضًا: فإذا فسر التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في المحل أو خارجًا عن المحل.

وأيضًا: قال لهم المنازعون: من المستقر في فطر الناس إن من فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم، قالوا: وهذا كما قلتم أنتم وسائر الصفاتية: من المستقر في فطر الناس أن من قام به العلم فهو عالم، ومن قامت به القدرة فهو قادر، ومن قامت به الحركة فهو متحرك، ومن قام به التكلم فهو متكلم، ومن قامت به الإرادة فهو مريد، وقلتم إذا كان الكلام مخلوقًا كان كلامًا للمحل الذي خلقه فيه كسائر الصفات، فهذه القاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها أيضًا من فعل الأفعال.

وقالوا أيضًا: القرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] وقوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧] وأمثال ذلك.

وقالوا أيضًا: إن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله ويكون حسنة له أو سيئة، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها.

وفي المسألة كلام ليس هذا موضع بسطه لكن ننبه على نكت نافعة في هذا الموضوع المشكل، فنقول:

قول القائل: هذا فعل هذا، وفعل هذا: لفظ فيه إجمال؛ فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل؛ وتارة يراد به مسمى المصدر. فيقول: فعلت هذا أفعله فعلاً، وعملت هذا أعمله عملاً، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر كصلة الانسان وصيامه ونحو ذلك، فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل؛ وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك، فالعمل هنا غير المعمول، قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ تَحْرِيْبٍ وَمَنْشِيلٍ وَحِفَانٍ كَلْجَوَابٍ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ﴾ [سبأ: ١٣] فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] فإنه في أصح القولين (ما) بمعنى الذي، والمراد به ما تحتونه من الأصنام كما قال تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [٩٥] ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥ - ٩٦] أي والله خلقتكم وخلق الأصنام التي تحتونها. ومنه حديث حذيفة عن النبي ﷺ: «إن الله خالق كل صانع وصنعتة»^(١)؛ لكن قد يستدل بالآية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر، فيقال: إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها، فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف وإلا فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم، وإذا كان خالقاً للتأليف كان خالقاً لأفعالهم.

والمقصود أن لفظ «الفعل» و«العمل» و«الصنع» أنواع، وذلك كلفظ البناء والخياطة والنجارة تقع على نفس مسمى المصدر، وعلى المفعول، وكذلك لفظ «التلاوة» و«القراءة» و«الكلام» و«القول» يقع على نفس مسمى المصدر، وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام، فيراد بالتلاوة والقراءة نفس القرآن المقروء المتلو؛ كما يراد بها مسمى المصدر.

والمقصود هنا أن القائل إذا قال هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد؛ فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وبصريح العقل، ولكن من قال هي فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات [فهذا حق].

ثم من هؤلاء من قال: إنه ليس لله فعل يقوم به فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله وخلقته ومخلوقه.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣١/١).

وأما الجمهور الذي يفرقون بين هذا وهذا فيقولون: هذه مخلوقة لله مفعولة لله ليست هي نفس فعله، وأما العبد فهي فعله القائم به، وهي أيضًا مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول؛ فمن لم يفرق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول إذا قال إنها فعل الله تعالى وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان، وحينئذ فلا تكون فعلاً للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى، وبعض هؤلاء قال: هي فعل للرب وللرب فأنبت مفعولاً بين فاعلين.

وأكثر المعتزلة يوافقون هؤلاء على أن فعل الرب تعالى لا يكون إلا بمعنى مفعوله، مع أنهم يفرقون في العبد بين الفعل والمفعول؛ فلهذا عظم النزاع وأشكلت المسألة على الطائفتين وحاروا فيها.

وأما من قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات، ولم يقل: إنها نفس فعل الرب وخلقها، بل قال إنها نفس فعل العبد، وعلى هذا نزول الشبهة؛ فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلاً له، كما يفعلها العبد، وتقوم به، ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره، كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والاشكال والمقادير والحركات وغير ذلك؛ فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعمًا مرًا أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح لم يكن هو متصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة. ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها، وسببًا لذهمه وعقابه، وجالبة لألمه وعذابه، وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به؛ لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره.

ثم على قول الجمهور الذين يقولون له حكمة فيما خلقه في العالم مما هو مستقبح وضار ومؤذ يقولون: له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة؛ كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم، ومن يقول: لا تعلق أفعاله لا يعلل لا هذا ولا هذا.

يوضح ذلك أن الله تعالى إذا خلق في الإنسان عَمَى ومرضًا وجوعًا وعطشًا ووصبًا ونصبًا ونحو ذلك كان العبد هو المريض الجائع العطشان المتألم، فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الأذى والكراهة عاد إليه ولا يعود إلى الله تعالى شيء من ذلك، فكذلك ما خلق فيه من كذب وظلم وكفر ونحو ذلك هي أمور ضارة مكروهة مؤذية، وهذا معنى كونها سيئات وقبائح، أي أنها تسوء صاحبها وتضره، وقد تسوء

أيضاً غيره وتضره، كما أن مرضه وتن ربحه ونحو ذلك قد يسوء غيره ويضره.

يبين ذلك أن القدرية سلموا أن الله قد يخلق في العبد كفراً وفسوقاً على سبيل الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] وقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

ثم إنه من المعلوم أن هذه المخلوقات تكون فعلاً للعبد وكسباً له يجزى عليها ويستحق الذم عليها والعقاب وهي مخلوقة لله تعالى، فالقول عند أهل الإثبات فيما يخلقه من أعمال العباد ابتداء كالقول فيما يخلقه جزاء من هذا الوجه، وإن افترقا من وجه آخر، وهم لا يمكنهم أن يفرقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلاً لله دون هذا، وهذا فعلاً للعبد دون هذا؛ ولكن يقولون: إن هذا يحسن من الله تعالى لكونه جزاء للعبد، وذلك لا يحسن منه لكونه ابتداء للعبد بما يضره وهم يقولون لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق، أو عوض لاحق.

وأما أهل الإثبات للقدر فمن لم يعلل منهم لا يفرق بين مخلوق ومخلوق. وأما القائلون بالحكمة وهم الجمهور فيقولون: لله تعالى فيما يخلقه من أذى الحيوان حكم عظيمة كما له حكم في غير هذا، ونحن لا نحصر حكمته في الثواب والعوض فإن هذا قياس لله تعالى على الواحد من الناس وتمثيل لحكمة الله وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله.

و«المعتزلة» مشبهة في الأفعال معطلة في الصفات، ومن أصولهم الفاسدة أنهم يصفون الله بما يخلقه في العالم، إذ ليس عندهم صفة لله قائمة به ولا فعل قائم به فيسمونه به، ويصفونه بما يخلقه في العالم. مثل قولهم: هو متكلم بكلام يخلقه في غيره ومريد بإرادة يحدثها لا في محل، وقولهم: إن رضاه وغضبه وحبه وبغضه هو نفس المخلوق الذي يخلقه في الثواب والعقاب، وقولهم: إنه لو كان خالقاً لظلم العبد وكذبه لكان هو الظالم الكاذب؛ وأمثال ذلك في الأقوال التي إذا تدبرها العاقل علم فسادها بالضرورة. ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة عليهم، لا سيما لما أظهروا القول بأن القرآن مخلوق، وعلم السلف أن هذا في الحقيقة هو إنكار لكلام الله تعالى، وأنه لو كان كلامه هو ما يخلقه للزم أن يكون كل كلام مخلوق كلاماً له، فيكون إنطاقه للجلود يوم القيامة، وإنطاقه للجبال والحصى بالتسييح، وشهادة الأيدي والأرجل ونحو ذلك كلاماً له، وإذا كان خالقاً لكل شيء كان كل كلام موجود كلامه وهذا قول الحلوية من الجهمية كصاحب الفصوص وأمثاله ولهذا يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وقد علم بصريح المعقول أن الله تعالى إذا خلق صفة في محل كانت صفة لذلك المحل، فإذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها؛ وإذا خلق، لونا أو ريحا في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك، وإذا خلق علما أو قدرة أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم القادر الحي، فكذلك إذا خلق إرادة وحبا وبغضا في محل كان هو المريد المحب المبغض، وإذا خلق فعلا لعبد كان العبد هو الفاعل، فإذا خلق له كذبا وظلما وكفرا كان العبد هو الكاذب الظالم الكافر، وإن خلق له صلاة وصوما وحبا كان العبد هو المصلي الصائم الحاج.

والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقاته، بل صفاته قائمة بذاته، وهذا مطرد على أصول السلف وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم، ويقولون: إن خلق الله للسموات والأرض ليس هو نفس السموات والأرض؛ بل الخلق غير المخلوق، لا سيما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة الذين وافقوهم على إثبات صفات الله وأفعاله. فإن المعتزلة ومن وافقهم من الجهمية والقدرية نقضوا هذا الأصل على من لم يقل إن الخلق غير المخلوق كالأشعري ومن وافقه، فقالوا: إذا قلت إن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره - كما ذكرتم في الحركة والعلم والقدرة وسائر الاعراض - انتقض ذلك عليكم بالعدل والإحسان وغيرهما من أفعال الله تعالى. فإنه يسمى عادلا بعدل خلقه في غيره محسنا بإحسان خلقه في غيره، فكذا يسمى متكلمًا بكلام خلقه في غيره.

والجمهور من أهل السنة وغيرهم يجيبون بالتزام هذا الأصل ويقولون إنما كان عادلا بالعدل الذي قام بنفسه، ومحسنا بالإحسان الذي قام بنفسه. وأما المخلوق الذي حصل للعبد فهو أثر ذلك، كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التي هي صفته، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي مسمى المصدر ويقع تارة على متعلقها الذي هو مسمى المفعول، كلفظ «الخلق» يقع تارة على الفعل وعلى المخلوق أخرى، والرحمة تقع على هذا وهذا، وكذلك الأمر يقع على أمره الذي هو مصدر أمر يأمر أمرا، ويقع على المفعول تارة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] وكذلك لفظ «العلم» يقع على المعلوم و«القدرة» تقع على المقدور ونظائر هذا متعددة.

وقد استدل الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة في جملة ما استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بقوله عليه الصلاة والسلام: «أعوذ بكلمات الله التامات»^(١) ونحو

(١) تقدم تخريجه.

ذلك، وقالوا: الاستعاذة لا تحصل بالمخلوق، ونظير هذا قول النبي ﷺ: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك»^(١).

ومن تدبر هذا الباب ونحوه وجد أهل البدع والضلال لا يستطيعون على فريق من المنتسبين إلى السُّنة والهدى إلا بما دخلوا فيه من نوع بدعة أخرى وضلال آخر، لا سيما إذا وافقوهم على ذلك فيحتجون عليهم بما وافقوهم عليه من ذلك، ويطلبون لوازمه، حتى يخرجوهم من الدين إن استطاعوا خروج الشعرة من العجين، كما فعلت القرامطة الباطنية والفلاسفة وأمثالهم فريق من طوائف المسلمين.

و«المعتزلة» استطاعوا على «الأشعرية» ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم عليه من نفي الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم في أن كلام الله غير مخلوق، وأن الكلام وغيره من الأمور إذا خلق بمحل عاد حكمه على ذلك المحل. واستطالوا عليهم بذلك في «مسألة القدر» واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له، فإنه لا يعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل؛ ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري.

واضطروهم إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران العادي، والاقتران العادي يقع بين كل ملزوم ولازمه، ويقع بين المقدور والقدرة، فليس جعل هذا مؤثراً في هذا بأولى من العكس، ويقع بين المعلول وعلة المنفصلة عنه مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلها. ولهذا فر القاضي أبو بكر إلى قول، وأبو إسحاق الاسفرائيني إلى قول، وأبو المعالي الجويني إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من التناقض. والكلام على هذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا التنبيه.

ومن النكت في هذا الباب أن لفظ «التأثير» ولفظ «الجبر» ولفظ «الرزق» ونحو ذلك ألفاظ مجملة، فإذا قال القائل: هل قدرة العبد مؤثرة في مقدورها أم لا؟ قيل له؛ أولاً: لفظ القدرة يتناول نوعين:

أحدهما: القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي.

والثاني: القدرة القدرية الموجبة التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها. فالأولى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ [آل

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٨٦) وأبو داود في سننه برقم (٨٧٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

عمران: ٩٧] فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلا على من حج، فلا يكون من لم يحجج عاصياً بترك الحج، سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن. وكذلك قول النبي ﷺ لعمران بن حصين «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعدًا فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١) وكذا قوله تعالى: «فَأَقْصُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦] وقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢) لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل لكان قد قال فافعلوا منه ما تفعلون، فلا يكون من لم يفعل شيئاً عاصياً له، وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقه ولسان العموم.

والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة، فمنهم من لا يثبت استطاعة إلا هذه، ويقولون: الاستطاعة لا بد أن تكون قبل الفعل، ومنهم من لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل وتجد كثيراً من الفقهاء يتناقضون؛ فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين - المثبتين للقدر - أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل وافقوهم على ذلك. وإذا خاضوا في الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي.

وعلى هذا تتفرع «مسألة تكليف ما لا يطاق». فإن الطاقة هي الاستطاعة، وهي لفظ مجمل، فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحداً شيئاً بدونها. فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير. وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار، فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين.

وكذا تنازعهم في العبد هل هو قادر على خلاف المعلوم، فإذا أريد بالقدرة القدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى: «فَأَقْصُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦] فكل من أمره الله ونهاه فهو مستطيع بهذا الاعتبار وإن علم أنه لا يطيعه، وإن أريد بالقدرة «القدرة» التي لا تكون إلا مقارنة للمفعول فمن علم أنه لا يفعل الفعل لم تكن هذه القدرة ثابتة له.

ومن هذا الباب تنازع الناس في «الأمر والإرادة» هل يأمر بما لا يريد أو لا يأمر إلا بما يريد؛ فإن الإرادة لفظ فيه إجمال، يراد بالإرادة الإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكقوله تعالى: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ١٢٥] وقول نوح عليه السلام: «وَلَا يَفْعَلُوا»

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٢٨٨) ومسلم في صحيحه برقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نُصِيحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَوِّمَكُمْ [هود: ٣٤] ولا ريب أن الله يأمر العباد بما لا يريده بهذا التفسير والمعنى، كما قال تعالى: **﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾** [السجدة: ١٣] فدل على أنه لم يؤت كل نفس هداها مع أنه قد أمر كل نفس بهداها، وكما اتفق العلماء على أن من حلف بالله ليقضين دين غريمه غداً إن شاء الله، أو ليردن وديعته أو غصبه، أو ليصلين الظهر أو العصر إن شاء الله، أو ليصومن رمضان إن شاء الله، ونحو ذلك مما أمره الله به، فإنه إذا لم يفعل المحلوف عليه لا يحث مع أن الله أمره به لقوله: إن شاء الله، فعلم أن الله لم يشأ مع أمره به.

وأما الإرادة الدينية فهي بمعنى المحبة والرضى، وهي ملازمة للأمر كقوله تعالى: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾** [النساء: ٢٦] ومنه قول المسلمين: هذا يفعل شيئاً لا يريده الله، إذا كان يفعل بعض الفواحش. أي أنه لا يحبه ولا يرضاه، بل ينهى عنه ويكرهه.

وكذلك لفظ «الجبر» فيه إجمال يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه. كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير فإنه يخلق للعبد الرضا، والاختيار بما يفعله، وليس ذلك جبراً بهذا الاعتبار، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات كقول محمد بن كعب القرظي: الجبار الذي جبر العباد على ما أراد وكما في الدعاء المأثور، عن علي رضي الله عنه: «جبار القلوب على فطراتها: شقيها وسعيدها» والجبر ثابت بهذا التفسير.

فلما كان لفظ الجبر مجملاً نهى الأئمة الأعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه.

وكذلك لفظ «الرزق» فيه إجمال، فقد يراد بلفظ الرزق ما أباحه أو ملكه فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق كما في قوله تعالى: **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْتَرُونَ﴾** [البقرة: ٣] وقوله تعالى: **﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ﴾** [المنافقون: ١٠] وقوله: **﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾** [النحل: ٧٥]، وأمثال ذلك. وقد يراد بالرزق ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تملك، فيدخل فيه الحرام، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾** [هود: ٦] وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح: «فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد»^(١).

(١) جزء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٤٣) ولفظه: «إن أحدكم يجمع =

ولما كان لفظ الجبر والرزق ونحوهما فيها إجمال منع الأئمة من إطلاق ذلك نفيًا أو إثباتًا كما تقدم عن الاوزاعي وأبي إسحاق الفزاري وغيرهما من الأئمة.

وكذا لفظ «التأثير» فيه إجمال فإن القدرة مع مقدورها كالسبب مع المسبب، والعلة مع المعلول، والشرط مع المشروط، فإن أريد بالقدرة القدرة الشرعية المصححة للفعل المتقدمة عليه فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه، وعلة ناقصة له. وإن أريد بالقدرة القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علة للفعل وسبب تام، ومعلوم أنه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علة تامة وسبب تام للحوادث بمعنى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث. بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء ونحو ذلك، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع وليس في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء.

وهذا ما يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك. فإن هذا غلط، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين: أحدهما: فاعل كالنار والثاني: قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس فإن شعاعها مشروط بالجسم المقابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك، فهذا الواحد الذي قدره في أنفسهم لا وجود له في الخارج، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

فإن الواحد العقلي الذي يثبتته الفلاسفة كالوجود المجرد عن الصفات، وكالعقول المجردة، وكالكليات التي يدعون تركيب الأنواع منها، وكالمادة والصورة العقلين وأمثال ذلك لا وجود لها في الخارج، بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، وهي أشد بعدًا عن الوجود من الجوهر الفرد الذي يثبتته من يثبتته من أهل الكلام فإن هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج، وكذلك الجوهر كما قد بسط في موضعه.

= خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون في ذلك علقه مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد... الحديث.

والمقصود هنا أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكل ذلك بخلق الله تعالى - فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار. وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مؤثراً، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند له فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] ﴿قُلْ أَدْعُوا إِلَيْكَ رَبِّعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِقْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ وَمَا لَهُمْ مِنْكُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]. ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزمر: ٢٨] ونظائر هذا في القرآن كثير.

فإذا عرف ما في لفظ «التأثير» من الاجمال والاشتراك ارتفعت الشبهة وعرف العدل المتوسط بين الطائفتين. فمن قال: إن المؤمن والكافر سواء فيما أنعم الله عليهما من الأسباب المقتضية للايمان، وأن المؤمن لم يخصصه الله بقدرة ولا إرادة آمن بها. وإن العبد إذا فعل لم تحدث له معونة من الله وإرادة لم تكن قبل الفعل، فقلوه معلوم الفساد. وقيل لهؤلاء: فعل العبد من جملة الحوادث والممكنات، فكل ما به يعلم أن الله تعالى أحدث غيره يعلم به أن الله أحدثه. فكون العبد فاعلاً بعد إن لم يكن أمر ممكن حادث فإن أمكن صدور هذا الممكن الحادث بدون محدث واجب يحدثه ويرجح وجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره. فانتقض دليل إثبات الصانع.

ولا ريب أن كثيراً من متكلمي الاثبات القائلين بالقدر سلموا للمعتزلة أن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وقالوا في «مسألة إحداه العالم» إن القادر المختار أو الإرادة القديمة التي نسبتها إلى جميع الحوادث والأزمنة نسبة واحدة رجحت أنواعاً من الممكنات في الوقت الذي رجحته بلا حدوث سبب اقتضى الرجحان، وادعوا أن القادر المختار يمكنه الترجيح بلا مرجح، أو الإرادة القديمة ترجح بلا مرجح آخر، فاعترض عليهم هناك من نازعهم من أهل الملل والفلاسفة القائلين بأن الله يحدث الحوادث بأفعال تقوم بنفسه، وإن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. والقائلين بقدوم العالم قالوا: هذا الذي قلتموه معلوم الفساد بالضرورة، وتجوز هذا يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب، والترجيح بلا مرجح، وذلك يسد باب إثبات الصانع.

ثم إن هؤلاء المثبتين للقدر احتجوا بهذه الحجة على نفاة القدر، وقالوا:

حدوث فعل العبد بعد أن لم يكن لا بد له من محدث مرجح تام غير العبد، فإن ما كان من العبد محدث أيضاً، وعند وجود ذلك المحدث المرجح التام يجب وجود فعل العبد، وهذا الذي قالوه حق وهو حجة قاطعة على القدرية والمعتزلة؛ لكنهم نقضوه وتناقضوا فيه في فعل الرب تبارك وتعالى، وادعوا هناك أن البديهة فرقت بين فعل القادر وبين الموجب بالذات، فإن كان هذا الفرق صحيحاً بطلت حجتهم على المعتزلة ولم يبطل قول القدرية، وإن كان باطلاً بطل قولهم في إحداث الله وفعله للعالم، وهذا هو الباطل في نفس الأمر، فإن القول بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح تام أمر معلوم بالفطرة الضرورية لا يمكن القدح فيه، وهو عام لا تخصيص فيه، فالفرق المذكور باطل، وذلك يبطل قولهم بأن خلق العالم هو العالم. وأنه حدث بعد أن لم يكن بغير سبب حادث.

ومن قال إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات ليست أسباباً، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي كاقتران الدليل بالمدلول، فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلل، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرجل يعقل بها، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها، وهؤلاء ينكرون ما في الأجسام المطبوعة من الطبائع والغرائز.

قال بعض الفضلاء: تكلم قوم من الناس في إبطال الأسباب والقوى والطبائع فأضحكوا العقلاء على عقولهم.

ثم إن هؤلاء يقولون: لا ينبغي للإنسان أن يقول إنه شبع بالخبز وروي بالماء بل يقول شبعته عنده ورويت عنده؛ فإن الله يخلق الشبع والري ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة؛ لا بها. وهذا خلاف الكتاب والسنة فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ إِلَيْكَ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] الآية. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِئَ فِيهَا مِنْ كُلِّ ذَاتٍ حَيٍّ﴾ [البقرة: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿فَتَلَوْتُمْ بِعِذَّةِ اللَّهِ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤] وقال: ﴿قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ إِنَّا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢] وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۝﴾ [ق: ٩] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَبَاتٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧] وقال تعالى: ﴿هُوَ

الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٥﴾ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴿١٦﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ إلى قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦] ومثل هذا في القرآن كثير. وكذلك في الحديث عن النبي ﷺ كقوله: «لا يموتن أحد منكم؛ إلا أذنتموني به حتى أصلي عليه فإن الله جاعل بصلاتي عليه بركة ورحمة»^(١). وقال ﷺ: «إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله جاعل بصلاتي عليهم نوراً»^(٢) ومثل هذا كثير.

ونظير هؤلاء الذين أبطلوا الأسباب المقدرة في خلق الله من أبطل الأسباب المشروعة في أمر الله؛ كالذين يظنون أن ما يحصل بالدعاء والأعمال الصالحة وغير ذلك من الخيرات إن كان مقدراً حصل بدون ذلك؛ وإن لم يكن مقدراً لم يحصل بذلك. وهؤلاء كالذين قالوا للنبي ﷺ: أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا تعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(٣).

وفي السنن أنه قيل: يا رسول الله! أرايت أدوية نتداوى بها؛ ورقى نسترقى بها؛ وتقاة نتقيها؛ هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: «هي من قدر الله»^(٤). ولهذا قال من قال من العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تغيير في وجه العقل؛ والإعراض عن الأسباب بالكلية قذح في الشرع.

والله سبحانه خلق الأسباب والمسببات؛ وجعل هذا سبباً لهذا، فإذا قال القائل: إن كان هذا مقدراً حصل بدون السبب وإلا لم يحصل؛ جوابه أنه مقدر بالسبب وليس مقدراً بدون السبب؛ كما قال النبي ﷺ: «إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم؛ وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»^(٥).

وقال ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسييسر

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣/٥٩١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٥٨، ٤٦٠، ١٣٣٧) ومسلم في صحيحه برقم (٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٠٦٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣٤٣٧) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٧٤٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

لعمل أهل السعادة. وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة^(١).

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح. قال، فوالذي نفسي بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»^(٢).

فبين ﷺ أن هذا يدخل الجنة بالعمل الذي يعمل ويختم له به، وهذا يدخل النار بالعمل الذي يعمل ويختم له به، كما قال ﷺ: «إنما الأعمال بالخواتيم»^(٣) وذلك لأن جميع الحسنات تحبط بالردة، وجميع السيئات تغفر بالتوبة، ونظير ذلك من صام ثم أفطر قبل الغروب أو صلى وأحدث عمداً قبل كمال الصلاة بطل عمله.

وبالجملة؛ فالذي عليه سلف الأمة وأئمتها ما بعث الله به رسله وأنزل كتبه فيؤمنون بخلق الله وأمره بقدره وشرعه بحكمه الكوني وحكمه الديني وإرادته الكونية والدينية، كما قال في الآية الأولى: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ١٢٥]. وقال نوح عليه السلام: «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ أَن يُغْوِيَكُمْ» [هود: ٣٤]. وقال تعالى في الإرادة الدينية: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥]. وقال: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» [النساء: ٢٦] وقال: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ» [المائدة: ٦].

وهم مع إقرارهم بأن الله خالق كل شيء وربهم ومليكه، إنه خلق الأشياء بقدرته ومشيته يقرون بأنه لا إله إلا هو، لا يستحق العبادة غيره، ويطيعونه ويطيعون رسله، ويحبونه ويرجونه ويخشونه، ويتكلمون عليه، وينيبون إليه، ويوالون أوليائه، ويعادون أعداءه ويقرون بمحبته لما أمر به ولعباده المؤمنين ورضاه بذلك، وبغضه لما نهى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٠٧) من حديث سهل رضي الله عنه.

عنه، وللكافرين وسخطه لذلك ومقته له، ويقرون بما استفاض عن النبي ﷺ من: «إن الله أشد فرحاً بتوبة عبده التائب من رجل أضلّ راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها. فقال تحت شجرة، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه، فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته»^(١).

فهو إلههم الذي يعبدونه وربهم الذي يسألونه كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٣) [الفاتحة: ١ و٥] فهو المعبود المستعان، والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل. فهم يحبونه أعظم مما يحب كل محب محبوبه كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وكل ما يحبونه سواء فإنما يحبونه لأجله، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما؛ ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار»^(٤).

وفي الترمذي وغيره. «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله»^(٥)، و«من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان»^(٦).

وهو سبحانه يحب عباده المؤمنين، وكمال الحب هو الخلقة التي جعلها الله لإبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم. فإن الله اتخذ إبراهيم خليلاً. واستفاض عن النبي ﷺ في الصحيح من غير وجه أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٠٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١) ومسلم في صحيحه برقم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير برقم (١١٥٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في المسند (٢٨٦/٤) وابن أبي شيبة في الإيمان برقم (١١٠) من حديث البراء ابن عازب رضي الله عنه.

والحديث حسنه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (١٧٢٨). (٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٨١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

وأخرجه الترمذي في سننه (٨٥/٢) وأحمد في المسند (٤٤٠/٣) من حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه.

والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٩١٥) وفي السلسلة الصحيحة برقم (٣٨٠).

خليلاً^(١) وقال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن صاحبكم خليل الله^(٢)، يعني نفسه. ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة وأهل المعرفة أن الله نفسه يحب ويحب.

وأنكرت الجهمية ومن اتبعهم محبته. وأول من أنكر ذلك الجعد بن درهم، شيخ الجهم بن صفوان، فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضحٌ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه.

وهذا أصل ملة إبراهيم الذي جعله الله إماماً للناس قال تعالى: ﴿وَإِذْ أٰتٰنَا اِبْرٰهٖمَ رَٔىهُ يَكْبِتُ فَآتٰنَاهُ اٰيَةً قَالَ اِنِّىْ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ اِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ اِبْرٰهٖمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللّٰهُ اِبْرٰهٖمَ خَلِيْلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومن قال: إن المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه فقوله متناقض؛ فإن محبة التقرب إليه تبع لمحبة. فمن أحب الله نفسه أحب التقرب إليه ومن كان لا يحبه نفسه امتنع أن يحب التقرب إليه. وأما من كان لا يطيعه ولا يمثل أمره إلا لأجل غرض آخر فهو في الحقيقة إنما يحب ذلك الغرض الذي عمل لأجله وقد جعل طاعة الله وسيلة إليه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا؟ ويثقل موازيننا؟ ويدخلنا الجنة؟ ويخرجنا من النار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه». وهو الزيادة^(٣).

فأخبر أن النظر إليه أحب إليهم من كل ما يتنعمون به، ومحبة النظر إليه تبع لمحبة. فإنما أحبوا النظر إليه لمحبتهم إياه، وما من مؤمن إلا ويجد في قلبه محبة الله، وطمأنينة بذكره وتنعماً بمعرفته. ولذة وسروراً بذكره ومناجاته. وذلك يقوى ويضعف ويزيد وينقص بحسب إيمان الخلق. فكل من كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا اكمل. ولهذا قال ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد وغيره: «حُبُّ إِلَهِ مِنْ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٢) من حديث جندب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨١) والترمذي في سننه برقم (٢٥٥٢) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٧) من حديث صهيب رضي الله عنه.

دنياكم النساء والطيب» - ثم قال - «وجعلت قرة عيني في الصلاة»^(١) وكان ﷺ يقول: «أرحنا بالصلاة يا بلال»^(٢) وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن عباده المؤمنين يحبونه وهو يحبهم سبحانه وتعالى، وحبهم له بحسب فعلهم لما يحبه كما في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وببي يبصر، وببي يبطش، وببي يمشي. ولئن سألتني ل أعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه. وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه»^(٣).

فقد بين أن العبد إذا تقرب إلى الله بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الله، فحب الله لعبده بحسب فعل العبد لما يحبه الله. وما يحبه الله من عبادته وطاعته فهو تبع لحب نفسه، وحب ذلك هو سبب حب عباده المؤمنين، فكان حبه للمؤمنين تبعاً لحب نفسه.

فالمؤمنون وإن كانوا يحمدون ربهم ويشنون عليه فهم لا يحصون ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه كما في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه كان يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك. وبمعافاتك من عقوبتك. وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»^(٤).

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لا أحد أحب إليه المدح من الله، من أجل ذلك مدح نفسه»^(٥).

وقال له الأسود بن سريع: إني حمدت ربي بمحامد فقال: «إن ربك يحب الحمد»^(٦).

(١) أخرجه النسائي في سننه برقم (٣٩٤٩) وأحمد في المسند (١٢٨/٣، ١٩٩، ٢٨٥) من حديث أنس رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن النسائي برقم (٣٦٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٩٨٥) وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (٤١٧١).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٢٢٠، ٧٤٠٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٦٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٤٣٥/٣).

فهو يحب حمد العباد له، وحمده لنفسه أعظم من حمد العباد له ويجب ثناءهم عليه وثناؤه على نفسه أعظم من ثنائهم عليه. وكذلك حبه لنفسه وتعظيمه لنفسه، فهو سبحانه أعلم بنفسه من كل أحد، وهو الموصوف بصفات الكمال التي لا تبلغها عقول الخلائق، فالعظمة إزاره والكبرياء رداؤه. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قرأ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ﴾ [الزمر: ٦٧]. قال: «يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يهزهن، ثم يقول: أنا الملك، أنا القدوس، أنا السلام، أنا المؤمن، أنا المهيمن، أنا الذي بدأت الدنيا ولم تك شيئاً، أنا الذي أعيدها»^(١) وفي رواية: «يمجد الرب نفسه سبحانه»، فهو يحمد نفسه ويثني عليها، ويمجد نفسه سبحانه وتعالى، وهو الغني بنفسه لا يحتاج إلى أحد غيره، بل كل ما سواه فقير إليه ﴿يَسْتَكِلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] وهو الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

فإذا فرح بتوبة التائب وأحب من تقرب إليه بالتوافل ورضي عن السابقين الأولين ونحو ذلك لم يجز أن يقال: هو مفتقر في ذلك إلى غيره ولا مستكمل بسواه، فإنه هو الذي خلق هؤلاء وهو الذي هداهم وأعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرح به.

فهذه المحبوبات لم تحصل إلا بقدرته ومشئته وخلقه، فله الملك لا شريك له، وله الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه ترجعون.

فهذا ونحوه يحتج به الجمهور الذين يثبتون لأفعاله حكمة تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها.

قالوا: وقول القائل: إن هذا يقتضي أنه مستكمل بغيره فيكون ناقصاً قبل ذلك عنه أجوبة.

أحدها: أن هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات، فما كان جواباً في المفعولات كان جواباً عن هذا، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مستكملاً بفعله.

الثاني: أنهم قالوا: كماله أن يكون لا يزال قادراً على الفعل بحكمة، فلو قدر كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصاً.

الثالث: قول القائل: إنه مستكمل بغيره باطل؛ فإن ذلك إنما حصل بقدرته

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وهو في الصحيحين بنحوه وقد تقدم.

ومشيئته لا شريك له في ذلك فلم يكن في ذلك محتاجاً إلى غيره، وإذا قيل كمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره كان كما لو قيل كمل بصفاته أو كمل بذاته.

الرابع: قول القائل: كان قبل ذلك ناقصاً إن أراد به عدم ما تجدد فلا نسلم أن عدمه قبل الوقت الذي اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون نقصاً، وإن أراد بكونه ناقصاً معنى غير ذلك فهو ممنوع، بل يقال عدم الشيء في الوقت الذي لم تقتض الحكمة وجوده فيه من الكمال، كما أن وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده فيه كمال. فليس عدم كل شيء نقصاً، بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص، كما أن وجود ما لا يصلح وجوده نقص، فتبين أن وجود هذه الأمور حين اقتضت الحكمة عدمها هو النقص، لا أن عدمها هو النقص. ولهذا كان الرب تعالى موصوفاً بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله وموصوفاً بالصفات السلبية المستلزمة لكماله أيضاً، فكان عدم ما ينفي عنه هو من الكمال كما أن وجود ما يستحق ثبوته من الكمال، وإذا عقل مثل هذا في الصفات فكذلك في الأفعال ونحوها، وليس كل زيادة يقدرها الذهن من الكمال، بل كثير من الزيادات تكون نقصاً في كمال المزيد، كما يعقل مثل ذلك في كثير من الموجودات. والانسان قد يكون وجود أشياء في حقه في وقت نقصاً وغياباً، وفي وقت آخر كمالاً ومدحاً في حقه؛ كما يكون في وقت مضرة له وفي وقت منفعة له.

الخامس: إنا إذا قدرنا من يقدر على إحداث الحوادث لحكمة ومن لا يقدر على ذلك كان معلوماً ببديهة العقل أن القادر على ذلك أكمل، مع أن الحوادث لا يمكن وجودها إلا حوادث لا تكون قديمة، وإذا كانت القدرة على ذلك أكمل وهذا المقدور لا يكون إلا حادثاً كان وجوده هو الكمال، وعدمه قبل ذلك من تمام الكمال، إذ عدم الممتنع الذي هو شرط في وجود الكمال من الكمال.

ثم هم هنا ثلاث فرق، فرقة: تقول إرادته وحبه ورضاه ونحو هذا قديم، ولم يزل راضياً عمن علم أنه يموت مؤمناً، ولم يزل ساخطاً على من علم أنه يموت كافراً، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية وأهل الحديث والفقهاء والصوفية فهؤلاء لا يلزمهم التسلسل لأجل حلول الحوادث؛ لكن يعارضهم الأكثرون الذين ينازعونهم في الحكمة المحبوبة، كما ينازعونهم في الإرادة؛ فإنهم قالوا لهم: إذا كانت الإرادة قديمة لم تزل ونسبتها إلى جميع الأزمنة والحوادث سواء فاختصاص زمان دون زمان بالحدوث ومفعول دون مفعول تخصيص بلا مخصص.

قال أولئك: الإرادة من شأنها أن تخصص، قال لهم المعارضون: من شأنها جنس التخصيص. وأما تخصيص هذا المعين على هذا المعين فليس من لوازم الإرادة

بل لا بد من سبب يوجب اختصاص أحدهما بالإرادة دون الآخر. والانسان يجد من نفسه أنه يخصص بإرادته، ولكنه يعلم أنه لا يريد هذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص، وإلا فلو تساوى ما يمكن إرادته من جميع الوجوه امتنع تخصيص الإرادة لواحد من ذلك دون أمثاله، فإن هذا ترجيح بلا مرجح. ومتى جوز هذا انسذ باب إثبات الصانع، قالوا: ومن تدبر هذا وأمعن النظر فيه علمه حقيقة، وإنما ينازع فيه من يقلد قولاً قاله غيره من غير اعتبار لحقيقته.

وهكذا يقول لهم الجمهور: إذا كان الله تعالى راضياً في أزاله ومحباً وفرحاً بما يحدثه قبل أن يحدثه، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها أو لم يحصل إلا ما كان في الأزل؟ فإن قلتم لم يحصل إلا ما كان في الأزل. قيل: ذاك كان حاصلًا بدون ما أحدثه من المفعولات، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصل [ذاك]؛ فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تعالى يتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها، قالوا: فقولكم يتضمن نفي إرادته المقارنة ومحبه وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها.

والفرقة الثانية قالوا: إن الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقدرته. قالوا: وإن قام ذلك بذاته فهو كقيام سائر ما أخبر به من صفاته وأفعاله بذاته. والمعتزلة تنفي قيام الصفات والأفعال به وتسمى الصفات أعراضاً والأفعال حوادث، ويقولون: لا تقوم به الأعراض ولا الحوادث، فيتوهم من لم يعرف حقيقة قولهم إنهم ينزهون الله تعالى عن النقائص والعيوب والآفات. ولا ريب أن الله يحب تنزيهه عن كل عيب ونقص وآفة، فإنه القدوس السلام الصمد السيد الكامل في كل نعت من نعوت الكمال كمالاً يدرك الخلق حقيقته، منزّه عن كل نقص تنزيهاً لا يدرك الخلق كماله. وكل كمال ثبت لموجود من غير استلزام نقص فالخالق تعالى أحق به وأكمل فيه منه، وكل نقص ينزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه وأولى ببراءته منه.

روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي وأبي جعفر الطبري وأبي بكر البيهقي وغيرهم في تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (الصمد) قال: السيد الذي قد كمل في سؤده، والشريف الذي قد كمل في شرفه. والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحليم الذي قد كمل في حلمه، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد. وهو الله عز وجل، هذه صفة لا تنبغي إلا له ليس له كفؤ وليس كمثل شيء، سبحانه الواحد القهار.

وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبي صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة الوالبي، لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس، ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف، وروي عن سعيد بن جبير أنه قال: الصمد الكامل في صفاته وأفعاله. وثبت عن أبي وائل شقيق بن سلمة أنه قال: الصمد السيد الذي انتهى سؤده.

وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافي ما قاله كثير من السلف كسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن والسدي والضحاك وغيرهم من أن الصمد هو الذي لا جوف له، وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه موقوفاً أو مرفوعاً، فإن كلا القولين حق كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

ولفظ «الأعراض في اللغة» قد يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها. وكذلك لفظ «الحوادث والمحدثات» قد يفهم ما يحدثه الإنسان من الأفعال المذمومة والبدع التي ليست مشروعة، أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك. والله سبحانه وتعالى يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع نقص فكيف تنزيهه عن هذه الأمور؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم هو منزّه عن الأعراض والحوادث إلا نفي صفاته وأفعاله، فعندهم لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب ولا رضى ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله.

وجماهير المسلمين يخالفونهم في ذلك، ومن الطوائف من ينازعهم في الصفات دون الأفعال، ومنهم من ينازعهم في بعض الصفات دون بعض، ومن الناس من ينازعهم في الفعل القديم ويقول إن فعله قديم وإن كان المفعول محدثاً؛ كما يقول في نظير ذلك من يقوله في الإرادة. وبسط هذه الأقوال وذكر قائلها وأدلتهم مذكور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أجوبة الناس عن السؤال المذكور.

وهذا الفريق الثاني إذا قال لهم الناس: إذا أثبتتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن لزمكم التسلسل، قالوا: القول في حدوث هذه الحكمة كالقول في حدوث سائر ما أحدثه من المفعولات، ونحن نخاطب من يسلم لنا أنه أحدث المحدثات بعد أن لم تكن، فإذا قلنا إنه أحدثها بحكمة حادثة لم يكن له أن يقول هذا يستلزم التسلسل، بل نقول له: القول في حدوث الحكمة كالقول في حدوث المفعول المستعقب للحكمة فما كان جوابك عن هذا كان جوابنا عن هذا.

فلما خصم الفريق الثاني الفريق الأول قال لهم الفريق الثالث - من أئمة الحديث

والفقهاء والصوفية وأهل الكلام -: هذه حجة جدلية إلزامية، ولم تشفوا الغليل بهذا الجواب، وليس معكم من الأدلة الشرعية ولا العقلية ما ينفي هذا التسلسل، بل التسلسل نوعان، والدور نوعان.

أحدهما: التسلسل في العلل والمعلولات فهذا ممتنع وفاقاً.

والثاني: التسلسل في الشروط والآثار فهذا في جوازه قولان معروفان للمسلمين وغيرهم. وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة يجوزون هذا ومن هؤلاء السلف والأئمة الذين يقولون لم يزل الله متكلماً إذا شاء، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها.

وبين هؤلاء أن ما استدل به منازعوهم على نفي التسلسل في الآثار وامتناع وجودها ما لا يتناهى في الماضي أدلة ضعيفة، كدليل المطابقة بين الجملتين مع زيادة إحداهما، .. وكدليل الشفع والوتر ونحو ذلك من الأدلة التي بين هؤلاء فسادها ونقضوها عليهم بالحوادث في المستقبل، وبعقود الأعداد، وبمعلومات الله مع مقدوراته وغير ذلك مما قد بسط في موضعه.

والدور «نوعان»: فالدور القبلي السبقي ممتنع: وهو أن لا يوجد هذا إلا بعد هذا ولا يوجد هذا إلا بعد هذا وهذا دور العلل، وأما الدور المعني الاقتراني وهو أنه لا يكون هذا إلا مع هذا ولا يكون هذا إلا مع هذا فهذا هو الدور في الشروط وما أشبهها من المتضايقات والمتلازمات، ومثل هذا جائز.

فهذه مجامع أجوبة الناس عن هذا السؤال. وهي عدة أقوال الأول: قول من لا يعلل لا أفعاله ولا أحكامه. والثاني: قول من يعلل ذلك بأمور مباينة له منفصلة عنه من جملة مفعولاته. والثالث: قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به قديمة. والرابع: قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به متعلقة بقدرته ومشيئته لكن يقول جنسها حادث. والخامس: قول من يعلل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته. فإن كان الفعل المقتضي للحكمة حادث النوع كانت الحكمة كذلك وإن قدر أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك كانت الحكمة كذلك، فيكون النوع قديماً وإن كانت آحاده حادثة.

ويمكن الجواب عن السؤال بتقسيم حاصر. بأن يقال: لا ريب أن الله عز وجل يحدث مفعولات لم تكن، فأما أن تكون الأفعال المحدثثة يجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية في الابتداء كما هي غير متناهية في الانتهاء، فإن وجب أن يكون لها ابتداء أمكن حدوث الحوادث بدون تسلسلها. فإذا قال القائل: لو فعل لعللة محدثة لكان القول في حدوث تلك العلة كالقول في حدوث معلولها ويلزم

التسلسل كان جوابه على هذا التقدير أن الحوادث يجب أن يكون لها ابتداء. وإذا فعل الفعل لحكمة محدثة كان الفعل وحكمته محدثين، ولا يجب أن يكون للعلة المحدثة علة محدثة إلا إذا جاز أن لا يكون للحوادث ابتداء. فأما إذا جاز أن يكون لها ابتداء بطل هذا السؤال، فكيف إذا وجب أن يكون لها ابتداء.

وإن قيل: يجوز أن تكون الحوادث غير متناهية في الابتداء، كما أنها غير متناهية في الانتهاء عند المسلمين وسائر أهل الملل وجمهور الخلق، ولم ينازع في ذلك إلا بعض أهل البدع: الذين يقولون بفناء الجنة والنار كما يقول الجهم بن صفوان، أو بفناء حركات أهل الجنة. كما يقول أبو الهذيل، فإن هذين أوجباً أن يكون لجنس الحوادث انتهاء كما يجب أن يكون لها عندهم ابتداء. وأكثر الذين وافقوهم على وجوب الابتداء خالفوهم في الانتهاء وقالوا لها ابتداء وليس لها انتهاء.

والطائفة الثالثة: قالت: ليس لها ابتداء ولا انتهاء. والأقوال الثلاثة معروفة في طوائف المسلمين.

والمقصود هنا: أن الجواب يحصل على التقديرين؛ فمن جوز أن لا يكون لها نهاية في الابتداء جوز تسلسل الحوادث، وقال: هذا تسلسل في الآثار والشروط؛ لا تسلسل في العلل والمؤثرات، والممتنع إنما هو الثاني دون الأول.

وقال: إنه لا يقوم دليل على امتناع الثاني كما يقول ذلك طوائف من متقدمي أهل الكلام ومتأخريهم ومتقدمي أهل الحديث ومتأخريهم. ومن أوجب أن يكون لها ابتداء. قال في حدوث العلة ما يقوله في حدوث المفعول إذ لا فرق بينهما في هذا المعنى.

ومن الأجوبة الحاصرة أن يقال: خلق الله إما أن يجوز تعليله أو لا، فإن لم يجز تعليله كان هذا هو التقرير الأول. وعلى هذا التقدير فلا يسمى هذا عبثاً. وإذا سماه المسمي عبثاً لم تكن تسميته عبثاً قدحاً فيما تحقق. فإننا نتكلم على تقدير امتناع التعليل، وإذا كان التعليل ممتنعاً وجب القول به. ولو سماه المسمي بأي شيء سماه، وإن جاز تعليله فلا يخلو إما أن يجوز تعليله بعلة حادثة وإما أن لا يجوز؛ فإن قيل: لا يجوز ذلك لزم كون العلة قديمة، وامتنع على هذا التقدير قدم المعلول؛ فإننا نتكلم على تقدير جواز تعليل المفعول الحادث بعلة قديمة، وإن قيل: يجوز تعليله بعلة حادثة أمكن القول بذلك.

ثم إما أن يقال: يجوز تعليل الحوادث بعلة متناهية للفاعل لثلاث يلزم أن يقوم به شيء حادث يجب أن يقوم به لحكمة، وإن كانت مقدورة مرادة له، فإن قيل بالأول لزم كون العلة الحادثة منفصلة عنه، ولزم على هذا كون الفاعل يحدث الحوادث بعد أن لم

تكن لعللة حادثة بغيره من غير حدوث سبب يوجب أول الحوادث، ولا قيام حادث بالمحدث. وإن قيل: بل لا يجوز أن يحدث الحوادث لغير معنى يعود إليه؛ بل يجب أن يقوم به ما هو السبب والحكمة في حدوث الحوادث فإنه يجب القول بذلك.

ثم إما أن يقال: هذا يستلزم التسلسل أو لا يستلزمه، فإن قيل: لا يستلزمه لم يكن التسلسل لازماً فاندفع المحذور، وإن قيل: إن التسلسل لازم لم يكن التسلسل على هذا التقدير محذوراً؛ لأن التقدير أنه يجوز تعليل أفعاله بعللة حادثة. وإن ذلك يستلزم التسلسل.

ومن المعلوم أن الأمر الجائز لا يستلزم ممتنعاً؛ فإنه لو استلزم ممتنعاً لكان ممتنعاً بغيره، وإن كان جائزاً بنفسه، والتقدير أنه جائز جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه. وما كان جائزاً جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه لم يلزمه ما يمتنع ثبوته، فيكون التسلسل على هذا التقدير غير ممتنع.

فهذا جواب عن السؤال من غير التزام قول بعينه، بل نبين أنه ليس في نفس الأمر محذور. ولكن السؤال مبني على ست مقدمات لزوم العبث، وأنه متنف، ولزوم قدم المفعول، وأنه متنف، ولزوم التسلسل، وأنه متنف.

فصاحب القول الأول يقول: لا أسلم أنه يلزم العبث. وصاحب القول الثاني يقول: لا أسلم أنه يلزم قدم المفعول، وصاحب القول الثالث يقول: لا أسلم أنه يلزم التسلسل، أو يقول لا أسلم أن التسلسل في الآثار ممتنع؛ فهذه أربع ممانعات لا بد منها. ويمتنع أن تكون كلها فاسدة، بل لا بد من صحة واحد منها وأياً صح اندفع به السؤال وهو المقصود. وذلك لأن القسمة العقلية تحصر الأقسام فيما ذكر فمن توجه عنده أحد الأقسام قال به، ونحن قد بسطنا الكلام على أول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا الذب عن مجموع المسلمين. فإن هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقدم العالم، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه في جواب شبهة القائلين بقدم العالم.

ومن جملة أجوبتهم أن يقال: هذا السؤال ليس مختصاً بحدوث العالم، بل هو وارد في كل ما يحدث في الوجود من الحوادث، والحدوث مشهود محسوس متفق عليه بين العقلاء. فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السموات والأرض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة.

وقد نبهنا على جنس ما تحتج به كل طائفة من الطوائف في هذا المقام، لكن استقصاء الكلام في ذلك لا تسعه هذه الأوراق، ولا يحتمله هذا المقام.

ومن فهم ما كتب انفتح له الكلام في هذا الباب وأمكنه أن يحصل تمام الكلام في جنس هذه المسائل، فإن الكلام فيها بالتدرج مقامًا بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود. وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها. فلهذا يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشككة بطريق ذكر دليل كل قول، ومعارضة الآخر له. حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. والله سبحانه أعلم وأحكم. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(١).

وسئل الشيخ الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله:

عن قول علي رضي الله عنه: لا يرجون عبد إلا ربه، ولا يخافن إلا ذنبه، ما معنى ذلك؟

فأجاب: الحمد لله - هذا الكلام يؤثر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - **عليه السلام** - وهو من أحسن الكلام، وأبلغه وأتمه؛ فإن الرجاء يكون للخير، والخوف يكون من الشر، والعبد إنما يصيبه الشر بذنوبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قُلْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩].

فإن كثيرًا من الناس يظن أن المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعات والمعاصي.

ثم «المثبتة للقدر» يحتجون بقوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ فيعارضهم قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾. و«نفاة القدر» يحتجون بهذه الثانية مع غلطهم في ذلك؛ فإن مذهبهم: إن العبد يخلق جميع أعماله، ويعارضهم قوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

وإنما غلط كلا الفريقين؛ لما تقدم من ظنهم أن الحسنات والسيئات هي الطاعات

والمعاصي، وإنما الحسنات والسيئات في هذه الآية النعم والمصائب، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذَا وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩] ونحو ذلك. وهذا كثير.

وهذه الآية ذم الله بها المنافقين الذين يتكلمون عما أمر الله به من الجهاد وغيره، فإذا نالهم رزق ونصر وعافية قالوا: (هذا من عند الله) وإن نالهم فقر وذل ومرض قالوا: (هذا من عندك) - يا محمد - بسبب الدين الذي أمرتنا به، كما قال قوم فرعون لموسى. وذكر الله ذلك عنهم بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذَا وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وكما قال الكفار لرسول عيسى: ﴿إِنَّا نَطَّيَّرُكَ بِكُمُ﴾ [يس: ١٨].

فالكفار والمنافقون إذا أصابتهم المصائب بذنوبهم تطيروا بالمؤمنين، فبين الله سبحانه أن الحسنة من الله ينعم بها عليهم، وأن السيئة إنما تصيبهم بذنوبهم ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِمُعَذِّبِهِمْ وَأَتَتْ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِمُعَذِّبِهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] فأخبر أنه لا يعذب مستغفراً؛ لأن الاستغفار يمحو الذنب الذي هو سبب العذاب، فيندفع العذاب، كما في سنن أبي داود وابن ماجه عن النبي ﷺ أنه قال: «من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب»^(١).

وقد قال تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُرْ مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: ٢] وَإِنْ أَسْتَفِرُّوا رَبَّهُمْ ثُمَّ نُؤْتُوا إِلَيْهِ يَخْتَصِمُونَ مَتَّعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِي كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٢، ٣].

فبين أن من وحّده واستغفره متعاً متاعاً حسناً إلى أجل مسمى، ومن عمل بعد ذلك خيراً زاده من فضله، وفي الحديث: «يقول الشيطان: أهلك الناس بالذنوب، وأهلكوني بلا إله إلا الله، والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم لا يحسبون أنهم يحسنون صنعا»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٥١٨) وابن ماجه في سننه برقم (٣٨١٩) وأحمد في المسند (٢٤٨/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٣٢٧).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنّة برقم (٧) وهو حديث موضوع كما قال العلامة الألباني رحمه الله.

ولهذا قال تعالى: ﴿فَاخَذَتْهُمْ يَابَسًا وَالضَّرَاءَ لَمَلَهُمْ يَضْرَعُونَ﴾ ﴿٤١﴾ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا تَضَرَّعُوا ﴿[الأنعام: ٤٢، ٤٣]﴾ أي فهلا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا، فحقهم عند مجيء البأس التضرع، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَضِرُّعُونَ﴾ ﴿٧٦﴾ [المؤمنون: ٧٦] قال عمر بن عبد العزيز: ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة، ولهذا قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿١٧٣﴾ فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ دِيَارِهِمْ فَأَتَىٰ خِيَابَ الْمُنَادِيَاتِ فَاصْتَبَقَتْ سُرَّاتَهُنَّ فَدَخَلْنَ فِي أَعْيُنِهِنَّ فَخَفَّيْنَهُنَّ فَوَقَّعْنَ فِي الْأَعْيُنِ وَقَالَ أُولِي الْأَعْيُنِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائِهِ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿[آل عمران: ١٧٣ - ١٧٥].

فهو المؤمنون عن خوف أولياء الشيطان، وأمرهم بخوفه، وخوفه يوجب فعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والاستغفار من الذنوب، وحينئذ يندفع البلاء ويتنصر على الأعداء، فلهذا قال علي رضي الله عنه: لا يخاف عبد إلا ذنبه. وإن سلط عليه مخلوق فما سلط عليه إلا بذنوبه، فليخف الله وليتب من ذنوبه التي ناله بها ما ناله، كما في الأثر: «يقول الله: أنا الله مالك الملوك، قلوب الملوك ونواصيهم بيدي، من أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشتغلوا بسب الملوك، وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم».

وأما قوله: لا يرجون عبد إلا ربه. فإن الراجي يطلب حصول الخير ودفع الشر، ولا يأتي بالحسنات إلا الله، ولا يذهب السيئات إلا الله ﴿وإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنَّ يُرِيدَكَ بِدُخَانٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] والرجاء مقرون بالتوكل، فإن المتوكل يطلب ما رجاه من حصول المنفعة ودفع المضرة، والتوكل لا يجوز إلا على الله، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢] وقال تعالى: ﴿إِنْ يَضُرَّكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿[آل عمران: ١٦٠]﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ﴿[التوبة: ٥٩]﴾ وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ﴿[آل عمران: ١٧٣].

فهؤلاء قالوا: حسبنا الله، أي كافينا الله في دفع البلاء، وأولئك أمروا أن يقولوا: حسبنا في جلب النعماء، فهو سبحانه كاف عبده في إزالة الشر وفي إنالة

الخير، أليس الله بكاف عبده، ومن توكل على غير الله ورجاه خذل من جهته وحرم، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]. ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (٨١) ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ (٨٢) [مريم: ٨١ - ٨٢] ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِينٍ﴾ [الحج: ٣١] ﴿لَا يَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ (٢٢) [الإسراء: ٢٢]. وقال الخليل: ﴿فَاتَّبِعُوا عِنْدَ اللَّهِ الزُّرْقَ وَأَعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَهِيهِ تَرْجِعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

فمن عمل لغير الله رجاء أن ينتفع بما عمل له، كانت صفقته خاسرة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوا كَسَرِيمٍ يَفِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُمْ لَوَّحَهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابُهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (٢٦) [النور: ٢٦]. وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا شَتَّتَ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] وقال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (٢٣) [الفرقان: ٢٣] وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨] كما قيل في تفسيرها كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه، فمن عمل لغير الله ورجاه بطل سعيه، والراجي يكون راجيًا تارة بعمل يعمل له، وهذا يرجوه، وتارة باعتماد قلبه عليه والتجائه إليه وسؤاله، فذاك نوع من العبادة له، وهذا نوع من الاستعانة به، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَكْتُمُ﴾ (٥) [الفاتحة: ٥] وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

ومما يوضح ذلك، أن كل خير ونعمة تنال العبد فإنما هي من الله، وكل شر ومصيبة تندفع عنه أو تكشف عنه، فإنما يمنعا الله؛ وإنما يكشفها الله، وإذا جرى ما جرى من أسبابها على يد خلقه؛ فالله سبحانه هو خالق الأسباب كلها سواء كانت الأسباب حركة حي باختياره وقصده، كما يحدثه تعالى بحركة الملائكة والجن والإنس والبهايم، أو حركة جماد بما جعل الله فيه من الطبع، أو بقاسر يقسره كحركة الرياح والمياه ونحو ذلك، فالله خالق ذلك كله، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالرجاء يجب أن يكون كله للرب والتوكل عليه والدعاء له، فإنه إن شاء ذلك ويسره كان وتيسر، ولو لم يشأ الناس، وإن لم يشأ ولم يسره لم يكن، وإن شاءه الناس.

وهذا واجب لو كان شيء من الأسباب مستقلاً بالمطلوب، فإنه لو قدر مستقلاً بالمطلوب - وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره - لكان الواجب أن لا يرجى إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستعان إلا به، ولا يستغاث إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وهو المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلاً بمطلوب، بل لا بد من انضمام أسباب آخر إليه، ولا بد أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يحصل المقصود.

فكل سبب فله شريك وله ضد، فإن لم يعاونه شريكه ولم يصرف عنه ضده لم يحصل سببه، فالمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشرء لا يغذي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوى، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف المفسدات، والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك فهو - مع أن الله يخلق فيه الإرادة والقوة والفعل - فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة خارجة عن قدرته تعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع، وكل سبب معين فإنما هو جزء من المقتضي، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتضيًا، وإن سمي مقتضيًا وسمي سائر ما يعينه شروطاً، فهذا نزاع لفظي. وحينئذ فيقال: لا بد من وجود المقتضي والشروط، وانتفاء الموانع، وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها، فهذا باطل.

ومن عرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق لأن يدعى غيره فضلاً عن أن يعبد غيره، ولا يتوكل على غيره ولا يرجى غيره، وهذا مبرهن بالشرع والعقل، ولا فرق في ذلك بين الأسباب العلوية والسفلية، وأفعال الملائكة والأنبياء والمؤمنين وشفاعتهم وغير ذلك من الأسباب، فإن من توكل في الشفاعة أو الدعاء على ملك أو نبي أو رجل صالح أو نحو ذلك قيل له: هذا أيضاً سبب من الأسباب فهذا الشافع والداعي لا يفعل ذلك إلا بمشيئة الله وقدرته، بل شفاعة أهل طاعته لا تكون إلا لمن يرضاه. كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ **أَرَضَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٨].

فليس أحد يشفع عنده إلا بإذنه الإذن القدري الكوني، فإن شفاعته من جهة أفعال العباد لا تكون إلا بمشيئته وقدرته، فليس كالمخلوق الذي يشفع إليه شافع تكون شفاعته بغير حول المشفوع إليه وقوته، بل هو سبحانه خالق شفاعة الشافع كسائر التحولات، ولا حول ولا قوة إلا به، و«الحول» يتضمن التحول من حال إلى

حال بحركة أو إرادة أو غير ذلك، فالشافع لا حول له في الشفاعة ولا غيرها إلا به، ثم أهل طاعته الذين تقبل شفاعتهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى فلا يطلبون منه ما لا يحب أن يطلب منه، بل الملائكة الذين هم ملائكته كما قال فيهم: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٨].

والصادر عنهم إما قول وإما عمل، فالقول لا يسبقونه به بل لا يقولون حتى يقول، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى، وعلينا أن نكون معه ومع رسله هكذا، فلا نقول في الدين حتى يقول، ولا نتقدم بين يدي الله ورسوله ولا نعبده إلا بما أمر، وأعلى من هذا أن لا نعمل إلا بما أمر، فلا تكون أعمالنا إلا واجبة أو مستحبة، وإذا كان هكذا في مثل هذه الأسباب فكيف بمن توكل أو رجا أسباباً غير هذه من الكواكب أو غيرها، أو من أفعال الآدميين من الملوك والرؤساء والأصحاب والأصدقاء والمماليك والأتباع وغير ذلك؟!

ومما ينبغي أن يعلم: ما قالته طائفة من العلماء. قالوا: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد. ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل والاعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل والرجاء معنى يتألف من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس مستقلاً، ولا بد له من شركاء وأضداد، ومع هذا كله فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخر، وهذا مما يبين أن الله رب كل شيء ومليكه، وأن السموات والأرض وما بينهما والأفلاك وما حوته لها خالق مدبر غيرها، وذلك أن كل ما يصدر عن فلك أو كوكب أو ملك أو غير ذلك فإنك تجده ليس مستقلاً بإحداث شيء من الحوادث، بل لا بد من مشارك ومعاون وهو مع ذلك له معارضات وممانعات.

ومن أعظم ذلك «الفلك الأطلس التاسع» الذي يظن كثير من المتفلسفة الإلهيين والمنجمين وغيرهم أن حركته هي السبب في حدوث الحوادث كلها، وإليها انتهى علمهم بأسباب الحوادث. ثم هم إما أن يجعلوه معلولاً لواجب الوجود بتوسط عقل أو نفس أو بغير توسط ذلك، وإما أن ينكروا أن يكون معلولاً ويجعلونه واجب الوجود بنفسه، فقولهم هذا من أعظم الأقوال فساداً، وإن كانوا مع ذكائهم لا يهتدون لذلك، ولا يهتدي كثير من الناس للرد عليهم في ذلك.

وكل من نظر إلى السماء علم أن حركته ليست هي السبب في جميع الحركات العلوية، فإن كثيراً ما يقال: إنه بحركته المشرقية يتحرك كل ما فيه من الأفلاك من المشرق إلى المغرب؛ لكن مع هذا لكل فلك حركة أخرى تخصه - تخالف هذه الحركة - فلك الثوابت وفلك الشمس والقمر وغيرهما من الخنس الجواري الكنس، وهذه الحركات المختلفة ليست عن تلك الحركة - تخالفها - ولا أفلاكها معلولة عن ذلك الفلك التاسع.

فلو قدر أن الحوادث تكون بحركة الكواكب، وما يحدث من الأشكال المختلفة بالتثليث والتربيع والتسديس والقران؛ وغير ذلك، فمن المعلوم أن تلك الأشكال المختلفة ليست معلولة عن حركة التاسع، بل حركة التاسع جزء السبب كما أن حركة كل فلك جزء السبب، والشكل الفلكي حادث عن مجموع الحركتين، أو الحركات المختلفة؛ فإذا قدر أن التسعة اقترنت فلها سبع حركات بل أكثر من ذلك - عندهم - بحسب الأفلاك الآخر الزوائد المستدل عليها بالحركات المختلفة، كالأفلاك البدرية، وغيرها مما تكون به استقامة الكواكب ورجوعها، وغير ذلك من حركاته، وإذا كان كذلك فمن جعل حركة التاسع هي السبب في جميع الحوادث كان قوله مخالفاً لما هو معلوم عند هؤلاء الفلاسفة والمنجمين، وعند كل عاقل، ثم إذا قدر [أنها سبب] حركة جميع الأفلاك فليست مستقلة بإحداث شيء من السحب والرعود والبروق والأمطار والنبات وأحوال الحيوان والمعدن؛ لأن حركات هذه الأجسام ليست كلها عن حركات الأفلاك، بل فيها قوى وأسباب توجب لها حركات أخرى، كما في كل فلك مبتدأ حركة ليست عن الفلك الآخر.

والحركات كلها: إما «طبيعية» وإما «إرادية» وإما «قسرية» فالقسرية تابعة للقاسر، والطبيعية هي التي لا إحساس للمتحرك بها كحركة التراب إلى أسفل، والإرادية هي التي للمتحرك بها حس كحركة الحيوان، فما كان من هذه متحركاً بطبع فيه أو إرادة، فمبتدأ حركته منه، وما كان مقسوراً فقاسره من المخلوقات إنما يقسره لما فيه من الاستعداد لقبول قسره، وذلك معنى ليس من القاسر، فحركات الأفلاك إذا اجتمعت ليست مستقلة بتحريك هذه الأجسام، وإن جاز أن تكون جزءاً للسبب، كما نشهد أن الشمس جزء سبب في نمو بعض الأجسام ورطوبتها ويسها ونحو ذلك، ثم بتقدير أن تكون أسباباً فلها موانع ومعارضات؛ إذ ما من سبب يقدر إلا وله مانع إرادي أو طبيعي، أو غير ذلك كالدعاء والصدقة والأعمال الصالحة، فإنها من أعظم الأسباب في دفع البلاء النازل من السماء، ولهذا أمرنا بذلك عند الكسوف وغيره من الآيات السماوية التي تكون سبباً للعذاب. كما قال النبي ﷺ: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته». ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده، فإذا رأيتم ذلك

فافزعوا إلى الصلاة»^(١). وأمر ﷺ عند الكسوف بالصلاة والذكر والاستغفار والصدقة والعناقة.

وإذا عرف أن كل واحد من الموجودات المشهودة، إذا نظرت إليها - واحدًا واحدًا - من الفلك التاسع وغيره وجدته غير مستقل بإحداث شيء أصلاً؛ بل لا بد للحوادث من أسباب أخرى، وإن كان هو جزء سبب، ولها معارضات أخر علم بذلك أنه ليس في هذه الأمور ما يجوز أن يقال هو المحدث للحوادث المشهودة، فضلاً عن أن يقال هو المبدع للأجسام المتحركة حركة تخالف حركته، وتدفع موجبها؛ فإن الشيء لا يوجب ما يضاده ويخالفه، وإذا كان في الأجسام المتحركة ما يخالف مقتضاه موجب الفلك التاسع - ومقتضاه - ويضاده امتنع أن يكون أحدهما علة الآخر، لأن المعلول لا يضاد علته، كما لا يجوز أن يكون فاعلاً لها، كما أن الشيء لا يكون ضداً لنفسه ولا فاعلاً لنفسه، فإن مضادته لنفسه توجب أن يكون وجوده تابعاً لوجوده، فيكون موجوداً معدوماً، وفعله لنفسه مع كون العلة متقدمة على المعلول يوجب أن تكون نفسه موجودة معدومة.

ومن المعلوم أن «الفلك التاسع» إذا لم تكن الحوادث والحركات التي عن قوى الأجسام منه، وإنما منه حركة عرضيه لها، فإن لا تكون نفس الأجسام وقواها منه أولى وأحرى، ويعلم بذلك أن المحرك للأفلاك وغيرها من الأجسام المشهودة والمبدع لهذه الأجسام بسبب آخر رب غيرها، هو الذي أبدعها على صورها المختلفة وحركها بالحركات المختلفة، وهو المطلوب.

ثم هذه الكواكب إذا كانت جزء السبب من بعض الحوادث فإنما تكون جزء السبب في حال دون حال، فإنها في حال ظهورها على وجه الأرض يظهر نورها وأثرها، فإذا أفلت انقطع نورها وأثرها. فلا تبقي حينئذ سبباً ولا جزءاً من السبب، ولهذا قال الخليل **ﷺ**: «لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ» [الأنعام: ٧٦] فإنها في حال أفولها قد انقطع أثرها عنا بالكلية، فلم تبق شبهة يستند إليها المتعلق بها، والرب الذي يدعى ويسأل ويرجى ويتوكل عليه لا بد أن يكون قيوماً يقيم العبد في جميع الأوقات والأحوال كما قال: «وَوَكَّلْ عَلَىَّ إِلَهِيَ الَّذِي لَا يَمُوتُ» [الفرقان: ٥٨] وقال: «إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهِي الْيَوْمَ» [البقرة: ٢٥٥] فهذا وغيره من أنواع النظر، والاعتبار يوجب أن العبد لا يرجو إلا الله ولا يتوكل إلا عليه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٠٤١، ١٠٥٧، ٣٢٠٤) ومسلم في صحيحه برقم (٩١١) من حديث أبي مسعود الأنصاري **رضي الله عنه**. وفي الناس عن عدد من الصحابة **رضي الله عنهم**.

وأما كونه لا يخاف إلا ذنبه فلما علم من أنه لا تصيبه مصيبة إلا بذنوبه، وهذا يعلم بآيات الآفاق والأنفس، وبما أخبر في كتابه كما هو مبسوط في غير هذا الموضع، وبيننا سر ذلك بما لا يحتمله هذا الموضع.

وهذا تحقيق ما ثبت في الحديث الصحيح الإلهي حديث أبي ذر عن النبي ﷺ عن ربه أنه قال: «يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١) فبين أن كل ما يجده العبد من الخير فليحمد الله عليه، فإن الله هو الذي أنعم به وإن ما يجده من الشر فلا يلومن فيه إلا نفسه.

وفي الصحيح أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت. أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي فاغفر لي، أنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٢).

فقوله: «أبوء لك بنعمتك علي» اعتراف وإقرار بالنعمة، وقوله: «وأبوء بذنبي» إقرار بالذنب، ولهذا قال؛ من قال من السلف: إني أصبح بين نعمة وذنوب فأريد أن أحدث للنعمة شكراً، وللذنوب استغفاراً، لكن الشكر يكون بعد النعمة، والتوكل والرجاء يكون قبل النعمة، كما قال الخليل: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَـهُ﴾ [العنكبوت: ١٧] وفي خطبة النبي ﷺ: «الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا»^(٣) فجمع بين حمده والاستعانة به والاستغفار له، فقد تبين أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، وهو ظلم وجهل، وهذه حال من دعا غير الله وتوكل عليه.

وأما قولهم: محو الأسباب أن تكون أسباباً: نقص في العقل، فهو كذلك وهو طعن في الشرع أيضاً، فإن كثيراً من أهل الكلام أنكروا الأسباب بالكلية وجعلوا وجودها كعدمها، كما أن أولئك الطبيعيين جعلوها عللاً مقتضية، وكما أن المعتزلة فرقوا بين أفعال الحيوان وغيرها، والأقوال الثلاثة باطلة؛ فإن الله يقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِلَّذِي آمَنَ بِآيَاتِ

(١) جزء من حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٧٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) جزء من حديث أخرجه الترمذي في سننه برقم (١١٠٥) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٩٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٨٨٢).

فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ [الأعراف: ٥٧] وقال تعالى: **﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَالْتَمِثَ بِهِ الْاَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾** [البقرة: ١٦٤] وقال تعالى: **﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾** [المائدة: ١٦] وقال تعالى: **﴿يُنْزِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾** [البقرة: ٢٦] وأمثال ذلك، فمن قال يفعل عندها لا بها فقد خالف لفظ القرآن مع أن الحس والعقل يشهد أنها أسباب، ويعلم الفرق بين الجبهة وبين العين في اختصاص أحدهما بقوة ليست في الآخر، وبين الخبز والحصى في أن أحدهما يحصل به الغذاء دون الآخر.

وأما قولهم الاعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، بل هو أيضًا قدح في العقل، فإن أفعال العباد من أقوى الأسباب لما نيظ بها، فمن جعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أو يجعل المتقين كالفجار فهو من أعظم الناس جهلاً وأشدّهم كفرًا، بل ما أمر الله به من العبادات والدعوات والعلوم والأعمال من أعظم الأسباب، فيما نيظ بها من العبادات، وكذلك ما نهى عنه من الكفر والفسوق والعصيان هي من أعظم الأسباب لما علق بها من الشقاوات.

ومع هذا فقد قال خير الخلق: **«إنه لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله»**. قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: **«ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل»**.^(١)

ولما قال لهم: **«ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار»**. قالوا: يا رسول الله! أفلا نتكل على الكتاب ونذع العمل، قال: **«لا! اعملوا فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة»**.^(٢)

وكذلك الدعاء والتوكل من أعظم الأسباب لما جعله الله سببًا له فمن قال: ما قدر لي فهو يحصل لي دعوت أو لم أدع، وتوكلت أو لم أتوكل، فهو بمنزلة من يقول: ما قسم لي من السعادة والشقاوة فهو يحصل لي آمنت أو لم أؤمن، وأطعت أم عصيت، ومعلوم أن هذا ضلال وكفر؛ وإن كان الأول ليس مثل هذا في الضلال، إذ ليس تعليق المقاصد بالدعاء والتوكل كتعليق سعادة الآخرة بالإيمان، لكن لا ريب أن ما جعل الله الدعاء سببًا له فهو بمنزلة ما جعل العمل الصالح سببًا له، وهو قادر على أن يفعله سبحانه بدون هذا السبب، وقد يفعله بسبب آخر.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٦٧٣، ٦٤٦٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

وكذلك من ترك الأسباب المشروعة المأمور بها أمر إيجاب أو أمر استحباب من جلب المنافع أو دفع المضار قادح في الشرع خارج عن العقل، ومن هنا غلطوا في ترك الأسباب المأمور بها، وظنوا أن هذا من تمام التوكل، والتوكل مقرون بالعبادة في قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣] والعبادة فعل المأمور، فمن ترك العبادة المأمور بها وتوكل، لم يكن أحسن حالاً ممن عبده ولم يتوكل عليه بل كلاهما عاص لله تارك لبعض ما أمر به.

والتوكل يتناول التوكل عليه ليعينه على فعل ما أمر، والتوكل عليه ليعطيه ما لا يقدر العبد عليه، فالاستعانة تكون على الأعمال، وأما التوكل فأعم من ذلك ويكون التوكل عليه لجلب المنفعة ودفع المضرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فمن لم يفعل ما أمر به لم يكن مستعيناً بالله على ذلك، فيكون قد ترك العبادة والاستعانة عليها بترك التوكل في هذا الموضع أيضاً، وآخر يتوكل بلا فعل مأمور وهذا هو العجز المذموم. كما في سنن أبي داود: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فحكم على أحدهما فقال المقضي عليه: حسبي الله ونعم الوكيل - فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإن غلبك أمر فقل حسبي الله ونعم الوكيل»^(١).

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن «لو» تفتح عمل الشيطان»^(٢).

فإن الإنسان ليس مأموراً أن ينظر إلى القدر عندما يؤمر به من الأفعال ولكن عندما يجري عليه من المصائب التي لا حيلة له في دفعها، فما أصابك بفعل الآدميين أو بغير فعلهم، اصبر عليه وارض وسلم، قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] قال بعض السلف - إما ابن مسعود

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٦٢٧) وأحمد في المسند (٢٥/٦) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود برقم (٧٨٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما علقمة -: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم .
ولهذا قال آدم لموسى : أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة فحج آدم موسى ؛ لأن موسى قال له : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ، فلامه على المصيبة التي حصلت بسبب فعله ، لا لأجل كونها ذنباً ، ولهذا احتج عليه آدم بالقدر ، وأما كونه لأجل الذنب كما يظنه طوائف من الناس فليس مراداً بالحديث ؛ لأن آدم ﷺ كان قد تاب من الذنب ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس .

وأيضاً : فإن آدم احتج بالقدر ، وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين ، وسائر أهل الملل ، وسائر العقلاء ؛ فإن هذا لو كان مقبولاً لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائر أنواع الفساد في الأرض ويحتج بالقدر . ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدى عليه واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه ، بل يتناقض ، وتناقض القول يدل على فساد ؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية القول .

ومن ظن أن الإيمان بالقدر أن الله خالق أفعال العباد كما يظنه المباحية المشركية ، الذين يقرون بالقدر دون الأمر ، والقدرية المجوسية الذين يقرون بالأمر دون القدر ، أو ظن أن التكليف مع ذلك غير معقول ، ولكن الشارع أطيع فيه لمحض المشيئة الإلهية ، وأن الله يفعل ، وجعل ذلك حجة له في الأفعال لم يتضمن أسباباً مناسبة للأمر والنهي ، بل أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح والمحاسن والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد ، وجعل ذلك الشرع مجرد إضافة من غير أن يكون من العلة والمعلول مناسبة وملائمة ، وأنكر أن تكون الأفعال على وجوه لأجلها كانت حسنة مأموراً بها ، وكانت سيئة منهيّاً عنها ، احتجاجاً على ذلك بالقدر ، وأنه مع كون الرب هو الخالق يمتنع هذا كله فهو مخطيء ضال يعلم فساد قوله بالضرورة ، وبما اتفق عليه العقلاء مع دلالة الكتاب والسنة والإجماع على فساد قوله .

فإن عامة بني آدم يؤمنون بالقدر ، ويقولون : إنه لا بد من عقوبة المعتدين حتى المجانين والبهائم ، يؤدبون لكف عدوانهم ، وإن كانت أفعالهم مقدرة ويعفو كمل الآدميين عن عدوانهم ، وإن كانت أفعالهم مقدرة فالعبد عليه أن يصبر ، وينبغي له أن يرضى بما قدر من المصائب ويستغفر من الذنوب والمعائب ، ولا يحتج لها بالقدر ويشكر ما قدر الله له من النعم والمواهب ، فيجمع بين الشكر والصبر والاستغفار والإيمان بالقدر والشرع . والله أعلم ^(١) .

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٦١ - ١٨٠) .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عما أورده أحد علماء الذميين فقال:

أيها علماء الدين، ذمي دينكم إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم دعائي، وسد الباب عني، فهل إلى قضى بضلالي، ثم قال: أرض بالقضا فإن كنت بالمقضي يا قوم راضيًا فهل لي رضا، ما ليس يرضاه سيدي إذا شاء ربي الكفر مني مشيئة وهل لي اختيار أن أخالف حكمه؟
فأجاب: الحمد لله رب العالمين:

سؤالك يا هذا، سؤال معاند فهذا سؤال، خاصم الملاء العلا ومن يك خصمًا للمهيمن يرجعن ويدعى خصوم الله يوم معادهم سواء نفوه، أو سعوا ليخاصموا وأصل ضلال الخلق من كل فرقة فإنهم لم يفهموا حكمة له فإن جميع الكون أوجب فعله وذات إله الخلق واجبة بما مشيئة مع علمه، ثم قدرة وإبداعه ما شاء من مبدعاته ولسنا إذا قلنا جرت بمشيئة بل الحق أن الحكم لله وحده هو الملك المحمود في كل حالة فما شاء مولانا الإله، فإنه وقدرته لا نقص فيها، وحكمه

تحير دلوه بأوضح حجة ولم يرضه مني، فما وجه حيلتي؟ دخولي سبيل؟ بينوا لي قضيتي فما أنا بالذي فيه شقوتي فربي لا يرضى بشؤم بليتي فقد حرت دلوني على كشف حيرتي فهل أنا عاصٍ في اتباع المشيئة؟ فبالله فاشفوا بالبراهين غلتي

مخاصم رب العرش، باري البرية قديمًا به إبليس، أصل البلية على أم رأس هاويًا في الحفيرة إلى النار طرًا، معشر القدرية به الله، أو ماروا به للشريعة هو الخوض في فعل الإله بعله فصاروا على نوع من الجاهلية مشيئة رب الخلق باري الخليقة لها من صفات واجبات قديمة لوازم ذات الله قاضي القضية بها حكمة فيه وأنواع رحمة من المنكري آياته المستقيمة له الخلق والأمر الذي في الشريعة له الملك من غير انتقاص بشركة يكون. وما لا لا يكون بحيلة يعم. فلا تخصيص في ذي القضية

أريد بهذا أن الحوادث كلها ومالكننا في كل ما قد أرادته فإن له في الخلق رحمته سرت أمورًا يحار العقل فيها إذا رأى فنؤمن أن الله عز بقدرته فنثبت هذا كله لإلهنا وهذا مقام طالما عجز الأولى وتحقيق ما فيه بتبيين غوره هو المطلب الأقصى لوزاد بحره لحاجته إلى بيان محقق وأسمائه الحسنی، وأحكام دينه وهذا بحمد الله قد بان ظاهرًا وقد قيل في هذا وخط كتابه فقولك: لم قد شاء؟ مثل سؤال من وذاك سؤال يبطل العقل وجهه وفي الكون تخصيص كثير يدل من وإصداره عن واحد بعد واحد ولا ريب في تعليق كل مسبب بل الشأن في الأسباب، أسباب ما ترى وقولك: لم شاء الإله؟ هو الذي فإن المجوس القائلين يخالو سؤلهم عن علة السر، أوقعت وأن ملاحيد الفلاسفة الأولى بغوا علة للكون بعد انعدامه وأن مبادي الشر في كل أمة بخوضهم في ذاكم، صار شركهم ويكفيك نقضًا: أن ما قد سألته فأنت تعيب الطاعنين جميعهم

بقدرته كانت، ومحض المشيئة له الحمد حمدًا يعتلي كل مدحة ومن حكم فوق العقول الحكيمة من الحكم العليا وكل عجيبة وخلق وإبرام لحكم المشيئة ونثبت ما في ذاك من كل حكمة نفوه وكروا راجعين بحيرة وتحرير حق الحق في ذي الحقيقة وذا عسر في نظم هذي القصيدة لأوصاف مولانا الإله الكريمة وأفعاله في كل هذي الخليقة وإلهامه للخلق أفضل نعمة بيان شفاء للنفوس السقيمة يقول: فلم قد كان في الأزلية؛ وتحريمه قد جاء في كل شرعة له نوع عقل: أنه بإرادة أو القول بالتجويز رمية حيرة بما قبله من علة موجبية وإصدارها عن حكم محض المشيئة أول عقول الخلق في قعر حفرة لنفع، ورب مبدع للمضرة أوائلهم في شبهة الثنوية يقولون بالفعل القديم لعلة فلم يجدوا ذاكم، فضلوا بضلة ذوي ملة ميمونة نبوية وجاء دروس البينات بفترة من العذر مردود لدى كل فطرة عليك، وترميهم بكل مذمة

وتنحل من والاك صفو مودة
 وحالهم في كل قول وفعلة
 وهبك كفت اللوم عن كل كافر
 فيلزمك الاعراض عن كل ظالم
 ولا تغضبن يوماً على سافك دماً
 ولا شاتم عرضاً مصوناً، وإن علا
 ولا قاطع للناس نهج سبيلهم
 ولا شاهد بالزور إفكاً وفرية
 ولا مهلك للحرث والنسل عامداً
 وكف لسان اللوم عن كل مفسد
 وسهل سبيل الكاذبين تعمداً
 وإن قصدوا إضلال من يستجيبهم
 وجادل عن الملعون، فرعون، إذ طغى
 وكل كفور مشرك بإلهه
 كعاد، ونمرود، وقوم لصالح
 وخاصم لموسى، ثم سائر من أتى
 على كونهم قد جاهدوا الناس إذ بغوا
 وإلا فكل الخلق في كل لفظة
 وبطشة كف، أو تخطى قديمة
 همو تحت أقدار الإله وحكمه
 وهبك رفعت اللوم عن كل فاعل
 فهل يمكن رفع الملام جميعه
 وترك عقوبات الذين قد اعتدوا
 فلا تضمنن نفس ومال بمثله
 وهل في عقول الناس، أو في طباعهم
 ويكفيك نقضاً: ما بجسم ابن آدم
 من الألم المقضي في غير حيلة
 إذا كان في هذا له حكمة، فما

وتبغض من ناواك من كل فرقة
 كحالك يا هذا بأرجح حجة
 وكل غوى خارج عن محجة
 على الناس في نفس، ومال، وحرمة
 ولا سارق مالا لصاحب فاقة
 ولا ناكح فرجاً على وجه غية
 ولا مفسد في الأرض في كل وجهة
 ولا قاذف للمحصنات بزنية
 ولا حاكم للعالمين برشوة
 ولا تأخذن ذا جرمة بعقوبة
 على ربهم، من كل رجاء بقربة
 بروم فساد النوع، ثم الرياسة
 فأغرق في اليم انتقاماً بغضبة
 وآخر طاغ كافر بنبوّة
 وقوم لنوح، ثم أصحاب الأيكة
 من الانبياء محيياً للشرعية
 ونالوا من المعاصي بليغ العقوبة
 ولحظة عين، أو تحرك شعرة
 وكل حراك، بل وكل سكينة
 كما أنت فيما قد أتيت بحجة
 فعال ردى، طرداً لهذي المقيسة
 عن الناس طراً عند كل قبيحة؟
 وترك الورى الانصاف بين الرعية
 ولا يعقبن عاد بمثل الجريمة
 قبول لقول النذل: ما وجه حيلتي؟
 صبى، ومجنون، وكل بهيمة:
 وفيما يشاء الله أكمل حكمة
 يظن بخلق الفعل، ثم العقوبة؟

وكيف، ومن هذا عذاب مولد
 كأكل سم، أوجب الموت أكله
 فكفرك يا هذا؛ كسم أكلته
 أأست ترى في هذه الدار من جنى
 ولا عذر للجاني بتقدير خالق
 وتقدير رب الخلق للذنب موجب
 وما كان من جنس المتاب لرفعه
 كخير به تمحى الذنوب. ودعوة
 وقول حليف الشر: إني مقدر
 وتقديره للفعل يجلب نقمة
 فهل ينفعن عذر الملموم. بأنه
 أم الدم والتعذيب أوكد للذي
 فإن كنت ترجو أن تجاب بما عسى
 فدونك رب الخلق، فاقصده ضارعا
 وذلل قياد النفس للحق، واسمعن
 وما بان من حق فلا تتركه
 ودع دين ذا العادات، لا تتبعه
 ومن ضل عن حق فلا تقفونه
 هنالك تبدو طالعات من الهدى
 بملة إبراهيم، ذاك إمامنا
 فلا يقبل الرحمن دينًا سوى الذي
 وقد جاء هذا الحشر الخاتم الذي
 وأخبر عن رب العباد بأن من
 فهذه دلالات العباد لحائر
 وفقد الهدى عند الورى لا يفيد من
 وحجة محتج بتقدير ربه
 وأما رضانا بالقضاء فإنما
 كسقم، وفقر، ثم ذل، وغربة

عن الفعل، فعل العبد عند الطبيعة؟
 وكل بتقدير لرب البرية
 وتعذيب نار. مثل جرعة غصة
 يعاقب. إما بالقضا. أو بشرعة؟
 كذلك في الاخرى بلا مثنوية
 لتقدير عقبي الذنب إلا بتوبة
 عواقب أفعال العباد الخبيثة
 تجاب من الجاني. ورب شفاع
 علي. كقول الذئب: هذي طبيعتي
 كتقديره الأشياء طرا بعل
 كذا طبعه. أم هل يقال لعثرة؟
 طبيعته فعل الشرور الشنيعة؟
 ينجيك من نار الإله العظيمة
 مريداً لأن يهديك نحو الحقيقة
 ولا تعرضن عن فكرة مستقيمة
 ولا تعص من يدعو لأقوم شرعة
 وعج عن سبيل الأمة الغضبية
 وزن ما عليه الناس بالمعدلية
 تبشر من قد جاء بالحنيفية
 ودين رسول الله خير البرية
 به جاءت الرسل الكرام السجية
 حوى كل خير في عموم الرسالة
 غدا عنه في الاخرى بأقبح خيبة
 وأما هداه فهو فعل الربوبية
 غدا عنه، بل يجزى بلا وجه حجة
 تزيد عذاباً، كاحتجاج مريضة
 أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبة
 وما كان من مؤذ، بدون جريمة

فأما الأفاعيل التي كرهت لنا وقد قال قوم من أولي العلم: لا رضا وقال فريق: نرتضى بقضائه وقال فريق نرتضى بإضافه كما أنها للرب خلق، وأنها فنرضى من الوجه الذي هو خلقه ومعصية العبد المكلف تركه فإن إله الخلق حق مقالته كما أنهم في هذه الدار هكذا وحكمته العليا اقتضت ما اقتضت من ال يسوق أولي التعذيب بالسبب الذي ويهدي أولي التنعيم نحو نعيمهم وأمر إله الخلق بين ما به فمن كان من أهل السعادة أثرت ومن كان من أهل الشقاوة لم ينل ولا مخرج للعبد عما به قضى فليس بمجبور عديم الإرادة ومن أعجب الأشياء: خلق مشيئة فقولك: هل اختار تركاً لحكمه؟ واختار أن لا اختار فعل ضلالة وذا ممكن، لكنه متوقف فدونك، فافهم ما به قد أوجبت من أشارت إلى أصل يشير إلى الهدى وصلّى إله الخلق، جل جلاله

فلا ترتضى، مسخوطة لمشية بفعل المعاصي والذنوب الكبيرة ولا نرتضى المقضى أقبح خصلة إليه، وما فينا فنلقى بسخطة لمخلوقة، ليست كفعل الغريزة ونسخط من وجه اكتساب الخطيئة لما أمر المولى، وإن بمشيئة بأن العباد في جحيم وجنة بل البهم في الآلام أيضاً ونعمة فروق بعلم ثم أيد ورحمة يقدره نحو العذاب بعزة بأعمال صدق، في رجاء وخشية يسوق أولي التنعيم نحو السعادة وأوامره فيه بتيسير صنعة بأمر ولا نهى بتقدير شقوة ولكنه مختار حسن وسوء ولكنه شاء بخلق الإرادة بها صار مختار الهدى بالضلالة كقولك: هل اختار ترك المشيئة؟ ولو نلت هذا الترك فزت بتوبة على ما يشاء الله من ذي المشيئة معان، إذا انحلت بفهم غريزة ولله رب الخلق أكمل مدحة على المصطفى المختار خير البرية^(١)

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله:

عن أقوام يحتجون بسابق القدر. ويقولون: إنه قد مضى الأمر، والشقي شقي، والسعيد سعيد، محتجين بقول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قائلين بأن الله قدر الخير والشر، والزنا مكتوب علينا، وما لنا في الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله، ونحن نتوقى ما كتب لنا. وأن آدم ما عصى، وأن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، محتجين بقوله ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق» فبينوا لنا فساد قول هذه الطائفة بالبراهين القاطعة؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هؤلاء القوم إذا أصروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى؛ فإن اليهود والنصارى يؤمنون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض. كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٦٤] **أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا** [النساء: ٦٥] **وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** [النساء: ٦٦] [النساء: ١٥٠ - ١٥٢].

فإذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقًا، فكيف بمن كفر بالجميع. ولم يقر بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده؛ بل ترك ذلك محتجًا بالقدر، فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض.

وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه:

أحدها: أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد. وإما أن لا يراه حجة للعبد، فإن كان القدر حجة للعبد، فهو حجة لجميع الناس، فإنهم كلهم مشتركون في القدر، وحينئذ فيلزم أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل، وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا، ويبغض هذا، ويخالف هذا، حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه، فإن كان القدر حجة لمن فعلة المحرمات وترك الواجبات لزمهم أن لا يذموا أحدًا، ولا يبغضوا أحدًا، ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم، ولو فعل ما فعل. ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدًا فعله، ولو فعل الناس هذا لهلك العالم، فتبين أن قولهم فاسد في العقل، كما أنه كفر في الشرع، وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد.

الوجه الثاني: إن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وعاد وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورًا، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

الوجه الثالث: إن هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء الله وأعداء الله، ولا بين المؤمنين والكفار، ولا أهل الجنة وأهل النار. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَنْعَامَ وَلَا الْإِنْسَانُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢] وقال تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٧٨﴾﴾ [ص: ٢٨] وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْنُهُمْ وَمَا هُمْ بِمُعْتَبَرِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١].

وذلك أن هؤلاء جميعهم سبق لهم عند الله السوابق، وكتب الله مقاديرهم قبل أن يخلقهم، وهم مع هذا قد انقسموا إلى سعيد بالإيمان والعمل الصالح، وإلى شقي بالكفر والفسق والعصيان، فعلم بذلك أن القضاء والقدر ليس بحجة لأحد على معاصي الله.

الوجه الرابع: أن القدر نؤمن به ولا نحتج به، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول، ولو كان الاحتجاج مقبولا لقبل من إبليس وغيره من العصاة، ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق، ولا قتل قاتل، ولا أقيم حد على ذي جريمة، ولا جوهده في سبيل الله ولا أمر بالمعروف، ولا نهى عن المنكر.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ سئل عن هذا فإنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة، ومقعده من النار» فقل: يا رسول الله! أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ قال: «لا. اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(١). رواه البخاري ومسلم.

وفي حديث آخر في الصحيح، أنه قيل: يا رسول الله! رأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون، أفيما جفت به الأقلام وطويت به الصحف؟ أم فيما يستأنفون مما جاءهم به؟ - أو كما قيل - فقال: «بل فيما جفت به الأقلام، وطويت به الصحف»، فقل: فقيم العمل؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(٢).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الوجه السادس: أن يقال: إن الله علم الأمور وكتبها على ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلاناً يؤمن، ويعمل صالحاً فيدخل الجنة، وفلاناً يعصي ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلاناً يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد وأن فلاناً يأكل ويشرب فيشبع ويروى، وأن فلاناً يبذر البذر فينبت الزرع. فمن قال: إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح، كان قوله قولاً باطلاً متناقضاً؛ لأنه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح، فلو دخلها بلا عمل كان هذا متناقضاً لما علمه الله وقدره.

ومثال ذلك من يقول: أنا لا اطمأ امرأة، فإن كان قد قضى الله لي بولد فهو يولد، فهذا جاهل، فإن الله إذا قضى بالولد قضى أن أباه يطمأ امرأة فتحبل فتلد، وأما الولد بلا حبل ولا وطء فإن الله لم يقدره ولم يكتبه، كذلك الجنة إنما أعدها الله للمؤمنين، فمن ظن أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلاً، وإذا اعتقد أن الأعمال التي أمر الله بها لا يحتاج إليها، ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها، كان كافراً، والله قد حرم الجنة على الكافرين، فهذا الاعتقاد يناقض الإيمان الذي لا يدخل صاحبه النار.

فصل

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾

﴿١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١] فمن سبقت له من الله الحسنى: فلا بد أن يصير مؤمناً تقياً، فمن لم يكن من المؤمنين لم يسبق له من الله حسنى، ولكن إذا سبقت للعبد من الله سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به إلى تلك السابقة، كمن سبق له من الله أن يولد له ولد. فلا بد أن يطمأ امرأة يحبلها، فإن الله سبحانه قدر الأسباب والمسببات، فسبق منه هذا وهذا؛ فمن ظن أن أحداً سبق له من الله حسنى بلا سبب فقد ضل، بل هو سبحانه ميسر الأسباب والمسببات، وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا.

فصل

وأما قول القائل: ما لنا في جميع أفعالنا قدرة فقد كذب، فإن الله سبحانه فرق بين المستطيع القادر وغير المستطيع، فقال: ﴿فَأَنفِرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٣] وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]. والله قد أثبت للعبد مشيئة وفعلاً. كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَفِيزَ﴾ ﴿٧٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٩﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩] وقال:

﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]؛ لكن الله سبحانه خالقه وخالق كل ما فيه من قدرة ومشیئة وعمل، فإنه لا رب غيره، ولا إله سواه، وهو خالق كل شيء وربّه ومليكه.

فصل

وأما قول القائل: الزنا وغيره من المعاصي مكتوب علينا؛ فهو كلام صحيح، لكن هذا لا ينفعه الاحتجاج به؛ فإن الله كتب أفعال العباد خيراً وشرها، وكتب ما يصيرون إليه من الشقاوة والسعادة. وجعل الأعمال سبباً للثواب والعقاب، وكتب ذلك، كما كتب الأمراض وجعلها سبباً للموت وكما كتب أكل السم وجعله سبباً للمرض والموت، فمن أكل السم فإنه يمرض أو يموت. والله قدر وكتب هذا وهذا؛ وكذلك من فعل ما نهى عنه من الكفر والفسق والعصيان فإنه يعمل ما كتب عليه، وهو مستحق لما كتبه الله من الجزاء لمن عمل ذلك.

وحجة هؤلاء بالقدر على المعاصي من جنس حجة المشركين، الذين قال الله عنهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٣٥] وقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩].

فصل

ومن قال: إن آدم ما عصى فهو مكذب للقرآن، ويستتاب فإن تاب وإلا قتل؛ فإن الله قال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] والمعصية: هي مخالفة الأمر الشرعي، فمن خالف أمر الله الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه فقد عصى، وإن كان داخلياً فيما قدره الله وقضاه، وهؤلاء ظنوا أن المعصية هي الخروج، عن قدر الله، وهذا لا يمكن، فإن أحداً من المخلوقات لا يخرج عن قدر الله، فإن لم تكن المعصية إلا هذا فلا يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وعاد وثمود وجميع الكفار عصاة أيضاً؛ لأنهم داخلون في قدر الله، ثم قاتل هذا يضرب ويهان، وإذا تظلم ممن فعل هذا به قيل له: هذا الذي فعل هذا ليس بعاص فإنه داخل في قدر الله كسائر الخلق، وقائل هذا القول متناقض لا يثبت على حال.

فصل

وأما قول القائل: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة؟ واحتججه بالحديث المذكور.

فيقال له: لا ريب أن الكتاب والسنة فيهما وعد ووعد، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] وقال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ مِخْرَةً عَنْ قَرَارٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩، ٣٠]. ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، والعبد عليه أن يصدق بهذا وبهذا، ولا يؤمن ببعض ويكفر ببعض، فهؤلاء المشركون أرادوا أن يصدقوا بالوعد، ويكذبوا بالوعد.

والحرورية والمعتزلة: أرادوا أن يصدقوا بالوعد دون الوعد، وكلاهما أخطأ، والذي عليه أهل السنة والجماعة والإيمان بالوعد والوعد، فكما أن ما توعد الله به العبد من العقاب، قد بين سبحانه أنه بشروط: بأن لا يتوب، فإن تاب تاب الله عليه. وبأن لا يكون له حسنات تمحو ذنوبه؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، وبأن لا يشاء الله أن يغفر له: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فهكذا الوعد له تفسير وبيان. فمن قال بلسانه: لا إله إلا الله، وكذب الرسول فهو كافر باتفاق المسلمين، وكذلك إن جحد شيئاً مما أنزل الله.

فلا بد من الإيمان بكل ما جاء به الرسول، ثم إن كان من أهل الكبائر فأمره إلى الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له؛ فإن ارتد عن الإسلام ومات مرتدًا كان في النار، فالسيئات تحبطها التوبة، والحسنات تحبطها الردة، ومن كان له حسنات وسيئات فإن الله لا يظلمه، بل من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، والله تعالى قد يتفضل عليه، ويحسن إليه بمغفرته ورحمته.

ومن مات على الإيمان فإنه لا يخلد في النار. فالزاني والسارق لا يخلدان في النار، بل لا بد أن يدخلوا الجنة. فإن النار يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وهؤلاء المسؤول عنهم يسمون: القدرية المباحية المشركين. وقد جاء في ذمهم من الآثار ما يضيّق عنه هذا المكان، والله سبحانه وتعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦٢/٨ - ٢٧١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله:

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

فصل

في قوله ﷺ: «فحج آدم موسى» لما احتج عليه بالقدر. وبيان: أن ذلك في المصائب لا في الذنوب، وأن الله أمر بالصبر والتقوى، فهذا في الصبر لا في التقوى، وقال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] فأمر بالصبر على المصائب والاستغفار من المعائب. وذلك أن بني آدم اضطربوا في هذا المقام - مقام تعارض الأمر والقدر - وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع.

والمقصود هنا؛ أنه قد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال: «احتج آدم وموسى: فقال موسى: يا آدم؟ أنت أبو البشر الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي كلمك الله تكليمًا وكتب لك التوراة. فبكم تجد فيها مكتوبًا: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] قبل أن أخلق، قال: بأربعين سنة، قال فحج آدم موسى» (١).

وهو مروى أيضًا من طريق عمر بن الخطاب بإسناد حسن، وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب. ثم صاروا لأجل هذا الظن «ثلاثة أحزاب».

فريق: كذبوا بهذا الحديث: كأبي علي الجبائي وغيره؛ لأنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث، ويجب تنزيه النبي ﷺ بل وجميع الأنبياء وأتباع الأنبياء أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله.

وفريق: تأولوه بتأويلات معلومة الفساد: كقول بعضهم إنما حجه لأنه كان أباه والابن لا يلوم أباه. وقول بعضهم: لأن الذنب كان في شريعة. والملام في أخرى. وقول بعضهم: لأن الملام كان بعد التوبة. وقول بعضهم: لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة.

وفريق ثالث: جعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، ثم لم يمكنهم طرد ذلك. فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا أن يلام من فعل ما يضر نفسه وغيره؛ لكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه وأغراضه، لا عند أهواء غيره كما قيل في مثل هؤلاء: أنت عند الطاعة قدرى. وعند المعصية جبرى، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به. فالواحد من هؤلاء إذا أذنب أخذ يحتج بالقدر، ولو أذنب غيره أو ظلمه لم يعذره، وهؤلاء ظالمون معتدون.

ومنهم من يقول: هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفنوا عما سوى الله، فيرون أن لا فاعل إلا الله، فهؤلاء لا يستحسنون حسنة ولا يستقبحون سيئة، فإنهم لا يرون لمخلوق فعلاً؛ بل لا يرون فاعلاً إلا الله، بخلاف من شهد لنفسه فعلاً فإنه يذم ويعاقب، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق، وغاية العرفان والتوحيد، وهذا قول طائفة من أهل العلم.

قال أبو المظفر السمعاني: وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا الشأن، فإنما ساغ لهما الحجاج في ذلك؛ لأنهما نبيان جليلان خصا بعلم الحقائق وأذن لهما في استكشاف السرائر، وليس سبيل الخلق الذين أمروا بالوقوف عند ما حد لهم والسكوت عما طوي عنهم سبيلها، وليس قوله: «فحج آدم موسى» إبطال حكم الطاعة، ولا إسقاط العمل الواجب، ولكن معناه ترجيح أحد الأمرين، وتقديم رتبة العلة على السبب، فقد تقع الحكمة بترجيح معنى أحد الأمرين، فسبيل قوله: فحج آدم موسى، هذا السبيل، وقد ظهر هذا في قضية آدم قال الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

إلى أن قال: فجاء من هذا أن آدم لم يتهيأ له أن يستديم سكنى الجنة [إلا] بأن لا يقرب الشجرة؛ لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها، وبهذا صال على موسى عند المحاجة، وبهذا المعنى قضى له على موسى فقال: فحج آدم موسى.

قلت: ولهذا يقول الشيخ عبد القادر - قدس الله روحه - كثير من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعاً للقدر لا موافقاً له، وهو - عليه السلام - كان يعظم الأمر والنهي، ويوصي باتباع ذلك، وينهي عن الاحتجاج بالقدر، وكذلك شيخه حماد

الدباس، وذلك لما رآوه في كثير من السالكين من الوقوف عند القدر المعارض للأمر والنهي، والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل الله ويدفع ما قدر من المعاصي بما يقدر من الطاعة فهو متنازع للمقدور المحظور بالمقدور المأمور لله تعالى، وهذا هو دين الله الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين.

وممن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة: كقول ابن سينا بأن يشهد سر القدر. والرازي يقرر ذلك؛ لأنه كان جبرياً محضاً.

وفي الجملة: فهذا المعنى دائر في نفوس كثير من الخاصة من أهل العلم والعبادة فضلاً عن العامة، وهو مناقض لدين الإسلام.

ومن هؤلاء من يقول: الخضر إنما سقط عنه الملام لأنه كان مشاهداً لحقيقة القدر. ومن شيوخ هؤلاء من كان يقول: لو قتلت سبعين نبياً لما كنت مخطئاً. ومنهم من يقول: بطرد قوله بحسب الامكان فيقول: كل من قدر على فعل شيء وفعله فلا يلام عليه، فإن قدر أنه خالف غرض غيره فذلك ينازعه، والأقوي منهما يقمر الآخر، فأيهما أعانه القدر فهو المصيب، باعتبار أنه غالب وإلا فما تَمَّ خطأ.

ومن هؤلاء «الاتحادية» الذين يقولون: الوجود واحد، ثم يقولون: بعضه أفضل من بعض والأفضل يستحق أن يكون رباً للمفضول. ويقولون: إن فرعون كان صادقاً في قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]. وهذا قول طائفة من ملاحدة المتصوفة المتفلسفة الاتحادية: كالتلمساني. والقول بالاتحاد العام المسمى وحدة الوجود، هو قول ابن عربي الطائفي وصاحبه القنوي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم؛ لكن لهم في المعاد والجزاء نزاع، كما أن لهم نزاعاً في أن الوجود هل هو شيء غير الذات أم لا، وهؤلاء ضلوا من وجوه: منها جهة عدم الفرق بين الوجود الخالق والمخلوق.

وأما شهود القدر فيقال: لا ريب أن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه، والقدر هو قدرة الله - كما قال الإمام أحمد - وهو المقدر لكل ما هو كائن، لكن [هذا لا ينفي] حقيقة الأمر والنهي - والوعد والوعيد وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه، فيحصل له به نعيم، ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب - فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور. لكن نثبت فرقاً آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور، فإن العاقبة للتقوى؛ لا لغير المتقين. وقد قال تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ السُّفْيَانَ كَالْفُجَّارِ

﴿٢٨﴾ [ص: ٢٨] وقال تعالى: ﴿أَفَجَعَلَ السَّالِفِينَ كَالْآخِرِينَ﴾ [القلم: ٣٥].

وإذا كان كذلك فحقيقة الفرق: أن من الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له

فيحصل له به اللذة. ومنها ما هو مضاد له ضار له يحصل به الألم، فرجع الفرق إلى الفرق بين اللذة والألم. وأسباب هذا وهذا. وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع مجمع عليه بين الأولين والآخرين؛ بل هو معلوم عند البهائم. بل هذا موجود في جميع المخلوقات، وإذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات، وهو الفرق بين الحسن والقيح، فالفرق يرجع إلى هذا.

والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائمة للإنسان، وبعضها منافياً له، إذا قيل: هذا حسن وهذا قبيح. فهذا الحسن والقيح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء. وتنازعوا في الحسن والقيح، بمعنى كون الفعل سبباً للذم والعقاب، هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع. وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول، وليس هذا خارجاً عنه. فليس في الوجود حسن إلا بمعنى الملائم. ولا قبيح إلا بمعنى المنافي، والمدح والثواب ملائم، والذم والعقاب منافي، فهذا نوع من الملائم والمنافي.

يبقى الكلام في بعض أنواع الحسن والقيح لا في جميعه، ولا ريب أن من أنواعه ما لا يعلم إلا بالشرع، ولكن النزاع فيما قبحه معلوم لعموم الخلق، كالظلم والكذب ونحو ذلك.

والنزاع في أمور:

منها: هل للفعل صفة صار بها حسناً وقبيحاً، وأن الحسن العقلي هو كونه موافقاً لمصلحة العالم، والقيح العقلي بخلافه. فهل في الشرع زيادة على ذلك؟ وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم بمجرد العقل، وبسط هذا له موضع آخر.

ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثاً للحسن والقيح، وادعى الاتفاق عليه، وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص، وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة؛ ولكن ذكره بعض المتأخرين: كالرازي، وأخذته عن الفلاسفة.

والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول، فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللذة أو الألم، فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم أمر حسي يعرفه جميع الحيوان. فمن قال من المدعين للحقيقة القدريّة، والفناء في توحيد الربوبية، والاصطلام: أنه يبقى في عين

الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم أو ما يلد، كان هذا مما يعلم كذبه فيه، إن كان يفهم ما يقول، وإلا كان ضالاً يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب على من يتكلم في هذا.

فإن القوم قد يحصل لأحدهم هذا المشهد «مشهد الفناء في توحيد الربوبية» فلا يشهد فرقاً ما دام في هذا المشهد. وقد يغيب عنه الاحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفناء مقاماً محموداً ويجعله إما غاية. وإما لازماً للسالكين، وهذا غلط فإن عدم الفرق بين ما ينعم ويعذب أحياناً هو مثل عدم الفرق بين النوم والنسيان، والغفلة والاشتغال بشيء عن آخر وهو لا يزيل الفرق الثابت في نفس الأمر، ولا يزيل الاحساس به إذا وجد سببه.

والواحد من هؤلاء لا بد أن يجوع أو يعطش فلا يسوى بين الخبز والشراب، وبين الملح الأجاج والعذب الفرات. بل لا بد أن يفرق بينهما ويقول: هذا طيب وهذا ليس بطيب، وهذا هو الفرق بين كل ما أمر الله ورسوله به ونهى عنه، فإنه أمر بالطيب من القول والعمل، ونهى عن الخبيث.

وإذا عرف أن المراد بالفرق هو أن من الأمور ما ينفع، ويوجب اللذة والتعظيم، ومنها ما يضر ويوجب الألم والعذاب، فبعض هذه الأمور تدرك بالحس، وبعضها يدركه الناس بعقولهم لأمر الدنيا. فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة، وهذا من العقل الذي ميز به الانسان، فإنه يدرك من عواقب الأفعال ما لا يدركه الحس، ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة وما يدفع به المضرة.

والله تعالى بعث الرسل بتكميل الفطرة، فدلّوهم على ما ينالون به النعيم في الآخرة وينجون من عذاب الآخرة. فالفرق بين المأمور والمحظور هو كالفرق بين الجنة والنار، واللذة والألم، والنعيم والعذاب. ومن لم يدرك هذا الفرق فإن كان لسبب أزال عقله هو به معذور، وإلا كان مطالباً بما فعله من الشر وتركه من الخير.

ولا ريب أن في الناس من قد يزول عقله في بعض الأحوال، ومن الناس من يتعاطى ما يزيل العقل، كالخمر وكسماع الأصوات المطربة؛ فإن ذلك قد يقوى حتى يسكر أصحابها، ويقترون بهم شياطين، فيقتل بعضهم بعضاً في السماع المسكر كما يقتل شراب الخمر بعضهم بعضاً إذا سكرُوا، وهذا مما يعرفه كثير من أهل الأحوال، لكن منهم من يقول المقتول شهيد. و«التحقيق»: أن المقتول يشبه المقتول في شرب الخمر، فإنهم سكرُوا سكرًا غير مشروع؛ لكن غالبهم يظن أن هذا من أحوال أولياء

الله المتقين، فيبقى القتل فيهم كالقتل في الفتنة، وليس هو كالذي تعمد قتله، ولا هو كالمقتول ظلمًا من كل وجه.

فإن قيل: فهل هذا الفناء يزول به التكليف؟

قيل: إن حصل للإنسان سبب يعذر فيه زال به عقله الذي يميز به فكان بمنزلة النائم والمغمى عليه، والسكران سكرًا لا يأنم به، كمن سكر قبل التحريم أو أوجر الخمر، أو أكره على شربها عند الجمهور، وأما إن كان السكر لسبب محرم، فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء.

والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفي الفرق ويعذرونه في ذلك يقولون: إنه غاب عقله حتى قال: أنا الحق وسبحاني وما في الجبة إلا الله. ويقولون: إن الحب إذا قوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفًا يغيب بمحبوبه عن حبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذكره حتى يفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل، ويحكون أن شخصًا ألقى بنفسه في الماء فألقى محبه نفسه خلفه. فقال: أنا وقعت فلم وقعت أنت؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني. فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحذور ليست علمًا ولا حقًا، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يعذر. لا أن يكون قوله تحقيقًا.

وطائفة من الصوفية المدعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقًا وتوحيدًا، كما فعله صاحب منازل السائرين. وابن العريف وغيرهما؛ كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقًا وتوحيدًا، كابن عربي الطائي.

وقد ظن طائفة أن الحلاج كان من هؤلاء ثم صاروا حزينين:

حزب، يقول: وقع في ذلك الفناء فكان معذورًا في الباطن ولكن قتله واجب في الظاهر. ويقولون: القائل مجاهد، والمقتول شهيد. ويحكون عن بعض الشيوخ أنه قال: عشر عشرة لو كنت في زمنه لأخذت بيده. ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء.

وحزب ثان: وهم الذين يصوبون حال أهل الفناء في توحيد الربوبية. ويقولون: هو الغاية. يقولون: بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد.

ثم هؤلاء في قتله فريقان:

فريق يقول: قتل مظلومًا وما كان يجوز قتله، ويعادون الشرع وأهل الشرع لقتلهم الحلاج. ومنهم من يعادي جنس الفقهاء وأهل العلم. ويقولون: هم قتلوا

الحلاج، وهؤلاء من جنس الذين يقولون: لنا شريعة ولنا حقيقة تخالف الشريعة، والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس، ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجد أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس، بل فيهم من يظن الشرع عبارة عما يحكم به القاضي.

ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل والقاضي الجاهل والظالم، بل ما حكم به حاكم سماه شريعة، ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الأمر التي يحبها الله ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم كما قال النبي ﷺ: «أنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي على نحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»^(١). فالحاكم يحكم بما يسمعه من البينة والاقرار، وقد يكون للآخر حجج لم بينها، وأمثال هذا.

فالشريعة في نفس الأمر هي الأمر الباطن، وما قضى به القاضي ينفذ ظاهراً، وكثير من الأمور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس، ومن هذا قصة موسى والخضر؛ فإنه كان الذي فعله مصلحة، وهو شريعة أمره الله بها، ولم يكن مخالفاً لشرع الله، لكن لما لم يعرف موسى الباطن كان في الظاهر عنده أن هذا لا يجوز، فلما بين له الخضر الأمور وافقه، فلم يكن ذلك مخالفاً للشرع.

وهذا الباب يقال فيه: قد يكون الأمر في الباطن بخلاف ما يظهر، وهذا صحيح، لكن تسمية الباطن حقيقة، والظاهر شريعة أمر اصطلاحية. ومن الناس من يجعل الحقيقة هي الأمر الباطن مطلقاً، والشريعة الأمور الظاهرة.

وهذا كما أن لفظ «الإسلام» إذا قرن بالإيمان أريد به الأعمال الظاهرة، ولفظ «الإيمان» يراد به الإيمان الذي في القلب كما في حديث جبريل، فإذا جمع بينهما فقليل: شرائع الإسلام وحقائق الإيمان، كان هذا كلاماً صحيحاً؛ لكن متى أفرد أحدهما تناول الآخر، فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنة، فليس صاحبها من المؤمنين حقاً، وكل حقيقة لا توافق الشريعة التي بعث الله بها محمداً ﷺ فصاحبها ليس بمسلم، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله المتقين.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٤٥٨، ٦٩٦٧، ٧١٦٩، ٧١٨١، ٧١٨٥) ومسلم في صحيحه برقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وقد يراد بلفظ الشريعة ما يقول فقهاء الشريعة باجتهادهم، وبالحقيقة ما يذوقه ويجده الصوفية بقلوبهم، ولا ريب أن كلاً من هؤلاء مجتهدون: تارة مصيبون، وتارة مخطئون، وليس لواحد منهما تعمد مخالفة الرسول ﷺ، ثم إن اتفق اجتهد الطائفتين، وإلا فليس على واحدة أن تقلد الأخرى إلا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها.

فمن الناس من يظهر أن الحلاج قتل باجتهاد فقهي يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء، وهذا ظن كثير من الناس؛ وليس كذلك، بل الذي قتل عليه إنما هو الكفر، وقتل باتفاق الطائفتين، مثل دعواه أنه بقدر أن يعارض القرآن بخير منه، ودعواه أنه من فاته الحج أنه يبني بيتاً يطوف به، ويتصدق بشيء قدره، وذلك يسقط الحج عنه. إلى أمور أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً رسول الله: علماؤهم وعبادهم وفقهاؤهم وفقراؤهم وصوفيتهم.

وفريق يقولون: قتل لأنه باح بسر التوحيد والتحقيق: الذي ما كان ينبغي أن يباح به؛ فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس، وهي مما تطوى ولا تروى وينشدون:

من باح بالسر كان القتل شيمته من الرجال ولم يأخذ له ثار
باحوا بالسر تباح دماؤهم وكذا دماء البائحين تباح^(١)

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل: إن ما قالته النصراني في المسيح حق، وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء؛ لكن ما يمكن التصريح به. لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك، وكلام صاحب منازل السائرين وأمثاله يشير إلى هذا. وتوحيده الذي قال فيه:

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد
توحيد من يخبر عن نعته عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ونعت من ينعتة لاحد

فإن حقيقة قول هؤلاء: إن الموحد هو الموحد، وإن الناطق بالتوحيد على لسان العبد هو الحق، وإنه لا يوحده إلا نفسه فلا يكون الموحد إلا الموحد ويفرقون بين قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ أَتَعْلَمُ﴾ [النازعات: ٢٤] وبين قول الحلاج: أنا الحق وسبحاني. فإن فرعون قال ذلك: وهو يشهد نفسه، فقال عن نفسه، وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم، وكان الناطق على لسانهم غيرهم.

(١) كذا بالأصل.

وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين، ولهذا رد الجنيد - رحمه الله - على هؤلاء لما سئل عن التوحيد فقال: هو الفرق بين القديم والمحدث. فبين الجنيد - سيد الطائفة - أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم، والعبد المحدث؛ لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا، وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد، وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق، فأولئك هم الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، أو إنه وجود المخلوقات، وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا: أن العلاج لم يكن مقيدًا بصنف من هذه الأصناف بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل، باتفاق طوائف المسلمين، ما قد ذكر في غير هذا الموضوع. وكذلك أنكره أكثر المشايخ، وذموه: كالجنيد، وعمر بن عثمان المكي، وأبي يعقوب النهرجوري.

ومن التبس عليه حاله منهم فلم يعرف حقيقة ما قاله - إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقًا أو معيّنًا - فإنه يظن أن هذا كان قول العلاج وينصر ذلك؛ ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم العلاج، وعند جماهير المشايخ الصوفية، وأهل العلم أن العلاج لم يكن من المشايخ الصالحين؛ بل كان زنديقًا وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها، ولم يكن من أهل الفناء في «توحيد الربوبية»؛ بل كان قد تعلم السحر وكان له شياطين تخدمه إلى أمور أخرى مبسطة في غير هذا الموضوع.

وبكل حال آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة، لم يكن زائل العقل ولا فانيًا في شهود القدر العام، ولا احتج على موسى بذلك، بل قال: لم تلومني على أمر كتبه الله علي قبل أن أخلق؟ فاحتج بالقدر السابق لا بعدم تمييزه بين المأمور والمحذور.

فصل

إذا عرف هذا. فنقول: الصواب في قصة آدم وموسى، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص؛ ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل: لماذا خالف الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عن المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر، وشهور الربوبية، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] قال ابن مسعود أو غيره: هو الرجل تصيبه

المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن. وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت، لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل فإن (لو) نفتح عمل الشيطان»^(١).

فأمره بالحرص على ما ينفعه وهو طاعة الله ورسوله، فليس للعباد أنفع من طاعة الله ورسوله، وأمره إذا أصابته مصيبة مقدرة أن لا ينظر إلى القدر ولا يتحسر بتقدير لا يفيد، ويقول: قدر الله وما شاء فعل، ولا يقول: لو أني فعلت لكان كذا، فيقدر ما لم يقع، يتمنى أن لو كان وقع؛ فإن ذلك إنما يورث حسرة وحزنًا لا يفيد، والتسليم للقدر هو الذي ينفعه. كما قال بعضهم: الأمر أمران أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه. وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه.

وما زال أئمة الهدى من الشيوخ وغيرهم يوصون الانسان بأن يفعل المأمور ويترك المحذور، ويصبر على المقدور، وإن كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي.

فلو أن رجلاً أنفق ماله في المعاصي حتى مات، ولم يخلف لولده مالا، أو ظلم الناس بظلم صاروا لأجله ييغضون أولاده، ويحرمونهم ما يعطونه لأمثالهم لكان هذا مصيبة في حق الأولاد حصلت بسبب فعل الأب، فإذا قال أحدهم لأبيه: أنت فعلت بنا هذا، قيل للابن: هذا كان مقدورًا عليكم، وأنتم مأمورون بالصبر على ما يصيبكم، والأب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير، ملوم على ذلك لا يرتفع عنه ذم الله وعقابه بالقدر السابق؛ فإن كان الأب قد تاب توبة نصوحًا وتاب الله عليه وغفر له لم يجز ذمه ولا لومه بحال، لا من جهة حق الله؛ فإن الله قد غفر له، ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره بفعله إذ لم يكن هو ظالمًا لأولئك، فإن تلك كانت مقدرة عليهم.

وهذا مثال «قصة آدم»: فإن آدم لم يظلم أولاده. بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء، ولم يكن معهما ولد حتى يقال: إن ذنبهما تعدى إلى ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلى الأرض جاءت الأولاد. فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلمًا يستحقون به ملامه، وكونهم صاروا في الدنيا دون الجنة أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم، وذنب آدم كان قد تاب منه. قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ ثُمَّ اجْنَبَهُ رَبُّهُ فَأَنَّ عَلَيْهِ وَهْدَى ﴿١٣٢﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢]، وقال: ﴿فَلَقَى

ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتِي فَكَابَ عَلَيْهِ ﴿البقرة: ٣٧﴾ فلم يبق مستحقاً لدم ولا عقاب.

وموسى كان أعلم من أن يلومه لحق الله على ذنب قد علم أنه تاب منه، فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله، وقد قال موسى: ﴿أَنْتَ وَلَيْتَا قَاغْفِرَ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَفِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب ذنبه؛ وهو أيضاً كان مقدراً عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر، فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له عند ربه لاحتج ولم يتب ويستغفر.

وقد روي في الإسرائيليات أنه احتج به، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملاً، فكيف إذا خالف أصول الإسلام، بل أصول الشرع والعقل. نعم إن كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن؛ لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنة رسوله، فإن النبي ﷺ قد قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم»^(١).

وأيضاً: فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له، فلماذا أخرج من الجنة وأهبط إلى الأرض؟!

فإن قيل: وهو قد تاب فلماذا بعد التوبة أهبط إلى الأرض؟.

قيل: التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح يعمله فينتلى بعد التوبة لينظر دوام طاعته، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩] في التائب من الردة، وقال في كاتم العلم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠] وقال: ﴿أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُونَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقال في القذف: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩] وقال: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٧٠] ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يُتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿[الفرقان: ٧٠ - ٧١] وقال: ﴿وَلِيَّ لَفْظًا لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢].

ولما تاب كعب بن مالك وصاحبه أمر رسول الله ﷺ بهجرهم - حتى نسائهم -

(١) تقدم تخريجه.

ثمانين ليلة. وقال النبي ﷺ في الغامدية لما رجمها: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله»^(١).

وقد أخبر الله عن توبته على بني إسرائيل حيث قال لهم موسى: ﴿يَقُولُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَتَوَبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وإذا كان الله تعالى قد يتلى العبد من الحسنات والسيئات، والسراء والضراء بما يحصل معه شكره وصبره، أم كفره وجزعه وطاعته أم معصيته فالتائب أحق بالابتلاء، فآدم أهبط إلى الأرض ابتلاء له، ووقفه الله في هبوطه لطاعته، فكان حاله بعد الهبوط خيراً من حاله قبل الهبوط، وهذا بخلاف ما لو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له، فإنه لا يكون عليه ملام البتة؛ ولا هناك توبة تقتضي أن يتلى صاحبها ببلاء.

وأيضاً: فإن الله قد أخبر في كتابه بعقوبات الكفار: مثل قوم نوح وهود وصالح وقوم لوط وأصحاب مدين وفرعون وقومه ما يعرف بكل واحدة من هذه الوقائع أن لا حجة لأحد في القدر؛ وأيضاً فقد شرع الله من عقوبة المحاربين من الكفار وأهل القبلة وقتل المرتد وعقوبة الزاني والسارق والشارب ما يبين ذلك.

فصل

فقد تبين أن آدم حج موسى لما قصد موسى أن يلوم من كان سبباً في مصيبتهم، وبهذا جاء الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وسواء في ذلك المصائب السماوية، والمصائب التي تحصل بأفعال آدميين، قال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَأَمْحَرْهُمْ حَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]. ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنزَلْنَاهُمْ نَصْرًا﴾ [الأنعام: ٣٤] وقال في سورة الطور بعد قوله: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [١٦] ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرْنَاهُ بِرَبِّهِ الْمُنُونِ﴾ [٢٥] [الطور: ٢٩ - ٣١] إلى قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ فَقُولْ بَلْ لَا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٦٩٦) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وأخرجه برقم (١٦٩٥) من حديث بريدة رضي الله عنه.

يُؤْمِنُونَ ﴿١٣٣﴾ [الطور: ٣٣] إلى قوله: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الطور: ٤٠، ٤١] ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾ [الطور: ٤٨] وقال تعالى في سورة (ن): ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْاُخُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم: ٤٨].

وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك، وقيل: اصبر على أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت، والأول أصح.

وحكم الله نوعان: خلق، وأمر.

فالأول: ما يقدره من المصائب.

والثاني: ما يأمر به وينهى عنه، والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به، ولما نهى عنه، فيفعل المأمور، ويترك المحذور، وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه.

وبعض المفسرين يقول: هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا يتوجه إن كان في الآية النهي عن القتال، فيكون هذا النهي منسوخاً. ليس جميع أنواع الصبر منسوخة، كيف والآية لم تتعرض لذلك هنا لا بنفي ولا إثبات؟ بل الصبر واجب لحكم الله ما زال واجباً، وإذا أمر بالجهاد فعليه «أيضاً»: أن يصبر لحكم الله فإنه يبتلى من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم، كما ابتلي به يوم أحد والخندق، وعليه حينئذ أن يصبر ويفعل ما أمر به من الجهاد.

و«المقصود هنا» قوله: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾: فإن ما فعلوه من الأذى هو مما حكم به عليك قدرًا، فاصبر لحكمه وإن كانوا ظالمين في ذلك، وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى وفعل بالأنبياء، وقوله: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْاُخُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم: ٤٨] وقال: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧] وسواء كان مغاضبًا لقومه أو لربه، فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه، وبصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه، وإن كان إنما تأذى من تكذيب الناس له.

وقالت الرسل لقومهم: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلًا وَلَنُصَبِّرَنَّ عَلَى مَا آذَيْنَاكُمْ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [إبراهيم: ١٢٧] وقال موسى لقومه لما قال فرعون: ﴿سَنَقُولُ أَبْنَاءَهُمْ فَتُسَاقَتُهُمْ وَسَتَجِدُنَا فِي مَقَامٍ رَاسٍ فَتُحَرِّكُ أَهْلَهُمْ لِقَوْمِهِمْ أَسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ

وَالْمُتَّقِينَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾ [الأعراف: ١٢٧، ١٢٨] وقال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [الروم: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنبَوِّنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَا جَزَاءَ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [النحل: ٤١، ٤٢] فهؤلاء ظلموا فصبروا على ظلم الناس لهم، وسبب نزولها المهاجرون إلى رسول الله ﷺ. وهي عامة في كل من اتصف بهذه الصفة.

وأصل «المهاجر» من هجر ما نهى الله عنه كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ. فكل من هجر السوء فظلمه الناس على ترك الكفر والفسوق والعصيان حتى أخرجوه - لا هجر بعض أمور في الدنيا - فصبر على ظلمهم، فإن الله يبوئه في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر. كيوسف الصديق فإنه هجر الفاحشة حتى ألجأه ذلك هجر منزله. واللبث في السجن بعدما ظلم، فمكثه الله حتى تبوأ من الأرض حيث يشاء.

وقال الذين لقوا الكفار: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَبِئَرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠] وقال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال: ٦٥، ٦٦] وقال: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فهذا كله صبر على ما قدر من أفعال الخلق، والله سبحانه مدح في كتابه الصبار الشكور. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥] في غير موضع.

فالصبر والشكر على ما يقدره الرب على عبده من السراء والضراء، من النعم والمصائب، من الحسنات التي يبليها بها، والسيئات؛ فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر، والنعم بالشكر، ومن النعم ما ييسره له من أفعال الخير، ومنها ما هي خارجة عن أفعاله، فيشهد القدر عند فعله للطاعات وعند إنعام الله عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر، وأما عند ذنوبه فيكون مستغفراً تائباً كما قال: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه، وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم المجرمين، ومن شهد فعله فيهما فهو قدرى، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنوب ويستغفره فهو من جنس المشركين.

وأما المؤمن فيقول: أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي فاغفر لي. كما في الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بإياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

وكان نبينا ﷺ متبعا ما أمر به من الصبر على أذى الخلق، ففي الصحيحين عن عائشة قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادما له، ولا دابة، ولا شيئا قط؛ إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه، إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله»^(٢).

وقال أنس: خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لشيء فعلته: لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلته؟^(٣) وكان بعض أهله إذا عتبني على شيء يقول: دعوه، دعوه، فلو قضي شيء لكان.

وفي السنن عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه ذكر للنبي ﷺ قول بعض من آذاه، فقال: «دعنا منك، فقد أؤذي موسى بأكثر من هذا فصبر»^(٤). فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَجِيبُ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وكان يذكر: إن هذا مقدر.

والمؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور، ولذلك قال: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠] فالتقوى فعل المأمور وترك المحذور، والصبر على أذاهم، ثم إنه حيث أباح المعاقبة قال: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦ - ١٢٧].

فأخبر أن صبره بالله، فالله هو الذي يعينه عليه، فإن الصبر على المكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل على الأنفس. لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله:

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٨٩٦) بهذا اللفظ من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (٨١٧).

وقد أخرج البخاري في صحيحه برقم (٣١٥٠، ٤٣٣٦) ومسلم في صحيحه برقم (١٠٦٢) من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - في قصة الرجل الذي قال للنبي ﷺ - لما كان يقسم بعض الغنائم -: إن هذه قسمة ما أريد فيها وجه الله، فلما وصل الخبر إلى النبي ﷺ تغير وجهه وقال: «فمن يعدل أن لم يعدل الله ورسوله» ثم قال: «يرحم الله موسى، قد أؤذي بأكثر من هذا فصبر».

﴿لِرَبِّكَ قَاسِرٌ ۖ﴾ [المدر: ٧]. لكن هناك ذكره في الجملة الطلبية الأمرية؛ لأنه مأمور أن يصبر لله لا لغيره، وهنا ذكره في الخبرية فقال: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧] فإن الصبر وسائر الحوادث لا تقع إلا بالله، ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون فما لا يكون بالله لا يكون، وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم. ولا يقال: واصبر بالله فإن الصبر لا يكون إلا بالله. لكن يقال: استعينوا بالله واصبروا فنستعين بالله على الصبر.

وكما أن الانسان مأمور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب، فهو مأمور بذلك عندما ينعم الله عليه من فعل الطاعات، فيشهد قبل فعلها حاجته وفقره إلى إعانة الله له، وتحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ويدعو بالأدعية التي فيها طلب إعانة الله له على فعل الطاعات، كقوله: «أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(١) وقوله: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»^(٢)، «ويا مصرف القلوب اصرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك»^(٣) وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] وقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] ومثل قوله: «اللهم الهمني رشدي، واكفني شر نفسي»^(٤).

ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق، فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة، وكذلك الدعاء «بالتوبة» فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة، وكذلك دعاء «الاستخارة» فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعو به إذا قام من الليل. وهو في الصحيح: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٥٢٢) والنسائي في سننه برقم (١٣٠٣) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود برقم (١٣٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥١٧) وأحمد في المسند (٣٠٢/٦، ٣١٥) وابن أبي شيبة في الإيمان برقم (٥٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة برقم (٢٠٩١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ولفظه: «اللهم مصرف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك».

(٤) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٤٨٣) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم (٦٩٠).

عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراطٍ مستقيم»^(١).

وكذلك الدعاء الذي فيه: «اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا»^(٢). وكذلك الدعاء باليقين والعافية كما في حديث أبي بكر^(٣)، وكذلك قوله: «اللهم أصلح لي قلبي ونيتي»^(٤)، ومثل قول الخليل وإسماعيل: ﴿وَجَعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلى الله في أن يعطيه الإيمان والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء، شهد إنعام الله فيه وكان في مقام الشكر والعبودية لله، وإن هذا حصل بفضل له وإحسانه لا يحول العبد وقوته.

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به، فإنه يكون قدرًا منكرًا لنعمة الله عليه بالإيمان والعمل الصالح وإن لم يكن قدر في الاعتقاد كان قدر في الحال وذلك يورث العجب والكبر، ودعوى القوة والمنة بعمله واعتقاد استحقاق الجزاء على الله به، فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بها - لا مع الاحتجاج بالقدر - عليها خيرًا من هذا الذي يشهد الطاعة منه لا من إحسان الله إليه، ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان.

وأما من أذنب وشهد أن لا ذنب له أصلاً لكون الله هو الفاعل، وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل فهذا شر الخلق، وأما الذي يشهد نفسه فاعلاً للأمرين والذي يشهد ربه فاعلاً للأمرين ولا يرى له ذنباً فهذا سوء عاقبة من القدري، والقدري سوء بداية منه كما هو مبسوط في موضع آخر.

والناس في هذا المقام «أربعة أقسام» من يغضب لربه لا لنفسه، وعكسه، ومن يغضب لهما، ومن لا يغضب لهما، كما أنهم في شهود القدر «أربعة أقسام»: من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧٠) وأبو داود في سننه برقم (٧٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٥٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٧٨٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/١).

(٤) لم أقف عليه.

يشهد الحسنة من فعل الله والسيئة من فعل نفسه. وعكسه، ومن يشهد الاثنتين من فعل ربه، ومن يشهد الاثنتين من فعل نفسه. فهذه الاقسام الأربعة في شهود الربوبية، نظير تلك الاقسام الأربعة في شهود الإلهية، فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم، وذاك تقسيمهم فيما هو بالله وبهم، والقسم المحض أن يعمل لله بالله، فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه.

والمقصود هنا: تقسيمهم فيما لله. فأعلاهم حال النبي ﷺ ومن اتبعه: أن يصبروا على أذى الناس لهم باليد واللسان، ويجاهدون في سبيل الله، فيعاقبون وينتقمون لله لا لنفوسهم يعاقبون؛ لأن الله يأمر بعقوبة ذلك الشخص، ويحب الانتقام منه، كما في جهاد الكفار وإقامة الحدود، وأدناهم عكس هؤلاء يغضبون وينتقمون ويعاقبون لنفوسهم، لا لربهم فإذا أؤذي أحدهم أو خولف هواه غضب وانتقم وعاقب، ولو انتهكت محارم الله أو ضيعت حقوقه لم يهمه ذلك، وهذا حال الكفار والمنافقين.

وبين هذين وهذين قسمان «قسم» يغضبون لربهم ولنفوسهم. و«قسم» يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم، فموسى في غضبه على قومه لما عبدوا العجل كان غضبه لله، وقد مثل النبي ﷺ في حقوق الله أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى، فقال: «إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن، ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر، ومثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسى، ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى»^(١).

وأما عفو الانسان عن حقوقه، فهذا أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً وكذلك غضبه لنفسه تركه أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزاً، وأما ما كان من باب المصائب الحاصلة بقدر الله ولم يبق فيها مذنب يعاقب فليس فيها إلا الصبر والتسليم للقدر.

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب؛ فإن موسى لأمه لأجل ما أصابه والذرية، وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له، والمصيبة كانت مقدرة، فحج آدم موسى.

وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين تابوا، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه، أو يكون متوئلاً لبدعة ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهداً، أو مقلداً مخطئاً، فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي.

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/٣٨٣).

ومن هذا الباب القتال في «الفتنة». قال الزهري: وقعت الفتنة - وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون - فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر، وكذلك «قتال البغاة المتأولين» حيث أمر الله بقتالهم إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء: كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوله، وهذا ظاهر مذهب أحمد.

وكذلك «المرتدون» إذا صار لهم شوكة فقتلوا المسلمين، وأصابوا من دمائهم وأموالهم، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلفوه من النفوس والأموال فإنهم كانوا متأولين، وإن كان تأويلهم باطلاً، كما أن سنة رسول الله ﷺ المتواترة عنه مضت بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلموا لم يضمّنوا ما أصابوه من النفوس والأموال، وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون، قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، فعوض ما أخذ منهم على الله لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون.

وإذا كان هذا في الدماء والأموال فهو في الأعراض أولى، فمن كان مجاهداً في سبيل الله باللسان: بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير؛ وبيان الأقوال المخالفة لذلك، والرد على من خالف الكتاب والسنة، أو باليد كقتال الكفار، فإذا أودى على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جاهد عليه فالتوبة تجب ما قبلها: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْطَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وإن لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله. والحق في ذنوبه لله ورسوله. وإن كان «أيضاً» للمؤمنين حق تبعاً لحق الله، وهذا إذا عوقب عوقب لحق الله ولتكون كلمه الله هي العليا. ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط.

والكفار إذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا، والصبر أفضل وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به. وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين، والدعاء على الكافرين.

وأما الدعاء على معينين كما كان النبي ﷺ: يلعن فلاناً وفلاناً فهذا قد روي أنه منسوخ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع. فيما كتبت في قلعة مصر؛ وذلك لأن المعين لا يعلم أن رضى الله عنه أن يهلك؛ بل قد يكون ممن يتوب الله عليه؛ بخلاف الجنس فإنه إذا

دعي عليهم بما فيه عز الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه؛ فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار، فهذا دعاء بما يحب الله، وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله يرضاه فغير مأمور به، وقد كان يفعل ثم نهى عنه؛ لأن الله قد يتوب عليه أو يعذبه.

ودعاء نوح على أهل الأرض بالهلاك، كان بعد أن أعلمه الله أنه لا يؤمن من قومك إلا من قد آمن، ومع هذا فقد ثبت في حديث الشقاعة في الصحيح أنه يقول: «أني دعوت على أهل الأرض دعوة لم أؤمر بها»^(١). فإنه وإن لم ينه عنها فلم يؤمر بها، فكان الأولى أن لا يدعو إلا بدعاء مأمور به واجب أو مستحب، فإن الدعاء من العبادات فلا يعبد الله إلا بمأمور به واجب أو مستحب، وهذا لو كان مأمورًا به لكان شرعًا لنوح، ثم ننظر في شرعنا هل نسخه أم لا؟.

وكذلك دعاء موسى بقوله: ﴿رَبَّنَا أَطِيسْ عَلَيَّ أَمْرِيهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ بَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] إذا كان دعاء مأمورًا به، بقي النظر في موافقة شرعنا له، والقاعدة الكلية في شرعنا أن الدعاء إن كان واجبًا أو مستحبًا فهو حسن يثاب عليه الداعي، وإن كان محرّمًا كالعدوان في الدماء فهو ذنب ومعصية، وإن كان مكروهًا فهو ينقص مرتبة صاحبه، وإن كان مباحًا مستوي الطرفين فلا له ولا عليه، فهذا هذا. والله سبحانه أعلم.

فصل

وكلا الطائفتين: الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة والمحبة والدنو والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزلين من عند الله، الذين ينتهون إلى الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية ولا يصلون إلى الفرق الثاني. ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة. ولا يستقبح سيئة، ويجعلون هذا غاية السلوك.

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه، ويحبونه ويكرهونه، ويأمرون به وينهون عنه، لكن بإرادتهم ومحبتهم، وهواهم؛ لا بالكتاب المنزل من عند الله، كلا الطائفتين متبع لهواه بغير هدى من الله، وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدًا رسول الله، فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحب إلا

(١) تقدم تخريجه.

لَّهِ ولا يبغيض إلا لله، ولا يوالي إلا لله، ولا يعادي إلا لله، وأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه، وإنك لا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله، ولا تسأل إلا الله، وهذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين.

والفناء في هذا هو «الفناء» المأمور به، الذي جاءت به الرسل، وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه؛ وبطاعته عن طاعة ما سواه؛ وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه، فيكون مع الحق بلا خلق، كما قال الشيخ عبد القادر: كن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس.

وتحقيق الشهادة بأن محمدًا رسول الله، يوجب أن تكون طاعته طاعة الله وإرضاءه إرضاء الله، ودين الله ما أمر به، فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، ولهذا طالب الله المدعين لمحبتة بمتابعتة، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وضمن لمن اتبعه أن الله يحبه بقوله: ﴿يُحِبِّكُمْ اللَّهُ﴾.

وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مريدًا إلا ما أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لما كرهه الله ورسوله. وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع وببي يبصر وببي يبطش وببي يمشي؛ ولئن سألتني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه. وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه»^(١).

فهذا محبوب الحق، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق وهو المتقرب إلى الله بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل، ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله، ويبغض معصية الله ورسوله، فإن الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي يحبها الله ورسوله، ليس فيها كفر ولا فسوق، والرب تعالى أحبه لما قام بمحسوب الحق، فإن الجزاء من جنس العمل، فلما لم يزل متقرباً إلى الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الحق فإنه استفرغ وسعه في محبوب الحق، فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب إلى الحق بمحوباته، حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق، فصار به يسمع وبه يبصر وبه يبطش وبه يمشي. وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور

«نوعان»: محبوب للحق، ومكروه؛ بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد؛ فإن هؤلاء أصل قولهم: هو قول جهنم بن صفوان من القدريّة، فهم من غلاة الجهميّة الجبريّة في القدر، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهميّة نفاة الصفات، كحال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب «منازل السائرين» و«ذم الكلام» و«الفاروق» و«تكفير الجهميّة» وغير ذلك، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهميّة والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبريّة، وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة ومن أهل الحديث والصوفيّة.

فإن هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلف وجمهور الأئمة، وهم مصيبون في ذلك، وخالفوا «القدريّة» من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر، ولكن سلكوا في ذلك مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه؛ فزعموا أن الأمور كلها لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب. وقالوا: الإرادة والمحبة والرضا سواء؛ فوافقوا في ذلك القدريّة؛ فإن الجهميّة والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح؛ وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم قالت «القدريّة» وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح؛ ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر؛ ويكره الكفر والفسوق والعصيان. قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعاً بدون مشيئته وإرادته كما هو واقع على خلاف أمره، وخلاف محبته ورضاه وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنى أمره بها؛ وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة.

وقالت الجهميّة ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه؛ ولا يكون خالقاً إلا بقدرته ومشيئته؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته، وهو خالقه؛ سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها؛ ثم قالوا: وإذا كان مريداً لكن حادث والإرادة هي المحبة والرضا؛ فهو محب راض لكل حادث؛ وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راض به محب له؛ كما هو مرید له.

ف قيل لهم: فقد قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. فقالوا: هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد؛ ولا يريد لعباده الكفر؛ وهذا يصح على وجهين:

إما أن يكون خاصاً بمن لم يقع منه الكفر والفساد؛ ولا ريب أن الله لا يريد ولا

يحب ما لم يقع عندهم؛ فقالوا: معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين؛ ولا يرضاه لهم.

وحقيقة قولهم: إن الله أيضًا لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار، فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون ما لم يقع؛ سواء كان مأمورًا به أو منهيًا عنه؛ وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم؛ وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان؛ ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة؛ كما أراد هذا دون هذا.

والوجه الثاني: قالوا: لا يحب الفساد دينًا؛ ولا يرضاه دينًا؛ وحقيقة هذا القول أنه لا يريده دينًا؛ فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريدًا له على خلاف تلك الصفة؛ وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده فإنه إذا أراد أن يخلق زيدًا من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره؛ وإذا أراد أن ينزل مطرًا فتنبت الأرض به؛ فإنه أراد إنزاله على تلك الصفة؛ وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم؛ ويسلم بعضهم؛ ويربح بعضهم؛ فإنما أراد على تلك الصفة؛ فكذلك الإيمان والكفر؛ قرن بالإيمان نعيم أصحابه، وبالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا، ولا خلق شيء لحكمة؛ لكن جعل هذا مع هذا.

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان لا به، كما يقولون: إنه خلق الشيع عند الأكل، لا به؛ فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراد؛ لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه؛ فلم يحبه دينًا، كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينًا.

وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية، فإنهم رأوا الرب تعالى خلق كل شيء بإرادته وعلم أن سيكون ما أراد. ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة؛ بل كل الحوادث تحدث بالإرادة.

ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته، بل إما أن ينفوها؛ وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر؛ وإما أن يقولوا: أحدث إرادة لا في محل.

وأما مثبتة الصفات: كابن كلاب والأشعري وغيرهما - ممن يثبت الصفات؛ ولا يثبت إلا واحدًا معيّنًا - فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث؛ وسمعا واحدًا معيّنًا متعلقًا بكل مسموع، وبصرًا واحدًا معيّنًا متعلقًا بكل مرئي؛ وكلامًا واحدًا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام، كما قد عرف من مذهب هؤلاء. فهؤلاء يقولون: جميع الحادثات صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضا وغير ذلك.

وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان، ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوه كان حسناً عنده، وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله ولا سيئة يكرهاها إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه، ولا إلى الأفعال أصلاً؛ ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً، لا بمعنى الملائمة للطبع والمنافي له، والحسن والقبح الشرعي هو ما دلّ صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له.

ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه. ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح، إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا. كما يقال:

مصائب قوم عند قوم فوائد.

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه صاروا حزبين:

حزباً: من أهل الكلام والرأي أقروا بالفرق الطبيعي، وقالوا: ما ثمّ فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا.

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل، كما يقول: ذلك من يقوله من المتفلسفة، فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل إلا ما يحبه هو ويبغضه، فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه، وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي؛ الذين يرون رأي جهنم والأشعري ونحوهما في القدر، تجددهم لا يتتهون في المحبة والبغضة والموالة والمعاداة إلا إلى محض أهوائهم وإراداتهم، وهو الفرق الطبيعي.

ومن كان منهم مؤمناً بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات، ويترك المحرمات، لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ونكاح، وهؤلاء ينكرون محبة الله، والتلذذ بالنظر إليه، وعندهم إذا قيل: إن العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به، لا أن نفس النظر إلى الله يوجب لذة، وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في «الرسالة النظامية». وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من إشراك التوحيد، الذي يسميه هؤلاء

النفاة توحيدًا، لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب؛ فإن المحبة لا تكون إلا لمعنى في المحبوب يحبه المحب، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنى يريده، وهو مريد لكل الحوادث؛ ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد، وإنما يحب العبد ما يشتهي، وإنما يشتهي الأمور الطبيعية الموافقة لطبعه، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية كالأكل والشرب والنكاح.

والحزب الثاني، من الصوفية: الذي كان هذا المشهد هو منتهى سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق الطبيعي، وأنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها؛ لا يريدون شيئًا لأنفسهم؛ وعندهم أن من طلب شيئًا للأكل والشرب في الجنة فإنما طلب هواه وحظه؛ وهذا كله نقص عندهم يتنافى حقيقة الفناء في توحيد الربوبية؛ وهو بقاء مع النفس وحفظها.

والمقامات كلها عندهم - التوكل والمحبة؛ وغير ذلك - إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة؛ فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم علاً في الحقيقة؛ إما لنقص المعرفة والشهود وإما لأنه ذب عن النفس وطلب حفظها؛ فإنه من شهد أن كل ما في الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده فإنه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته، وشهوده أن الله رب كل شيء، ومريد لكل شيء ومحب - على قولهم - لكل شيء، وإنما لفرق يرجع إلى حظه وهواه، فيكون طالباً لحظة ذاباً عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم.

فصار عندهم كل من فرق: إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة، وكلاهما علة؛ بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كل ما في الوجود بإرادته ومحبه ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء. فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب منازل السائرين.

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلي وأبي يزيد أنه قال: إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يعذبون في النار. فوقع في قلبك فرق. خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال: عن التوحيد الذي هو أصل التوكل، ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائماً، بل لا بد له منه يميل إلى ما لا بد له منه من أكل وشرب، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقاً في ذلك المشهد، ولكن لا بد أن يميل إلى أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمور تضربه فيكرهها وهذا فرق طبعي لا يخلو منه بشر.

لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها من

طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة بما لا بد منه من طعام ولباس، ويرون هذا الزهد هو الغاية، فيزهدون في كل شيء، بمعنى أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه، ولا يحبونه ولا يبغضونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات، ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلدًا يبدأ بالبغايا في الحانات ويقول: كيف أنتم في قدر الله، فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن.

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود «الالهية والنبوة» شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وما تضمنته من الفرق يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتًا من نعوت الرب وغابوا عن آخر وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل. ويقولون: شهود الأفعال ثم شهود الصفات ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول للنفس والثاني للقلب والثالث للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية، فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات، حيث أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات، وقالوا: هذا هو الكمال، لكن أولئك يقولون: بانتفائها في الخارج، فيقولون: إنهم يشهدون أنها متفية وهؤلاء يثبتونها في الخارج علمًا واعتقادًا، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها؛ لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

أما أولًا: فلأنهم شهدوا الأمر على خلاف ما هو عليه، فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج.

وأما الثاني: فهو مطلوب الشيطان من التجهم ونفي الصفات فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لانتفائها، ومن قال: اعتقد أن محمدًا ليس برسول، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته فأنا أفني عنها فلا أذكرها ولا أشهدها، فهذا كافر كالأول فالكفر عدم تصديق الرسول، سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا، بل وعدم الاقرار بما جاء به والمحبة له، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله كما يعرف ذاته، وألزم قلبه أن يشهد ذاتًا مجردة عن الصفات، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال.

وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني فلا يضرني، وهذا جهل عظيم، فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان

أعظم مما تضره السموم، وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعاً لضررها لكان أنبياء الله وأليأؤه المتقون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب.

ومن هؤلاء من يظن أن الحق إذا وهبه حالاً يتصرف به وكشفاً لم يحاسبه على تصرفه به، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكاً لم يحاسبه على تصرفه فيه، وقد قال النبي ﷺ: «اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(١) فبين أنه مع أنه المعطي المانع، فلا ينفع المجدود جده، إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح.

فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه، ويعاونون أعداءه، وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدرني، ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء الله، كما للمسلمين خفراء من أولياء الله، ويظن كثير منهم أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي فقال: «يا أصحابي! تخلوني وتذهبون عني؟! فقالوا: نحن مع الله، من كان مع الله كنا معه.

ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام لو قتلت سبعين نبياً ما كنت مخطئاً، فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضي مراد إلا ما وقع، فما وقع فالله يحبه ويرضاه، وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدر معه، والمقدور عندهم هو محبوب الحق، فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصوراً كانوا معه، وإذا غلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم.

وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة؛ فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة؛ لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً، وقد يقولون بسقوطه عمن شهد توحيد الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدرية؛ وهذا يقوله طائفة من شيوخهم كالشيخ المذكور وغيره.

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض، وليس عندهم غيره إلا ما هو قدر أيضاً - من نعيم أهل الطاعة، وعقوبة أهل المعصية - لا يأمرهم بالمعروف ولا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٧) وأبو داود في سننه برقم (٨٤٧).

ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله، بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من يدعو قال الفقير أو المحقق أو العارف ما له؟! يفعل الله ما يشاء، وينصر من يريد؛ فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله، وبالنسبة إليه أيضًا؛ فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين لا من جهة ربه، فإنه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما، ولا من جهة نفسه فإن حظوظه لا تنقض باستيلاء الكفار؛ بل كثير منهم تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظم.

وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب، فإن لهم حظوظًا ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين. وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة، وتغريهم بطلبهم، وتخاطبهم الشياطين بأمر ونهي وكشف يظنونه من جهة الله، وإن الله هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة ما حصل لأولياء الله المتقين. ويكون ذلك كله من الشياطين، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية والشیطانية؛ لأن الفرق مبني على شهود الفرق من جهة الرب تعالى، وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله تعالى، إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولاً واحداً فلا يحب شيئاً ولا يبغض شيئاً.

ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير ما في النفوس من الحب والوجد والذوق؛ فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه، وأهواؤهم متفرقة؛ فإنهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله؛ إذ كان محبوب الحق - على أصل قولهم - هو ما قدره فوق، وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضاً بشياطينه؛ لأنها أقوى من شياطين ذاك وقد يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم؛ فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك فيضعف أمره؛ ويسلب حاله؛ كمن كان ملكاً له أعوان فأخذت أعوانه؛ فيبقى ذليلاً لا ملك له.

فكثير من هؤلاء كالملوك الظلمة الذين يعادي بعضهم بعضاً: إما مقتول؛ وإما مأسور؛ وإما مهزوم. فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه؛ ومنهم من يسلبه غيره فيبقى لا حال له؛ كالملك المهزوم؛ فهذا كله من تفريع أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر.

وإنما يخلص من هذا كله من أثبت لله محبته لبعض الأمور وبغضه لبعضها؛ وغضباً من بعضها؛ وفرحاً ببعضها وسخطها لبعضها، كما أخبر به الرسل، ونطقت به الكتب، وهذا هو الذي يشهد: أن لا إله إلا الله؛ وأن محمداً رسول الله، ويعلم أن

التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد الله وحده لا شريك له فيعبد الله دون ما سواه. وعبادته تجمع كمال محبته وكمال الذل له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤] فينبى قلبه إلى الله ويسلم له، ويتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. ويعلم أن ما أمر الله ورسوله به فإن الله يحبه ويرضاه، وما نهى عنه فإنه ييغضه وينهى عنه ويمقت عليه ويسخط على فاعله. فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى.

ويعلم أن الله تعالى يحب أن يعبد وحده لا شريك له، ويبغض من يجعل له أنداداً يحبونهم كحب الله، وإن كانوا مقرين بتوحيد الربوبية كمشركي العرب وغيرهم وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَوْلَا أَنْزَلْنَاهُ لَكَ آيَاتٌ إِلَّا أَنْتَ إِلَّا تَقْرُؤُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] قال الله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ وهذا حق؛ فإن الله لو شاء أن لا يكون هذا لم يكن؛ لكن أي فائدة لهم في هذا، وهذا غايته أن هذا الشرك والتحريم بقدر، ولا يلزم إذا كان مقدوراً أن يكون محبوباً مرضياً لله، ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحبه ولا رضى به بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص.

فإن احتجوا بالقدر، فالقدر عام لا يختص بحالهم.

وإن قالوا: نحن نحب هذا ونسخط هذا فنحن نفرق الفرق الطبيعي لانتفاء الفرق من جهة الحق، قال تعالى: لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى، والجهمية المثبتة للشرع تقول: بأن الفرق الثابت هو أن التوحيد قرن به النعيم، والشرك قرن به العذاب وهو الفرق الذي جاء به الرسول ﷺ، وهو عندهم يرجع إلى علم الله بما سيكون وإخباره، بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم إلى محبة منه لهذا وبغض لهذا.

وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لا في كله، كما أن القدرية من الأمة - الذين هم مجوس الأمة - يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لا في كله، وإلا فالرسول قد دعاهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى محبة الله دون ما سواه، وإلى أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، والمحبة تتبع الحقيقة فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقاً أن يحب لم يجز الأمر بمحبته فضلاً عن أن يكون أحب إلينا من كل ما سواه.

وإذا قيل «محبته» محبة عبادته وطاعته، قيل محبة العبادة والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع، وكل من لم يحب في نفسه لم تحب عبادته وطاعته، ولهذا كان الناس يبغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه ولا يمكنهم مع بغضه محبة طاعته إلا لغرض آخر محبوب، مثل عوض يعطيهم على طاعته فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض، فلا يكون الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما، إلا بمعنى أن العوض الذي يحصل من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء.

ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فما لا يشعر به تمتنع محبته، فإذا قيل؛ هم قد وعدوا على محبة الله ورسوله بأن يعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة، قيل: لا معنى لمحبة الله ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض، والعوض غير مشعور به حتى يحب، وإذا قيل: بل إذا قال: من قال: لا يحب غيره إلا لذاته المعنى: أنك إذا أطعنتي أعطيتك أعظم ما تحبه صار محباً لذلك الأمر له. قيل: ليس الأمر كذلك بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الأمر، وإنما هو معلق بما وعده من العوض على عمله كالفعلة الذين يعملون من البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه.

وهذا أصل قول الجهمية القدرية والمعتزلة الذين ينكرون محبة الله تعالى، ولهذا قالت المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة؛ إن معرفة الله وجبت لكونها لطفاً في أداء الواجبات العقلية فجعلوا أعظم المعارف تبعاً لما ظنوه واجباً بالعقل، وهم ينكرون محبة الله والنظر إليه فضلاً عن لذة النظر.

وابن عقيل لما كان في كثير من كلامه طائفة من كلام المعتزلة سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك. فقال: يا هذا! هب أن له وجهاً أفتلذذ بالنظر إليه؟! وهذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال في الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني

أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيماً لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، ويرد العيش بعد الموت وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم والشوق إلى لقائك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان واجعلنا هداة مهتدين»^(١).

وقد روي هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي ﷺ - أظنه من رواية زيد بن ثابت - ومعناه في الصحيح من حديث صهيب عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد؛ يا أهل الجنة! إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه». وهي الزيادة^(٢) يعني قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب إليهم من النظر، وإذا كان النظر إليه أحب الأشياء إليهم علم أنه نفسه أحب الأشياء إليهم، وإلا لم يكن النظر أحب أنواع النعيم إليهم؛ فإن محبة الرؤية تتبع محبة المرئي، وما لا يحب ولا يبغض في نفسه لا تكون رؤيته أحب إلى الإنسان من جميع أنواع النعيم.

وفي الجملة: فإنكار الرؤية والمحبة والكلام - أيضاً - معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على نفي المحبة، ويخالفونهم في إثبات الرؤية ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن الله يتكلم، وأن الله يحب عباده: «الجعد بن درهم». ولهذا أنكر أن يكون اتخذ الله إبراهيم خليلاً، أو كلم موسى تكليماً. فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: ضحوا أيها الناس! تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقوله الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه.

وأما «الصوفية» فهم يثبتون المحبة بل هذا أظهر عندهم من جميع الأمور، وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة الله مشهور في كلام أوليهم وآخرهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفاق السلف.

والمحبة جنس تحته أنواع كثيرة فكل عابد محب لمعبوده: فالمشركون يحبون

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

آلهتهم كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وفيه يقولان.

أحدهما: يحبونهم كحب المؤمنين لله. **والثاني:** يحبونهم كما يحبون الله؛ لأنه قد قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ فلم يمكن أن يقال: إن المشركين يعبدون آلهتهم كما يعبد الموحدون الله، بل كما يحبون - هم - الله؛ فإنهم يعدلون آلهتهم برب العالمين. كما قال: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] وقال: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ تُسَوِّكَم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨].

وقد قال بعض من نصر القول الأول في الجواب عن حجة القول الثاني: قال المفسرون: قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أي أشد حباً لله من المشركين لآلهتهم. فيقال له: ما قاله هؤلاء المفسرون مناقض لقولك، فإنك تقول: إنهم يحبون الأنداد كحب المؤمنين لله، وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لأربابهم، فتبين ضعف هذا القول وثبت أن المؤمنين يحبون الله! أكثر من محبة المشركين لله ولآلهتهم؛ لأن أولئك أشركوا في المحبة، والمؤمنون أخلصوها كلها لله.

وأيضاً فقلوه: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أضيف فيه المصدر إلى المحبوب المفعول، وحذف فاعل الحب، فإما أن يراد كما يحب الله - من غير تعيين فاعل - فيبقى عاماً في حق الطائفتين، وهذا يناقض قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ وإما أن يراد كحبهم لله، ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم لله، إذ ليس في الكلام ما يدل على هذا بخلاف حبهم، فإنه قد دل عليه قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ فأضاف الحب المشبه إليهم فكذلك الحب المشبه لهم إذ كان سياق الكلام يدل عليه. إذا قال: يحب زيداً كحب عمرو، أو يحب علياً كحب أبي بكر، أو يحب الصالحين من غير أهلهم كحب الصالحين من أهلهم، أو قيل: يحب الباطل كحب الحق، أو يحب سماع المكاء والتصدية كحب سماع القرآن، وأمثال ذلك لم يكن المفهوم إلا أنه هو المحب للمشبه والمشبه به، وإنه يحب هذا كما يحب هذا، لا يفهم منه أنه يحب هذا كما يحب غيره هذا، إذ ليس في الكلام ما يدل على محبة غيره أصلاً.

والمقصود أن المحبة أن تكون لما يتخذ إلهاً من دون الله، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجناب: ٢٣] فمن كان يعبد ما يهواه فقد اتخذ إلهه هواه، فما هويه [هوية] إلهه، فهو لا يتأله من يستحق التأله، بل يتأله ما يهواه، وهذا المتخذ إلهه هواه له محبة كمحبة المشركين لآلهتهم، ومحبة عباد العجل

له، وهذه محبة مع الله لا محبة لله، وهذه محبة أهل الشرك.

والنفوس قد تدعي محبة الله، وتكون في نفس الأمر محبة شرك تحب ما تهواه، وقد أشركته في الحب مع الله، وقد يخفى الهوى على النفس فإن حبك الشيء يعمي ويصم.

وهكذا الأعمال التي يظن الانسان أنه يعملها لله وفي نفسه شرك قد خفي عليه، وهو يعملها؛ إما لحب رياسة، وإما لحب مال، وإما لحب صورة، ولهذا قالوا: يا رسول الله! الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياء فأَيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١).

فلما صار كثير من الصوفية النساك المتأخرين يدعون المحبة، ولم يزنوها بميزان العلم والكتاب والسنة، دخل فيها نوع من الشرك، واتباع الأهواء والله تعالى قد جعل محبته موجبة لاتباع رسوله. فقال: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ» [آل عمران: ٣١] وهذا لأن الرسول هو الذي يدعو إلى ما يحبه الله، وليس شيء يحبه الله إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول إلا والله يحبه، فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين، بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوعت الصفات.

فكل من ادعى أنه يحب الله ولم يتبع الرسول فقد كذب، ليست محبته لله وحده، بل إن كان يحبه فهي محبة شرك، فإنما يتبع ما يهواه كدعوى اليهود والنصارى محبة الله، فإنهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا إلا ما أحب، فكانوا يتبعون الرسول، فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه كانت محبتهم من جنس محبة المشركين.

وهكذا أهل البدع فمن قال: إنه من المریدين لله المحبين له، وهو لا يقصد اتباع الرسول، والعمل بما أمر به، وترك ما نهى عنه، فمحبته فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى، بحسب ما فيه من البدعة. فإن البدع التي ليست مشروعة وليست مما دعا إليه الرسول لا يحبها الله، فإن الرسول دعا إلى كل ما يحبه الله، فأمر بكل معروف ونهى عن كل منكر.

وأيضاً؛ فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حاد الله ورسوله والجهاد في سبيله، لقوله تعالى: «لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٨١٠، ٣١٢٦، ٧٤٥٨) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ ﴿٢٢﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَقُولُونَ الذِّينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْمَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَا أَفْجَدُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُوتٌ ﴿٨١﴾﴾ [المائدة: ٨٠، ٨١] وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْمَدَاوُةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه حيث أبدوا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده، فأين هذا من حال من لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة؟!

وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة مجملًا من غير اعتصام بالكتاب والسنة كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنة، فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات. كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا نِينَكَ مَنِي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٢﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴿١٢٣﴾ قَالَ رَبِّ لَوْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦] وقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِمِثْلِهِمْ تَنْفُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨]. ومثل هذا كثير في القرآن.

وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع.

فإن قيل: صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء، وقد يكون ممن يثبت الحكمة فيقول: إنما خلق المخلوقات لحكمة، وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها، وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه. والذين فرقوا بين المحبة والإرادة قالوا: المريض يريد الدواء ولا يحبه، وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض. فالرب تعالى خلق الأشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق، ولما أحبه من الحكمة؛ وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال؛ لكنه يحب الحكمة التي خلق لأجلها؛ فالعارف إذا شهد هذا أحب أيضًا أن يخلق لتلك الحكمة وتكون الأشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق؛ فهو وإن كره الكفر والفسوق

والعصيان لكن ما خلقه الله منه خلقه لحكمة وإرادة فهو مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتباره في نفسه.

قيل: من شهد هذا المشهد فهو يستحسن ما حسنه الله وأحبه ورضيه؛ ويستقبح ما كرهه الله وسخطه، ولكن إذا كان الله خلف هذا المكروه لحكمة يحبها؛ فالعارف هو أيضًا يكرهه ويبغضه كما كرهه الله؛ ولكن يحب الحكمة التي خلق لأجلها فيكون حبه وعلمه موافقًا لعلم الله وحبه لا مخالفاً. والله عليم حكيم؛ فهو يعلم الأشياء على ما هي عليه وهو حكيم فيما يحبه ويريده ويتكلم به وما يأمر به ويفعله. فإن كان يعلم أن الفعل الفلاني والشئ الفلاني متصف بما هو مذموم لأجله مستحق للبغض والكرهية كان من حكمته أن يبغضه ويكرهه؛ وإذا كان يعلم أن في وجوده حصول حكمة محبوبة محمودة كان من حكمته أنه يخلقه ويريده لأجل تلك الحكمة المحبوبة التي هي وسيلة إلى حصوله.

وإذا قيل: إن هذا «الوسط» يحب باعتبار أنه وسيلة إلى محبوب لذاته، ويبغض باعتبار ما اتصف به من الصفات المذمومة كان هذا حسناً كما تقول: إن الانسان قد يبغض الدواء من وجه ويحبه من وجه، وكذلك أمور كثيرة تحب من وجه وتبغض من وجه.

وأيضاً: يجب الفرق بين أن يكون مضرًا بالشخص مكروهاً له بكل اعتبار، وبين أن يكون الله خلقه لحكمة في ذلك.

وإذا كان الله خلق كل شيء لحكمة له في ذلك، فإذا شهد العبد أن له حكمة ورأى هذا مع الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات، فلا يمنعه ذلك أن يشهد ما بينهما من الفرق الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار؛ بل لا بد من شهود هذا الفرق في ذلك الجمع وهذا الشهود مطابق لعلم الله وحكمته، والله أعلم.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبُيُوتُكُمْ تَحْسَبُونَ أَنَّكُمْ كَسَادَتْهَا وَمَنْ يَتَذَكَّرْ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة: ٢٤] فأخبر أن كانت محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله فهو من أهل الوعيد، وقال في الذين يحبهم ويحبونه: ﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقُوَّةٍ يُجِبُّهُمْ وَيُجِبُونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ قَوْمًا لَا يَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُطْعَمًا وَلَا نَفَاتًا﴾ [المائدة: ٥٤].

فلا بد لمحِب الله من متابعة الرسول، والمجاهدة في سبيل الله؛ بل هذا لازم لكل مؤمن. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٥﴾ [الحجرات: ١٥] فهذا حب المؤمن لله.

وأما «المحبة الشركية» فليس فيها متابعة للرسول، ولا بغض لعدوه ومجاهدة له. كما يوجد في اليهود والنصارى والمشركين يدعون محبة الله ولا يتابعون الرسول ولا يجاهدون عدوه.

وكذلك «أهل البدع» المدعون للمحبة لهم من الأعراض عن اتباع الرسول بحسب بدعتهم، وهذا من حبهم لغير الله، وتجدهم من أبعد الناس عن موالة أولياء الرسول، ومعاداة أعدائه والجهاد في سبيله لما فيهم من البدع التي هي شعبة من الشرك.

والذين ادعوا المحبة من «الصوفية» وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة هم في آخر الأمر لا يشهدون للرب محبوباً إلا ما وقع وقدر، وكل ما وقع من كفر فسوق وعصيان فهو محبوبه عندهم، فلا يبقى في هذا الشهود فرق بين موسى وفرعون، ولا بين محمد وأبي جهل، ولا بين أولياء الله وأعدائه، ولا بين عبادة الله وحده وعبادة الأوثان؛ بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء؛ ولا يفرق بين حادث وحادث إلا من جهة ما يهواه ويحبه؛ وهذا هو الذي اتخذ إلهه هواه، إنما يأله ويحب ما يهواه وهو وإن كان عنده محبة لله فقد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله، وهم من يهواه؛ هذا ما دام فيه محبة لله؛ وقد ينسلخ منها حتى يصير إلى التعطيل، كفرعون وأمثاله الذي هو أسوأ حالاً من مشركي العرب ونحوهم.

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم، ويبغضون بلا علم، والعلم ما جاء به الرسول كما قال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَدْعٍ مَا جَاءَكَ مِنَ النَّبِيِّ﴾ [آل عمران: ٦١] وهو الشرع المنزل، ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المريدين باتباع العلم والشرع، كما قد ذكرنا قطعة من كلامهم في غير هذا الموضع؛ لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغير علم وشرع كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم، فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة إن لم يتبعوا الشرع المنزل والعلم الموروث عن النبي ﷺ فيحبون ما أحب الله ورسوله ويبغضون ما أبغض الله ورسوله، وإلا أفضى بهم الأمر إلى شعب من شعب الكفر والنفاق.

ولا يتم الإيمان والمحبة لله إلا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر.

ومن الإيمان بما أخبر الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفى الصفات فقد كذب خبره.

ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض السيئات، ولزوم هذا الفرق إلى الممات، فمن لم يستحسن الحسن المأمور به، ولم يستقبح السيء المنهي عنه لم يكن معه من الإيمان شيء. كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطيع فقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١). وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب؛ يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم أنها تخلف من بعده خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٢) رواه مسلم.

فأضعف الإيمان الانكار بالقلب، فمن لم يكن في قلبه بغض المنكر الذي يبغضه الله ورسوله لم يكن معه من الإيمان شيء؛ ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة المجملة المشتركة التي تضاهي محبة المشركين يكرهون من ينكر عليهم شيئاً من أحوالهم، ويقولون: فلان ينكر وفلان ينكر، وقد يتلون كثيراً بمن ينكر ما معهم من حق وباطل، فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق بالحق والباطل ويحب الحق والباطل، كالمشرك الذي يحب الله ويحب الأنداد، وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل، ويبغض الحق والباطل، فلا يحب الله ولا يحب الأنداد؛ بل يستكبر عن عبادة الله، كما استكبر فرعون وأمثاله.

وهذا موجود كثيراً في أهل البدع من أهل الإرادة، والبدع من أهل الكلام، هؤلاء يقرون بالحق والباطل مضاهاة للنصارى، وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود، وإنما دين الإسلام وطريق أهل القرآن والإيمان إنكار ما يبغضه الله ورسوله، ومحبة ما يحبه الله ورسوله والتصديق بالحق، والتكذيب بالباطل، فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق ويكذبون بالباطل، ويحبون الحق ويبغضون الباطل؛ يصدقون بالحق الموجود ويكذبون بالباطل المفقود، ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله، وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به، ويبغضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه، وهذا هو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٩) والترمذي في سننه برقم (٢١٧٢) وأبو داود في سننه برقم (١١٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الحق، فلا يصدقون به ولا يحبونه، ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون ما لم ينزل الله به سلطاناً.

والمقصود هنا؛ أن المحبة الشريكية البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في أن آل أمرهم إلى أن لا يستحسنوا حسنة، ولا يستقبحوا سيئة؛ لظنهم أن الله لا يحب مأموراً ولا يبغض محظوراً، فصاروا في هذا من جنس من أنكر أن الله يحب شيئاً ويبغض شيئاً كما هو قول الجهمية نفاة الصفات، وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتاً لمحبة الله ورضاه، وفي أصل اعتقاده إثبات الصفات لكن إذا جاء إلى القدر لم يثبت شيئاً غير الإرادة الشاملة، وهذا وقع فيه طوائف من مثبتة الصفات، تكلموا في القدر بما يوافق رأي جهم والأشعرية فصاروا مناقضين لما أثبتوه من الصفات، كحال صاحب «منازل السائر» وغيره.

وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء: مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي، وتوصية باتباع ذلك، وتحذيراً من المشي مع القدر، كما مشى أصحابهم أولئك، وهذا هو «الفرق الثاني» الذي تكلم فيه الجنيد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحذور، والصبر على المقدور، ولا يثبت طريقاً تخالف ذلك أصلاً لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين. ويحذر عن ملاحظة القدر المحض بدون اتباع الأمر والنهي، كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية، وغابوا عن الفرق الإلهي الديني الشرعي المحمدي، الذي يفرق بين محبوب الحق ومكروهه،، ويثبت أنه لا إله إلا هو.

وهذا من أعظم ما تجب رعايته على أهل الإرادة والسلوك، فإن كثيراً من المتأخرين زاغ عنه فضل سواء السبيل، وإنما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الأمور، وصار يشهد الربوبية العامة والقيومية الشاملة، فإن لم يكن معه نور الإيمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان، حتى يشهد الإلهية التي تميز بين أهل الشرك، وبين ما يحبه الله وما يبغضه، وبين ما أمر به الرسول وبين ما نهى عنه، وإلا خرج عن دين الإسلام بحسب خروجه عن هذا، فإن الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وإنما يصير الرجل مسلماً حقيقاً موحداً إذا شهد: أن لا إله إلا الله. فعبد الله وحده بحيث لا يشرك معه أحداً في تأله، ومحبته له وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له، والتوكل عليه، وموالاته فيه، ومعاداته فيه؛ ومحبته ما يحب؛ وبغضه ما يبغض ويفنى بحق التوحيد عن باطل الشرك؛ وهذا فناء يقارنه البقاء فيفنى عن تأله

ما سوى الله بتأله الله تحقيقاً لقوله: لا إله إلا الله، فينفي وينفي من قلبه تأله ما سواه؛ ويثبت ويبقى في قلبه تأله الله وحده؛ وقد قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١) وفي الحديث الآخر: «من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٢) وقال في الصحيح: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله». فإنها حقيقة دين الإسلام فمن مات عليها مات مسلماً»^(٣).

والله تعالى قد أمرنا ألا نموت إلا على الإسلام في غير موضع. كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقال الصديق: ﴿تَوَفَّى مُسْلِمًا وَالْحَقِيقَ بِالْعَصَلِيِّينَ﴾ [يوسف: ١٠١] والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ولم يتمنه. وإنما سأل أنه إذا مات يموت على الإسلام؛ فسأل الصفة لا الموصوف كما أمر الله بذلك؛ وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل؛ وهكذا قال غير واحد من العلماء؛ منهم ابن عقيل وغيره. والله تعالى أعلم^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) مجموع الفتاوى (٣٧٠ - ٣٠٣/٨).

وإلى هنا انتهى جمع هذا الكتاب القيم بمنة الله تعالى ولطفه وتوفيقه، فله سبحانه الحمد على الدوام، ونسأله سبحانه أن يديم علينا لطفه وإحسانه، ويتغمدنا بواسع رحمته وغفرانه، إنه جواد كريم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبو عبد الله

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
ترجمة موجزة للمصنف	٧
اللؤلؤ الوقاد في فتاوى الاعتقاد	
طريق النجاة في التمسك بالكتاب والسنة	١١
قاعدة جلية في توحيد الله تعالى وإخلاص العمل له	١٩
وجوب اختصاص الله تعالى بالعبادة	٢٨
بيان الصراط المستقيم	٤٦
الكلام على الشرك بالله تعالى وأنواعه	٥٧
حكم الاستغاثة بالنبي ﷺ أو بغيره من الصالحين	٦٦
أصل العلم بالإيمان بالله ورسوله ﷺ	٨٧
فصل في تمهيد الأوائل وتقرير الدلائل	٩٥
الرد على أهل البدع والمتفلسفة	١٠١
الرد على من قال بوحدة الوجود	١٣٣
حكم سب الدهر	١٤٧
الرسالة التدمرية	١٥٠
الخوض في مسائل أصول الدين	٢٢٩
ما يجب على المكلف اعتقاده	٢٥٠
افتراق الأمة	٢٥٦
لا دين يقبل إلا دين الإسلام	٢٦٦

٢٧٦	الكلام على الروح
٢٨٦	حقيقة الجن
٢٩٠	الكلام على الملائكة
٢٩٥	اليوم الآخر وما يتعلق به
٣٠٧	عذاب القبر حق
٣١٧	الميزان
٣١٨	حال أطفال الكفار
٣٢٠	الشفاعة
٣٢١	نعيم أهل الجنة
٣٢٥	هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون؟
٣٢٦	أمر نبي الله عيسى عليه السلام
٣٢٧	حال أبوي النبي ﷺ
٣٣٠	حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم
٣٣١	من هو الذبيح من ولد إبراهيم عليه السلام
٣٣٤	القول في حياة الخضر
٣٣٦	هل يعلم أحد وقت الساعة؟
٣٣٧	أمر نبي الله آدم عليه السلام
٣٤٠	التفضيل بين الملائكة والناس
٣٦٥	علو الله تعالى على عرشه
٣٨٣	تقرب العبد إلى الله تعالى
٣٨٧	الرد على الفلاسفة وأهل البدع
٤١٨	قاعدة جلية في مسائل الصفات
٤٤٢	فصل في قدرة الرب عز وجل
٤٧٣	مسائل في القدر
٥٤٢	الاحتجاج بالقدر